عبقري اللغويين

أبو الفتح عثمان بن جني

٣٢١هـ/٣٩٢هـ

المجلد الثاني

الأستاذ الدكتور

عبد الغفار حامد محمد هلال

الطبعة الأولى
١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
٩٤ شارع عباس العقاد- مدينة نصر- القاهرة
ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥
١٦ شارع جواد حسني - ت: ٣٩٣٠١٦٧
www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

الباب الثامن

الأصوات وتبدلها

الأصـــوات

كان الـعرب من أوائل من عنوا- منذ القـديم- بالدراسات المخـتلفة للـغة، وذلك لأنها مـيزتهم التى اختـصهم الله بها، فـهم أرباب البيان يفـخرون به على غيرهم، كما اختصت لغتهم بميـزات عديدة لم تتوافر لسواها من اللغات الإنسانية عامـة. وقد كان ظهـور الدين الإسلامى من العوامـل الهامة التى سـاعدت على نهوض هذه الدراســة وتقدمهـا، إذ حفزهم الشـعور الدينى إلى الحفـاظ على لغة القرآن خوف التحريف والتغيير، واستغلاق المعانى على الإفهام فوصفوا لنا مخارج الحروف وصـفًا دقيـقًا أثار دهشة المسـتشرقين وإعـجابهم[١] وتحدثوا عن صـفات الحروف وأصواتهـا بما يدل على إرهاف الحس العربى وشفافيتـه، وقد أطلقوا على هذه الدراسة تجويد القرآن الكريم[٢].

وفى المجال المعيارى وضع علمـاء العرب القواعد الدقيقة والمـقاييس العلمية التى قامت على أساس الدراسة الوصـفية الواقعية، فبرزت قـواعد النحو والصرف والعروض وغيرها من العلوم اللسانية بصورة لا تزال مناط إعجاب المشتغلين بعلوم اللغات حتى الآن، والدراسة الصـوتية هى أهم هذه الدراسة إذ لا يمكن الأخذ فى دراسة لغة ما أو لهجة ما دراسة عـلمية ما لم تكن هذه الدراسة مبنية على وصف أصواتها وأنظمتها الصوتية[٣] ولذلك "يجب على دارس الأصوات اللغوية أو عالم اللغة بوجه عام أن تتوافر له القدرة على وصف جـميع الأصوات الكلامية الخاصة بأى لغة من اللغات[٤]، ومن هنا زاد العرب من اهتمامـهم بهذه الدراسة الصوتية

(١) الأصوات اللغوية ٦ .

(٢) التجويد والأصوات ٧.

(٣) علم اللغة د. السعران ١٣٣.

(٤) نفســه ١٥٤ وانظر فى أهمية الدراسة الصـوتية المصدر المذكـور ١٣٥، ١٣٦ ومناهج البحث فى اللغة ٢٥٢- ٢٥٨ وأصوات اللغة ٢٤، ٢٥ .

بما جعلهم من أسبق الأمم شرقًا وغربًا فى هذا المضمار، ولم يشارك العرب فى هذا السبق سوى الهنود، وقد اعترف بذلك المستشرق "برجستراسر" يقول: ولم يسبق الغربيين فى هذا العلم إلا قومان من أقوام الشرق وهما أهل الهند (يعنى البراهمة) والعرب[1]، وقد درس اليونان والرومان الأصوات أيضًا إلا أن دراستهم تقوم فى جملتها على ملاحظة الآثار السمعية التى تتركها الأصوات فى الأذن، وهى بهذا تختلف عن الآراء الصوتية لقدماء الهنود الذين أدركوا الأسس (الفسيولوجية) فى تكوين الأصوات[2] ولم يفطن اليونان إلى تقسيم أصوات لغتهم إلى القسمين الرئيسين وهما الأصوات المهموسة والأصوات المجهورة كما فطن إلى ذلك الهنود والعرب تبعًا للأوتار الصوتية[2].

فالعرب هم من السابقين فى هذا الميدان لأنهم ساروا بلغتهم على نمط خاص من ابتكار العلماء العرب وباستقلال عن الهند.

ولذلك يقول أستاذنا الدكتور نجا: إن الترتيب للحروف ليس متفقًا تمام الاتفاق بين اللغتين[3]، ويقول سيادته "والأدلة القوية تؤازر تلك الوجهة فليس هذا من باب التعصب الممقوت، ولكنه الواقع الذى يجدر أن نبرزه للملأ، ليعرف الأحفاد أن آباءهم لم يقصروا فى واجبهم، ولم يفتروا عن أداء رسالتهم، وخير مرشد لذلك ما نقدمه للباحثين من أن الرئيس ابن سينا قد أسهم بجهده المعروف فى تلك الناحية كما أسهم فى غيرها، وله رسالة عنوانها "أسباب حدوث الحروف"[4]. وكذلك اهتم بتلك الدراسة العالم اللغوى أبو الفتح عثمان بن جنى فى كتابه المعروف بسر الصناعة وهو يعد من خيرة الكتب العربية التى اهتمت بهذه الدراسة[5].

وأنا مع أستاذنا الدكتور نجا فى التأكد من هذا السبق.

وقد درس العرب الأصوات فى علم التجويد- كما ذكرنا- وفى أثناء بحوثهم الكثيرة فى الصرف والمعاجم، فهم يعللون لبعض الصيغ بما يدخل فى

(١) التطور النحوى، ص٥.
(٢) علم اللغة للدكتور السعران ص ٩٢.
(٣) المعاجم اللغوية ص ٢٠
(٤) طبعت بمصر سنة ١٣٣٢ ـ بمطبعة المؤيد.
(٥) التجويد والأصوات ص ٧.

نطاق الأصوات كإبدال تاء الافتعال طاء أو دالا كما فى اضطرب وادعى وادكر إلخ. ومثل هذا كثير.

وفى المعاجم كثير من ذلك أيضًا بالإضافة إلى أن كل معجم قد تناول جانبًا من الدراسات الصوتية العربية(١).

وفى علم البلاغة بحوث تتعلق بالأصوات، كحديثهم عن فصاحة الكلمة، وشرطهم خلوها من تنافر الحروف ونحو ذلك.، والتنافر هو ما يعرف فى علم الأصوات بالدراسة التنظيمية وهى طريق تأليف الحروف بعضها مع بعض.

ويرجع الفضل فى الدراسات الصوتية إلى الخليل بن أحمد الفراهيدى الذى وضع أسس هذا العلم، وتابعه على ذلك تلميذه سيبويه، فقد تحدث الخليل عن الجهاز الصوتى من الحلق والفم إلى الشفتين، وبين مواطن إخراج الحروف منه، من حلقية وشجرية وأسلية ونطعية وذلقية وشفوية وبين مخرج كل حرف على وجه التحديد الدقيق(٢).

وقد رسم الخليل الطريقة التى يمكن بها معرفة مخرج الحرف الحقيقى، وكان فى ذلك موفقًا كل التوفيق، إلى حد أن علم الأصوات الحديث يعترف بكثير من آرائه ومقاييسه الصحيحة.

وقد تابعه فى ترسم هذا الطريق تلميذه سيبويه فى «الكتاب» فتناول الجهاز الصوتى، وبين مخارج الحروف فى كل موطن منه، كالحلق وأقصى اللسان ووسطه وطرفه، كما تناول الحديث عن صفات الحروف، من جهر وهمس وشدة ورخاوة إلى غير ذلك(٣)، مما سنوضحه عند حديثنا عن مخارج الحروف وصفاتها، ومما قال به الخليل أن الحركات أبعاض حروف المد، وهو ما يقره علماء الأصوات المحدثون.

---

(١) فقد نقلت المعاجم كلام اللغويين ومنهم ابن جنى فيما يتعلق بالإعلال والإبدال والإدغام والحذف والزيادة. ويذكر لسان العرب اسم ابن جنى فى كل مناسبة تصريفية أو صوتية.

(٢) كتاب العين للخليل بن أحمد ٤/٥٧، ٥٨، ٦٤، ٦٥.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٥-٤٠٦.

وأيًا مـا كان الأمـر فـإن التـصنيف المنسـوب إلى الخليل لا يبلغ من الدقـة والشمول ما يتسم به تصنيف سيـبويه للأصوات العربية بحسب المخارج[1]، وذلك لأن سيـبويه كان دقـيقًا فى تحـليله وتفصيـلاته، وعلى كل فإن الفـضل يعود إلى صاحبه الذى ابتدأ الطريق الشاق.

ولقـد ظلت أفكار الخليل وتعليلاتـه وابتكاراته نبراسًـا وهديًا لعلماء اللـغة والنحو والصرف والعروض والعلوم اللسانية بصفة عامة[2].

وإذا كان للعلماء العرب فضل مهـد للباحثين فى الأصوات فذلك راجع إلى مَن أثار كـوامن المادة، وكشف جـوانبهـا، وأوضح معـالمها، وأضـاف إليهـا من ابتكارات عقله الراجح، ذلكـم هو عالمنا اللغوى أبو الفـتح عثمان بن جنى، فـقد بحث ما ورثه عن أسـلافه الأفذاذ بفكر اللغـوى المتعمق والفيلسـوف الذى يعرف للأمور أوزانها ومقاديرها.

وبدلا من أن يتناول الموضوع تناولا عابرًا - كغيره من سـابقيه - أفرغ جهدًا كبيـرًا يضفى على البحوث الصـوتية لونًا من القوة، ويبين أنها دراسـة لغوية هامة يجب على عالم اللغة أن يضعـها فى مجال البحث، ولذلك أفرد لها كـتابًا خاصًا سماه «سر صناعة الإعراب» ومعظم الآراء التى ساقها ابن جنى فى كتابه هذا نالت إعجـاب المستشـرقين وعلماء اللغـة الأوربيين، ففى ثنايا بحوثه نحـس بمبلغ القوة العلمية والدقة الفائقة، حتى ليثير إعجابنا وصفه للجهاز الصوتى وصف الفيلسوف الحكيم، والعالـم التجريبى الذى كـشف عن الأسرار الصـوتية، وأنها تحـتاج إلى دراسة آلية كمـا يقول علماء اللغة المحدثون فقد شبـه الحلق بالناى "المزمار" وشبه مدارج الحروف ومخـارجها بفتحاته التى توضع عليهـا الأصابع، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناى المنسوقـة، وراوح بين أنامله، اختلفت الأصوات، وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبـه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصوت فى الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة[3].

(١) علم اللغة للدكتور السعران ص ٩٩.

(٢) من كلام محقق كتاب (العين) فى المقدمة ص٥.

(٣) سر الصناعة ١/ ٩.

ويربط ابن جنى بين علم الأصوات وعلم الموسيقى، ويقول: إن علم الأصوات والحروف له تعلق ومشاركة للموسيقى لما فيه من صنعة الأصوات والنغم[1]، ونظرة ابن جنى هذه نظرة علمية صائبة تشير إلى حاجة الدراسة الصوتية إلى مجال العمل التطبيقى المعتمد على الآلات، كما نرى ذلك متبعًا فى العصر الحديث الذى أجريت فيه التجارب الصوتية المعتمدة على الآلات والأجهزة العلمية الدقيقة، وكتاب ابن جنى السابق عنوان واضح على تفوقه فى دراسة الأصوات، فقد تكلم فيه عن الصوت وعده مادة علمية لها مفهومها المحدد، وتناول الأصوات العربية من معظم جهاتها وائتلاف الحروف بعضها مع بعض لتكون الكلمات والتعبيرات اللغوية.

ويمكن تلخيص مادة الكتاب فى النقاط التالية:

١- حديثه عن الصوت والحرف والفرق بينهما واشتقاق كل منهما.

٢- عدد الحروف الهجائية العربية وترتيبها وذوقها.

٣- وصف مخارج الحروف وهى الأصوات وصفًا تشريحيًا دقيقًا.

٤- بيان الصفات العامة للحروف وتقسيمها إلى أقسام مختلفة.

٥- ما يعرض للصوت فى بنية الكلمة من تغير يؤدى إلى الإعلال أو الإبدال أو الإدغام أو النقل أو الحذف.

٦- نظرية الفصاحة فى اللفظ المفرد وأنها راجعة إلى تأليفه من أصوات متباعدة المخارج[2].

ويعد حديث ابن جنى عن الأصوات أعظم حديث عربى صوتى، وقد أفاد منه المحدثون من الغربيين أيما إفادة، بل إن ابن جنى قال منذ ألف سنة ما لم يتوصل إليه علماء الأصوات إلا فى عصرنا هذا[3]. وإذا كان كتابنا يهدف إلى بيان

---

(١) نفسه ص ١٠.

(٢) مقدمة سر الصناعة المطبوع ج١ ص ١٤ والكتاب يحتوى على مباحث أخرى تتصل بجوانب أخرى من دراسة اللغة كحديثه عن الحروف الزائدة وغير الزائدة، والجارة وغير الجارة، وبيان معانى الحروف، وغير ذلك مما هو بعيد عن الدراسة الصوتية.

(٣) من مقدمة الإبدال لأبى الطيب اللغوى ص١٧ والمقتطف ص١٥٨.

آرائه والموقف العلمى منها فإننا نسير معه الآن فى مجال الأصوات لنعرف رأيه على وجه الدقة، ونقف على ابتكاراته الرائعة فى هذا الميدان، محددين موقف علم الأصوات الحديث منها، وندلى دلونا فى الموضوع بما يكشف الصواب، ويعطى لهذا العالم اللغوى العربى مكانته المرموقة فى مصاف الباحثين الأفذاذ فى علم الأصوات اللغوى، وقد تناولنا فى حديثنا عن فلسفة البناء اللغوى ونتناول فى حديثنا عن الإبدال ما يعرض للصوت فى بنية الكلمة من تغير يؤدى إلى الإعلال أو الإبدال أو الإدغام، ونظرية الفصاحة فى اللفظ المفرد ورجوعها إلى تأليفه من أصوات متباعدة المخارج، فلتبق لنا النقاط الأربع الأولى من محتوى سر الصناعة التى ذكرناها آنفًا لنعرض رأيه فيها بما يكشف سبقه فى ميدان الأصوات.

الصوت والحرف والفرق بينهما

اشتقاق الصوت والحرف:

الصوت كما يقول ابن جنى: مصدر صات الشىء يصوت صوتًا فهو صائت وصوَّت تصويتًا فهو مصوِّت، وهو عام غير مختص، يقال: سمعت صوت الرجل وصوت الحمار، قال الله تعالى ﴿إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴿١٩﴾﴾ [لقمان]، ويقال: رجل صاتٌ أى شديد الصوت، وحمار صاتٌ، فأما قولهم: لفلان صِيت إذا انتشر ذكره فى الناس، فمن هذا اللفظ، وكأنهم بنوه على فِعْل للفرق بين الصوت المسموع وبين الذكر المتعالم، على أنهم قد قالوا أيضًا: قد انتشر صوته فى الناس: يعنون به الصيت الذى هو الذكر، والصيت فى هذا المعنى أعم وأكثر استعمالا من الصوت، ولا يستعمل الصيت إلا فى الجميل من الذكر دون القبيح، والصوت مذكر لأنه مصدر بمنزلة الضرب والقتل والغدر والفقر، فأما قول رويشد بن كثير الطائى:

يَأيهَا الراكبُ المزجِى مَطيتهُ ... سائِلْ بنى أسد ما هذهِ الصَّوتُ

فإنما أنثه لأنه أراد الاستغاثة، وهذا من قبيح الضرورة، أعنى تأنيث المذكر، لأنه خروج عن أصل إلى فرع، وإنما المستجار من ذلك رد التأنيث إلى التذكير،

لأن التـذكـيـر هو الأصل، بدلالة أن "الشـيء" مـذكر، وهـو يقع على المذكـر والمؤنث، ومثله ما حكاه الأصمعى عن أبى عمرو بن العلاء أنه سمع بعض العرب يقول وذكر إنسانًا فقال" فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها فقلت له: أتقول جاءته كتابى؟ فقال: نعم أليس بصحيفة؟ ومثل ذلك كثير[1].

وصات وأصات وصوّت كله نادى، ويقال: صات يصُوت صوتًا فهو صائت معناه: صائح[2].

فأما الحـرف فالقول فيـه وفيما كان من لفظه أن (ح ر ف) أينـما وقعت فى الكلام يراد بها حـد الشىء وحدته، من ذلك حرف الشىء إنما هو حده وناحـيته، وطعام حريف يراد حدته، ورجل محـارَف أى محدود عن الكسب والخير، ومنه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ... ⑪﴾ [الحج]، أى على غـيـر ثبـات ولا طمأنينة، ولا استحكام بصيرة، فكأنه معتمد على حرف دينه غير واسط فيه كالذى هو على حرف الجبل ونحوه، ومن هذا سمـيت حروف المعجم حروفًا، وذلك أن الحرف حد منقطع الصـوت وغايته وطرفه كحرف الجـبل ونحوه، ويجوز أن تكون سميت حروفًا لأنها جهات للكلم ونواح كحروف الشىء وجهاته المحدقة به، وكل اشتقاق المادة يدل على هذا المعنى وإنما يحذق حقيقتها من كان سَبْطًا[3] مرتاضًا[4] لاكزًا[5] ريِّضًا[6].

الصوت والحرف فى اصطلاح علماء الأصوات:

عرف ابن جنى الصوت بأنه عـرض يخرج مع النفس مستطيلا متـصلا حتى يعرض له فى الحلق والفم والشـفتين مقـاطع تثنيه عن امتـداده واستطالته فيـسمى

(١) ينظر سر الصناعة ١/ ١١- ١٥ ولسان العرب ٢/ ٣٦١.

(٢) لسان العرب ٢/ ٣٦٢.

(٣) هو السمح الكريم والمراد سعة العلم.

(٤) تمت رياضته.

(٥) الكز: اليابس المنقبض وهو كناية عن قلة العلم وضعف الفهم.

(٦) الريض: البادئ فى الرياضة. ينظر: سر الصناعة ١/ ١٥-١٩ والتعليق، ولسان العرب ١٠/ ٣٨٥ وسر الفصاحـة ص ٥، ٦ وقد نقل ابن سنان مع اشتقاق الصوت والحرف بيان المراد منـهما كما تحدث ابن جنى تماماً حتى يكاد يأخذ ألفاظه. انظر المصدر السـابق ص ١٥، ١٦.

المقطع أينما عرض لـه حرفًا، والضمير فـى (له) راجع إلى الصوت وفى (عرض) راجع إلى المقطع، ومن هنا نفـهم أن ابن جنى سمى المقطع هنا حرفًـا، والمعروف أن المقطع هو مخرج الحـرف- لا الحرف - فكلامه لا يستـقيم إلا على ضرب من المجـاز هو تسمـية المحل باسم الحـال كـقولك انصـرف الديوان والمراد من فيـه، والتجـوز غير مسـتساغ فى التـعاريف[1] وبالاستـعانة بما ذكر فى تعـريف الحرف اللغوى السابق وهو أنه حد منقطع الصوت وغايته وطرفه[2] نستطيع أن نتبين الفرق الذى تصوره ابن جنى بين الصوت والحرف فالصـوت: نشاط عضوى حركى تنشأ عنه قيم صوتية، والحرف: هو تلك الوحدة اللغوية المعينة كالنون أو الباء مثلا التى توجد عند موقع معين يقف عنده الصوت يطلق عليه اسم المخرج، وقد أوضح ابن جنى صلاحيـة الجهاز الصوتى لإنتاج عـدد كبير من الأصوات تبعًـا لهذه المخارج المتعددة فى الحلق والفم والشفتين قال: وتخـتلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقـاطعـها[3]. . . ألا ترى أنك تبتـدئ الصوت من أقـصى حلقك ثم تبلغ به أى المقاطع شـئت فتجد له جـرسًا ما، فإن انتـقلت عنه راجعًا منه أو متـجاوزًا له ثم قطعت أحسست عند ذلك صدى غـير الصدى الأول، وذلك نحو الكاف فإنك إذا قطعت بها سمعت هنا صدى ما، فإن رجعت إلى القاف سمعت غيره، وإن جزت إلى الجيم سمعت غير ذينك الأولين[4]، وبهذا يفرق ابن جنى بين الحرف باعتداده وحدة لغوية وبين الأصـوات التى يمكن أن تصدر من مخرجه تبـعًا للضغط الواقع عليه، وقد أجرى ابن جـنى تجارب آلية تبرهن على كيفـية حدوث تلك الأصوات المختلفة النغم من الجهاز الصوتى الإنسـانى، فحكى أن بعضهم شبه الحلق بالناى، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملـس ساذجًا كما يجرى الصوت فى الألف غفلا بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناى المنسوقة، وراوح بين أنامله، اختلفت الأصوات، وسـمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صـاحبه، فكذلك إذا قطع الصوت فى الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة[5].

(١) انظر التعليق فى سر الصناعة ص ٦.   (٢) سر الصناعة ١/ ١٦.

(٣) أى مخارجها.   (٤) سر الصناعة ١/ ٦.

(٥) نفسه ١/ ٩ وانظر ما نقله ابن سنان عنه فى سر الفصاحة ١٨.

ويبدو لى أن ابن جنى كان يعرف الفروق الدقيقة بين الصوت فى حقيقته التى هى العملية الحركية ذات الأثر السمعى، وبين الحرف باعتداءه وحدة تجريدية - قد تكون ذات صوت واحد أو عدة أصوات- وأعتقد أن ما وصلت إليه الدراسات الحديثة مبنى على أساس هذا التفريق الذى حدده عالمنا، فقد أوضح الدكتور تمام حسان الصوت والحرف والفرق بينهما فى علم اللغة الحديث؛ فالصوت هو العملية الحركية ذات الأثر السمعى، وهو من أداء المتكلم فى نشاطه اللغوى العادى اليومى، فكلنا ينطق فى كلامه أصواتًا لغوية مسموعة، وأما الحرف فهو وحدة تصنيفية يقول بها دارس اللغة حين يقسم العدد الأكثر من الأصوات إلى العدد الأقل من الحروف، إذ قد يشتمل الحرف الواحد على أكثر من صوت واحد، كما يشتمل حرف الميم على أصوات مختلفة منها ذو الإظهار وذو الإخفاء وذو الاقلاب، وكما يشتمل حرف النون على عدد من الأصوات يأتى كل منها فى بيئة صوتية خاصة، حتى إن بعض أصوات النون كالذى فى ينظر ينطق بإخراج اللسان كإخراجه فى الظاء[1] وهذا يطلق عليه بعض الباحثين اسم (الفونيم) فالفونيم فى أحد معانيه يقصد به الحرف[2].

وتعريف ابن جنى للصوت اللغوى تعريف لا يقل شأنًا عن تعريفات المحدثين له وإن كانوا قد ربطوا بين الصوت الإنسانى باعتداده ظاهرة لغوية وبين الصوت الطبيعى مع بعض تفصيلات أوجدتها الأجهزة العلمية الحديثة التى استخدموها فى دراسة الأصوات، يقول الأستاذ فندريس: "إن ما يسمى صوتًا هو الأثر الواقع على الأذن من بعض حركات ذبذبية للهواء، والذبذبات فى اللغة يحدثها الجهاز الصوتى للمتكلم"[3]، فالصوت ليس مادة ولكن طاقة أو نشاط خارجى تقوم به أجسام مادية، ويؤثر فى الأذن تأثيراً يحدث السماع[4]، وقد حلل

---

(١) مجلة الأزهر شوال سنة ١٣٨٠هـ - مارس ١٩٦١م ص ١٠٧٨ وانظر مناهج البحث فى اللغة ١١٤-١٢٧.

(٢) مناهج البحث فى اللغة ١٢٦. (٣) اللغة ص ٤٣.

(٤) أصوات اللغة. د. أيوب ص ٢١.

أستاذنا الدكتور نجا الصوت تحليلا يتصل بمصدره الأساسى سواء فى ذلك الصوت الطبيعى أو الصوت الإنسانى، فقد عرف سيادته الصوت بأنه: ظاهرة طبيعية تدرك بحاسة السمع، وقال: إنه يحدث من احتكاك جسم بآخر لينجم عن ذلك الاحتكاك اهتزازات صوتية تنتقل فى الأوساط المحيطة بهذا المصدر حتى تصل إلى آذان السامعين، وذكر سيادته ما يثبت ذلك من أدلة علمية(١). والصوت الإنسانى لا يخرج عن هذا النطاق، فهو يحدث نتيجة اصطدام الهواء الخارج من الرئتين فى عملية التنفس المعروفة بالزفير بالأوتار الصوتية فى الحنجرة، فيحدث الرنين الذى أطلق عليه العلماء اسم الصوت، ويظل على صورته التى حدثت من الاصطدام مارًا بباقى أعضاء النطق من الحلق واللسان والشفة إلى أن يصل إلى الهواء فتمتد ذراته حتى تصل إلى آذان السامعين(٢)، وهذا البيان الواضح يكشف عن الأسس التى يجب أن تراعى فى البحوث الصوتية وهى دراسة أعضاء النطق وأعضاء السمع والوسط الذى ينتقل فيه الصوت وهو الهواء من الناحيتين التشريحية والطبيعية.

وكل هذه الدراسات للصوت لا تخرج عما ذكره ابن جنى فى تعريف الصوت، إذ جعله عرضا يخرج مع النفس الذى هو الهواء الخارج من الرئتين ويستمر فى ذبذباته حتى يصل إلى أذن السامع، وقد أشار إلى أهمية أعضاء النطق وبخاصة الفراغات التى فى الحق والفم، وأوضح أنها تستخدم كالصناديق المجوفة التى تضخم الأصوات فى الكمان والعود وغيرهما من الآلات الموسيقية، ومرور الصوت الإنسانى خلال تلك الفراغات يكسبه لونًا خاصًا يساعدنا على تمييز الأصوات الصادرة من شخص وآخر، وقد قال ابن جنى منذ ألف سنة: إن الصوت الذى يؤديه الوتر غفلا غير محصور تجده بالإضافة إلى ما أداه وهو مضغوط محصور أملس مهتزًا، ويختلف ذلك بقدر قوة الوتر وصلابته وضعفه ورخاوته، فالوتر فى هذا التمثيل كالحلق والخفقة بالمضراب عليه كأول الصوت من

(١) التجويد والأصوات ٥، ٦.

(٢) نفسه ص ١٦، وانظر: أسباب حدوث الحروف لابن سينا ط١٩٧٨م ص٨ وما بعدها.

أقصى الحلق، وجريان الصوت فيه غفلا غير محصور كجريان الصوت فى الألف الساكنة، وما يعترضه من الضغط والحصر بالأصابع كالذى يعرض للصوت فى مخارج الحروف من المقاطع، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها هنا[١]، وقد شبه قبل ذلك الحلق والفم بالناى (المزمار)[٢]، وهذا يؤكد أهمية هذه الأعضاء فى دراسة الأصوات، وقد لاحظ القدماء - ومنهم عالمنا ابن جنى فى أثناء عرضهم لمخارج الحروف وصفاتها - أهمية اللسان والشفتين والحنجرة والأوتار الصوتية فيها لدراسة الأصوات وبهذا يكون علماؤنا القدامى قد وضعوا الأسس، وفتحوا الطريق أمام المحدثين من علماء اللغة لتحقيق النتائج العملية فى دراسة الصوت اللغوى.

فقد اعتمد الخليل فى وصفه للأصوات على ما يحسه بنفسه من اختلاف فى أوضاع أعضاء النطق معها، وعلى العملية العضلية التى يقوم بها المرء لدى صدور كل صوت، وعلى وقع هذا الصوت فى أذن السامع دون أن يكون لديه شىء من الإمكانيات الحديثة من آلات التسجيل والتصوير أو معرفة بنظريات التشريح[٣]، وقد أحس سيبويه مع المجهور والمهموس ومع الشديد والرخو بما يحس به الدارسون للأصوات من المحدثين دون أن يكون على علم بالناحية التشريحية من وجود وترين صوتيين بالحنجرة يقومان بوظيفة معينة مع بعض الأصوات[٤]، وبهذا أمكن إدراك قيمة أعضاء النطق المعروفة، فتناولها علماء اللغة من الناحية التشريحية والصوتية، وزاد المحدثون تبعًا لكشف علم اللغة الحديث تفصيلات دقيقة عن الصوت ولا سيما اللغوى منه، فقد تحدثوا عن الذبذبة الصوتية، والموجه الصوتية بنوعيها البسيط والمركب، وفرقوا بين شدة الصوت ودرجته ونوعه، وقد أوضح أستاذنا الدكتور نجا هذه المعانى[٥].

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ١٠.
(٢) نفسه ص ٩.
(٣) الأصوات اللغوية ٧٥، ٧٦.
(٤) نفسه ٩٤.
(٥) التجويد والأصوات ٨-٢٠ والأصوات اللغوية ٨-٢٠ وفقه اللغة للإسكندرى ٧، ٨ واللغة لفندريس ٤٣، ٤٤ وغيرها.

عدد الحروف فى الأبجدية العربية وترتيبها[1]

عدد الحروف:

قرر ابن جنى - تبعًا للخليل وسيبويه وغيرهما - من قدامى اللغويين "أن حروف المعجم تسعة وعشرون حرفًا أولها الألف وآخرها الياء" على المشهور من ترتيب حروف المعجم، وهناك حروف تفرعت عن التسعة والعشرين بعضها مستحسن وبعضها مستقبح لا يكون إلا فى لغة ضعيفة وسنذكر ذلك تباعًا[2].

وقد ذكر ابن جنى أن أبا العباس المبرد "يعدها ثمانية وعشرين حرفًا، ويجعل أولها الباء ويدع الألف من أولها، ويقول هى همزة، ولا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة، فلا يعتدها مع الحروف التى أشكالها محفوظة معروفة[3] وإخراج أبى العباس الهمزة من بين الحروف أمر يستحق المناقشة، وبيان الصواب فى ذلك، وقد رد عليه ابن جنى بأن لكل من الهمزة والألف وجوداً فى اللغة، تبعًا للفظ والنطق لا الكتابة، وعدم الثبات على صورة واحدة؛ فالهمزة تعد من الحروف الهجائية لأن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها واعتدادها لما كانت موجودة فى اللفظ الذى هو قبل الخط، والهمزة أيضًا موجودة فى اللفظ كالهاء والقاف وغيرهما، فسبيلها أن تعتد حرفًا كغيرها، فأما انقلابها فى بعض أحوالها لعارض يعرض لها من تخفيف أو بدل فلا يخرجها من كونها حرفًا، وانقلابها أول دليل على كونها حرفًا، ألا ترى أن الألف والواو والياء والتاء والهاء والنون وغيرهن قد يقلبن فى بعض الأحوال، ولا يخرجهن ذلك من أن يعتددن حروفًا وهذا أمر واضح غير مشكل[4]، وأما ثبوت الألف فإنه واضح من الوضع الهجائى

---

(١) تسمى أيضاً حروف المعجم، ومادة عجَم - كما قال ابن جنى - تفيد الإبهام والإخفاء، وضد البيان والإفصاح، ولكنها قد تأتى للسلب والنفى مثل: أشكيته: أزلت شكواه، فأعجمته - على هذا -: أزلت عجمته وخفاءه ،وحروف المعجم من ذلك، فينقط الكثير منها يزول إعجامها وخفاؤها. سر الصناعة ١/٣٨- ,٤٥

(٢) العين ١/ ٦٤، والكتاب ٤/ ٤٣١، بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، وسر الصناعة ١/ ٤٦

(٣) سر الصناعة ١/٤٦، والمفصل ١٠/١٢٦.

(٤) نفسه ٤٨/٨ ويذكر الدكتور العزازى أن الهمزة لو لم تكن حرفاً لحكمنا على مثل أحد- أجل بأنها من الكلمات الثنائية، ولم نسمع عن أحد أنه قال بذلك. فقه اللغة العربية ١٥٧.

النطقى، إذ هو صوت ساكن، وقد حاول واضعو الحروف الهجائية تمثله للناطقين "فواضع حروف الهجاء لما لم يمكنه أن ينطق بالألف التى هى مدة ساكنة، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، دعمها باللام قبلها متحركة، ليمكن الابتداء بها، فقال: "هـ و لا ى" فابتدأ باللام، ثم جاء بالألف بعدها ساكنة، ليصح لك النطق بها، كما صح النطق بسائر الحروف غيرها وهذا واضح[1]، ولذلك يحذرنا ابن جنى من أن نقول "لام ألف" كما يقول المعلمون بل يجب أن نقول "لا" فقط[2]، وهذا الرد من ابن جنى على أبى العباس مقبول من الناحية اللغوية، إلا أن كلام ابن جنى عن الألف والهمزة يستدعى الاهتمام والوقوف طويلا لمعرفة حقيقة الأمر فى هذين الصوتين، وتصور القدماء لهما، وموقف الدراسات الصوتية الحديثة من هذا التصور، لقد ذكر ابن جنى أن الألف هى صورة الهمزة ودلل على ذلك بأمرين:

١- الهمزة إذا أريد تحقيقها ألبتة وجب أن تكتب ألفًا على كل حال، وذلك إذا وقعت موقعًا لا يمكن فيه تخفيفها، ولا تكون فيه إلّا محققة، وذلك إذا وقعت أولا نحو أَخَذَ وأُخِذَ وإبراهيم... وعلى هذا وجدتُ فى بعض المصاحف ﴿يَسْتَهْزِءُونَ ... ﴿٥﴾﴾ [الأنعام] (يستهزأون) بالألف قبل الواو ووجد فيها أيضًا ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ... ﴿٤٤﴾﴾ [الإسراء]: (شيأ) بالألف بعد الياء وإنما ذلك لتوكيد التحقيق.

وهذه العلة لم يدع ابن جنى أنه انفرد بها بل صرح بأنها وردت فى بعض كلام أبى بكر محمد بن السرى رحمه الله، ورآها ابن جنى أيضًا فى بعض كلام الفراء وكل ذلك من قبيل توارد الأفكار، وقد قال ابن جنى: "فلا أدرى أأصاب أبا بكر مع الفراء ما أصابنى أنا من المواردة له أم هو شىء سمعه فحكاه واعتقده"؟.

٢- كل حرف سميته ففى أول حروف تسميته لفظه بعينه ألا ترى أنك إذا قلت "جيم" فأول حروف الحرف "جيم"، وإذا قلت "دال" فأول حروف الحرف

---

(١) سر الصناعة ٤٨/١، ٤٩.

(٢) نفسه ٤٩/١، ومخطوطة دار الكتب، ص٢٢٢.

"دال" وإذا قلت "حاء" فأول ما لفظت به "حاء"، وكذلك إذا قلت "ألف" فأول الحروف التى نطقت بها همزة، فهذه دلالة أخرى غريبة على كون صورة الهمزة مع التحقيق ألفًا"[1].

وفى الواقع أن هذا التصور عن العلاقة بين الهمزة والألف، وعدم التمييز بينهما تمييزًا كاملا ناشئ عن أصل نطق الهمزة، وصورتها فى الكتابة، منذ الوضع اللغوى القديم، فلم يكن اسم الهمزة معروفًا فى ذلك الوقت، وإنما كان يعبر عن صوتها المعروف الآن وهو الصوت الاحتباسى الحنجرى occlusive كان يعبر عن هذا الصوت قديمًا بالألف، سواء فى العربية أو فى غيرها من الساميات، فهو فى العبرية "أليف" بإمالة حركة اللام، وفى الآرامية "ألف" وفى الحبشية "ألْف" بسكون اللام، غير أنه أخذ يضعف فى الآرامية حتى فقد تقريبًا كل قيمته الصوتية كساكن sa valeur consonantique بل لقد مالت كل اللهجات السامية إلى التخلص منه فى النطق، إلا أن العربية الفصحى قد احتفظت بهذا الصوت الاحتباسى الحنجرى[2]، ولما بدأ العرب يكتبون لغتهم استعملوا الخط الآرامى فى بداية القرن الثالث الميلادى، وعندما أرادوا كتابة هذا الصوت الاحتباسى الحنجرى لم يجدوا مقابلا له، لأن صوت (ألف) قد اختص بالحركة الطويلة (الفتحةa) فأطلقوا على صوت الاحتباس الحنجرى اسمًا جديدًا خاصًا به هو اسم "الهمزة" فتسمية هذا الصوت باسم الهمزة حديث نسبيًا على ما قرره كانتينو[3]، ويؤيد ذلك أن الهمز فى اللغة العربية لم يكن يعنى الصوت الحنجرى الاحتباسى المعروف، وإنما هو وصف لكيفية نطقية لا تختص فى ذاتها بصوت معين، وتذكر المعاجم العربية أن الهمز مثل الغمز والضغط، ومنه الهمز فى الكلام لأنه يضغط، وقد همزت الحرف فانهمز، وهذا الضغط تقابله كلمة عربية أخرى هى النبر التى يقابلها

---

(١) نفسه ١/٤٦، ٤٧ ويقول ابن يعيش: الهمزة يقال لها الألف وإنما سموها «ألف» لأنها تصور بصورة الألف، فلفظها مختلف، وصورتها وصورة الألف اللينة واحدة كالباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء لفظها كلها مختلف وصورتها واحدة. المفصل ١٠/١٢٦.

(٢) القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديثة ١٧، ١٨. (٣) نفسه ١٨.

بالإنجليزية كلمة Stress وبالفرنسية كلمة Accent ومعنى ذلك أن الهمز = الضغط = النبر[1] وعلى هذا عرف الهمز بالمعنى اللغوى العام بأنه: كيفية فى أداء الكلام، وبعبارة أدق: كيفية فى نطق الحروف أو الأصوات اللغوية حين يخصها الناطق بمزيد من التحقيق والضغط لا يستأثر بذلك حرف دون آخر، فإذا ضغط على مقطع الذال كانت مهموزة وكذلك إذا ضغط على مقطع الألف فى بدايته كانت الألف مهموزة[1].

وهذا اللون من الضغط قد سماه القدماء أيضًا همزة كحديث ابن جنى عما سماه همزة التذكر- وليس فى الكلام همزة بالمعنى الاصطلاحى المعروف بل لا يعدو الأمر أن يكون مطلا لإحدى الحركات فى آخر الكلمة فهو يقول- مثلا- وهمزة التذكر نحو ألِي وقَدِي فإذا وصلت سقطت نحو الخليل، وقد قام ومن قرأ ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ ... ﴿١٦﴾﴾ [البقرة] قال فى التذكر اشتَرُوا ومن قرأ اشتروِا الضلالة قال فى التذكر: اشترِوى، ومن قال اشتروَ الضلالة قال فى التذكر اشتروَا. . . فهذه طريقة هذه الحركات فى الكلام[2].

ولكون الألف أكثر تعرضًا للضغط أطلقوا عليها تلك الصفة وهى الهمزة، وتسمى فى الدراسات الحديثة الاحتباس الحنجرى أو الحبسة الحنجرية[3]، ويؤيد عدم معرفة العربى بالهمز بمعنى الصوت الحنجرى المعروف ما روى من أن أحد اللغويين سأل رجلا من قريش: "أتهمز الفأرة"؟ فلم يفهم الرجل وأجاب ساخراً: "إنما يهمزها القط" فاللغوى كان يقصد المعنى الاصطلاحى الذى هو ضد التسهيل، ولكن القرشى لم يكن يعرفه، فجرى على طبيعته اللغوية، وهو أن الهمز هو الغمز والضغط والنخس والدفع والضرب والعض[4].

---

(١) نفسه ٢١، ٢٢ واللسان ٧/ ٢٩٣ .

(٢) الخصائص ٢/ ٣٣٧، وحذفت ألف (اشتروا) فى حالة النصب للدلالة على حذفها فى النطق. انظر التعليق فى الصحيفة السابقة.

(٣) القراءات القرآنية ٢٣ .

(٤) الأصوات اللغوية ٨٤، ٨٥ واللسان ٧/ ٢٩٢- ٢٩٤ .

ونخلص من ذلك إلى أن اسم الهمزة، وإطلاقه على هذا الصوت المعروف قد برز فى زمن متأخر، بعد أن أصبحت الألف خاصة بالفتحة الطويلة، ولكن الأمر ظل مختلطًا على اللغويين العرب فظلوا يربطون بين الألف والهمزة، وإن كانوا قد فرقوا بينهما مخرجًا، فنحن نرى ابن جنى - على الرغم من قوله: إن الألف هى صورة الهمزة - قد فرق بين الهمزة كصوت احتباسى وبين ألف المد، فقال: «فأما المدة التى فى نحو قام وسار وكتاب وحمار فصورتها أيضًا صورة الهمزة المحققة التى فى أحمد وإبراهيم وأُترجّة إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة، فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة وإن اختلف مخرجاهما[1]، وقد ترتب على هذا الخلط عدهم الألف والواو والياء أصواتًا ساكنة مع أنهم قالوا: إن الحركات أبعاض حروف المد[2]، ومن نتائج هذا الخلط ما نراه فى كتب القدماء من ذكرهم الألف بين حروف الحلق، فسيبويه يقول: وللحروف العربية ستة عشر مخرجًا، فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف، فيعد الألف من حروف الحلق[3] وكذلك ابن جنى يقول: "ثلاثة منها فى الحلق، فأولها من أسفله وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء هكذا يقول سيبويه[4]، ويمكن تخريج كلام هذين العالمين الجليلين على أنهما ذكرا الألف فى حروف الحلق لا لأن مخرجها منه بل تفسيرًا للمقصود من كلمة الهمزة التى - فيما يبدو - كانت مصطلحًا صوتيًا غير مألوف فى تلك الأيام، أو حديث العهد بين الدارسين فاقتضى توضيح صوت الهمزة ذكر مرادف له أكثر شهرة وألفة وهو كلمة "الألف"[5].

(١) سر الصناعة ١/ ٤٨.
(٢) القراءات القرآنية ٢٣.
(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٥.
(٤) سر الصناعة ١/ ٥٢.
(٥) ولذلك نرى أن المتأخرين لما وضحت لديهم هذه الحقيقة رجعوا عن هذا الخلط، إذ لا نجد إشارة للألف بين أصوات الحلق فى كتبهم، ككتاب النشر فإنه ينص على حروف الحلق الستة (ء هـ - ع ح - غ خ) ولا يذكر بينها الألف. انظر النشر ١/ ١٩٦ والأصوات اللغوية ٨٤.

ويستأنس لذلك بتفريق القدماء بين الهمزة والألف الساكنة التى سماها ابن جنى (المدة)، وذكرت نصه فى ذلك آنفًا، وقد أكد أن حرف المد ثابت بين حروف الهجاء.

ويخامرنا الشك فى هذا التفسير، لأنهما لو أراداه لقالا: الهمزة وهى الألف أو الهمزة التى هى الألف ونحو ذلك، ولكن إثبات العذر لهم أولى، على أن هذا الخلط أيضًا تبدو له صورة أخرى حين قال ابن جنى: "لما لم يمكن النطق بالألف التى هى مدة ساكنة قدم واضع حروف الهجاء قبل الألف لامًا توصلا إلى النطق بالألف الساكنة، فقال: (لا)، كما توصلوا إلى النطق بلام التعريف بأن قدموا قبلها ألفًا نحو الغلام والجارية، لما لم يمكن الابتداء باللام الساكنة أيضًا[1]، فقد وازن بين همزة الوصل والألف فى (لا) وهما مختلفان نطقًا، يقول ابن سنان الخفاجى، إن التى مع اللام - فى الرجل والجارية - هى الهمزة وليست الألف الساكنة - التى جاءت اللام معها فى - لا - فكيف تجعل العلة وورود اللام هنا مع الألف وورود الهمزة هناك مع اللام وليس بين الموضعين تناسب ولا معارضة كما ذكرت؟ وهل يصح أن يقال إن الألف الساكنة - التى لا يمكن أن يبتدأ بها فى النطق بل يحتاج إلى حرف قبلها - يتوصل بها إلى النطق بلام التعريف التى هى ساكنة مثلها وكل من الحرفين يحتاج إلى ما يحتاج إليه الآخر؟[2]، وبهذا صرح الصبان حين قال إنه "يرد عليه أن اللام فى نحو الغلام مع الهمزة لا مع الألف اللينة، وقد أجاب على هذا الاعتراض بما يفيد أن الألف شاملة للاثنين فى نظر القدماء وهذا هو معنى الخلط وعدم التمييز يقول: وقد يجاب بأنه يكفى فى ذلك أن كلا من الهمزة والألف اللينة يسمى ألفًا[3]، وعلى كل حال فللعلماء العرب

---

(١) سر الصناعة ١/ ٤٩، ٥٠.

(٢) سر الفصاحة ص ٢٠ وقد ذكر أن واضع الخط أتى باللام للتوصل إلى النطق بألف المد الساكنة لغير علة كما خص بعض الحروف بشكل دون بعض لغير سبب، وأمثال هذا الذى لا يعلل كثيرة لا تحصى (نفسه ٢١).

(٣) الأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ٢٨٧.

عذر واضح ناشئ عن حداثة التسمية بالهمزة لهذا الصوت، وقد كانت الألف هي الرمز الحقيقي لذلك الصوت، ولذلك قال التفتازاني في حاشية الكشاف: الألف اسم للمدة التي هي أوسط حروف جاء، والهمزة التي هي آخرها، بدليل قولهم: الألف واللام للتعريف، وألف الوصل تسقط في الدرج، وقولهم الألف على ضربين لينة ومتحركة؛ فاللينة تسمى ألفًا، والمتحركة تسمى همزة، والهمزة اسم مستحدث لا أصلي، وإنما يذكر في حروف التهجي اسم الألف لا الهمزة(١)، ومن هنا يرى الفراء ترادف الهمزة والألف، فيقول :الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة ترك همزها(٢)، وأيا ما كان الأمر فالهمزة والألف كلاهما من حروف المعجم التي تبلغ - كما يقول ابن جني وغيره من القدماء - تسعة وعشرين حرفًا، وقد ذكر ابن جني فروعًا لهذه الحروف التسعة والعشرين وقسمها إلى نوعين مستحسنة ومستقبحة ونفصلها- كما ذكره ابن جني وغيره.

فالحروف المستحسنة هي:

١- **الهمزة المخففة** وهي التي تسمى همزة بين بين، ومعنى ذلك أنها تكون بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو. فالمفتوحة نحو قولك في سأل: سال والمكسورة نحو قولك في سئم: سيم والمضمومة نحو قولك في لؤم: لوم(٣)، وليس لهذه الهمزة تمكن المحققة مع أنها بزنتها، فهي وإن قربت من الساكن فإنها في الحقيقة متحركة، ويدلك على ذلك أنك تعتدها في وزن العروض حرفًا متحركًا، وذلك نحو قول كثير:

أآن زُمَّ أجمالٌ وفارق جيرةٌ ... وصاحَ غُرابُ البينِ أنتَ حَزينُ

ألا ترى أن وزن قولك «أآن زُمَّ» فعولن، فالهمزة إذًا مقابلة لعين «فعولن» وهي متحركة كما ترى(٣).

---

(١) نفسه ٤/ ٢٨٧. (٢) نفسه ٤/ ٢٨٦. (٣) سر الصناعة ١/ ٥٣، ٥٤.

ومعنى قول سيبويه: بين بين أى هى ضعيفة ليس لها تمكن المحققة، ولا خلوص الحرف الذى منه حركتها[1].

٢- **الجيم التى تقرب من الزاى كما فى أجدر**[2].

٣- **الشين التى كالجيم** وهى التى يقل تفشيها واستطالتها، وتتراجع قليلا متصعدة نحو الجيم[3] كقولك فى أشدق: أجدق[4].

٤- **الشين التى تقرب من الزاى كما فى أشدق**، فتضارع بها الزاى، والبيان أكثر وأعرف[5] وهذا عربى كثير[6].

٥- **الصاد التى كالزاى** وهى التى يقل همسها، ويحدث فيها ضرب من الجهر لمضارعتها الزاى، وذلك قولك فى يصدر: يصدر، وفى قصد: قصد[7] ومن العرب من يخلصها زايا فيقول: يزْدر وقزّد، وقالوا فى مثل لهم: "لم يُحرَم من فُزْدَ له"[8].

وإنما تقلب الصاد زايا أو تشم رائحتها قبل الدال، فإن وقعت قبل غيرها لم يجز ذلك فيها[9].

٦- **النون الخفيفة** ويقال لها الخفية، وهى الساكنة، ومخرجها من الأنف والخياشيم كالنون فى منك وعنك[10]، وأما المتحركة فمن حروف الفم إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف[11].

٧- **ألف الإمالة** وهى التى تجدها بين الألف والياء نحو قولك فى عالم وخاتم: عالم وخاتم[12].

(١) نفسه ١/ ٥٥. (٢) الكتاب ٢/ ٤٢٧. (٣) سر الصناعة ١/ ٥٦.

(٤) المفصل ١٠/ ١٢٧. (٥) يريد نطقها شيناً خالصة.

(٦) يقصد المضارعة التى تحدث عنها، وانظر الكتاب ٢/ ٤٢٧ وفقه اللغة، د. العزازى ١٥٨.

(٧) يلاحظ القارئ أن النطق بالصاد هنا هو بين الصاد والزاى.

(٨) سر الصناعة ١/ ٥٦. (٩) نفسه ١/ ٥٧.

(١٠) وتكون مع خمسة عشر حرفاً: هى "ت، ث، ج- د ذ- ز- س- ش- ص- ض- ط- ظ- ف- ق- ك"، المفصل ١٠/ ١٢٦.

(١١) سر الصناعة ١/ ٥٣. (١٢) نفسه ١/ ٥٥.

٨- **ألف التفخيم** وهى التى تجدها بين الألف وبين الواو نحو قولهم: سُلام عليك وقُام زيد، وعلى هذا كتبوا الصلوة والزكوة والحيوة بالواو، لأن الألف مالت نحو الواو، كما كتبوا إحداهما وسواهن بالياء لمكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة، ومن هذا يتبين أن الإمالة كما تكون من الفتح إلى الكسر تكون أيضًا من الفتح إلى الضم، ولكن القراء عنوا بالإمالة الأولى فقط وقد فصلنا ذلك فى حديثنا عن الإمالة فى اللهجات.

فهذه أحوال الحروف التى هى فروع مستحسنة، وبهذا تصبح حروف الهجاء سبعة وثلاثين حرفًا، وهذه الثمانية حسنة يؤخذ بها فى القرآن وفصيح الكلام[1].

وأما المستقبحة فقد ذكرها ابن جنى مجملة ونفصلها على الوجه التالى:

١- **الباء التى كالفاء** فى نحو أصبهان وبلخ، وهى على ضربين: أحدهما لفظ يكون الباء أغلب عليه[2] من الفاء كحرف (P) والآخر لفظ يكون الفاء أغلب عليه، وهما حرفان من حروف العجم سوى الباء والفاء المخلصين.

٢- **الباء التى كالميم** ذكرها ابن جنى من بين الحروف المستقبحة[3] وهى فى بعض لهجات مازن - كما يقول الأستاذ العقاد - ويبدو أنه يقصد قولهم: باسمك فى ما اسمك[4].

٣- **الجيم التى كالشين** وينطق بها كذلك إن كانت ساكنة وبعدها تاء أو دال مثل: اجتمعوا وأجدر يقال فيهما: اشتمعوا وأشدر، والفرق بين هذا الحرف وبين الشين التى كالجيم حتى جعل الأول من الحروف المستقبحة والثانى من الحروف المستحسنة أن الأول كره فيه الجمع بين الشين والدال لما بينهما من التباين، فالشين مهموس رخو والدال مجهور شديد، وأما إذا كانت الجيم مقدمة فليس بينهما من التنافى والتباعد ما بين الشين والدال[5].

(١) سر الصناعة ١/ ٥١ والمفصل ١٢٦/٢٠، ١٢٧.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠٤ والجمهرة ١٨٥ والصاحبى ٥٣ والمفصل ١٢٧/١٠، ١٢٨ وتاريخ آداب العرب ١١٢.

(٣) سر الصناعة ٢/ ٥١.

(٤) مجلة الأزهر، عدد جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ ـ ص ٣٩٣.

(٥) المفصل ١٢٧/١٠ .

٤- **الجيم التى كالكاف** وكانت شائعة فى اليمن، وهى الآن موجودة بكثرة عند أهل البحرين مثل رجل وجمل يقولون فيهما: ركل وكمل[١].

٥- **الصاد التى كالسين** مثل قولهم فى صالح: سالح وهى من لغة بنى العنبر، وليس فى حسن إبدال الصاد من السين لأن الصاد أصفى فى السمع من السين وأصغر فى الفم[٢].

٦- **الضاد الضعيفة** وقد حدد سيبويه موطن خروجها بأنها تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر، وهو أخف، لأنها من حافة اللسان مطبقة، وقال الفارسى: كما إذا قلت: (ضرب) ولم تشبع مخرجها أى الضاد ولا اعتمدت عليه، ولكن تخفف وتختلس، فيضعف إطباقها، ويذكر ابن يعيش أنها من لغة قوم اعتاصت عليهم فربما أخرجوها ظاء؛ وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما راموا إخراجها من مخرجها فلم يتأت لهم فخرجت بين الضاد والظاء[٣].

٧- **الطاء التى كالتاء** وهى لكنة أعجمية عند أهل المشرق، لأنهم لا يستطيعون نطق الطاء فيتكلمون هذا النطق فيقولون فى سلطان: سلتان وفى طالب: تالب بتفخيم قليل[٣].

٨- **الظاء التى كالثاء** وينشأ هذا الحرف من المبالغة فى إفشاء الظاء، فتخرج كأنها ثاء مفخمة مثل قولهم فى ظلم: ثلم[٣].

٩- **الكاف التى بين الجيم والكاف** وهو مثل الجيم المصرية فى النطق مثل جافر فى نطق كافر وهو من لغات اليمن وبغداد[٣].

---

(١) الجمهرة ١/٥ والصاحبى ٥٣و ٥٤ والمفصل ١٠/١٢٧.

(٢) المفصل ١٠/١٢٨.

(٣) سر الصناعة ١/٥١ والكتاب ٢/٤٠٤و ٤٠٥ وشرحه للسيرافى والمفصل ١٠/١٢٧، ١٢٨ وتاريخ آداب العرب ١١٠، ١١١.

١٠- حرف بين الكاف والقاف وقد ذكره ابن دريد وابن فارس قالا: "فأما بنو تميم فإنهم يلحقون القاف بالكاف فيغلظ جداً فيقولون: الكوم يريدون القوم فتكون القاف بين الكاف والقاف وهذه لغة معروفة فيهم، قال الشاعر:

ولا أكُولُ لكَدْرِ الكَومِ قد نضجَتْ ... ولا أكولُ لبابِ الدَّارِ مَكْفُولُ

يريد في كل ذلك القاف[١].

١١- الواو التي كالياء في نحو مررت بمذعور وهذا ابن بور، نحوت بضمة العين والياء نحو كسرة الراء فأشممتها شيئًا من الكسرة، وكما أن هذه الحركة قبل هذه الواو ليست ضمة محضة، ولا كسرة مرسلة، فكذلك الواو أيضًا بعدها هي مشوبة بروائح الياء، وهذا مذهب سيبويه وهو الصواب[٢]، وبهذا يكون نطقها مثل حرف (U) وهي في لغة كثير من قيس واكثر بني أسد كـفقعس ودبير.

١٢- الياء التي كالواو في نحو: قيل وبيع بالإشمام، فكما أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو وهي لغة عند بعض العرب يشمون الياء صوت الواو فتخرج كحرفي(EU)[٣].

وربما دخلت هذه الحروف في العربية على لسان بعض القبائل التي أخذتها من لغات أخرى كالعبرانية والسريانية ولغة الفرس والروم والحبشة وغيرهم ممن خالطوهم في أقدم أزمانهم[٤]، ولكن- مع ذلك- لا تمنع وجود بعض هذه الحروف عند القبائل العربية البدوية قبل عصر تهذيب اللغة.

(١) الجمهرة ١/ ٥ والصاحبي ٥٣، ٥٤.

(٢) سر الصناعة ١/ ٥٩، ٦٠، ٦٣، وانظر في الحروف أصولها وفروعها: باب الإدغام من الكتاب ٢/ ٤٠٤، وما بعدها. وسر الفصاحة وقد نقل ابن سنان كلام ابن جني كله ٢٢ - ٢٤ وفقه اللغة د. العزازي ١٥٨، ١٥٩.

(٣) تاريخ آداب العرب ١١٢ .

(٤) المفصل ١٠/ ١٢٨ وتاريخ آداب العرب ١١٢.

وهذه الحروف المستقبحة لا يؤخذ بها فى القرآن ولا فى الشعر، ولا تكاد توجد إلا فى لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة، ولا يصح أمر هذه الحروف اللاحقة للتسعة والعشرين إلا بالسمع والمشافهة[1] وبعبارة أخرى لابد فى أداء (أى حرف منها) وتصحيحه للسمع من مشافهة توضحه، وتكشف عن خاص سره[2]، فهذه عدة الحروف وما لحق بها من الفروع بأحوط ما يمكن فى معناه[3]، وهذه الحروف كانت منتشرة فى قبائل متعددة أيام كانت العربية موزعة على تلك الألسنة، وكانت فى هذه القبيلة أو تلك أصواتًا مضطربة بين مخارج النطق، تتحرى مواضعها القويمة من حروفها الخالصة إلى أن استقرت على حروف لا التباس بها، ومخارج وافية من النطق الإنسانى لا يهمل بعضها، ولا تتداخل الحروف على اختلاط واشتباه فى بعضها الآخر[4]، وقد استقر أمر الهجاء العربى على عدد محدود من حروف المعجم واضح كل الوضوح، بحيث يعرف كل حرف طريق خروجه، وتكوينه فى أعضاء النطق التى استطاع العربى أن يستخدمها أحسن استخدام، وبذلك أصبحت العربية لغة الفصاحة، فاللغة الفصيحة هى اللغة التى تم فيها جهاز النطق الإنسانى، فلم تهمل أداة من أدواته، وهى التى امتنع فيها اللبس بين حروف اللفظ، ومخارج الصوت، فلم يلتبس فيها حرفان فى مخرج واحد، ولم يلتبس فيها مخرجان فى حرف واحد، بل جاء كل حرف من حروفها فصيحًا من مخرجه الذى يؤديه غير ملتبس بسائر الحروف، ولو كانت مقاربة له فى الأداء[5]، وإذًا فقد تم للعربية انتخاب حروفها التسعة والعشرين على ما هى عليه من حسن فى النطق وروعة فى الأداء ودقة فى الأصوات.

---

(١) سر الصناعة ١/ ٥١. (٢) نفسه ١/ ٦٠. (٣) نفسه ١/ ٦٨.

(٤) مجلة الأزهر عدد جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ ـ من مقال للأستاذ العقاد بعنوان الأبجدية العربية أكمل الأبجديات ص ٣٩٣.

(٥) الأبجدية العربية تعتمد على موسيقى لم تتوافر لغيرها من اللغات، ثم هى تمتاز بحروف الحلق، واستقلال مخارجها، وعدم وقوع الالتباس بينها لعوامل تطورية خضعت لها العربية فى رقيها، وقد أشار إلى ذلك الأستاذ العقاد. اللغة الشاعرة ٨-١٢ ومجلة الأزهر عدد رجب ١٣٨٢ من مقال للأستاذ العقاد بعنوان أسباب الفصاحة العربية ص ٤٣٢- ٤٣٤.

ترتيب حروف المعجم

يرجع الفضل إلى الساميين فى اختراع الأبجدية للغات العالم كله، فمن الراجح أن الفينيقيين[1] هم أول من اخترع الرسم السامى واستخدمه لنشاطهم التجارى، وقد انتشرت حروف الهجاء الفينيقية فى معظم أنحاء العالم القديم، واستخدمها كثير من شعوبه، ومنها تفرعت بشكل مباشر أو غير مباشر جميع حروف الهجاء التى استخدمت فيما بعد فى مختلف اللغات الإنسانية[2]، ومن المسلَّم به أن جميع الخطوط السامية - ومنها العربية - أخذت من الكنعانى (الفينيقى)[3] بيد أن العربية أخذت بواسطة الأقلام النبطية والتدمرية[4] وأقدم الخطوط العربية هو خط المسند اليمنى فقد اشتق من الكنعانى[5] عن الطريق السابق[4].

---

(١) هم الكنعانيون والذى أطلق اسم الفينيقيين عليهم هم اليونان، وقد هاجروا من الجزيرة قبل القرن السابع عشر ق م واستقروا ببلاد فلسطين وسورية وبعض جزر البحر الأبيض، وأنشأوا لهم مملكة زاهرة الحضارة وامتد استعمارهم إلى سواحل أوربا الجنوبية، ومن مستعمراتهم القوية قرطاجنة التى نازعت روما السلطان حيناً من الدهر، ونشبت بينها حروب استغرقت نحو مائة وعشرين عاماً (٢٦٤- ١٤٦ ق م) تاريخ اللغات السامية ولفنسون ٥٦ وفقه اللغة د. وافى ٣٠.

(٢) فقه اللغة د. وافى ٣١ وعلم اللغة، ط١٩٣٨م، ٢٥٠، ٢٥١ وتاريخ اللغات السامية ٥٢، ٩٩، ١٠٠، ١٦٠، ٢٤٤.

(٣) تاريخ اللغات السامية ٩٩.

(٤) نفسه ١٦٠، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢ وكان النبط من عناصر آرامية وعناصر عربية وظهرت دولتهم فى شبه جزيرة طور سيناء، ثم بعد استقرارهم كثرت العناصر العربية إلى أن تغلبت على العناصر الآرامية، ومحتها محواً تاماً، وبقيت لغة الحضارة هى اللغة الآرامية التى كانت فى تلك العصور لغة العمران عند جميع أمم الشرق الادنى، ثم سقطت على يد الرومان سنة ١٠٦ق وسموا نبطا لاستنباطهم ما يخرج من الأرض، وقد كانوا قوماً ذوى حضارة زراعية وغيرها. وتدمر مملكة كانت فى واحة بصحراء سورية فى الناحية الشرقية الشمالية من مدينة دمشق، وقد بلغت أوج مجدها فى المدة من ١٣٠- ٢٧٣ بعد الميلاد. انظر تاريخ اللغات السامية ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧.

(٥) تاريخ اللغات السامية ١٩٧، ٢٤٢.

والتاريخ العربى يدل على أن كثيراً من التغيرات التى حدثت فى شمال الجزيرة كان مصدره حدوث هجرات من الجنوب فكل المؤرخين المسلمين الذين جاءوا بأخبار عن قبائل غسان ولحيان والأوس والخزرج وبنى أسد وكلب ومعين وثمود يصرحون بأن جميع هذه البطون نزحت من الجنوب وانتشرت فى أرجاء الشمال(١)؛ لأن بلاد اليمن كانت مصدر الحضارة العربية قديمًا، والينبوع الذى ارتوت منه جميع أقاليم العرب فاشتقت جميع الخطوط العربية القديمة من الخط المسند اليمنى(٢)، وبهذا الرأى صرح ابن جنى، فقد قال: واعلم أن العرب قد سمت هذا الخط المؤلف من هذه الحروف (الجزم)، قال أبو حاتم: إنما سمى جزمًا لأنه جزم من المسند أى أخذ منه، قال: والمسند خط حمير فى أيام ملكهم وهو فى أيديهم إلى اليوم باليمن، فمعنى جزم أى قطع منه وولد عنه(٣).

ومعظم الأقلام السامية استخدمت طريقة أبجد هوز حطى كلمن سعفص، فالفينيقية التى هى الأصل اتبعت ذلك(٤)، ومثلها الآرامية(٥) والبابلية(٦) والعبرية(٧) والعربية(٨) ومن هنا عرف للأبجدية العربية ترتيب على النمط السامى القديم، وهو أبجد هوز إلخ، وقد استمرت حال الأبجدية العربية كذلك حتى عهد عبد الملك بن مروان حين فسدت السلائق، واحتيج إلى نقط الحروف، وضبطها بالحركات، فأمر الحجاج بن يوسف الثقفى والى العراق حينئذ نصر بن عاصم الليثى، ويحيى بن يعمر العدوانى بإصلاح الخط، وتمييز الحروف والحركات، فرتبا الحروف بحسب صورها، وعلى هذا برز النظام الترتيبى الذى نعرفه اليوم أ. ب. ت. ث. . إلخ. وكان لأبى الأسود الدؤلى أستاذهما فضل

---

(١) نفسه ٢٤١ .   (٢) نفسه ٢٠٥.

(٣) سر الصناعة ١/ ٤٥ ويذكر (ولفنسون) أن علماء المسلمين تنبهوا إلى شكل هذه الكتابات وأطلقوا عليها لفظ المسند، لأن حروفها ترسم على هيئة خطوط مستندة إلى أعمدة، تبعاً لحضارة عرب الجنوب فى عمارة القصور والمعابد والأسوار والسدود وأبواب المدن - تاريخ اللغات السامية ٢٤٤.

(٤) نفسه ٦٢، ٩٩، ١٠٠.   (٥) نفسه ١١٩، ١٥٠ .   (٦) نفسه ٣٨.

(٧) نفسه ١٠٦ .   (٨) نفسه ٢٤١، ٢٤٢ وتاريخ آداب العرب ١٠١ .

سابق عليهما فى ذلك[1] وقد رتبها الخليل بن أحمد صاحب أول معجم عربى ترتيبًا صوتيًا بحسب مخارج الحروف من أقصى الحلق إلى الشفتين، وهذا هو ترتيبه لها:

ع، ح، هـ، خ، غ- ق ك- ج، ش، ض- ص، س، ز- ط، د، ت- ظ، ث، ذ- ر، ل، ن- ف، ب، م- و ا ى- همزة[2].

وقد أورد صاحب لسان العرب هذا الترتيب رواية عن الخليل مع تغيير طفيف، فقد قدم الذال على الثاء فى نفس المخرج، وجعل الواو بجوار الياء قبل الألف مع تقدم الياء (ى و ا)[3] فى نفس المخرج أيضًا، وقد أوضح أستاذنا الدكتور نجا أن الخليل اختار هذا الطريق لأنه أراد جمع ألفاظ اللغة بطريقة استقصائية، ففكر فى استعمال الأبجدية، إلا أنه أوضح فى مقدمة العين أن ذلك لم يتيسر له، لأن الألف لا استقرار لها، فلم يبدأ بها، فلما لم يتمكن من البدء بالحرف الأول وهو الألف كره البدء بالحرف الثانى وهو الباء، ولذلك اتجه ذهنه إلى جمع الألفاظ بحسب مخارج الحروف، وتبين له أن هذه طريقة موصلة لغرضه، ويبدو أن تفوقه فى الموسيقى والنغم كان هاديًا له لسلوك هذا السبيل[4]، وقد سار على هذا المنوال صاحب الكتاب فقد رتبها كما يلى:

ء ا هـ ع ح غ خ ك ق ض ج ش ى ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و[5].

وهذا الترتيب يختلف كثيرًا عن ترتيب صاحب العين كما هو واضح من المقارنة بينهما، وقد ذكر ابن جنى هذا الترتيب الذى اتبعه سيبويه فى كتابه سر الصناعة تحت عنوان (ذكر الحروف على مراتبها فى الاطراد) وهى الهمزة والألف

(١) تاريخ آداب العرب ١٠١، ١٠٣.   (٢) العين للخليل ص ٥٣.
(٣) لسان العرب ١/ ١٧ وانظر آداب العرب للرافعى ١٠٢.
(٤) المعاجم اللغوية ص ١٧، والعين ١/ ٥٨، والمزهر، ط الأولى ١/ ٤٥، ٤٦.
(٥) الكتاب ٢/ ٤٠٤ وانظر اللسان ١/ ٨.

والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والجيم والشين والياء والضاد واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد والزاى والسين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو[1] وهو بذلك الترتيب- كما فى سر الصناعة- يختلف عن الترتيب المذكور فى كتاب سيبويه فى مجموعة الحروف (القاف والكاف والجيم والشين والياء والضاد) فقدم وأخر بعض الحروف على بعض بما يخالف ترتيب سيبويه لها على ما يتضح من المقارنة، ولكنه اختلاف طفيف لا يمس مخارج الحروف، وربما كان للكتاب واختلاف النسخ أثر فى هذا التغيير، وقد وصف ابن جنى هذا الترتيب بأنه هو الصحيح، وانتقد ترتيب صاحب العين فقال: فهذا هو ترتيب الحروف على مذاقها، وتصعدها، وهو الصحيح، فأما ترتيبها فى كتاب العين ففيه خطل واضطراب ومخالفة لما قدمناه آنفًا مما رتبه سيبويه، وتلاه أصحابه عليه وهو الصواب الذى يشهد التأمل له بصحته[1].

ونحن نرى أن ترتيب الخليل لا مساس عليه، ولا وجه للطعن فيه، وذلك لأنه كما يرى قد وضع كل حرف فى مخرجه المناسب له، ومع المجموعة التى تشترك معه فى هذا المخرج، اللهم إلا الملاحظة العابرة التى يمكن أن تقال بأنه لم يذكر الياء التى ليست مدًا فى مكانها المناسب لها، وعد الهمزة آخر الحروف، لأنها فى نظره ليس لها حيز تنسب إليه[2]، ولعل وصف ابن جنى له على النحو السابق ناشئ عن رأيه فى كتاب العين نفسه، وأن مادته العلمية ليست منسوبة للخليل، وإنما الفكرة فقط فكرة الخليل، والترتيب والأسلوب من عمل الليث بن المظفر، وقد حكى أستاذنا الدكتور نجا هذا الرأى فى كتابه المعاجم اللغوية، وأيده بنص من كلام ابن جنى نفسه، قال ابن جنى: أما كتاب العين ففيه من التخليط

(١) سر الصناعة ١/ ٥٠، ٥١ وقد نقل ذلك الترتيب أستاذنا الدكتور العزازى فى كتابه فقه اللغة العربية ١٥٨، وهنا أخر ابن جنى النون عن الراء، ولكنه فى بيان مخارج الحروف قدمها على الراء، والأول أدق لأن وصفها يقتضى أن تكون بعد الراء لا قبلها كما هو نص ابن جنى، علم اللغة العام، د. بشر، ص١١٥.

(٢) العين ص ٦٥.

والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل فضلا عن نفسه، ولا محالة أن هذا التخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره، فإن كان للخليل فيه عمل فلعله أومأ إلى هذا الكتاب إيماء، ولم يله بنفسه، ولا قرره ولا حرره، ويدل على أنه كان نحا نحوه أنى أجد فيه معانى غامضة، ونزوات للفكر لطيفة، وصنعة فى بعض الأحوال مستحكمة، وذاكرت به يومًا أبا على - رحمه الله - فرأيته منكرًا له، فقلت له: إن تصنيفه منساق متوجه، وليس فيه التعسف الذى فى كتاب الجمهرة، فقال: الآن: إذا صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفًا جيدًا يؤخذ به فى العربية أو كلامًا هذا نحوه[1] وقد ناقش أستاذنا الدكتور نجا هذا الرأى وغيره من الآراء التى تنفى نسبة كتاب العين للخليل، وفندها بأدلة واقعية تستحق الاعتداد بها ثم خرج من ذلك كله بنتيجة حاسمة وهى أن الكتاب للخليل بن أحمد، وقد ارتضى هذه الوجهة كثير من أصحاب العقول الراجحة[2]، ثم قال سيادته بعد ذلك: إن الانحراف عن ذلك بعد تكشف الصبح لذى عينين إنما يكون عن الهوى الجامح، والعبث الذى ليس بعده عبث[3]، وهذا الترتيب الصوتى الذى اختاره ابن جنى لم يتبعه فى عرض مادة كتابه «سر الصناعة» والذى كان هدفه منه الدراسة الصوتية، بل اكتفى بالإشارة إليه بلا فائدة ونتيجة، وسار على النظام الهجائى الثانى المبنى على أساس الإعجام، وقال: فإذا كنا قد أجمعنا إيراد حروف المعجم على ما فى أيدى الناس من التأليف المشهور، أعنى على غير ترتيب المخارج، وذكرها حرفًا حرفًا فليس ذلك بمانع لنا سوقها على ترتيب المخارج، فإنه أوضح فى البيان، ثم نعود فيما بعد إلى استقرائها على تأليف أ ب ت ث إلى أن نأتى بإذن الله على جميعها[4]، وهدف ابن جنى - من اتباع هذا الترتيب - يتجلى من كلامه وكأنه أراد التيسير على الدارسين من الأحداث والأعاجم البعيدين عن أغوار العربية وأسرارها، ويؤيد هذا عبارة وردت فى أصل الكتاب ونبه المحققون للجزء

(١) الخصائص ٣/ ٢٨٨ وانظر سر الصناعة مخطوطة دار الكتب ٢٩٣.
(٢) المعاجم اللغوية ٢٨ وانظر للموضوع بأسره من ص ٢٠- ٢٩ من المصدر السابق.
(٣) نفسه ٢٩ . (٤) سر الصناعة ١/ ٥٠ .

الأول على أنها ربما تكون زيادة من بعض أصحابه أو القراء، وهى: «وإنما اختار - أدام الله له حسن النظر والتسديد وأمده بالتوفيق والتأييد - هذا الترتيب لأنه أسهل مأخذًا، وأقرب متناولاً، لأن أكثر الناس لا يقف على ترتيب الحروف من مخارجها الأصلية إلا بعد التوقيف، فبدأ بالهمزة ثم يتبعها الحروف[1]، وهذه ناحية تعليمية لا يليق بابن جنى أن تصرفه عن الغاية الأسمى، وهى الدراسة الصوتية العميقة التى هى الهدف المنشود من الكتاب، ولذلك كان ينبغى أن يسلك السبيل التى سلكها الخليل وسيبويه وهو الترتيب الصوتى، إذ الكتاب الذى يضم هذه المعانى الدقيقة من علم الصوتيات لم يؤلفه لعامة الناس، بل لخواص الباحثين من أرباب اللغة وفرسانها[2].

وعلى الرغم من ذلك فابن جنى قد اتبع الطريق الذى ارتآه لنفسه، وبنى عليه كتابه «سر الصناعة» فبدأ بالهمزة، وختم بالياء على الترتيب المألوف، وقبل أن يشرع فى تفصيل المعانى اللغوية التى تتعلق بكل حرف من ناحية أصالته وزيادته وإبداله تحدث عن مخارج الحروف وأقسامها، وهذا هو ما يعنينا الآن لأنه ناحية صوتية لها أهميتها اللغوية.

أصوات اللين

رأى القدماء

درج القدماء على تسمية الواو والياء والألف بأسماء مختلفة تبعًا لأوضاع مختلفة كذلك، فيسمونها حروف علة إذا قابلت حرفًا أصليًا، لا فرق بين أن تكون متحركة أو ساكنة، أما إن سكنت مع عدم مجانسة الحركة السابقة عليها لها فهى حروف لين، كبَيع وقَول، وإن سكنت مع مجانسة الحركة السابقة عليها لها فهى حروف مد مثل ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ... ﴿٥٤﴾﴾ [سبأ]، وسور ونور وقال وباع، والألف حرف مد دائمًا لأنها لا تقع إلا بعد فتحة وهى الحركة المجانسة لها، وإلا غيرت إلى حرف آخر، وواو إن سبقت بضمة، وياء إن سبقت

(١) نفسه ١/ ٧٧ .

(٢) مقدمة سر الصناعة ١/ ٢٠.

بكسرة مثل ضارب وضُوَيرب ومصباح ومُصَيبيح فى التصغير[1] تلك وجهة الأقدمين، ومعنى هذا أنهم فرقوا بين تلك الحروف الثلاثة وبين غيرها من سائر الحروف الهجائية، وقد فرق المحدثون أيضًا بين تلك الأصوات وغيرها، فاهتدوا بعد تجارب علمية إلى تقسيم الأصوات إلى قسمين رئيسيين سموا الأول منهما Consonants والثانى Vowels ويمكن تسمية القسم الأول بالأصوات الساكنة، والثانى بأصوات اللين[2]، وقد سمى المحدثون هذه الحروف باسم أصوات اللين إذا انطلقت مع الهواء المندفع من الرئتين دون عائق يحجز الهواء فى أية منطقة من مناطق النطق، وهذا يوافق ما سماه الأقدمون باسم حروف المد[3]، وقبل أن نعرض لرأى المحدثين فى تلك الحروف يلزمنا أن نسوق رأى ابن جنى وغيره من علماء العربية الأقدمين لنرى - بعد ذلك - أن المحدثين قد استفادوا نظرياتهم الحديثة من تلك الآراء القديمة، إلا أنهم أوضحوها، وفصلوا أمرها، بناء على ما وصل إليه العلم الحديث من تجارب، وما جد فيه من آلات ووسائل ساعدتهم على ذلك بمساعدة فعالة، وباعتراف المحدثين أنفسهم نرى أن وصف القدماء لهذه الأصوات يشبه إلى حد كبير علاج المحدثين[4] وتقسيم القدماء للأصوات لا يفترق عن تقسيم المحدثين إلا فى التسمية والاصطلاحات فقط، وهى التعبير بالمجهور بمعنى صوتى عند المحدثين وبالمهموس بمعنى غير صوتى، وشديد بمعنى آنى ورخو بمعنى متماد[5]، وعلى رأس علماء العربية الذين أرسوا دعائم الدراسات الصوتية وعالجوا هذا الموضوع بدقة فائقة عالمنا ابن جنى، فقد عرض لأصوات اللين عرضًا مفصلا وفق فيه - على ما أرى - إلى حد كبير، فوصف حروف اللين الثلاثة باتساع المخارج، فقال: والحروف التى اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو وأوسعها وألينها الألف[6] ومعنى ذلك أنه يعرف لهذه الأصوات ما لمحه فيها

---

(١) التجويد والأصوات ٢٧. (٢) الأصوات اللغوية ٢٧.

(٣) التجويد والأصوات ٢٧ والأصوات اللغوية ٢٧.

(٤) الأصوات اللغوية ٨٦. (٥) التطور النحوى ٨.

(٦) سر الصناعة ٨/١ ووجهة ابن جنى فى أنها تنطلق مع الهواء دون عائق تتفق مع وصف الخليل لهذه الأصوات الثلاثة فقد جعلها من الجوف وسماها حروفاً هوائية. انظر ص ٥٧٣ من كتابنا.

المحدثون، فهى تنطلق مع الهواء دون عائق فى أية منطقة من مناطق النطق، سواء فى الحلق أو الفم إلى الشفتين، وقد فرق عالمنا ابن جنى بين الحروف الثلاثة من حيث كيفية النطق بها، ومواقعها من الحلق واللسان والشفتين، وتلك نظرة دقيقة نلمحها عند عرضنا لأصوات اللين المعيارية، ومقاييس أصوات اللين التى اتفق عليها المحدثون من علماء الأصوات، واهتم بها دانيال جونز العالم اللغوى الإنجليزى، فقد قال ابن جنى: إن الصوت الذى يجرى فى الألف مخالف للصوت الذى يجرى فى الياء والواو، والصوت الذى يجرى فى الياء مخالف للصوت الذى يجرى فى الألف والواو، والعلة فى ذلك أنك تجد الفم والحلق فى ثلاث الأحوال مختلف الأشكال، أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، وأما الياء فتجد معها الأضراس سفلا وعلواً قد اكتنفت جنبتى اللسان، وضغطته وتفاجّ الحنك عن ظهر اللسان، فجرى الصوت متصعّدًا هناك، فلأجل تلك الفجوة ما استطال، وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت، فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر وذلك قولك فى الألف آ ا وفى الياء إى وفى الواو أُو[1].

وفى اعتقادى أن هذا الوصف دقيق، يدل على إرهاف حس، وسلامة طبع، بحيث حدد الشكل العام لمخارج تلك الحروف، من اللسان والحلق والشفة، وأوضاع تلك الأعضاء حال النطق بهذه الأصوات، بما فتح الطرق أمام المحدثين ليحددوا مخارجها بالآلات الحديثة، بارتفاع أو انخفاض مقدم اللسان أو مؤخره فى الفم، وتقسيمهم لها إلى أصوات لين ضيقة ومتسعة، وأمامية وخلفية، على ما يتبين فى حديثنا عن آرائهم، وكما تحدث ابن جنى عن أصوات اللين الطويلة (وهى ما عرف عند القدامى بحروف المد) تحدث أيضًا عن أصوات اللين القصيرة وهى الحركات، فقد أوضح فى كتابه «سر الصناعة» أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهى الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك

(١) سر الصناعة ١/٨، ٩.

الحركات ثلاث، وهي: الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو[1]، وقد استأنس ابن جنى لرأيه ذلك بأن متقدمى النحاة كانوا يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، ثم قال: وقد كانوا فى ذلك على طريق مستقيمة[1]، وقد ساق ابن جنى أدلة كثيرة يؤيد بها وجهة نظره فى أن الحركات أبعاض حروف المد وهى:

١- أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذى هى بعضه، وذلك نحو فتحة عين (عَمَر) فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلت عامر، وكذلك كسرة عين (عنب) إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة وذلك قولك عينب، وكذلك ضمة عين (عُمَر) لو أشبعتها لأنشأت بعدها واواً ساكنة، وذلك قولك عُومر، فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف، وأوائل لها لما تنشأت عنها، ولا كانت تابعة لها[2]، ويؤكد ذلك عندك أيضًا أن العرب ربما احتاجت فى إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت، فتشبع الفتحة فيتولد من بعدها ألف، وتشبع الكسرة فيتولد من بعدها ياء وتشبع الضمة فتتولد من بعدها واو، أنشدنا أبو على لابن هرمة يرثى ابنه:

وأنتَ من الغَوائلِ حينَ تُرْمى ... ومِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بمُنْتَزَاحِ

أراد: بمنتزح فأشبع فتحة الزاى، فحدثت بعدها ألف، ومثله قول الفرزدق:

تَنْفِى يَداها الحصَى فِى كُلِّ هَاجِرةٍ ... نَفْىَ الدَّرَاهِيم تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

أراد: الصيارف، فأشبع الكسرة فتولد عنها ياء، فأما الدراهيم فلا حجة فيه، لأنه يجوز أن يكون جمع درهام، وأنشدنى أيضًا:

وَإنَّنِى حَيْثُما يُشْرِى الهَوَى بَصَرِى ... من حَيْثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[3]

(١) نفسه ١/١٩، وانظر الكتاب ٢/٣١٥. (٢) سر الصناعة ١/ ٢٠.

(٣) له روايات متعددة: حيثما - حوثما - يسرى - يشرى - أدنو - أنثى، ويسرى: يلقى من سريت الثوب عنى: ألقيته، ويشرى - بضم الياء: يُميل أو يحرك. سر الصناعة ١/ ٣٠، والخصائص ١/ ٤٢، ٢/ ٣١٥، ٣١٦، واللسان ١٩/ ١٥٩.

يريد أنظر فأشبع ضمة الظاء فنشأت عنها واو.

ومن هنا سميت تلك الأصوات الناقصة حركات، لأنها تقلق الحرف الذى تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التى هى أبعاضها، فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجتذبه نحو الياء، والضمة تجتذبه نحو الواو، ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التى هى أبعاضها، فإن بلغ بها مداها تكملت له الحركات حروفًا أعنى ألفًا وياء وواوا[1].

٢- أنك لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة، أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح، وذلك نحو فِعْل من القول والطول وأصله أن تقول قِوْل وطِوْل ثم تستثقل ذلك فتقلب الواو إلى الكسرة قبلها ياء، فتقول: قِيل وطِيل، وقد قالتهما العرب مقلوبين هكذا، ونحوهما ميزان وميعاد وميقات، كل هذه من الواو فى وزن ووقت ووعد، وكذلك موسر وموقن وأصلهما ميسر وميقن فكرهوا الياء بعد الضمة فأبدلوها واوًا، وكذلك إن انكسر ما قبل الألف أو انضم قلبت للكسرة ياء وللضمة واوًا، وذلك الياء فى قراطيس إنما هى بدل من ألف قرطاس والواو فى ضويرب إنما هى بدل من الألف فى ضارب، وإنما قلبت هذه الحروف بعد هذه الحركات لأنك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء وآذنت بتمامها، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أول قولك بآخره، وخالفت بين طرفيه، وكذلك إذا بدأت بالضمة ثم جئت بعدها بالياء فقد جئت بأمر غير المتوقع، لأنك لما جئت بالضمة توقعت الواو فإذا عدلت إلى الياء فقد ناقضت بآخر لفظك أوله[2].

٣- وإذا كانت الحروف الساكنة تطول بالتشديد، ويمتد نطقها مثل شبٌّ ودبٌّ، وكذلك المدغمة فيما بعدها مثل النون الساكنة مع الحروف التى تخفى معها كان هذا أولى بحروف المد، فإنك تقول مع الإدغام: شابة ودابة وبطيب بكر

(١) سر الصناعة ١/ ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠ وانظر الخصائص ٢/ ٢١٥، ٣١٦.
(٢) سر الصناعة ١/ ٢١، ٢٢.

ويسير رَاشد وتُمُودَّ والثوب وقد قُوصَّ زيد بما عليه، وكذلك إذا وقعت بعدهن الهمزة ازددن طولا وامتدادًا وذلك نحو يشاء ويداء[1] ويسوء ويهوء[2] ويجيء ويفيء... أفلا ترى إلى زيادة المد فيهن بوقوع الهمزة والمدغم بعدهن، وهن فى كلا موضعيهن يسمين حروفًا كوامل، فإذا جاز ذلك فليست تسمية الحركات حروفًا صغارًا بأبعد فى القياس منه[3]، وإطالة صوت اللين فى هذه الحالة محافظة عليه، لئلا يتأثر بمجاورة الهمزة أو الإدغام، لأن الجمع بين صوت اللين والهمزة كالجمع بين متناقضين، إذ الأول يستلزم أن يكون مجرى الهواء معه حرًا طليقًا، وأن تكون فتحة المزمار حين النطق به منبسطة منفرجة، فى حين أن النطق بالهمزة يستلزم انطباق فتحة المزمار انطباقًا محكمًا، يليه انفراجها فجأة، فإطالة صوت اللين مع الهمزة يعطى المتكلم فرصة ليتمكن من الاستعداد للنطق بالهمزة التى تحتاج إلى مجهود عضلى كبير، وإلى عملية صوتية تباين كل المباينة الوضع الصوتى الذى تتطلبه أصوات اللين، وكذلك حين يلى صوت اللين صوت مدغم، فطبيعة اللغة العربية تستلزم قصر أصوات اللين الطويلة حين يليها صوتان ساكنان فبولغ فى طوله لئلا تصيبه تلك الظاهرة التى شاعت فى اللهجات العربية قديمها وحديثها، «وهذا التأثر بالأصوات المتجاورة يلاحظ فى بعض اللغات الأجنبية كما هو فى العربية، فقد لاحظ المحدثون أن صوت اللين يزداد طولا إذا وليه صوت مجهور، فصوت اللين (i) فى الكلمة الإنجليزية (bid) أطول منه فى الكلمة (bit) وكذلك لاحظوا أن الصوت الساكن يكون أطول إذا سبقه صوت لين قصير والعكس بالعكس، فالنون فى (pin) أطول منها فى (men) والنون فى (man) أقصر من الاثنين لأن صوت اللين (a) أطول من (e) وهذه أطول من (i)»[4].

وما حكاه ابن جنى هو ما يسميه القراء بالمد المتصل، وهو ما وقع فيه الهمز مع المد فى كلمة واحدة والمد اللازم الضرورى، وهو ما وقع فيه بعد حرف المد

(١) داء الرجل يداء بوزن شاء يشاء: إذا صار فى جوفه الداء.

(٢) هاء بنفسه إلى المعالى يَهُوء هوءًا: رفعها وسما بها.

(٣) سر الصناعة ١/١٩، ٢٠.

(٤) الأصوات اللغوية ١٠٨، ١٠٩، bid: يأمر - bit: يقضّ - pin: دبوس - men: رجال - man: رجل.

ساكن أصيل، والمد العارض للسكون وهو ما جاء فيه بعد حرف المد سكون عارض، كما أوضح ذلك أستاذنا الدكتور نجا[1].

٤- صوت اللين كما يطول - في بعض الأحيان - يقصر أيضًا في أحيان أخرى، وهذا يدل على أن الحركة وحرف اللين متشابهان إلى حد كبير، فقد حذفوا هذه الحروف للجزم، فقالوا: لم يخش ولم يسع ولم يرم ولم يغز، وقد عد ابن جنى ذلك الحذف نظيرًا لحذف الحركات في نحو لم يقم ولم يقعد[2] فقد أجروا - إذًا - الحرف مجرى الحركة.

٥- وكذلك أجرى العرب الحركة مجرى الحرف، فأجازوا صرف هند اسم امرأة معرفة، فإذا تحرك الأوسط منعوه الصرف معرفة ألبتة، وذلك نحو قدَم فصارت الحركة في منع الصرف بمنزلة الياء في زينب والألف في عناق ونحوهما في منع الصرف[2].

٦- ومن مشابهة الحركة للحرف أنك تفصل بها، ولا تصل إلى الإدغام معها، كما تفصل بالحرف ولا تصل إلى الإدغام معه، وذلك قولك: وتد ويطد فحجزت الحركة بين المتقاربين كما يحجز الحرف بينهما نحو شِمليل وحَبَربَر[3].

٧- ومن ذلك عندى (عند ابن جنى) أن حرفي العلة الياء والواو قد صحا في بعض المواضع للحركة بعدهما، كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنًا بعدهما، وذلك نحو القوَد والحوكة والخوَنة والغيَب والصيَد وحوِل وروِع و﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوِرَةٌ ... ⑬﴾ [الأحزاب] فيمن قرأ كذلك بكسر واو عوِرة، فجرت الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها، لوقوع حرف اللين ساكنًا بعدهما، نحو القواد والحواكة والخوانة والغياب والصياد وحويل ورويع وإن بيوتنا عويرة، وكذلك ما صح من نحو قولهم هَيُؤَ الرجل من الهيئة هو جار

---

(١) التجويد والأصوات ص٩٦ وإتحاف فضلاء البشر ط١٣٥٩هـ ص٣٧-٤٤ والقول المفيد ١٣٢- ١٣٤.

(٢) سر الصناعة ١/ ٣٠ والخصائص ٢/ ٣١٦، ٣١٩.

(٣) ناقة شمليل: سريعة - الحبَربَر: الجمل الصغير. انظر الخصائص ٢/ ٣٢٠.

مجرى صحة هيُوء لو قيل، فاعرف ذلك مذهبًا في صحة ما صح من هذا النحو لطيفًا غريبًا[1].

٨- ومن ذلك أنك إذا أضفت الرباعي المقصور أجزت إقرار الألف، وقلبها واوًا نحو الإضافة إلى حبلى إن شئت قلت: حبليّ وهو الوجه، وإن شئت حبلويّ، فإذا صرت إلى الخمسة حذفت الألف ألبتة أصلا كانت أو زائدة، وذلك نحو قولك في حُبارى: حُباريّ، وفي مصطفى: مصطفيّ، وكذلك إن تحرك الثاني من الرباعي حذفت ألفه ألبتة، وذلك قولك في جَمَزى: جمزيّ، وفي بَشَكَى: بَشكيّ، ألا ترى إلى الحركة كيف أوجبت الحذف كما أوجبه الحرف الزائد على الأربعة، فصارت حركة عين جمَزَى في إيجابها الحذف بمنزلة ألف حُبارى وياء خيزلى[2].

٩- ومن مضارعة الحرف للحركة أن الأحرف الثلاثة الألف والياء والواو إذا أشبعن ومطلن أدين إلى حرف آخر غيرهن، إلا أنه شبيه بهن، وهو الهمزة، ألا تراك إذا مطلت الألف أدتك إلى الهمزة، فقلت: آء وكذلك الياء في قولك إيء وكذلك الواو في قولك أوء فهذا كالحركة (إذا مطلتها) أدتك إلى صورة أخرى غير صورتها، وهي الألف والياء والواو في منتزاح، والصياريف، وأنظور، وهذا غريب في موضعه[3].

١٠- ومن ذلك أن أقعد الثلاثة في المد لا يسوغ تحريكه وهو الألف، فجرت لذلك مجرى الحركة، ألا ترى أن الحركة لا يمكن تحريكها، فهذا وجه أيضًا من المضارعة فيها[4].

١١- ومن ذلك أن تاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا نحو حمزة وطلحة وقائمة، ولا يكون ساكنًا، فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحروف جازت؛ وذلك نحو قطاة وحصاة وأرطاة وحبنطاة، أفلا ترى إلى

---

(١) نفسه ٢/ ٣٢١ .
(٢) نفسه ٢/ ٣١٩ .
(٣) نفسه ٢/ ٣١٨.
(٤) نفسه ٢/ ٣١٩.

مسـاواتهم بين الفتـحة والألف حتـى كأنها هى هى، وهذا يدل عـلى أن أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أختيها، لأنها قد خصت هنا بمساواة الحركة دونها.

١٢- حذفت تلك الحروف تخفيفًا كما تحذف الحركات لذلك، وذلك قوله:

فألحقتُ أُخْراهم طَريقَ أُلاهُمُ كما قِيلَ نَجْمٌ قَدْ خَوَى مُتَتَابِعُ

يريد: (أولاهم) وقال رؤبة:

وصَّانِى العجَّاج فِيمَا وَصَّنِى

يريد: فِيما وصَّانِى،

وقال الله عـز اسمه: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ④﴾ [الفجر]، ونظـيره من حذف الحركات قوله:

وقَدْ بَـدا هَنْـك من المئْزَرِ
فاليومَ أَشْرِبْ غَير مُسْتَحْقَبِ
ومَنْ يتَّـقْ فإنَّ اللَّـهَ مَعَهْ

وغير ذلك كثير.(١)

١٣- أجريـت الألف والياء والواو مـجرى الحركـات فى الإعراب بهـا فى الأسماء الستة وفى التثنية والجمع على حد المثنى(٢).

وقد قال ابن جنى: فـقد ثبت بما وصفناه من حال هـذه الأحرف أنها توابع للحركات ومتنشـئة عنها، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منهـا، وأن الألف فتحة مشبعة والياء كسرة مشبعة والواو ضمة مشبعة(٣).

وهذه الأدلة التى ساقهـا ابن جنى بما فيها من فلسفة لغـوية ونحوية خرجت بها عن الدقة أحـيانًا تدل على عمق الباحث، وسعة المادة اللغـوية والتمكن منها، ولا غرو فابن جنى حائز قصب السبق فى هذا المضمار.

---

(١) نفسه ٢/٣١٦، ٣١٧، خـوت النجوم وأخْـوت وخوّت: أمـحلت أو سـقطت، ولم تمطر فى نوئها. اللسان ١٨/ ٢٧٠.

(٢) نفسه ٢/٣١٦ . (٣) سر الصناعة ١/٢٦، ٢٧.

والذى نأخذه من كـلامه هذا أن أصوات اللين قـصيرة وطويلة هى الفتـحة والضمة والكـسرة، وألف المد هى فى الحقيقـة فتحة طويلة وواو المد ضـمة طويلة وياء المد كسرة طويلة أيضًا، وهى دون مد حركـات قصيرة، والفرق بينها فرق فى الكمـية فقـط، وفى الوقت الذى يستـغرقـه النطق بكل منها، وهذه نـظرة دقيـقة وعلمية صائبة أخذها المحدثون من عالمنا اللغوى الكبير، ولم ينتبه إلى هذه النظرية العلمية - بعض القدماء - حين قالوا بوجود حركات قصيرة قبل حروف المد، ففى كلمة عالم يفترضون وجود فتحة قصيرة على العين وبعدها ألف وفى سعيد وجود كسرة تحت العين أيضًا وبعدها ياء وفى عـمود وجود ضمة على الميم وبعدها واو، لأنه لا وجود للحركات القصـيرة فى هذه المواقع، بل الموجود حركات طويلة هى فى الأول فتحة طويلة، وفى الثانى كسرة طويلة، وفى الثالث ضمة طويلة، ولكن الذى أدى إلى ذلك هو الخط الكتـابى، وطريقة الإعجـام والشكل التى بمقتـضاها وضعت فتحة قبل الألف فى الكلمة الأولى، وكـسرة قبل الياء فى الثانية، وضمة قبل الواو فى الثالثـة. فعالم مكونة من عين مفتـوحة + ألف + ل مكسـورة + م، وسعـيد مكونة من س مفتـوحة + ع مكسورة + ياء + دال. وعـمود مكونة من ع مفتوحة + م مضمومة + واو + دال. والواقع أنها مكونة كما يلى:

عالم تتكون من ع + فتحة طويلة + ل + كسرة قصيرة + م

سعيد تتكون من س + فتحة قصيرة + ع + كسرة طويلة + د

عمود تتكون من ع + فتحة قصيرة + م + ضمة طويلة + د

ومما جـره الخط عليـهم من مـآخـذ فى هذا المجـال أنهم رأوا أنه فى بعض الأحيان لا يكتب شىء ألبتة بين الحروف الصامـتة نحو فعَل وأحيـانًا يكتب بينها حرف من حروف المد نحـو فاعل فلم ينظروا إلى أن ما ينطق بعد الفـاء حركة فى كلتيهما إلا أنها قصـيرة فى الأولى وطويلة فى الثانية، بل ظنوا أنه وإن كانت الفاء

متحركة فى كلتا الحالتين أضيف إلى الحركة فى الحالة الثانية شيء غيرها هو الألف، وهذا الافتراض أدى إلى مشكلات كثيرة[1].

وتبعًا لأن ابن جنى أكد كون الحركات أبعاض حروف المد وتلك نظرية سديدة نجده يخوض فى نقطة لها علاقة بالبحث فإذا كان الأمر على ما قرره من أن الحركات أبعاض لحروف المد فإنه لابد إذًا من ترجيح القول السائد بأن الحركة تكون بعد الحرف، ولذلك قال فى الخصائص:

«وقد كنا قلنا فيه قديمًا قولا آخر مستقيمًا وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، فكما أن الحرف لا يجامع حرفًا آخر فينشآن معًا فى وقت واحد، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر فى وقت واحد، لأن حكم البعض فى هذا جار مجرى حكم الكل... فهذا يفسد قول من قال إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها أو قبله أيضًا، ألا ترى أن الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر إلا بعد الحرف المحرك بتلك الحركة، وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف فى نحو ضارب ليست تابعة للفتحة لاعتراض الضاد بينهما، والحس يمنعك، ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والألف التابعة لها فى نحو ضارب وقائم ونحو ذلك، وكذلك القول فى الكسرة والياء والضمة والواو إذا تبعتاهما، وهذا تناه فى البيان والبروز إلى حكم العيان»[2]. وقد عرض ابن جنى للآراء الثلاثة فى محل الحركة من الحرف هل هى قبله أو معه أو بعده، وساق أدلة كل رأى، ثم رجح كونها بعده بأدلة اعتمد عليها ورضى بها، ونحن هنا نذكر تلك الآراء وموقفنا منها.

ذهب سيبويه إلى أن الحركة تحدث بعد الحرف[3] وقال غيره معه، وذهب غيرهما إلى أنها تحدث قبله.

---

(١) التطور النحوى ٣٣، ٣٤. (٢) الخصائص ٢/ ٣٢٧.

(٣) نسب الفاكهى لسيبويه القول بمقارنة الحركة للحرف، بمعنى أنها تحدث معه. انظر: مجيب الندا بشرح قطر الندى، ١/ ٣٠.

دليل القائلين بأن الحركة تحدث قبل الحرف، كما حكاه ابن جني

هو إجماع النحويين على قولهم: إن الواو في يعد ويزن ونحو ذلك إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، يعنون في يوعد ويوزن ونحوه (لو خرج على أصله) فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المحرك بها، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين وفي يوزن بين فتحة وزاي، فقولهم: بين ياء وكسرة يدل على أن الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي هي أدنى إليها من فتحتها، وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها فتأمل ذلك(١).

دليل القائلين بأن الحركة تحدث مع الحرف- كما حكاه ابن جني أيضًا

قال أبو علي: يقوى قول من قال: إن الحركة تحدث مع الحرف أن النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف، والمتحركة مخرجها من الفم، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحركة أيضًا من الأنف، وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها، فكان ينبغي ألا تغني عنها شيئًا لسبقها هي لحركتها(٢)، وروى ابن جني في سر الصناعة عن أبي علي أيضًا أنه قال مثل ذلك في الألف، فهي إذا تحركت انقلبت همزة(٣)، ثم عقب على ذلك كله- هناك- بقوله: وهو لعمري استدلال قوي(٣).

أدلة القائلين بأن الحركة تحدث بعد الحرف- كما حكاها ابن جني

١- الحركة تأتي فاصلة بين المثلين أو المتقاربين مانعة من إدغام الأول في الآخر فالمثلان نحو: المَلَل والضَفَف والمَشَش كما تفصل الألف بعدها بينهما نحو: الملال والضفاف والمشاش(٤)، ونحو ذلك قولك: قصص ومضض وطلل وسُرُر وحُضُض ومِرَر وقِدَد فلولا أن حركة الحرف الأول في هذين المثلين بعده لما فصلت

(١) الخصائص ٢/ ٣٢٥ وانظر مجيب الندا بشرح قطر الندى ١/ ٣٠.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٢٤ وسر الصناعة ١/ ٣٧.

(٣) سر الصناعة ١/ ٣٧ والأشباه والنظائر ١/ ١٥٦.

(٤) الخصائص ٢/ ٣٢٢ .

بينه وبين الذى هو مثله بعده ولو لم تفصل لوجب الإدغام، لأنه لا حاجز بين المثلين، فإن ظهر هذان المثلان، ولم يدغم الأول منهما فى الآخر منهما، فظهورهما دلالة على فاصل واقع بينهما، وليس ههنا فاصل ألبتة غير الحركة المتأخرة عن الحرف الأول[(١)]، وكذلك شددت ومددت، فلن تخلو حركة الأول من أن تكون قبله أو معه أو بعده فلو كانت فى الرتبة قبله لما حجزت عن الإدغام، ألا ترى أن الحرف المحرك بها كان يكون على ذلك بعدها حاجزاً بينها وبين ما بعده من الحرف الآخر[(٢)]، فهذا أمر كما تراه واضح فى المثلين[(٣)]، وأما المتقاربان فنحو قولك فى وتد إذا سكنت التاء لإرادة الإدغام: ودّ فكانت الحركة فى التاء قبل إسكانها فاصلة بينها وبين الدال، فوجب لذلك الإظهار، فلما سَلَبْتَ التاء كسرتها وزالت التاء أن تكون حاجزة بينهما بعدها وسكّنتْ، واجتمع المتقاربان أبدلت التاء دالا وأدغمتها فى التاء بعدها كما تقول فى انعت داود: انعدّاوُد، فظهور التاء فى وتد ما دامت مكسورة وإدغامها إذا سكنت دلالة على أن الحركة قد كانت بينهما، وإذا كانت بينهما فهى بعد التاء لا محالة فهذه دلالة من القوة على ما ترى[(٣)].

٢- قولهم: ميزان وميعاد، فقلب الواو ياء يدل على أن الكسرة لم تحدث قبل الميم، لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو فكان يجب أن يقال: موزان وموعاد وذلك أنك إنما تقلب الواو ياء للكسرة التى تجاورها من قبلها فإذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تلها، وإذا لم تلها لم يجب أن تقلبها للحرف الحاجز بينهما[(٤)].

٣- ودلالة أخرى تدل على أن حركة الحرف بعده، وهى أنك إذا أشبعت الحركة تمتها حرف مد، كما تقدم من قولنا فى نحو ضَرَب وقَتَل إذا أشبعت حركة الضاد والقاف قلت: ضارب وقاتل وضُرِب وقُتِل إذا أشبعت قلت: ضورب وقوتل وكذلك ضِراب وقِتال إذا أشبعت قلت: ضيراب وقيتال، فكما أن الألف والواو والياء بعد الضاد والقاف فكذلك الفتحة والضمة والكسرة فى الرتبة بعد

(١) سر الصناعة ١/ ٣٣. (٢) الخصائص ٢/ ٣٢٢.
(٣) سر الصناعة ١/ ٣٤ وانظر الأشباه والنظائر ١/ ١٥٦ ومجيب النداء ١/ ٣٠.
(٤) الخصائص ٢/ ٣٢٢.

الضاد والقاف، لأن الحركة إذا كانت بعضا للحرف فالحرف كلٌ لها، وحكم البعض فى هذا تابع لحكم الكل، فكما أن الحروف التى نشأت عن إشباع الحركات بعد الحروف المتحركة بها فكذلك الحركات التى هى أبعاضها وأوائل لها وأجزاء منها فى الرتبة بعد الحروف المتحركة، وهذا واضح مفهوم لمتأمله[1].

رد ابن جنى على القائلين بأن الحركة تحدث قبل الحرف أو معه

أولا: تفنيده لأدلة المذهبين:

١- **رد على دليل المذهب الأول السابق**[2] بأنه ليس معتقدًا للنحويين من موضعين:

(أ) أنهم قد أطلقوا جميعًا القول بأن الواو حذفت من يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة، فلو كانوا يريدون المعنى الذى ينى عليه هذا الدليل لكانوا مناقضين وموافقين لمخالفهم وهم لا يعلمون، وهذا أمر مثله لا ينسب إليهم، ولا يظن بهم، فإذا كان كذلك علمت أن غرض القوم فيه ليس ما قدرته ولا ما تصورته، وإنما هو أن قبلها ياء وبعدها كسرة وهما مستثقلتان، فأما أن تماسا الواو وتباشراها على ما فرضته وادعيته فلا، وهذا كثير فى الكلام والاستعمال، ألا ترى أنك تقول: خرجت فسرنا فلما حصلنا بين بغداد والبصرة كان كذا، فهذا كما تراه قول صحيح معتاد، إلا أنه قد يقوله من حصل بدير العاقول، فهو- لعمرى- بين بغداد والبصرة، وإن كان أيضًا بين جرجرايا والمدائن، وهما أقرب إليه من بغداد والبصرة، وكذلك الواو فى يوعد هى- لعمرى- بين ياء وكسرة، وإن كان أقرب إليها منهما فتحة الياء والعين، وكذلك يقال أيضًا: هو من عمره ما بين الخمسين إلى الستين، فيقال ذلك فيمن له خمس وخمسون سنة فهى- لعمرى- بين الخمسين والستين، إلا أن الأدنى إليها الأربع والخمسون والست والخمسون[3]، وهذا الدليل يفهم منه أنهم اعتدوا بوجود الياء بصرف النظر عن الاعتداد بالحركة

(١) سر الصناعة ١/ ٣٤، ٣٥ والخصائص ٢/ ٣٢٧ وقد ذكرنا كلامه فى الخصائص وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٥٦.

(٢) انظر ص ٥٥٢. (٣) الخصائص ٢/ ٣٢٥، ٣٢٦.

بعدها واعتدوا بوجود الكسرة بصرف النظر عن الاعتداد بالحرف المحرك بها، فتحقق وجود الواو بينهما دون فاصل وهذا كاف لتحقق شرط الحذف.

(ب) هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحس، ولا يرجع فيه إلى إجماع ولا سابق سنة ولا قديم ملة، ألا ترى أن إجماع النحويين فى هذا ونحوه لا يكون حجة، لأن كل واحد منهم إنما يردك ويرجع بك فيه إلى التأمل والطبع لا إلى التبعية والشرع[1].

٢- رد على دليل المذهب الثانى - الذى قال به أستاذه أبو على[2] ووصفه بأنه ساقط - عنده - عن رأى سيبويه - وهو أن الحركة تحدث بعد الحرف - وغير لازم له، ورد على ذلك بأنه لا ينكر أن يؤثر الشىء فيما قبله من قبل وجوده لأنه قد علم أن سيرد فيما بعد وذلك كثير، فمنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميمًا فى اللفظ، وذلك نحو عمبر وشمباء فى عنبر وشنباء فكما لا يشك فى أن الباء فى ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف إلى الفم.

بل إذا كانت الباء أبعد من النون قبلها من حركة النون فيها وقد أثرت على بعدها ما أثرته كانت حركة النون التى هى أقرب إليها وأشد التباسًا بها أولى بأن تجذبها وتنقلها عن الأنف إلى الفم، وهذا كما تراه واضح[3]. ومما غير مستقدما لتوقع ما يرد من بعده متأخرًا ضمهم همزة الوصل لتوقعهم الضمة بعدها نحو أُقتُل، أُدخُل، أُستُضعف أُخرج، أُستُخرج[3].

ثانيًا: أدلة أخرى على فساد الرأيين:

١- ومما يفند المذهب الأول "أن الحركة لو كانت قبل الحرف لما جاز الإدغام فى الكلام أصلا[4]: لأن حركة الثانى كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين[5]، ألا

---

(١) نفسه ٢/ ٣٢٦ .

(٢) نفسه ٢/ ٣٢٤، وانظر ص ٥٥٢ من كتابنا.

(٣) نفسه ٢/ ٣٢٤، ٣٢٥ .

(٤) سر الصناعة ١/ ٣٢.

(٥) الخصائص ٢/ ٣٢٢.

ترى أنك تقول: قطع فتدغم الطاء الأولى فى الثانية، ولو كانت حركة الطاء الثانية فى الرتبة قبلها لكانت حاجزة بين الطاء الأولى وبين الطاء الثانية، ولو كان الأمر كذلك لما جاز إدغام الأولى فى الثانية، لأن الحركة على هذه المقدمة مرتبتها أن تكون قبل الطاء الثانية بينها وبين الأولى وإذا حجَز بين الحرفين حركة بطل الإدغام، فجواز الإدغام فى الكلام دلالة على أن الحركة ليست قبل الحرف المتحرك بها[1].

٢- **ومما يفند المذهبين معًا**: أننا لو أمرنا مذكرًا من الطى ثم أتبعناه أمرًا آخر له من الوجل من غير حرف عطف لقلنا: اطوايجل، والأصل فيه: اطواوجل، فلولا أن كسرة واو (اطو) فى الرتبة بعدها لما قلبت واو (اوجل): ياء، وذلك أن الكسرة إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها فى جنس الصوت فتجتذبها إلى ما هى بعضه، ومن جنسه وهو الياء، ولو كانت الكسرة فى باب (اطو) قبل الواو لكانت الواو الأولى حاجزة بينها وبين الثانية، كما كانت ميم ميزان تكون أيضًا حاجزة بينهما على ما قدمنا، ولا يجوز أن تكون الكسرة مع الواو المتحركة بها، فإن الكسرة على هذا الاعتداد ليست أدنى إلى الواو الثانية من الواو الأولى، وهنا لا تقلب الواو الثانية ياء، لأن الكسرة إذا كانت تريد قلب الواو الثانية فإن الواو الأولى تتطلب بقاءها وليست إحداهما أولى من الأخرى فى تنفيذ ما تقتضيه * فإذا تأدى الأمر فى المعادلة إلى هنا ترافعت الواو والكسرة أحكامهما، فكأن لا كسرة قبلها ولا واو، وإذا كان كذلك لم نجد أمرا تقلب له الواو الثانية ياء. . . ، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من اطواوجل صحيحة غير معتلة لترافع ما قبلها من الواو والكسرة أحكامهما وتكافؤهما فيما ذكرناه[2].

وإذًا فقد دل قلب الواو الثانية من (اطواوجل) ياء حتى صارت (اطوايجل) على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها، وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة، فهذا إسقاط قول من ذهب إلى أنها تحدث مع الحرف،

---

(١) سر الصناعة ١/ ٣٢.   (٢) الخصائص ٢/ ٣٢٢ - ٣٢٤.

وقول من ذهب إلى أنهـا تحدث قبله، فـإذا بطل هذان ثبت قول صـاحب الكتاب وسقطت عنه فضول المقال[١].

وقد رد أبو البقـاء- كما نقل السيـوطى- الدليل الأول والثالث من أدلة ابن جنى لتـقوية رأى سيبويه فى أن الحـركة تحدث بعـد الحرف، قـال: الجواب عن الأول: أن الإدغام امـتنع لتحصن الأول لتـحركه لا لحـاجز بينهمـا كما يتـحصن بحركـته عن القلب نحـو عوض، وعن الثالث من وجـهين: أحدهمـا أن حدوث الحرف عن الحركة كـان لأنها تجانس الحرف الحادث، فهى شـرط لحدوثه، وليست بعضًا له، ولهـذا إذا حذفت الحرف بقيت الحـركة بحالها، ولو كـان الحادث تماماً للحركـة لم تبق الحركة، ومن سـمى الحركة بعض الحـرف أو حرفًا صـغيراً فـقد تجوز، ولهذا لا يصح النطق بـالحركة وحدها، والثانى: لو قـدرنا أن الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن تقـارن الحرف الأول كما أنه ينطق بالحرف المشـدد حرفًا واحدًا، وإن كانا حـرفين فى التحقيق إلا أن الأول لما ضـعف عن الثانى أمكن أن يصـاحبـه، والحركـة أضعف من الحـرف السـاكـن فلم يمتنع أن يصاحب الحـرف الحرف[٢].

تعقيب ورأى

ومن استعـراضنا لتلك الآراء، وموقف ابن جنى منها نرى أن عـالمنا اللغوى قد أصاب فيما ذهب إليه، من وقوع الحركة تالية للحرف، فكلمة كتب مكونة من ثلاثة مقـاطع مفتـوحة هى ك- ت- ب- يتكون كل منهـا فى رأى المحدثين من: ساكن+ لين قصير، وكلمة فتح مكونة من مقطعين مغلقين همـا- فت- حن، وكل منهما متكون من: سـاكن+ لين قصير+ ساكن[٣] والحركة فى ذلك لا تفترق عن صـوت المد إذ هو فى عرف المحـدثين لين طويل فـالمقطع الأول من باع وهو (با) مفتوح يتكون من: ساكن+ لين طويل[٣] وعالم تتكون من مقطعين: الأول مفتوح

(١) نفسه ٢/ ٣٢٢- ٣٢٤ . (٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٥٦ .

(٣) التجويد والأصوات ط الجديدة ٢٨.

هو (عا) ساكن+ لين طويل[1] كما أن أدلته التى ساقها تقوم على ذوق لغوى دقيق، وإن الباحث ليدهش كيف يأتى بتلك النتائج الباهرة دون أن تتوافر لديه وسائل الدرس المعاصر فى علم الأصوات، والنقود الموجهة إلى هذا الرأى تتصادم مع حقائق الأشياء، ومع ما أثبته العلم الحديث بالتجربة والأجهزة الدقيقة، وقد أوضح المستشرق الأستاذ برجستراسر سبب المآخذ على بعض الأقدمين لعدم تصورهم ذلك[2]، وعدُّ ابن جنى أن الحركة بعد الحرف نابع من نظريته الصوتية أن الحركات أبعاض حروف المد التى تعد فى نظر المحدثين أصوات لين قصيرة وطويلة كما أنها عند ابن جنى صغيرة وكبيرة، وبهذا قال الخليل وسيبويه من قبله، والرأى القائل بأن حركة الحرف تحدث قبله غير سديد، وذلك بالرجوع إلى الطبع والتأمل فى النطق، وإخراج الأصوات، فلا يمكن تصور ظهور الحركة قبل وجود حرف تعتمد عليه، فمثلا إذا تعرضنا بالنطق الصوتى لمثل ب- ت- ج- ق- ل- م- ونحو ذلك فى ابتداء كلامنا لأحسنا ظهور الحرف بصفته الساكنة قبل تصور ورود أى حركة قبله، وعلماء الأصوات تصوروا هذه الحقيقة واضحة عندما أرادوا ذوق الحرف، ومعرفة همسه أو جهره تبعًا لهزه الأوتار الصوتية وعدم هزه لها، فقالوا: إنه يؤتى بالحرف ساكنًا مثل (بْ) ويوضع الإصبع فوق تفاحة آدم أو فى الآذان أو توضع الكف فوق الجبهة، وهنا يمكن الإحساس باهتزاز الأوتار وعدمه، فيأخذ الحرف حكمه من الجهر أو الهمس[3]، فكيان الصوت يظهر دون وجود الحركة، بل إن هذا الكيان هو الأساس الذى تعتمد عليه الحركة وتظهر بظهوره، فالحرف كالمحل للحركة وهى كالعرض فيه فهى لذلك محتاجة إليه ولا يجوز وجودها قبل وجوده[4]، ومن هنا قال النحويون إن الحركة تحل الحرف[5].

وحقًا وبالرجوع إلى الطبع، واستعمال أجهزة النطق، يتبين لنا عدم إمكان ظهور الحركة ظهورًا صوتيًا قبل إحداث الحرف الذى سيتحرك بها، وقد كان رد

---

(١) التطور النحوى ٣٣، ٣٤. (٢) انظر ص ٥٥٠، ٥٥١ من كتابنا.

(٣) التجويد والأصوات ٦٠ والأصوات اللغوية ٢١.

(٤) سر الصناعة ١/ ٣٢. (٥) نفسه ١/ ٣٦ .

ابن جنى على دليل من قال بأن الحركة تحدث قبل الحرف ردًا قويًا إلا أننى أعتقد أن الذى دعاهم إلى حذف الواو فى مثل يعد ويزن هو المجاورة الصوتية الطبيعية للياء والكسرة، فالياء مجاورة لها مباشرة، والفتحة لا تمنعها من هذه المجاورة، وكذلك الحرف الذى بعدها، وهو العين مثلا ظهر صوتيًا مع الكسرة بعد الواو مباشرة فأدى إلى صعوبة حالت دون تمكن جهاز النطق من تأدية هذه الحروف متجاورة.

والرأى القائل بأن الحركة تحدث مع الحرف غير دقيق، مع أنه يقارب الحقيقة، وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال(١) على المتقدمين وقد أوضحته تجارب العلم الحديث، والذى يمكننا أن نقول به هو: أن الحركة تحدث متصلة بالحرف اتصالا مباشرًا بحيث لا يمكن فصلها عنه، إذ هى التى تؤكد وجود الحرف وتبرزه، وتجعله واضحًا سهل النطق، وهى مع ذلك تجتذبه إلى الحرف التى هى بعضه من واو أو ياء أو ألف، وبذلك يزداد تمكن الحرف ووضوحه، وهذه الحركة ما هى إلا صوت لين قصير أو طويل به يتضح المقطع الصوتى ويتم، ومع ذلك لا يمكن الفصل بين الصوت الساكن وصوت اللين فصلا زمنيًا بحيث يصدر هذا بعد ذلك، وهذا ما قرره أستاذنا الدكتور نجا حين قال: ينبغى أن يعلم أن المقطع الصوتى يضم اللونين (أصوات اللين والأصوات الساكنة) حال النطق به كما أنه لا يمكن تجزئته(٢)، فالحركة متصلة بالحرف، وتابعة له، لأنها هى التى تنفث فيه الحياة والوجود الصوتى، ولذلك قال الصبان: المراد "تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها له فى الوجود اللفظى، فالتبعية رتبعة لا زمانية(٣) وقال ابن جنى- على الرغم من رأيه السابق- "لما كان الحرف أقوى من الحركة، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف، صارت كأنها قد حلته، وصار هو كأنه قد تضمنها(٤)، وبهذا يكون ابن جنى قد أرسى الدعائم القوية للمحدثين ليحددوا أصوات اللين ووظائفها فى اللغات الإنسانية.

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٢١.
(٢) التجويد والأصوات ٢٣.
(٣) الأشمونى مع الصبان ٢/ ٢٣٧.
(٤) سر الصناعة ١/ ٣٦، ٣٧.

رأى المحدثين

إن نظرات ابن جنى إلى حروف اللين نظرات دقيقة، وبيـانه لها اعتمد على إرهاف الحس، وعمق الفكر، وقـد كان بيانه هذا ومعـه متقدمو اللـغويين العرب باعثـا للمحدثين على استنبـاط ما وصلوا إليه من حقـائق علمية خاصـة بأصوات اللين، فقـد أبان ابن جنى أن هذه الأصوات (حـروف المد) لا تصادفهـا حوائل أو موانـع، وتتسع مـخارجهـا، وهذا هو مـا سماه الأوربـيون vowels وتحدّث عن الاتساع بدرجاته، وأوضـاع الفم واللسان والشفتين بما يمكن أن ينـسب إلى تقسيم المحدثين لها إلى أصوات لين ضيقة ومتسعة وأمامية وخلفية، وقد كان حديثه أيضًا عن الحركات صائبًا حين اكتشف أنها أصوات لين قصيرة[1]، وإذا كان ابن جنى قد اهتم بدراسة أصوات اللين بما لم يعن به السابقون من علمـاء اللغة فإننا نفخر بهذا الاهتمام، ونشيد به، وذلك لما تبين لنا من أهمية دراسة تلك الأصوات، فقد أثبت المحدثون أهمية هذه الدراسة، وذلك لصـعوبة نطق أصوات اللين فى اللغات على اختلافها وتعددها، بحـيث لا يستطيع الإنجليزى أن يقلد النطق الفرنسى أو الألمانى ويحدث مـثل ذلك لمن يحاول من الفـرنسيين أو الألمان مـحاكاة النـطق الإنجليزى لتلك الأصـوات، وقد أثبـتت التجـارب الصوتيـة أن من السهـولة محاكـاة نطق الأصوات السـاكنة فى اللغات المختلفـة، لأن طبيعـتها لا تخـتلف كثيـرًا من لغة لأخرى، ولهذا فليست من الأهمية بحيث تضطرنا إلى وضع مقاييس مضبوطة لها فى كل لغة، بل يكفى لدراسـتها فى كل لغـة وصف مخارجهـا وصفًا دقيـقًا[2]، ولكن أصوات اللين يختلف نطقها، وطبيعته باختلاف اللغات بحيث لا تتفق لغتان فى ذلك، ومن هنا صعب تعلم تلك الأصوات وهذه الصعوبة لهـا أسباب متعددة منها:

١ - أن الفرق بين أصوات اللين كـبير جدًا بحيث لا تتفق لغـتان على نطق صوت منهـا، فالألف (a) والياء (i) والواو (u) تخـتلف بين الإنجليزية والفـرنسيـة

(١) انظر ما سبق بيانه من هذا الرأى من ص ٥٤١ - ٥٥١ من كتابنا.

(٢) الأصوات اللغوية ٣٢.

والألمانية وغيرها، بل إن لهجات اللغة الواحدة يختلف فيها نطق هذه الأصوات، بحيث لا يمكن تحديد اتجاه واحد لها على الرغم من تفرعها من أصل واحد.

٢- شيوع أصوات اللين فى الكلام، وهذا يترتب عليه وضوح الخطأ الصوتى لمن لا يعرف نطقها الصحيح.

٣- تمتاز هذه الأصوات بالوضوح التام بخلاف الأصوات الساكنة وهذا مما يسبب الخطأ فى نطقها(١).

ومن أجل ذلك كانت عناية المحدثين بأصوات اللين، وبوضع مقاييس لها من عدة لغات مشهورة، وذلك ليمكن بمعرفتها الوقوف على أصوات اللين فى أية لغة، وبذلك يسهل تعلمها، وقد كان على رأس المهتمين بذلك دانيال جونز الأستاذ بجامعة لندن، فقد أجرى تجارب صوتية استنتج منها مقاييس عامة لتلك الأصوات، وسجلها فوق أسطوانات يمكن الحصول عليها لمن يشاء من المشتغلين بالدراسات الصوتية وتعلم اللغات. . . وقد نظر الأستاذ (دانيال جونز) فى تحديد تلك المقاييس إلى وضع اللسان من مقدمه ومؤخره فى صعوده وهبوطه، بالنسبة للحنك الأعلى (سقف الحنك الصلب) كما نظر إلى الشفتين من حيث انفراجهما، وضمهما واتخاذهما وضعًا محايدًا، وقد ربط بين اللسان والشفتين بلا انفصال حال النطق:

١- إذا ارتفع أول اللسان إلى الحنك الأعلى، واتخذ أقصى ما يمكن من الارتفاع بحيث يكون بين اللسان والحنك الأعلى فراغ يسمح للهواء بالمرور دون إحداث حفيف، والشفتان فى حالة انفراج تام، يبرز أول مقياس لأصوات اللين عند المحدثين، وهو ما يشبه فى اللغات الأجنبية حرف (i) ويقابل فى العربية الكسرة المرققة حين يكون قصيرًا(٢) وياء المد حين يكون طويلا، وعدَّ المحدثون هذا

(١) التجويد والأصوات ٢٧، ٢٨ والأصوات اللغوية ٣٠، ٣١.

(٢) هى التى تكون غير متأثرة بأصوات التفخيم (ص ض ط ظ، خ غ ق) كما نسمعها من قراء (مصر) حين يلتزمون قراءة حفص.

الصوت أول أصوات اللين، لأن أول اللسان لو ارتفع أكثر من هذا نحو الحنك الأعلى لسمع حفيف يظهر معه صوت ساكن هو الذى نسميه بالياء ومن هنا يبدأ تحديد موضع الحروف الساكنة.

٢- وإذا هبط أول اللسان إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه فى الفم، بحيث يستوى فى قاعه مع انحراف قليل فى أقصى اللسان نحو أقصى الحنك، والشفتان أيضًا فى حالة انفراج تام، يبرز المقياس الثانى، ويرمز إليه فى اللغات الأجنبية بالحرف (a) ويقابل فى العربية الفتحة المفخمة حين يكون قصيراً[١] وألف المد المفخمة حين يكون طويلا[٢].

وبين أقصى ما يصل إليه اللسان فى صعوده وهبوطه مرحلتان صوتيتان يتكون عند كل منهما صوت لين خاص، فاللسان فى هبوطه من وضع (i) إلى وضع (a) ينتج صوتين رمز لهما بالتدريج (ê, é)[٣].

٣- فإذا ارتفع أقصى اللسان إلى آخر حد ممكن نحو الحنك الأعلى، بحيث يترك من الفراغ ما يسمح بمرور الهواء دون حفيف، حدث صوت اللين الذى يرمز له فى اللغات الأجنبية بالرمز (u)، وهنا تكون الشفتان فى كامل استدارتهما، ويقابل هذا الصوت فى العربية الضمة المرققة حين يكون قصيراً وواو المد حين يكون طويلا، فإذا ارتفع أقصى اللسان إلى وضع يضيق معه مجرى الهواء بحيث يسمع له حفيف أدى ذلك إلى إنتاج صوت الواو التى ليست مدًا فى مثل نوم وصوم.

٤- وإذا انخفض أقصى اللسان إلى الحالة الطبيعية فى الفم نجم لنا صوت (a) فى الإنجليزية.

---

(١) تفخم مع أصوات التفخيم السابقة.

(٢) هى ما سبقت بحرف مطبق مثل صام وطار.

(٣) تقرأ من اليمين إلى اليسار، ويماثل الصوت الأول فى العربية الألف الممالة إمالة خفيفة، ويماثل الثانى الألف الممالة إمالة شديدة، والكسرة المفخمة (مع أصوات الإطباق).

وبين المرحلتين السابقتين من صعود أقصى اللسان وهبوطه يلاحظ تكون صوتى لين يرمز لهما بـ (o , d) على الترتيب، وبهذا تكونت ثمانية مقاييس لأصوات اللين، تبدأ بالصوت (i) وتنتهى بالصوت (u) وقد سميت بالمعيارية لاحتذائها فى جميع اللغات، ولذلك استخدم المحدثون فى إيضاحها عدة كلمات من لغات مختلفة، فالأصوات (a - â - ê - è - i) تتمثل فى الكلمات الفرنسية الآتية على الترتيب Pas-La-Mêm-the-si والصوت (d) يتمثل فى الكلمة الألمانية Sonne والصوت (o) فى الكلمة الفرنسية rose والصوت (u) فى الكلمة الألمانية gut [(١)]، وهذه الأصوات مسجلة على أسطوانات من أشهرها B.804 فى أكسفورد ولندن، ويمكن للباحث بواسطتها التعرف على أصوات اللين فى اللغة التى يريد دراستها بسهولة.

أقسام أصوات اللين

تنقسم أصوات اللين بحسب الجزء المرتفع من اللسان، ونسبة صعوده ووضع الشفتين إلى أقسام مختلفة، فبالنظر إلى جزء اللسان الذى يصعد أو يهبط ينقسم إلى:

١) **أصوات لين أمامية**: وهى i و a وما بينهما، لأنها تخرج من أول اللسان فى صعوده نحو الحنك الأعلى، وهبوطه إلى قاع الفم.

٢) **أصوات لين خلفية**: وهى u و a وما بينهما، وذلك لأن أقصى اللسان هو الذى يتسبب فى ظهور هذه الأصوات، بصعوده إلى الحنك الأعلى، وهبوطه إلى درجة الاستواء فى الفم.

٣) **أصوات لين وسطى**: وهى التى تنتج من وسط اللسان، وهى (d) فى مثل كلمة about.

وبالنظر إلى نسبة صعود مقدم اللسان أو مؤخره تنقسم إلى:

---

(١) معانى الكلمات على الترتيب: إذا - شاى - نفس الشىء - أداة تعريف المثبت - جزء أداة النفى بمعنى لا يوجد- الشمس- ورد- طيب.

١) **أصوات لين ضيقة:** وهى i و u وفيها يصل الجزء المرتفع من اللسان إلى أقصى درجة فى الارتفاع.

٢) **أصوات لين متسعة:** وهى a و a وذلك حين يهبط اللسان إلى وضعه الطبيعى، وبذلك يكون الفراغ بين اللسان والحنك الأعلى فى غاية الاتساع... وقد فصل أستاذنا الدكتور نجا ذلك على مستوى أدق من الناحية الصوتية واللغوية وأضاف قسمين آخرين على الوضع التالى.

٣) **أصوات لين نصف ضيقة:** وهى التى يكون اللسان حال نطقها فى ثلث المسافة بين الضيقة والمتسعة ويمثله (o وe).

٤) **أصوات لين نصف متسعة:** وهى التى يصل اللسان بها حال نطقها إلى ثلثى المسافة بين الضيقة والمتسعة وتتمثل فى (d و ê).

كما أوضح سيادته تقسيم أصوات اللين بالنظر إلى وضع الشفتين على الوجه التالى:

١) **أصوات لين منفرجة:** وتنفرج معها الشفتان تمامًا وهى i.

٢) **أصوات لين مضمومة ضمًا شديدًا:** وهى التى تنضم معها الشفتان وتكمل استدارتهما وتتمثل فى u.

٣) **أصوات لين مضمومة ضمًا خفيفًا:** تبعًا لانضمام الشفتين ضمًا خفيفًا وتتمثل فى o.

٤) **أصوات لين محايدة:** وهى التى تكون الشفتان حال نطقها فى وضع محايد ويمثلها الصوت (d)[١].

وبوجه عام نلاحظ أن الشفتين تنفرجان مع الأصوات (i - é- ê - a) دون استدارة أو بروز، وأما فى حالة الأصوات (u - o - d- a) فتبدأ الشفتان فى الاستدارة حتى تصل إلى أقصى ما تصل إليه من كمال فى الاستدارة مع الصوت (u)[٢].

---

(١) التجويد والأصوات ٣٢، ٣٣ وانظر العربية ولهجاتها د. أيوب ص ١٩، ٢٠.

(١) الأصوات اللغوية ٣٦.

تطبيق نظرية دانيال جونز على أصوات اللين في العربية

إن نطق أصوات اللين- كما رواها ابن جنى وغيره من علماء اللغة العرب - لا يمكن التعرف عليها، نظرًا لبعد الزمن وانقراض النطق الفصيح، ولكننا يمكن أن نستفيد من ترتيل القرآن الكريم على لسان القراء فى عصرنا الحاضر بحسب القراءات المتواترة" لتيسر تسجيل هذه الأصوات، والحكم عليها الحكم الصادق، بناء على السماع والتسجيل "كما يقول أستاذنا الدكتور نجا[1]، فالكسرة - بحسب ما ينطقه القراء فى قراءة حفص- تشبه الرمز الأجنبى (i) إلا أنه يلحظ أن ارتفاع اللسان مع الكسرة أقل من ارتفاعه مع الحرف (i) فتكون الكسرة حركة ضيقة، كذلك يلحظ أن أعلى نقطة فى مقدمة اللسان حين النطق بالكسرة العربية لا تكون متحدة مع أعلى نقطة فى المعيارية الأصلية، ولكنها تكون خلفها، فهى وإن كانت حركة أمامية ليست منطبقة مع المعيارية الأصلية فى هذا الوصف[2]. فإذا تأثرت الكسرة بأصوات التفخيم (الصاد، الضاد، الطاء، الظاء) وربما أيضًا (الخاء، الغين، القاف) نلحظ ميل هذا الصوت قليلا نحو ذلك المقياس الذى يرمز إليه بالرمز (e) وبخاصة مع حروف الإطباق التى تتطلب اتخاذ اللسان شكلا مقعرًا[3]، والفتحة فى العربية قريبة من المقياس الذى يرمز إليه بالرمز (a)، ولكنها لا تشبهه تمامًا، فاللسان مع الحركة العربية يكاد يكون مستويًا فى قاع الفم مع ارتفاع طفيف فى وسطه، بخلاف المعيارية التى تشبه الفتحة، فالذى يرتفع هو مؤخر اللسان بصورة تختلف عن الفتحة العربية[4] وإذا تأثرت بأصوات التفخيم فإنها تتجه قليلا إلى الرمز (a)[5] واللسان كذلك مع اللين الثالث (u) يختلف وضعه بين المعيارية والعربية فليس على نسق متحد كما يقول الدكتور نجا[6] ولكن الدكتور أنيس يرى أنهما منطبقان تمام الانطباق إذ لم تتأثر الضمة العربية بالأصوات المستعلية[7].

---

(١) التجويد والأصوات ٣٤.

(٢) نفسه ٣٥.

(٣) الأصوات اللغوية ٤١، ٤٢.

(٤) التجويد والأصوات ٣٥.

(٥) الأصوات اللغوية ٤٢.

(٦) التجويد والأصوات، ص٣٥.

(٧) الأصوات اللغوية ٤٢.

ولكن الواضح أن أصوات العربية اللينة لها اتجاه خاص شأنها فى ذلك شأن أصوات اللين فى اللغات الأخرى، لا تتفق مع غيرها، وإنما تتقارب فقط، فالأحق بالقبول هو ما ذكره أستاذنا الدكتور نجا من أن بينهما تشابهًا على وجه التقارب، والحقيقة أن وضع اللسان يختلف بينهما "لأن اللسان حال النطق بالضم يكون ارتفاع مؤخره أقل من ارتفاعه حال النطق بمشابهه المعيارى الذى سبق ذكره"[1]، هذا بالنسبة للحركات الأصلية.

وأما بالنسبة للحركات الفرعية فلا يمكن وصفها، ومقارنتها بالمعيارية على الوضع الذى رواه ابن جنى وذكرناه فيما سبق؛ لأن هذا يتطلب الرجوع إلى اللهجات العربية القديمة والبحث فيها للوقوف على طبيعة هذه الأصوات، وذلك من الأمور الشاقة العسيرة، ولكننا نكتفى بما شاع بين القراء، وهو الفتحة الممالة نحو الكسرة، فإذا كانت الإمالة شديدة كانت قريبة الشبه بالمقياس (ê) كما فى إمالة كلمة (موسى) إمالة شديدة، أما فى الإمالة الخفيفة فتشبه الفتحة المقياس (ɛ) مثل إمالة الكلمة السابقة إمالة خفيفة.

والفتحة بأنواعها- كما يقول أستاذنا الدكتور نجا - من الحركات المتسعة إلا إذا كانت فى حالة إمالة شديدة، أما الضمة والكسرة فهما من أصوات اللين الضيقة[1].

أشباه أصوات اللين

عد المحدثون الياء والواو اللينتين اللتين ليستا مدًا وهما الساكنتان ولم تجانسهما الحركة السابقة عليهما مثل يوم وبيت عدوهما صوتين شبيهين بأصوات اللين، وذلك لقربهما فى مخرجيهما من أصوات اللين، واختلافهما عنها بعض الاختلاف، فإن اللسان إذا ارتفع مقدمه إلى أقصى حد ممكن بحيث كان الفراغ بين اللسان ووسط الحنك الأعلى أضيق منه فى حالة النطق بصوت اللين (i) فيؤدى

---

(١) التجويد والأصوات ٣٥، ٣٦، وانظر للموضوع بأسره. التجويد والأصوات من ص ٢٧ - ٣٨ والأصوات اللغوية ٢٧- ٤٤.

إلى سماع نوع خفيف من الحفيف فتتكون حينئذ الياء، وكذلك الواو تتكون من صعود مؤخر اللسان إلى أقصى الحنك بحيث يسمع لمرور الهواء حفيف ضعيف.

ومن هنا يمكن أن ندرك أن مخرجيهما يكون بعد مخرجي الصوتين (i)، (u) مباشرة وهو بدء ظهور الأصوات الساكنة، ولذلك عد كل منهما صوتًا ساكنًا، وفي الواقع أن كلا من هذين الصوتين قابل للتحول إلى أصوات لين خالصة، ومن هنا وصفا بأنهما صوتان انتقاليان، فالياء تتكون من موضع اللين (i) ثم تنتقل بسرعة إلى موضع آخر من أصوات اللين، والواو يبدأ تكونها من موضع صوت اللين (u) ثم ينتقل اللسان بسرعة إلى موضع صوت لين آخر[1].

والملاحظ أن أشباه حروف اللين حين نطقها يختلف وضع الشفتين معها فتنفرجان مع الياء وتستديران مع الواو، وقد أصاب الأقدمون في وصف مخرج الياء، وأنه من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى كما يقول ابن جني[2] وهذا التحديد يتفق مع وجهة نظر المحدثين التي أشرنا إليها، أما تحديدهم لمخرج الواو فلم يوفقوا فيه، فقد جعلوها مما بين الشفتين كما يقول ابن جني[3] والحقيقة هي ما قاله المحدثون من أنها من أقصى اللسان حين يقترب من أقصى الحنك[4]، وربما أوقعهم في هذا المأخذ أن الشفتين تستديران حال نطقهما، وقد دعا ذلك القراء أيضًا إلى الدلالة على الضمة بحركة الشفتين فيما عرف عندهم بالإشمام مثل ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿٧٥﴾﴾ [الحج]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة]، فيشير القارئ باستدارة الشفتين إلى ضمة الراء والنون، وهذا أمر يختص بأن يكون السامع مبصرًا، وكذلك القارئ حتى يستطيع تعلمه وبذلك صرح ابن جني في أكثر من موضع، قال: فأما الإشمام فإنه للعين دون الأذن لكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركًا (على معنى أنه يتبعه صويت)[5] وقال عن الروم: وأخفى

---

(١) الأصوات اللغوية ٤٣. (٢) سر الصناعة ١/ ٥٣. (٣) نفسه ١/ ٥٣.

(٤) التجويد والأصوات ٣٧ والأصوات اللغوية ٤٤.

(٥) الخصائص ٢/ ٣٢٨، الروم: هو الإتيان ببعض الحركة وقفا، فلذا ضعف صوتها لقصر زمنها ويسمعها القريب المصغي، وهو عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء، والاختلاس =

منه الإشمام لأنه للعين لا للأذن[1]. وبهذا يتبين لنا أن وصف ابن جنى لتلك الأصوات كان قريبًا جدًا مما قال به علماء اللغات فى العصر الحديث وكان هذا باعثًا لهم على خوض غمار هذا البحث الدقيق فوصلوا فيه إلى نتائج علمية صائبة.

الأصوات الساكنة

إن الأصوات الساكنة لا تحتاج إلى كبير عناء فى دراستها فى اللغات المختلفة، وذلك لأنها تتشابه فى تلك اللغات، ولا تختلف كثيرًا فالإنجليزى مثلا يمكنه النطق بالتاء العربية بسهولة ويسر، لأنها مشابهة للحرف (t) فى الإنجليزية، وكذلك بالنسبة لحرف آخر كالباء (b) وهكذا فى الفرنسية وغيرها من اللغات المختلفة.

وهذا على خلاف أصوات اللين التى تحتاج إلى دقة وعناية، لاختلاف طبيعتها، وأماكن خروجها من أعضاء النطق من لغة لأخرى، ولذا وضع لها علماء اللغة المحدثون المقاييس المعيارية لضبطها وتسهيلها للدارسين والمشتغلين بالبحث العلمى، أما الأصوات الساكنة فنظرًا لتقاربها فى اللغات- على ما ذكرنا- لم تحتج إلى وضع مثل تلك المقاييس ومن هنا يمكن الاكتفاء بوصفها فى كل لغة على حدة، ويكفى فى ذلك تحديد مخارجها وصفاتها بما يفيد الدارس والباحث؛ ولذلك رأينا علماء اللغة المحدثين يكتفون بذلك فى ميدان البحث الصوتى الحديث، وهذه الأصوات قد عنى القدماء بدراستها، ووصف مخارجها،

= والإخفاء عندهم واحد، ولذلك عبروا بكل منهما عن الآخر، والروم يشارك الاختلاس فى تبعيض الحركة، ويخالفه فى أنه لا يكون فى فتح ولا نصب، ويكون فى الوقف فقط، والثابت فيه من الحركة أقل من الذاهب، والاختلاس يكون فى كل الحركات والثابت من الحركة فيه أكثر من الذاهب (حوالى ثلثى الحركة) ولا يضبطه إلا المشافهة، والإشمام: حذف حركة المتحرك فى الوقف، فضم الشفتين بلا صوت إشارة إلى الحركة والفاء فى (فضم) للتعقيب، فلو تراخى فإسكان مجرد لا إشمام ولا يدركه إلا البصير، بخلاف الروم فيدركه الأعمى.. إتحاف فضلاء البشر، ص١٠١.

(١) نفسه ٢/١٤٥.

وصفاتها، بما يتفق كثيراً مع نظرات علم الأصوات المعتمد على التجارب والآلات والتسجيل الصوتى فى عصرنا الحاضر، وعلماؤنا القدامى- على الرغم من عدم توافر تلك الأدوات لديهم- استطاعوا بإرهاف حسهم، وخبرتهم الأصيلة، ومنطقهم المستقيم أن يكشفوا عن قوانين تلك الأصوات، ويبرهنوا عليها، بما بهر العلماء العصريين، وأثبت نبوغ المتقدمين.

وقد قال أحد الباحثين المحدثين: «إن دراسة علمائنا للأصوات العربية لا يضاهيها فى العمق والدقة والاستقصاء جميع الدراسات التى يقوم بها اللغويون الآن فيما يسمونه "علم الأصوات اللغوية"»[1] ولذلك "كانوا أول الرواد لعلم الأصوات اللغوية، وعلى كثير من ملاحظاتهم بنيت المباحث الحديثة فى مخارج الحروف وصفاتها[2]، وتقسيمات القدامى من علمائنا لمخارج الحروف وصفاتها مستمدة من طبيعة العربية ومنهجها الأصيل، وعلى أساسه يمكن إدراك الأسرار اللغوية فى أخص مميزاتها، إذ على هذا الأساس المنهجى تفهم أسرار الاشتقاق الكبير، وملابساته، وظروفه اللغوية، وكذلك القيمة التعبيرية للحرف ومناسبته للأحداث المعبر به عنها، بما جعل للعربية منزلة سامية فى الربط بين الألفاظ ودلالاتها[3]، والاتجاه الذى سار عليه القدامى يكشف تلك الأسرار ويبرزها للعيان.

وإذا كنا بصدد الحديث عن الأصوات الساكنة فإنه يجدر بنا أن نشير إلى طريقة القدامى وآرائهم فى المخارج والصفات، والباحث فى تلك الآراء يرى أنهم قد اختلفوا فى تحديد عدد مخارج الحروف، فعدها علماء التجويد سبعة عشر وهو رأى الخليل[4] وهو المختار، وذهب سيبويه إلى أنها ستة عشر مخرجًا[5]. وهذا بناء على أنه أسقط مخرج الجوف الذى قال به الخليل بالنسبة للألف والواو والياء[4] وقد تخلص سيبويه من ذلك بأن فرقها على المخارج الأخرى، وقد وافقه

(١) دراسات فى فقه اللغة ٣١٨.
(٢) نفسه ٣١٩ ومناهج البحث فى اللغة، ٦٤.
(٣) دراسات فى فقه اللغة ٣٢٠.
(٤) العين ٦٤ وما بعدها.
(٥) الكتاب ٢/ ٤٠٥ .

على ذلك ابن جنى فقال: اعلم أن مخارج الحروف ستة عشر[1] إلخ، وكذلك سار عليه غيره كالشاطبى، وذهب قطرب والجرمى والفراء وغيرهم إلى أنها أربعة عشر مخرجًا فأسقطوا مخرج الجوف أيضًا، وجعلوا مخارج اللسان ثمانية، لأنهم جعلوا اللام والنون والراء من مخرج واحد كلى ذى مخارج جزئية[2].

وهنا نعرض للمخارج كما وصفها ابن جنى، ثم نقارنها بما وصل إليه البحث التجريبى. جعل ابن جنى مخارج الحروف ستة عشر ثلاثة منها فى الحلق:

١- فأولها من أسفله وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء.

٢- ومن وسط الحلق مخرج العين والحاء.

٣- ومما فوق ذلك مع أول الفم مخرج الغين والخاء.

٤- ومما فوق ذلك من أقصى اللسان مخرج القاف[3].

٥- ومن أسفل من ذلك وأدنى إلى مقدم الفم مخرج الكاف[3].

٦- ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء.

٧- ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد، إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر[4].

٨- ومن حافة اللسان، من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام[5].

٩- ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون[6].

(١) سر الصناعة ١/٥٢.

(٢) انظر تفصيل الخلاف فى نهاية القول المفيد فى علم التجويد ص ٣١ .

(٣) يمكن - بذلك - عدهما من أصوات أقصى الحنك.

(٤) تعد - إذًا - قريبة من وسط الحنك، أو لثوية حنكية.

(٥) هذا يوافق ما يمكن أن يطلق عليه «صوت لثوى - حنكى، أو لثوى فقط».

(٦) هو - إذًا - صوت أسنانى لثوى أو لثوى فقط.

١٠- ومن مخرج النون، غير أنه أدخل فى ظهـر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء.

١١- ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء.

١٢- ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاى والسين[١].

١٣- ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء.

١٤- ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلَى مخرج الفاء.

١٥- ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو.

١٦- ومن الخياشيم مخرج النون الخفية ويقال: الخفيفة أى الساكنة.

فذلك ستة عشر مخرجًا[٦].

ويكاد هذا الوصف الذى ذكره ابن جنى يكون ترديدًا حرفيًّـا لكلام سيبويه فى الباب الذى عقده لبيان "عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها"[٣]، وقد نقله عنهـما ابن الجزرى[٤]، وهذا تقسـيم دقيق للأصـوات إذا استثنينا وصـفه للألف. ويقول الدكتور تمام حسان معقبًا على وصف سيبويه- الذى هو بعينه ما سار عليه ابن جنى - وبخاصة بالنسبة لحروف الحلق: إن سيبويه قد أطلق اصطلاح الحلق على كل ما يلى وسط اللسان إلى الخلف، فيشمل به مخارج الحنجرة glottis والحلق pharynx واللهاة uvila والطبق velum وكل ما نطق من الأصوات فى هذه الأماكن فهو حلقى فى نظره[٥]، غير أنه يفرق بين أقصى الحلق وأوسطه وأدناه تفـريقًا فرعيًا يستخدمه عند إرادة البسط، ثم يقول: أعجب له كيف استطاع أن يصل إلى ما وصل إليه من درجات الدقة على الرغم مما أحاط به من الظروف[٦].

(١) نظرة ابن جنى هذه تقتضى أن تكون هذه الأصوات سنية.

(٢) سر الصناعة ١/ ٥٢، ٥٣، باقى الأصوات يوافق وصف ابن جنى لها الرأى الحديث.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٤ - ٤٠٦ وفقه اللغة د. العزازى ١٦٠، ١٦١.

(٤) النشر ١/ ١٩٨- ٢٠١.

(٥) لست مع الدكتور تمام فى هذا التفسير. وانظر التعليق (١) ص ٥٧٧ من كتابنا.

(٦) مجلة الأزهر شوال ١٣٨٠هـ من مـقال د. تمام بعنوان مصطلحات سيبويـه فى أصوات العربية، ص ٧٩.

وسيبويه - ويتبعه ابن جنى - قد أدركا جيداً أن الصوت اللغوى يتكون من التقاء عضوين من أعضاء النطق التقاء محكمًا، لا يترك فراغًا كما يحدث فى الأصوات الشديدة، أو التقاء غير محكم بحيث يسمح للهواء بالمرور، وذلك بالنسبة للأصوات الرخوة والمتوسطة، فمن الأول قوله عن مخرج القاف: إنه من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى[1] وقول ابن جنى: ومما فوق ذلك من أقصى اللسان مخرج القاف[2]، ومنه ومن الثانى يقول ابن جنى عن مخرج الجيم والياء والشين: ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء، وكذلك نص عبارة سيبويه[3]، وهذا التحديد الدقيق لا يقل من الناحية العلمية عن نظرة المحدثين إلى مخارج الحروف وصفاتها، بل إن الدقة لتتجلى فى تحديدهما اتصال طرف اللسان بالثنايا والحنك الأعلى، فبنظام دقيق نجد فى تعبيرهما تحديد هذا الاتصال على الوجه التالى:

١- أصوات تتكون بالتقاء طرف اللسان بالثنايا من الداخل.

٢- أصوات تتكون بالتقاء طرف اللسان بالثنايا أو أصولها، أى اللحم المتغرزة فيه من الداخل أيضًا.

٣- أصوات تتكون بالتقاء طرف اللسان وأوله بالحنك الأعلى[4].

وتظهر الدقة فى أجلى صورها عندما ننظر إلى التحديد الذى ذكره سيبويه -وتبعه ابن جنى- لمخرج اللام بالوصف السابق على حين اكتفى المحدثون بوصفهم له بأنه يتكون باتصال طرف اللسان بأصول الثنايا[4]، والذى يمكن ملاحظته على هذا الوصف هو أن سيبويه وابن جنى قد ذكرا الألف فى مخرج حروف الحلق بلا مسوغ وقد انتقد سيبويه فى ذلك الدكتور تمام حسان، وقال إننا نعدها نتيجة لهيئة حجرة الرنين الفموية لا لإقفال ولا تضييق فى مخرج بعينه، شأنها فى ذلك شأن العلل والحركات[5]، وهذا النقد يلقى قبولا من الناحية

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٥. (٢) سر الصناعة ١/ ٥٢.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٥ وسر الصناعة ١/ ٥٢. (٤) الأصوات اللغوية ٨٧.

(٥) مجلة الأزهر العدد السابق ١٠٧ .

العلمية وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى[1]، وإن هذا التقسيم للأصوات كان نبراسًا للمتأخرين من العلماء ولا سيما المحدثين فقد استمدوا منه تقسيمهم للأصوات إلى مجموعات متشابهة لا تكاد تخرج عما ذكره ابن جنى وسيبويه[2].

وهناك تقسيم آخر للقدماء بنوه على أساس ألقاب الحروف، وهو مستمد مما ذكره الخليل فى كتاب العين، فقد لاحظ القراء أن المخارج السبعة عشر تجمعها عشرة ألقاب، فذكروها بحسبها كالآتى:

١- **الأحرف الجوفية أو الهوائية**: وهى أحرف المد الثلاثة التى تسمى أيضًا أحرف اللين، وهى الألف ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا[3] والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، ويراد بالجوف الذى تنسب إليه فراغ الحلق والفم حيث ينقطع مخرجها[4] وسميت هوائية لأنها تنتهى بانقطاع هواء الفم، وقال الخليل: والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد لأنها لا يتعلق بها شيء وقال أيضًا سميت هوائية لأنها تخرج من الجوف، فلا تقع فى مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنما هى هاوية فى الهواء، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف، وكان يقول كثيرًا: الألف اللينة والواو والياء هوائية أى أنها فى الهواء[5].

٢- **الأحرف الحلقية**: وهى الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، وللحلق ثلاثة مخارج على ما سبق[6]. قال الخليل: فأقصى الحروف كلها العين ثم

---

(١) انظر ص ٥٢٨ - ٥٣٠ من كتابنا.

(٢) انظر المفصل ١٠/ ١٢٤، ١٢٥ والنشر ١/ ١٩٨- ٢٠١ وانظر تفصيلاً دقيقاً وشاملاً لذلك فى كتاب التجويد والأصوات د. نجا ص ٣٨- ٥٨ وفقه اللغة د. العزازى ١٦٠، ١٦١ ومناهج البحث فى اللغة ٨٥ وغيرها والأصوات اللغوية ٤٥- ٧٤ وغيرها.

(٣) القول المفيد ٣٢ ط ١٣٤٩هـ.

(٤) النشر فى القراءات العشر ١/ ١٩٩ بتصرف، والقول المفيد ٣٢.

(٥) العين ١/ ٦٤، ٦٥.

(٦) مقدمة الجمهرة ٨ والقول المفيد ٣٢، ٣٣.

الحاء، ولولا بحة فى الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين، ثم الهاء ولولا هتة فى الهاء وقال مرة: (ههة) لاشبهت الحاء، لقرب مخرج الهاء من الحاء فهذه ثلاثة أحرف فى حيز واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الخاء والغين فى حيز واحد كلهن حلقية[1] وقال أيضًا: وأما مخرج العين والحاء والهاء والخاء والغين فالحلق، وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة[2].

٣- **الأحرف اللهوية**: وهى حرفان القاف والكاف، ومع نسبتها إلى اللهاة بين الفم والحلق يختلف مخرج كل منهما عن الآخر، فالقاف من أقصى اللسان مما يلى الحلق وما يحاذيه من الحنك الأعلى من منبت اللهاة، والكاف من أقصى اللسان بعد مخرج القاف[3] وقال الخليل: إن مبدأهما من اللهاة[4].

٤- **الأحرف الشجْرية**: وهى ثلاثة الجيم والشين والياء غير المدية، ومخارجها متقاربة، وقد أضاف إليها الخليل أيضًا الضاد فجعلها شجْرية، وسميت تلك الحروف بذلك لأن مبدأها كما قال الخليل من شجْر الفم أى مفرج الفم[4] وهو ما بين وسط اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى[5].

٥- **الأحرف الأسلية**: وهى الصاد والسين والزاى[4] ومخارجها متقاربة ما بين رأس اللسان وبين صفحتى الثنيتين العليين، والصاد أدخلها فى هذا المخرج والسين أوسطها والزاى أبعدها[6]، وسميت أسلية لأن مبدأها من أسلة اللسان وهى مستدق طرف اللسان[4]، كما يقول الخليل.

---

(١) العين ٦٤، ٦٥.

(٢) ذكر الهمزة فى الحروف الهوائية لأنها على حد تعبيره إذا رفه عنها لانت إلى الياء والواو والألف من غير طريقة الحروف الصحاح، وقد ذكرها فى حروف الحلق لأنه مخرجها الطبيعى، وهذا الترتيب يختلف عن ترتيب سيبويه لحروف الحلق والذى اتبعه ابن جنى. انظر العين ١/ ٥٨.

(٣) القول المفيد ٣٤ ط ١٣٤٩.   (٤) العين ١/ ٦٥.

(٥) النشر ١/ ٢٠٠ بتصرف والقول المفيد ٣٤.

(٦) النشر ١/ ٢٠١ والقول المفيد ٣٦.

٦- **الأحرف النطعية**: وهى الطاء والتاء والدال وهىْ متقاربة المخارج وسميت بذلك لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى[(١)] وهو سقف الحنك الأعلى[(٢)].

٧- **الأحرف اللِّثوية**: وهى الظاء والذال والثاء وهى متقاربة المخارج، ما بين ظهر اللسان مما يلى رأسه وبين رأس الثنيتين العليين، وسميت بذلك لأن مبدأها من اللثة[(١)] أو لخروجها من قرب اللثة[(٣)].

٨- **الأحرف الذلقية**: وهى الراء واللام والنون المظهرة، واللام أوسع الحروف مخرجًا، إذ يمكن إخراجها من كلتا حافتى اللسان وما يحاذيهما من لثة الضاحكتين والنابين والرباعيتين، والنون المظهرة من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا[(٤)] أما اللام فهى أدخل فى ظهر اللسان[(٤)] ما بين رأسه وما يحاذيه من لثة الثنيتين العليين، وسميت بذلك لأن مبدأها من ذلَق اللسان وهو طرفه[(٥)].

٩- **الأحرف الشفهية أو الشفوية**: وهى الفاء والباء والميم والواو غير المدية، وسميت بذلك لأن مبدأها من الشفة[(٥)] غير أن الفاء مما بين باطن الشفة السفلى ورأس الثنيتين، والثلاث الباقية مما بين الشفتين معًا[(٦)].

١٠- **الأحرف الخيشومية**: وهى النون الساكنة أو التنوين والميم الساكنة حين إدغامها بغنة أو إخفائها والنون والميم المشددتان[(٧)]، فإن مخرج هذين الحرفين يتحول فى هذه الحالة عن مخرجهما الأصلى على القول الصحيح، فهما حينئذ من الأنف والخياشيم على حين كانت لهما فى غير ذلك مخارج أخرى[(٧)].

وهذا التقسيم لا يناقض الأول، بل يعضده ويؤازره، ويكشف عن نظرات أخرى لمواقع الحروف، وقد تبعه بعض المحدثين من المشتغلين بالدراسات الصوتية

---

(١) العين ١/ ٦٥.
(٢) النشر ١/ ٢٠١ والقول المفيد ٣٦.
(٣) القول المفيد ٣٧.
(٤) سر الصناعة ١/ ٥٢.
(٥) القول المفيد ٣٧ والعين ١/ ٦٥.
(٦) سر الصناعة ١/ ٥٣ ومقدمة الجمهرة ٧.
(٧) النشر ١/ ٢٠١ وسر الصناعة ١/ ٥٣ والقول المفيد ٣٧، ٣٨.

كالدكتور صبحى الصالح[١] والدكتور محمد المبارك[٢]، وليست هذه الملاحظات الدقيقة لعلماء اللغة القدامى مشوبة بالخلط أو الغلط كما يدعى الدكتور تمام حسان، فقد ذهب إلى أن النحاة العرب خلطوا خلطًا كبيرًا فى تحديد هذه المخارج، وقال: حسبك أن ترى ابن الجزرى يفاضل بين الآراء المختلفة فى تحديد عدد منها، حتى إذا عدّ سبعة عشر مخرجًا وجدناه يسمى النون مثلا مرة ذلْقية، لأنها تخرج من ذلْق اللسان، ومرة أخرى خيشومية، لأنها تنطق فى تجويف الفم وهو الخيشوم، ومرة ثالثة يقول: إنها من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا، فهو بهذا يعطى النون مخرجًا خاصًا حينا، ويجمعها مع الراء واللام حينا، ويضمها إلى الميم فى مخرج حينًا آخر، ثم يغلط فى تحديد مخارج أصوات الخاء والغين والكاف والطاء والدال والتاء فيقول: إن صوتى الخاء والغين من أدنى الحلق إلى الفم وراء مخرج القاف مع أنهما من مؤخر اللسان مع الطبق، أمام مخرج القاف، وهو يجعل الكاف خلف القاف والعكس أصح، فصوت الكاف من نفس مخرج صوت الخاء والغين، ثم هو يقول: إن الأصوات الثلاثة الأخيرة نطعية، ويقصد أنها من نطع الغار والصحيح أنها أسنانية لثوية[٣]، ولست أؤيد هذا الاتجاه الذى ذهب إليه الدكتور، فالواضح أن هذه الأوصاف المتعددة للحرف الواحد جاءت من طريق الاستقراء الواعى لمخرج الحرف، والملاحظة الدقيقة لكيفية تكوينه، وليس فيها ما يدل على خلط أو تعارض، فوصف النون مثلا بالأوصاف السابقة يزيدها وضوحًا وجلاء للناطقين والدارسين على السواء، على أن الدكتور صبحى الصالح يعزو هذا التعدد إلى شدة أمانة النحاة، وحرصهم على أن ينقلوا الآراء جميعًا[٤] وإلى أن مخارج الحروف وصفاتها تخضع للملاحظة المباشرة، وكلما تجددت هذه الملاحظة ولدت مصطلحات جديدة وتسميات مستحدثة[٤]، وأما أنهم أخطأوا فى تحديد المخارج فهذا ما لا أتصوره، لأنهم كما رأينا سابقًا يميلون إلى الدقة فى وصف الحرف وبيان مخرجه، بل يتوجه هذا النقد إلى

(١) دراسات فى فقه اللغة ٣٢٢- ٣٣٤.
(٢) فقه اللغة ٣٢، ٣٣.
(٣) مناهج البحث فى اللغة ٨٥، ٨٦.
(٤) دراسات فى فقه اللغة ٣٣٠.

الدكتور نفسه حين عدّ الغين والخاء من نفس مخرَج الكاف لا من الحلق، ولا أوافقه ولا من تابعه على ذلك(١)، فالدراسات الصوتية الحديثة تؤكد حلقيتهما وتبرهن عليها، وأما جعل الكاف خلف القاف فهذا عمل فردى لابن الجزرى لا يصح إطلاقه إطلاقًا شاملا لجميع علماء اللغة من المتقدمين، فابن جنى مثلا قد صرّح بأن مخرج القاف متقدم على مخرج الكاف(٢) وكذلك قال الخليل الكاف أرفع(٣)، وبذلك صرح سيبويه حين قال: ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف، ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا، ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف(٤)، وذوق الصوتين يؤكد ما قالوه «فإنك إذا وقفت على الكاف والقاف نحو: إك. إق تجد القاف أقرب إلى الحلق والكاف أبعد منه»(٥)، وإذا كان سيبويه قد ذكر القاف بعد الكاف فى أول الفصل فقد وضعها فى الموضع المناسب لها بعد ذلك(٦)، ولا ضير فى الجمع بينهما على أية حال، لأنهما متقاربان مخرجًا، فهما من حروف أقصى اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى كما يقول أستاذنا الدكتور إبراهيم نجا(٧). ويقوى ما قلناه أن صوت القاف العربى لم يصل إلينا تحديده بصفة قاطعة حتى أن بعض الباحثين يقول: إنه كان ينطق بين القاف والكاف ويرجح آخرون أنه كان مشابهًا للجيم القاهرية لدى القبائل الحجازية أيام النبى ﷺ(٨)، وفى كل هذا ما يكفى لتسويغ ذكره بعد الكاف عند بعض المتقدمين لاختلاط الأمر واشتباهه.

---

(١) خص الدكتور كمال بشر الحلق بصوتى العين والحاء، وجعل الهمزة والهاء من الحنجرة - وهى جزء سابق للحلق - وجعل الغين والخاء من أقصى الحنك - وهو يلى الحلق من الأمام - وقال: ربما كان العرب يطلقون الحلق على منطقة أوسع من تلك المنطقة التى تسمى اليوم بالحلق فكان هذا الاصطلاح يشمل عندهم (الحنجرة والحلق وأقصى الحنك). علم اللغة العام ١١٨، ١٣٨-١٤٢، ١٥٥، ١٥٧-١٥٩، ولست معه فيما ذهب إليه كذلك. وانظر التعليق (٥) ص ٥٧١ من كتابنا.

(٢) سر الصناعة ١/ ٥٢. (٣) العين ١/ ٦٤. (٤) الكتاب ٢/ ٤٠٥.

(٥) القول المفيد، ٣٤. (٦) الكتاب ٢/ ٤٠٥. (٧) التجويد والأصوات ٥١.

(٨) الأصوات اللغوية ٦٨.

ووصف الطاء والتاء والدال بأنها حروف نطعية له ما يسوغه حتى على القول بأن التجارب الحديثة تدل على أن طرف اللسان مع هذه الأصوات يتصل بأصول الثنايا بل ومعظم الثنايا من الداخل، وهذا لأن النطع كما هو معروف فى المعاجم أقرب جزء من الحنك الأعلى إلى أصول الثنايا، وهذا القرب من أصول الثنايا يكفى لتصور العلاقة بين تلك الأصوات والنطع بمعناه المذكور، فلا غرابة إذًا فى إطلاق هذا الوصف عليها، وهذا مثل وصفهم للذال والثاء والظاء باللثوية على الرغم من أن اللثة لا تقوم معها بأى دور بل هى مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا[1]، ومع هذا ومع تسليمنا بأنه كان الأولى أن يوضع المصطلح السابق للام والراء والنون، وأنه كان الأقرب إلى الصواب مع ذلك لا يمكن وصف الاتجاه الأول بأنه من قبيل الغلط، ويكفيهم فخرًا أنهم وصلوا إلى هذا التحديد دون أن تسعفهم الآلات أو التجارب.

هذا . . . وقد نفى الدكتور أنيس نسبة أى لقب مما بنى على أساسه التقسيم السابق إلى الخليل بن أحمد، وادعى أن الخليل لم يذكر شيئًا من ذلك، بل هذه الألقاب التى جرت على الحروف، من أمثال لثوية وذلقية وأسلية ونطعية وشجرية ولهوية قد ظهرت فى أوائل القرن الرابع الهجرى، ويقول الدكتور أنيس: إن هذه المصطلحات قد نشأت دفعة واحدة ويستدل على ذلك بأننا لا نجد منها فى كلام ابن جنى سوى ما يسميه بحروف الذلاقة، وقد كنا نتوقع أيضًا أن نجد نفس المصطلحات فى كلام سيبويه تلميذ الخليل ووارث الكثير من علمه وآرائه، ولكن كتاب سيبويه قد خلا منها[2]، ثم يقول: المسئول إذًا عن نشأة هذه المصطلحات هو كتاب العين الذى شاع شأنه فى القرن الرابع الهجرى أيًا كان مؤلفه، ولكن الذى

(١) اللسان ١٠/ ٢٣٥. ولأصوات اللغوية ٧٨، ٧٩ ولكن أطلق وصف اللثوية عليها لقرب مخرجها من اللثة كما ذكرنا فيما سبق وأيده د. الصالح. دراسات فى فقه اللغة ٣٢٤.

(٢) الأصوات اللغوية ٧٧ . وفى كتابه «دلالة الألفاظ» تحدث عنه، وعرض للآراء فيه، ولم يدل برأى قاطع فى نسبته له، بل يحترس عن ذكر اسم الخليل على أنه هو المؤلف، مما يوحى بالشك أو الإنكار. انظر: الطبعة الثالثة من كتابه المذكور، سنة ١٩٦٣م، ص٢٣٢-٢٣٥.

لا يحتمل النزاع أو الشك أن نسبة هذه المصطلحات للخليل نسبة غير صحيحة، وإلا فقد كنا نتوقع أن نجد لها صدى فى كلام سيبويه[١].

والذى حمل الدكتور أنيسًا على القول بهذا الرأى أنه لا يعترف- فيما يبدو- بنسبة كتاب العين للخليل، بل يتخذ من عدم ورود هذه المصطلحات فى كتاب سيبويه دليلا يعضد به نفى نسبة العين للخليل فيقول: "ليس من التجنى أو المغالاة إذًا أن نتخذ من هذه الظاهرة دليلا جديدًا على عدم صحة الرأى القائل بنسبة كتاب العين للخليل، على الأقل على الصورة التى انحدرت إلينا[٢].

والذى يعرفه تاريخ اللغة أن علماء القرن الرابع قد اختلفوا فيما بينهم حول نسبة كتاب العين إلى الخليل، فمنهم من أنكر نسبة الكتاب إليه كابن جنى[٣] ومنهم من اعترف بتلك النسبة كصاحب الجمهرة فقال: "وقد ألف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفرهودى رضوان الله عليه كتاب العين فأتعب من تصدى لغايته وعنّى من سما إلى نهايته، فالمنصف له بالغلب معترف، والمعاند متكلف، وكل من بعده له تبع أقر بذلك أم جحد[٤].

وقد أوضح أستاذنا الدكتور نجا الآراء حول كتاب العين، وناقشها مناقشة علمية صائبة، وأبان فى نهايتها أن الكتاب- بناء على أدلة منهجية- من عمل الخليل بن أحمد، وقال سيادته: إن هذه الوجهة قد ارتضاها كثير من أصحاب العقول الراجحة[٥]، ومن المعقول إذًا أن يأخذ المؤيدون لنسبة الكتاب للخليل- كابن دريد- بما ورد فيه من نصوص، ونواح علمية، وينسبوها لصاحبها، وهو الخليل فى الوقت الذى ينصرف المنكرون كابن جنى عن تلك الأفكار العلمية، ماداموا لم يتأكدوا من معرفة قائلها على وجه التحديد، وإذا كان الخليل هو الأستاذ العبقرى لسيبويه أورثه ما أورثه من العلم والمعرفة فليس معنى هذا أن يكون سيبويه قد أخذ كل ثقافة أستاذه الخليل، بحيث لم يترك منها شيئًا، فتاريخ

---

(١) نفسه ٨٠.   (٢) الأصوات اللغوية ٧٧.

(٣) سبق نص كلامه انظر ص ٥٣٩، ٥٤٠ من كتابنا.

(٤) الجمهرة ١/ ٣ ط ١٣٤٤هـ.   (٥) انظر ص ٥٤٠ من كتابنا.

التعليم يؤكد أن الأستاذ- وبخاصة إذا كان بحراً كالخليل- تبقى عنده مواد كثيرة من العلم لا تستوعبها أذهان تلامذته، وهذا هو المنطق المقبول، كما أنه ليس معنى التأليف أن يودع المؤلف كل أفكاره، ويروى كل ما أخذه عن غيره في مؤلفه الذى ينشره بين الناس، فقد تبقى مواد علمية كثيرة في ذهن المؤلف يذكرها في مناسبات، أو مؤلفات أخرى، وبخاصة إذا عرفنا أن سيبويه مات صغير السن جداً بحيث لم يستطع أن يخرج إلى الناس كل علمه، على ما نعرفه فيه من تعمق في اللغة وما يتصل بها، وإذاً فليس معنى عدم ورود تلك المصطلحات في كتاب سيبويه أنها لا تنتسب إلى الخليل، وأن ورودها في كتاب العين منسوبة إلى الخليل غير صحيح، لجواز أن تكون تلك المصطلحات من الأمور العلمية التى لم تصل إلى سيبويه، أو وصلت إليه ولكنه لم يدونها في كتابه، شأنها في ذلك شأن مسائل علمية أخرى كثيرة من المحتمل أنه لم يضفها إلى هذا الكتاب.

ونرى أن هذه المصطلحات قد وردت في جمهرة اللغة لابن دريد[1]، وشرح الكتاب للسيرافى[2]، - وهو معاصر لابن جنى- وغيرهما من العلماء الأفذاذ، وهؤلاء العلماء - فيما أرى - كانوا على درجة كبيرة من الورع تمنعهم من التورط في الكذب بنسبة الشيء إلى غير صاحبه، فالحق الذى يجب اتباعه أن هذه المصطلحات من وضع الخليل وابتكاره، وقد أوردها أستاذنا الدكتور نجا منسوبة إليه حين تكلم عن المبادئ التى سار عليها الخليل في كتابه، وشرح مبدأ الذلاقة في الحروف كما ورد في كتاب العين[3].

هذه هى نظرية القدماء بالنسبة لمخارج الحروف، أما بالنسبة لصفاتها فقد كان حديثهم- أيضاً كحديثهم عن المخارج- دقيقاً للغاية، بحيث يقرب من حديث علماء اللغة في العصر الحاضر على الرغم من عدم توافر الآلات لديهم، وقد كان اعتمادهم في ذلك على حسهم المرهف- كما ذكرنا.

(١) ١/ ٦ - ٩.

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى مخطوطة دار الكتب رقم ١٣٦ نحو الجزء الثالث باب الإدغام.

(٣) المعاجم اللغوية ١٩.

حديث ابن جنى عن صفات الحروف

قسم ابن جنى الحروف من حيث الصفات على النحو التالى:

١- **المجهور والمهموس**: عرف ابن جنى المجهور بأنه: حرف أشبع الاعتماد من موضعه، ومنع النفس أن يجرى معه، حتى ينقضى الاعتماد، ويجرى الصوت، وحروفه تسعة عشر حرفًا، وهى ما عدا حروف الهمس (سكت فحثه شخص)، وعرّف المهموس بأنه: حرف أضعف الاعتماد من موضعه حتى جرى معه النفس، وحروفه (سكت فحثه شخص) على ما سبق بيانه، وقد أوضح ابن جنى كغيره من علماء اللغة القدامى أن كلا من الجهر والهمس يمكن معرفته، والحكم على الحرف به، عن طريق تكرير الحرف وتحريكه، فإما أن ينطلق النفس، وإما أن ينحبس، فيقول: وأنت تعتبر ذلك (أى الهمس) بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جرى الصوت نحو سَسَسَسَ كَكَكَكَ هَهَهَهَ ولو تكلفت ذلك فى المجهور لما أمكنك[1].

٢- **الشديد والرخو والمتوسط**: عرف الشديد بأنه: الحرف الذى يمنع الصوت من أن يجرى فيه، فلو قلت: الحَقّ والشطّ ثم رمت مد صوتك فى القاف والطاء لكان ذلك ممتنعًا، وحروفه - عنده - ثمانية يجمعها قولك أَجَدْتُ طَبَقَكَ وأجدك طَبَقْتَ، وعرف الرخو بأنه: هو الذى يجرى فيه الصوت، وذلك كقولك المسّ والرشّ والشحّ ونحو ذلك فتمد الصوت جاريًا مع السين والشين والحاء[2] وحروفه ما عدا الشديدة، والحروف المتوسطة بين الشدة والرخاوة والتى عدها ثمانية أيضًا يجمعها قولك لم يُرَوِّعْنَا أو لم يَرْعَوْنَا[3].

٣- **المطبق والمنفتح**: قال ابن جنى الإطباق هو أن ترفع لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقًا له، والحروف المطبقة أربعة هى: الضاد والطاء والصاد والظاء وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق[4]، ثم قال: إنه لولا الإطباق لصارت الطاء دالا

---

(١) سر الصناعة ١/ ٦٩.
(٢) نفسه ١/ ٧٠.
(٣) نفسه ١/ ٦٩، ٧٠.
(٤) نفسه ١/ ٧٠.

والصاد سينا والظاء ذالا ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس من موضعها شيء غيرها فتزول الضاد إذا عَدمت الإطباق ألبتة[١].

٤- **المستعلي والمنخفض**: قال: إن معنى الاستعلاء أن تتصعد الحروف في الحنك الأعلى، والحروف المستعلية سبعة يجمعها قولك: خص ضغط قظ فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق وقد ذكرناها، وأما الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها[٢].

٥- **المنحرف**: هو ما ينحرف فيه الصوت، وتتجافى ناحيتا مستدق اللسان عدا اعتراضها على الصوت فيخرج الصوت من تينك الناحيتين ومما فويقهما وهو اللام[٣].

٦- **المكرر**: وهو الراء وذلك أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير، ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين.

٧- **المشرب**: وهو الحروف التي تحفز في الوقف وتضغط من مواضعها، وهي حروف القلقلة (قطب جد)، لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت لشدة الحفز والضغط، وذلك نحو الحقْ واذهبْ واخلطْ وبعض العرب أشد تصويتًا، ومن المشربة حروف يخرج معها عند الوقف عليها نحو النفخ إلا أنها لم تضغط ضغط الأوَلِ وهي الزاي والظاء والذال والضاد وبعض العرب أشد تصويتًا[٤].

٨- **المهتوت**: وهو الهاء لما فيها من الضعف والخفاء[٥].

---

(١) نفسه ١/ ٧٠، ٧١، الضمير في إليه يعود إلى شيء أو إلى الحنك الأعلى، وعلى الأول يكون معنى العبارة: تنتقل الضاد عند عدم الإطباق إلى شيء غيرها، أي: إلى حروف أخرى غيرها ولا يكون للضاد وجود في النطق وعلى الثاني يكون معناها: تزول الضاد - فلا يكون لها وجود، بل الوجود حينئذ لحروف أخرى - إذا عدم الإطباق إلى الحنك الأعلى، أي: إذا لم يرتفع اللسان إلى الحنك الأعلى حتى يصير كالطبق له.

(٢) نفسه ١/ ٧٠، ٧١. (٣) نفسه ١/ ٧٢. (٤) نفسه ١/ ٧٢، ٧٣.

(٥) يجعل ابن الجزري الهاء من الحروف الخفية ومعها حروف المد لأنها تخفى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها، ولخفاء الهاء قويت الصلة وقويت حروف المد بالمد عند الهمزة. النشر ١/ ٢٠٤ ويجعل صاحب المفصل (الزمخشري) المهتوت هو التاء ١/ ١٣١.

٩- **المذلق والمصمت:** المذلقة هى التى يعتمد عليها بذلق اللسان وهو صدره وطرفه، وهى ستة (مربنفل). والمصمتة هى ما صمت عنها أن تبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلاقة، وقد أوضح ابن جنى أنه لابد فى كل كلمة رباعية أو خماسية مجردة من وجود حرف أو أكثر من هذه الحروف الستة المذلقة، وذلك أنك متى رأيت اسما رباعيا أو خماسيا غير ذى زوائد، فلابد فيه من حرف من هذه الستة أو حرفين وربما كان فيه ثلاثة، وذلك نحو جعفر ففيه الفاء والراء، وقعضب[١] فيه الباء وسلهب[٢] فيه اللام والباء وسفرجل فيه الفاء والراء واللام، وفرزدق فيه الفاء والراء، وهمرجل[٣] فيه الميم والراء واللام. . . . وهكذا، ومتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معراة من بعض هذه الأحرف الستة فاقض بأنه دخيل فى كلام العرب وقد يجىء شىء من ذلك بالنص عليه وهو قليل جداً منه العسجد والعَسَطَوس[٤] والدهدقة[٥] والزهزقة[٦] على أن العين والقاف قد حسنتا الحال لنصاعة العين ولذاذة مستمعها، وقوة القاف وصحة جرسها، ولا سيما وهناك الدال والسين، وذلك أن الدال لانت عن صلابة الطاء، وارتفعت عن خفوت التاء، والسين أيضًا لانت عن استعلاء الصاد ورقت عن جهر الزاى فعذبت وانسلت[٧].

---

(١) الضخم الشديد الجرى. (٢) الطويل.

(٣) الفرزدق: قطع العجين الواحدة منه فرزدقة. والهمرجل: الجواد السريع والناقة السريعة، وكل خفيف عجل.

(٤) بفتح العين والسين وضم الطاء وفيه لغة بتشديد السين الأولى هو الخيزران وقيل: شجر لين الأغصان ولا شوك له ينبت بالجزيرة.

(٥) مصدر دهدق الشيء: اذا كسره واللحم: إذا قطعه وكسر عظامه.

(٦) شدة الضحك وترقيص الأم الصبى، وقد اقتصر ابن جنى على ما جاء من ذوات الأربعة، يقول: وربما جاء ببعض ذوات الأربعة معرى من بعض هذه الستة، وهو قليل جدا، ومنه العسجد والعسطوس. سر الصناعة ١/ ٧٥.

(٧) سر الصناعة ١/ ٧٤، ٧٥ والجمهرة ١/ ٧، بتصرف.

١٠- **حروف المد والاستطالة**: وهى الألف والياء والواو اللواتى هن حروف المد والاستطالة، إلا أن الألف أشد امتدادًا وأوسع مخرجًا وهو الحرف الهاوى(١).

١١- **حروف الغنة**: وهى خروج صوت الحرف من الخيشوم، وحروفه الميم والنون لأنه قد يعتمد لهما فى الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة(٢).

١٢- **المفخم والمرقق**: التفخيم: تعظيم الحرف فى النطق حتى يمتلئ الفم بصداه، وحروفه هى حروف الإطباق خص ضغط قظ مضافًا إليها من حروف الاستفال الراء واللام والألف فى مواضع معينة، فالألف تفخم فى مثل الصلاة والزكاة والحياة، ولهذا ينحى بها نحو الواو، ولهذا أيضًا كتبت فى المصحف واوا، والراء تفخم إذا كانت مفتوحة غير مسبوقة بياء أو كسرة لازمة ولم يقع بعدها الكسر أو تكون مضمومة ولم تسبق بكسرة، أما المكسورة فترقق دائمًا مثل: رزق - رجس، واللام تفخم فى لفظ الجلالة إن سبقت بفتح أو ضم مثل: ﴿كَتَبَ اللَّهُ ... ﴿٢١﴾﴾ [المجادلة] - ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ... ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح]، وبعض العرب يفخمها متى سبقت بحرف من حروف الإطباق مثل: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ ... ﴿١٠٣﴾﴾ [النساء] - ﴿مَطْلَعِ ... ﴿٥﴾﴾ [القدر] - ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ ... ﴿٥٨﴾﴾ [النحل] - ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ ... ﴿٧١﴾﴾ [النحل](٣).
ولم يذكر ابن جنى ذلك فى أقسام الحروف، وإن كان قد أشار إلى ألف التفخيم من قبل.

وهذه الصفات التى ذكرها ابن جنى قد تحدث سيبويه عن بعضها فى الكتاب، حتى إن ابن جنى يكاد يكون ناقلا لعبارة سيبويه بالنص فى حديثه عن الجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط والانحراف والتكرير والغنة واللين(٤)، وأما باقى الصفات فقد استقل بها ابن جنى عن سيبويه(٥) وحديثه عن حروف

---

(١) سرعة الصناعة ١/ ٧١ والجمهرة ٨/١. (٢) نفسه ٦٩.

(٣) التجويد والأصوات ٦٢، ٦٣ واللهجات العربية ٧٨، ٧٩ والقول المفيد ٩٣- ١٠٣، وإتحاف فضلاء البشر ٩٢-١٠٠، وانظر كتابنا: تجويد القرآن الكريم من منظور علم الأصوات الحديث.

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٤٠٥، ٤٠٦.

(٥) انظر فى جميع مخارج الحروف وصفاتها السابقة المفصل ١٠/ ١٢٤- ١٣١ وانظر كثيراً من الصفات التى ذكرها ابن جنى فى النشر ١/ ٢٠١- ٢٠٥ وقد عدّ ابن الجزرى الضاد من حروف الاستطالة، وجعل المد نوعاً خاصا بحروف المد والاستطالة نوعا آخر خاصا بالضاد، قال: لأنه =

الذلاقة يشبه إلى حـد كبير ما ورد عن الخليل فى كتـأبه العين، وقد أفاض الخليل فى شرحهـا على النحو الوارد عن ابن جنى، ثم قال: فلما ذلقت الحـروف الستة ومذل بهن اللســان، وسهلت عليه فى النطق كثـرت في أبنية الكلام، فليس شيء من بناء الخمـاسى التام - ومثله الرباعى - يعرى منـها أو من بعضهـا، كما أورد كلمات ليس فيهـا أحد هذه الحروف مثل الكشعثج والخضـعثج والكشعطج وقال: إنها مـولدات لا تجوز فى كلام العـرب، لأنه ليس فيـهن شيء من حروف الذلق والشفوية[1] وهذه الصفـات منها القـوى والضعـيف، فصفـات القوة هى الجـهر والشدة والاسـتعلاء والإطباق والإصـمات والصفيـر والقلقلة والانحراف والتكرير والتـفشى والاسـتطالة والغنة، وبعض هذه الصـفات أقـوى من بعض، وصفـات الضعف هـى الهمس والرخاوة والاسـتفـال والانفتـاح والذلاقة واللين والخـفاء، والصـفات المتـضادة منهـا هى الخمس الأولى من النوعين، ولابد أن يتـصف كل حرف بخمس متقابلة، وأما غير المتقابلة فتارة يتصف بصفة أو صفتين منها، وتارة لا يتصف بشىء، ثم إن الحرف إذا كثرت فيه صـفات القوة كان قويًا، وإذا كثرت فيه صفات الضعف كان ضعيفًا، فإذا استوى فيه الأمران كان متوسطًا[2].

موقف المحدثين من هذه الآراء عن المخارج والصفات

حديث ابن جنى والقـدماء عن مخارج الحـروف يتفق كثيرًا مع وجـهة نظر المحدثين من علماء الأصوات، بل كان ابن جنى كغيره من سابقيه دقيقًا فى وصف المخارج إلى حد بهر المشـتغلين بالدراسات الصوتية، ففى مـخرج كل حرف يؤكد القدمـاء- ومنهم ابن جنى- أن هناك عضـوين من أعضاء النطق يتـصل بعضهـما

= استطال عن الفـهم عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام، لما فـيه من القوة بالجهـر والإطباق والاستعلاء. النشر ١/ ٢٠٥.

(١) العين ٥٧- ٥٩ ولم أجد الكـلمات فى لسان العـرب (ج٣) بأب الجيم مما يدل على أنهـا مولدة حقًا.

(٢) القول المفيد ص ٦٢- ٦٤.

ببعض حـال إخراج الصوت[1]، وكان تقسـيمهم للمخارج نبراسًـا للمحدثين فى تقسيمهم للحروف إلى مجموعات متشابهة لا تخرج عما ذكره القدامى[1]، والذى يؤخذ على هذا الـتقسـيم هو جَعْل الألف من حروف الحـلق كما ورد فى عـبارة سيـبويه وابن جنى وقد أجـبنا عنه آنفًا[2]، وقد خالف المحـدثون من علماء اللغة القدامى فى مخارج بعض الحروف، لا لخطأ الأقدمين فى هذا الوصف والتحديد، بل لأن تلك الحـروف قد عـراها من التطور مـا أبعـدها عن أصل النطق العـربى الصحيح الذى كان يستعمله العرب فى شـباب اللغة، وإبان استوائها على سوقها، وهذا كمـا فى نطق الجيم والضـاد والطاء والقاف وستتحـدث عنها بعـد بيان رأى المحدثين فى صفـات الحروف، لأن لذلك صلة بتلك الحروف المتطورة أيضًـا، كما خالف المحدثون القدامى فى مخرج الهمزة، فابن جنى والقدماء يعدون الهمزة من حروف أقـصى الحلق، ولكن المحدثين قـالوا بأن الهمزة المحـققـة تخرج من نفس المزمار، لأن فتحـة المزمار تنطبق انطباقًا تامًا عند النطق بهـا، فلا يتسرب شىء من الهواء إلى الحلق، ثم تنفـرج فتحة المزمار فجـأة، فيسمع صوت انفـجارى هو ما يعبر عنه بالهْمزة، ومن هنا اختلف وصفهم لها على ما سيأتى[3]، وفيما عدا ذلك لا يزيد حديث المحدثين شيئًا عما ذكره علماؤنا الأمجاد عن مخارج الحروف، وأما حديث القدامى عن صفـات الحروف فيتفق أيضًا ووجهـة نظر المحدثين، وبخاصة فى حديثهم عن المجهور والمهموس والشـديد والرخو والمتوسط مع اختلاف يسير، فقـد لاحظ المحدثون أن الجهر والهـمس ينشآن عن تأثر الوترين الصـوتيين بالهواء الخارج من الرئتين، وعدم تأثرهمـا بالاهتزاز، وأن هذا التأثر مرتبط بفتـحة المزمار فى انقباضها وانبـساطها، فإذا انقبضت هذه الفتحة ضاق مـجرى الهواء، واقترب الوتران الصوتيان أحدهما من الآخر فيؤثر الهواء فيهما بالاهتزاز، وهذا يحدث مع الحرف المجهـور، وإذا انبسطت فتحـة المزمار اتسع مجرى الهـواء، وابتعد الوتران الصوتيـان بعضـهمـا عن بعض بحيث لا يؤثر فـيهـما الهواء الخـارج من الرئتين

---

(1) ص ٥٧٢ من كتابنا.   (2) ص ٥٢٨-٥٣٠ من كتابنا.

(3) التجويد والأصوات ٥٧ والأصوات اللغوية ٧٢.

بالاهتزاز، وهذا يحدث عندما يكون الحرف مهموسًا[1] وبناء على تلك النظرية عرف المحدثون المجهور والمهموس على النحو التالي:

المجهور: هو الذي يهتز معه الوتران الصوتيان، نتيجة انقباض فتحة المزمار وضيق مجرى الهواء، واقتراب الوترين الصوتيين اقترابًا يسمح للهواء بالتأثير فيهما بالاهتزاز كحرف الباء والجيم والدال.

والمهموس: هو الصوت الذى لا يهتز معه الوتران الصوتيان، نتيجة انبساط فتحة المزمار، واتساع مجرى الهواء، وابتعاد الوترين الصوتيين، بحيث لا يؤثر الهواء فيهما بالاهتزاز، كالتاء والحاء والخاء والسين والشين من الحروف المهموسة[2]، وقد أجرى العلماء تجارب نقف بها على المجهور والمهموس من الأصوات ومنها:

١- وضع الإصبع على تفاحة آدم والتى يقصد بها البروز الحنجرى، ثم النطق بالحرف فإذا اهتز الوتران الصوتيان شعرنا بالاهتزاز، وهذا بالنسبة للأصوات المجهورة، كالنطق بحرف الدال مثلا، وإذا لم يهتز لم نشعر بشىء وهذا عند النطق بالأصوات المهموسة، وقد أوضح ابن جنى أنه يمكن ذوق الحرف واعتبار صداه بأن تأتى به ساكنًا لا متحركًا، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به فتقول إك، إق، إج وكذلك سائر الحروف[3] وقد وافق ابن جنى على ذلك بعض الباحثين المحدثين كالدكتور وافى، فقد صرح بأن الوسيلة السريعة لمعرفة مخرج أى صوت هى أن تأتى بهمزة قبله ثم تأتى به ساكنًا أو مشددًا، فحيث ينقطع الصوت يكون مخرج الحرف[4]، وكذلك الدكتور صبحى الصالح حين قال: إن أفضل وسيلة لمعرفة مخرج الحرف أن تسكنه أو تشدده وتدخل عليه همزة الوصل بأى حركة وتتسمعه، فحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق، وحيث يمكن انقطاع الصوت فى الجملة كان مخرجه

(١) التجويد والأصوات ص ٥٩، ٦٠ والأصوات اللغوية ٢٠، ٢١.

(٢) التجويد والأصوات ٦٠ والأصوات اللغوية ٢١.

(٣) سر الصناعة ١/٧. (٤) فقه اللغة د. وافى ١٦٠.

المقدر[1]، وواضح من هذا أنهما قد استمدا رأيهما من قول ابن جنى فى سر الصناعة، ولكن الدكتور أنيس يرى أنه لا يتأتى هذا إلا بأن تشكل الصوت موضع التجربة بذلك الرمز الذى يسمى السكون مثل "بْ" ويجب الاحتراز من الإتيان قبله بألف وصل كما كان يفعل القدماء من علماء الأصوات، لأن الصوت حينئذ لا يتحقق فيه الاستقلال الذى هو أساس التجربة الصحيحة[2].

ولكننا نرى أن اللغة العربية لا تبتدئ بالساكن، بل تأتى بهمزة وصل عند عدم إمكان النطق، لهذا نعتقد بأن رأى ابن جنى ومن تابعه من المحدثين أسد وأقوى، وعلى كل حال فإن وضع الإصبع فوق تفاحة آدم يجعلك تشعر باهتزاز الأوتار أو عدم اهتزازها فتعرف بذلك المهموس والمجهور.

٢- وضع الإصبع فى الأذن ثم النطق بالحرف فتحس برنين الصوت فى الرأس إذا كان الصوت مجهوراً وهذا نتيجة لاهتزاز الأوتار الصوتية، ولا تشعر بمثل ذلك عند النطق بالمهموس.

٣- وضع الكف فوق الجبهة فى أثناء النطق بالصوت، فتجد الرنين السابق وتحس به الكف، وهذا الرنين ناشئ عن اهتزاز الوترين الصوتيين مع الحرف المجهور كالباء مثلا ولا يحدث مثل ذلك مع المهموس.

وقد أوضح كل هذه التجارب أستاذنا الدكتور نجا وغيره من علماء اللغة المحدثين[3]، ويستخدم المحدثون الآن أجهزة علمية دقيقة لبيان مخرج الحرف وصفته ذكرها الدكتور وافى فى كتابه علم اللغة.

---

(١) دراسات فى فقه اللغة ٣٢١.

(٢) الأصوات اللغوية ٢١ وينظر مجلة الأزهر عدد شوال ١٣٨٠هـ فى مقال عن مصطلحات سيبويه فى أصوات العربية د. تمام حسان ص ١٠٨٠ قال: وإذا أردت أن تختبر صوتاً ما لترى ما إذا كان مجهوراً أو مهموساً فانطقه مشكلاً بالسكون، وضع أطراف أصابعك على الحنجرة تحت الذقن وفيها الأوتار الصوتية، فإن أحسست باهتزاز وارتعاش تحت أطراف أصابعك فهذا الصوت مجهور وإلا فهو مهموس.

(٣) التجويد والأصوات ٦٠ والأصوات اللغوية ٢١ .

أما موقف المحدثين من صفات الشدة والرخاوة والتوسط فقد لاحظوا أن مخرج الحرف يكون عند التقاء عضوين من أعضاء النطق يتصلان بعضهما ببعض اتصالا محكمًا فى بعض الأحيان، وفى بعض الأحيان الأخرى اتصالا غير محكم، فإذا التقيا التقاء محكمًا فإن الهواء المندفع من الرئتين ينحبس عندهما لحظة من الزمن ينفصلان بعدها انفصالا فجائيًا ينشأ عنه سماع صوت انفجارى هو ما اصطلح القدماء على تسميته بالصوت الشديد، ويسميه المحدثون انفجاريًا. وإذا التقى عضوا النطق التقاء غير محكم لم ينحبس الهواء المندفع من الرئتين بل يكون بين العضوين فراغ يسمح للهواء بالمرور، فيحدث نوع من الحفيف، نتيجة احتكاك الهواء بعضوى النطق حينئذ، ويسمى المحدثون الأصوات التى يحدث معها ذلك بالأصوات الاحتكاكية، ويسميها الأقدمون بالأصوات الرخوة، وقد يسمح التقاء العضوين للهواء بالمرور دون إحداث أى حفيف أو صفير نتيجة لاتساع مجرى الهواء، وهذا يحدث مع بعض الأصوات التى سماها المحدثون بالأصوات المائعة والقدماء بالأصوات المتوسطة ومعنى ذلك أنها ليست بالشديدة ولا بالرخوة[1]، وبهذا يفهم أن الأصوات فى نظر المحدثين ثلاثة أنواع هى: الانفجارى، والاحتكاكى، والمائع:

١- **الانفجارى:** هو الذى يحدث عند التقاء عضوى النطق بعضهما ببعض التقاء محكمًا يمنع الهواء من المرور، ثم ينفصل العضوان بسرعة ينشأ عنها صوت قوى له دوى وانفجار كالدال أو التاء.

٢- **الاحتكاكى:** هو الصوت الذى يحدث عند التقاء عضوى النطق أحدهما بالآخر التقاء غير محكم بحيث يسمح للهواء المندفع من الرئتين بالمرور مع إحداث نوع من الحفيف لاحتكاكه بعضوى النطق كالسين والصاد.

٣- **المائع:** هو الصوت الذى يحدث نتيجة التقاء عضوى النطق بعضهما ببعض التقاء غير محكم، بحيث يتسع مجرى الهواء، فلا يصدر أى نوع من الحفيف لعدم احتكاك الهواء بأعضاء النطق مثل اللام والنون والراء والميم.

---

(١) التجويد والأصوات ٦١ والأصوات اللغوية ٢٤، ٢٥.

هذه وجهة نظر المحدثين بالنسبة لتعريف المجهور والمهموس والشديد والرخو والمتوسط وعلى أساس ذلك خالفوا القدامى، نظرًا لتجاربهم الحديثة، ولتطور بعض الأصوات، خالفوهم فى صفات بعض الحروف، فالمحدثون يعدون الطاء والقاف من المهموسات[1] وهما عند الأقدمين ومنهم ابن جنى من المجهورات، ويظهر أن للتطور الصوتى الزمنى أثرًا فى هذا الاختلاف كما سنبينه بعد، كما عد المحدثون الضاد من الحروف الشديدة مخالفين بذلك القدماء فى عدها من الأصوات الرخوة[2]، وقد حصر المحدثون الأصوات المتوسطة والتى يسمونها المائعة فى أربعة أحرف هى اللام والنون والميم والراء[3]، أما صوت العين فلم يتضح لهم أمرها ولذلك تركوها لتبرهن عليها تجارب المستقبل[3] واكتفاؤهم بالأحرف الأربعة هنا يخالف رأى القدماء فى عد العين منها[3]، ويخالف ابن جنى الذى عد الأصوات المتوسطة أكثر من ذلك[4] وسنبين سر هذا الاختلاف بعد أن نوازن بين اصطلاحات الأقدمين والمحدثين فى الجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط.

بين القديم والحديث

لقد سبق علماؤنا الأقدمون بدراساتهم الصوتية وتفوقوا فيها، بل لا نكون مغالين إذا قلنا إن رأيهم فى المهموس والمجهور والشديد والرخو والمتوسط من الحروف يضاهى تمامًا ما قاله المحدثون، واستنتجوه من التجارب والخبرات الصوتية، اعتمادًا على الآلات المبتكرة لقياس الأصوات اللغوية، ومعرفة حقائقها الدقيقة، ولو قارنا بين ما قال به أسلافنا من عباقرة اللغويين أمثال سيبويه وعالمنا ابن جنى وما قال به المحدثون بالنسبة لصفات الحروف السابقة لوجدنا أن ذوق علمائنا وإحساسهم المرهف كان لا يقل دقة عن الآلات التى استخدمها المحدثون

(١) التجويد والأصوات ٦١ والأصوات اللغوية ٢٢.
(٢) التجويد والأصوات ٤٣ والأصوات اللغوية ٢٤.
(٣) التجويد والأصوات ٦١ والأصوات اللغوية ٢٥، ٢٦.
(٤) سر الصناعة ١/٦٩، ٧٠.

من علماء اللغة، فلو تأملنا تعريف المجهور والمهموس عند سيبويه وتابعه ابن جنى الذى نقل كلامه لوجدنا أن هذا التعريف لا يختلف كثيرًا عن رأى المحدثين، فكل من سيبويه وابن جنى يعرف المجهور - كما سبق - بأنه حرف أشبع الاعتماد من موضعه ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت(١).

وعند المقارنة يلزم تفسير هذا التعريف وبيان غامضه، فما معنى إشباع الاعتماد؟ ولماذا قال أشبع الاعتماد من موضعه؟ وما معنى قوله: منع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت؟

أما إشباع الاعتماد فيبدو أن المقصود به قوة تأثير الهواء المندفع من الرئتين على أعضاء النطق، فى أثناء مروره فى مجراه من الحنجرة حتى مخرج الصوت، وهذا يؤكد أن الحرف المجهور حرف واضح لما يصحبه من عملية صوتية قوية، والحرف المهموس بالعكس، يصحبه هواء ضعيف الضغط، لا يؤثر تأثيرًا قويًا، فى أثناء سيره فى مجراه، منذ خروجه من الرئتين، وهذا ما رآه أيضًا الدكتور أنيس وأكده الدكتور تمام حسان، يقول الدكتور أنيس عن إشباع الاعتماد: "إنه يصف المجهور: بأنه صوت متمكن مشبع فيه وضوح وفيه قوة، وتلك هى الصفة التى يشير إليها الأوربيون بقولهم Sonority فالمجهور أوضح فى السمع من نظيره المهموس، لا نزاع فى هذا، وليس للاعتماد معنى فى كلام سيبويه سوى عملية إصدار الصوت، تلك العملية التى تلازم النفس منذ خروجه من الرئتين إلى انطلاقه إلى الهواء الخارجى، ويدل على أن الاعتماد معناه العملية العضلية المطلوبة فى إصدار الصوت أن سيبويه أحس أن فى المهموس اعتمادًا أيضًا، ولكنه اعتماد ضعيف لأنه يقول: فأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد فى موضعه(٢).

ويقول الدكتور تمام إجابة على سؤال هو "ما الذى يقصده سيبويه بالاعتماد فى الموضع؟ قال: "الذى يبدو أن سيبويه كان يرى الجهر والهمس حادثين من تفاوت كمية الجهد الذى يحس به فى صدره فى أثناء النطق، والمعروف أن حركة

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٥ وسر الصناعة ١/ ٦٩.   (٢) الأصوات اللغوية ٩٢.

الحجاب الحاجز - وهى مظهر هذا الجهد - أوضح فى الجهر منها فى الهمس كما يتضح من نطق السين والزاى مشكلتين بالسكون فى نفس واحد على التعاقب»[1]، وأما إشباع الاعتماد من موضعه فمعناه أن تلك القوة الناشئة عن ضغط الهواء المندفع من الرئتين تستمر خلال أعضاء النطق، وفراغات الحلق والفم، حتى تصل إلى مخرج الحرف، عند التقاء عضوى النطق بعضهما ببعض فيضغط هذا الهواء بقوة على مكان خروج الحرف، وهذا ما اعترف به الدكتور أنيس والدكتور تمام أيضًا.

يقول الدكتور أنيس: ولأمر ما عبر سيبويه بقوله أشبع الاعتماد فى موضعه ولم يقل فى مخرجه، لأنه كان يشعر بهذا الإشباع فى كل مجرى الصوت منذ صدوره من الرئتين إلى انطلاقه إلى الخارج، فكلمة الموضع هنا هى ما عبرنا عنه فى هذا الكتاب بالمجرى[2]، وقال الدكتور تمام: «ظن سيبويه» على احتمال أن الجهر والهمس مع ارتباطهما بتفاوت كمية الجهد فى الصدر إنما يحدثان فى المخرج، فهذا المخرج يحدث فيه الجهر عند زيادة كمية الجهد الصدرى على حد تعبيره عند إشباع الاعتماد كما يحدث فيه الهمس عند إضعاف الاعتماد، وكلام الدكتور تمام يتفق مع كلام الدكتور أنيس- وإن كان يختلف معه فى تفسير الموضع بالمخرج - إذ إن الهواء الخارج من الرئتين يستمر فى الضغط فى أثناء سيره فى مجراه، فإذا وصل إلى عضوى النطق زاد ضغطه وقوى، فيؤثر فى المخرج تأثيراً كبيراً مما ينجم عنه الإحساس بالجهر، وقد ربط الدكتور تمام بين هذا المعنى لإشباع الاعتماد فى الموضع وبين عمل الأوتار الصوتية كما يراها المحدثون، فقال: إن مرجع ذلك من الناحية العضوية إلى أن الأوتار الصوتية كما ذكرنا تتلاصق بخفة عند الجهر فتعوق هواء الرئة عن الخروج بعض الشىء ولكنها تتقارب دون التصاق فى حالة الهمس فيكون تسرب الهواء منها أيسر وتكون حركة الحجاب الحاجز من

---

(1) مجلة الأزهر عدد شوال ١٣٨٠ مارس ١٩٦١ من مقال بعنوان مصطلحات سيبويه فى أصوات العربية ص ١٠٨٢.

(2) الأصوات اللغوية ٩٢ .

ثَمَّ أقل عنفًا[1]، ويؤكد هذا الكلام فهمنا للعبارة الأخيرة فى التعريف، وهى منع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت، فكأن الأوتار الصوتية حين يتقارب بعضها من بعض تكاد تمنع الهواء من المرور، وهذا يجعل الهواء يؤثر عليها بالاهتزاز المستمر حتى ينتهى الصوت إلى مخرجه، ويبرز إلى الوجود، وأما المهموس فإن ابن جنى وسيبويه قد صرحا بأنه حرف أضعف الاعتماد من موضعه حتى جرى معه النفس[2]، وجرى النفس مع الصوت معناه: أن الهواء وجد الطريق متسعًا لخروجه، وهذا فيما يبدو نتيجة ابتعاد الوترين الصوتيين أحدهما عن الآخر فلا يؤثر الهواء فيهما بالاهتزاز، ومن ثم تضعف قوة بروز الحرف مما يجعله مهموسًا، وهذا يوافق رأى الدكتور أنيس إذ يقول تفسيرا للعبارتين السابقتين: "منع النفس - وجرى النفس":

ومعنى هذا فى رأيى أن الحس المرهف لسيبويه جعله يشعر مع المجهور باقتراب الوترين الصوتيين أحدهما من الآخر، حتى ليكادان يسدان طريق التنفس، وتلك هى الصفة التى وضحها لنا المحدثون حين وصفوا ما يجرى فى الحنجرة مع المجهورات، وهذا يضطر هواء النفس إلى الاندفاع من بينهما فى قوة تحرك الوترين الصوتيين، وتجعلهما يتذبذبان، ويظلان يتذبذبان حتى ينقضى الاعتماد، أى حتى تنتهى العملية العضلية المطلوبة فى إصدار الصوت، أما فى حالة المهموس فنجد طريق التنفس معه مفتوحًا بحيث يسمح بانسيابه حرًا طليقًا، وتلك هى الحال التى عبر عنها المحدثون بقولهم: "إن الوترين الصوتيين مع المهموس يبتعد أحدهما عن الآخر، فينطلق النفس من بينهما دون حاجة إلى تحريكهما وإحداث ذبذبات بهما[3] ومن هذا يتضح أن سيبويه ومعه ابن جنى وغيرهما من علماء الأصوات العرب كانوا يفهمون سير الصوت اللغوى بطريقة دقيقة، ويدركون هذا الجهد الذى ينشأ عنه اهتزاز الأوتار وعدم اهتزازها، ويؤكد أنه لا يفترق بذلك عن رأى

---

(١) العدد السابق من مجلة الأزهر ١٠٨٠.

(٢) سر الصناعة ١/ ٦٩ والكتاب ٢/ ٤٠٥.

(٣) الأصوات اللغوية ٩٣.

المحدثين، ويوضح ذلك أن سيبويه جعل فى بعض عباراته الصوت المجهور يخرج من الصدر، والمهموس من الفم، يقول فيما نقله عنه السيرافى عن أبى الحسن الأخفش قال: قال أبو الحسن الأخفش: سألت سيبويه عن الفصل بين المهموس والمجهور فقال: المهموس إذا أخفيته، ثم كررته أمكنك ذلك فيه، وأما المجهور فلا يمكنك ذلك فيه، ثم كرر سيبويه (التاء) بلسانه وأخفى فقال: ألا ترى كيف يمكن، وكرر (الطاء والدال) وهما من مخرج التاء فلم يمكن، وأحسبه ذكر ذلك عن الخليل، قال سيبويه: وإنما فرق بين المجهور والمهموس أنك لا تصل إلى تبيين المجهور إلا أن تدخله الصوت الذى يخرج من الصدر، فالمجهورة كلها هكذا يخرج صوتهن من الحلق ويجرى فى الحلق، غير أن الميم والنون يخرج أصواتهما من الصدر، ويجرى فى الحلق والخيشوم فيصير ما جرى فى الخيشوم غنة تخالط ما جرى فى الحلق، والدليل على ذلك أنك لو أمسكت أنفك ثم تكلمت بهما، رأيت ذلك قد أخل بهما، وأما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها، وذلك مما يزجى الصوت ولم يعتمد عليه فيها كاعتمادهم فى المجهور، فأخرج الصوت من الفم ضعيفًا، والدليل على ذلك أنك إذا أخفيت همست بهذه الحروف، ولا تصل إلى ذلك فى المجهور، فإذا قلت (شخص) فإن الذى أزجى هذه الحروف صوت الفم، ولكنك تتبع صوت الصدر هذه الحروف بعد ما يخرجها صوت الفم ليبلغ ويفهم الصوت، فالصوت الذى يكون من الصدر ههنا نظير ذلك الصوت الذى ترفعه بعد ما تزجى صوت الصدر[1] فالمراد بصوت الصدر كما يقول الدكتور أنيس هو صدى الذبذبات التى تحدث فى الوترين الصوتيين بالحنجرة، وهذا الصدى نحس به ولا شك فى الصدر كما نحس به حين نسد الأذنين بالأصابع أو حين نضع الكف على الجبهة، فهو الرنين الذى نشعر به مع المجهورات، وسببه تلك الذبذبات التى فى الحنجرة، وفى العبارة فوق هذا أمر آخر أشد عجبًا إذ إن سيبويه -على الرغم من أنه لم يكن يعرف الموجات والذبذبات- قد أحس بمفهومها، فموجات الهواء التى تخرج من الصدر على حد تعبيره تضخمها الفراغات الرنانة

(١) شرح السيرافى للكتاب الجزء الثالث ص ١٥، ١٦ من فصل الإدغام.

فى الحلق والفم، فتسمعها الأذن، إلا أن الفرق بين المجهور والمهموس أن مصدر الذبذبات مع المجهورات هو الحنجرة، على حين أن مصدرها مع المهموسات هو الحلق والفم، وتضخمها الفراغات الرنانة، ولكنها ذبذبات ضعيفة ليس لها أثر قوى فى السمع، وهذا هو معنى قوله: إن المجهورة يزجيها صوت الصدر أما المهموسة مثل شخص فإن الذى يزجيها صوت الفم(١).

وإننى أرى أن ذلك حقا هو ما أحس به سيبويه، وضمنه تلك العبارات العلمية المعتمدة على المنهج السديد، فى التعبير بصوت الصدر، وصوت الفم، فمع المجهور تتأثر الأوتار الصوتية بتلك القوة النابعة من أول خروج الهواء، فتهتز اهتزازًا يضخم الصوت ويجعله يرن فى الأعماق، ويسير بنفس القوة حتى يصل إلى الفراغات الأخرى فى الحلق والفم فتزيده تضخمًا وعمقًا، وهذا ما عبر عنه بصوت الصدر، أما مع المهموس فإن الأوتار الصوتية تظل على حالها من الابتعاد، وبهذا لا تتأثر بالهواء، فلا يبقى أثر لتضخم الصوت فى الحنجرة، ويقتصر التضخم على فراغات الحلق والفم، وهذا ما عبر عنه بصوت الفم، ويؤكد ذلك أنه قال عن كلمة شخص فى العبارة السابقة "إنك تتبع صوت الصدر هذه الحروف بعد ما يزجيها صوت الفم ليبلغ ويفهم الصوت".

ويبدو أنه يعنى بصوت الصدر "الصوت الذى فى حركات الكلمة "شخص" والحركات كما نعرف مجهورة، وهكذا يكون سيبويه قد أرشدنا إلى أن الحركات فى الكلمات المشتملة على حروف مهموسة فقط تساعد على وضوح مثل هذه الكلمات فى السمع(٢).

ويوافق أيضًا تعريف سيبويه وابن جنى للشديد والرخو والمتوسط ما قال به المحدثون فى هذا الشأن، فقد قالا فى تعريف الشديد: "إنه هو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه"(٣)، فمنع الصوت ناشئ عن الانحباس المؤقت الذى نحس به فى

---

(١) الأصوات اللغوية ٩٠، ٩١.

(٢) الأصوات اللغوية ٩١ .

(٣) الكتاب ٢/٤٠٦ وسر الصناعة ١/ ٧٠.

مخرج الحرف لحظة قصيرة جدًا بسبب التقاء العضوين التقاءً محكمًا، فإذا انفرجا فجأة سمعنا ما يشبه بالصوت الشديد، وما يسميه الأوربيون بالصوت الانفجاري[1] فالشدة ناشئة عن إقفال مجرى الهواء عند مخرج الصوت، ويفهم من كلام سيبويه أن تلك الصفة تتحقق بإقفال المجرى الفموى وإن كان مجرى الأنف مفتوحًا، والدليل على ذلك كما يقول الدكتور تمام حسان "أنه يصف اللام والراء بالشدة، فهو يصف اللام بقوله: ومنها المنحرف وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام[2]، فاللام شديدة فى رأيه لأن اتصال طرف اللسان فى نطقها بما فويق الثنايا كان يمكن أن يمنع جرى الصوت فيها لولا أن انحراف اللسان ترك للصوت فرصة الجريان من جانبه[3].

وليس كالرخوة لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتى مستدق اللسان فويق ذلك[2]، وقال نحوا من ذلك عن حرفى الراء والميم[2]، أما ابن جنى فلا يوافق سيبويه فى عدّ هذه الحروف من الحروف الشديدة بل يعدها من الحروف المتوسطة، وهو ما يتفق تمامًا مع وجهة المحدثين[4]، مع أنه سمى اللام بالحرف المنحرف كما ورد عند سيبويه وذكر مخرجه كما قال سيبويه نصًا[5].

والرخاوة فى نظر سيبويه: جريان الصوت فى نطق الحرف لضيق المخرج دون إقفاله، وهذا يوافق وجهة المحدثين الذين قالوا إن عضوى النطق لا يلتقيان التقاء محكمًا عند النطق بالمهموس، بل يكون بينهما فراغ يسمح للهواء بالمرور، وهو ما عبر عنه سيبويه بجريان الصوت، وفى أثناء هذا المرور يحتك الهواء بعضوى النطق مما جعل المحدثين يطلقون عليه اسم الاحتكاكى، وواضح من هذا أن سيبويه يفرق بين منع النفس ومنع الصوت، فمنع النفس يكون مع المجهور من

---

(1) الأصوات اللغوية ٩٣.
(2) الكتاب ٢/٤٠٦.
(3) مجلة الأزهر العدد السابق ١٠٨٣ .
(4) سر الصناعة ١/٦٩، ٧٠ .
(5) نفسه ٧٢.

الأصـوات، ومكانه الحنجرة، حـيث يؤدى إلى ذبذبة الأوتار الصـوتية، أمـا منع الصوت فـيكون فى مخرج الحرف وذلك فى المهـموسات وابن جنى تابع لسيـبويه فيما ذهب إليه.

ونعـتقد بعـد هذا البيـان أن حديث القـدامى عن الجهـر والهمس والـشدة والرخـاوة والتوسط يتـفق مع وجهـة نظر المحدثين، وكل مـا يمكن ملاحظتـه من اختـلاف فى الاصطلاحـات كتـسمـية المحـدثين للشديد بالانفـجارى، والرخـو بالاحتكاكى، والمتوسط بالمائع، ناشئ عن ملاحظة الأقدمين أنفسهم وهو أن الهواء ينحبس فى الأول ثم ينطلق بـقوة ويحدث دويًا يسوغ تسـميته بالانفـجارى، وفى الثانى يحـتك الهواء بعـضوى النطق فى أثناء مروره لعـدم إحكام الاتصال بينهـما فلذلك سمى بالاحـتكاكى، والثالث متردد بين منع الهواء والـسماح له بالمرور بلا حفيف فسمى بالمائع.

فالمسألة اختلاف ألفاظ ومصطلحات فقط، كما قال الأستاذ برجستراسر[1].

ما اختلف فيه الأقدمون والمحدثون وسبب الخلاف

لقد اختلف الأقدمون والمحدثون فى تحديد مخارج بعض الحروف وصفاتها، وهذا الاختلاف -فى أغلب الظروف- ناشئ عن تطور أصوات تلك الحروف على المدى الطويل الذى مرت به اللغة العربية بين الأجيال المتعددة.

الهمزة

اختلف الأقدمون والمحـدثون فى مخرج الهمزة، فيـرى الأقدمون - ومنهم ابن جنى - أنها من حروف أقصى الحلق[2] وهذا هو الرأى المعتمد عندهم فلا نظر لرأى الخليل الذى يعد الهمـزة فى الهواء وليس لها حيز تنسب إليـه، وأنها تخرج من الجوف[3]، ويرى المحدثون: أن الهـمزة المحققة تخـرج من نفس المزمار، لأن فتـحة المزمار تنطبق انطبـاقًا تامًا عند النطق بهـا فلا يتسـرب شىء من الهواء إلى

(١) التطور النحوى ٨ وانظر ص ٥٤٢ من كتابنا، وفقه اللغة للمبارك ٣٦.

(٢) سر الصناعة ١/ ٥٢ والكتاب ٢/ ٤٠٥. (٣) العين ٦٤، ٦٥.

الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة، فيسمع صوت انفجارى هو ما يعبر عنه بالهمزة[١] ويعد ابن جنى وغيره من القدماء الهمزة من الحروف المجهورة، فقد جمع المهموسة فى قوله (ستشحثك خصفة) وجمعها غيره فى قوله: (سكت فحثه شخص) وليست الهمزة منها، وهو يصرح بأن باقى الحروف - وهى تسعة عشر حرفًا - مجهورة[٢]، وأكثر من ذلك وضوحًا لرأى ابن جنى أنه يقول فى باب الهمزة: اعلم أن الهمزة حرف مجهور[٣]، وعدها سيبويه فى المجهورات التسعة عشر ء - أ - ع - غ - ق - ج - ى - ض - ل - ن - ر - ط - د - ز - ظ - ذ - ب - م - و[٤].

وهذا يؤكد لنا أن القدماء قد عدوها مجهورة ومبنى مذهبهم هو تعريف المجهور عندهم، فقد عرفوه: بأنه ما يمنع النفس من الجريان معه حتى ينقضى الاعتماد على ما سبق بيانه[٥]، والهمزة من الأصوات التى تمنع النفس عند مروره بالحنجرة، أما المحدثون فقالوا: إنها غير مجهورة ولكنهم اختلفوا فيما بينهم فى وصفها، فذهب بعضهم إلى أنها مهموسة، ومن هؤلاء الدكتور تمام حسان[٦] والدكتور عبد الرحمن أيوب[٧]، وذهب بعضهم الآخر إلى أنها صوت لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس، ومن هؤلاء دانيال جونز وتابعه على ذلك الدكتور أنيس.

ولكل واحد من الرأيين السابقين أساس بنى عليه، فالقائلون بالهمس بنوا رأيهم على ما ذهب إليه هفنر من أن للحنجرة وظيفتين ذبذبة الأوتار الصوتية وهى صفة الجهر وعدم ذبذبتها وهى صفة الهمس ويدخل فى حالة عدم الذبذبة حالة

---

(١) التجويد والأصوات ٥٧ والأصوات اللغوية ٧٢.
(٢) سر الصناعة ٦٩/١.   (٣) نفسه ٧٨.
(٤) الكتاب ٤٠٥/٢. وانظر فقه اللغة. د. العزازى ١٦١.
(٥) سر الصناعة ٦٩/١ والكتاب ٤٠٥/٢.
(٦) مجلة الأزهر العدد السابق ١٠٨١.
(٧) أصوات اللغة ١٨٣ .

الاحتباس فى الحنجرة وذلك فى الهمزة(١)، ويقول الدكتور أيوب فى ذلك: يجب أن يلاحظ أنه عندما يكون الانحباس فى منطقة الحنجرة وهنا يكون الساكن الناتج من هذا الانحباس همزة لا يمكن أن تظل الأوتار الصوتية على ذبذبتها ضرورة أن الانحباس فى هذه الحالة يتم بانطباق الأوتار الصوتية انطباقًا تاما، وهو أمر يناقض التذبذب، ومن أجل هذا نقول بأن الهمزة مهموسة لأن الهمس يعنى عدم التذبذب(٢).

أما القائلون بأنها صوت لا هو بالمجهور، ولا هو بالمهموس، فقد بنوا مذهبهم على ما ذكره دانيال جونز من أن للحنجرة ثلاث وظائف:

١- الاحتباس(٣) وذلك فى الهمزة وحدها.

٢- الانفتاح(٤) دون ذبذبة وذلك فى المهموسات.

٣- الانفتاح(٤) مع الذبذبة وذلك فى المجهورات(٢).

ويبدو أن هذا الرأى سديد، لأن أحوال الهواء مختلفة، فهو إذا انطلق إما أن يؤثر فى الأوتار الصوتية فيحدث الجهر، أولا يؤثر فيها فيحدث الهمس، واحتباس الهواء فى الحنجرة شىء جديد وحال أخرى مغايرة لسابقتيها، فالأولى ملاحظتها فى صوت الهمزة، وبخاصة أننا فى مجال البحث العلمى الدقيق، ومع هذا فقد تبع بعض المحدثين القدماء فى خروج الهمزة من أقصى الحلق(٥) وفى وصفها بالجهر(٦) كالدكتور صبحى الصالح(٧).

القاف

من الأصوات التى اختلف وصفها بين الأقدمين والمحدثين القاف على الرغم من اتفاقهم على مخرجها، وهو أقصى اللسان مع ما يحاذيه من الحنك

---

(١) القراءات القرآنية ٢٤، وهفنر عالم لغوى أمريكى.

(٢) أصوات اللغة دكتور أيوب ١٨٣ . (٣) يعنى احتباس الهواء فيها.

(٤) يعنى انطلاق الهواء. (٥) دراسات فى فقه اللغة ٣٢٢ .

(٦) نفسه ٣٢٥ . (٧) نفسه ٣٢٠ .

الأعلى[١] وتسمى صوتًا لهويًا نظرًا لأنه حال النطق بها ينحبس الهواء باتصال أدنى الحلق (بما فى ذلك اللهاة) بأقصى اللسان ثم ينفصل العضوان انفصالا مفاجئًا ولذلك يمكن أن تسمى القاف صوتًا لهويًا نسبة إلى اللهاة[٢]، وقد وصفها بذلك الدكتور محمود السعران، فقد قال: القاف صامت مهموس لهوى انفجارى[٣]، وقد وصفها الأقدمون ومنهم ابن جنى بالشدة، ولكن تبين للمحدثين أنها مهموسة بحسب نطق مجيدى القراءات فى مصر الآن[٤]، وقد لاحظ علماء اللغة المحدثون أن السودانيين العرب، وبعض القبائل فى جنوب العراق ينطقون قافًا مجهورة قريبة من الغين[٤]، وقد لاحظوا أيضًا أن معظم البدو الآن ينطقون القاف نطقًا يشبه الجيم القاهرية، ولكنها أعمق منها فى أقصى الفم وأكثر استعلاء[٥]، وهم بذلك يميلون إلى تصور أن القاف العربية القديمة كانت تشبه ذلك الصوت المجهور، إما بطريقته السودانية أو بطريقته البدوية، ثم همس على توالى الأيام[٦].

وكل هذا لا يمكن فى رأينا رده أو قبوله، لأن العرب الفصحاء قد انقرضوا، ولم نعد نستطيع الوقوف على الطريقة التى كانوا يتبعونها فى نطق هذا الصوت، ولكن وصف علماء اللغة له بالجهر يؤكد أنه لم يكن كالقاف التى ننطق بها الآن، بل عراه بعض التطور حتى أصبح كما نحسه ونلهج به.

والتطور سنة الحياة، وطريق طبيعى سارت فيه كل اللغات وأصواتها، بل إننا نشاهد القاف التى ينطقها القراء اليوم والتى وصفت بالهمس لدى المحدثين قد تطورت إلى صور أخرى فى اللهجات الدارجة، ففى مصر والشام تنطق الآن همزة، وفى بعض جهات الوجه القبلى بمصر، وبين كثير من قبائل البدو فى الصحراء تنطق كالجيم القاهرية، وتطورها إلى الهمزة أو الجيم القاهرية يتمشى مع قانون التطورات الصوتية إذ إنها تشترك مع الهمزة فى صفة الشدة التى تتحقق لغير

(١) التجويد والأصوات ٥١.

(٢) الأصوات اللغوية ٦٩. (٣) علم اللغة د. السعران ١٧٠.

(٤) الأصوات اللغوية ٦٧ ومجلة الأزهر العدد السابق. د. تمام حسان ١٠٨١ والتطور النحوى ٩.

(٥) الأصوات اللغوية ٦٨. (٦) الأصوات اللغوية ٦٧، ٦٨.

الهمزة من أصوات الحلق، وبينها وبين الجيم القاهرية تقارب فى المخرج، فهما معًا من أقصى اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى كما سبق بيانه، وصفة الجهر كذلك تجمع بينهما بالنظر إلى أصل القاف العربى المجهور.

الجيم

يتفق الأقدمون- ومنهم ابن جنى- والمحدثون فى تحديد مخرج هذا الصوت، وأنه من وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى[1]، ولكنهم يصفونه بالشدة، والمحدثين بأنه قليل الشدة؛ وذلك لأنه حال نطقه يلتقى وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى التقاء يكاد ينحبس معه مجرى الهواء، فإذا انفصل العضوان انفصالا بطيئًا سمع صوت يكاد يكون انفجاريًا هو الجيم العربية الفصيحة، فانفصال العضوين هنا أبطأ قليلا منه فى حالة الأصوات الشديدة الأخرى، ولذلك يمكن أن تسمى الجيم العربية الفصيحة صوتًا قليل الشدة[2]، وقد وصفه الدكتور تمام حسان بأنه غارى مركب مجهور مرقق، يتم النطق به بأن يرتفع مقدم اللسان فى اتجاه الغار حتى يتصل به محتجزًا وراءه الهواء الخارج من الرئتين، ثم بدل أن ينفصل عنه فجأة كما فى نطق الأصوات الشديدة يتم هذا الانفصال ببطء، فيعطى الفرصة لهواء الرئتين بعد الانفجار أن يحتك بالعضوين المتباعدين احتكاكًا شبيهًا بما يسمع من صوت الجيم الشامية، وينطق مثلها فى الصعيد والسودان[3]، ومعنى ذلك أن هذا الصوت العربى يجمع بين عنصر الشدة وعنصر الرخاوة، فهو مركب منهما، ولهذا سميناه صوتًا مركبًا[4]، وهذا الرأى بناه الدكتور أنيس والدكتور تمام على نطق القراء، لأن هذا النطق أقرب إلى الجيم الأصلية إن لم تكن هى نفسها، ولكن ذلك غير مؤكد، وهذا ما يعترف به الدكتور أنيس نفسه حين يقول: ليس لدينا دليل يوضح لنا كيف كان ينطق بالجيم بين فصحاء العرب، لأنها تطورت تطورًا كبيرًا فى اللهجات العربية الحديثة[5] والقراء

---

(١) سر الصناعة ١/ ٥٢ والتجويد والأصوات ٤٩ والأصوات اللغوية ٦٥.

(٢) الأصوات اللغوية ٦٥، ٦٦.

(٣) مناهج البحث فى اللغة ١٠٣، ١٠٤.

(٤) نفسه ٨٧.

(٥) الأصوات اللغوية ٦٥.

ليسوا المقياس المعتمد دائمًا للنطق العربى القديم، فمن المؤكد كما يقول الدكتور تمام أن الضاد العربية التى كانت اللغة تمتاز وتتسمى بها قد تغيرت فى قراءة القرآن المعاصرة، وأصبحت الضاد فى قراءة القرآن اليوم دالا مفخمة شديدة، ويخرج الهواء عند نطقها على خط الوسط فى الفم، ولم تعد رخوة ولا يخرج الهواء فى نطقها من جانب اللسان(١).

ويعجبنى فى ذلك ثبات رأى أستاذنا الدكتور نجا فى عدّ الجيم صوتًا شديدًا كما يقول الأقدمون لا قليل الشدة على ما يراه بعض الباحثين المحدثين، ومثله الأستاذ برجستراسر فقد قال: إن الجيم عند أكثر العرب معطشة مركبة من لفظى الدال والزاى أى الـ (ge) الفرنسية وهى كانت بسيطة مجهورة شديدة مثل نطقها الحالى عند المصريين لكنها لم تكن مثل الجيم المصرية بعينها، لأن مخرج الجيم المصرية هو مخرج الكاف، ومخرج الجيم العتيقة هو مخرج الشين والياء، فالرأى الأقرب إلى الصواب أن الجيم العتيقة كانت مثل الكاف التركية فى مثل كلمة كاه أى أنها كانت مشجرة(٢).

وقد تطورت الجيم فى اللهجات الحديثة فينطقها القاهريون خالية من التعطيش، ويبالغ السوريون فى تعطيشها، وينطقها بعض أهالى الصعيد عندنا دالا، ويجعلها بعض البدو مرحلة وسطى فيها شىء من شدة الدال، وشىء من التعطيش، وهذا التطور الذى اعترى الجيم العربية يسير وفق القوانين الصوتية -كما يقول المحدثون- لأنها فى حالة تطورها إلى الجيم القاهرية لم تزد على أن تدرجت بمخرجها إلى الوراء قليلا فقربت من أقصى الحنك، وبهذا زادت شدة وانقطع ما يسمى عادة بالتعطيش، أما فى تطورها إلى الدال فقد اقتربت بمخرجها إلى الأمام، وبذلك زادت شدة أيضًا وانقطع تعطيشها(٣).

---

(١) انظر مجلة الأزهر العدد السابق ص ١٠٨٧.

(٢) انظر التطور النحوى ٩.

(٣) الأصوات اللغوية ٦٦.

الطاء

اتفق الأقدمون والمحدثون على السواء في مخرجها، فهى من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا[1]، ولكن الأقدمين -ومنهم ابن جنى- وصفوها بالجهر والمحدثين بالهمس، وليس معنى ذلك أن أحد الفريقين تجاوز الصواب في رأيه، بل كل منهما مبنى على أساس النطق الذى وصل إليه، ويتضح من وصف القدامى لها بالجهر أن هذا الصوت كان نطقه شبيهًا بنطق الضاد المعروفة اليوم في مصر إذ إن هذه الضاد ليست هى الضاد العربية الفصحى، فإن تلك كانت تنطق من جانب اللسان أو من كلا الجانبين على نحو يصعب التفوه به بحيث عد صوتًا تنفرد به العربية وتلقب به، فيقال لها: لغة الضاد، أما الضاد الحديثة فبعيدة كل البعد عن تلك الضاد العربية الفصحى، ويظهر أن الطاء التى نطق بها العرب كانت قريبة الشبه من تلك الضاد الحديثة التى ينطق بها الآن، ويدل لذلك قول ابن الجزرى: إن المصريين ينطقون بالضاد المعجمة طاء مهملة[2]، ويدل له أيضًا قول ابن جنى نقلا عن سيبويه: لولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا والظاء ذالا ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيرها[3]، وقد قارن ابن جنى بين الدال والطاء على أنها هى النظير اللين للطاء والطاء هى النظير الصلب لها[4]، فالطاء المطبقة بنطقنا لا نناظرها الدال وإنما نناظرها التاء أما الدال فنظيرها المطبق هو الضاد التى ننطق بها الآن، مما يدل على أن نطق الطاء الفصيح كان هو نطق الضاد الآن، وإلا لقال: لولا الإطباق لصارت الطاء تاء، وقوله: ولخرجت الضاد من الكلام بيّن أنه يقصد ضادًا أخرى غير التى ننطق بها الآن؛ لأن التى ننطق بها الآن إذا جردت من الإطباق أصبحت دالا فكيف يقول: لخرجت الضاد من الكلام؟.

---

(١) سر الصناعة ١/ ٥٣، والتجويد والأصوات ٤٠.

(٢) التجويد والأصوات ٤٢ والأصوات اللغوية ٥١ والقول المفيد ٧٥.

(٣) سر الصناعة ١/ ٧٠، ٧١ والكتاب ٢/ ٤٠٦.

(٤) انظر ص ٥٨٣ من كتابنا.

هذا يدل صراحة على أن نطق الضاد العربية ليس هو النطق الذى نعرفه اليوم للضاد، بل هو نطق آخر أشرنا إليه سابقًا، ويدل لذلك أيضًا، أننى سمعتُ إبان سفرى إلى اليمن وعملى فى جامعة صنعاء مدة عامين فى السبعينيات من القرن الماضى، من نطق أهل اليمن للطاء فى كلمة مثل مطر وأمطار "كأنما هى مضر وأمضار، وكذلك سُمعتْ من بعض البدو، فالطاء القديمة المجهورة لا نزال نسمعها فى بعض اللهجات الحديثة"[1].

وعلى هذا تكون تخطئة الدكتور تمام حسان لسيبويه فى عدّ الطاء مجهورة بناء على عدم وجود أثر النطق العربى غير مقبولة، فهو يقول: «وأما عدّ الطاء مجهورة فلست أظن سيبويه فيه إلا مخطئًا، فكل طاء ينطقها العرب فى أيامنا هذه مهموسة، ولو كان لجيل سيبويه من العرب طاء مخالفة لبقيت ولو فى لهجة عربية منعزلة غير هامة، وإذ لا نجد طاء مجهورة فى كلام العرب المعاصرين ولا على ألسنة القراء فلابد أن نميل إلى اعتبار سيبويه مخطئًا فى وصف الطاء بالجهر»[2]، فلا مسوغ لتخطئة سيبويه وغيره من القدماء الذين تابعوه، ثم إن الأصوات -كما قلنا- قد خضعت للتطور والتغير[3]، وكما يقول أستاذنا الدكتور نجا إنه من غير المحتمل أن يكون القراء قد جانبهم الصواب فى وصف هذا الحرف بالجهر، وذلك مما يحملنا على القول بتطور نطق هذا الصوت حتى صار على الوضع الذى نسمعه والذى لا يؤثر فى الأوتار بالاهتزاز، مما حمل بعض الباحثين المحدثين على الحكم عليه بالهمس لتحقيق وصف الهمس فيه[4].

الضاد

الضاد العربية - كما وصفها القدماء تكون - من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر، أو من كلا الجانبين، كما يفهم من كلام سيبويه[5]، والضاد بهذا الوصف

---

(١) الأصوات اللغوية ٥٢ . (٢) مجلة الأزهر العدد السابق ١٠٨١.

(٣) التطور النحوى ٩، وانظر كتابنا: أصوات اللغة العربية، ط٣، ص١٥٧، ففيه تفصيلات كثيرة.

(٤) التجويد والأصوات ٤٢ .

(٥) الكتاب بتحقيق الأستاذ هارون ٤/ ٤٣٢، ٤٣٣، وسر الصناعة ١/ ٥٢ .

كانت إحدى خصائص لهجة قريش، ولم يكن فى إمكان سكان البلاد المفتوحة أن ينطقوا بها، بل استعصت على ألسنة بعض القبائل العربية نفسها، وهى بهذا الوصف- كما يقول الأستاذ برجستراسر- حرف غريب جدًا غير موجود بحسب ما يعرف فى لغة من اللغات إلا العربية، ولذلك كانوا يكنون عن العرب بالناطقين بالضاد "ويسمون لغتهم لغة الضاد"[1]، ويقول الأستاذ براجسترسر أيضًا: إن الضاد العربية -بهذا الوصف- كانت تشبه فى مخرجها مخرج اللام الذى هو أيضًا من حافة اللسان، ويدل لذلك أن الزمخشرى ذكر فى كتاب المفصل أن بعض العرب كانت تقول الطجع بدل اضطجع[2] وأهل حضرموت ينطقونها كاللام المطبقة، ويظهر أن الأندلسيين كانوا ينطقون بالضاد مثل ذلك، ولذلك استبدل بها الأسبان (Ld) فى الكلمات العربية المستعارة فى لغتهم، مثال ذلك أن كلمة القاضى صارت فى الأسبانية Alcalde[1] والمعهود نطقها قريبة من الظاء "وكثيرًا ما تطابقتا وتبادلتا فى تاريخ اللغة العربية، وأقدم مثل لذلك مأخوذ من القرآن الكريم، وهو (بضنين) فى قوله تعالى ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [التكوير] فقد قرأها بعض القراء (بظنين) بالظاء مكان الضاد التى رسمت بها فى كل المصاحف[3]، ولا يزال العراقيون حتى الآن وبعض البدو ينطقون بنوع من الضاد يشبه إلى حد ما الظاء كما يشبه إلى حد كبير ذلك الوصف الذى روى لنا عن الضاد القديمة[4]، وهذا يعنى اختلاف مخرجها وبعض صفاتها عن الضاد الحديثة التى ننطق بها الآن فى مصر، فمخرج القديمة -كما عرفت- ويعدها القدماء قليلة الشدة أو من الأصوات الرخوة، أما الضاد الحديثة فمخرجها من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا كما يقول أستاذنا الدكتور نجا، وهى صوت شديد لاتصال عضوى النطق - طرف اللسان وأصول الثنايا - اتصالا محكمًا يحول دون تسرب الهواء، فإذا انفصلا خرج صوت انفجارى هو الضاد المصرية[5] - وهى بهذا الوصف تختلف عن الضاد العربية كثيرًا -كما وصفناها- وكما يقول أستاذنا الدكتور نجا، يبدو أن تلك

(١) التطور النحوى ١ (٢) المفصل ١/ ٤٥ .

(٣) التطور النحوى ١١، وفى قراءة (بظنين) - بالظاء - انظر إتحاف فضلاء البشر، ص٤٣٤.

(٤) الأصوات اللغوية ٥٠ . (٥) التجويد والأصوات ٤٣، ٤٤.

الضاد القديمة قد نالها التطور الذى غير مجرى مرورها من الجانب أو الجانبين إلى أن وصلت إلى الصورة السابقة من خروجها من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا[1] كما تسبب فى اختلاف صفة الشدة فيها، ونطق الضاد كالظاء نشأ من نطقها العتيق بتغيير مخرجها من حافة اللسان إلى طرفه، ونطقها الحديث نشأ من هذا النطق البدوى باعتماد طرف اللسان على الفك الأعلى بدل تقريبه منه فقط، فصار الحرف بذلك فى نطقه شديداً[2].

"ل-ن-م-ر-ع-ا-و-ى"

لم تتفق كلمة العلماء فى وصف هذه الحروف حتى إننا نشاهد الأقدمين وقد انقسموا واختلفوا فى آرائهم

اتفق جميع العلماء قدامى ومحدثين- عدا سيبويه- على أن الحروف ل - ن - م - ر من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة، لأنها تسمح للهواء بالمرور الخفيف حال النطق بها، وقد وصف المحدثون الأحرف الثلاثة (ل - ن - ر) بالأصوات الواضحة، لأن نسبة وضوحها فى السمع أكثر من غيرها من الأصوات الساكنة الأخرى، ولذلك عقدوا شبهًا بينها وبين أصوات اللين، إذ هى ليست بالشديدة التى يسمع لها دوى وانفجار، وليست بالرخوة التى تسمح للهواء بالمرور المطلق، وهذا مستمد من وصف القدماء لها بالتوسط بين الشدة والرخاوة[2]، فهى إذًا أصوات خفيفة يلجأ إليها عند الاستكراه، كما يلجأ إلى أصوات اللين، فنحن نلحظ أن كثيراً من الكلمات التى تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة يتغير فيها أحد الصوتين إلى صوت لين طويل - وهو الغالب - أو إلى أحد هذه الحروف الثلاثة لشبهها بها ولا سيما اللام والنون[3] ومن أمثلة ذلك:

١- عسّ: طاف بالليل، والعوس: الطوفان بالليل، زحّه: نحّاه عن موضعه.. زاح يزيح: بعد وذهب، وأزحته، قصّيت أظفارى: قصصت.

---

(١) التجويد والأصوات ٤٣، ٤٤.
(٢) الأصوات اللغوية ٥٢، ٥٣.
(٣) نفسه ١٥٣، ١٥٤.

٢- الرَّس: دفن الميت، والرمس: الدفن أيضًا - العنباس: الأسد، والعنبس: الأسد أيضًا(١).

فهذا يوضح الاستعاضة عن أحد المثلين بصوت لين أو بأحد تلك الحروف الثلاثة الشبيهة بأصوات اللين لوضوحها وخفتها، وهى من الحروف التى وصفها القدماء بحروف الذلاقة التى هى الخفة والانطلاق، إذ هى من ذَلْق اللسان وهو طرفه، وقد عد سيبويه وابن جنى وغيرهما من القدماء العين من الحروف المتوسطة ولكن المحدثين لم يتبينوا أمرها فلم يعدوها منها كما ذكرنا ذلك سابقًا(٢) والعجيب أن سيبويه يعد الحروف الأربعة من الأصوات الشديدة ولم يوافقه على ذلك أحد من العلماء، وقد بنى رأيه هذا على أساس تعريف الشديد عنده وهو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه، وكما يبدو من وصفه لتلك الحروف الأربعة فقد خص الشدة بإقفال المجرى الفموى وإن كان مجرى الأنف مفتوحًا(٣) وعلى ذلك عدّ تلك الحروف شديدة لأن اللسان يبقى فى مكانه لا يتحرك، فيمنع الهواء من اجتياز مجرى الفم، ويتوجه إلى طريق الأنف، فبقاء اللسان فى موضعه حاجزًا يحول الهواء من اجتياز مجرى الفم كاف -عند سيبويه- فى إثبات معنى الشدة للصوت، ولكن سواه من القدماء، وكذلك المحدثين لاحظوا أن الهواء يخرج ولا ينحبس فعدوها متوسطة، لأنها فى أثناء خروجها تصدر نوعًا من الحفيف الخفيف، ولم ينظروا إلى كون الخروج عن طريق الفم أو الأنف، وهذا فى نظرنا أولى من وجهة سيبويه.

وأما الثلاثة الأخيرة " أ و ى" فقد عدها ابن جنى من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة، ووافقه على ذلك صاحب المفصل(٤)، وربما كان لهما وجه بالنسبة للواو والياء إذا كانتا غير مد، وذلك لأن الفراغ بين الجزء المرتفع من اللسان

(١) نفسه، نفس الصحائف.

(٢) يجزم الدكتور تمام حسان بأن العين صوت رخو لأنه اتضح بصورة الأشعة ولم يقل ذلك غيره. مناهج البحث فى اللغة ١٠٢ والتجويد والأصوات ٦١ والأصوات اللغوية ٢٦ وانظر ص ٥٨٩ من كتابنا.

(٣) انظر ص ٥٩٦ من كتابنا.

(٤) المفصل ١٢٩/١٠ ونقل ابن الجزرى أن بعض العلماء أضاف للمتوسطة الياء والواو ولكنه اكتفى بحصرها فى لن عمر. انظر النشر ٢٠٢/١ والقول المفيد ٤٧.

والحنك الأعلى يضيق إلى حد يجعل مرور الهواء يحدث نوعًا ضعيفًا من الحفيف الذى يسمع[1] فيمكن عدهما من الأصوات المتوسطة لذلك، فأما الألف فليس لهما ما يسوّغ عدها من الأصوات المتوسطة، بل هى من الأصوات الانطلاقية المتسعة المخرج، والتى يمر معها الهواء دون عائق على ما صرح به ابن جنى نفسه، فالأولى أن تسلك بين أصوات اللين، إذ لها وضع لغوى خاص ذكرناه فيما سبق تفصيلا.

وكذلك شأن الواو والياء مدتين، فكان الأولى بابن جنى ألا يذكر هذه الأحرف الثلاثة هنا لأنها من أصوات اللين ولها حكم خاص بها[2] ولذلك وجدنا سيبويه وصاحب النشر[3] لا يذكرانها فى هذا الموضع وتابعهما على ذلك المحدثون الذين اكتفوا بوصف الأربعة الأولى فقط بالتوسط وهو الصواب الذى لا محيد عنه.

خاتمة

بعد هذا العرض والتحليل نرى أن ابن جنى قد عالج الموضوع من معظم جوانبه، وتحدث فى الأصوات حديث العالم المدرك لحقيقة الأمور اللغوية، وقد تحدث كغيره من سابقيه عن مخارج الحروف وصفاتها بما يقترب- إن لم نقل يماثل تماما- ما وصل إليه المحدثون من نظريات مبتكرة اعتمادًا على الآلات والتجارب، وتعد نظريات المحدثين عن طول الصوت اللغوى، والدراسة الوصفية والتنظيمية للحروف وغيرها مبنية على دراسة القدماء، ومستمدة من أفكارهم، فلنا أن نفخر بعلم أسلافنا وجهودهم فى ميدان الدراسة والبحث الصوتى، وعلينا أن نتابعهم ونقفو أثرهم حتى نصل بالدراسة الصوتية إلى ما نرجوه للغتنا العربية من تفوق على غيرها، وحتى تظل - كما قدر لها العزيز الحكيم - سيدة لغات العالم قديمًا وحديثًا.

---

(١) الأصوات اللغوية ٤٣ والتجويد والأصوات ٣٦.

(٢) على أنها إن كان لابد من عدها فهى من الأصوات الرخوة على ما ذكره د. الصالح. انظر دراسات فى فقه اللغة ٣٢٦.

(٣) المفصل ١٠/١٢٩ ونقل ابن الجزرى أن بعض العلماء أضاف للمتوسطة الياء والواو ولكنه اكتفى بحصرها فى لن عمر. انظر النشر ١/٢٠٢ والقول المفيد ٤٧.

الإبــدال

تعريفه: في اللغة مصدر أبدلت كـذا من كذا إذا أقمته مـقامه[1] والأصل فيه: جـعل شيء - مكان شئ آخر[2]، وفي **الاصطلاح**: جعل حرف مكان آخر مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة[3] وقد لحظ أستاذنا الدكتور نجا أن لفظ الإبدال عام يحتاج إلى تحـديد فقال: "إذا تأملنا فيما يدل عليـه لفظ الإبدال رأيناه صالحًا لشمـول كل تغييـر غير الحـروف والحركات ولكننا نقـف إزاء التغييـر الذى يلحق الحروف والحـركات لأنها النظرة التى نظرها اللغـويون، وعلى هذا فنعرف الإبدال بأنه: جعل حرف مكان آخر أو حركة مكان أخرى[4] وقد قسم سيادته الإبدال إلى قسمين:

١- مطرد عند جميع الـعرب وهذا إذا استوفى شرطه وجب تنفـيذه، وهو الخاص بحروف (هدأتَ موطيًا) وقد تكفل الصرف بدراسته.

٢- الإبدال غير المطرد وهو الذى لا يخضع لشرائط خـاصة بحيث إذا لم ينفذ عد مخالفه مرتكبًا سبيل الشذوذ، وهذا لا يكون عند العرب جميعًا، ولكن يتنوع

---

(١) القواعد والتطبيقات ص ١ وشرح التصريح ٢/٣١٦ ولسـان العرب ١٣/٥١.

(٢) اللسـان ٩/ ٥٥.

(٣) في كتب التصريف تفريق بين الإبدال والتعويض والقلب، وبيان للنسبة بينها، فهى تعرف الإبدال بأنه: جعل حرف مكان آخر مطـلقاً، والتعويض بأنه: جعل حرف خلفاً عن حـرف آخر أو أكثر سواء كان المعوض في غير مكان المعوض منه مـثل عدة وابن أو في مكانه نحو اصطبر ومخيريج في تصغير مستخـرج، فكل إبدال تعويض ولا عكس. والقلب هو جعل حرف من حروف العلة والهمزة مكان حـرف منها مثل قام وقائم فكل قلب إبدال ولا عكس، وقد خـرج التعويض من تعريف الإبدال بقيد المكان وخرج القلب بقيد الإطلاق إذ هو يختص بكون المبدل في مكان المبدل منه ولا يختص بحروف العلة، ومن راعى الاخـتصاص جعل بينها التـباين. ولابن جنى حديث في ذلك. انظر الأشمونى مع الصبان ٤/٢٧٩، ٢٨٠ والتصـريح ٢/٣٦٦ والقواعد والتطبيقات ١/٨ والخصائص ١/٢٦٥، ٢٦٦ والأشباه والنظائر ١/١٢٣- ١٢٥ ومقدمة الإبدال لأبى الطيب اللغوى ١/٩.

(٤) فقه اللغة ٢٦، ٢٧ واللهجات العربية ٥٥.

بين القبائل؟ فقبيلة تقول مدح وأخرى مده وهذا هو المقصود لنا فى دراستنا[1] وقد أجرى أستاذنا الدكتور الإبدال فى الحروف والحركات تبعًا للتعريف السابق إلا أننا سنخص الإبدال بالحروف لأن حديث ابن جنى يتعلق به.

أهمية الإبدال

للإبدال اللغوى أهمية كبيرة نذكر بعضها فيما يلى:

١- تنويع المعانى واتساع دائرتها "فأنت ترى أن الوشوشة تنصرف إلى صوت لا تنصرف إليه الوسوسة أو الوصوصة، وأن الهديل غير الهدير وأن فلج غير فرج أو فلح[2]، وهذه القيمة التعبيرية للحرف كانت لابن جنى اليد الطولى فى إثباتها والبرهنة عليها من واقع اللغة، ففى باب (إمساس الألفاظ أشباه المعانى) ساق أمثلة متعددة تفيد تنوع المعنى تبعًا لاختلاف الحروف، وبنى كلامه على المناسبة بين المعانى والأصوات الطبيعية المعبرة عنها، يقول: "فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ونهج متلئب[3] عند عارفيه مأموم؛ وذلك أنهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها فيعدلونها بها، ويحتذونها عليها وذلك أكثر مما نقدره وأضعاف ما نستشعره[4] ومن ذلك قولهم: النضح للماء ونحوه والنضخ أقوى من النضح قال سبحانه: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴿٦٦﴾﴾ [الرحمن]، فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف، والخاء لغلظها لما هو أقوى منه[5] وهناك أمثلة كثيرة توحى بمعان هامة سنزيدها بيانًا فى حديثنا عن الاشتقاق إن شاء الله تعالى.

٢- معرفة الإبدال تؤدى إلى وقوف الإنسان على المعانى الحقيقية للألفاظ، وتفسيرها بالمعنى المناسب فى التراكيب التى تقع فيها، وهذا يفيد فى فهم النصوص

(١) نفسه، نفس الصحائف.

(٢) التطور اللغوى التاريخى ١١٥ وفقه اللغة للمبارك ص ٥٠ .

(٣) متلئب: مستقيم، يقال: اتلأبّ الأمر: استقام. القاموس ١/ ٤١.

(٤) الخصائص ٢/ ١٥٧.

(٥) نفسه ١٥٨.

الأدبية، فإن أدنى زيغ فى الكشف عن معنى الألفاظ أو الصور الأدبية يؤدى إلى البعد عن أهداف النص ومراد صاحبه، وقد بعد أحدهم عن الصواب حينما حاول أن يفسر الشطر الثانى من فائية ابن زيدون وهو:

سُرَى الأينِ مِنْ آثارِه فيه مَزْحَفُ

فقد فسر الأين بالتعب والإعياء، والمعروف أن المزحف هو موضع زحف الحية ولا ترابط بين الأين بهذا المعنى الذى فسره به وبين المزحف[1].

٣- قد ينتفع بالإبدال فى المصطلحات العلمية لتخصيص اللفظين المتعاقبين لمسميين متشابهين بينهما علاقة معنوية فالأرثة والأرفة[2] يمكن وضع الكلمة الأولى- كما قال الأستاذ التنوخى- لكلمة borne (أى المنار) بين الأرضين المتجاورين دفعًا لنزاع الجارين، والكلمة الثانية للحد بين الأرضين، وللأمير مصطفى الشهابى معجم زراعى اتخذه مرجعًا له فى تحقيق ما ورد فى كتاب أبى الطيب من ألفاظ النبات، وقال: إنه يجعل فى معجمه التأريث مقابل Abornage بالفرنسية والتأريف مقابل Codastre [3].

٤- دفع التصحيف، قال أبو حيان: سمعت أبا عمرو الشيبانى يقول: ما ذقت عدوفًا ولا عدوفة، قال: وكنت عند يزيد بن مزْيد الشيبانى، فأنشدته بيت قيس بن زهير:

وَمُجَنَّبات مَا يذُقْنَ عَدُوفةً   يَقْذِفْنَ بالمهَراتِ وَالأمهَارِ

بالدال، فقال لى يزيد: صحفت يا أبا عمرو إنما هى عذوفة بالذال، قال فقلت له: لم أصحف أنا ولا أنت، تقول ربيعة هذا الحرف بالذال وسائر العرب بالدال[4].

---

(١) مقدمة كتاب الإبدال لأبى الطيب اللغوى ص ٤٠ والمزهر ١/ ٢٢٢ واللسان ١١/ ٢٩.

(٢) الأرث والأرف: الحد بين الأرضين. لسان العرب ٢/ ٤١٦، ١٠/ ٣٤٥، ٣٤٦.

(٣) مقدمة كتاب الإبدال، ص٤١.

(٤) نفسه، ص٤٠، المجنبات الخيل البعيدات ما بين الرجلين، وهو مدح لها، والعدف: الأكل وما يذقن عدوفة أى شيئًا. اللسان ١/ ٢٧٠، ١١/ ١٣٩، ١٤٠.

٥- الربط بين الألفاظ المتشابهة فى اللغات السامية[١] فالعربية والسريانية والعبرية وغيرها من أخواتها ترجع إلى لغة واحدة هى السامية الأم، إلا أنها اختلفت لاختلاف البيئات والأحوال، وأحيانًا يكون هذا الإبدال قياسيًا، فالثاء فى العربية تقابلها الشين فى العبرية والتاء فى السريانية، فـ (يثب) العربية يقابلها (Yashav) العبرية، و (Yateb) السريانية، وأمثلة هذا التبادل كثيرة فى الأخوات الساميات[٢].

لهذا وغيره من المزايا كانت تلك الظاهرة مثار البحث بين علماء اللغة وسنعرض لآرائهم، وفى مقدمتها رأى عالمنا الكبير ابن جنى الذى أولاها عناية فائقة.

رأى ابن جنى فى الإبدال وموقف العلماء منه

نناقش فى هذا الفصل وجهة نظر ابن جنى فى هذه الظاهرة اللغوية، والأدلة التى ساقها لتسويغ هذه الوجهة، وأهم آراء الموافقين والمخالفين له، وبعد هذا كله نبدى ما نعتقده صوابًا على ضوء هذه النظرات، وسيتضح أن هذه المشكلة اللغوية التى شغلت الباحثين تمت تحت ظروف متعددة، طبيعية، واجتماعية، ونفسية، وثقافية، ولغوية، ومن تتبعها نستطيع الحكم الصحيح.

رأى ابن جنى

إن ابن جنى قد عرض للإبدال وعده ظاهرة لغوية لها أهميتها، فخصص لها قدرًا كبيرًا من مؤلفاته- كما ذكرنا- ويكفينا دلالة على هذا الاهتمام قوله فى اعتزامه أن يشرح كتاب يعقوب بن السكيت فى «القلب والإبدال»: ونحن نعتقد إن أصبنا فسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت فى القلب والإبدال، فإن معرفة هذه الحال فيه أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته، وذلك أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس[٣].

---

(١) فقه اللغة للمبارك ٥٠.

(٢) الفلسفة اللغوية ٣٦، ٣٧ وفيه أمثلة للإبدال فى العبرية والأشورية.

(٣) الخصائص ٢/ ٨٨ وانظر ص ٢٦٣، ٢٦٤ من كتابنا.

ورأى ابن جنى يتلخص فى أنه نظر إلى كل كلمتين اتحدتا فى جميع الحروف إلا حرفًا واحدًا، واتحدتا فى المعنى، على أنهما تارة يكونان من الإبدال، وأخرى من اختلاف اللغات (اللهجات)، وقد وضع مقياسًا للحكم على الكلمتين متى تكونان من قبيل الإبدال؟ ومتى تكونان من اختلاف اللهجات؟

«فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعًا أصلين، كل واحد منهما قائم برأسه، لم يسغ العدول عن الحكم بذلك، فإن دل دال، أودعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة وصير إلى مقتضى الصنعة»[1]، وقد تبين من كلامه العديد فى سر الصناعة والخصائص أن مقياسه هو: أن اللفظين إذا تساويا فى الاستعمال والتصرف «فلست بأن تجعل أحدهما أصلا لصاحبه أولى منك بحمله على ضده»[1] وعلى هذا فكل لفظ لغة لقوم بأعيانهم، يقول فى سر الصناعة: عَلَثَ الطعامَ، وغَلَثَهُ والنَّشُوع والنَّشُوغ لغات كلها لاستوائها فى الاطراد والاستعمال[2] ويقول فى الخصائص: هتلت السماء وهتنت هما أصلان ألا تراهما متساويين فى التصرف، يقولون: هتنت السماء تهتِن تَهْتَانًا وهتَلت تهتِل تَهتَالا وهى سحائب هُتَّن وَهُتَّل[3] ويقول فى موضع آخر: فأما قولهم: إناء قربان وكربان، إذا دنا أن يمتلئ، فينبغى أن يكونا أصلين، لأنك تجد لكل واحدة منهما متصرفًا أى قارب أن يمتلئ وكرب أن يمتلئ[3]. فمن النصوص السابقة نفهم وجهة نظره فيما إذا تساوت الكلمتان فى التصرف والاستعمال وهى أن تكون كل منهما لغة (لهجة)، أما إذا لم تتساو الكلمتان تصرفا واستعمالا، بأن كانت إحداهما أكثر تصرفًا أو أدور استعمالا، فإنهما حينئذ من قبيل الإبدال، وتكون الكلمة الكثيرة التصرف أو الاستعمال هى الأصل[4] والقليلة هى الفرع[5]، وهذا يتضح لنا أيضًا من كلام ابن جنى نفسه يقول فى الخصائص: "رجل خامل وخامن النون فيه بدل من اللام" ألا ترى أنه أكثر، وأن الفعل عليه تصرف وذلك قولهم: خمل يخمل

---

(١) الخصائص ٢/ ٨٢.   (٢) ١/ ٢٤٧، ٢٤٨.
(٣) ٢/ ٨٢.   (٤) المبدل منه.   (٥) المبدل.

خمولا، وكذلك قولهم: قام زيد فُمَّ عمرو، الفاء بدل من الثاء فى ثم، ألا ترى أنه أكثر استعمالا»[1]. ويقول فى سر الصناعة: "وأما قولهم فى الدرع نَثْرة ونَثْلة فينبغى أن يكون الراء بدلا من اللام، لقولهم نثَل عليه درعه ولم يقولوا نثَرها، فاللام أعم تصرفًا فهى الأصل"[2]، ويقول فى موضع آخر: "يقال تركته وقيذا ووقيظًا، والوجه عندى والقياس أن تكون الظاء بدلا من الذال لقوله عز اسمه ﴿وَالْمَوْقُوذَةُ ... ﴿٣﴾﴾ [المائدة] بالذال، ولقولهم: وقذه يقذه ولم أسمع وقظه ولا موقوظة، فالذال إذًا أعم تصرفًا، فلذلك قضينا بأنها هى الأصل[3].

ويمكن بعد هذا أن نقول: إن رأى ابن جنى هو: الكلمتان المتحدتان فى جميع الحروف ما عدا حرفًا واحدًا يكونان:

١- من الإبدال: إذا أمكن الحكم بأصالة إحدى الكلمتين، وفرعية الأخرى، وذلك - كما نقلنا عنه - إذا كانت إحدى الكلمتين أكثر تصرفًا أو استعمالا من صاحبتها، وهذا يمكن حدوثه عند قبيلة واحدة أو عند العرب جميعًا.

٢- من اختلاف اللهجات: إذا لم يمكن الحكم بأصالة إحدى الكلمتين وفرعية الأخرى، وذلك بأن تتساوى الكلمتان تصرفًا واستعمالا، ويكون عند قبائل متعددة.

وهذا الحكم المبنى على الشيوع وكثرة التصرف قد تعرض لنقد علماء اللغة، فوجهته غير صالحة لأن تكون مقياسًا مطردًا، وقد ناقش هذه الفكرة أستاذنا الدكتور نجا، وحدد سيادته وجوه ضعفها فى نقاط نجملها فيما يلى:

أ - مقياس التصرف لا ينبغى أن يعول عليه، لجواز الاستغناء عن تصرفات الكلمة القليلة التصرف بتصرفات كلمة أخرى، أو أن الكلمة متصرفة ولم يصل إليها الرواة. ويعقب أستاذنا على ذلك بقوله: "وعلى هذا فعدم الاشتقاق فى الظاهر لا يصح أن يكون مقياسًا معولا عليه فى الحكم بالفرعية لما سبق".

---

(١) ٢/ ٨٤.   (٢) ١/ ٢٠٦.   (٣) ١/ ٢٣٣.

ب- كثرة الاستعمال الذى يعده أصحاب هذا الرأى مقياسًا للأصالة والفرعية لا يسير وفق أمر مطرد حتى نتخذه مقياسًا لهذا الأمر، فالكلمة قد تنتشر فى عصر وتهمل فى غيره مما يجعل الكلمة معرضة للأصالة والفرعية، وهذا ما يجعل ذلك الأساس غير مستساغ(١).

على أننا نلاحظ أن ابن جنى نفسه قد أحس بضعف هذا المقياس فى قرارة نفسه، وظهر فى تطبيقه له بما يؤكد لنا تشككه فى انضباطه، يقول فى سر الصناعة: «وقالوا خطَر بيده يخطِر وغطَر يغْطِر فالغين كأنها بدل من الخاء لكثرة الخاء وقلة الغين، وقد يجوز أن يكونا أصلين إلا أن أحدهما أقل استعمالاً من صاحبه»(٢)، ويقول فى الخصائص: "فأما قولهم: ما قام زيد بل عمرو وبَنْ عمرو فالنون بدل من اللام ألا ترى إلى كثرة استعمال (بل) وقلة استعمال (بَنْ) والحكم على الأكثر لا على الأقل، هذا هو الظاهر من أمره، ولست مع هذا أدفع أن يكون (بن) لغة قائمة برأسها»(٣)، ففى النصين السابقين دليل واضح على عدم اعتداد ابن جنى بهذا المبدأ وتشككه فيه.

وقد أوضح أستاذنا الدكتور نجا أن ابن جنى ومن تابعه قد تخلوا عن التزام هذا المقياس فيما ورد عنهم مما يجعلنا لا نوقن بالتزامه، وحكى عن ابن جنى قوله فى سر الصناعة: "وقد قلبت تاء افتعل دالا مع الجيم فى بعض اللغات فقد قالوا: اجدمعوا فى اجتمعوا واجدز فى اجتز ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ لِصَاحِبِى لا تَحبِسَانَا ... بِنَزْعِ أُصُولِهِ واجدز شِيحَا

"وهذا يعطينا صورة صادقة عن ضعفه" على حد تعبير أستاذنا(٤) ولكننا عندما ننظر فيما كتبه ابن جنى عن الإبدال نجده يستعمل مقياسه فى بيان الأصل والفرع ويطبق نظريته على كثير من الألفاظ التى تصدق عليها.

---

(١) اللهجات العربية ٥٧ وفقه اللغة ٤/ ٢٩.

(٢) سر الصناعة ١/ ٢٤٧.   (٣) الخصائص ٢/ ٨٤.

(٤) اللهجات العربية ٥٨ وفقه اللغة العربية ٢٩ وسر الصناعة (باب الدال) ١/ ٢٠٢.

ويشترط ابن جنى لتطبيق رأيه السابق تطبيقًا صحيحًا أن يكون الحرفان المختلفان فى الكلمتين متقاربى المخارج، ويقوى ذلك بالتماثل أو التقارب فى بعض الصفات أيضًا.

ويمكن إدراك هذه الحقيقة فى مواضع كثيرة من أهم مؤلفاته التى أشرنا إليها، ومن ذلك قوله: "القلب فى الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء والذال والظاء والثاء والهاء والهمزة والميم والنون وغير ذلك مما تدانت مخارجه"[1] وقوله فى موضع آخر: "ونحو من هذا التقريب فى الصوت قولهم فى سبقت: صبقت وفى سقت: صقت وفى سملق: صملق وفى سويق: صويق، وذلك أن القاف حرف مستعل والسين غير مستعل، إلا أنها أخت الصاد المستعلية فقربوا السين من القاف بأن قلبوها إلى أقرب الحروف إلى القاف من مخرج السين وهو الصاد"[2]، وكثيرًا ما عبر ابن جنى فى الإبدال بأن هذا الحرف، أخ لهذا الحرف فالراء أخت اللام والباء أخت الميم، والزاى أخت الصاد وهكذا[3]، وهذا الشرط أساسى لتحقق الإبدال، ولذلك رأيناه لا يذكر فى كتبه شيئًا مما لم يتحقق فيه هذا الشرط مما تباعدت مخارجه مثل خلع وجلع: ذهب حياؤه[4] والزحاليف والزحاليق[5] وفى صدره علىّ حسيفة وحسيكة[6] ولم يتنازل ابن جنى عن هذا الشرط فى أى مثال من أمثلته على هذه الظاهرة اللغوية[7]، وربما أضاف إليها مقويًا لها اشتراكها فى بعض الصفات كما قال عن إبدال التاء من السين فى النات وأكيات يريد: الناس وأكياس: "فأبدلت السين تاء لموافقتها إياها فى الهمس

(١) سر الصناعة ١/ ١٩٧. (٢) نفسه ٢٠١.

(٣) الخصائص من ص ١٤٧ إلى ص ١٥٢ ج٢.

(٤) اللسان ٩/ ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٣٠.

(٥) نفسه ١١/ ٣١، والزحاليف أو الزحاليق آثار تزلج الصبيان من أعلى إلى أسفل.

(٦) نفسه ١٠/ ٣٩٢ والمراد بالحسيفة والحسيكة: الغيظ والعداوة.

(٧) لم يلتزم ذلك كثير ممن رووا ألفاظ هذه الظاهرة من القدماء كأبى الطيب اللغوى. انظر كتابه الإبدال ج١ صحائف ٢٠٥- ٢٥٢ ومقدمة محققه ص ١٠، ١١.

والزيادة وتجاور المخارج»[1]، ويقول في موضع آخر معللا لقلب الثاء تاء في افتعل من الشريد: «وإنما قلبت تاء لأن الثاء أخت التاء في الهمس، فلما تجاورتا في المخارج أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، فقلبوها تاء، وأدغموها في التاء بعدها ليكون الصوت نوعًا واحدًا»[2] ويبدو من ذلك أن ابن جني يقصد بتقارب المخارج اتحادها أو تجاورها.

ويتصل بتمام رأى ابن جني في هذا الموضوع أن تكون الكلمتان متحدتي المعنى والاشتقاق، وإلا فإذا كان المعنى مختلفًا أو كان الاشتقاق مختلفًا ولكنه أدى إلى تركيب اشتبه فيه ظاهر اللفظين فلا يعد هذا من الإبدال كما صرح ابن جني في مواضع كثيرة، فمن الأول ما ذكره عن كلمتي (ثوم وفوم) قال: «وذهب بعض أهل التفسير في قوله عز اسمه ﴿وفومها ... ﴿٦١﴾﴾ [البقرة] إلى أنه أراد الثوم، فالفاء على هذا بدل عنده من الثاء، والصواب عندنا أن الفوم: الحنطة وما يختبز من الحبوب، يقال: فوّمت الخبز أي خبزته، وليست الفاء على هذا بدلا من الثاء»[3]، ومن الثاني ما ذكره عن كلمتي (حثحثوا وحثثوا) في التعليق على قول الشاعر:

كَأَنَّما حثْحَثوا حُصًّا قَوادمُه ... أَو أُمَّ خِشْفٍ بذِي شَثٍّ وَطُبَّاقِ

قال: «فأما الحاء فبعيدة من الثاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها، وينقل عن أبي عليّ أستاذه قوله: وإنما حثحث أصل رباعي، وحثَّث أصل ثلاثي، وليس واحد منهما من لفظ صاحبه، إلا أن حثحث من مضاعف الأربعة وحثَّث من مضاعف الثلاثة، فلما تضارعا بالتضعيف الذي فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما، ثم يقول: وهذا هو حقيقة مذهبنا، وإذا قامت الدلالة على أن حثحث ليس من لفظ حثَّث فالقول في هذا، وفي جميع ما جاء منه واحد، وذلك نحو تململ وتملّل ورقرق ورقّق وصرصر وصرّر»[4].

(١) سر الصناعة ١/ ١٧٢. (٢) نفسه ١٨٩.
(٣) نفسه ١/ ٢٥٢. (٤) نفسه ١/ ١٩٧، ١٩٨.

موقف العلماء من هذا الرأى

ونحن إذا استعرضنا آراء العلماء، من قدامى ومحدثين، فى حل هذه المشكلة اللغوية، فإننا نجد من سار على درب ابن جنى، كما نجد فى الوقت نفسه من خالفه، وربما كانت الموافقة له أو المخالفة فى جانب من الموضوع، وهذا يقتضينا أن نناقش أهم هذه الآراء، لنقف على مدى الموافقة أو المخالفة، فقد وافق ابن جنى فى رأيه السابق بجوانبه المختلفة ابن سيده وابن يعيش[1] وإن كان يبدو لنا من حديث ابن سيده عن الإبدال نوع من عدم الدقة، ومما يؤيد وجهة نظر ابن جنى قول ابن سيده: "وأذكر الآن شيئًا من المعاقبة وأرى كيف تدخل الياء على الواو، والواو على الياء من غير علة (عند القبيلة الواحدة من العرب) وإما لافتراق القبيلتين فى اللغتين، فأما ما دخلت فيه الواو على الياء، والياء على الواو لعلة فلا حاجة إلى ذكره فى هذا الكتاب، لأنه قانون من قوانين التصريف"[2] ويشترط ابن سيده وجود التقارب بين الحروف حتى يصح الإبدال، فهو يقول: فأما ما لم يتقارب مخرجًا ألبتة فقيل على حرفين غير متقاربين فلا يسمى بدلا[3].

وابن سيده كابن جنى يرى أنه لا بد من اتحاد المعنى فى اللفظين حتى يمكن عدهما من باب الإبدال، ولابد أن يكون المعنى حقيقيًا لا تجوز فيه، فبعض العرب يقول: جَمَس الودَك وجَمَد الماء، ولا يقال: جمَس الماءُ ولا جمَد الودَك، وكان الأصمعى يُخطِّئ ذا الرمة فى قوله:

ونَقْرِى سَدِيفَ الشَّحْمِ والماءُ جَامِسُ[4]

وعلى هذا فإذا قال بعضهم: جمَس الودك وجمد فليس هذا بدلا، إذ مع تباعد مخرج السين والدال فى اللفظين لا يمكن الجمع بين معنييهما إلا على ضرب

(١) اللهجات العربية ص ٥٦، د. نجا وفقه اللغة العربية ٤/ ٢٧.

(٢) المخصص ١٤/ ١٩.　　　(٣) نفسه ١٣/ ٢٧٤.

(٤) السديف: السنام المقطع وقيل شحمه. الودك: الدسم، وجمس وجمد بمعنى واحد، وقيل الجموس للودك والجمود للماء، والجامس من النبات: ما ذهبت غضوضته ورطوبته والودك: =

من المجاز[1]، وفكرة الأصالة والفرعية غير واضحة عنده، ولهـذا رأيناه يعقد في الفصل الواحد أبوابًا مختلفة، فمنه البدل ومنه ما يجرى مجرى البدل، وباب الحرف الذى يضارع به حرف من موضعه والحرف الذى يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه، وباب ما يجيء مقولا بحرفين وليس بدلا، وباب المحول من المضاعف[2] وابن يعيش ينقل في شرح المفصل كلام ابن جنى وأمثلته وينبه على تقارب المخارج والصفات بين المتبادلين ويحكم بالأصالة والفرعية تبعًا لكثرة التصرف والاستعمال بحسب ما عرفناه عن ابن جنى[3] ومن ذلك ما قاله في إبدال الطاء من التاء في نحو اصطبر وفَحصْطُ برْجلى، قال: فأبدلوا من التاء طاء لأنهما من مخرج واحد[4] وقال عن إبدال الهاء من الهمزة: إنهم أبدلوها منها إبدالا صالحًا على سبيل التخفيف، إذ الهمزة حرف شديد مستفل، والهاء حرف مهموس خفيف، فمخرجاهما متقاربان، إلا أن الهمزة أدخل منها في الحلق، قالوا هرقت الماء: أى أرقته... إلخ[5] وقال: "قالوا: ما زلت راتمًا على هذا الأمر أى راتبًا حكى ذلك عن أبى عمرو بن العلاء، فالميم بدل من الباء لكثرة الباء وتصرفها ألا تراك تقول رتب يرتب فهو راتب أى ثابت، ولا تقول: رتمْ يرتم في هذا المعنى، فكانت الباء هى الأصل، وقالوا: رأيته من كثم وكثب أى من قرب، حكى ذلك يعقوب، فالباء ينبغى أن تكون أصلا والميم بدلا منها لعموم تصرف الكثب وأنه يقال قد أكثب لك الأمر، ورماه من كثب أى من قرب[6].

وكثير من المحدثين لم يزيدوا على ما قاله ابن جنى شيئًا وإن اختلفوا معه عرضًا وأسلوبًا، فيرى بعضهم - كما يرى ابن جنى - تقسيم الألفاظ التى تحمل اسم هذه الظاهرة إلى قسمين:

= الدسم كالسمن ونحوه. اللسان ٧/ ٣٤١، ٣٤٢، ١١/ ٤٧، ٤٨، ١٢/ ٤٠٠، ٤٠١، والقاموس ٢/ ٢١٢، ٣/ ٣٣٣، ٤/ ١١٣.

(١) المخصص ١٣/ ٢٨٧.
(٢) نفسه ١٣/ ٢٦٧- ٢٩٠.
(٣) انظر شرح المفصل ١٠/ ٧ وما بعدها.
(٤) نفسه ٤٦، ٤٧ .
(٥) نفسه ٤٢ .
(٦) نفسه ١٠/ ٣٥.

١- فبعضها من الإبدال: إذا كانت هناك علاقة صوتية.

٢- وبعضها من غيره إذا لم توجد هذه العلاقة "وأغلب الظن حينئذ أن الصورتين تنتميان إلى منبعين مختلفين، وأن كلا منهما أصيل فى ذاته وليس مثل هذه الكلمات إلا مثل كل المترادفات"[1].

يقول الدكتور أنيس: "حين نستعرض تلك الكلمات التى فسرت على أنها من الإبدال حينا، أو من تباين اللهجات حينًا آخر لا نشك لحظة فى أنها جميعًا نتيجة التطور الصوتى، أى إن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفًا من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هى الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها، غير أنه فى كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه"[1]، والعلاقة الصوتية التى أرادها الدكتور أنيس هى القرب فى المخرج أو الصفة إذ إنه "شرط أساسى فى كل تطور صوتى"[1]، ويقول الدكتور الصالح عقب نقله كلام الدكتور أنيس السابق: "ورأى المحدثين -على جراءته- أسلم اتجاها وأصح نتيجة من رأى تلك الطائفة من المتقدمين الذين ذهبوا إلى إكثار العرب من الإبدال، كأنه سنة أو عادة، وكأن النطقين المختلفين عندهم متساويان، يوضع أحدهما مكان الآخر، وكأنهم يعتمدون هذا الإبدال إعجابًا به وتفننا فيه"[2]، ولكن الدكتور الصالح يعتمد فى العلاقة الصوتية المخرج لا الصفة، فهو يقول: "فقد لوحظ فيها الأمر الأهم وهو اتفاق المخرج، أما اختلاف الصفة فليس بذى بال؛ لأن المعول فى معرفة نوع الصوت ودرجة إيقاعه على العضو الذى خرج منه من بين أعضاء جهاز النطق، وليس على الطريقة أو الكيفية التى تم بها انطلاق هذا الصوت، فالدال والتاء حرفان نطعيان كلاهما يخرج من سقف غار الحنك الأعلى المسمى بـ "النطع" فهما إذًا متجانسان، وعلى هذا المعول، فلا ضير بعد هذا أن توصف الطاء بالإطباق والاستعلاء وهما صفتان قويتان على حين توصف

(١) من أسرار اللغة ط ٣ ص ٥٩.   (٢) دراسات فى فقه اللغة ٢٣٩.

الدال بالصفتين المضادتين الضعيفتين الانفتاح والاستفال[1] وقد صرح الدكتور شاهين بأنه (لا يكون الإبدال إبدالا حقًا إلا إذا كان بين البدل والمبدل منه علاقة صوتية كقرب المخرج أو الاشتراك فى بعض الصفات الصوتية كالجهر والهمس والشدة والرخاوة)[2].

وقد قسم الدكتور أنيس الكلمات التى توجد بينها علاقة صوتية إلى أقسام ثلاثة:

١- كلمات روى كل منها بنطقين ونسب كل نطق إلى بيئة معينة: فمتى أمكن معرفة الأصل والفرع حكمنا بذلك، وبحثنا عن سر التطور الصوتى[3]، وإذا لم يمكن "نستعين بالقوانين الصوتية وتطورها للحكم على أى الصورتين هو الأصل وأيهما هو الفرع ويكون حكمنا حينئذ مرجحًا لا مؤكدًا"[4].

٢- كلمات روى لكل منها نطقان، ونسب أحد النطقين لبيئة معينة، ولم ينسب النطق الآخر: نعتمد لمعرفة الأصل والفرع منها على كثرة التصرف والاستعمال، وورود النص القديم مشتملا على الصورة الشائعة يؤكد لنا الأصالة بين النطقين، أما حين نفتقد النص فالأصالة عن طريق الشيوع مرجحة رجحانا كبيرًا ولا يصح الرجوع عن هذا إلا إذا أبت قوانين تطور الأصوات مثل هذا الاعتبار[5].

٣- كلمات روت المعاجم لكن منها نطقين متساويين فى الفصاحة والشيوع ولا ينسب أحد النطقين لبيئة معينة: إذا أمكن معرفة الأصل من الفرع حكمنا بذلك وإلا اعتمد الكثير التصرف والاستعمال أصلا لصاحبه "فإذا ورد لأحد النطقين نص قديم اعتبرناه الأصل. . أما حين يرد كل من النطقين فى نصوص قديمة فكثرة الشواهد الخاصة بأحد النطقين ترجح فى الغالب أصالته[6].

(١) نفسه ٢٤٥.

(٢) القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث ٧٣.

(٣) من أسرار اللغة ط ٣ ص ٦٥.   (٤) نفسه ٦١.

(٥) من أسرار اللغة ط ٣ ص ٦٢.   (٦) نفسه ٦٣.

فالدكتور أنيس يضع لمعرفة الأصل والفرع - بعد تحقق العلاقة الصوتية - مقياسًا له جانبان:

١) معرفة المتقدم في وجوده على الآخر، فإذا وجد ما يدل على سبق أحدهما زمنًا كان هو الأصل والثاني هو الفرع.

٢) إذا لم يعرف المتقدم من المتأخر فيحدد الأصل بكثرة شيوعه وتصرفه، والفرع بضد ذلك.

وهذا لم يزد على رأي ابن جني شيئًا، فقد جعل - مثله - معرفة الأصل من الفرع مرهونة بورود الدليل الذي يبين أسبقهما[1] معتمدًا على الشيوع وكثرة التصرف.

وقد تابعه أيضًا في اعتماد المقياس السابق الدكتور الصالح، فهو يقول: "ومقياسنا فيما ورد بوجهين لتمييز الأصل من الفرع هو كثرة الشواهد المتعلقة بأحد الوجهين، فما أكثر الأمثلة على كشب والأقطار واللثام وما أقلها في كثم والأقتار واللفام"[2].

فهذا كله يؤكد أن الرأي الحديث لا يختلف عن القديم إلا أسلوبًا فقط وهو يروي الحقيقة التالية:

اللفظان على الصورة المعروفة يكونان:

١- من الإبدال: إذا وجد مسوغه، وهو التقارب الصوتي، وهذا عند قبيلة واحدة أو عند العرب جميعًا، أو أحد اللفظين في قبيلة والآخر في غيرها.

٢- من اختلاف اللهجات: إذا لم يتحقق هذا التقارب، وشأنها شأن كل المترادفات، على أن الحكم الفيصل - كما قرروا - لمعرفة الأصل من الفرع هو الشيوع وكثرة التصرف.

وأعتقد بعد هذا الإفصاح التام- أن ذلك هو رأي ابن جني نفسه مع اختلاف طفيف.

---

(١) سر الصناعة ١/٢٢١. (٢) دراسات في فقه اللغة ص ٢٧١.

وكأن الدكتور أنيسًا قد أحس بذلك حين قال معبرًا عن رأى ابن جنى: "وأخيرًا تعرض ابن جنى فى الفصل الرابع[1] إلى أن بعض الكلمات قد تختلف بنيتها وذلك بأن يستعمل أحد الحرفين المتقاربين مكان صاحبه، ثم ضرب أمثلة لذلك مثل: طبرزن وطبرزل ودهمج ودهنج وخامل وخامن وبنات مخر وبنات بخر، ومثل هذه الكلمات يمكن أن تنتمى إلى لهجات متعددة، أو إلى لهجة واحدة ولكن فى جيلين مختلفين من أبنائها، على أن ابن جنى لم يحدثنا فى هذا الفصل عن معنى تقارب الصوتين، ووجه الشبه بينهما من الناحية الصوتية[2].

ونقد الدكتور أنيس ابن جنى بأنه لم يوضح معنى تقارب الصوتين فى الفصل الذى ذكره غير مسلم، فقد أوضح أنه هو تقارب المخارج والصفات فى مواضع كثيرة ذكرت بعضها عند بيان رأيه وتفصيلاته[3]، وليس إلا أن يعترف الدكتور أنيس بأنه أخذ رأيه منه، وعلى من تابعه فقال: "ورأى المحدثين على جراءته - أسلم اتجاهًا وأصح نتيجة" أن يقول: "ورأى ابن جنى - على جراءته - أسلم اتجاهًا، وأصح نتيجة".

ويرى فريق آخر من العلماء قدامى ومحدثين أن ألفاظ هذه الظاهرة نشأت من اختلاف اللهجات.

وعلى رأس القدماء الذين قالوا بذلك أبو الطيب اللغوى، فقد قال. ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هى لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان فى لغتين والمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا فى حرف واحد، قال: والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورًا مهموزة، وطورًا غير مهموزة، ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميمًا، والهمزة المصدرة عينًا، كقولهم فى نحو أن: عن لا تشترك العرب فى شىء من ذلك، إنما يقول هذا قوم، وذاك آخرون[4].

---

(١) يقصد بالفصل الرابع (باب فى الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه". الخصائص ٢/ ٨٢-٨٨.

(٢) فى اللهجات العربية ط٢ ص ١٥٥. (٣) انظر ص ٦١٦، ٦١٧من كتابنا.

(٤) المزهر، ط. الأولى ١/ ٢٢.

وقد أوضح لنا هذا الرأى أستاذنا الدكتور نجا فى كتابيه اللهجات العربية وفقه اللغة، وقال سيادته بعد عرضه لرأى أبى الطيب ومناصريه: وهذا الرأى يفهمنا أن الإبدال لا يكون إلا من قبائل متعددة(١).

ويوافق أبا الطيب فى هذا الرأى من القدامى ابن السكيت، وأبو محمد البطليوسى، وابن خالويه، وأبو على القالى: فقد نقل السيوطى عن هؤلاء ما يؤكد ميلهم إلى هذا الرأى، وأخذهم به.

فنقل من كتاب ابن السكيت أمثلة من بينها ما اتضح فيها رأيه، وهو أن الإبدال ينشأ من اختلاف اللهجات، يقول فى إبدال الهمزة من العين: والأُسُن: قديد اللحم(٢) وبعضهم يقول: العُسُن ويقول بعد ذلك بقليل: وذأى البقل يذأى بلغة أهل الحجاز ولغة نجد ذوَى يذوِى(٣) وكذلك قوله: الأثافى ولغة بنى تميم الأثاثى(٤) ونقل عنه السيوطى فى خاتمة هذا الباب (الإبدال): وقال ابن السكيت: حضرنى أعرابيان من بنى كلاب، فقال أحدهما: إنفحة وقال الآخر منفحة، ثم افترقا على أن يسألا جماعة أشياخ من بنى كلاب، فاتفق جماعة على قول ذا وجماعة على قول ذا، وهما لغتان(٥).

وأما أبو محمد البطليوسى فيقول فى شرح الفصيح: ليس الألف فى الأرَقان ونحوه مبدلة من الياء ولكنهما لغتان، ومما يدل على أن هذه الأحرف لغات ما رواه اللحيانى قال: قلت لأعرابى أتقول: مثل حنك الغراب أو مثل حلكه فقال: لا أقول مثل حلكه(٦)، وقال أبو بكر بن دريد: قال أبو حاتم: قلت لأم الهيثم: كيف تقولين أشد سوادا من ماذا؟ قالت: من حلك الغراب. قلت: أفتقولينها من حنك الغراب؟ فقالت: لا أقولها أبداً(٦)، وقد ذكر ابن خالويه فى

(١) اللهجات العربية ٥٦ وفقه اللغة العربية ٢٧.

(٢) المزهر، ط. الأولى ١/ ٢٢٢ وعبارة القاموس الأسن بقية الشحم، والأُسنُ والعسن - بضمتين وبالكسر وبضمتين مع تشديد اللام. القاموس ٤/ ١٩٨.

(٣) نفسه ١/ ٢٢٣. (٤) نفسه ١/ ٢٢٤. (٥) نفسه ١/ ٢٢٩.

(٦) نفسه ١/ ٢٢٩، والأرقان محركة وبالكسر واليرقان محركة: شجر أحمر والحناء والزعفران، ويتغير منه لون البدن، القاموس ٣/ ٢١٥، ٢١٦ وحلك الغراب وحنكه: سواده. القاموس ٣/ ٣٠٩.

شرح الفصيح ما يقرب من هذا، قال: أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي قال: اختلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما بالسين وقال الآخر بالصاد، فتحاكما إلى أعرابي ثالث، فقال: أما أنا فأقول: الزقر بالزاي، قال ابن خالويه: فدل على أنها ثلاث لغات[1].

ويؤكد لنا رأي القالي قوله في أماليه: يقال: هرتَ الثوب وهردَه وهرطَه ثلاث لغات[1]، وقد أيد هذا الرأي من المحدثين فريق من العلماء على رأسهم أستاذنا الدكتور إبراهيم نجا فهو يقول - بعد أن أفصح لنا عن آراء العلماء في هذا الشأن وناقشها مناقشة علمية دقيقة - «فالحق أحق أن يتبع وهو أن الإبدال ينشأ من اختلاف اللغات كما ذهب إلى ذلك أبو الطيب اللغوي»[2]، وممن ذهب إلى هذا الرأي من المحدثين الدكتور السامرائي، يقول - بعد أن عرض آراء العلماء في الإبدال -: وأريد أن أخلص من هذا العرض لأقوال الأقدمين والمحدثين في هذه المشكلة إلى أن العربية قد اشتملت على لغات عدة هي لغات القبائل المختلفة، وطبيعي أن يحصل الخلاف بين هذه اللغات لاختلاف البيئة، وعلى هذا فإن كثيراً مما حمل على الإبدال داخل ضمن هذه اللغات، وعلى هذا فليس هناك إبدال بل هناك اختلاف بين المعربين، فالذي يقول: (صراط) لا يقولها بالسين سراط والعكس حاصل أيضاً[3].

ويقول قبل ذلك بقليل: أريد أن أقول إن اللغة فطرة وبداهة فالذي يقول مدحه لا يمكن أن ينسرح لسانه فيقول مدهه، والعكس صحيح أيضاً[4]، وهذا يشرح رأيه بوضوح، وهو أن الإبدال ينشأ من اختلاف اللهجات، ويعد هذه النظرة هي النظرة الصحيحة فيقول: وعلى هذا فلم نعدم أن نجد بين الأقدمين من نظر إلى هذه المشكلة النظر الصحيح، فقد قال أبو الطيب اللغوي الحلبي: ليس المراد من الإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف وإنما هي لغات مختلفة[4]

(١) نفسه ١/٢٢٩، هرت الثوب: مزقه وخرّقه. القاموس ١/١٦٦، ٣٦١، ٤/٤٠٧.

(٢) اللهجات العربية ٥٨ وفقه اللغة العربية ٤/ ٣٠. .

(٣) التطور اللغوي التاريخي ص ١١١ . (٤) نفسه ص ١٠٨.

إلخ. ويضيف الدكتور السامرائي إلى رأيه العلاقة الصوتية فلا بد من التقارب بين الحروف المختلفة في لهجات الناطقين من قبائل متعددة، وإن لم تكن على طريق الإبدال، فقد نقل قول ابن السيد البطليوسي - مع شرحه - «إن الحرف الأضعف يقلب إلى الأقوى ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف».

ثم عقب عليه بقوله: وما ذكره ابن السيد صحيح في كون تقارب المخرج هو الذي يؤدي إلى هذه المعاقبة[(١)].

ويرى هذا الرأي أيضًا الدكتور علي عبد الواحد وافي، ويشترط أن يتقارب الصوتان في المخرج أو يتحدا في جميع الصفات ما عدا الإطباق، مثل أسود حالك وحانك، وخامل الذكر وخامن الذكر[(٢)] "ويذكر من أمثلة الاتفاق في الصفات ماعدا الإطباق تناوب الصاد والسين بمثل ساطع وصاطع والسراط والصراط[(٣)]، ثم يقول: "ويرجع السبب في كثير من ظواهر هذا التناوب إلى اختلاف القبائل في النطق بأصوات الكلمة، فمادة كشط مثلا كانت تنطقها قريش بالكاف على حين أن أسدًا وتميمًا كانت تنطقها بالقاف[(٤)] "وقد وافقه أستاذنا الدكتور العزازي في كل ما ذهب إليه[(٥)] إلا أنه أفرد له بابا خاصًا عنونه بالإبدال أو الاشتقاق الأكبر، ولعل ذلك جمع بين موقفين، وهناك غير هؤلاء كثير لا يتسع المقام للإشارة إلى أقوالهم[(٦)].

ويلاحظ أن هذا الرأي على الرغم من أنه يجعل ألفاظ هذه الظاهرة من اختلاف اللهجات لا ينسى أن التقارب بين الحروف ملحوظ فيها، وهذا يشير إلى تطور صوتي وإن كان بين لهجات متعددة.

وبعد استعراضنا لكل هذه الآراء، ومناقشتنا لها، نحس أنه لابد لنا من نظرة واعية وعميقة، ومن تحليل علمي دقيق نتتبع به الظواهر المختلفة، والدواعي

(١) نفسه ص ١١٣ .
(٢) فقه اللغة د. وافي ص ١٧٨ .
(٣) نفسه ١٧٩ .
(٤) نفسه ١٧٩ .
(٥) فقه اللغة، د. العزازي ١٨٩، ١٩٠ .
(٦) انظر مثلاً فقه اللغة للمبارك ص ٥٠ وغيره.

الكثيرة التى أحاطت وتحيط باللغة، ونشأة مفرداتها، والظروف التى عاشت فيها، ومرت بها فى مراحلها التاريخية المتعددة، حتى نصل إلى الحقيقة «ونستنج القانون الذى ينظم حوادثها إن كان لها قانون مطرد، وهذا يعتبر المفتاح لعلم الاشتقاق الذى يكشف الصلة بين كلمات تباعدت أصولها»[1].

أسباب الإبدال

هناك عوامل متعددة ساعدت على وجود هذه الظاهرة، وقد أشار العلماء إلى كثير منها، وإن مال كل منهم إلى واحد أو أكثر، وسنحاول تتبع معظمها حتى نستطيع تفسير ما ورد من ألفاظ هذه الظاهرة، فربما رجع اللفظان إلى واحد أو أكثر من تلك العوامل، ولا مانع من ذلك، إذ هذه الأسباب غير متعارضة، والذى جعلنا - كغيرنا من الباحثين - نفكر فى هذا التفسير هو وجود تلك الألفاظ فى لغتنا العربية غير منسوبة إلى قائليها، بل تضطرب فى نسبتها، فهى أحيانًا من لسان قريش، وأخرى من لسان تميم، وثالثة من لسان غيرهم من قبائل العرب[2].

وبعد عرضنا للأسباب وتحليلها تحليلا علميًا دقيقًا نحاول تطبيقها على الكلمات التى اختارها عالمنا ابن جنى شواهد للإبدال اللغوى، وفى ذلك نوضح وجهة نظره، وإلى أى مدى كان بحثه سديدًا من الناحية العلمية واللغوية.

أولا: اختلاف اللهجات

المعروف أن العرب سكنوا الجزيرة العربية، وتفرقوا فى أنحائها، وبيئاتها الطبيعية والاجتماعية مختلفة بين بداوة وحضارة، ولذلك - بلا ريب - أثر كبير فى تعدد اللهجات، واللغة عادة اجتماعية، وخروج الفرد عليها يلقى مقاومة من المجتمع تأخذه بعقاب[3] ومن هنا صرح العلماء «بأن الذى يقول: مدحه لا يمكن

(١) نفسه ص ٣٩.

(٢) القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث ص ٤٠١ وانظر ما يقرب من هذا فى الأصوات اللغوية ص ١٥١.

(٣) اللغة والمجتمع د. وافى ص ٤٢٣ .

أن ينسرح لسانه فيقول مدهه والعكس صحيح أيضًا[١] وقد مر بنا من الروايات اللغوية ما يؤكد تمسك الجماعات الإنسانية بالنطق المتعارف بينها، كرواية أبى حاتم عن أم الهيثم من حلك الغراب أو حنكه، فقالت لا أقول من حنكه أبدًا[٢] وكذلك رواية أبى حاتم عن الأصمعى: اختلف رجلان فى الصقر... إلخ، واختلاف اللهجات فى الواقع يعد عاملا مهما فى تفسير هذه الظاهرة، فالقبائل البدوية مثلا تميل إلى الأصوات الشديدة في نطقها، وهو أمر طبيعى يلتئم مع ما عرف عن البدوى من غلظة وجفاء فى الطبع، وبهذا يتميز نطقهم بسلسلة من الأصوات القوية السريعة "التى تطرق الآذان كأنما هى فرقعات متعددة فى حين أن أهل المدن المتحضرة يميلون إلى رخاوة تلك الأصوات الشديدة بوجه عام... فالباء والتاء والدال والكاف وغيرها من الأصوات الشديدة قد تستعمل فى أفواه المتحضرين على الترتيب فاء. سينا. زايا. شينا[٣] ويمكن - بناء على ذلك - تفسير عدد غير قليل من الألفاظ التى عدت من الإبدال، ولو أن اللغويين نسبوا كل لفظ إلى قائله لقلل ذلك من خطر تلك الظاهرة ووجودها.

ثانيًا: التطور الصوتى

يُرجع كثير من علماء اللغة - ومنهم ابن جنى - قدرًا كبيرًا من أمثلة الإبدال إلى التغييرات الصوتية، وذلك لعلاقة بين الحروف المتبادلة فى المخرج أو الصفات، وإن اختلفوا فى تحديد هذه العلاقة، فكلمات اللغة تتألف من أصوات ينسجم بعضها مع بعض يقول الأستاذ فندريس: "فى كل لغة ترتبط الأصوات بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا، فهى تكون نظامًا متجانسًا مغلقًا، تنجسم أجزاؤها كلها فيما بينها، هذه هى أول قاعدة من قواعد الصوتيات، وهى ذات أهمية قصوى، لأنها تثبت أن اللغة لا تتكون من أصوات منعزلة، بل من نظام من الأصوات[٤] وإن

(١) التطور اللغوى التاريخى ١٠٨.

(٢) المزهر ١/٢٢٩ وانظر ص ٦٢٤، ٦٢٥ من كتابنا.

(٣) فى اللهجات العربية ط٣ ص ١٠٠، ومن أمثلة ذلك: عكوب الطير وعكوف الطير، والنات والناس، والدغدغة والزغزغة وعليك وعليش. انظر المصدر المذكور، ص١٠١، ١٠٥، ١٨٦.

(٤) اللغة ٦٢ .

الانسجام والتآلف يقتضى بعض التبدلات الصوتية باختلاف الناطقين وبيئاتهم، وتبعًا لنواح (طبيعية فسيولوجية ونفسية معًا)[1]، بل إن هذا الاختلاف فى النظام الصوتى "يتغير إن قليلا وإن كثيرًا من سن إلى أخرى"[2] وقد أكد لنا المحدثون أنه ليس بين أبناء اللغة الواحدة اثنان ينطقان نطقًا متماثلا فى كل الصفات[3]، وهذا التطور يؤدى إلى وجود صيغ جديدة، وفى البيئة الواحدة قد تستعمل هذه الصيغ بجانب القديمة فى مدة معينة ثم بعدها تبقى الجديدة وحدها فى عالم الاستعمال، وقد توجد صيغتان فى بيئة واحدة إذا استعملت الأخرى غير الشائعة على طريق المحاكاة أو اتجاهًا إلى اللغة المثالية، أما فى البيئات المتعددة فلا مانع من وجود كل فى موضعه. ولهذا التطور الصوتى عوامل كثيرة ساعدت عليه نتحدث عنها بالتفصيل فيما يلى:

أ - **أعضاء النطق**: إن جهاز أعضاء النطق هو الذى يختص بإخراج عدد لا يحصى من الأصوات[4]، وقد حاول بعض العلماء أن يعزو التبدلات الصوتية إلى هذا الجهاز من نواح متعددة وسنقف منها جميعًا الموقف العلمى الصحيح.

١ - **اختلاف أعضاء النطق باختلاف الشعوب**: ينسب بعض العلماء التطور الصوتى إلى اختلاف أعضاء النطق، فهى تختلف فى تكوينها واستعدادها ومنهج تطورها، تبعًا لاختلاف الشعوب، وتنوع الخواص الطبيعية المزود بها كل شعب، والتى تنتقل عن طريق الوراثة من السلف إلى الخلف[5]. وهذا يعنى أن لكل شعب جهازًا مكونًا على نمط خاص، يجعله قادرًا على إصدار الأصوات بطريقة معينة تختلف عن الشعوب الأخرى، ولكن هذه النظرية لم يثبتها علم التشريح، بل لقد برهن معظم علماء التشريح على أن أعضاء النطق عند الإنسان تتحد فى جميع تفاصيلها من وجهة نظر علم التشريح[6]، وعجز بعض الشعوب عن نطق

(١) نفسه ٩١ .

(٢) نفسه ٦٦ واللغة بين الفرد والمجتمع (جسبرسن) ٣٥، ٣٦.

(٣) الأصوات اللغوية ١٧٠ .

(٤) التجويد والأصوات ص ٨.

(٥) علم اللغة، د. وافى، ط١٩٣٨م، ص ٢٧٤ .

(٦) الأصوات اللغوية ١٧٢ .

بعض الحروف ليس دليلا على اختلاف أعضاء النطق، فعجز الإنجليزى عن نطق العين أو الضاد أو القاف لا يعنى أن جهاز النطق عندهم قد خلق على طبيعة لا تمكنه من النطق بهذه الحروف، بل إن العادات الصوتية التى نشأ عليها، والبيئة الاجتماعية من حوله هى التى جعلته لا ينطق بها، فالجهاز الصوتى مستعد لإصدار جميع الأصوات بلا استثناء، وكل ما هنالك أنه يحتاج إلى المران عليها. فلو أن طفلا إنجليزيًا نشأ فى بيئة عربية لنطق بهذه الأصوات كاملة المخارج والصفات كما ينطقها العربى تمامًا. وقد ثبت بالتجربة أن مدرس (الفوناتيك) يستطيع أن يعلم تلاميذه أى صوت من الأصوات فى أى لغة من لغات العالم مع شىء من المران والشرح العلمى، دون أن يصحب عضلات نطق التلاميذ أى تغير فى تكوينها التشريحى[1]، وعلى كل حال فلابد أن يكون هناك تأثير ما - وإن لم يوجد اختلاف واضح - لأننا قررنا أن النطق يختلف من إنسان لآخر، والطفل يختلف عن أبويه اللذين يقلدهما تقليدًا ناقصًا كما يقول الدكتور المبارك، وقد وصف الأستاذ (فندريس) هذا التغير بأنه «خطير النتائج لأنه لا يبشر بشىء أقل من انقطاع التوازن فى النظام الصوتى»[2]، وإذا كان هذا فى بيئة واحدة وشعب واحد فلا ريب أن الخلاف بين الشعوب يكون أكثر وضوحًا، لما يحيط بالفرد من مؤثرات واستعداد لأعضاء الجهاز الصوتى.

٢- **تطور أعضاء النطق**: حاول بعض العلماء أن يطبق على الجهاز الصوتى نظرية النشوء والارتقاء، فلابد أن يتطور كما يتطور كل ما فى الكون، ولذلك تأثيره فى الأصوات وقد ذكرنا أن النظام الصوتى يتغير من سن إلى أخرى[3] ويقول الدكتور وافى: إن هذا أمر مقرر، فسائر أعضاء نطقنا تختلف عما كانت عليه عند آبائنا الأولين إن لم يكن فى تكوينها الطبيعى فعلى الأقل فى استعداداتها، وذلك تبعه تطور فى أصوات الكلمات، وقد كشف ذلك جماعة من العلماء على رأسهم هرمان بول وروسلو الذى تجرى حقائقه بالوسائل القديمة

(١) نفسه، نفس الصحيفة. (٢) اللغة ٦٥ . (٣) نفسه ٦٦.

وبوسيلة الأجهزة الحديثة[1]، ولكن الدكتور المبارك ينقض ذلك بقوله: "إن ما ادعاه بعضهم من تطور الجهاز الصوتي تطوراً مطرداً مردود إذ لا برهان له عليه"[2] ويبدو لنا أن التغير الذي يعتري كل ما في الكون يشمل أعضاء النطق أيضًا، وإن كان هذا التغير بنسبة غير ملحوظة إلا أنها تترك أثراً ما.

٣- **عيوب أعضاء النطق**: قد يولد الإنسان مصابًا بعلة تمنع أعضاء الكلام عن تأدية وظيفتها، وقد يعرض للإنسان في أثناء حياته مرض يتسبب في إحداث عيب في أعضاء النطق، وهذا يؤثر في حديثه، والمعروف أن الرواة كانوا يتحرون جمع اللغة عن القبائل الفصيحة، ولم يكن لهم اتجاه إلى النظر في أعضاء النطق للتحقق من سلامتها، وكانوا يكتفون بالأخذ عن العربي الواحد، كما قرر ابن جني[3]. وربما كان هذا العربي الذي شهد له بالفصاحة مصابًا بلكنة تسببت في تغير بعض الأصوات، وربما انتقلت الكلمة على هذا النحو إلى التراث اللغوي، فاللثغة اللسانية تتسبب - ولا ريب - في إبدال بعض الحروف، فالراء تتحول عند الألثغ إلى غين أو همزة أو لام فكلمة يا ربي قد تنطق يا غبي ويا أبي ويا لبي[4]، وقد عزا الأستاذ جورجي زيدان إلى عيب أعضاء النطق معظم ما عرف من ألفاظ هذه الظاهرة، وقال: "وهي في الغالب نتيجة علة طبيعية في أعضاء النطق"[5] وجعل ذلك عامًا في جميع الأمم، ولكننا نرى في هذا القول مبالغة، وإن كنا نوافقه موافقة عامة على أن لهذه العلل أثراً ما قد يتسبب في إبدال بعض الكلمات، على أن الأستاذ فندريس يقول: إن التغير الذي ينظر إليه اللغوي هو التغير الذي يظهر في كلام مجموعة من الأفراد، ثم يقول: ولكن لابد من التفرقة بين التغيرات الفردية والتغيرات المشتركة بين جميع الأطفال في نفس الجيل، فقد يحدث أن أحد الأطفال لا يستطيع النطق ببعض الأصوات، نتيجة لاستعداد خبيث

---

(١) الفونيتيك التجريبي. علم اللغة د. وافي، ط١٩٣٨م، ص ٢٧٠، ٢٧١ وفقه اللغة له ١٣٠.
(٢) فقه اللغة ٤٠.　　　(٣) الخصائص ٢/ ٢١.
(٤) ومن أنواع اللثغات الرتة والبأبأة والتمتمة والفأفأة. المزهر ١/ ٢٦٥ وتاريخ آداب العرب ١/ ١٥٤.
(٥) الفلسفة اللغوية ٣٩، ٤٠.

موروث، أى أن يكون عنده بعبارة أخرى نقص فى النطق، هذه الحالات من النقص الفردى فى غالب الأحيان لا تعنى غير الطبيب، وغاية ما يعنى العالم اللغوى من أمرها أنه قد يستدل بها على اتجاهات اللغة[1].

ب- **المكان والزمان**: تؤثر الطبيعة التى تحيط بالإنسان فى سماته الخلقية، وسائر تصرفاته ومنها اللغة، إذ هى لون من التصرف، ولا ريب أن اللغة فى بلد زراعية تختلف فى اتجاهها عنها فى بلد صناعية أو صحراوية أو جبلية أو ساحلية، ويمكن أن نرى ذلك واضحًا فى البيئة العربية، إذ كان البدو يعيشون حياة لا تعرف الاستقرار على حين كانت طائفة منهم تسكن المدن التى تتصل بما يجاورها عن طريق التجارة والثقافة، فاختلفت فى اتجاهها اللغوى على ما رأينا فى حديثنا عن اختلاف اللهجات، كما أن انتقال اللغة من جيل إلى آخر يصاحبه شىء من التغير فى النظام الصوتى، فالطفل منذ نشأته يحاول أن يقلد أباه أو يتعلم منه "وأغلب الظن أن استعدادات الطفل الموروثة تلعب دورها فى هذا التعلم، ولكن يمكننا أن نقدر دون عناء العوارض التى يمكن أن تعرض لسلامة النطق فى كل جيل[2] وعلى مر الزمن فإن تقليد الأبناء للآباء يحدث تبدلات فى الحروف مهما يبالغ السلف فى تلقينهم وتعليمهم، وهذا لا تسلم منه لغة فى العالم، ولكن هناك عوامل أخرى قد تقلل من هذا التأثير كالكتابة والتلقين فى المدارس[3] وقد حظيت اللغة العربية الفصحى بما لم تحظ به لغة على الإطلاق، فقد بذل أهلها وعلماؤها جهدًا كبيرًا فى الحفاظ عليها، ووصف أصواتها وصفًا دقيقًا، وكان ذلك اهتمامًا بالقرآن الكريم الذى نقل إلينا أصوات العربية حتى فيما قبل القرآن من آماد بعيدة[4] أما اتجاه المحادثة الدارجة فقد سار على النمط العام التطورى، وبهذا ندرك أن البيئة الطبيعية، ومرور الزمن يؤثران على الجماعة البشرية، بما يحدث بعض التغيرات فى لغتها، ومن بينها تبدلات تعترى الأصوات، مما يسبب ظهور ألفاظ تحمل اسم ظاهرة الإبدال.

---

(١) اللغة ٦٩، ٧٠ . (٢) نفسه ٦٤ .

(٣) فقه اللغة للمبارك ٤٠ . (٤) نفسه ٤٩ .

جـ- الحياة الاجتماعية:

١- العزلة والاختلاط الاجتماعي: تتأثر اللغة - كغيرها من وسائل الحياة - بلقاء الإنسان بالآخر وانعزاله عنه، فإذا قدر لطائفة من بني البشر أن تعيش في مكان لا صلة له بالآخرين- لأن طبيعة البيئة الجغرافية كالجبال والآكام أو صعوبة المواصلات والبعد عن العمران أو غير ذلك قد عزلتهم عن غيرهم- فإن هذا يؤثر على سلوك هذه الطائفة، ومنه الاتجاه اللغوى الذى يأخذ شكلا يخالف الاتجاهات الأخرى عند بقية الشعوب، وربما عزل فريق من أهل اللغة الواحدة عن بقية بنى جلدتهم، فتحدث بعض اختلافات وتطورات صوتية بينهم، وبين إخوانهم من أبناء لغتهم[١] وقد يكون لذلك أثر فى الإبدال.

كما أن الاختلاط - بصوره التى تحدثنا عنها فى اللهجات - تؤثر فى اختلاف الأداء الصوتى، وانقسام اللغة إلى لهجات، وعن طريق هذا الاتصال بين الشعوب وأبناء اللغة الواحدة، "كانت الانقلابات السريعة فى تطور بعض اللغات، لأن الشعب الذى يتخذ لغة جديدة يطبق عليها - أحيانًا - عوائد النطق فى اللغة التى تركها[٢] فيمكن قراءة صفحة من الفرنسية وقد بدا عليها طابع النطق الإنجليزى أو الألمانى[٣]، وإذا تكلم الإنسان لهجة أجنبية تعرض للأخطاء، بسبب التردد فى صيغة الكلمات[٤] وهذا حدث للعربية فى تفرعها إلى لهجات، وتأثرها باللغات التى اتصلت بها وبخاصة بعد الفتوحات الواسعة، وإن التأثر الواقع من تلك اللغات واللهجات بعضه - ولا شك - صوتى، وإن الحروف التى تكون بين الحروف العربية لخير شاهد على ذلك.

٢- الثقافة والحضارة: هذا العامل له اتصال بسابقه، إذ ينشأ عن قطيعة شعب لجيرانه ألا يعرف تطور الحياة، ونوازعها الجديدة، وثقافاتها المتعددة التى تنشأ بين الحين والآخر، كما أن اتصال الشعوب، وتبادل الثقافات، عن طريق

---

(١) فى اللهجات العربية ط٢ ص ١٨.

(٢) اللغة ٨١، ٨٢. (٣) نفسه ٦٣. (٤) نفسه ٨١.

المعاملات الودية، أو الغزو، يؤدى إلى تغير الحياة والتأثير فيها وهذا - بنوعيه - له أثر فعال فى النواحى اللغوية، وبعضه يتصل بالأصوات وتبدلات الحروف، وقد ذكرنا ذلك فى حديثنا عن اللهجات[1].

٣- **الحالة النفسية**: إن الجو النفسى للفرد والمجتمع تظهر بعض آثاره على النطق، فقد يكون اللفظ رقيقًا ضعيفًا وقد يكون قويًا ذا جرس، وبقدر سرور الإنسان أو حزنه، واستقراره وعدمه، تكون ألفاظه معبرة؛ فمن وضوح أو غموض، ومن تفخيم أو ترقيق إلى غير ذلك من وسائل التعبير اللغوى ومظاهره، ويعزو بعض العلماء تطور الأصوات من شدة إلى رخاوة أو العكس إلى الحالة النفسية التى يكون عليها الشعب "فالشعب حين يميل إلى الدعة والاستقرار تميل أصوات لغته إلى الانتقال من الشدة إلى الرخاوة، فإذا اعتز الشعب بقوته وجبروته مال إلى العكس"[2] وكما يحدث ذلك للجماعة يحدث للأفراد فيختلف نطقهم عن ذويهم من أبناء لغتهم، وهذا ذو أثر أيضًا فى ظاهرة الإبدال.

٤- **عوامل اجتماعية أخرى**: وهى كثيرة قومية ودينية وعصبية وغيرها، وقد يتسبب ذلك أو بعضه فى إحياء صوت مهجور، وإماتة صوت مولد، أو هجر صوت قديم وتوليد آخر، وهذا يترك أثرًا على ما يعيش من أصوات اللغة "فالرغبة فى العودة إلى الفصحى فى البلاد العربية فى العصر الحاضر هى التى عادت ببعض الحروف من الشكل الذى آلت إليه كالهمزة بدل القاف فى كثير من المدن العربية والثاء والذال والظاء فى لفظها العامى إلى نطقها القديم الفصيح"[3] وقد كان القرآن الكريم عاملا دينيًا دعا إلى الحفاظ على اللغة العربية، وأصواتها بطابعها القديم - كما ذكرنا - وقد تعصبت القبائل العربية للهجاتها المتعددة، ونحن نعرف الصراع الطويل الذى حدث بينها حتى استطاعت القرشية التغلب عليها، بعد أن أثرت فيها اللهجات الأخرى[4] وكم تصارعت أيضًا مع اللغات التى اتصلت بها بعد الفتوح الإسلامية، ولا شك أن هذا وغيره له آثار يتعلق بعضها بظاهرة الإبدال.

(١) انظر ص ٣٥٤، ٣٥٥ من كتابنا.
(٢) الأصوات اللغوية ١٧٤.
(٣) فقه اللغة للمبارك ٤١.
(٤) اللهجات العربية د. نجا ص ٥١، ٥٢.

ثالثاً: دواع لغوية

هناك عوامل لغوية متعددة ذات أثر في الإبدال نتحدث عن أهمها:

١ - **تفاعل الأصوات**: هو تأثر الصوت اللغوى بما يجاوره قبله أو بعده من الحروف، وهذا يشمل ما يسمى بالمماثلة والمخالفة والتناوب بين الأصوات، وهاك بيانها:

(أ) المماثلة: حروف الهجاء منها ما يأتلف، ومنها ما يختلف، ولابد من تحقيق التآلف بين الحروف عند تركيب الكلام، حتى يتحقق الانسجام الصوتى، فتتمكن أعضاء النطق من التفوه به، فإذا تجاور حرفان متنافران غير أحدهما ليقترب من الآخر أو يتحد معه مخرجًا أو صفة "وهذه ظاهرة شائعة فى كل اللغات بصفة عامة، غير أن اللغات تختلف فى نسبة التأثر وفى نوعه"[١] وهذا التأثر واقع فى اللغة العربية قديمها وحديثها كما يقول أستاذنا الدكتور نجا[٢] كانقلاب النون الساكنة ميمًا إذا وليها باء، وتحول تاء الافتعال طاء مما أوله صوت مطبق كما فى عمبر وشمباء، واصطبر واطلع واظطلم ونحو ذلك مما أدنى فيه الصوتان أحدهما من الآخر[٣]، وهذا التأثر متفاوت الدرجة فقد لا يعدو أن يكون مجرد انقلاب الصوت من الجهر إلى الهمس أو العكس، وأقصى ما يصل إليه الصوت فى تأثره بما يجاوره أن يفنى فى الصوت المجاور فلا يترك له أثرًا[٤]، وقد قسم علماء اللغة المحدثون هذا التأثر إلى رجعى وتقدمى، وذلك بحسب الصوت المتأثر بالآخر وقد أشرنا إليهما فى اللهجات[٥].

(ب) المخالفة: الأحوال اللغوية مختلفة، فقد يكون الصوتان مقبولين فى موضع غير مقبولين فى موضع آخر لاعتبارات خاصة، ومن ذلك الحرفان المتماثلان، قد تبقى صورتاهما فى اللفظ إذا كان ذلك لا يحتاج إلى مجهود عضلى كبير، وقد يقلب أحدهما إلى حرف آخر إذا احتاجا إلى هذا المجهود توفيرا

---

(١) الأصوات اللغوية ١٢٦ (٢) التجويد والأصوات ٢٩.

(٣) الخصائص ٢/ ١٤٠، ١٤٥، ٢٢٧- ٢٣٠ وغيرها.

(٤) الأصوات اللغوية ١٣ (٥) انظر ص ٣٨٣ من كتابنا.

للجهد وتحقيقًا للسهولة، فالأول مثل قطَّع وعلَّم والثانى مثل أملى وتظنىَّ، فالأول مقبول لأن إدغام الحرف فى الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين، ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما معًا نبوة واحدة[1]، والمثلان -فى غير الإدغام- ثقيلان لما فى النطق بهما من تحرك اللسان ورجوعه إلى مكانه الأول، فهو شبيه بمشى المقيد، كلما تحرك خطوة رجع أخرى[2] فلا إنكار للتخفيف بإبدال أحد المتماثلين ياء[3] ولأن الصوت مع نقيضه أظهر منه مع قرينه ولصيقه، ولذلك كانت الكتابة بالسواد فى السواد خفية، وكذلك سائر الألوان[1]، وإذا كان ذلك فى المثلين فالثلاثة أولى، وهذا هو معنى المخالفة التى أوضحها المحدثون، وقد أشار إليها سيبويه فى (باب ما شذ فأبدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد) ومثل لها بقولهم: تسرَّيت وتظنَّيت وتقصَّيت. . وأصلها تسرَّرت وتظنَّنت وتقصَّصت[4]، ونبه ابن جنى أيضًا على استثقالهم المثلين حتى قلبوا أحدهما فى نحو أمليت -وأصلها أمللت- وقولهم لا وربيك لا أفعل يريدون لا وربك لا أفعل[5]، ويرى الدكتور أنيس أن هذه الظاهرة قد شاعت فى كثير من اللغات السامية وليست إلا تطورًا تاريخيًا للأصوات[6] ويذكر أن كثيرًا من الكلمات التى تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة يتغير فيها أحد الصوتين إلى صوت لين طويل -وهو الغالب- أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين فى بعض الأحيان ولاسيما اللام والنون[7] وهو يرى- كذلك- أن المخالفة "لا تكاد تتم إلا حين يتجاور صوتان متماثلان من أصوات الإطباق أو الأصوات الرخوة، لأنها أشق الأصوات، على أن المخالفة قد تكون فى النادر من الأحيان بين الأصوات الشديدة مثل (إجار) التى روى فيها (إنجار) وكذلك (إجاص) روى فيها- أيضًا- إنجاص[8] فالمخالفة تجرى

---

(1) الخصائص ٢/ ٢٢٧. (٢) فقه اللغة د. العزازى ١٦٦-١٧١.

(3) الخصائص ٢/ ٢٣٢. (٤) الكتاب ٢/ ٤٠١.

(5) الخصائص ٢/ ٢٣١ وانظر ص ٣٩٧-٣٩٩ من كتابنا.

(6) الأصوات اللغوية ١٥٢

(7) نفسه ١٥٣، ١٥٤ وانظر أمثلة لذلك ص ٦٠٦، ٦٠٧ من كتابنا

(8) الأصوات اللغوية ١٥٥، الإجَّار والإنجار: السطح والحصن ج أجاجير، وأناجير، والإجاص: ثمر معروف القاموس ١/ ٣٧٦، ٢/ ١٤٤، ٣٠٦.

بين الحروف التى تحتاج إلى جـهد عضلى، وفى غير ذلك يبقى المثلان دون تغيير "كاللامين والنونين فلا تتناولهما عملية المخالفة إلا فى النادر من الأحيان"[1].

جـ) **التناوب بين الأصوات**: تبين من ملاحظة ظواهر التطور فى مـختلف اللغـات الإنسانيـة أن الأصوات المتـحدة النوع الـقريبـة المخرج تميل بطبـعهـا إلى التناوب، وحلول بعضها محل بعض، فكل صـوت لين عرضة بطبعه لأن ينحرف إلى صوت لين آخـر، وكل صوت سـاكن عرضة بطبـعه لأن ينحـرف إلى صوت ساكن متحد معـه فى مخرجه أو قريب منه[2]، ففى العربية تناوبت أصوات اللين القصيرة (الفتحة- الكسرة- الضمة) مثل (يعوم- يسمع- يلطم- يضرب- محمد- تعبان) تغيرت حركاتها الفصحى بأخرى فى العامية المصرية، وحدث كذلك تناسخ فى أصوات اللين الطويلة نفـسها، وبخاصـة فى الألف اللينة إذا أمليت فى لغات بعض القبائل العربيـة القديمة (ومنها قريش) وتمال الآن فى لهجات القـبائل العربية النازحة إلى مصر، وفى بعض اللهجات فى بلاد الشرقية والأصوات الساكنة كذلك ففى عاميتنا حلت الدال فى (دبور) محل الزاى فى (زنبور) الفصحى، والسين فى (يسدأ) محل الصاد فى (يصدق) الفـصحى، وهكذا ومثل ذلك حدث فى اللغات الأوربية[3].

٢- **الاشتـقاق**: قد تتفق كلمـتان فى ظاهر أمرهما فى جـميع الحروف إلا حرفًا واحدًا، وأصلهما - فى الحقيقة - مختلف لأخذ كل منهما من أصل معين، وقد ضرب ابن جنى لذلك أمثلة متعددة ذكرنا بعضها فيما مضى[4] كما فى حثثوا وحثحثوا وآديته وأعديته، فـإذا أدركنا أصول الألفاظ على هذا النحو أمكننا تفسير ألفاظ كثيرة ظُن أنها من الإبدال.

٣- تغير المعنى: تتـغير معانى الألفاظ من آن لآخـر، تبعًا للظروف التى تمر بها اللغة، ويتطور المعنى بإحدى الصـور الثلاث التى لا رابع لها (توسيع المعنى -

---

(١) نفسه، نفس الصحائف.

(٢) فقه اللغة، د. وافى ١٣٦.

(٣) علم اللغة، ط١٩٣٨م، ص ٢٩٠- ٢٩٣.

(٤) انظر ص ٦١٧ من كتابنا.

تضييقه – انتقاله)[١]، "وينحرف الناس- عادة- باللفظ من مجاله المألوف إلى آخر غير مألوف، حين تعوزهم الحاجة فى التعبير، وتتزاحم المعانى فى أذهانهم أو التجارب فى حياتهم، ثم لا يسعفهم ما ادخروه من الألفاظ وما تعلموه من الكلمات[٢]. ثم يشيع ذلك المجاز حتى يصبح مألوفًا، ويعد حينئذ من الحقيقة، وتظل تلك الدلالة القديمة ملازمة للفظ فى حدود ضيقة، ويكون للفظ دلالتان أو استعمالان – وكلاهما من الحقيقة – غير أن إحدى الدلالتين تكون أكثر شيوعًا من الأخرى، بل قد يصل الأمر إلى أن تصبح الدلالة القديمة من الندرة وقلة الاستعمال بحيث تستدعى الانتباه، وتكاد تعد من المجاز حين تقارن بالدلالة الجديدة الشائعة المألوفة[٢]، وفى هذه اللغة الشاعرة توجد كلمات كثيرة بقى معناها الحقيقى مع شيوع معناها المجازى على الألسنة، حتى ليقع اللبس فى أيهما السابق وأيهما اللاحق فى الاستعمال[٣]، فالعزة يوصف بها المكان المنيع، والرجل المنيع فالعزيز فى الحالين غير السهل المباح[٤]، وكلمة رأس التى تطلق على رأس الإنسان ورأس الجبل ورأس النخلة ثم أخيراً رأس الحكمة[٥]، وهكذا نرى أن المعانى تتجدد وتتطور، وبخاصة فى لغتنا المبنية على المجاز، وهذا التطور المعنوى قد يتسبب فى مساواة لفظ بآخر، فيتفق معه فى المعنى، وقد يتصادف أن تتفق – حينئذ – الكلمتان فى جميع الحروف إلا حرفًا واحداً وقد يكون أحد المعنيين مجازاً، إلا أنه عرف واشتهر فكأنه حقيقة بكثرة الاستعمال على ما سبق، وقد يكون من ذلك ما جزم به ابن جنى من اختلاف المعنى بين كلمتى ثوم وفوم وأن الفاء ليست بدلا من الثاء لاختلاف المعنى، وتؤيده المعاجم فيما ذهب إليه[٦] ولو أن اللغويين حاولوا الفصل بين المعانى وبيان حقيقيها ومجازيها، وصلة هذه المعانى بعضها ببعض لأدى ذلك إلى تفسير قدر كبير من الألفاظ التى تدخل فى ظاهرة الإبدال.

(١) دور الكلمة فى اللغة ١٦٥.

(٢) دلالة الألفاظ د. أنيس ص ١٢٦ واللغة والمجتمع د. وافى ١٧، ١٨.

(٣) اللغة الشاعرة ٣٩. (٤) نفسه ٤١. (٥) فى اللهجات العربية، ط٣، ص ١٩٣.

(٦) سر الصناعة ١/٣٥٢ والقاموس، ط. بولاق، ٤/١٠١، ١٨٧.

٤- التصحيف والتحريف: هذا العامل يرجع إلى عصر تدوين اللغة وكتابتها[١] فإن الحروف العربية تنقسم إلى مجموعات متشابهة، والتصحيف خاص بنقط الحروف المتشابهة فى الشكل مثل (ب ت ث- ج ح خ- د ذ- ر ز- س ش- ص ض- ط ظ- ع غ- ف ق)[٢] فإن صور تلك الحروف واحدة، ولا يفرق بعضها عن بعض فى الكتابة الحديثة إلا النقط ومقدارها، والتحريف خاص برسم الحروف المتشابهة وشكلها مثل (در- دل- ذز- زن) فى الحروف المتقاربة الصورة و(ل ع- م ق) فى الحروف المتباعدة الصورة[٣].

والتصحيف قسمان: تصحيف الخط وتصحيف السمع، فالأول ينشأ عن اختلاط نقط الحروف المتشابهة -كما سبق- ومن صور الإبدال التى يمكن فيها ذلك "رجل صلب وصلت" والدبر والدثر والكرث والكرب ورغاث ورغاب وجاص وجاض والنافجة والنافحة"[٢] وقد وقع أصحاب المعاجم فى كثير من هذا اللون من التصحيف[٤]، والثانى ينشأ من نطق الأحرف المتقاربة مخرجًا أو صفة وهي- غالبًا- لا تتشابه رسمًا عند إهمال نطقها مثل (ء هـ- ب م- ت ط- ث س ف- ج ش- د ض- ذ ز ظ- س ص- ق ك) ومن صور الإبدال التى يتوهم فيها ذلك اتمأل واتمهل ومن كشب ومن كثم والأقتار والأقطار والوطث والوطس واللثام

(١) التصحيف والتحريف (للعسكرى) ص ٩.

(٢) المزهر ١/٢٥٥- ٢٦٧ واللغة العربية كائن حى ص ٥٧، الدبر والدثر: المال الكثير، والكرث مثل الكرب، وأرض رغاث ورغاب: لا تسيل إلا من مطر كثير، وجاص عن الشيء: حاد عنه ومال، والنافجة: لها معان منها كل ريح تبدأ بشدة، والإبل التى يرثها الرجل فتكثر بها إبله، والنافحة: ما كان من الريح سموما وقيل: النفح لكل بارد، ونفحت الريح: هبت، والطيب: فاح. اللسان ٣/ ٢٠٤، ٢٠٥، ٤٦١-٤٦٣.

(٣) تحقيق النصوص ونشرها ٥٠- ٥٢.

(٤) مما يمثل ظاهرة الإبدال فى المعاجم ويحتمل فيه التصحيف ما ورد فى باب الهمزة من القاموس مثل (جفأه وحفأه: صرعه، خفأه: اقتلعه فضرب به الأرض، جلأ بالرجل: صرعه وبثوبه: رماه، حلأه بالأرض: صرعه وبالسيف: ضربه، سأسأ وشأشأ: دعا الحمار ليشرب، رأرأت الظباء: بصبصت بأذنابها، زأزأ الظليم: مشى مسرعاً رافعاً رأسه وذنبه إلخ..

واللفام والوقيذ والوقيظ[1] وقد وقع التصحيف والتحريف من علماء ورواة أفذاذ أمثال الخليل والأصمعي وأبي عمرو بن العلاء وأبي زيد وأبي عبيد وغيرهم كثير[2]، وصرح ابن جني بوقوع التصحيف والتحريف في بعض أمثلة الإبدال في فصل التحريف[3] ومن كلامه فيه "قالوا لابلْ ولابنْ، وقالوا: قام زيد فُمَّ عمرو كقولك ثم عمرو، وهذا وإن كان بدلا فإنه ضرب من التحريف[4]، واعترف المحدثون بأن بعض ما وقع فيه الإبدال من ذلك كالدكتور الصالح[5] والأستاذ جورجي زيدان[6] والدكتور أنيس[7] فليس من التجني إذًا أن نرجح أن بعض تلك الكلمات التي قيل لنا إن بينها إبدالا لا تمت للإبدال بأية صلة بل هي وليدة التصحيف[7] والتحريف.

٥- **صنع الألفاظ واختلاقها**: لقد حدث هذا الخلق والابتداع في اللغة ولا سيما تراثها الأدبي وعلى رأسه الشعر، فقد كانت قبائل العرب ذات عصبيات كثيرة، ومفاخر وأمجاد، فحاولت كل منها أن تظهر بشرف ومجد أعظم من الأخرى، ولذلك اخترع بعضها القصائد، ونسبتها إلى أجدادها الأوائل، تحقيقًا لما يهدفون إليه. يقول ابن سلام: "لما راجعت العرب في الإسلام رواية الشعر، بعد أن اشتغلت بالجهاد والغزو واستقل بعض العشائر شعر شعرائهم، وما ذهب من ذكر وقائعهم، وكان قوم قد قلت وقائعهم وأشعارهم فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار، فقالوا على ألسن شعرائهم، ثم كانت الرواية بعد فزادوا في الأشعار التي قيلت، وليس يشكل على أهل العلم زيادة ذلك ولا ما وضعوا ولا ما وضع المولدون، وإنما عضل بهم أن يقول الرجل من ولد الشعراء أو الرجل ليس من ولدهم فيشكل ذلك بعض الإشكال[8] ويفهم من نص ابن سلام السابق

(١) انظر المخصص باب البدل ١٣/ ٢٦٧ وما بعدها.

(٢) المزهر ٢/ ١٨١ وما بعدها، ط. الأولى.

(٣) الخصائص ٢/ ٤٣٦.

(٤) نفسه ٢/ ٤٤٠.

(٥) دراسات في فقه اللغة ٢٦٨- ٢٧١.

(٦) اللغة العربية كائن حي ٥٦، ٥٧.

(٧) من أسرار اللغة ٥٣- ٧٠، ط٣.

(٨) طبقات فحول الشعراء ٣٩-٤١ والمزهر ١/ ٨٦، ٨٧ ويقول ابن سلام -أيضاً-: وفي الشعر المسموع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه. الطبقات ٥، ٦ والمزهر ١/ ٨٥، ط. الأولى.

أن الرواة زادوا فى الآثار الأدبية واتهم بذلك خلف الأحمـر وحماد الراوية[1]، ولا ريب أن اللغة بألفاظها تعتمد على التراث الأدبى، وبخاصة الشعر الذى كان يحتل الصدارة فى البيئة العربية، ويسرى على الألسنة فى جميع الأصقاع، فتنتشر لذلك الألفاظ ولو كانت فى أبيات مصنوعـة، وقد قال الخليل: "إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام الـعرب إرادة اللبس والتعنيت[2] وقد أورد السيوطى أمثلة كثـيرة لكلمات مصنوعة فى أبواب متـعددة من مزهره[3] ومن ذلك عنشج: ثقيل وخم، وضَهيدٌ: الرجل الصلب، والألظ: نبت[4] وغير ذلك كثير

وقد ذكر الأستـاذ السامرائى أن السعة التى أضيفت للمـعجم العربى بطريقة الإبدال قد توسع فيـها، وربما دخلها شىء من التجـوز والتوسع والكذب، وذلك أنك تجد الكثيـر مما عرض له الإبدال كما نص عليـه الأقدمون يفتـقر إلى الشاهد الصحيح[5] وضرب لذلك أمثلة- من المعاجم- منها بعير مبلند- ومكلند: إذا كان شديداً، وقد ابلندى يبلندى ابلندادا واكلندى يكلندى اكلنداء إذا اشتد[6]، ثم قال: وما أظن أن العـربية تفيد من هذه الـسـعة غير المقـتضاة[5] ويبدو لنا أن هذا حكم مطلق يجب تخصـيصه بما روى عمن ليس من أهل الضـبط والإتقان[7] وبعد هذا نقول: لا يبعد أن يكون بعـض الألفاظ المخترعة قد أضيـفت إلى اللغة، وكان لها أثرها فى ظاهرة الإبدال

(١) طبقات فحول الشعراء ٣٩-٤١.

(٢) العين ١/ ٥٩ والمزهر، ط. الاولى ١/ ٨٥.

(٣) انظر مثلاً ١/ ٥٢- ٥٦، ٦٣- ٦٧، ٨٥- ٩١، ١٠٦- ١١١، ١٢٠- ١٢٤.

(٤) المزهر، ط. الاولى، ١/ ٩٠، والجمهرة ٣/ ٣٢٥، واللسان، ط بيروت، ٢/ ٣٢٦، ٣/ ٢٦٦.

(٥) التطور اللغوى التاريخى ١١٥

(٦) لسان العرب ٤/ ٦٥، ٣٨٥

(٧) المزهر، ط الاولى، ١/ ٦٣- ٦٧، ١٢٠، ١٢٤ والمعاجم اللغوية ٦٨

نظرات حول دراسة ابن جنى التطبيقية لظاهرة الإبدال

بينا فيما سبق رأى ابن جنى الصريح فى الإبدال، وموقف العلماء منه، وشرحنا الأسباب الكثيرة التى يمكن أن يكون واحد أو أكثر منها مسوغًا للتبادل، وقد عرضنا لأهم الآراء التى دارت حول هذا الموضوع قديمها وحديثها، وأشرنا إلى أن ابن جنى كان هو النبع الذى استمدت منه آراء المحدثين التى صبغها أصحابها بألوان من الأساليب لا تبعدها كثيرًا عن مصدرها الأصلى، وقد أعربنا عن رأينا فى الموضوع، وهو أن التحليل العلمى الدقيق يقتضى منا مزيدًا من البحث والدراسة المستفيضة والعميقة، لنلمس الأسباب الحقيقية التى دعت إلى وجود هذا اللون من الألفاظ التى تتفق فى جميع الحروف إلا حرفًا، ولا يكفى أن ننظر نظرة واحدة فنعد هذه الألفاظ من قبيل التطور الصوتى كلها، أو من قبيل اختلاف اللهجات كلها كذلك، ولكن نظرات دقيقة إلى جوانب الموضوع وأسبابه كلها ترجع كل لفظ إلى سببه الحقيقى، وبذلك تظهر تلك الألفاظ فى مجموعات تنتمى كل منها إلى جانب معين وسبب محدد، فبعضها من اختلاف اللهجات، وبعضها من التطور الصوتى، وبعض ثالث بسب مواقع الحروف، ورابع لسبب اجتماعى أو ثقافى أو عيب خِلْقى وهكذا.

وبهذا يمكن معرفة الألفاظ التى يصدق عليها اسم الإبدال مميزة مما هو من قبيل آخر، ولو أن العلماء سلكوا هذا السبيل لأمكن تفسير تلك الألفاظ تفسيرًا علميا واقعيا ودقيقًا، وسنعرض- على هذا الأساس- الألفاظ التى طبق عليها ابن جنى رأيه الذى اعتد به، وكيف نظر إلى كل كلمتين من هذا النوع الذى صادفناه فى بحثه للموضوع، وسنلقى نظرات فاحصة على رأيه الخاص فى ذلك وبراهينه التى أكد بها وجهته، ثم بعد تقرير ما رآه نعرض اللفظين على الأسباب السالفة الذكر ونطبق الأسس العلمية الدقيقة عليهما لنضعهما فى مكانهما اللائق بهما ولا ضير علينا إن كان رأى ابن جنى موافقًا للنهج العلمى الذى رأيناه أو يكون معنا على غير وفاق، ولكننا سنبين مدى موافقته أو مخالفته للسلوك العلمى الذى كان ينبغى أن يحتذيه ويسير على هداه.

وسنتناول - فيما يلى - الألفاظ التى قال فيها برأيه - وأغلبها فى كتابه سر صناعة الإعراب - فقد رتبه على أبواب الحروف الهجائية من الهمزة حتى الياء، وفى كل باب منها يذكر ما يتبادل مع الحرف الذى يبحث عنه ويتخذه موضوع حديثه؛ ففى مطلع باب الهمزة - مثلاً - يقول: اعلم أن الهمزة حرف مجهور، وهو فى الكلام على ثلاثة أضرب: أصل وبدل وزائد[1]، وبعد أربع صحائف من الجزء المطبوع يقول: وأما البدل فقد أبدلت الهمزة من خمسة أحرف، وهى الألف والياء والواو والهاء والعين[2] ثم يأخذ فى الحديث عنها بالتفصيل[3] وكذلك فى كل باب إلى آخر الكتاب.

وأما الخصائص فقد ذكر فيه أمثلة عدة فى فصل خاص بعنوان: «باب فى الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه»[4] وأورد أمثلة أيضًا فى «باب فى تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى» و«باب فى إمساس الألفاظ أشباه المعانى»[5] مما يدخل فى باب الاشتقاق الأكبر وفى مواضع أخرى متفرقة من الكتاب ننبه عليها فى حينها.

وسنذكر الألفاظ التى أوردها ابن جنى فى سر الصناعة، لأنه المصدر الذى شرح وجهة نظره فى الإبدال بطريقة عملية وتطبيقية واسعة، ثم نذكر ما ورد فى الخصائص كلما اقتضت الدراسة ذلك، وسنسير فى عرض الكلمات- كما وردت- فى كتابه الأول وتبعًا له فى ترتيبها، فما يذكره فى باب الهمزة نذكره نحن كذلك ثم نناقشها مناقشة علمية وافية، وما يذكره فى باب الباء كذلك، وهكذا حتى آخر الأمثلة والأبواب التى قررها.

ولن نتحدث هنا عن مخارج الحروف وصفاتها لأنها قد مرت فى حديثنا عن الأصوات العربية ووجهة عالمنا ابن جنى فيها، حتى لا يؤدى ذكرها هنا مرة أخرى إلى التكرار، وسنكتفى هنا - فى الإبدال - بالإشارة إلى العلاقة الصوتية بين

---

(1) سر صناعة الإعراب ١/ ٧٨.

(2) نفسه ١/ ٨٢ .

(3) نفسه ١/ ٨٢-١٢١ .

(4) الخصائص ٢/ ٨٢-٨٨.

(5) نفسه ٢/ ١٤٥- ١٦٨ .

المبدل والمبدل منه من قرب المخارج أو الصفات من قِبَل أنها المسوغ للإبدال، ثم نتطرق إلى معانى اللفظين، ومدى التقارب أو التباعد بينهما، ونذكر كذلك ما يمكن اتصاله باللفظين علمًا ودراسة، ثم نحكم على اللفظين أهما من الإبدال أم من غيره كما رآه ابن جنى وغيره من العلماء، وكما نراه نحن حقيقًا بالقبول والاعتداد به.

باب الهمزة

ذكر ابن جنى أن الهمزة تبدل من خمسة أحرف هى العين والهاء والواو والألف والياء[1].

١- (ء-ع)

لم يذكر ابن جنى أمثلة لإبدال الهمزة من العين على الرغم من أنه عدها بين الحروف التى تبدل منها الهمزة، ومع وجود مسوغ التبادل من قرب المخرج والصفات، ولكنه ذكر مثالا واحدًا خرجه على أن الهمزة أصلية وليست بدلا من العين قال: فأما ما أنشده الأصمعى من قول الراجز:

أُباب بَحْرٍ ضَاحِكٍ هزوقِ

فليست الهمزة فيه بدلا من عين عباب وإن كان بمعناه وإنما هو فُعال من أبَّ إذا تهيأ. قال الأعشى:

أَخ قد طوَى كَشْحًا وأبَّ ليذهبَا

وذلك أن البحر يتهيأ لما يزخر به، فلهذا كانت الهمزة أصلا غير بدل من العين وإن قلت إنها بدل منها فهو وجه وليس بالقوى[2].

وقد بنى ابن جنى رأيه فى هذا المثال على اختلاف الاشتقاق القائم بين اللفظين، إذ العباب من عبَّ البحر: إذا زخر بكثرة مياهه، وأما أباب فمن مادة أخرى وهى أبَّ: إذا تهيأ، وهذا المعنى يتصل بالمعنى الأول عن طريق المجاز، لأن

---

(١) سر الصناعة ١/ ٨٢. (٢) نفسه ١/ ١٢١.

البحر تتجمع فيه المياه وذلك يعد كالتهيؤ لأن يزخر بها، فدلالة الأول على المعنى حقيقى والثانى مجازى من قبيل الاتفاق، والشرط كما يقول اللغويون للإبدال اتحاد المعنيين على سبيل الحقيقة لا المجاز، ولذلك جعل ابن جنى الإبدال بناء على الصلة المعنوية هنا رأيًا ضعيفًا، إذ كل منهما من مادة مستقلة لها معانيها الخاصة، ومن الجائز- على الوجه الضعيف- أن تكون (أباب) هى كلمة عُباب بإبدال العين همزة[1]، والواقع أن الإبدال يكون من الهمزة إلى العين كثيرًا كما فى الأُسُن والعُسُن وكثًا اللبن وكثَع وموت زُؤاف وزُعاف وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة، وذلك لأن العين أسهل من الهمزة، والإبدال - عادة - يتجه نحو السهولة لا العكس.

وبهذا صرح ابن جنى نفسه فى باب العين - بعد أن ذكر أن العين تبدل من الهمزة فى عن، وغيرها من الأمثلة الكثيرة التى نذكرها فى باب العين - قال ابن جنى - فى إبدال آديته وأعديته -: على أن فى هذا الوجه عندى بعض الضعف، وإن كان أبو على قد أجازه (أى إبدال الهمزة من العين فى المثال السابق) لأنا لم نرهم فى غير هذا أبدلوا الهمزة من العين، وإنما رأيناهم لعمرى أبدلوا العين من الهمزة، فنحن نتبعهم فى الإبدال ولا نقيسه، إلا أن يضطر أمر إلى الدخول تحت القياس والقول به[2] وأما الأمثلة التى ذكروها على أنها من إبدال الهمزة من العين مثل دأنى فى دعنى فيمكن تفسيرها بما يوافق رأى ابن جنى فمادة (ودأ) تستعمل فيما يأتى: ودأه: سواه وبهم: غشيهم بالإساءة - الودأ: الهلاك، تودأت عنه الأخبار: انقطعت كودئت، وعليه الأرض: استوت أو تهدمت أو

---

(١) ذكر الأشمونى قول الراجز السابق وفيه (هروق) بالراء لا بالزاى على ما ذكره ابن جنى، وحكى رأى ابن جنى هناك بنصه غير أنه لم ينسبه إليه بل قال: وقال بعضهم: ليست الهمزة فيه بدلاً من العين إلخ ومن معانى العباب الموج وضحك السحاب: برق والقرد: صوت، وانظر الأشمونى مع الصبان ٤/ ٢٩٧، وهَزُوق: مرتفع، والمقصود امتلاء البحر وارتفاع مائه وموجه. اللسان ١٢/ ٣٤٦-٣٤٨ (ضحك).

(٢) سر الصناعة ١/ ٢٤٦.

اشتملت أو انكسرت، وزيد على ماله: أخذه وأحرزه والمودأة كمعظمة: المهلكة والمفازة[١].

فهى بهذا تفيد الستر والإخفاء وما يتبعه من الترك والنسيان، ومادة ودع لا تفيد هذا المعنى إلا من طريق المجاز فهى تفيد استقرار الشىء وهدوءه حقيقة وتدل على الإخفاء وما يتبعه مجازًا[٢] فمادة ودأ فى رأينا هى الأصل فالعين بدل من الهمزة لا العكس، وهكذا يمكن تخريج أمثلة كثيرة على أنها من إبدال الهمزة عينا، وربما أبدلت الهمزة من العين فى بعض اللهجات مثل: يا أبد الله فى يا عبد الله فى لهجة أهل مكة[٣] وفى العامية ما يؤيد ذلك مثل وأهد الله فى وعهد الله، إلا أن ذلك قليل- وقد يستعمل العربى ما غيره أخف منه[٤] فابن جنى بذلك قد جرى على منطق الإبدال الصحيح، وإذا كانت اللغات تختلف فى إحساسها بالثقيل والخفيف فلكل قوم ولكل لغة ظروف واستعمالات تناسبها، وتميل إليها، فربما خفت الهمزة على الإنجليزى وثقلت العين، فأبدل الهمزة من العين حال نطقه، كما يظهر من سقوط العين من الهجائية الإنجليزية واستبداله بها الهمزة عندما يلفظ ببعض الكلمات العربية التى تضم بين حروفها عينا مثل عمر ينطقها Omar وعلى ينطقها Aly ونحو ذلك، إلا أننا نقول: إن خفة الهمزة على الإنجليزى وثقل العين عليه لا يعطى قانونًا عامًا للحروف ثقيلها وخفيفها، بل إن ذلك يرجع إلى طبيعة الناطق وإحساسه بالخفة وتعوده على ذلك، تبعًا لاختلاف البيئات والشعوب، فلا مانع أن تكون العين ثقيلة على الإنجليزى خفيفة على

---

(١) القاموس (ودأ)، ط. الحسينية ١/٣٢، ولسان العرب ١/١٨٦، ١٨٧ والمزهر، ط. الأولى، ١/٢٢٢ والمخصص ١٣/٢٧٣ كثأ اللبن: إذا علا دسمه وخثورته رأسه.

(٢) لسان العرب ١٠/ ٢٦٠-٢٦٨.

(٣) شرح شواهد الشافية للبغدادى، ط. حجازى، ص٤٢٥.

(٤) فى الخصائص ينقل ابن جنى عن سيبويه قوله: واعلم أنه قد يقل الشىء فى كلامهم وغيره أثقل منه كل ذلك لئلا يكثر فى كلامهم ما يستثقلون ١/٦٨، ٦٩ وعبارة سيبويه فى الكتاب ٢/ ٤٠٤ مع اختلاف طفيف. وهى: «وقد يقل ما هو أخف مما يستعملون كراهية ذلك - أيضا - أى كراهية أن يكثر فى كلامهم ما يستثقلون».

العربى، وفى الهمزة بالعكس، مما يؤثر على الوجـود اللغوى للحرفين فى لغة كل من الشعبين ولا عجب أن يؤثر ذلك فى الإبدال اللغوى على ما رأينا.

٢- (ء-هـ)

يصح التـبادل بينهمـا لقرب المخـرج والاتفاق فى بعض الصـفات، وهى: الهمس- عند من يعد الهـمزة مهموسـة- والاستفال والانفتاح والإصـمات، وقد أورد ابن جنى لهذا التبادل الأمثلة الآتيـة: أل فعلت ومعناه هل فعلت؟- آل- ماء وأمواه- رجل تُدْرَأ وتُدْرَه: للمدافع عن قومه.

التوجـيه: قرر ابن جـنى أن الهمزة قـد أبدلت من الهاء فى الأمـثلة الثلاثة الأولى: فروى عن قطرب عن أبى عـبيدة أنهم يقولون: أل فـعلت؟ ومعناه: هل فعلت[١] فالهمـزة بدل من الهاء، والعلاقة الصـوتية مسوغة للـتبادل، ومـن ذلك قـولهم آل كقـولنا آل الله وآل رسـوله إنما أصلها أهـل، ثم أبدلت الهاء همـزة، فصارت فى التقدير أأل فلما توالت الهمـزتان أبدلوا الثانية ألفًا كما قالوا آدم وآخر وفى الفـعل آمن وآزر[٢]، وقـال: والذى يدل على أن أصـل آل أهل قـولهم فى التـحقـيـر: أهيل ولو كـان من الواو لقـيل: أويل كمـا يقـال فى الآل الذى هو الشخص: أُويل، ولو كان أيضًا من الياء لقيل: أُييل[٣] ومن هذا يبدو أن ابن جنى اعتمد فى بيان الأصالة والفرعية على مبدئه وهو كثرة التصرف بوجود التصغير فى (أهيل) وهذا المقياس غـير دقيق فقد روى الفراء عن الكسائـى أنه يقال فيه: أويل أيضًا حتى قال أبو العباس: إن الآل والأهل أصلان لمعنيين[٤].

وقد حاول ابن جنى أن يؤكد وقـوع الإبدال بين الهمزة والهاء فى هذا اللفظ لا بين الهاء والألف بمعنى أن الهاء أبدلت همزة ثم قلبت الهمزة ألفًا، وساق لتأييد رأيه ما يأتى:

(١) سر الصناعة ١/ ١٢٠، ١٢١.

(٢) نفسه ١/ ١١٤.

(٣) نفسه ١/ ١٢٠.

(٤) اللسان ١٣/ ٣٩.

١- الألف لو كانت منقلبة عن الهاء فى أول أحوالها دون أن تكون منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الهاء- على ما قدمنا- لجاز أن يستعمل آل فى كل موضع يستعمل فيه أهل[1] فيقال انصرف إلى آلك كما يقال انصرف إلى أهلك، ولقيل آلك والليل كما يقال: أهلك والليل وغير ذلك مما يطول ذكره، فلما كانوا يختصون بالآل الأشرف الأخص دون الشائع الأعم حتى لا يقال إلا فى نحو قولهم: القراء آل الله، واللهم صل على محمد وعلى آل محمد... ولا يقال: آل الخياط كما يقال: أهل الخياط ولا آل الإسكاف كما يقال: أهل الإسكاف دل ذلك على أن الألف فيه ليست بدلا من الأصل، وإنما هى بدل من بدل من الأصل[2].

٢- وقد شبه آل فى اختصاصها بالأشرف، وكون الألف فيها بدلا من بدل من الأصل بالتاء فى القسم، فقد اختصت بالأشرف من الأسماء، وهو اسم الجلالة، لأنها أيضًا بدل من بدل، فيقول: فجرى ذلك مجرى التاء فى القسم، لأنها بدل من الواو فيه والواو فيه بدل من الباء، فلما كانت التاء بدلا من بدل وكانت فرع الفرع اختصت بأشرف الأسماء وأشهرها وهو اسم الله، فلذلك لم يقل: تَزيد ولا تالْبيت كما لم يقل: آل الإسكاف ولا آل الخياط[3] ثم يقول: فهذا كله يؤكد عندك أن امتناعهم من استعمال آل فى جميع مواقع أهل إنما هو لأن الألف فيه بدل من بدل، كما كانت التاء فى القسم بدلا من بدل فاعرفه فإن أصحابنا لم يشيعوا القول فيه على ما أوردته الآن، وإن كنا بحمد الله بهم نقتدى وعلى أمثلتهم نحتذى[4].

والمعانى- كما يجدها الباحث فى لسان العرب وغيره من المعاجم- تؤكد أن اللفظين يستعملان بمعنى أهل الرجل وعياله[5] وربما بدا لى أن لفظ (الأهل) يستعمل فى الأشرف فالله تعالى يقول مخاطبًا نبيه نوحًا عليه السلام فى شأن ولده

(١) نفسه ١/ ١١٤.
(٢) سر الصناعة ١/ ١١٥، ١١٦.
(٣) نفسه ١/ ١١٦.
(٤) نفسه ١/ ١٢٠.
(٥) اللسان ١٣/ ٣٩.

﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ... ﴿٤٦﴾﴾ [هود]، ثم خصص الآل بالأشرف، وعلى هذا فقد اتحد معناهما الأصلي بما يؤكد التبادل بين الهمزة والهاء فيهما، ولعل الذى دعا ابن جنى إلى تكلف هذا الدفاع أن العلاقة واضحة بين الهمزة والهاء ولا علاقة بينها وبين الألف حتى يصح التبادل بينهما.

ومن إبدال الهمزة من الهاء قولهم: ماء وأصله موه لقولهم أمواه فقلبت الواو ألفًا وقلبت الهاء همزة فصار ماء كما ترى، وقد قالوا أيضًا فى الجمع: أمواء فهذه الهمزة أيضًا بدل من هاء أمواه[1] للتقارب بينهما فى المخرج والصفات كما ذكرنا، ونحن نوافقه على هذا الإبدال لأن ضروب التصاريف والمعانى تدل على ذلك كما يقول صاحبا اللسان والقاموس، فجمعه أمواه ومياه وتصغيره مويه وكذلك يقال فى الفعل أَمَاه فلانٌ رَكيّته وقد مَاهت الركيّة وهذه مُويهة عذبة[2] ومَوَّه الموضع تَمويهًا: صار ذا ماء والقدرَ أكثرَ ماءَها، والموهة الحسن وترقرق الماء فى وجه الجميلة ومِهتُهُ بالكسر وبالضم: سقيته[3] وهمزة أمواء بدل من هاء أمواه- كما قال ابن جنى- بتقدير أنها أبدلت منها مباشرة، ومن الجائز أن تكون همزة المفرد انتقلت إلى الجمع، فالإبدال إنما هو فى المفرد فقط[4] وقد جعل ابن جنى (تُدرأ وتُدره) مما لا إبدال فيه بل هما أصلان يقال: درأ ودره[4] وقال ابن سيده: الهاء فيه مبدلة من الهمزة[5].

ونلاحظ قلة إبدال الهمزة من الهاء نظرًا لسهولة نطق الهاء عن الهمزة، ولذلك يجرى أغلبه فى الجوامد والأدوات كما رأينا[6]. وقد ورد فى اللغة إبدال الهاء من الهمزة كثيرًا مثل هَرحت الدابة وهَنَرْت الثوب وهَرَدْت الشيء وهِيَّاك

---

(١) سر الصناعة ١/١١٣.

(٢) اللسان ١٧/ ٤٤٠ . (٣) القاموس ١/ ٣٤٠.

(٤) سر الصناعة ١/ ١٢٠، ١٢١ واللسان ١/ ٦٤- ٦٩، ١٧/ ٣٨٠، ٣٨١.

(٥) المخصص ١٣/ ٢٧٤.

(٦) جعل الأشمونى إبدال الهمزة من الهاء قليلاً وذكر (ماء) وأل فعلت وألا فعلت بمعنى هل وهلا فعلت ٤/ ٢٩٦، ٢٩٧.

وهَيَر واتمهل السنام[1] وبلغ من شيوع ذلك أن سرى فى القراءات القرآنية مثل اهعجمى، هأنذرتهم، فى ﴿أأعجمي ... ⁽٤٤⁾﴾ [فصلت]، و﴿أأنذرتهم ... ⁽٦⁾﴾ [البقرة]، مما يشير إلى أن الهمزة هى الأصل وأن الهاء بدل منها.

٣- (ء-وای)

وحديث ابن جنى عن إبدال الهمزة من الألف والياء والواو لم يخرج عن حديث الأقدمين فى هذا الموضوع، والذى يبدو أن هذا الإبدال لا تسوغه علاقة صوتية، وقد أوضح بعض المحدثين المفارقات بين الثلاثة المذكورة وبين الهمزة من عدة وجوه كما يلى:

١- الألف صوت انطلاقى مجهور أى حركة أو مصوت بالإطلاق الحديث على نقيض الهمزة تمامًا[2].

٢- الهمزة من الحنجرة والواو من أقصى اللسان والياء من وسط اللسان مع ما يحاذى الموضعين من الحنك الأعلى.

٣- الهمزة صوت انفجارى شديد وهما انطلاقيان (ليِّنان).

٤- الهمزة صوت ذو وجود صوتى وسياقى (فونوتيكى وفونولوجى) أما هما فوجودهما انتقالى سياقى (فونولوجى) فحسب مهما تكن ظروف وجودهما فى المادة اللغوية.

٥- الهمزة صوت مهموس أو لا هو بالمهموس ولا بالمجهور، وهما مجهوران إلا فى حالة خاصة وهى حالة الوقف على مثل العفو والسعى، حيث يمكن أن يتعرضا للهمس فى هذا الموقع، وهو ما يقع أحيانًا لحركات أواخر الكلمات فى حالة ما سماه القدماء بالروم وهى حالة من حالات الوقف[1].

وتبعًا لهذه الفروق كان للمحدثين من العلماء نظرات أخرى إلى حوادث الإبدال بين الهمزة والواو والياء والألف، ومن هؤلاء هنرى فليش والدكتور عبد الصبور شاهين.

---

(١) المخصص ١٣/ ٢٧٤. (٢) القراءات القرآنية ٢٥.

(٣) نفسه ٤٨ والأصوات اللغوية ٤٣ .

أما هنرى فليش فيرى أن هذا الإبدال الذى وقع بين الهمزة وبين الحروف الثلاثة مبنى على أساس بعض الأحداث الصوتية التى تلتزم بها اللغة العربية، فقد ذكر فليش أن العربية الفصحى محكومة ببعض الأحداث الصوتية الكبيرة التى تفسر جانبًا هامًا من علم الصرف، وقد قدم المبادئ الأساسية لهذه الأحداث الكبيرة تلك المبادئ التى تعد سلوكًا صوتيًا عامًا، وهى تتعلق بالمقطع وعدم التوافق بين الفونيمات وبطبيعة الصوامت.

ونحن بصدد بيان وجهة نظره فى إبدال الهمزة من تلك الحروف يفيدنا بعض تلك المبادئ التى ذكرها وهى:

(أ) من ناحية المقطع: كراهة الاحتفاظ بصوت طويل أو مزدوج فى المقطع المقفل.

(ب) من ناحية عدم التوافق بين الفونيمات: كراهة النطق بالصوامت الضعيفة مع مُصوِّت من جنسها أو بعض ما يغايرها[1]، والصوامت الضعيفة مع مُصوِّت من جنسها تتمثل فى الواو مع الضمة والياء مع الكسرة ومع بعض ما يغايرها كالواو مع الكسرة[2].

جـ) من ناحية طبيعة الأصوات الساكنة: ضعف الواو والياء بين المصوتات.

وقد طبق فليش قاعدته على حالات الإبدال، وتتلخص هذه الحالات فى إبدال الهمزة من الألف وإبدالها من الواو والياء، وقد فسر إبدال الهمزة من الألف فى مثل احْمأرّ وقراءة (ولا الضألين) فى قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّأْلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة]، بأنه راجع إلى كراهة الاحتفاظ بصوت طويل أو مزدوج فى المقطع المقفل فهما فى الأصل احمارّ ولا الضالّين، ومن المسلَّم أن بعض ما يستسيغه النثر لا يمكن أن يقبله الشعر، والشاعر العربى كان يتجنب استخدام كلمات تحتوى على هذه المقاطع المديدة وإن جاء على سبيل الشذوذ فى قوله:

---

(١) القراءات القرآنية ص٥٥، ٥٦.

(٢) نفسه ص٥٩.

فذاكَ القصاصُ وكان التقّاص فرضًا وحتمًا على المسلمينا[1]

ولذلك قسموا الصوت الطويل إلى مصوتين قصيرين مفصولين بهمزة فقالوا احمأر - ولا الضألين[1].

وأما إبدال الهمزة من الواو والياء فقد فسره فليش بأنه راجع إلى كراهة النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوت من جنسها، وهذا يصدق - فى نظره - على حالات وقوع الواو والياء فى الكلمة، بمعنى أنها تنطبق على وجود الواو أو الياء فى أول الكلمة أو فى وسطها أو فى آخرها، وهو يشمل كل حالات الإبدال الواجب وغيره، وقد اشترط فليش عدم تشديد الواو لأن الصامت الضعيف يصبح صامتًا قويًا بهذا التشديد[2]، وبالكتابة الصوتية يتبين لنا الحالات المكروهة وغيرها كالآتى:

فالواو مع الضمة تكون التركيب آوُ awu والياء مع الكسرة تكون التركيب آى aye والواو مع الكسرة تكون التركيب آو awi.

وقد أحدث تكون هذه التراكيب الصوتية ثقلا على اللسان ألجأ الناطق العربى إلى أن يبدل الواو والياء فى هذه الحالات همزة، وهناك حالات أخرى لالتقاء الصوامت الضعيفة مع المصوتات، فالواو مع الفتحة تكون التركيب آوَ awa والياء مع الفتحة تكون التركيب آىَ aya والياء مع الضمة تكون التركيب آىُ ayu.

وهذه حالات خفيفة إلا أن فليش قد حملها على سابقتها على قاعدة القياس الموحد، وذلك لتوحيد النموذج اللغوى، فإذا كانت الواو والياء فى آخر الكلمة بعد ألف زائدة فى مثل كساء وبناء تمثلت فيها الحالات الآتية من التقاء الصوامت الضعيفة بالمصوتات فى أحوال الإعراب المختلفة من رفع ونصب وجر،

---

(١) وقد يتخلصون من هذه الكراهية بتخفيف التضعيف كما فى قراءة الزهرى (ولا الضالين) بتخفيف اللام. القراءات القرآنية ص٥٦، ٥٧.

(٢) وقد مثل له القدماء بنحو التعوّذ والتحوّل.

ففى حالة الرفع نجد التركيب آوُ awu آىُ ayu وفى حالة النصب نجد التركيب آو awa آى aya وفى حالة الجر نجد التركيب آوِ awi آيِ ayi.

فالصورة الأولى (آوُ) والخامسة (آوِ) والسادسة (آيِ) مكروهة لثقلها، فقلبت الواو والياء فيها همزة، أما بقية الصور فليس فيها ثقل كما سبق، ولكنها قلبت للقياس الموحد كما قال فليش.

وفى حالة وقوع الواو والياء فى وسط الكلمة، كما إذا وقعتا عينا لاسم فاعل فعل أعلت فيه أو فى جموع التكسير كما فى قاول وبايع وعجاوز وحوايض(1) تأتى الحالات المكروهة أيضًا فيتكوّن التركيب آوِ awi آيِ ayi وهذا كان داعيًا إلى التخفيف بالهمزة ومثلها القلب فى غاييّ ورايىّ ووسادة ووشاح.

وأما إذا وقعتا فى أول الكلمة مثل أجوه أو فى وسطها مثل أدؤر ونحوهما من صور الإبدال الجائز(2)، وأصلهما وجوه وأدور فقد قال بما قال به الأقدمون من حدوث مكروه هو تكون التركيب (وُ) wu وفى مثل وواصل ووارل ونحوهما مما فيه القلب واجب فقد تكوّن فى أول كل كلمة التركيب وَ wa وهو تركيب خفيف فى نظر فليش إلا أنه قلب توحيدًا للنموذج اللغوى(3).

---

(1) ويلاحظ هنا أن الداعى للإبدال قد تمثل فى السببين فقد وقعت الواو والياء (وهما صامتان ضعيفان) بين مصوتات فزاد ضعفهما كما أن كلا منهما قد تلاها مصوت مكروه من جنسها أو مغاير لها- انظر فى ذلك كله القراءات القرآنية من ص ٥٩- ٦٦ .

(2) غاييّ ورايىّ - فى النسب إلى غاية وراية - يجوز فى الياء الأولى التصحيح وانقلب همزة فيقال: غائىّ ورائىّ، وفى بقية الأمثلة. (وشاح ووسادة ووجوه وأدور)، يجوز تصحيح الواو وقلبها همزة. الأشمونى ٤/ ٢٩٦.

(3) انظر: العربية الفصحى للأب هنرى فليش اليسوعى، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين. المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦م، ص٤١-٤٨. وفى الصوامت الضعيفة مع المصوتات أصل التراكيب عند فليش كالآتى (wi - yi - wu) مكروهة، (yu - ya - wa) خفيفة، فالألف فى مثل awu تعد زائدة من الكلمة التى وقع فيها التركيب ولذلك فليست موجودة فى كتاب العربية الفصحى للدكتور فليش.

نظراتنا حول رأى فليش:

١- لم يفرق فليش بمقياسه السابق بين أنواع الإبدال الواجب والجائز والشاذ ولم يفصح عن سبب الوجوب وغيره.

٢- لم يناقش فليش الإبدال فى حمراء ونحوها مع أن الهمزة فيها منقلبة عن ألف التأنيث لوقوعها بعد ألف زائدة[١].

٣- لم يستطع فليش تفسير إبدال الهمزة تفسيراً وافيًا، فهناك أمثلة كثيرة مثل وُعد، وَوُوفى والظبى والدلو وناى وآى (جمع آية) توجد فيها التراكيب المكروهة التى ذكرها وهى wu، yi، wi ومع ذلك لم تقلب همزة.

٤- قد عدّ فليش ما سوى التراكيب الصوتية ayi, awi, awu يقاس عليها وفى ذلك يدخل التركيبان aya, awa وهما تركيبان خفيفان غير مكروهين، لولا أن القياس قد وحد النموذج اللغوى، وقد نص القدماء على كراهة العرب للنطق بمثل هذه التراكيب أيضًا، وصرح بذلك عالمنا ابن جنى قال: (وإنما كان الأصل فى قام قوَم وفى خاف خوِف وفى طال طوُل وفى باع بيَع وفى هاب هيِب فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهى الفتحة والواو أو الياء وحركة الواو والياء كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الألف، وسوغها انفتاح ما قبلها)[٢]، وفى الأمثلة التى ذكرها ابن جنى يوجد التركيبان aya, awa وقد عدهما مكروهين ولم يقل بالقياس على النموذج اللغوى وبذلك تقل الحاجة إلى منهج فليش بالقياس الموحد كما قال الدكتور عبد الصبور شاهين[٣].

وكان ممن خرج على الأقدمين وثار على رأيهم من المحدثين الدكتور شاهين فقد قال: القدماء أخطأوا فى تصور الإبدال فيما سبق لسبب بسيط هو عدم وجود

(١) فى حمراء ونحوها يدافع عنه الدكتور شاهين بأنه لا يسلم بأن فيها إبدالا، ولعله يرى أن الألف المدودة لاحقة للتأنيث كالألف المقصورة، القراءات القرآنية، ص٦٧.

(٢) سر الصناعة ١/ ٢٥. (٣) القراءات القرآنية ٦٧-٦٩.

العلاقة الصوتية المشروطة لحدوث الإبدال[1]، وعلى أساس هذه التخطئة حاول أن يفسر المسألة برأى جديد يقول: "وإننا لنقرر ابتداء أن أساس الحل فى رأينا لن يتأتى إلا من طريق التحليل الصوتى للعناصر المركبة، أعنى تحليل المزدوج أولا إلى عناصره البسيطة، ومن طريق هذا التحليل نستطيع التعرف على ما تبقى من العناصر الصوتية وما حذف منها، كما نستطيع تحديد وظيفة الهمزة فى السياق الصوتى[2]، وقد أقام نظرية جديدة لتفسير إبدال الهمزة على أساس النبر، وأوضح عدة مبادئ تتعلق بالمشكلة، وهى خصائص نطقية تكونت للسان العربى من أهمها ما يأتى:

١- الأصل والأغلب فى الوقف السكون ولكنهم لم يطبقوا ذلك منهجيًا بل عدُّوا حروف العلة وأشباهها سواكن لا حركات، ولئن جاز ذلك بالنسبة لأشباه حروف العلة فإنه لا يجوز بالنسبة لحروف العلة نفسها إلا لضرورة نحوية أو دلالية.

٢- قالوا: لا يبتدأ بساكن بل بمتحرك، ولكنهم لم يعتدوا بالحركة إلا إذا كانت تابعة لحرف، وبدهى أنهم أخرجوا حروف العلة وأشباهها من جملة الحركات مع أننا نرى أن حروف العلة تكبير للحركات.

٣- العرب كانوا يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة متوالية، وبذلك نفسر كراهيتهم لتوالى الحركات الذى يضعف النظام المقطعى[3].

وعلى هذا يتضح رأيه فى أن الهمز كان لدى العرب ذا وظيفتين: الهروب من تتابع الحركات، والمبالغة فى النبر فيتحول بذلك نبر الطول إلى نبر توتر[4] وعلى هذا الأساس قرر نظريته، ولتقريرها نقول:

الهمزة إما بدل من واو أو ياء أو ألف، فإذا كانت الواو أو الياء فى كلمة فإما أن تكون فى أولها أو وسطها أو آخرها كما قررنا، فإذا كانت فى آخرها مثل كساء وبناء يقول الدكتور شاهين: إنه لا إبدال فى هذا بل إن العربى يكره

---

(١) نفسه ٧٧.   (٢) نفسه ٧٨.   (٣) نفسه ٧٨، ٧٩.   (٤) نفسه ٨٠.

الوقف على مقطع مفتوح ويريد إقفاله، فأحل الهمزة محل صوت اللين لا على سبيل الإبدال بل من أجل تصحيح نهاية الكلمة[1]، ويقرر أنه لا توجد واو ولا ياء وإنما هو ضمة أو كسرة، فبالتحليل الصوتي لكلمة كساء نرى kisaw ← kisau ← kisa، ويتأكد ذلك بالنطق، فنحن نقول: كساو فننطق ضمة بعد الألف وبناى فننطق كسرة بعد الألف فالمقطع مفتوح وإن بدا شكليًا أن الواو والياء ساكنتان، والحقيقة أن الملتقى فتحة طويلة + ضمة أو كسرة وليست هناك واو أو ياء فالمقطع مفتوح، فلما أريد إقفاله للوقف حولت الحركة إلى همزة، وقد فسر ألف التأنيث الممدودة بذلك فقال: إنها تحولت إلى همزة لكراهية العرب الوقف على مقطع مفتوح[2]، وقد جعل الدكتور شاهين الوقف بالهمزة مثل حبلأ ورأيت رجلأ وهو يضربهأ والوقف بهاء السكت مثل قِهْ وارمِهْ وغلامهُوه وغلامكِيه وواجعفراَه هربًا من المقطع المفتوح، فالمقطع قد أقفل بصوت لا وظيفة له سوى الإقفال، وهما متشابهان (الهمزة والهاء) إذ هما من الأصوات الحنجرية، ويود الدكتور شاهين لو أطلق على الهمزة اسم السكت مثل الهاء[3]، وإذا كانت الواو أو الياء فى وسط الكلمة مثل قاول وبايع وقلايد وعجاوز ونيايف وسياود فإنه يفسر الإبدال فى ذلك بأنه أتى بالهمزة هربًا من تتابع الحركات فقاول بالكتابة الصوتية qawil وبايع bayi ثم أصبحتا baii', qauil فيتبين من ذلك التقاء ثلاث حركات متتابعة، ففى الأول (قاول) الفتحة الطويلة والضمة القصيرة والكسرة القصيرة وفى الثانى (بايع) الفتحة الطويلة والكسرتان القصيرتان، ولذلك نبر المقطع الثانى بالهمز فصار qa'il قائل، ba'i بائع[4] ويفسر الدكتور توالى الحركات أيضًا بأنواع أخرى من النبر.

١- قول وبيع ليس فيهما موقع نبر.

٢- قوّل وبيّع مزدوج اكتسب مناعة بالتشديد وهو توتر نبرى.

٣- خطايا تغير النبر إلى طول الحركة وهذا عند من لا ينبرون[4].

---

(١) نفسه ٨٢ .

(٢) نفسه ٨٤.

(٣) نفسه ٨٥، ٨٦.

(٤) نفسه ٨٨، ٨٩.

٤- وقد وصف نوعًا من النبر لا تحول معه الواوْ أو الياء وسط الكلمة همزة وإنما يفصل بين عنصرى المزدوج بالهمز بعد أن كانا متصلين، وهذا من خصائص الناطق البدوى، وقد لجأ إلى ذلك نتيجة شعوره بأن الانزلاق بين العنصر الأول من عنصرى المزدوج إلى العنصر الثانى لا يحقق صورة النبر كما تعودها، فكان الهمز وسيلة إلى ذلك دون أن يسقط من المزدوج شيئًا، وهذا يتأتى فى مثل الكلمات الآتية ونوضحها بالكتابة الصوتية هكذا:

خطوات ← خطؤات	xutuàt ← xutuàt
تفاوت ← تفاؤت	tafa'ut ← tafâut
إما ترينّى ← ترئنى	turi'anni ← turanni
إنهم مايتون ← مائتون	ma'itun ← maitun
درى ← درئ	durri'un ← durriun
تيمموا ← تأمّوا	ta'ammamu ← ta-i-ammamu

وسقط فى المثال الأخير من الحركة الثلاثية عنصرها الثانى (i) من (aia) وهذا من أجل النبر[١]، أما إذا وقعت الواو فى أول الكلمة مثل وواصل ووعاء ووُقتت ووجوه فقد فسره على أنه قد نبر إلى الهمز لعدم إمكان النطق بحركة فى بدء الكلمة، ولو كتبنا الكلمة الأولى وواصل كتابة صوتية نجد أنها تبدأ بحركات يصعب نطقها وهى waw'asil وتكتب عند التحليل إلى wa-wa-sil فنبر المقطع الأول فصارت كتابتها a-wasil[٢] ومن هنا رد سبب الهمز فيما سبق ونحوه إلى الاتجاه العام السابق وهو كراهة أن تبدأ الكلمة فى العربية بحركة[٣].

أما إبدالها من الألف فى مثل ولا الضالين وشابة ودابة ونحوها مما وقعت فيه حركة طويلة بعدها صوتان ساكنان فقد فسره على أساس النبر فيقول: ونفسرها نحن بما سبق أن قررناه من أن النبر فى لسان قبائل البادية يأخذ صورة التوتر على

(١) نفسه ١٣٠، ١٣١.   (٢) نفسه ٩١.   (٣) نفسه ١٢٩.

حين يأخذ صورة الطول فى لسان غيرهم من الحضريين[1]، وفى مثل ساق وباز ويوقنون ونحوها مما وقعت فيه حركة طويلة بعد صوت ساكن أو لين مزدوج عند همزها يقرر أيضًا نفس المبدأ فيقول: لا يمكن تفسيره بغير النبر الذى تعودته ألسنة بعض بنى أسد[1]، هذا هو اتجاهه العام وإن كان قد تعرض إلى أن ما نحن بصدده من أمثلة الهمزة هو من الأحداث الصوتية اللهجية فذكر أن مثل ولا الضألين لغة كما قال أبو حيان وأبو الفتح[2] ونسب بعض الهمز السابق إلى بنى أسد وهم من قبائل وسط الجزيرة وشرقيها[3].

نظراتنا حول رأى الدكتور شاهين:

لقد تناول الدكتور شاهين الموضوع وفسره على أنه لا إبدال فيه، ولكن النبر هو الذى تسبب فى هذا التغيير، ولكن مقاييسه لم تف بالمطلوب من التفسيرات والتوجيهات:

١- وفيه ثلاث نقاط:

أ) تحدث الدكتور شاهين عن الواو والياء فى آخر الكلمة، وقال: إن السبب فى إحلال الهمزة محلهما فى هذه الحال هو أن العربى يكره الوقف على مقطع مفتوح ويريد إقفاله، والواقع أن الكلمات لم توضع فى الأصل لتستعمل مفردة بل لتستعمل فى تراكيب تؤدى معنى مقصودًا، وعلى هذا فالوصل هو طريق استعمال ألفاظ اللغة لا الوقف، فإذا قيل كساو الصيف خفيف وبناى البيت ثابت الدعائم مثلا فليس هنا وقف على مقطع مفتوح، وكذلك لو نطقا كساو وبناى (بالتنوين) لم يوجد المقطع المفتوح أيضًا.

---

(١) نفسه ١٢٨.

(٢) نفسه ١٢٦، ١٢٧ وقراءة اشترؤا الضلالة، فى قوله تعالى: ﴿اشتروا الضلالة﴾ [البقرة:١٦] لغة عند الكسائى وهى عند البصريين لحن، فالظاهرة لهجية وإن لم تقبلها قواعد البصريين، ويزيد أمرها وضوحاً نسبتها إلى قبيلة غنيّ من قبائل وسط الجزيرة (يهمزون ما لا يهمز) كما يقرره صاحب اللسان ١٧/١ ورثأت زوجى - لبأت بالحج إلخ.

(٣) نفسه ١٢٨.

ب) ثم لماذا لم تقلب كل من الواو والياء همزة في مثل (غاى وراى وطاو وراو) مع تحقق ما قال فيها لو فرضنا حالة الوقف؟ ولماذا لم يحدث ذلك في مثل (التراخى والفيافى والتسامى) مع وقوع الياء طرفًا ووجود المقطع المفتوح في حال الوقف أيضًا؟

جـ) على مقياس الدكتور شاهين لا نجد تفسيرًا لاختلاف حالات التثنية والجمع المتعددة من وجوب بقاء الهمزة في مثل قُراء وقلبها واوا في مثل صحراء وترجيح أحدهما في مثل كساء وبناء وعلباء، ولو سلمنا له بأنه يعلل للألفاظ المفردة فإنه قد علل لنحو حمراء بأنها نبرت لإقفال المقطع وكان يمكن أن يقفل بطريق آخر مثل حُبلاً فيقال حمراً مثلا؟ فلم اختص كل بطريق؟ على أنه قد تبع بروكلمان في أن علامة التأنيث تطورت على النحو التالى à - a - ah - at ومعنى ذلك أن العربى كان ينطق بها حمرت - ثم حمرهْ - ثم حمرى - ثم حمراء، وهذا التطور لا دليل عليه، ومع ذلك فلو تصورنا صحته لأمكن أن يقفل المقطع فيقال حمرت- أو حمره بالرجوع إلى أصل سابق، وبهذا يتبين عدم دقة رأيه المذكور.

٢- وقد تحدث أيضًا عن الواو والياء في وسط الكلمة وسبب تغييرهما إلى همزة بأنه لتتابع الحركات، ورأيه ذلك ينطبق على نحو قاول وبايع فعلى أمر وهما مثل قائل وبائع اسمى فاعل فلماذا فرق بينهما؟ كذلك يماثل عجائز ونيائف جداول وقساور ومعاول ومقاول فما الفرق الذى سبب القلب أولا ومنعه ثانيًا، مع تحقق قانونه فيه وهو تتابع الحركات مما يستدعى الهرب منه إلى النبر بالهمزة ولم يحدث؟.

٣- على أنه لم يفرق بين ما يجب وما يجوز وما يمتنع من الهمز في الألفاظ التى وجدت فيها واو أو ياء أولا فبعضها يجب همزه مثل وواصل - وواق - وولى وبعضها يجوز مثل وسادة - وشاح - وجوه وبعضها يمتنع مثل واصل - يواقيت - وورى.

ولست مع المحدثين فى عدّ الواو والياء غير المدتين حركتين[1]، فإن التقسيم المقطعى يؤكد عدّهما صوتين ساكنين مثل يقع ويذر ووزن ووعد فكل من الكلمات السابقة مكونة من ثلاثة مقاطع كل منها مكون من صوت ساكن + لين قصير وفى مثل وجوه لا يمكن الاعتراف بأن الواو مجرد حركة لأنه إذا كانت كذلك فقد قلبت الضمة (u) على هذا الفرض همزة فى أجوه ومن أين أتت ضمة الهمزة بعد القلب المذكور؟.

وبذلك نتأكد أن طريقة الأقدمين أشمل وأضبط، وفضلا عن ذلك فالأقدمون على وفاق مع المحدثين فى سبب التغيير المذكور، فالدكتور شاهين يقول: ولسنا نشك لحظة فى أن ما تعوده اللسان العربى فى معاملته للواو والياء وللهمزة ناشئ عن بعض الكراهات التى لم يألفها، غير أن أسباب هذه الكراهات تحتاج فى الحقيقة إلى شىء من التحليل يكشف عن مدى ما تحتوى من ثقل أو تنافر يلجأ الناطق حياله إلى المخالفة أو التصرف بصورة ما هربًا من هذا الذى يكرهه[2] وتخفيف حروف العلة بالقلب همزة هو ما رآه الأقدمون وقالوا به - ومنهم عالمنا ابن جنى - وذلك متحقق أيضًا فى تخفيف الهمزة وتحويلها إلى واو أو ياء أو ألف، ونلمح فى كلام ابن جنى نفسه ما يؤكد ثقل حروف العلة فتقلب إلى همزة يقول: وعلى هذا ما أنشدناه أبو على:

أحبُّ المؤْقدين إليَّ مُؤْسى[3]

بهمز الواو فى المؤقدين ومؤسى، وروى قنبل عن ابن كثير (بالسُّؤْق) فى قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ ... (٣٣)﴾ [ص] مهموز الواو، ووجه ذلك أن الواو وإن كانت ساكنة فإنها قد جاورت ضمة الميم فصارت الضمة كأنها فيها، فمن حيث همزت الواو فى نحو أُقتت وأُجوه وأُعِد لانضمامها كذلك جاز همز الواو فى المُوقِدَيْنِ وموسى على ما قدمناه من أن الساكن إذا جاور المتحرك صارت

(١) انظر كلام الدكتور شاهين عن بدء الكلمة العربية بحركة كتابه السابق ص٤٩٨.

(٢) القراءات القرآنية ٧٨ .

(٣) من قصيدة لجرير يمدح بها هشام بن عبد الملك وعجزه (وجعدة إذ أضاءهما الوقود) وموسى ابنه وجعدة ابنته. انظر ديوانه، ط. الصاوى، ١٤٧.

حركته كأنها فيه[1]، وقال أيضًا في همز مثل بأز ولأ الضألين كلاما يشبه ما سبق في كتابه الخصائص (باب في شواذ الهمز)[2] وأعاد الحديث عن نحو مؤقدين - مؤسى - أجوه على النحو السابق[3].

وذكر ابن سيده أن شيوع إبدال الهمزة. "لشبهها بحروف العلة من جهات الحذف وجعلها بين بين وقلبها على حركة ما قبلها، ومن أجل أنها من أقصى الحلق فإذا أبدلت أولا جرى اللسان إلى جهة القدام فهذا يطرد عليه الإبدال فلاجتماع الشيئين من مناسبة حروف العلة وأنها من أقصى الحلق يستمر بها اللسان لإخراج الحرف جاز أن تبدل من غيرها[4] وقال أيضًا: إن حروف العلة تقلب لطلب الخفة والكثرة والمناسبة[5]، وقد تحدث علماء الصرف عن هذا الثقل حتى إنهم قالوا في تعريف الإعلال: تغيير حرف العلة بالقلب أو التسكين أو الحذف للتخفيف[6] وعدوا الهمزة من حروف الإعلال وقالوا إنها حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق فلذلك الاستثقال شاع فيها التخفيف لنوع من الاستحسان[7]، ومن هنا منع وقوع الهمزة في كلمة فاء وعينا معًا أوعينا ولاما معًا، وعلل ذلك ابن جني بثقل الهمزة فكيف بالهمزتين معًا؟ قال في سر الصناعة: وإنما لم تجتمع الفاء والعين ولا العين واللام همزتين لثقل الهمزة الواحدة، لأنها حرف سفل في الحلق وبعد عن الحروف، وحصل طرفًا فكان النطق به تكلفًا، فإذا كرهت الهمزة الواحدة فهم باستكراه الثنتين ورفضهما - لا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير متفرقتين فاء وعينا أو عينا ولاما - أحرى، فلهذا لم تأت في الكلام لفظة توالت فيها همزتان أصلان ألبتة[8].

فلهذا كان الإبدال بين الهمزة وتلك الحروف الثلاثة، ولأجله أيضًا خففت الهمزة بتسهيلها وجعلها بين بين، وكل ذلك من ضروب التخفيف وألوانه، وعلى

---

(١) سر الصناعة ١/ ٩٠. (٢) الخصائص ٣/ ١٤٧.
(٣) نفسه ٣/ ١٤٩. (٤) المخصص ١٣/ ١٦٨. (٥) نفسه ١٣/ ٢٦٧، ٢٦٨.
(٦) القواعد والتطبيقات ٦، ٧، وشرح الشافية للحسيني، ط. العامرية، ١٣١١هـ، ص١٨٥.
(٧) شرح الشافية للعصام ١٥٠. (٨) سر الصناعة ١/ ٨١.

كل حال فإن المحدثين قد بذلوا من الجهد ما نشكره لهم ونود للدراسات اللغوية الحديثة مزيداً منه لكشف قوانين العربية وخصائصها.

وسنعرض هنا أمثلة ابن جنى التى أوردها للتبادل بين الهمزة وتلك الحروف، ونحاول تفسيرها تفسيراً علمياً حيث لا توجد علاقة بين الهمزة وهذه الحروف:

١- أمثلة تبدل فيها الهمزة وجوبًا: حمراء، صفراء، صحراء- علاء، كساء، فضاء، بناء- عباءة- عظاءة- علباء، حرباء- أولى.

٢- أمثلة تبدل فيها الهمزة جوازاً: أقتت ووقتت- أجوه ووجوه- إشاح ووشاح- إعاء ووعاء- إسادة ووسادة- أناة وناة- أسماء ووسماء- ألل ويلل- رئبال وريبال- أده ويده.

٣- أمثلة تبدل فيها الهمزة شذوذًا: الضألين، فى قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة] - جأن، فى قوله سبحانه: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ ۝٣٩﴾ [الرحمن] - شأبة - دأبة - اشعأل - ادهأمت - ابيأض - المشتئق - أحب المؤقدين إلى مؤسى - العألم - الخأتم - نأر - قوقأت الدجاجة - حلأت السويق - رثأت المرأة زوجها - لبأ الرجل بالحج[1].

٤- أمثلة لا تحقق فيها الهمزة: المر، فى قوله تعالى: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ... ۝١٠٢﴾ [البقرة][2]- لروف بلا همز، فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٤٣﴾ [البقرة][3] متكًا من غير همزة، فى قوله سبحانه: ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً ... ۝٣١﴾ [يوسف][4] جبرايل بلا همز، فى قوله تعالى: ﴿وَجِبْرِيلَ ... ۝٩٨﴾ [البقرة][5] والفواد، فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ ... ۝٣٦﴾ [الإسراء][6]- قريت وتوضيت[7] واجى بلا همز[8]- لا هناك

(١) ينظر فى هذه الأمثلة سر الصناعة ١/ ٨٢- ١١٥ والخصائص ٣/ ١٤٢- ١٤٩ والمحتسب ٢/ ٤٦، ٤٧، ٣٣١ ومواضع أخرى متفرقة فيه والمفصل ١٠/ ٩ وما بعدها.

(٢) المحتسب ١/ ١٠١، ٢٧٦. (٣) نفسه ١/ ١١٤. (٤) نفسه ١/ ٣٣٩.

(٥) نفسه ١/ ٩٧. (٦) نفسه ٢/ ٢١.

(٧) نفسه ١/ ٦٧ والخصائص ٣/ ١٥٢. (٨) الخصائص ٣/ ١٥٢.

المرتع[1]- سواتهما، فى قوله تعالى: ﴿مِن سَوْءَاتِهِمَا ... ⦗٢٠⦘﴾ [الأعراف]،[2] أفى السوتنتنة[2] ريا[3].

التوجيه: لا توجد علاقة صوتية تسوغ التبادل بين الهمزة وهذه الثلاثة -كما ذكرنا- بيد أن ابن جنى يحاول أن يوجه هذا الانقلاب، والملاحظ أنه يسلك طريقى الصرفيين واللغويين معًا فى تعليله للهمز وعدمه، فيقسم الهمز إلى واجب وجائز موافق للقياس فهو لذلك مطرد، وإلى مخالف له فلا يطرد، فهو يقول: وقد اطرد عنهم قلب ألف التأنيث همزة وذلك نحو حمراء وصفراء... إلخ[4] ثم يدلل على ذلك من القياس، ويقول فى نهاية إبدالها ألفًا: فهذا جملة من القول على همزة التأنيث وصحة الدلالة على كونها منقلبة عن الألف "ثم يتكلم على إبدالها من الواو والياء فيقول: "وأما إبدال الهمزة عن الواو والياء فعلى ضربين ويأخذ فى شرح ذلك[5] ويقول فى النهاية: فهذا إبدال الهمزة عن الياء والواو أصلين وزائدتين[6] ثم يناقش ما خرج عن القياس، ويجمله فى موضعين: أحدهما: أن تقر الهمزة الواجب تغييرها فلا تغيرها، والآخر: أن ترتجل همزًا لا أصل له ولا قياس يعضده، فمن أمثلة الأول: خطائئ ومنه قولهم: غفر الله له خطائئه، ودريئه ودرائئ[7]، ومن الثانى أمثلة كثيرة مذكورة هنا كالعألم والسأسم والخأتم إلخ ويقول: إن كليهما غير مقيس[7] ويقول أيضًا "وهذا كله شاذ غير مطرد فى القياس"[8] ويقول عن مثل شأبة ودأبة والضألين: "قال أبو العباس: قلت لأبى عثمان: أتقيس ذلك قال لا ولا أقبله[9]" ويقول عن التسهيل فى مثل قريت وتوضيت: إنه إبدال على غير قياس[10].

والواقع أن ما وصفه ابن جنى بالجواز والشذوذ يعد من اختلاف اللهجات،

---

(١) نفسه، نفس الصفحة.
(٢) المحتسب ١/ ٧٢.
(٣) نفسه ٢/ ٤٤.
(٤) سر الصناعة ١/ ٩٤.
(٥) نفسه ١/ ١٠٤.
(٦) نفسه ١/ ١١٣.
(٧) الخصائص ٣/ ١٤٢ وما بعدها.
(٨) سر الصناعة ١/ ١٠٢.
(٩) نفسه ١/ ٨٣.
(١٠) الخصائص ٣/ ١٥٢.

ولم يكن هذا بعيداً عن فهم ابن جنى، بل قد عناه ونبه عليه بعبارات واضحة تفيد أن هذا التعبير أو ذاك لهجة عربية، فيقول معقبًا على قراءة (جأن) فى قوله تعالى: ﴿فيومئذ لاَّ يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إنسٌ ولا جأنٌّ ﴿٣٩﴾﴾ [الرحمن]، بالهمز: حكى أبو العباس عن أبى عثمان عن أبى زيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ﴿فيومئذ لاَّ يُسْأَلُ عن ذنبه إنسٌ ولا جأنٌّ ﴿٣٩﴾﴾ بالهمز، فظننته قد لحن، حتى سمعت العرب تقول: شأبة ودأبة، ويؤكد ذلك بشعر سمع عن العرب من مثل قوله.

وبَعْد انتهاضِ الشَّيْبِ مِنْ كُلِّ جانبِ ... علَى لِمتِى حتَّى اشعَأَلَّ بَهيمُهَا[1]

وهذا ليثبت وروده بأدلة واقعية تفيد أنه لهجة عربية يتكلم بها، ويقول عن مثل العألم والخأتم إنه "قد حكى عنهم" فإلى من يعود الضمير؟ إنه لاشك عائد إلى العرب الذين يدأب على ذكر اسمهم فى هذا الموضوع، كأن يقول "- فيما سبق هذا- فإن قيل: فلم قلبت العرب لام فَعلى - إذا كانت اسمًا وكان لامها ياء- واواً إلخ وقوله "فالجواب: أنهم إنما فعلوا ذلك إلخ[2]"، ويقول كذلك: حدثنا أبو على قال: لقى أبو زيد سيبويه فقال له: سمعت العرب تقول: قريت وتوضيت[3] وهذا كلام يفصح عن مراده فى أن هذا التحقيق للهمز وعدمه لهجتان عربيتان مسموعتان عن فريقين، لكل منهم اتجاه فى النطق، غير أن ابن جنى لا يكاد يفصح عن اسمى الفريقين، اعتماداً منه على أن قارئ كتبه على معرفة بلهجات العرب، فهو لم يؤلف كتبه إلا لذوى العلم، والباحثين ذوى القدم الراسخة لا للمبتدئين منهم.

والهمزة لأنها صوت حنجرى انفجارى شديد مما يناسب البيئة البدوية، وهى قبائل وسط الجزيرة وشرقيها، فهى - أساسًا - من لهجات تميم وقيس وبنى أسد ومن جاورهم، والتسهيل - فى أصله - لهجة البيئة المتحضرة، وهم أهل الحجاز وبخاصة قريش فى مكة والأوس والخزرج فى المدينة، ولم يكن الحجاريون جميعًا

(١) سر الصناعة ١/ ٨٣ والمحتسب ١/ ٤٧.

(٢) سر الصناعة ١/ ٩٩، ١٠٠ . (٣) الخصائص ٣/ ١٥٤ والمحتسب ١/ ٦٧

بعيـدين عن تحقيق الهـمز إلى تسهيله، بل منهم من استهـواه تحقيـقه، وهم من سماهم سيبويه (أهل التحقيق) فكانوا ينطقون بالهمز كإخوانهم من القبائل المحققة له، يقول سيبويه: "وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحـجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة وذلك قليل رديء[1]" ويذهب الدكتور الراجحى إلى أنه "من المرجح أن القبائل الحجازية التى كانت تجنح إلى تحقيق الهمزة هى تلك القبائل التى كانت تسكن أطراف الحجاز مجاورة لأهل البادية من وسط شبه الجزيرة وشرقيها[2]" ولعل من هؤلاء المجـاورين للبـدو قبـيلة عكل التى نسـب إليهـا ابن جنى همـز بعض الكلمات، فقد قال عن كلمة (ترقؤة) إنهـا لغة لبعض عكل، ووجه القول عليها- عندى- أن تكون مما همـز من غيـر المهمـوز بمنزلة استـلأمت الحجـر واستنـشأت الرائحة[3] وعكل من طابخة[4] وطابخة من خندف[5] التى سكنت الحجاز "فلعل عكل كانت تسكن أطراف الحـجاز مجاورة للقـبائل البادية فى وسط شبـه الجزيرة وشرقيـها"[6] وقد نبـه عالمنا ابن جنى على ثقل الهـمزة فى النطق، بما يجـعلها مناسبة لطبيعة البدوى دون الحضرى[7] وفى مثل شابّة ودابّة كره اجتماع السـاكنين الألف والحرف الأول مـن المضعف بعـدها فحركت الألـف لالتقائـهما فـانقلبت همزة، لأن الألف حـرف ضعيف واسع المخرج لا يحـتمل الحركة كمـا قدمنا من وصفـه، فإذا اضطروا إلى تحـريكه قلبوه إلى أقـرب الحروف منه وهو الهـمزة[8]، وهو يرى "أن بعض من تقوى لغته ويتعالى تمكينه وجهارته دون أن يطغى به طبعه ويتخطى به اعتمـاده ووطؤه يبدل من الألف همزة فيحملها الحـركة التى كان كلفا

(١) الكتاب ٢/ ١٧٠ واللسان ١/ ١٤ . (٢) اللهجات العربية ١٠٦ .

(٣) الخصائص ٣/ ٢٠٧ .

(٤) وهم بنو عوف بن وائل بن قيس بن عوف عبد مناة، نهاية الأرب ٣٦٧، ٣٦٨.

(٥) من مضر من العـدنانية، وهم بنو طابخة، واسمه عمـرو بن إلياس بن مضر، ولتسميتـه بطابخة قصة. انظر نهاية الأرب ٣٢٢.

(٦) اللهجات العربية فى القراءات القرآنية ١٠٧ .

(٧) سر الصناعة ١/ ٨١ وانظر ص ٦٦١ من كتابنا.

(٨) سر الصناعة ١/ ٨٢.

بها ومصانعا بطول المدة عنها، فيقول: شأبة ودأبة[1]، ورأى المحدثين فى هذا التفسير قريب من رأى ابن جنى، فهم يفسرونه - كما يذهب هنرى فليش- بأنه كراهة الاحتفاظ بصوت طويل أو مزدوج فى المقطع المقفل، فقسم الصوت الطويل إلى مصوتين قصيرين مفصولين بهمزة، وبعضهم - وهو الدكتور شاهين - يفسره على أساس النبر بأنه اتجاه لهجى يأخذ صورة التوتر فى لسان قبائل البادية على حين يأخذ صورة الطول فى لسان غيرهم من الحضريين[2].

وفى كثير مما علل به ابن جنى لحالات الهمز- فى غير ذلك- كان صرفيًا كسابقيه، وقد اتخذت اللغة المثالية الهمز من مبادئها، بحيث ينطق به المتكلم الفصيح فى مجال استخدام اللغة المشتركة، فى الشعر والنثر بدويًا كان أو حضريًا.

باب الباء

ذكر ابن جنى أنها تبدل من الميم، كما تبدل منها الواو فى القسم، وابن جنى يكتفى بذلك جريًا على ما هو معروف عنه من اشتراط التقارب فى المخارج والصفات، والذى يراجع الأمثلة التى ذكرها غيره للإبدال فى المزهر والمخصص يحس بعدم العلاقة مثل: مروا يدِبُّون دبيبًا ويدِجُّون دجيجًا[3] وطاروا عباديد وعبابيد[4] فبين الباء والجيم مخارج حروف كثيرة: ش- ى (ض) ل- ر- ن- ط- د- ت- ص- ز- ظ- ذ- ث- ف[5] هذا على ترتيب ابن جنى للحروف.

وبين الباء والدال مخارج حروف تمتد من ت- ف على الترتيب السابق، ولكن ابن جنى كان مقدرًا للعلاقة الصوتية التى تسوغ التبادل والتى قال بها علماء اللغة المحدثون.

---

(١) الخصائص ٣/ ١٢٦ وسمعها بعضهم من بنى كلب. اللسان ١/ ١٤.

(٢) القراءات القرآنية ١٢٨.

(٣) يمشون مشياً ضعيفاً.

(٤) أى متفرقين. المزهر ١/ ٢٢٧.

(٥) سر الصناعة ١/ ٥٠ رويت أمثلة متعددة للتبادل بين الباء والحروف ت- ث- ج- د- ف- ن- ى. انظر المزهر، ط. الأولى ١/ ١٩٤- ٢٢٩ والمخصص ١٣/ ٢٦٧- ٢٩١.

١- (ب-م)

العلاقة الصوتية تجعل التبادل بينهما أمراً مقبولا من الوجهة اللغوية، إذ هما حرفان شفويان من حيث المخرج - وهو المعول عليه في الإبدال- ويتفقان أيضًا من حيث الصفات في الجهر والاستفال والانفتاح والذلاقة.

الأمثلة: باسمك؟ - بعكوكة.

التوجيه: صرح ابن جنى بوقوع الإبدال بين الباء والميم، والميم هى الأصل أو العكس وهنا يوضح لنا الأول، وفى باب الميم سيوضح الثانى وسنذكره هناك إن شاء الله تعالى.

يقول هنا فى باب الباء: أخبرنا أبو على بإسناده إلى الأصمعى قال: كان أبو سوار الغنوى يقول: باسمك؟ يريد ما اسمك؟ فهذه الباء بدل من الميم، وقالوا: بعكوكة، وأصلها معكوكة، فالباء بدل من الميم لأنها من الشدة وهى المعك[١].

ولنا ملاحظة على المثال الثانى فإن ابن جنى أكد أن الباء بدل من الميم فتكون الميم هى الأصل، ولم يبين - بوضوح - السبب فى هذا الحكم الذى قضى به، وإن كان قد أشار إلى أنها من الشدة، والمعك أصل فيها - على ما أرى - ولعل ذلك لأن الشدة هنا فى مادة (معك) بينة.

فبمراجعة المادتين فى المعاجم نرى ما يأتى:

مادة (معك): معكه فى التراب كمنعه: دلكه وبالقتال والخصومة: لواه ودينه وبه: مطله به فهو معك ككتف ومنبر، ومماعك، وككتف الألد والأحمق، معُك ككرم وتمعك: تمرَّغ، ومعكتها تمعيكًا وابل معكى كسكرى: كثيرة، ووقعوا فى معكوكاء، ويضم: فى غبار وجلبة وشر ومعكوكة الماء بالضم: كثرته[٢].

مادة (بعك): بعكوكة الناس بالضم: مجتمعهم، وبعكه بالسيف: ضرب أطرافه، والبعك محركة: الغلظ والكزازة فى الجسم، والباعك الأحمق،

(١) سر الصناعة ١/ ١٢٥.

(٢) القاموس المحيط، ط. بولاق ٣/ ٣٦٨ ولسان العرب ١٢/ ٢٨٢.

والبعكوكاء: الشر والجلبة، ومعكوكة القـوم وقد يفتح، ومعكوكتهم آثارهم حيث نزلوا أو خاصتهم أو جماعتهم، وكذا من الإبل، ووسط الشيء وكثرة المال وغباره وازدحامه، وبعكوكة الصيف والشتاء: اجتماع حره وبرده، والبعكوكة: الحر[1].

والناظر يرى أن كل مادة لهـا تصرف واتساع معنوى، وفى كل منهـما معنى الشدة. وعلـى هذا فلا مانع من أن تكـون الباء هى الأصل والميم هى الفـرع وقد صرح بذلك صاحب اللسان حين قال: "حكاه يعقوب فى البدل كأن ميم معكوكاء بدل من باء بعكوكاء أو بضد ذلك[2].

ولا ريب أنه يمكن تفسير الباء على أنهـا من نطق البادية، أما الميم فمن نطق الحاضرة، فالباء صوت شديد يناسب البدوى على حين أن الميم صوت متوسط بين الشدة والرخاوة مما يناسب الحضرى.

وقد رويت أمـثلة كثيرة فى كـتب اللغة للتبـادل بين الباء والميم، من ذلك: الظأب والظأم: سلف الرجـل - قحبـة وقحـمـة: للعجـوز المسنة - السـاسب والسأسم: شجر[3] والعلاقة بينهما تسوغ التبادل.

٢- (ب-و)

ذكر ابن جنى فى باب الباء التبادل بين الباء والواو، وكان - على ما تعود - ينبـغى أن يؤخـر ذلك إلى باب الواو لأنه حكم بأن البـاء هى الأصل والواو بدل منها.

وقد أورد مثـلا واحدًا لهذا التبادل وهو الواقع بـين باء القسم وواوه. مثل: بالله- والله... إلخ.

التوجيه: اعترف ابن جـنى بالتبادل بين الباء والواو، ودافع عن ذلك بقوله: وإنما أبدلت الواو من البـاء لأمرين: أحـدهما: مـضارعتـها إياها لفـظًا والآخر:

(١) القاموس المحيط، ط. بولاق ٣/ ٢٤٠. (٢) لسان العرب ١٢/ ٣٨٠.

(٣) انظر أمثلة أخـرى كثيـرة غير ذلك فى المزهر، ط. الأولى ١/ ٢٢٣ والمخـصص ١٣/ ٢٨٤ وسر الصناعة باب الميم.

مضارعتها إياها معنى. أما اللفظ فلأن الباء من الشفة كما أن الواو كذلك، وأما المعنى فلأن الباء للإلصاق والواو للاجتماع، والشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع معه[1].

وقد برهن على أن الباء هي الأصل والواو بدل منها بدليلين: أحدهما: أنها موصلة للقسم إلى المقسم به في قوله: أحلف بالله كما توصل الباء المرور إلى الممرور به في قولك: مررت بزيد، فالباء من حروف الجر بمنزلة من وعن.

والآخر: أن الباء تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر، تقول: بالله لأقومَنَّ وبه لأقعدنَّ، والواو لا تدخل على المضمر ألبتة، تقول: والله لأضربنك ولا تقول: وه لأضربنك، فرجوعك مع الإضمار إلى الباء يدل على أنها هي الأصل[2].

وابن جنى في رأيه السابق متأثر بموقف القدماء من مخرج الواو، إذ يجعلونها من مخرج الباء، يقول: ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو[3] وهو متأثر في ذلك برأى سيبويه. وهذا يصدق على الواو غير المدية التي يتحدثون عنها، أما الواو التي هي حرف مد فهي من ذوات المخرج المتسع- على حد تعبير ابن جنى نفسه[4].

والدراسة الصوتية الحديثة تؤكد أن نظرة القدماء إلى الواو غير المدية لم تكن دقيقة في تحديد مخرجها، فهي في الحقيقة من أقصى اللسان حين يقترب من أقصى الحنك غير أن الشفتين حين النطق بها تستديران أو بعبارة أدق تكمل استدارتهما... ولعل وضوح استدارة الشفتين مع الواو الذى جعل القدماء ينسبون مخرج الواو إلى الشفتين[5].

فمخرج الباء إذاً مختلف عن مخرج الواو إذ الأولى من الشفة والثانية من أقصى الحنك كما تثبت الدراسات الصوتية الحديثة، ويختلفان كذلك في صفات

---

(1) سر الصناعة ١/ ١٦٠. (2) سر الصناعة ١/ ١٥٩.
(3) نفسه ١/ ٥٣. (4) نفسه ١/ ٨. (5) الأصوات اللغوية ٤٤.

كثيرة؛ فالباء صوت مجهور شديد مستفل منفتح ذلق مقلقل، والواو تتفق معها فى الجهر والاستفال والانفتاح فقط وتخالفها فيما عدا ذلك، وهذا كله يمنع حدوث التبادل بينهما، وكل ما يمكن قوله أن كلا منهما حرف يستعمل فى القسم - كما يستعمل فى غيره - إذ للباء خمسة عشر معنى ذكرها النحاة من بينها القسم[١] والواو لها معان كثيرة كالعطف والاستئناف ومن بينها استعمالها فى القسم[٢]. وكما يقول النحاة: يمكن جعل هذا الاستعمال من قبيل التعويض لا الإبدال، ولا يلزم فى المعوض أن يكون من جنس المعوض عنه، أو أن يكون هناك علاقة صوتية بينهما، إذ التعويض جعل حرف خلفًا عن حرف آخر أو أكثر[٣] ولا يشترط فيه التقارب.

وهنا استعمل اللغوى العربى القسم متخذًا وسيلة من وسائله وهى الواو كما يصح أن يتخذ أداته الأخرى الأصيلة فيه وهى الباء، وقد صرح بذلك الصبان حين قال - معللا اختصاص الواو بالظاهر فى الجر -: لأن بعضها عوض عن باء القسم لا أصل فيه[٤]، ويقول: "إن الواو عوض من الباء، والتاء عوض من الواو"[٥]، والأدلة التى علل بها ابن جنى لإبدال الواو من الباء - وذكرتها سابقًا - تشير إلى أن الباء أصيلة فى استخدامها فى معنى القسم، ولكنها لا تدل بحال على أن الواو بدل منها بالمعنى اللغوى، بل على معنى أنه قد تقوم الواو فى الاستعمال فى القسم مقام الباء على سبيل التعويض لا الإبدال، والذى جعلنا نذهب هذا المذهب عدم وجود العلاقة الصوتية المسوغة للتبادل كما اتضح من الدراسات الصوتية الحديثة، وأما اتفاقهما فى بعض المعانى فليس من مسوغات الإبدال، إذ المعول عليه إنما هو المخرج والصفات على ما عرفنا، وكما أكده ابن جنى نفسه.

---

(١) الاشمونى ٢/٢١٩-٢٢٢. (٢) نفسه ٢/٢٥٧ والتصريح ٢/١٧.
(٣) القواعد والتطبيقات ٤. (٤) الاشمونى مع الصبان ٢/٢٠٧.
(٥) نفسه ٢/٢٠٥ وحديثهم عن إبدالها كان للاتفاق فى المخرج كما تصوروا.

باب التاء

تردد ابن جنى فى إبدالها من الباء، وجزم بأنهـا أبدلت من ستة أحرف هى الدال والسين والصاد والطاء والواو والياء[1].

١- (ت-ب)

ذعالت فى ذعالب[2] .

التوجيه: لم يحـزم ابن جنى برأى هل ذلك من الإبدال أو من اختلاف اللهجات؟ فيقول: فأما قول الأعرابى من بنى عوف بن سعد:

صفقة ذِى ذعالت سَمول ... بيع امرئٍ ليس بِمسْتقيل[3]

وهو يريد الذعالب، فينبغى أن يكونا لغتين، وغير بعيد أن تبدل أيضًا التاء من الباء، إذ قد أبدلت من الواو وهى شريكة الباء فى الشفة، والوجه أن تكون التاء بدلا من الباء، لأن الباء أكثر استعمالا، ولما ذكرناه أيضًا من إبدالهم التاء من الواو[4].

ويبدو من تردد ابن جنى هذا أنه كـان يحس ببعد المادتين من ناحية المعنى، والتقائهما على طريق المجاز أو ببعد فى العلاقة الصوتية، ولعل الأول كان مترجحًا عنده، إذ هو يعتقد القرابة بين التاء والواو فى مخرجيهما، وإن كان الأمر على خلاف معتقده، والذى يظهر لنا أن المخارج متباعَدة - كما تثبت الدراسات الصوتية الحديثة - فالواو من أقصى اللسان، والتاء من طرفه مع أصول الثنايا، وشتان بين المخرجين، ولا يتفقان فى الصفات إلا فى الاستفال والانفتاح والإصمات، والباء من الشفة فهى بعيدة من التاء، وفى الصفات لا يشتركان إلا فى الشدة والاستفال والانفتاح والترقيق، وهذا كله لا أثر له فى الإبدال ما دامت المخارج متباعدة، وبمراجعة المعانى فى المعاجم نحس بأن التقاءهما لم يكن على

(١) سر الصناعة ١/ ١٦١.

(٢) الذعالب جمع ذعلبة - بكسرتين بينهما سكون - أو ذعلوب وهو طرف الثوب أو ما تقطع منه، اللسان (ذعلب) ١/ ٣٧٣، ٣٧٤.

(٣) هذه بيعة رجل يبيع ثيابا بالية، فهو لا يطلب فسخ البيع. التعليق فى سر الصناعة ١/ ١٧٣.

(٤) سر الصناعة ١/ ١٧٣، ١٧٤.

سبـيل الحقيـقة - حتى يتـأتى الإبدال بين اللفظين - فمـادة (ذعت) تدل على ما يأتى: ذعته: خنقه أشد الخنق ومعـكه فى التراب ودفعه عنيفًا[1]، وفى ذلك معنى الإضعاف والإنهاك، فيتفق بذلك مع معنى الذعالب التى هى أخلاق الثياب، وإن كانت مادة (ذعلت) باللام غيـر معروفة فى معاجم اللغة، فـعلى هذا يلتقى معنى الذعالت بالتاء مع الذعـالب بالباء من طريق المجاز الذى يمكن فهـمه من الذعالت فيكون جمعًـا بين حقيقة ومجاز، وليس ذلك إلا نقـضًا للشرط الأساسى للإبدال الذى هو اتحاد المعنى على سبيل الحقيقة، فلا إبدال إذن بل ترادف حدث من تطور المعنى، ولم ترد أمـثلة أخرى للإبدال بين التـاء والباء، اللـهم إلا مثال واحـد هو صُلب وصَلْت[2] مع إمكان تأويله أيضًا باتفـاقهمـا المعنوى، فالصلب: هو الرجل الشديد على سبـيل التشبيه، والصَّلت هو الرجل المـاضى فى الحوائج، ويفهم منه الشـدة على طريق المجاز، ومن الممكن أن نـقول بعـدم الإبدال فى هذا اللفظ من طريق آخر، وهو عدم اتحاد الكلمتين فى البنية فالضـبط مختلف فيهما[3] بما يؤكد عدم الإبدال، ويمكن أن تكـون هذه الألفاظ قد نشـأت نتيجـة التصـحيف، ولعل تصريـح ابن جنى بأن الباء أكـثر استـعمـالا يدلنا على أن الكلمة بالبـاء فى أصل الاستـعمال والتاء تصـحيف، وبخاصـة أن مادة (ذعلت) باللام غير مـوجودة فى المعاجم، وكذلك الـصلت مصحف عن الصُّلب، فالأصل كلمـة واحدة، ونشأت الثانية عنها عن طريق التصحيف الذى يمكن حدوثه بين الحرفين من طريق الخط.

٢- (ت-د)

ناقة تربوت وأصلها دربوت.

التوجيه: يتضح رأى ابن جنى من قوله: وقالوا ناقة تَرَبُوت وأصلها دَرَبُوت وهى فَعَلوت من الدُّربة أى هى مذللة، فالتاء بدل من الدال[4] ولا شك أن العلاقة

(١) القاموس المحيط (ذعت)، ط الحسينية ١/ ١٤٨، واللسان ٢/ ٣٣٧.

(٢) المزهر فصل التصحيف وانظر اللغة العربية كائن حى ص ٥٦ ، ٥٧ واللسان ٢/ ١٥، ٣٥٨.

(٣) فالصاد فى صلب مضمومة وفى صلت مفتوحة. انظر اللسان فى الموضع السابق.

(٤) سر الصناعة ١/ ١٧٤ .

الصوتية مسوغة للتبادل، فهما من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، ويتفقان في صفات كثيرة هي الشدة والاستفال والانفتاح والإصمات، والباحث في المعاجم يحس بهذا الإبدال، فمادة (درب) تدور حول المران على الشيء مثل درّبه به وعليه: ضراه والمدرب كمعظم المنجَّذُ المجرَّب والمصابُ بالبلايا ومن الإبل المخرَّج المؤدَّب قد أَلِف الركوب وعُوِّد المشيَ في الدُّروب، وقد درّبته تدريبًا، وجمل وناقة دروب ودربوت محركةً ذَلُول أو هي التي إذا أخذت بمشفرها ونهزت عينها تبعتْك، والداربة العاقلة والحاذقة بصناعتها، والتدريب الصبر في الحرب وقت الفرار(١).

أما مادة (ترب) فكلها تتعلق بمعنى التراب المعروف، والفقر من لوازمه كما في أترب: لزق بالتراب أو قلّ ماله وكثر ضد، وقد ذكر صاحب القاموس فيها تربوت وهي الناقة الذلول(٢) ولا علاقة له فيما أرى بهذه المادة بل هو متصل بمادة (درب) مع إبدال الدال تاء، والعلاقة المسوغة موجودة، والتاء مما يناسب الحضر والدال للبدو، وقد ذكرت لهما أمثلة كثيرة في المخصص والمزهر(٣).

٣- (ت-س)

الأمثلة: ست- النات- أكيات- طست- ختيت في معنى خسيس(٤).

التوجيه: أوضح ابن جني رأيه في أن السين قلبت تاء فيما ذكر، ففي المثال الأول قلبوها لتقرب من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك حرف مهموس كما أن السين مهموسة، فصار التقدير سدت، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج أبدلوا الدال تاء لتوافقها في الهمس، ثم أدغمت التاء في التاء فصارت ست كما ترى(٥) وكذلك تحدث عن البواقي(٥) ففي الناس وأكياس أبدلت السين تاء لموافقتها إياها في الهمس والزيادة وتجاور المخارج(٥)، وفي ختيت أبدلوا السين تاء(٥)، وقد أكد الدكتور أنيس هذا التقارب الصوتي وقال: إنهما يكادان يكونان

(١) القاموس المحيط ١/ ٧٨.
(٢) نفسه ١/ ٤٦.
(٣) المخصص ١٣/ ٢٨٠ والمزهر ١/ ٢٢٤.
(٤) سر الصناعة ١/ ١٧١- ١٧٣.
(٥) سر الصناعة ١/ ١٧١- ١٧٣، إذ أصلها: سِدْس لأنها من التسديس، كما أن خمسة من التخميس.

متماثلين فى المخـرج، كما أن كلا منهما صوت مـهموس ولم يبق إذًا إلا أن يلتقى طرف اللسان بأصول الثنايا العليا التـقاء محكمًا[1] فإذا افترقـا سمعنا التاء، وإذا لم يكن الالتقاء محكمًا فهى السين.

وهذا بناءً على ما قرره الدكتور أنيس من نطق السين الآن تبعًا للكثرة الغالبة منا، فهى - على لساننا - من أول اللسان (مشتـركًا معه طرفه فى بعض الأحيان) حين يلتقى بأصـول الثنايا العليا، أما وصف القـدماء لها فـإنه ينص على أنها من طرف اللسان فويق الثنايا السفلى (أى مع أطراف الثنايا السفلى).

ونحن نلمح بعدًا بين الحـرفين، فبينهما فى المخـرج الصاد والزاى وتختلف التاء والسين فى الشدة والصفـير ولكن اشتراكهما فى طرف اللسان ربمـا كان سببًا لهذا التقـارب، وإذا رجعنا إلى ما قاله علـماء اللغة نجد أن هذا من قبـيل اللغات المختلفة؛ فـالدكتور إبراهيم نجا يجعل ذلك الذى هو إبدال السين تاء لهـجة تسمى بالوتم وتنسب إلى أهل اليمن[2] ونسبـها الدكتـور (أنيس) إلى خثـعم وزبيد من قـبائل اليـمن البـدوية[3]، وهذا يؤكـد أن ما ورد من هذه الأمـثلة من اختـلاف الناطقين، إذ ليست العلاقة بين التاء والسين قوية لتسوغ التبادل.

وبالرجوع إلى المعـاجم فى كلمتى خـتيت وخسـيس نجد أنهمـا من مادتين مختلفـتين- اشتقاقـًا ومعنى - ففى مادة (ختت) الختّ: الطعن مـداركًا وموضع، والختـت محـركة: الفـتور فى البـدن، والختـيت: الخسـيس والناقص، وأختّ: استحـيا: وفلانا أخسَّ حظه[4]، وفى مادة (خسس) وخسَّ نصيـبه: جعله خسـيسًا دنيـًا حقيـرًا، وخسِسْتَ بالـكسر خسـة وخساسـة: إذا كان فى نفسـه خسـيسًا، والخساسة بالضم عُلالةُ الفرس والقليل من المال وتخاسُّوه: تداولوه أو تبادروه[5]، فدلالة المادة الثانية على النقص والدناءة والحقارة واضحة، ودلالة المادة الأولى على النقص ولا شك أن بينهما بـعدًا فى المعنى، واختلافا، والتـقاؤهما يكون من باب

(١) فى اللهجات العربية ١٠٥.

(٢) اللهجات العربية ٦٤. (٣) فى اللهجات العربية (ط٣) ١٠٥.

(٤) القاموس المحيط ط الحسينية ١/١٤٧. (٥) نفسه ٢/ ٢١٠.

التوسع المعنوى، ونظرًا لاختلاف المعانى كما ترى لمْ يكن هناك إبدال، وإنما هو اتفاق معنى تطورى.

وقد ورد فى لسان العرب أن الطَّس والطَّسة والطَّسة لغة فى الطَّست وقال: ومن العرب من يثقّل الطّسة فيثقل ويظهر الهاء، وأورد صاحبه رأيًا ثالثًا نقله عن أبى عبيد فقال: قال أبو عبيد ومما دخل فى كلام العرب الطّست والتّور والطاجن وهى فارسية كلها[1] وعلى هذا فالواضح أن كلمة الطّست كلمة أجنبية معربة هذبت على هذا الوضع، ونطقها قوم طس، وآخرون طست، فلا إبدال فى الحقيقة بل اختلاف فى طريقة التعريب.

٤- (ت-ص)

لصت- لصوت.

التوجيه: المخرج متقارب - على ما يرى القدماء - مع اختلاف فى موضع طرف اللسان، فهو مع التاء يتصل بأصول الثنايا العليا، ومع الصاد يتصل بأطراف الثنايا السفلى، ولكن الوارد مثال واحد قال فيه ابن جنى بالإبدال[2]، ويعلل ذلك الدكتور أنيس بأن التاء أخف من الطاء التى تناظر الصاد الرخوة فإذا نطق بعضهم الصاد شديدة فهى الطاء، وإذا رققت فهى التاء، فكان التطور هكذا ص- ط- ت ولكن لماذا كان الوارد مثالا واحدًا ما دام التقارب الصوتى موجودًا؟ ألا كثرت أمثلة للتبادل؟ ربما كان من تلاعب بعضهم فى الاستعمال، وقد جعله صاحب المخصص من قبيل اختلاف اللغات، قال: أبو عبيد: اللصت: اللص فى لغة طيئ، وجمعه لصوت، وهم يقولون: طست وغيرهم: طس[3]، ولعل رأى الأستاذ برجستراسر بتعريب الكلمة مما يؤكد أن العرب لم يبدلوا التاء من الصاد فى شىء من الكلمات، وقد اشتبه على اللغويين أمر هذه الكلمة "فكلمة لص معربة من

(١) لسان العرب ٧/٤٢٨، ٤٢٩ .   (٢) سر الصناعة ١/١٧٣ .

(٣) المخصص ١٣/ ٢٨٠، واللسان ٢/ ٣٨٩، ٨/٣٥٦، وانظر عكس هذه النسبة فى المخصص ١٣/ ٢٨١، ط. بيروت، فقد جعل السين والصاد لطئ، والتاء لغيرهم.

اليونانيــة بواسطة الآرامية أى الســريانية وهى فى اليــونانية Lestes وفى السريانية Lesta, Lastes فالصاد بعد التعريب مــبدلة من التاء لا العكس، وهى كلمة أجنبية عن العربية[1].

٥- (ت- ط)

فستاط فى فسطاط - استاع يستيع.

التوجيه: قال ابن جنى: وأما قولهم فى فسطاط: فستاط فالتاء فيه بدل من الطاء، لقولهم فى الجمع فساطيط ولم يقولوا: فساتيط، فالتاء إذن أعم تصرفًا[2]، وفى الخصائص أورد فيــها ست لغات هى: فسطاط وفستاط وفـسّاط وبكسر الفاء أيضًا، وقد حاول أن يرجح إبدال التاء فى فســتاط من سين فساط على إبدالها من طاء فــسطاط بأن قال: إنك إذا حكمت بأنهــا بدل من سين فــساط فــفيــه شيــئان جيدان: أحدهمــا: تغيير للثانى من المثلين، وهو أقيس من تــغيير الأول من المثلين لأن الاستكراه فى الثانى يكون لا فى الأول والآخر أن السينين فى فــساط ملتقيتان والطاءين فى فــسطاط منفصلتــان بالألف بينهما واستثقال المثــلين ملتقين أحرى من استثقالهما مــفترقين، وأيضًا فإن السين والتاء جميعًا مهمــوستان والطاء مجهورة[3] وقرب المخرج بين هذه الحروف مسوغ للتبادل، ولو فرض أن التاء أبدلت من سين فساط فــإنها إما أن تكون أبدلت من الطاء أيضًا أو أبدلت منــها الطاء، لأن اللسان إذا ارتفع مع التاء كانت طاء.

والحروف الثلاثة (ت- د- ط) لها عــلاقة صوتية تجعلها وحــدة متماسكة مما يسوغ التــبادل بينها، على أن كــل حرف منها له مــوقعه الخــاص المناسب للحدث الذى يلائمه، وقد فسر ذلك ابن جنى فى مثل قتر- قدر- قطر[4] وبنى على ذلك رأيه فى الاشتقــاق الأكبر الذى سمــاه «إمساس الألفاظ أشــباه المعانى»[5] وقالوا: استاع يســتيع، أى أطاع يطيع، فالتاء بدل من الــطاء لا محالة[4]. وقال صاحب اللسان إنه قلب الطاء تاء ليــشاكل بها السين، لأنها أختــها فى الهمس[6] ولا ريب

---

(١) التطور النحوى ٣٣. (٢) سر الصناعة ١/ ١٧٤ . (٣) الخصائص ٢/ ٨٧ .
(٤) نفسه ٢/ ١٦٢ . (٥) نفسه ٢/ ١٥٢. (٦) اللسان ١٠/ ١١٤.

أن الطاء من خصائص البدو، والتاء من خصائص الحضر، لحاجة البدو إلى تفخيم الحروف، والحضر إلى الترقيق.

٦- (ت-و)

(١) تُراث - تَقِيَّة فَعيلة من وقيت - تقوى - توراة - تَولَج - تُخَمَة - تُكَأة - تَيْقُور - تَليد - تِلاد - تَتْرى: فَعلى من المواترة - اتَّعد - اتَّلَجَ.

(٢) أخت- بِنت- هَنْت- كِلتا[١].

التوجيه: صرح ابن جنى بإبدال التاء من الواو فى الأمثلة الأولى فقال: وقد أبدلت التاء من الواو فاء إبدالا صالحًا[٢]، وذكر الأمثلة السابقة، وعلل ذلك بأصل الاشتقاق فى كل منها، فتراث فُعال من ورث، وتقية فَعيلة من وقيت، وتوراة فَوعلة من ورِى الزند وأصلها وورية فأبدلت الواو الأولى تاء[٢] إلخ، وقال: إن التاء قريبة المخرج من الواو لأنها من أصول الثنايا والواو من الشفة فأبدلوها تاء[٣] وقد جعل ابن جنى هذا الإبدال غير قياسى إلا فى افتعل وما تصرف منه، فقال: وهذه الألفاظ التى جمعتها وإن كانت كثيرة فإنه لا يجوز القياس عليها لقلتها بالإضافة إلى ما تقلب واوه تاء... فأما ما تقيس عليه لكثرته فافتعل وما تصرف منه إذا كانت فاؤه واوا فإن واوه تقلب تاء وتدغم فى تاء افتعل التى بعدها[٤] وعلل لاطراد هذا الإبدال فى افتعل وما تصرف منه بأنهم لو لم يقلبوها تاء لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء وإذا انضم ما قبلها واوًا وإذا انفتح ما قبلها ألفًا فيقولوا: ايتعد -موتعد- يا تعد، فلما كانوا لو لم يقلبوها ياء صائرين من قلبها مرة ياء ومرة ألفًا ومرة واوًا، إلى ما أريناه أرادوا أن يقلبوها حرفًا جلدًا تتغير أحوال ما قبله وهو باق بحاله[٣]. وهذا ما عبر عنه أستاذنا الدكتور نجا فى كتابه اللهجات العربية بقوله: أكثر العرب على إبدال الواو والياء تاء إذا وقعت فاء لافتعل حتى لا تكون عرضة لتلاعب الحركات، فيقولون اتّقى واتّسر فى اوتقى وايتسر[٥]، وقد

---

(١) سر الصناعة ١/ ١٦١- ١٦٩ وقد ذكر سيبويه هذه الألفاظ ومعها (ذيت). الكتاب ٢/ ٨٢، ٨٣.

(٢) نفسه ١/ ١٦١.

(٣) نفسه ١/ ١٦٤.

(٤) نفسه ١/ ١٦٣.

(٥) ٦٧.

حكى ابن جنى الاتجاه العربى الثانى الذى لا يعبأ بتلاعب الحركات، فيقول: ايتعد- موتعد- ياتعد-(1) إلخ ونسب اللغة الأولى لأهل الحجاز، فقال: واللغة الأولى أكثر وأقيس وهى لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن(1).

وأما عن الأمثلة الثانية فقد أوضح أن أصل هذا كله أَخَوَ وبَنَوَ وهَنَوَ وكِلْوا فنقلوا أخَوَ وبنَوَ ووزنهما فَعَل إلى فُعْل وفِعْل وألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن قُفْل وحِلْس فقالوا: أخت وبنت وليست التاء فيهما بعلامة التأنيث كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن لسكون ما قبلها، هكذا مذهب سيبويه وهو الصحيح(2).

وأما هَنْت فيدل على أن التاء فيها بدل من واو قولهم فى الجمع هنوات(3) وأما كلتا فذهب سيبويه إلى أنها فِعْلى بمنزلة الذكرى والحِفْرى وأصلها كِلْوَا فأبدلت الواو تاء كما أبدلت فى أخت وبنت(4)، وذهب أبو عمر الجرمى إلى أنها

(1) سر الصناعة 1/ 165 والدقة تقتضى نسبة الأولى إلى أكثر العرب والثانية إلى بعض الحجازين. المفصل 10/ 37 والأشمونى 4/ 330 واللهجات العربية 68.

(2) سر الصناعة 1/ 165 وقال الليث: تاء الأخت أصلها هاء التأنيث كما قال الخليل، ولكن ذلك ليس مقبولاً، وقد نقل صاحب اللسان رأى ابن جنى دون أن ينسبه إليه. اللسان 18/ 22، وقال الأستاذ برجستراسر: إن الأخ والابن من الأسماء القديمة جداً التى مادتها مركبة من حرفين فقط لا ثلاثة أحرف وإن التاء وإن لم تسبقها فتحة هى تاء التأنيث، فهى فى غير اللغة العربية وخصوصاً فى الأكدية والعبرية كثيراً مالا فتحة قبلها مثال ذلك أن الخمسة فى الأكدية hamistu وفى العبرية hmeset أصلها hamist كلها بشين ساكنة وعلى هذا قرر عدم وجود إبدال للتاء من الواو (التطور النحوى 33) ولكن المقارنة غير سليمة لأنها بين لغات قديمة جداً وبين اللغة العربية التى بلغت نهاية تطورها بعد آماد طويلة على أن الحرف الثالث فى كلمة أب وأخ وحم وهى فى حال الإفراد ثابت فى بعض اللغات السامية الأخرى فـ (أب) فى الأشورية والبابلية (أبو) وفى الأرامية (أبا) وأخ فى الأشورية والبابلية (أخو) وفى الحبشية ولغات جنوب الجزيرة (أحو) وحم فى الأشورية والبابلية (حمو) وفى الأرامية (حما). تاريخ اللغات السامية 283، 286 والواو قد زالت لوجود التنوين وعند ذهابه تعود الواو مثل أبوك وأخوك وحموك. مدرسة الكوفة 190 فرأى القدماء أقرب إلى طبيعة اللغة العربية.

(3) سر الصناعة 1/ 167.

(4) نفسه 1/ 167، 168، والحفرى: قيل: شجر ينبت فى الرمل، وقيل: ذات ورق وشوك صغير وزهر أبيض، ولا تنبت إلا فى الأرض الغليظة، الواحدة: حفراة.

فعتَل وأن التاء فيها علم تأنيثها، ولكن ابن جنى رد عليه بأن تاء التأنيث يكون ما قبلها مفتوحًا أو تكون قبلها ألف مثل طلحة وحمزة وسعلاة وعزهاة، وكلتا مثنى بإجماع من البصريين، وعلامة التأنيث لا تكون وسطًا[1]، وهذا الرد سديد إلا أن القول بالإبدال بين التاء والواو - إذا كان له مسوغ لدى القدماء لقرب مخرجيهما كما قال ابن جنى[2]- فقد أثبتت الدراسات الصوتية بُعده؛ فالواو من أقصى اللسان كما ذكرنا، والتاء من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا كما يقول أستاذنا الدكتور نجا، ولا اتفاق بينهما فى الصفات أكثر من الاستفال والانفتاح والإصمات، وهذا لا يصح به إبدال، ويمكن أن نفسر هذه الكلمات على أنها استعملت بهذا الوضع فى لهجات خاصة وعلى سبيل التعويض، وقد صرح ابن جنى نفسه بأن هذا ليس أمرًا مطردًا، فلا تقول قياسًا على تقية فى وقية: تزير فى وزير ولا تقول فى وجيهة: تجيهة ولا فى ولهى تلهى قياسًا على تترى[3]، وعلى الرغم من اطراد الإبدال فى افتعل مما فاؤه واو فإن بعض العرب- كما قال ابن جنى- تنطق الصيغة على الأصل بلا إبدال فيقولون فى اتَّعد: اوتعد- موتعد- ياتعد[4]، فليس هذا إذًا من قبيل الإبدال، وإنما هو من قبيل اختلاف اللهجات، وفى أخت وأشباهها التاء عوض من الواو لا بدل منها على ما قدمنا.

٧- (ت-ى)

اتَّسر- اتَّبس من اليُسر واليُبس- ثِنتان- كَيت وذَيت.

التوجيه: ذكر ابن جنى أن الإبدال بين التاء والياء مقيس فى افتعل مما فاؤه ياء[5] وأما ثنتان فقال عنها: ويدل على أنه من الياء أنه من ثنيت لأن الاثنين قد ثنى أحدهما عن صاحبه وأصله ثَنَى، يدل على ذلك جمعهم إياه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء فنقلوه من فَعَل إلى فِعْل كما فعلوا ذلك فى بنت[6] والمثالان الأخيران

---

(١) نفسه ١/١٦٨ . (٢) نفسه ١/١٦٤ . (٣) نفسه ١/١٦٣ .
(٤) نفسه ١/١٦٥ . (٥) نفسه ١/١٦٤، ١٦٥ . (٦) نفسه ١/١٦٩ .

أصلهما كية وذية ثم إنهم حذفوا الهاء وأبدلوا من الياء التى هى لام تاء كما فعلوا ذلك فى (ثنتان) والصيغة فيها علم التأنيث كما كانت الصيغة فى (ثنتان) كذلك علم التأنيث، وليست التاء فيه منقلبة عن واو وأن أصلهما كيوة وذيوة لأنه يؤدى إلى مثال ليس فى كلام العرب "لأنه ليس فى كلامهم لفظة عين فعلها ياء ولام فعلها واو" إلا إذا كان علمًا مثل رجاء بن حَيوة لأنه يحتمل فيها ما لا يحتمل فى غيرها[1] ويمكن أن نطبق على هذه الأمثلة ما ذكرناه فيما سبق، وبخاصة أن الأشمونى يقول عن إعراب (ثنتان): ومثل اثنتين ثنتان فى لغة تميم[2] وقال قبل ذلك: إنهما اسمان من أسماء التثنية وليسا بمثنيين حقيقة، فليس لرأى ابن جنى مجال من جعلها تثنية (ثَنَى) وأنها من ثنيته[3]، ولا داعى للتفريق بينها وبين اثنتان على ما تصور ابن جنى، وكل ذلك يمكن عده لهجات متعددة لا من قبيل الإبدال، لعدم العلاقة الصوتية ولا مسوغ للإبدال أو الاعتذار عن ابن جنى بعد أن استقر لدى القدماء مخرج الياء، ووافقهم عليه المحدثون وهو وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، والتاء على ما سبق من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، وبينهما من الحروف- على رأى ابن جنى نفسه-ض-ل- ر- ن- ط- د، فالتفسير الصحيح لذلك أنه من اختلاف الناطقين، فبعضهم يقول: اتّسر والآخرون ايتسر، وبعضهم يقول: اثنتان وآخرون: ثنتان، وبعض يقول: كيّة وذيّة، وبعض آخر: كيت وذيت وهكذا.

باب الثاء

لم يصرح ابن جنى- على عادته فى أول كل فصل- بأن الثاء تبدل من غيرها من الحروف، فهو فى كل باب يقول هذا الحرف يقع أصلا وبدلا وزائدًا إذا كان مما يمكن فيه ذلك، مثل قوله فى باب التاء[4] وغيرها، وينبه على ما لا يمكن

---

(١) سر الصناعة ١/١٦٩، ١٧٠، ١٧١.

(٢) الأشمونى ١/٧٨. (٣) سر الصناعة ١/١٦٩.

(٤) يقول: التاء حرف مهموس تستعمل فى الكلام على ثلاثة أضرب أصلاً وبدلاً وزائداً. سر الصناعة ١/١٦١.

فيه ذلك مثل قوله فى باب الذال: الذال حرف مجهور يكون أصلا لا بدلا ولا زائدًا[١]، وفى باب الخاء يقول: الخاء حرف مهموس يكون أصلا لا غير[٢] وهكذا ينبه فى أول الأبواب على أحوال الحرف من حيث الأصالة والإبدال والزيادة، وهو فى باب الثاء يقول: ولا تكون إلا أصلا[٣] ومعنى هذا أنه لا يبدل من غيره.

ولكنه بعد ذلك ذكر كلمات يقع فيها الإبدال بين الثاء والفاء بحيث تكون الثاء هى البدل مثل فروغ الدلو وثروغها[٤] وغير ذلك على ما سنوضحه، ويبدو أن ابن جنى كان مترددًا فى ثبوت هذا الإبدال اللغوى فلم يجزم به فى أول حديثه.

الأمثلة:

١- اثّرد واتّرد- اثّار واتّار- اثّنى واتّنى.

٢- ثُروغ الدلو، وفُروغها- أثاث وأثاف[٥].

التوجيه: فى الأمثلة الأولى تحدث ابن جنى عن قلب الثاء تاء مرة، وقلب التاء ثاء مرة أخرى بحسب اختلاف الناطقين، يقول: واعلم أن الثاء إذا وقعت فاء فى افتعل وما تصرف منه قلبت تاء، وأدغمت فى تاء افتعل بعدها، وذلك قولهم فى افتعل من الثريد اتّرد وهو متّرد، وإنما قلبت تاء لأن الثاء أخت التاء فى الهمس، فلما تجاورتا فى المخارج أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، فقلبوها تاء وأدغموها فى التاء بعدها ليكون الصوت نوعًا واحدًا[٦] ثم قال: هذا هو المشهور فى الاستعمال، وهو أيضًا القوى فى القياس، ومنهم من يقلب تاء افتعل ثاء فيجعلها من لفظ الفاء فيقول: اثّرد واثّار واثّنى كما قال بعضهم فى ادّكر اذّكر وفى اصطلحوا اصّلحوا[٧].

ونحن نرى أن إبدال الثاء من التاء والعكس أمر مستقيم، وذلك لقرب مخرجيهما، إذ التاء من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، والثاء من طرف

(١) سر الصناعة ١/ ٢٠٣ . (٢) نفسه ١/ ١٩٩ . (٣) نفسه ١٨٩ .
(٤) نفسه ١/ ١٩١ . (٥) نفسه ١/ ١٨٩، ١٩٠ .
(٦) نفسه ١/ ١٨٩ . (٧) نفسه ١/ ١٩٠ .

اللسان إلا أنه يحتك ويتصل بأطراف الثنايا العليا نفسها، فالفرق طفيف جدًا، وإذا كان بينهما، من الحروف في التركيب: ص- ز- س- ظ- ذ- فإن ذلك لا يعني فارقًا كبيرًا بينهما، لأن الخلاف غير كبير بين الثاء وما قبلها من الحروف الفاصلة، والثاء- مع قرب مخرجها من التاء- تتفق معها في صفات كثيرة، وهي الهمس والاستفال والانفتاح والإصمات، والثاء حرف يحتاج إلى مجهود عضلي في نطقه، مما دعا إلى تسهيله، ولا يمكن هذا التسهيل، للسرعة في النطق بتحويل الثاء إلى الذال إذ هي مثلها في احتياجها إلى مجهود، وكذلك الظاء لأنها مطبقة والسين والزاي والصاد من حروف الصفير، فما يناسبها فقط هو التاء. والنطق بالتاء سهل سريع مما جعله يتناسب مع أهل البادية كما يقول الدكتور أنيس، وبخاصة أن البدو يميلون إلى الأصوات الشديدة على حين يميل الحضر إلى الأصوات الرخوة[1]، وقد تحولت الثاء إلى تاء في كثير من الكلمات العامية للتخفيف والسهولة، مثل التار- تمر- تعلب- تعبان... إلخ، وقد تحول بعضها القليل إلى سين مثل ثابت فإنها تنطق سابت كما صرح أستاذنا الدكتور نجا بوقوع ذلك في اللهجة القاهرية[2].

ويمكن للباحث أن يتصور وقوع التصحيف بين التاء والثاء، ويحتمل أن تنشأ بعض ألفاظ هذه الظاهرة عنه، ومن ذلك بعض الأمثلة التي جمعها العلماء مثل: مرثاث- وفي لسانه رثة والصواب بالتاء- لث السويق وهي تاء - الثيتل: الوعل المسن والصواب بالتاء- السرثم نبت والصواب بالتاء- يحيى بن أكثم وهي بالثاء[3]، فعلى الباحث أن يكون على وعي كبير ليميز بين ما كان من الإبدال وما حدث من وقوع التصحيف، وقد ذكر ابن جني أن بعض العرب يقلب التاء ثاء وبعضهم يعكس ذلك فهذا صريح في أن منشأه اختلاف اللهجات.

وقلب الثاء تاء- على المشهور- يدل على أن التطور الصوتي قد فعل فعله عند من احتاج إلى السرعة والتخفيف في النطق، وأن ذلك حدث في تاريخ اللغة الطويل في لهجة واحدة أو في اللهجات المتعددة.

(1) في اللهجات العربية، ط٣، من ١٠٠-١٠٧. (2) اللهجات العربية ٩٣.
(3) تثقيف اللسان ٤٨- ٥٣ من باب التصحيف الذي يمتد إلى ص ٧٣.

وهدف ابن جنى من الأمثلة الثانية أن يوضح وقوع الإبدال بين الثاء والفاء، بحيث تكون الثاء هى البدل، وفى المثال (ثروغ) كان واضح الرأى إذ يقول: وقرأت على أبى على بإسناده إلى يعقوب قال: يقال: هى فروغ الدلو وثروغها، فالثاء إذًا بدل من الفاء لأنه من التفريغ[1] وأما فى المثال (أثاث وأثاف) فلم يجزم بالإبدال على أساس الاحتمال الذى بدا له فى الكلمتين، فإذا كانت الكلمتان من مادة واحدة فلا مناص من القول بالإبدال، وإذا اختلفت المادتان فليس الإبدال أمراً محققًا. قال ابن جنى: "فأما قولهم فى أثاف: أثاث بالثاء فمن كانت عنده (أُثفية) أفعولة وأخذها من ثفاه يثفوه فالثاء الثانية فى أثاث بدل من الفاء فى يثفوه، ومن كانت عنده فُعْلِيَّة فجائز أن تكون الثاء بدلا من الفاء لقول النابغة: "وإنْ تأثَّفك الأعداءُ بالرِّفَدِ" وجائز أن تكون من أثَّ يَئِثُّ: إذا ثبت واطمأن، لأنهم يصفون الأثافى بالخلود والركود، والوجه أن تكون الثاء بدلا من الفاء أيضًا لأنا لم نسمعهم قالوا أثية[1].

ونحن نرى أن الفاء والثاء قريبا المخرج، بل إن الفاء تلى الثاء فى ترتيب مخارج الحروف، ويشتركان فى جميع الصفات ماعدا الذلاقة للفاء والإصمات للثاء، وهذا مما يسوغ التبادل بينهما، واللغويون يجعلون الفاء للحجازيين والثاء للتميميين[2]، وهو فى فروغ وثروغ كان موفقًا، إذ مادة فرغ هى الأصل والثاء بدل منها[3]، وبالبحث عن اشتقاق أُثفية وُجد أنها كما يقول ابن جنى: يمكن أن تكون من ثفاه يثفوه ويثفيه: تبعه أو جاء فى إثره، فتكون الفاء عين الكلمة ووزنها أفعولة، ويمكن أن تكون من أثَّف القدر فهى مؤثَّفة على حد قول النابغة السابق، وهو من قولك أثفت الرجل آثفه: إذا تبعته، والآثف التابع، ويقال تأثَّف الرجل المكان: إذا لم يبرحه، فتكون الهمزة فاء الكلمة والفاء لامها، ووزن أُثفية على هذا (فُعليَّة) وأصلها فُعلُوية كما يقول الليث[4]، وعلى أساس هذا الاشتقاق تتصل (أثاف) بـ (أثاث) أو تبتعد عنها، فعلى الاشتقاق الأول تكون أصول كلمة (أثاف) هى الثاء والفاء والياء (ثفى) حذفت اللام منها وهى الياء، وأما (أثاث) فإن العين

(١) سر الصناعة ١/ ١٩١.
(٢) المزهر، ط الأولى، ٢/ ٢٢٤ والمخصص ١٣/ ٢٨٦.
(٣) لسان العرب ١٠/ ٣٠٤.
(٤) نفسه ١٨/ ١٢٢– ١٢٤.

(هى الثاء الأخيرة) وبهذا قد وضح إبدالها من الفاء التى هى أصل العين، وأما على الاشتقاق الثانى (أثف) فالهمزة هى الفاء والثاء هى العين والفاء الأخيرة هى اللام، وعلى هذا الاشتقاق أيضًا يتحقق الإبدال بين الثاء والفاء فى موضع لام الكلمة، على أننا عند التأمل يمكن أن نتصور أن كلمة (أثاث) ليست مشتركة مع أثاف بل هى من مادة أخرى وهى أثّ يئثّ ويؤُثّ: إذا كثر والتف، والمؤثث: الموطأ الموثر[1] وفى هذا معنى ثبات الشيء فى موضعه واستقراره فى مكانه، مما يتناسب مع الأثافى التى هى الحجارة التى تنصب وتجعل القدر عليها[2] وفى ذلك معنى اطمئنان القدر الموضوعة على الحجارة وثباتها، وبهذا تختلف المادتان معنى واشتقاقًا فلا إبدال بين الكلمتين، وربما أفاد هذا أن كلا منهما لهجة لطائفة من العرب فالأولى بالفاء حجازية والثانية بالثاء تميمية، ولكن ابن جنى على الرغم من ذلك يثبت جواز الإبدال أيضًا بل يرجحه، ولو مع بعد الاشتقاق لأن المفرد معروف للأثافى وهو أثفية- ولم يرد أثية عن العرب، ونقول له: إن ذلك ليس حجة لجواز أن تكون الكلمة التى تصور فقدانها موجودة فى الجزيرة العربية ولم يصل إليها الرواة[3].

ومن كل هذا نستطيع أن نقول: إنه إذا كانا من مادة واحدة فالإبدال مستساغ لقرب الحرفين، وأما إذا اختلفت مادة الاشتقاق فلا إبدال، لأن الاتفاق حدث من التشابه بين الكلمتين فى الصورة مع اختلاف المعنى الأصلى للمادتين، ومن الأمثلة التى أوردها ابن جنى وغيرها نؤكد وقوع الإبدال بين الحرفين، والثاء هى البدل، لأن المادة اللغوية عرفت فى كليهما بالفاء لا بالثاء أو تكون كل منهما أصلا معروفًا فى إحدى اللهجات العربية فالفاء للحجاز والثاء لتميم.

باب الجيم

أوضح ابن جنى أن الإبدال يقع بين الجيم والياء فقط على أن تكون الجيم هى الأصل، والمقصود بالياء هنا غير المدية، وقد أورد لذلك أمثلة منها:

(١) القاموس، ط. الحسينية ١/ ١٦١.
(٢) لسان العرب ١٨/ ١٢٢.
(٣) اللهجات العربية د. نجا ٥٧.

١- عمِّى عُويـــف وأبُــو عَلـجّ المطعمَان اللَّحـم بالعَشـجّ
٢- كـــأنَّ فى أذنَــابهنَّ الشُّـوَّل من عَبس الصَّيف قرُونَ الأُجَّل
٣- لاهُمَّ إنْ كُنتَ قبِـلْتَ حجتجْ فَلا يَزال شَـاحِجٌ يأتيكَ بِــجْ
٤- يُطير عنهـــا الوبــرَ الصهــابجَا
٥- حتى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسجَا[١]

التوجيه: اعترف ابن جنى بوقوع الإبدال بين الحرفين السابقين، فقال: وإذا كانت- يعنى الجيم- بدلا فمن الياء لا غير، وقد أوضح أن ذلك من اختلاف اللهجات، فقال: قرأت على أبى على عن أبى بكر عن بعض أصحاب يعقوب بن السكيت عن يعقوب قال: قال الأصمعى: حدثنى خلف قال: أنشدنى رجل من أهل البادية وقرأتها عليه فى الكتاب: عمِّى عُويف... إلخ[٢]، وقال: وقال أبو عمرو بن العلاء: قلت لرجل من بنى حنظلة: ممن أنت؟ فقال: فُقَميجّ، قال: قلت: من أيهم؟ قال: مُرِّجٌ، يريد: فُقَيمى ومُرِّى[٢]، وقال يعقوب: بعض العرب إذا شدد الياء جعلها جيمًا[٣].

واعتقادنا أن إبدال الجيم من الياء مستساغ، وذلك لأنهما من وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، وهما متفقان فى الصفات ماعدا القلقلة الخاصة بالجيم، وكل ذلك يُسوِّغ الإبدال بينهما، وهذا مما اصطلح على تسميته عجعجة قضاعة وهى إبدال الياء المشددة جيمًا فى الوقف، وقد جاء إبدالها وهى غير مشددة حملا عليها وجاء أيضًا فى غير الوقف[٤]، وقد ذكر ابن جنى أمثلة له، ويعد ذلك القدامى من الإبدال النادر أو القليل[٤] أو الشائع[٥]، وبهذا يتضح أن هذا الإبدال من خصائص بعض اللهجات البدوية.

---

(١) سر الصناعة ١/ ١٩٢- ١٩٤ يريد بالعشى - الأيل (الذكر من الأوعال)- حجتى- بى- الصهابى (من الشعر والوبر الذى فيه شقرة)- أمست وأمسى.

(٢) سر الصناعة ١/ ١٩٢. (٣) نفسه ١/ ١٩٣ والمفصل ١٠/ ٥٠.

(٤) ينظر القواعد والتطبيقات ٢، ٣ والتصريح ٢/ ٣٦٧ والأشمونى ٤/ ٢٨١.

(٥) الأشمونى ٤/ ٢٨٢ والقواعد والتطبيقات ص ٢ وقد ذكر الدكتور الصالح أن إبدالها من المخففة اشتهر كالمشددة فى لغة فقيم. دراسات فى فقه اللغة ٦١، ٦٢.

باب الحاء

قال ابن جنى: إن الحاء لا تكون بدلا أبدًا إلا فيما شذ عنهم[١] مثل إبدالها من الخاء. أنشد ابن الأعرابى:

ينفحن منه لهبًا منفوحًا   لمعا يرى لا ذاكيًا مقدوحًا

قال: أراد منفوخًا فأبدل الخاء حاء قال: ومثله قول رؤبة:

غَمْرُ الأجاريّ كريم السِّنحِ   أبلجُ لم يُولدْ بنجمِ الشُّحِّ

قال: يريد السنخ[٢].

وقد بنى ابن جنى رأيه على عدم ورود أمثلة من هذا الإبدال، ويقول العلماء: إن ذلك لم يرد إلا فى الشعر- شاذًا- ليوافق الشاعر بين رَوِىّ أبيات القصيدة إذا كانت حائية، فقد أراد الشاعر الأول ينفخن ومنفوخًا بالخاء المعجمة فيهما، فقالهما بالحاء المهملة، ليوافق رَوِىّ الرجز كله لأنه حائى، وأنا أرجح أن الإبدال غير واقع هنا- على الرغم من قرب المخارج والصفات- لأن الضبط مختلف، فينفخ بضم الفاء وينفح بفتحها، فالأول من نفخ والثانى من نفح، والنفح يناسب النار أيضًا، إذ منه يشتد اللهب ويقوى اشتعاله، ففى القاموس: نفح الطيب كمنع فاح والريح هبّت، وهذا مما يناسب النار، ويقال نفخ بفمه: أخرج منه الريح فعلى هذا كل منهما مادة مستقلة، وليست الحاء بدلا من الخاء على سبيل الشذوذ أو الضرورة[٣]، على أن الحاء تبدل من الخاء لتناسب المعانى كما فى النضح والنضخ[٤]، ولا مانع من الناحية اللغوية لهذا الإبدال حيث توجد المسوغات، ولكن الذى جعل ذلك شاذًا- فى نظر العلماء- هو عدم استعمال كلمات من هذا النوع، إلا أن الشعراء ربما اضطروا إلى هذا الإبدال كما حدث فى المثال الثانى على وجه التأكيد "فقد أبدل الحاء من الخاء لمكان الشح وبعضهم يرويه بالخاء وجمع بينها وبين الحاء لأنهما جميعًا حرفا حلق[٥].

---

(١) سر الصناعة ١/١٩٦.   (٢) نفسه ١/١٩٦، ١٩٧وسِنخ كل شئ أصله.

(٣) ولكل من المادتين معان أخرى. القاموس / ٢٩٩١، ٣٢٠.

(٤) انظر ص ٦١٠ من كتابنا.

(٥) اللسان ٣/ ٥٠٤، وفى قول العلماء انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٣/ ٢٠٠.

وقد نفى ابن جنى أن يقع الإبدال بين الثاء والحاء "فأما قول من قال فى قول تأبط شرًا:

كأنما حَثحَثُوا حُصًّا قوادمُهُ ... أو أمُّ خِشْفٍ بذى شث وطُبَّاقِ

إنه أراد (حثّثوا) فأبدل من الثاء الوسطى حاء فقد دفعه، وقال: إنه مردود عندنا، والعلة فى فساده أن أصل القلب فى الحروف إنما هو فيما تقارب منها، فأما الحاء فبعيدة من الثاء وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها، و(حثحث) أصل رباعى و(حثث) أصل ثلاثى وليس واحد منهما من لفظ صاحبه إلا أن حثحث من مضاعف الأربعة، وحثث من مضاعف الثلاثة، فلما تضارعا بالتضعيف الذى فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما، وهذا هو حقيقة مذهبنا[1] وقد مر ذلك[2]، وفى هذا تطبيق لمبدأ تقارب المخارج فقط، وأنه هو المعتمد لا تقارب الصفات، فالملاحظ أن الثاء والحاء متفقان فى الصفات التى هى الهمس والرخاوة والاستفال والانفتاح والإصمات ولكن ذلك لم يعتمده ابن جنى لبعد المخارج، وقد فسر المثال السابق بأن مادة اللفظين مستقلة فى اشتقاقها عن الأخرى، فلا صلة بينهما إلا عند من لا فطنة له بالاشتقاق وأصوله، وهذا يتضح بالرجوع إلى المعاجم اللغوية[3]، ونحن مع عالمنا فيما ذهب إليه، إذ لابد أن تكون المخارج متقاربة للحكم بالإبدال ولابد أيضًا أن تكون الكلمتان متحدتين معنى واشتقاقًا.

باب الخاء

قال ابن جنى: إن الخاء لا تقع بدلا، ونفى أن تكون الخاء فى خَمَص الجرح بدلا من الحاء فى حَمَص قال: فأما ما قرأته على أبى على عن أبى بكر عن بعض أصحاب يعقوب عن يعقوب من أن أبا زيد قال: خَمَص الجرح يخمُص خُموصًا، وحَمَص يحمُص حُموصًا، وانخمص انخماصًا، قال أبو على: وانحمص انحماصًا، ذكره أبو زيد فى مصادره: إذا ذهب ورمه، فلا يكون الخاء فيه بدلا من

(١) سر الصناعة ١/ ١٩٧، ١٩٨.
(٢) انظر ص ٦١٧ من كتابنا.
(٣) القاموس، ط الحسينية ١/ ١٦٤.

الخاء، ولا الخاء بدلا من الحاء ألا ترى أن كل واحد من المثالين يتصرف فى الكلام تصرف صاحبه، فليست لأحدهما مزية من التصرف، والعموم فى الاستعمال، يكون بها أصلا ليست لصاحبه[1]، وقد طبق ابن جنى قاعدته التى قال بها فى الإبدال هنا، وهى الاعتماد فى معرفة الأصل والفرع على كثرة التصرف، وشيوع الاستعمال، فلتساوى اللفظين عدهما من اختلاف اللهجات، ويؤيد ذلك اختلاف المعنى، فالباحث فى المعاجم يرى لكل مادة منهما معانى مستقلة عن الأخرى فى بعض جوانبها، فمادة حَمَص: هى حَمَص الجرح: سكن ورمه حمصًا وحموصًا والأرجوحة سكنت فورتها والقذاةَ أخرجها من عينه برفق، والحمص: أن يترجح الغلام على الأرجوحة من غير أن يرجع، وذهاب الماء عن الدابة، والأحمص: اللص يسرق الحمائص جمع حميصة وهى الشاة المسروقة، وحمّص تحميصًا: اصطاد الظباء نصف النهار، وانحمص: انقبض وتضاءل[2]، فكل المعانى التى ذكرها- غير سكون الورم للجرح والانقباض والتضاؤل- لا تمت لمعنى التضاؤل بصلة إلا على سبيل التشبيه والمجاز، وهى كثيرة، بل منها ما لا يمكن أن يمت بأية صلة لذلك، مثل ترجح الغلام، واصطياد الظباء نصف النهار، ومادة (خمص) تدل كلها على معنى التضاؤل، وأغلبها على سبيل الحقيقة لا المجاز، وهذه المعانى هى: خمص الجرح وانخمص: سكن ورمه، والخمصة: الجَوْعة وبطن من الأرض صغير لين الموطئ والمخمصة المجاعة، وقد خمصه الجوع خمصًا ومخمصة، وخمص البطن مثلثه الميم: خلا وخميص الحشا: ضامر البطن وتخامص عنه: تجافى والليل: رقت ظلمته عند السحر، والأخمص من باطن القدم: ما لم يصب الأرض[3].

فإذا كان لكل منهما معان مستقلة على هذا النحو فلا ريب أن كلا منهما لغة مستقلة فلا إبدال بينهما، واتفاقهما من قبيل التوسع المعنوى، إذ معانى التضاؤل والضمور واضح فى مادة (خمص) على سبيل الحقيقة، أما معانى مادة (حمص)

(١) سر الصناعة ١/ ١٩٩ ولسان العرب ٨/ ٢٩٧.

(٢) القاموس، ط. الحسينية ٢/ ٢٩٩.   (٣) نفسه ٢/ ٣٠١.

من صيد الحمائص وسرقتها، والتأرجح وغير ذلك، فلا يمكن اتصالها بمعنى التضاؤل والضمور[1] إلا من طريق بعيد، وإذا اختلف معنى المادتين فأولى بهما ألا يكون للإبدال إليهما سبيل، إذ الشرط التقاء المعانى على سبيل الحقيقة، وعلى فرض التسليم بوجود المادتين - بالمعانى المتفقة والتى نص عليها ابن جنى - يمكن أيضًا أن يكون التصحيف سرى إليهما، فنشأت إحدى المادتين عن الأخرى.

باب الدال

ذكر ابن جنى أنها تبدل من التاء، وأورد الأمثلة الآتية:

١- ازدجر- ازدار- ازدهى- ازدلف.... إلخ[2].

٢- دولج- اجدمعوا.

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لا تَحبسَانَا ... بِنَزْعِ أُصُولِه واجْدَزَّ شيحًا[3]

التوجيه: فى الأمثلة الأولى يقول ابن جنى: إن (الزاى لما كانت مجهورة وكانت التاء مهموسة، وكانت الدال أخت التاء فى المخرج وأخت الزاى فى الجهر، قربوا بعض الصوت من بعض، فأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاى، وهى الدال، فقالوا: ازدجر وازدار)[2]، وفى الأمثلة الثانية يقول: "وقد أبدلوا الدال من تاء تولج فقالوا دولج[4] وهذا ما قال به سيبويه، فالدال بدل من بدل إذ التاء بدل من الواو، والدال بدل من التاء[5]، وقد قلبت تاء افتعل دالا مع الجيم فى بعض اللغات[3].

---

(١) ومع أخذ ابن جنى له من الشىء الخميص الضامر فى الأول والحِمَّصَة لأنها صغيرة مجتمعة فى الثانى فإننا نشاهد أن الاشتقاق الأول على سبيل الحقيقة، لأن ضمور البطن قد يكون بعد التضخم، أما الحِمَّصة فإنها باقية على حال الضمور منذ بدء وجودها. سر الصناعة ١/ ١٩٩ .

(٢) نفسه ١/ ٢٠٠.

(٣) فى اجدمعوا واجْدَزَّ أبدلت التاء المهموسة دالا مجهورة لتقرب من الجيم المجهورة، ومن نفس مخرج التاء، إذ الدال والتاء من مخرج واحد. سر الصناعة ١/ ٢٠٠، ٢٠١.

(٤) نفسه ١/ ٢٠٢. (٥) لسان العرب ٣/ ٢٢٤.

واتحاد المخرج بين الحرفين، والاتفاق فى صفات كثيرة مثل الشدة والاستفال والانفتاح والإصمات يبيح التبادل بين الحرفين، والخلاف بينهما فى الجهر والهمس، فإذا جهرت التاء صارت دالاً، وإذا همست الدال صارت تاء، ولا ريب أن الجهر من خصائص البدو، والهمس من خصائص الحضر، فلا مانع من أن يكون التطور الصوتى فى مثل: اجتمعوا إلى اجدمعوا وتولج إلى دولج من خصائص بعض القبائل البدوية، والصيغ التى بالتاء من خصائص بعض الحضر، وابن جنى صرح بأن ذلك من اختلاف اللهجات، وهو رأى سوىّ.

باب الذال

جذوت وجثوت- قرأ فما تلعذم وتلعثم- قرب حذحاذ وحثحاث.

التوجيه: جعل ابن جنى كلا من الكلمتين فيما سبق من الأمثلة أصلا مستقلا بنفسه، وليس بدلا من صاحبه، وهذا على ما بدا له من تصرف كل منهما تصرف الآخر (بالنسبة للمثالين الأولين) وعلى ذلك فهما لغتان، يقول ابن جنى: "وأما قولهم جذوت وجثوت: إذا قمت على أطراف أصابعك، وقرأت على أبى على:

إذَا شِئْتُ غنَّتْنِي دُهاقِينُ قرية وَصَنَّاجَةٌ تَجذُو علَى كُلِّ مَنْسِمِ[1]

فليس أحد الحرفين بدلا من صاحبه، بل هما لغتان، وكذلك قولهم أيضًا قرأ فما تلعثم وما تلعذم، وقولهم قَـرَبٌ حَذْحَاذٌ وحَثْحَاثٌ: إذا كان سريعًا وهو طلب الماء، ليس أحدهما بدلا من صاحبه، لأن حثحاثا من قول تأبط شرًا (كأنما حَثْحَثُوا حُصًا قوادمُهُ... إلخ) أى أسرعوا به، وحَذْحَاذٌ من معنى الشيء الأحَذّ، ويقال صريمة حَذَّاء: إذا كانت ماضية، وحذحاذ وإن لم تكن من لفظ الأحَذّ فإنها قريبة منه[2].

ونحن نرى أنه لا مانع من التبادل، لأن مخرجهما واحد وصفاتهما متحدة إلا فى الجهر والهمس، ولكن لنا ملاحظة على المثال الأول، فقد ادعى ابن جنى

(١) دُهاقين: بائع الخمر - صنّاجة: من تلعب بالصنج - مَنْسِم: أطراف الأصابع.
(٢) سر الصناعة ١/ ٢٠٣، ٢٠٤.

أن الجثو والجذو بمعنى واحد، وهو القيام على أطراف الأصابع، وليس ذلك مسلمًا له، ولا لمن تابعه، بل إن الجثو يكون على الركب، والجذو يكون على أطراف الأصابع، وبذلك اختلف معنى كل من اللفظين، فلا إبدال بينهما، والباحث في المعاجم يرى أن معنى جذا أعم من معنى جثا، ففي مادة (جذو) يقول الفيروزابادي: "جذا جذوًا بالفتح وكسُمُو: ثبت قائما كأجذى أو جثا أو قام على أطراف أصابعه"(١) فالتشابه حدث من قبيل الاتفاق في بعض المعاني، وبهذا يعد كل منهما أصلا مستقلا، لأن شرط الإبدال اتحاد المعنيين، ونحن مع ابن جني في المثال الثالث، فقد اختلف المصدر الذي اشتق منه كل من اللفظين، فالاتفاق بينهما حدث -بعد مراحل الاشتقاق- من قبيل المشاكلة اللفظية، مع اختلاف أصل كل منهما، ويؤيد ذلك وجود كل من المادتين بمعان مستقلة في قواميس اللغة.

مادة حَثَّ: حثّه عليه واستحثّه وأحثه واحتثه وحثثه وحثحثه: حضه فاحتثّ لازم متعد، والحُثْحُوثُ: الكثير، والسريع والمنكَرة من المعزى والحَثُوثُ: السريع أيضًا وحثحث: حرك والبرق: اضطرب في السحاب(٢).

مادة (حذ): الحَذُّ: القطع المستأصل حذّهُ: قطعه قطعًا سريعًا مستأصلا، والحذَذ: السرعة والخفة، وقيل للقطاة حذّاء لقصر ذنبها مع خفتها، وسمى سقوط الوتد في الكامل حذَذًا، لأنه قطع سريع مستأصل وبهذا قال ابن جني: لما قطع آخر الجزء قل وأسرع انقضاؤه وفناؤه، واليمين الحذاء: السريعة يقتطع بها الحق(٣) والأحذّ: الخفيف اليد والضامر، والأمر الشديد المنكر(٤)، ففي كل من المادتين نرى اتجاها مختلفًا عن الآخر، فالأولى يدور معناها حول التحاض والسرعة، والثانية حول القطع الذي قد يتسبب عنه الإسراع والخفة، فكل منهما أصل برأسه، وقد أصاب ابن جني حين قال: إن الأولى مأخوذة من حثحث والثانية من معنى الشيء الأحذ. فاختلف الاشتقاق ولكنهما التقتا بمشاكلة لفظية على ما ترى.

---

(١) القاموس المحيط، ط. بولاق ٤/ ٣٦١، ٣٦٢ . (٢) نفسه، ط. الحسينية ١/ ٢٦٤.
(٣) اللسان ٥/ ١٥ . (٤) القاموس ط الحسينية ١/ ٣٥٢ .

باب الراء

قال ابن جنى إن الراء لا تكون بدلا(1) ولكنه أتى بأمثلة يشتبه فى تصور الإبدال فيها بين الراء واللام، وخرجها - بحسب ما رأى - وأتى ببعض الأمثلة الأخرى يوضح بها مبدأ الاشتقاق الأكبر - ومبناه على الإبدال كما نعلم - بين الراء واللام أيضًا وها هى ذى:

١) جِرِبَّانةٌ وجِلِبَّانةٌ وقال: قرأت على أبى على لحميد بن ثور:

جلبَّانةٌ ورهاءُ تَخْصِى حِمارَهَا بِفِى مَنْ بَغَى خَيرًا إليها الجلامدُ(2)

٢) نثرة ونثلة: الدرع عامة أو الواسعة منها(3).

٣) قَـرْمـة. قلَّمت أظفـارى "(4) - بيـضـة عـرمـاء وقطيع أعـرم- العلَم والعلامة(3) (جبر) - (جبل)(5).

التوجيه: قال ابن جنى: إنه لا إبدال فى المثال الأول، بل كل من الكلمتين أصل "فأما قولهم امـرأة جربانة وجلبانة إذا كانت صخابة فليس أحـد الحرفين فيه بدلا من صاحبه(2). ويدل على أن جلبانة وجربانة أصلان غيـر مبدل أحدهما من صاحبه وجودك لكل واحد منهـما أصلا متصرفًا، واشتقاقًا صحـيحًا، فأما جلبانة فمن الجلَبـة والصيـاح لأنها الصخـابة، وأما جربانـة فمن جرَّب الأمـور وتصرَّف فيهـا... والتجريب والدربة وفق الصخب لأنه ضد الحيـاء والخفر(6). ولكن هذا الكلام من ابن جنى غيـر دقيق، فالباحث يرى أن الكلمـة الأولى (جربانة) أبدلت فيـها الراء من اللام فى الكلمة الـثانية (جلبـانة) وذلك لوضوح الاشتـقاق والمعنى الحقيقى فـيها، فجلبانة من مادة (جلب) التى تدور حـول معنى إحداث ما يزعج، مثل "جلبه يجلبه جلبًا واجتلبه: ساقه من موضع إلى آخر، فجلب هو، والمجلب، والجلب محركة مـا جلب من خيل أو غيرها، واختلاط الصـوت كالجلبة، وجلب لأهله: طلب واحتـال كأجلب، وعلى الفرس: زجـره ورعد مجلِّب: مـصوت،

(1) سر الصناعة ٢٠٥/١ . (2) نفسه نفس الصحيفة. (3) نفسه ٢٠٦/١.

(4) الخصائص ١٤٧/٢. (5) نفسه ١٤٩/٢ . (6) سر الصناعة ٢٠٥/١، ٢٠٦.

وجلب الدم: يبس، وتوعد بشر، ومن معنى الجلبة: شدة الزمان والجوع، والجِلْبُ: الجناية... إلخ[1] وهذا كله يتناسب حقيقة مع معنى الصخب الذى يدل عليه لفظ جلبانة.

وأما مادة "جرب" فلها معان كثيرة ليس بينها معنى الصخب المشار إليه، ومنها: الجرب معروف والجربة بالكسر: المزرعة والقَرَاح من الأرض والجِرْبِيَاءُ ككيمياءَ الشمأل أو بردها، والريح بين الجنوب والصبا، والرجل الضعيف وجُرُبَّان القميص بالكسر والضم: جيبه وجُرُبَّانُ السيف: حده أو شىء يجعل فيه، وجرَّبه تجربة اختبره إلخ[2].

فمن هذا يبدو أن اللام هى الأصل، والراء بدل منها، لوضوح المعنى الحقيقى للفظين، وأن المادة الأولى هى أصل الاشتقاق، والدربة والمران التى ادعى ابن جنى موافقتها للصخب غير مناسبة لسوء الخلق والصياح والجلبة[3]، وأما عن المثال الثانى فقد قال: "ينبغى أن يكون الراء بدلاً من اللام لقولهم نثَل عليه درعه ولم يقولوا نثرَها فاللام أعم تصرفًا. فهى الأصل[4].

ويدل على جواز التبادل بينهما فى هذا المثال تقارب المعنى، فالذى يرجع إلى مادتى (نثر- ونثل) يرى أن المعانى متقاربة فى كلتيهما فهى تدور حول التفريق ونقل الشىء من مكان إلى غيره، فمادة (نثر) معروفة فى التفريق، ومادة نثل أيضًا يقال: نثل الركية ينثلها نثلا: أخرج ترابها، واسم التراب النثيلة والنثالة، ونثل كنانته نثلا: استخرج ما فيها من النبل، وكذلك إذا انفضت ما فى الجراب من الزاد، ونثل الفرس راث. ونثل اللحم فى القدر: وضعه فيه مقطعًا[5] إلخ.. ويقال قد نثل درعه ينثلها: صبَّها، ونثلها: ألقاها عنه، ولم يقولوا: نثرها، فلا

---

(١) القاموس المحيط، ط. بولاق ١/ ٥٥ . (٢) نفسه ١/ ٥٣.

(٣) ووصف صاحب اللسان (جلبانة) بقوله: مصوتة صخابة كثيرة الكلام سيئة الخلق صاحبة جلبة ومكالبة ١/ ٤٦٠، ٤٦١ وكما ينقل ابن جنى نفسه عن ابن الأعرابى أنه يقال جاءك خاصى العير إذا وصف بقلة الحياء. سر الصناعة ١/ ٢٠٥.

(٤) سر الصناعة ١/ ٢٠٦ . (٥) اللسان ١٤/ ١٦٨، ١٦٩ .

مـانع أن تكون اللام هى الأصل ولا مـانـع أن تكون الراء هى الأصل - أيضًـا - واللام بدل منها، وربمـا نشأت الكلمة باللام للشغة فى اللسـان، أو نقول: إن كل كلمة أصل برأسها لأنها مشتقة من مادة تؤيد معنى الدرع ولبسها وخلعها عن بدن الإنسان فتكون من اختلاف اللهجات.

وأما الأمثلة الأخيرة ففيها مناسبة بين الحروف والمعانى فالقَرمة هى الفقرة تحز على أنف البـعيـر، وقريب منه قلَّـمت أظفارى، لأن هذا انتـقاص للظفـر وذلك انتقاص للجلد والراء أخت اللام.

وقالوا بيضة عرماء وقطيع أعرم إذا كـان فيهما سواد وبياض، وإذا وقع ذلك بان أحد اللونين من صاحـبه فكان كل واحد منهما علَمًا لـصاحبه(١) *واستعملوا تركيب (جبـر) و(جبل) لتقاربهمـا فى موضع واحد وهو الالتئـام والتماسك، منه الجَبَل لشدته وقوته، ومنه جـبرت العظم ونحوه: أى قويته(٢). وعلى كل فالتبادل صحيح بين اللام والراء لاتحادهما مخرجا وصفة*.

باب الزاى

أوضح ابن جنى أن الزاى تبدل من السين ومن الصاد.

الأمثلة: شزب وشسف وشسب بمعنى أى ضَمَرَ(٣) - زقر فى سقر - زقعاء فى صقعاء - ازدقى فى اصدقى - مزدر فى مصدر(٤).

التوجيه: واضح من عرض ابن جنى لاتحاد مـعنى الكلمات الثلاث الأولى وأنهـا بمعنى ضمـر أنه يوافق على أن الزاى فيـها بـدل من السين، ولكننا نرى أنه حكى أيضًا أن الأصـمعى فصَّل، فـقال: الشـازب الذى فيه ضـمور وإن لم يكن مهزولا، والشـازب والشاسف الذى به يبس، وقد حكم بأن إحداهـما ليست بدلا من الأخرى، ليس على تقدير الخلاف فى المعنى ولكن على تقدير تصرف الفعلين

(١) الخصائص ٢/ ١٤٧ .

(٢) نفسه ٢/ ١٤٨ .

(٣) سر الصناعة ١/ ٢٠٧، وضمر كنصر وكرم.

(٤) نفسه ١/ ٢٠٨.

جميعًا[1] - ونحن نرى أن خلاف المعنى - إن صح - هو الذى يحسم النزاع، ويجعل كلا من الكلمتين ذاتى الزاى والسين أصلا برأسه، إلا أن أصحاب المعاجم يخلطون بين المعنيين، كقول صاحب اللسان فى شزب: الشازب الضامر اليابس من الناس وغيرهم[2] وقول الفيروزابادى: الشازب الخشن والضامر اليابس[3] وفرق بين ما هو يابس من أصله فى الوجود وبين ما كان غضًا سمينًا ثم هزل وضمر، وأما الأمثلة الأخيرة وأشباهها فقد أبنا عن توجيهها فى حديثنا عن اللهجات[4].

باب السين

لم يصرح ابن جنى فى أول الباب بأنها تبدل من غيرها- كما هى عادته فى ذلك- بل اكتفى بقوله: يكون أصلا وزائدًا، ولكنه أورد أمثلة وجدت فيها الكلمة بالتاء والسين أو السين والشين وناقشها - على ما رأى - ونحن نورد رأيه ونناقشه فيه.

الأمثلة: استَخَذَ فلان أرضًا بمعنى اتَّخذ[5]. السده والشده ورجل مسدوه فى معنى مشدوه[6].

فَلَو كُنْتُ وردًا لونُه لعَسقتنِى ... ولكنَّ ربى سَانَنِى بِسوَادِيَا[7]

التوجيه: لاشك أن مخرجى التاء والسين مختلفان، فالتاء من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، والسين من طرفه أيضًا، إلا أنه مع أصول الثنايا السفلى،

---

(1) نفسه ١/ ٢٠٧. (2) اللسان ١/ ٤٧٦. (3) القاموس ١/ ١٠٣.

(4) الخصائص ٢/ ١٤٤ يقول ابن جنى: «ومنه تقريب الحرف من الحرف نحو قولهم فى نحو مصدر مزدر وفى التصدير التزدير وعليه قول العرب فى المثل لم يحرم من فزد له أصله فصد له ثم أسكنت العين فلما سكنت الصاد فضعفت به وجاورت الصاد وهى مهموسة الدال وهى مجهورة قُرِّبت منها بأن أُشِمَّت شيئاً من لفظ الزاى المقاربة للدال بالجهر». وانظر ص ٣٩٤-٣٩٧ من كتابنا.

(5) سر الصناعة ١/ ٢٠٩. (6) نفسه ١/ ٢١٠.

(7) نفسه ١/ ٢١٤.

ويختلفان في الشدة والرخاوة والصفير، وقد أجاز الدكتور أنيس وقوع الإبدال بينهما إلا أننا قلنا فيما سبق إن بينهما من الحروف (ص - ز) مما يجعل المخارج متباعدة وهو المعتمد في الإبدال، وابن جنى قد فسر المثال الأول على وجهين فقال: وفي ذلك عندنا قولان: أحدهما: أنه يجوز أن يكون أصله اتخذ ووزنه افتعل من قوله عز وجل ﴿لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ۝٧٧﴾ [الكهف] ثم إنهم أبدلوا من التاء الأولى التي هي فاء افتعل سينًا كما أبدلوا التاء من السين في ست لأن أصلها سدس فلما كانت التاء والسين مهموستين جاز إبدال كل واحدة منهما من أختها، والقول الآخر: أنه يجوز أن يكون أراد استتخذ أي استفعل فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل كما حذفت التاء الأولى من قولهم تَقَى يتَقِى وأصله اتّقى يتّقى فحذفت التاء الأولى التي هي فاء الفعل[1].

ورأينا أن الإبدال غير مستساغ، فإما أن تكونا لغتين، وتكون السين من خصائص قبائل البادية، وتلحق بما يسمى بالوتم، أو نرجح القول الثاني لابن جنى، وأما السده والشده فقد قال ابن جنى: ينبغى أن يكون السين فيه بدلا من الشين، لأن الشين أعم تصرفًا[2]، ولسنا معه في وقوع الإبدال على هذا النحو، وذلك لتباعد المخارج فالسين من طرف اللسان مع أطراف الثنايا السفلى، والشين من وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، والمعول عليه في التقارب والتباعد هو المخارج على ما مضى من حديث ابن جنى نفسه، ويمكن أن نفسر ذلك بأنه ليس لغة بل لثغة تلحق النطق العربي عندما يتكلم بذلك شخص أجنبي، وهذا ما صرح به ابن جنى في المثال الثالث قال: بعد إنشاده البيت السابق: إنما قلب[3] الشين سينًا لسواده، وضعف عبارته عن الشين، وليس ذلك بلغة وإنما هو كاللثغ[4] ويؤكد ذلك عدم وجود (سده) ولا (عسق) ولا (سان) في قواميس اللغة[5]، ومما يظن كذلك أن يكون للتصحيف أثر فيه.

---

(١) انظر التاء والسين ص٦٧٣، ٦٧٤ من كتابنا.

(٢) لم يقل ابن جنى بالإبدال بين الحروف المتباعدة المخارج، ولذلك لم يقطع برأى في إبدال السين من الشين هنا. انظر ص ٦١٦، ٦١٧ من كتابنا.

(٣) أى الشاعر وهو سحيم عبد بنى الحسحاس. (٤) نفسه ١/ ٢١٤.

(٥) انظر أبواب القاف والنون والهاء في القاموس ولسان العرب.

باب الشين

لم ينبه ابن جنى فى أول الباب على أن الشين تبدل من غيرها من الحروف، بل اكتفى بقوله: يكون أصلا لا غير[1]. وقد تحدث فى أثناء الباب عن إبدالها من الجيم والسين والكاف وهذه هى أمثلته:

إذْ ذاكَ إذْ حبلُ الوِصالِ مُدْمَشُ[1]

جُعشُوش وجُعسُوس - تنسَّمت منه علمًا وتنشمت[1] - عليش - منش.

فعيناش عيناهَا وجِيدُش جيدُها ... سِوَى أنَّ عظمَ السَّاقِ منْشِ دَقِيقُ[2]

التوجيه: صرح ابن جنى بأن أصل مُدمش (مُدمج) فالشين بدل من الجيم[1]، واتحاد المخرج بينهما والاتفاق فى بعض الصفات- إذ هما من وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى ومتفقان فى الاستفال والانفتاح والإصمات- يبيح التبادل بينهما، ولكنهم قالوا إنه لم يوجد مثال آخر لذلك، وقال ابن عصفور: إنه أبدل الجيم شينًا لتتفق القوافى ولا يحفظ غيره[3] ولم ينبه ابن جنى على ذلك، وأما جُعشوش وجُعسوس فقد جعل ابن جنى "الشين بدلا من السين ألا ترى أن السين أعم تصرفًا من الشين لوجودك إياها فى الواحد والجمع جميعًا" وقال فى خصائصه: "قال الأصمعى يقال: جُعشوش وجُعسوس وكل ذلك إلى قمأة وقلّة وصغر[4] ويقال هم من جعاسيس الناس ولا يقال بالشين فى هذا، فضيق الشين مع سعة السين يؤذن بأن الشين بدل من السين، نعم والاشتقاق يَعْضُد كون السين غير معجمة هى الأصل، وكأنه اشتق من الجَعْس صيغة على فُعلُول وذلك أنه شبه الساقط المهين من الرجال بالخُرْءِ لذله ونَتْنه[5]، ولكن مقياس كثرة التصرف لا يعتمد عليه هنا لجواز أن تكون مادة (جعش) موجودة إلا أن الرواة لم يصلوا إليها، ومن الجائز أن تكون الشين هى الأصل،

(١) سر الصناعة ١/٢١٥. (٢) نفسه ١/٢١٦.

(٣) الاشمونى مع العينى ٤/٣٣٥.

(٤) فى سر الصناعة إلى قماء وصغر وقلة ١/٢١٥.

(٥) ٢/٨٦، ٨٧.

وقد نشأت السين عنها بطريق التصحيف، أو أنهما لغتان لقبيلتين مختلفتين، والذى دعانا إلى القول بذلك أن السين والشين وإن اتفقا فى كثير من الصفات كالهمس والرخاوة والاستفال والانفتاح والإصمات فهما متباعدان مخرجا؛ فالأول من طرف اللسان مع أطراف الثنايا السفلى والثانى من وسطه مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، وبينهما فى ترتيب المخارج حروف كثيرة هى- على ما رأى ابن جنى وسيبويه-[1] (ى- ض- ل- ر- ن- ط- د- ت- ص- ز) وقد صرح ابن جنى نفسه بأن اشتقاق جعسوس (من الجعس) إنما هو على التشبيه لا على سبيل الحقيقة وذلك مطلوب فى الحكم بالإبدال.

وأما تنسمت وتنشمت فقد كان ابن جنى الحكم الفيصل فيهما برأى سديد، فقد قال: "فأما قولهم تنسّمت منه علمًا وتنشّمت فليس واحد من الحرفين بدلا من صاحبه لأن لكل واحد منهما وجهًا قائمًا. أما تنسمت فكأنه من النسيم كقولك: استروحت منه خبراً فمعناه: أنه تلطف فى التماس العلم منه شيئًا فشيئًا كهبوب النسيم. وأما قولهم: تنشمت فمن قولهم: تنشمت فى الأمر أى ابتدأته، ولم أوغل فيه وكذلك تنشمت منه: أى ابتدأت بطرف من العلم من عنده ولم أتمكن فيه[2] فبهذا أوضح اختلاف الاشتقاق فلا إبدال بينهما، وأما عليش ومنش ونحوهما فهو مما عرف بالكشكشة عند ربيعة ومضر[3] ومخرج الحرفين متباعد، فالكاف من أقصى اللسان، والشين من وسطه، واتفاقهما فى بعض الصفات كالهمس والاستفال والانفتاح والإصمات لا يسوغ الإبدال، لأن المعول عليه هو المخرج فهما- ونحوهما- من قبيل اختلاف اللهجات كما ذكر أستاذنا الدكتور نجا، وصرح ابن جنى نفسه بأن ذلك مما ينسب إلى بعض العرب وقفًا، ومنهم من يجرى الوصل مجرى الوقف[4] وذكر اسم اللهجة ونسبها إلى ربيعة[5].

(١) على خلافهما فى تقدم الضاد وتأخرها عن الشين.

(٢) سر الصناعة ١/٢١٥ و ٢١٦.

(٣) اللهجات العربية د. نجا ٦٤ واللغة الشاعرة ٦٠.

(٤) سر الصناعة ١/٢١٦. (٥) الخصائص ٢/١١.

باب الصاد

ذكر ابن جنى أنها تبدل من غيرها[1] وقد ناقش أمثلة وردت بالزاى والصاد والسين والصاد هى:

١- صمصمة وزمزمة[2]- صلهب وسلهب[1].

٢- كأنما يساقون ويصاقون فى قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ... ⁽٦⁾﴾ [الأنفال] - مس سقر وصقر فى قوله تعالى: ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ⁽٤٨⁾﴾ [القمر] - سخر، صخر- وأسبغ عليكم نعمه وأصبغ فى قوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ... ⁽٢٠⁾﴾ [لقمان]- سراط وصراط- سقت وصقت- سويق وصويق[3].

التوجيه: لا مانع من التبادل بين الزاى والسين والصاد لأنها من مخرج واحد من طرف اللسان مع أطراف الثنايا السفلى، وتشترك فيما بينها فى الرخاوة والصفير والإصمات، بجانب اشتراك السين والزاى فى الاستفال والانفتاح، واشتراك السين والصاد فى الهمس، وقد عد ابن جنى كلا من صمصمة وزمزمة أصلا قائمًا برأسه وقال: "ليس أحد الحرفين بدلا من صاحبه، لأن الأصمعى قد أثبتهما معًا، ولم يجعل لأحدهما مزية على صاحبه"[2] ويؤيد رأى ابن جنى ما ورد فى معاجم اللغة فكل من اللفظين من مادة مستقلة لها معانيها الخاصة، فصمصمة مشتق من مادة (ص م م) التى تدور معانيها حول القوة والصلابة والمناعة، ومن ذلك: حجر أصم وصخرة صماء: صلب مصمت، والصماء: الناقة السمينة واللاقح والأرض الغليظة والداهية الشديدة، والأصم: الرجل لا يطمع فيه ولا يرد عن هواه والحية لا تقبل الرقى، والصمة بالكسر: الشجاع والأسد، وصمم فى الأمر والسير تصميمًا: مضى كصمصم، والسيف: أصاب

(١) سر الصناعة ١/ ٢١٨ .

(٢) نفسه ١/ ٢١٩ وانظر فى الأمثلة المزهر، ط. الأولى، ١/ ٢٢٥، ٢٢٦.

(٣) سر الصناعة ١/ ٢٢٠ وانظر الخصائص ٢/ ١٤٢، ١٤٣.

المفصل، والصمصام: السيف لا ينثنى، وكزبرج: الغليظ القصير والجرىء الماضى، وبهاء: وسط القوم ويفتح، والجماعة واشتمال الصماء وهى كساء[1] وزمزمة مشتقة من مادة (زمم) التى تدور معانيها حول إصدار الأصوات واختلاطها، ومن ذلك زم القربة: ملأها فزمت زمومًا: امتلأت والبعير: خطمه وتقدم فى السير وتكلم، والزمزمة: الصوت البعيد له دوىّ، وتتابع صوت الرعد وهو أحسنه صوتًا وأثبته مطرًا، وتراطن العلوج على أكلهم وهم صموت لا يستعملون لسانًا ولا شفة، لكنه صوت تديره فى خياشيمها وحلوقها فيفهم بعضها عن بعض، وصوت الأسد، وبالكسر: الجماعة أو خمسون من الإبل والناس، وقطعة من الجن أو من السباع، وجماعة الإبل ما فيها صغار... إلخ[2].

ولا شك أن المعنيين قد التقيا على سبيل المجاز، فضلا عن أن كلا من اللفظين قد انفرد عن الآخر ببعض المعانى الواضحة فى النص السابق، كاستعمال الصمصمة فى اشتمال الصماء وهى كساء، وفى وسط القوم واستعمالها فى الأكمة الغليظة التى كادت حجارتها أن تكون منتصبة[3]، والزمزمة بالقطعة من الجن، وبتحديد العدد بخمسين، على أنه عند فتح الحرفين المكسورين تبقى الصمصمة بمعناها، وتنصرف الزمزمة إلى الصوت البعيد الذى له دوى، وبهذا نرى أن اللفظتين لم تتفقا من جميع الوجوه، سواء المعنى أو الضبط، والمطلوب تحققه فى الإبدال.

وأما صلهب وسلهب فقد تردد ابن جنى فى رأيه فيهما، وقال: "يجوز أن تكون الصاد فيه لغة ويجوز أن تكون بدلا من سين سلهب، لأنه أكثر تصرفًا من صلهب"[4]، ومع كثرة التصرف فإننا لاحظنا اتجاه المعاجم اللغوية إلى التسوية بينهما فى الاستعمال؛ فصاحب اللسان يقول "الصلهب من الرجال الطويل وكذلك السلهب[5] وصاحب القاموس يروى تصرفًا للمادتين فيقول "الصَّلهب الرجل الطويل كالمُصْلَهَب والبيت الكبير والشديد من الإبل، واصلهبَّت الأشياءُ:

(١) القاموس، ط. بولاق، ٤/ ١٦٣ .

(٢) نفسه ٤/ ١٤٧ .

(٣) لسان العرب ١٥/ ٢٤١ .

(٤) سر الصناعة ١/ ٢١٨ .

(٥) اللسان ١/ ٥٣١ .

امتـدت على جهتـها"[1]، "والسلهب الطويل أو من الرجال ج: سـلاهبة، ومن الخيل ما عظم وطال عظامه كالسَّلْهَبَة وهى الجسـيمة والسُّلهابة: الجريئة كالسُّلهاب بكسرهما"[2]، والذى يبدو أن الكلمة بالسين لهجة وبالصاد لهجة أخرى، والصاد فى لغة البدو لتلائم التفخيم الذى يلجأ إليه سكان الصحراء والسين عند الحضر.

وصرح ابن جنى بأن الصاد تبدل من السين فـقال: "إذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز قلبها صاداً"[3]، وهذا ينطبق على الأمثلة الأخيرة وقد أوضحنا ذلك فى حديثنا عن اللهجات[4].

وقد أجرى ابن جنى لونًا من إمساس الألفاظ أشباه المعانى على ألفاظ وردت بالزاى والصاد مثل علَّوز وعلَّوص وبـالسين والصاد مثل سعد وصعـد وسد وصُد وقسم وقصَم والوسيلة والوصيلة فـالكلمة بالزاى أو السين تناسب معنى، وبالصاد تناسب معنى آخر[5] وسنذكر ذلك فى حديثنا عن الاشتقاق الأكبر.

باب الضاد

ذكـر ابن جنى أنهـا لا تكون بدلا[6] وناقش أمـثلة وردت بالضاد والصـاد وبالضاد والظاء.

١- نضنض لسانه ونصنصه: حركه، وتضوك فى خرئه وتصوك[6].

٢- إِلَى اللَّهِ أشكُو من خليلٍ أَوَدُّهُ ثلاثَ خصالٍ كلُّها لِي غائضُ

أراد: غائظ.

التوجيه: ناقش ابن جنى المثـال الأول والثانى على أن كلا منهـما لا إبدال فيه، بل كل من اللفظين أصل إذ "ليست الصاد أخت الضاد فتبدل منها".

---

(١) القاموس ط بولاق ١/ ١١٠، ١١١.

(٢) نفسه ١/ ٩٩.

(٣) سر الصناعة ١/ ٢٢٠.

(٤) انظر ص ٣٩٤ - ٣٩٧ من كتابنا.

(٥) الخصائص ٢/ ١٤٨ و ١٦٠ و١٦١.

(٦) سر الصناعة ١/ ٢٢١ وبين الصاد والضاد بعد فى المخرج فالصـاد من طرف اللسان مع أطراف الثنايا السفلى والضـاد من جانب اللسان أو من كلا الجانبين وبينهما ل- ر- ن- ط- د- ت إلا أنهما يشتركان فى بعض الصفات كالإطباق والإصمات وذلك لا يصح به التبادل.

والباحث فى المعاجم يرى أن مادتى نصنص ونضنض متقاربتان معنى، فالأولى تدور حول الحركة والانتقال والحث، والثانية تدور حول الحركة والانتقال والحث والقلة، ومن الأولى: نصَّ ناقته: استخرج أقصى ما عندها من السير، والشيء: حرَّكه، ونَصَّصَ غريمه: استقصى عليه ونصنصه: حرَّكه وقلقله، ونص المتاع جعل بعضه فوق بعض[1] إلخ، ومن الثانية: نضَّ الماء: سال قليلا قليلا أو خرج رشحًا ونُضَاضة الماء وغيره بالضم: بقيته وأنضَّ الحاجة: أنجزها ونضنض فلانًا أقلقه وتنضنضته استحثثته[2]، فكل منهما على هذا مشتق من مادة مستقلة. فهما لغتان، ولا يستبعد أن يكون التصحيف قد تطرق إلى اللفظين، وأصل المادة بالضاد أو الصاد، وكذلك تضوَّك فى خرئه وتصوَّك رواهما صاحب اللسان بمعنى واحد، وتصوَّك فى عذرته تصوُّكًا وبالضاد كذلك تلطخ، رواها اللحيانى عن أبى زياد بالضاد المعجمة، وعن الأصمعى بالصاد المهملة[3]، وهذا مما أعتقد تسرب التصحيف إليه، أما المثال الأخير فمخرج الضاد والظاء أيضًا مختلف، فالضاد العربية من جانب اللسان أو من كلا الجانبين، والظاء من طرف اللسان مع أطراف الثنايا، وبينهما فى المخرج حروف كثيرة: ل - ر - ن- ط- د- ت- ص- ز- س- ء ويزيد على ذلك عند سيبويه- ج- ش- ى، وهما وإن تقاربا فى بعض الصفات كالجهر والاستعلاء والإطباق والإصمات فإن المعول عليه هو المخرج، وقد خرج ابن جنى هذا المثال على أحد وجهين: إبدال الضاد من الظاء أو "أن يكون غائض غير بدل ولكنه من غاضه أى نقصه فيكون معناه أنه ينقصنى ويتهضمنى"[4]، ومعنى البيت يحتمل التخريج الأول والثانى فربما يكون الشاعر من قوم يفضلون الضاد على الظاء وهم التميميون، يقولون: فاضت نفسه، على حين يقول الحجازيون: فاظت بالظاء، فتكون الكلمة بالضاد فى لهجة وبالظاء فى لهجة أخرى. فالضاد بما فيها من الشدة يفضلها التميميون، والظاء الرخوة يفضلها الحجازيون، قال ابن سيده- فى حديثه عن اضروري: حكى عن أبى عمرو اطروري بالطاء، ورواية أبى زيد اظروري، وأبو عمرو ثقة وأبو زيد أوثق منه،

(1) القاموس، ط. الحسينية ٢/٣١٩، ٣٢٠.
(2) نفسه ٢/٣٤٥، ٣٤٦.
(3) اللسان ١٢/٣٤٥ و٣٤٩.
(4) سر الصناعة ١/٢٢٢.

وقد سألت عنه بعض فصحاء الحجاز فوافقوا أبا زيد[1]، وعلى التخريج الثانى يمكن تفسير البيت بأن خصال الصديق تضر بالشاعر وتقضى على بعض حقوقه وتكون الكلمة من غاضه أى نقصه وتهضَّمه حقه[2] وحينئذ فلا إبدال.

باب الطاء

تحدث ابن جنى عن إبدال الطاء من تاء افتعل فقال: "وأما البدل فإن تاء افتعل إذا كانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً يقلب طاء ألبتة.... وذلك قولك من الصبر: اصطبر ومن الضرب: اضطرب ومن الطرد: اطرد ومن الظهر: اظطهر بحاجتى... وأصل هذا كله: اصتبر واضترب واطترد واظتهر، ولكنهم لما رأوا التاء بعد هذه الأحرف، والتاء مهموسة، وهذه الأحرف مطبقة، والتاء مخفتة قربوها من لفظ الصاد والضاد والطاء، بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منهن وهو الطاء، لأن الطاء أخت التاء فى المخرج، وأخت هؤلاء الأحرف فى الإطباق، والاستعلاء وقلبوها مع الطاء طاء أيضًا لتوافقها فى الجهر والاستعلاء وليكون الصوت متفقًا[3] وهذا التبدل نتيجة تأثر الأصوات بعضها ببعض، إذ لا يمكن النطق بالتاء المهموسة المستفلة بعد الحروف المطبقة، فدعا ذلك إلى نوع من التماثل والانسجام، فحولت التاء إلى طاء، لتماثل الصاد وأخواتها فى الإطباق والاستعلاء، وهذا ما أوضحه أستاذنا الدكتور نجا حين قال: "إذا رجعنا إلى كتب التصريف عند عرضها لصيغة افتعل وبنائها من كلمة مبدوءة بحرف مطبق وجدنا أن السياق والانسجام يدعو إلى تحويل التاء وهى صوت مستفل إلى الطاء ليحصل التماثل ويتم الانسجام"[4] وهو بهذه الصورة التى تحدث عنها ابن جنى يدعى فى

---

(١) المخصص ٥/ ٨٠، ضرى - كرضى ورمى -: سال، والضرِىُّ: الماء، وعرق ضرِىٌّ: لا يكاد ينقطع دمه، واطرورى: اتَّخَم - بالطعام - وانتفخ بطنه، وقيل فيها: اظرورى - بالظاء. واضرورى - بالضاد. القاموس ٤/ ٣٥٧، ٣٥٨.

(٢) اللسان ٩/ ٦٥ وقد نسب ابن منظور رأى ابن جنى إلى ابن سيده وليس صحيحاً لأن ابن جنى هو صاحب الرأى إذ هو المتقدم.

(٣) سر الصناعة ١/ ٢٢٣.   (٤) الأصوات والتجويد ٧٩.

الاصطلاح الحديث باسم المماثلة، وقد تحدثنا عن نوعيها التقدمي والرجعي فيما سبق، وقلب تاء افتعل على الصورة السابقة من النوع التقدمي الذى يتأثر فيه الصوت الثانى بالأول[1] وقد يقلبون التاء من جنس الحرف الأول مثل اصَّبر واضَّرب، واظَّهر ومظَّهر[2] وهذا من النوع التقدمي الذى يتأثر فيه الصوت الثانى بالأول أيضًا، ويروى فى اظطلم أربعة أوجه، الأول هو السابق وهو تأثر تقدمى ويقال فيه: اظَّلم وهو تقدمى كسابقه، ويقال اطَّلم بالطاء فتبدل الظاء طاء وتدغم الطاء فى الطاء وذلك لما بين الظاء والطاء من المقاربة فى الإطباق والاستعلاء[3] وهذا التأثر رجعى تأثر فيه الصوت الأول بالثانى[1] إلى حد أنه فنى فيه[3] ويقال: انظلم[4] وهو انفعل ويعرف فى علم الأصوات الحديث باسم المخالفة وهى أن الكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم المخالفة بين الصوتين المتماثلين[5] فلا يعدو الأمر أنه قد لجئ إلى عملية المخالفة ليخالَفَ بين الظاءين المتجاورتين بأن أبدلت إحداهما نونًا ليزيد النطق تيسيرًا[6] وقد سبق بيان ذلك فى حديثنا عن أسباب الإبدال[7]، وهذا النوع الذى أطلق عليه علماء الأصوات المحدثون اسم المماثلة قد طبقه اللغويون العرب على تاء فعلت تشبيها لها بتاء افتعل فيقلبونها طاء حين يقع قبلها حرف من حروف الإطباق أيضًا مثل فحصْطُ برجلى، إذ أصلها فحصتُ، وقول الشاعر:

وفِى كلِّ حىٍّ قد خَبَطَّ بنِعْمَةٍ ... فَحُقَّ لشأسٍ من نَدَاكَ ذَنُوبُ[4]

---

(١) نفسه ٨٠ . (٢) سر الصناعة ١/ ٢٢٤ . (٣) الأصوات اللغوية ١٢٩ .

(٤) سر الصناعة ١١/ ٢٢٥، شبه الشاعر إصابة الممدوح الناس بالنعم بخبط الراعى ورق الشجر، والشاعر علقمة بن عبدة التميمى الملقب بالفحل يشفع عند الحارث بن أبى شمر الغسانى فى أسارى بنى تميم، وفيهم أخوه شأس. انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة، وتاريخ ابن الأثير - الكامل.

(٥) الأصوات اللغوية ١٥٢ وانظر فى ذلك الخصائص ٢/ ١٤١ .

(٦) الأصوات اللغوية ٥٥ .

(٧) انظر ص ٦٣٥، ٦٣٦ من كتابنا.

وهى لغة تميم كما يقول صاحب المخصص، «قالوا: فَحَصْطَ بِرِجلك، يريدون: فَحَصتَ وحِصْط يريدون حِصْتَ[1]، فالتميميون يفضلون الحرف الشديد وهو الطاء المفخمة المستعلية المطبقة على حين يفضل الحجازيون التاء المهموسة المرققة المستفلة المنفتحة، وقد تحدث ابن جنى عن مبدأ المماثلة المذكور ودعاه بأنه تقريب الصوت من الصوت وسلكه فى باب الإدغام[2].

باب الظاء

لم يدقق ابن جنى قبل أن يختار الرأى الذى يراه، فقد ذكر أن الظاء لا تكون بدلا[3] ولكنه عاد فقال: إن "القياس أن تكون الظاء بدلا من الذال فى وقيذ ووقيظ[4] وقد ناقش مثالين أحدهما بين الظاء والذال والثانى بين الظاء والطاء:

١) تركته وقيذاً ووقيظاً[5].

٢) البُرطُلَّة (ابن الظل)- نَاطور ونَواطير، ومُستَنْطِر[6].

التوجيه: تحدث ابن جنى عن إبدال الظاء من الذال، وحكمه بالتبادل صحيح، لاتفاقهما فى المخرج والصفات ماعدا الاستعلاء والإطباق فى الأول، والاستفال والانفتاح فى الثانى، إلا أنه جعل الذال أصلا لأنها أعم تصرفًا لقوله عز اسمه: ﴿والْمَوْقُوذَةُ ... ③﴾ [المائدة] بالذال، ولقولهم: وقَذه يقِذه ولم يسمع وقظَه ولا موقوظه[5] وهذا معروف عنه من الحكم بالأصالة والفرعية تبعًا للشيوع وعدمه ولكنه غير دقيق فقد ذكر الفيروزابادى: وقَظه كوعده: وقذه وعلى الأمر: دام وَوُقظ به فى رأسه بالضم كَوُقِط بالطاء والوقيظ: المثبَت الذى لا يقدر على النهوض[7] فالمادة الثانية متصرفة أيضًا، واللائق بالأمر أن تكون الظاء فى بيئة

---

(١) المخصص ١٣/ ٢٧٠. (٢) الخصائص ٢/١٣٩- ١٤٥.

(٣) سر الصناعة ١/ ٢٣٢ واللسان ٧/ ٧١ و٧٢.

(٤) سر الصناعة ١/٢٣٣، وقذه: الوقذ: شدة الضرب، ووقذه: صرعه، وتركه عليلا وغلبه. القاموس ٢/ ٣٧٤. (٥) سر الصناعة ١/ ٢٣٢.

(٦) نفسه ١/ ٢٣٢. (٧) القاموس، ط. الحسينية ٢/ ٤٠٠.

بدوية تميل إلى التفخيم والأصوات المستعلية المطبقة وأن تكون الذال من خصائص بيئة حضرية تميل إلى الترقيق والأصوات المستفلة المنفتحة.

وقال ابن جنى: إن الظاء لا توجد فى كلام النبط، وإذا وقعت فيه قلبوها طاء وقد ذكرت المعاجم اللغوية أن تلك الكلمات التى استشهد بها ابن جنى غير عربية حقيقة فلا توجد مادة (ن ط ر) فى اللغة العربية، وإنما هى ما يقابل مادة (ن ظ ر) وقد فسر ابن جنى البُرطُلَّة بقوله: (ابن الظل) وذلك لأن الأصمعى يقول: بُر: ابن والنبط يجعلون الظاء طاء فكأنهم أرادوا ابن الظل، والبُرطلّة: المظلة الصيفية نبطية، وقد استعملت فى لفظ العربية[1] والناطر والناطور من كلام أهل السواد: حافظ الزرع والتمر والكرم قال بعضهم: وليست بعربية محضة[2] وقال الفيروزابادى: والناطور حافظ الكرم والنخل أعجمى[3] والإبدال لا يتأتى بين الطاء والظاء لاختلاف مخرجيهما، إذ بينهما من الحروف: د- ت- ص- ز- س، وبينهما اختلاف فى بعض الصفات، فالكلمتان إذًا مستعملتان فى لغتين مختلفتين عربية ونبطية، ولا إبدال بينهما كما ذكر ابن جنى، ولذلك أتى اللفظ على أصله بالظاء المعجمة فى قول الشاعر: (أنشده ابن الأعرابى)

وشفَّ فُؤادِى أن للعذبِ ناظراً حَماهُ وأنّى لا أَعيجُ بِمَالِحِ[4]

باب العين

ذكر ابن جنى أن العين تكون بدلاً[5] من الهمزة ومن الحاء فيما يعرف لغويًا باصطلاحى العنعنة والفحفحة كما تبدل من الغين، ومن أمثلة ذلك:

١) أعنْ ترسَّمتَ من خرقاءَ منزلةً ماءُ الصبابة من عينيكَ مسجُومُ[5]

تعرَّضَتْ لِى بِمكَانٍ حِلِّ تعرُّضًا لم تَألُ عَنْ قتلا لِى[6]

رجل عنزهو وإنزهو.

---

(١) اللسان ١٣/ ٥٤ . (٢) نفسه ٧/ ٧١ . (٣) القاموس ط. الحسينية ٢/ ١٤٤ .

(٤) للماء العذب من يحميه من النظار، ولا أعيج بمالح: لا أرتوى بالماء ذى الملوحة.

(٥) سر الصناعة ١/ ٢٣٤. (٦) نفسه ١/ ٢٣٥ .

فنحنُ منعنَا يومَ حَرْسٍ نساءَكُمْ ... غداةَ دعانَا عَـامرٌ غير مُعتلـى[1]
أرِينى جَوادًا ماتَ هزلًا لأنَّنـى ... أرَى مَا تَرَيْنَ أو بَخيلًا مُخَلَّـدًا[2]

آديتُه وأعديتُه على كذا وكذا: أى قوَّيته واعنته[2].

٢) قرأ بعضهم: "عتَّى حين". يريد ﴿حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾ [يوسف][3].

٣) خَضِع مَضِع صَافٍ رَتِع (فى صفة الكلأ)[3].

التوجيه: نسب ابن جنى العنعنة لبنى تميم فإنهم يقولون فى موضع أن: عن ويقولون: ظننت عنَّ عبد الله قائم[4] وقال: إن مجيء النون فى العنعنة يدل على أن إبدالهم إياها إنما هو فى همزة (أن) دون غيرها[5]، إلا أن عالمنا ذكر أنهم أبدلوا الهمزة فـى غير (عن)[6] فيمـا ورد من الأمثلة سواء كانت أولا أو وسـطًا ووافقه على ذلك الدكتور أنيس وسماه بالعنعنة، بل حكى عن الأصمعى صوراً أخرى فى آخر الكلمـة للعنعنة مثل: كـثأ اللبن = كثع، والتُـمِئ لونُه والتُمِع[7] ويقول: إن استقراء اللغويين لظاهرة العنعنة استقراء ناقص[7] والظاهر أن العنعنة كانت خاصة بإبدال همزة (أن) ثم امتد الاصطلاح إلى غـيرها، فقد ألمح ابن جنى إلى ذلك فى كلمته السـابقة، إلا أن الأظهر فى إطلاق اللقب المذكور أن تكون الهمـزة مصدرة كما ذكر أستاذنا الدكتور نجا، ليتحقق الشبه كاملا بهمزة أن[8] ولذلك احترس ابن جنى من إطلاق اسم العنعنة عـلى نحو مـعتلى وعِنْزَهْو، وقـد عرفنا مـبلغ عناية القدماء بالدراسة فلا يمكن وصفهم بالقـصور فيما اصطلحوا عليه، وعلى أى وجه يكون القصور؟.

---

(١) نفسـه ١/ ٢٤٠، حرس: أحد جـبلين يسميـان حرسين وقيل: أحـد ماءين أو واد بنجد، وغـير معتلى: اى غـير مقصر، يقال: ألا الرجل وألى وائتلى: قـصر وأبطأ. اللسـان ٧/ ٣٤٨، ٣٤٩، ١٨/ ٤١. (٢) نفسه ١/ ٢٤١. (٣) نفسه ١/ ٢٤٦.

(٤) نفسه ١/ ٢٣٤، وفى اللسـان (١٧/ ١٦٨) نسبتها لبنى تميم وقيس وأسد ومن جاورهم.

(٥) نفسه ١/ ٢٣٧. (٦) نفسه ١/ ٢٤٠.

(٧) فى اللهجات العربية ط٣ ص ١١١ وانظر المخصص ١٣/ ٢٧٤. (٨) اللهجات العربية ٦٣.

والعين والهمـزة من حروف الحلق، ومتفـقان فى بعض الصفـات مما يسوغ التبادل بينهمـا، والانتقال من الهمزة إلى العين هو انتقـال من الصعب إلى السهل ويتفق وقانون الإبدال.

وفى المثال (عن قتلا لى) أوضح ابن جـنى أنه يجوز أن يكون أراد (أن قتلا لى) فأبدل الهمزة عـينًا فهذا أيضًا من عنعنة تميم[1]، ويجوز أن يكون أراد الحكاية كأنه حكى النصب الذى كان معتادًا من قولهـا فى بابه أى كانت تقول: قتلا قتلا، ثم حكى ما كانت تلفظ به[1]، وفى (عنزهو) جائز أن تكون العين بدلا من الهمزة وجائز أن تكونا أصلين"[2] وقد صـرح ابن جنى فى موضع آخـر بعكس ذلك، وهو أن تكون الهمـزة بدلا من العين فقـال: "ويجوز عندى فى إنزهو غـير هذا، وهو أن تكون همزته بدلا من عين فـيكون أصله عنزهو: فنعلو من العزهاة: وهو الذى لا يقرب النسـاء، والتقـاؤهما أن فـيه انقبـاضًا وإعراضًـا، وذلك طرف من أطراف الزهو، قال:

إِذَا كُنْتَ عِزهَاةً عنِ اللَّهوِ والصِّبا فَكُنْ حَجَرًا مِنْ يابسِ الصَّخْرِ جَلْمَدَا[3]

والواضح فى كلا الاشتقـاقين أنه أخذه من الزهو، والأقرب أن تكون العين مبدلة من الهمزة للتخفيف لا العكس إذ إن ابن جنى نفسه صرح بأن إبدال الهمزة من العين لم تستعـمله العرب إلا قليلا، ومن الجائز أن يكونا لهـجتين لفريقين من العرب ما دام اشتـقاق الكلمة من الزهو، فنطقه بعضهم بـالهمزة وآخرون بالعين، وفى معتلى كذلك أبدل العين من الهمزة، ولعل ولأل لهجتان، وأما آديته وأعديته فليست الهـمزة بدلا من العين أو العكس لاخـتلاف الاشتـقاق، أما أعـدى فمن الإعداء ومنه العدو والعداوة لأنها لا تكون إلا مع القوة والشدة، وآديته أفعلته من الأداة، لأن الأداة يتقوى بهـا الصانع على عمله، ويجوز أن يكـون آديته على كذا افـعلته من الأذى أى كنت له يدًا علـيه وظهـيرًا مـعه، فـيكون كقـول النبى ﷺ

---

(١) سر الصناعة ١/ ٢٣٦ و٢٣٧ واللسـان ١٦/ ١٧٨ .   (٢) سر الصناعة ١/ ٢٤١.

(٣) الخصائص ١/ ٢٢٩ وعلى هذا يصبح ملحقـاً بباب قِندأو وسِندأو وحِنطأو، وعلى ان الهمزة هى الاصل يلحق بباب جِردَحل (انفعل). انظر الخصائص الموضع السـابق.

(المسلِمُون تتكافأ دِماؤُهم ويسعى بذمَّتهم ادنَاهُم وهُم يدٌ على مَنْ سواهم) فبعضهم يقوى بعضا. . . على أنا نعتقد فيه أنه إنما بنى أفعلته من لفظ الأذى بعد أن قلبت همزته عن يدْى وإلا فالياء هي الأصل[١].

وقد جوز فيه ابن جنى إبدال الهمزة من العين فقال: وفيه وجه آخر غامض وأيضًا وهو أن يكون أراد أعديته فأبدل العين همزة فصارت أأديته ثم أبدل الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها واجتماعها مع الهمزة التى قبلها فصارت آديته.

ولكنه ضعف هذا الرأى فقال: على أن فى هذا الوجه عندى بعض الضعف وإن كان أبو على قد أجازه، لأنا لم نرهم فى غير هذا أبدلوا الهمزة من العين[٢]، وتفسير ابن جنى هذا دقيق غاية الدقة.

وأما إبدال العين من الحاء فهو ما يسمى بالفحفحة[٣] والحاء والعين من حروف الحلق، ويتفقان فى صفات الاستفال والانفتاح والإصمات، وهذا كله يسوغ التبادل بينهما، ولذلك قال ابن جنى: لولا بحة فى الحاء لكانت عينا. وقد نسب العلماء هذه الظاهرة لهذيل، وأما إبدال العين من الغين فهو مستساغ أيضًا، لأنهما حلقيان ويتفقان فى الجهر والانفتاح والإصمات، حكى ابن جنى لأبى فقعس فى صفة الكلأ (خضع مضع) أراد: أن الإبل تخضع فيه وتمضغه فأبدل الغين عينًا[١] للسجع فقبله خضع وبعده رتع، وربما كان للتصحيف دخل فى نشأة مثل هذين اللفظين بحيث تفرع أحدهما عن الآخر أو أن ذلك من باب الإتباع.

باب الغين

ذكر ابن جنى أن الغين لا تكون بدلا[٤] وقد ناقش أمثلة وردت فى اللغة بالخاء والغين ولم يجزم بالإبدال فى شيء منها وها هى ذى:

---

(١) سر الصناعة ٢/٢٤٢- ٢٤٥ وانظر لسان العرب ١٨/٢٧، ١٩/٢٦٦ والقاموس المحيط، ط. بولاق، ٤/٣٤٦، ٤١٨ .

(٢) سر الصناعة ١/٢٤٥، ٢٤٦، ولسان العرب ٩/٤٢٧، ١٠/٣٣٤.

(٣) نفسه ١/٢٤٦. (٤) نفسه ١/٢٤٧.

خطَر بيده يَخطِر وغطَر يَغطِر- لعنّى ولغنّى ورغنّى- ارمعلَّ وارمغلَّ- علَث الطعام وغلَثه - النَّشوع والنَّشوغ.

قُبِّحْتِ مِنْ سَالفة وَمِنْ صُدُغ كأنّها كُشْيَةُ ضَبٍّ فى صُقُعِ[1]

حتَّى إذَا ما هَوَتْ كفُّ العلام لهـا طارتْ وفى كفِّه مِنْ رِيشِهَا بتَك[2]

التوجيه: تردد ابن جنى فى إثبات الإبدال فى بعض هذه الأمثلة، وعبارته تنم عن هذا التردد، فتارة يأتى بلفظ (كأنَّ) وتارة أخرى بكلمة (ينبغى) وثالثة ينسب القول بالإبدال إلى غيره فيأتى بكلمة (أراد) أى فلان غيره وهكذا.

ففى خطَر وغطَر.. تردد بين أن تكون الغين بدلا من الخاء، أو تكون كل منهما أصلا فى إحدى اللهجات، قال: وقالوا: خطَر بيده يخطِر وغطَر يغطِر فالغين كأنها بدل من الخاء، لكثرة الخاء وقلة الغين وقد يجوز أن يكونا أصلين إلا أن أحدهما أقل استعمالا من صاحبه[3] وفى (لغنّى... إلخ) قال: ينبغى أن يكون الغين فيه بدلا من العين لسعة العين فى الكلام، وكثرتها فى هذا المعنى وقلة الغين[3] وفى (ارمعلَّ وارمغلَّ وعلَث الطعام وغلَثه والنَّشوع والنَّشوغ قال: إنها لغات كلها لاستوائها فى الاطراد والاستعمال[4] وفى صقغ حكى القول بالإبدال عن أبى بكر محمد بن الحسن بن مقسم أحد شيوخه فقال: أراد صقع بالعين فأبدلها غينا[4] وفى المثال الأخير أوضح ابن جنى أن الغلام بالغين معروف والعلام بالعين الصقر وعلى هذا فلا إبدال لاختلاف المعنى على كل[4].

ونحن نلمح عدم جزمه بالإبدال فى المثالين الأولين وإخلاله بمقياسه- كثرة الشيوع والاستعمال- فى المثال الأول لحكمه بأن كلا من اللفظين لغة على الرغم من أن أحدهما أقل استعمالا من صاحبه[3]، وظاهر أن العلاقة الصوتية بين الخاء

---

(1) السالفة: صفحة العنق أو أعلاه، والصدغ: ما بين العين والأذن، وكشية الضب: أصل ذنبه، أراد الشاعر: قُبِّحت يا سالفة من سالفة، وقُبِّحت يا صدغ من صدغ فحذف لعلم المخاطب وتحريك (صدُغ وصقُغ) للشعر أو لغة كما قال ابن سيده. اللسان ١٠/ ٣٢٢، ١١/ ٦٠، ٢٠/ ٨٩.

(2) سر الصناعة ١/ ٢٤٧، ٢٤٨ ولسان العرب ١٥/ ٣١٥.

(3) نفسه ١/ ٢٤٧.

(4) نفسه ١/ ٢٤٨.

والغين والعين والغين تسوغ التبادل فكلها حروف حلقية، وتتفق الخاء والغين فى الرخاوة والاستعلاء، وتتفق العين والغين فى الجهر والانفتاح والإصمات.

ويبدو أن خطَر وغطَر ولعنّى ولغنّى ورغنّى لهجات لقبائل عربية، فالغين للبدو لميلهم إلى الحروف المجهورة والمستعلية، والخاء والعين للحضر وهو المشهور فى كتب اللغة، وارمعلّ وارمغلّ قد وردا فى القواميس العربية متساويى الاستعمال بألفاظهما ومعانيهما، يقال: ارمعلّ الثوبُ: ابتل، وقيل: كل ما ابتل فقد ارمعلّ، وارمعلّ الدمع وارمعنّ: سال فهو مُرمعِلّ ومُرمعِنّ، وارمعلّ الشىء: تتابع، وقيل: سال فتتابع، وارمغلّ مثله تمامًا فى التصرف السابق[1].

وكذلك علَث وغلَث- يقال: علَث الشىء يعلثُه علثًا وأعلثه: خلَطه، وطعام عليث وغليث[2]، ومادة (غلث) على نحو من هذا[2] ولعل إحداهما ناشئة عن الأخرى بطريق التصحيف، والمثالان - بعد ذلك - عرفت مادة كل منهما بالعين فى القواميس دون الغين، فالنَّشع: انتزاعك الشىء بعنف إلخ... وورد النَّشوع والنَّشوغ بمعنى السَّعوط والوَجُور الذى يُوجَره المريضُ أو الصبى، والسَّعوط فى الأنف والوَجُور فى الفم، ويقال: نشَع الطيبَ: شمَّه[3] ولم يعرف نشغ، ومادة صقع معروفة، صقعه كمنعه: ضربه، وصقع الديك: صاح، وبه الأرضَ: صرعه، والصاقعة: الصاعقة[4] والصُّقْع: ناحية الأرض والبيت[5] ولم تعرف صقغ بالغين.

فالظاهر أن المادتين بالغين فيهما ناشئتان بطريق التصحيف، ولذلك تردد ابن سيده فى المثال الثانى (صقغ) فقال: فلا أدرى أهو هرب من الإكفاء أم الغين فى (صُقْغ) وضْع[6] (أى وضع لغوى مسموع) وقد رواها كذلك أبو عمرو، قال ابن جنى: فإذا كان الأمر على ما رواه أبو عمرو فالحال ناطقة بأن فى صقع لغتين: العين والغين جميعًا وأن يكون إبدال الحرف للحرف[6].

(١) لسان العرب ١٣/ ٣١٧ والقاموس المحيط، ط. بولاق ٣/ ٤٤٦.
(٢) اللسان ٢/ ٤٧٤، ٤٧٨.
(٣) اللسان ١٠/ ٢٣٢.
(٤) القاموس المحيط، ط. الحسينية ٣/ ٥٠.
(٥) اللسان ١٠/ ٧٠.
(٦) نفسه ١٠/ ٧٠، ٧١، ٣٢٢.

وهذا تردد من ابن جنى فى قبول (صُقْغ) بالغين إلا أنه أذعن للقبول لأن راوى بيت الشعر الذى فيه صقغ أبو عمرو، وهو من الثقات، ولعله من التصحيف، ولا يجرح ذلك ثقة العلماء من أمثال أبى عمرو، لأن التصحيف نشأ بعد تدوين اللغة، وربما لم يروه أبو عمرو إلا بوجه واحد عرض للتصحيف فيما بعد، ومن الجائز أيضًا أن تكون رواية الغين صحيحة، وقد حوَّل الشاعر العين غينًا لإصلاح الشعر، وأما النَّشوغ فالتصحيف ظاهر فيه، ويدل على عجيب أمر التصحيف وتسربه فى مثل ذلك ما رواه ابن جنى فى كلمة العلام فى بيت الشعر السابق إذ إن الكلمة بالعين لا غير لأن البيت فى وصف قطاة يطاردها صقر، وما قبله وما بعده من الأبيات في وصف الصقر الذى يطارد القطاة[1] وإذًا فلا معنى لأن تكون الكلمة هنا بالغين إلا أن التصحيف تطرق إليها.

ومن هنا تعجب ابن جنى كيف ترد مثل هذه الكلمة بالغين فى هذا البيت من الشعر: وقال: وهذا من طريف الرواية وغريب اللغة[2] وليس بين مادتى علم وغلم أية مناسبة أو قرب[3].

باب الفاء

قال ابن جنى إنها تأتى بدلا[4] من الثاء، وذكر الأمثلة الآتية:

قام زيد فم عمرو وثم عمرو- جدف وجدث- فناء الدار وثناؤها- عافور وعاثور- نَفِىّ ونَثِىّ لما نفاه الرشاء من الماء عند الاستقاء- فوم وثوم.

التوجيه: جعل ابن جنى الفاء بدلا من الثاء فى المثالين الأولين، وقال عن الأول منهما: الفاء بدل من الثاء فى (ثم) ألا ترى أنه أكثر استعمالا[5] وقال عن

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى، وانظر ما ذكرناه عنه فى ديوانه بشرح الأعلم الشنتمرى، ط١٣٢٣هـ، ص ٤٣-٤٦، وبشرح ثعلب. ط. دار الكتب، ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م، ص١٦٩-١٧٨.

(٢) سر الصناعة ١/ ٢٤٨.

(٣) القاموس المحيط، ط. بولاق، ٤/ ١٧٨، ١٨٢.

(٤) سر الصناعة ١/ ٢٤٩. (٥) الخصائص ٢/ ٨٤.

الثاني: والوجه أن تكون الفاء بدلا من الثاء، لأنهم قد أجمعوا في الجمع على أجداث ولم يقولوا: أجداف[1] وأما فناء الدار وثناؤها فقد جعلهما أصلين لاختلاف الاشتقاق، فقال: وأما فناؤها فمن فني يفني، لأنها هناك تفني، لأنك إذا تناهيت إلى أقصى حدودها فنيت، وأما ثناؤها فمن ثني يثني، لأنها هناك أيضًا تنثني عن الانبساط لمجيء آخرها وانقضاء حدودها[1] وبذلك وجدنا للثَناء من الاشتقاق ما وجدناه لفِناء ألا ترى أن الفعل يتصرف منهما جميعًا[1] وهذا تفسير صحيح، لأن المعنيين حينئذ قد التقيا بطريق الاتفاق والمجاز، وأما عافور وعاثور فقد جوّز- كما ذهب يعقوب بن السكيت - أن تكون الفاء بدلا من الثاء وجوّز أن يكون قولهم: وقعوا في عافور فاعولا من العفْر، لأن العفْر من الشدة أيضًا، ولذلك قالوا: عفريت لشدته، ويشهد لهذا قولهم: وقعنا في عُفُرَّة: أي اختلاط وشدة[2] وبذلك يكون كل منهما أصلا لاختلاف الاشتقاق، وجوز في نَفِيّ ونَثِيّ الوجهين أيضًا، فقال: أما قولهم لما نفاه الرشاء من الماء عند الاستقاء نَفِيّ ونَثِيّ فأصلان أيضًا لأنا نجد لكل واحد منهما أصلا نرده إليه واشتقاقًا نحمله عليه، فأما النَّفِيُّ ففَعيل من نَفَيت لأن الرشاء ينفيه ولامه ياء بمنزلة رَمِيّ وعَصِيّ وأما النَّثِيُّ ففَعِيل من نثا الشيءَ ينثوُه: إذا أذاعه وفرقه لأن الرشاء يفرقه وينشره، ولام الفعل واو، لأنها لام نَثَوْت وهو بمنزلة سَرِيّ وقَصِيّ وقد يجوز أن يكون الثاء بدلا من الفاء[2]، ويؤنسك بجواز كون الثاء بدلا من الفاء إجماعهم في بيت امرئ القيس:

ومرَّ على القَنان من نَفَيانِه ... فأنزلَ منه العُصْمَ من كل مَنْزِلِ

على الفاء ولم نسمعهم قالوا نَثَوانه[3].

والذى نراه أنه لا مانع من التبادل بين الفاء والثاء، للعلاقة الصوتية بينهما، فهما متجاوران مخرجا، لأن الفاء شفوية أسنانية، والثاء من طرف اللسان مع

(1) سر الصناعة ١/ ٢٥٠ . (2) نفسه ١/ ٢٥١ .

(3) نفسه ١/ ٢٥٢، القنان: اسم جبل، ونفيان السحاب: ما نفاه من مائه فأساله، أو هو ما ينفى رشا أو بردًا في أول المطر، والعُصم: جمع أعصم، وهو الوعل، والعصمة: بياض في رجله. ومعنى البيت: إن المطر عم الجبل حتى أنزل ساكنيه من الأوعال. اللسان ١٥/ ٢٩٩، ١٧/ ٢٢٩، ٢٠/ ٢١١.

أطراف الثنايا العليا، وليس بينهما حروف فاصلة فى الترتيب الصوتى وهما - كذلك - متفقان فى جميع الصفات ماعدا الذلاقة للفاء والإصمات للثاء، والمعروف أن الحجازيين يميلون إلى الفاء على حين يميل التميميون إلى الثاء.

وتجويز ابن جنى للإبدال والأصالة فى المثالين السابقين أمر مقبول له ما يسوغه من الناحية اللغوية، أما حكمه بأن الثاء أو الفاء هى الأصل لأنها أكثر تصرفًا فهذا مالا نسلمه له بل يجوز أن تكون كل منهما هى الأصل أو أن كل لفظة منهما نشأت فى بيئة لغوية خاصة الفاء للحجاز والثاء لتميم.

وأما الفوم والثوم فليست الفاء عنده بدلا من الثاء فقد قال: والصواب عندنا أن الفوم: الحنطة وما يختبز من الحبوب، يقال فوَّمت الخبز أى خبزته، وليست الفاء على هذا بدلا من الثاء[1].

وكل ما ذكره ابن جنى عن هذه الأمثلة نقلته المعاجم العربية نصًا وتوسع فى ذلك لسان العرب[2]، وقد روى ابن منظور عن الفراء أن الفوم مما يذكرون لغة قديمة وهى الحنطة والخبز معًا قال وهى فى قراءة عبد الله (وثومها) بالثاء فى قوله تعالى: ﴿وَفُومِهَا ... ﴿٦١﴾﴾ [البقرة]، قال: وكأنها أشبه المعنيين بالصواب، لأنه على ما يشاكله من العدس والبصل، والعرب تبدل الفاء ثاء فيقولون: جدف وجدث للقبر، ووقعوا فى عافور شر وعاثور شر[3] ولكن اختلاف معنى اللفظين يؤكد عدم الإبدال كما ذهب إليه ابن جنى، ووجد فى معاجم اللغة ففيها: الفوم الزرع أو الحنطة. وأزد السراة يسمون السنبل فومًا، وقال بعضهم: الفوم الحمص لغة شامية، والفوم الخبز أيضًا، يقال: فوّموا لنا أى اختبزوا[4].

---

(١) نفسه، نفس الصفحات.

(٢) انظر لسان العرب ٣/ ٤٣٣، ٦/ ٢١٣، ١٤/ ٣٤٨، ٣٤٩، ١٥/ ٣٥٨، ١٨/ ١٣٤، ٢٠/ ٢٤، والقاموس، ط. الحسينية، ٢/ ٨٥، ٩٢، ٣/ ١٢٢، ط. بولاق، ٤/ ١٠١، ١٨٧، ٤/ ٤٣٦، ٤٥٨، ٤/ ٤٥٦، ٤٦٠.

(٣) لسان العرب ١٥/ ٣٥٨.

(٤) نفسه ١٥/ ٣٥٨ والقاموس، ط. بولاق، ٤/ ١٨٧ والأستاذ برجستراسر يوافق الفراء فى إبدال =

باب القاف

رأى ابن جنى أن القاف لا تكون بدلا[1] وناقش ورود كلمات بالقاف والكاف هى:

كُشِطت وقُشِطت فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ ⑪﴾ [التكوير] - امتكّ الفصيل ما فى ضرع أمه وامتقّ.

التوجيه: عد ابن جنى المثال الأول من اختلاف اللهجات ورجح الإبدال فى الثانى، يقول عن الأول: وأخبرنى أبو علىّ قراءةً عليه عن أبى بكر عن بعض أصحاب يعقوب عنه قال: قال الفراء: قريش تقول كُشِطَت وقيس وتميم تقول قُشِطت بالقاف، وليست القاف فى هذا بدلا من الكاف لأنهما لغتان لأقوام مختلفين[1]، ويقول عن الثانى: الأظهر فيه أن تكون القاف بدلا من الكاف، لما ذهب إليه أبو علىّ لأنه قال: من هذا أخذ اسم مكة لأنها كالْمَجرى للماء فهو ينجذب إليها... فقولُ الجميع: مكة ولم يقولوا: مقَّة يقوّى أن الكاف هى الأصل[2]، والناظر فى العلاقة الصوتية بين الحرفين يراها قوية فكلاهما من أقصى اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، ويتفقان فى الانفتاح والإصمات والهمس- على رأى المحدثين فى القاف بأنها مهموسة- فلا مانع من التبادل بينهما، وقد فضلت تميم القاف لاختيارها للأصوات المستعلية القوية، وفضلت الحجاز الكاف لاستفالها ورقتها.

أما تقدير ابن جنى بأن الكاف أصل فى (امتكّ) اعتمادًا على كثرة تصرفها واشتقاق مكة منها بالمعنى الذى نقله عن أستاذه وبذلك تكون مادتها أكثر تصرفًا من مادة (مقّ) فغير مسلَّم له من نواح:

= الفاء من الثاء فى فوم وثوم لأن الثوم بالعبرية sum وبالآرامية To-ma بالشين والتاء الناشئين عن الثاء- التطور النحوى ٢٣، ٢٤.

(١) سر الصناعة ١/ ٢٧٨ واللسان ٩/ ٢٥٥.

(٢) سر الصناعة ١/ ٢٧٨، ٢٧٩.

١- أن ما نقله عن أستاذه ليس إلا وجها واحدًا من وجوه كثيرة قيلت فى التعليل لتسمية مدينة البيت الحرام بهذا الاسم (مكة)، فقد قيل: سميت بذلك لقلة مائها ،وذلك أنهم كانوا يمتكون الماء فيها أى يستخرجونه، وقيل: سميت مكة لأنها كانت تمك من ظلم فيها وألحد أى تهلكه[١] ولا صلة للتسمية الثانية المعلل بها بمعنى امتكّ الفصيل ضرع أمه فلا تفضل بذلك (مقّ) لأن مق لها معان أخرى غير المعنى المشترك بينهما وهو الامتصاص.

٢- فكما أن مكّ تستخدم فى غير معنى الامتصاص كالإهلاك والازدحام كذلك استعملت (مقّ) فى معان أخرى مثل مققت الشىء أمقه: فتحته، مقّق الرجل على عياله إذا ضيّق عليهم فقرًا أو بخلا[٢].

وبهذا لا نجد فرقًا فى الاستعمال بين المادتين فلا مانع إذًا أن تكون الكاف مبدلة من القاف أو العكس.

على أننا لو قدرنا أن القاف هى الأصل لكان أقرب إلى تسهيل النطق، إذ من العادة أن الإبدال يكون للتخفيف والسهولة، والكاف أسهل نطقًا من القاف بل إن القاف عندما تنحدر إلى مقدم الفم من مخرجها تنقلب كافًا.

وأيًا ما كان الأمر فإن التبادل بينهما ظاهرة لهجية.

باب الكاف

ذكر ابن جنى أن الكاف لا تكون بدلا[٣] ولكنه ناقش هذا القول حين ذكر أنها تبدل من التاء وقال: أنشدنا أبو على:

يَا ابنَ الزُّبير طالما عَصَيكَا ... وطَالما عنَّيتنَا إليكَـــا

(١) اللسان ١٢/ ٣٨٠.

(٢) نفسه ١٢/ ٢٢٣ وإذا كانت هذه المعانى لا تتصل بالمعنى الأول (الامتصاص) فإن معنى الإهلاك وتفسير مكة عليه (وربما كان هو المعقول) لا صلة له أيضاً بالمعنى الأول وإذا كانت له صلة مجازية فإن صلة المعنى الذى رويناه من تضييق الرجل على عياله مجازية مثل تلك الصلة فى مكّ فلا فرق إذًا بين المادتين. انظر سر الصناعة ١/ ٢٧٩ ولسان العرب فى الموضعين السابقين.

(٣) سر الصناعة ١/ ٢٨٠ .

أبدل الكاف من التاء، لأنها أختها فى الهمس، وكان سُحيم إذا أنشد شعراً جيداً قال: أحْسَنْكَ والله، يريد: أحْسَنْت[١]، والواقع أن التاء والكاف متباعدان مخرجًا، فالكاف من أقصى اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، والتاء من طرفه مع أصول الثنايا العليا إلا أنهما - على الرغم من ذلك - متفقتان فى جميع الصفات وربما كان لذلك أثر فى تبادلهما.

ويفسر المحدثون إبدال الكاف من التاء بأن الصوت قد انتقل من مخرجه إلى مخرج آخر، فقد انتقلت التاء من مخرجها متجهة نحو أقصى الحنك[٢] ونحن نعرف أن سُحيمًا الذى يقول: أحسنْك فى أحسنْت كان ضعيف اللسان فعنده شىء من اللثغ كما قال ابن جنى سابقًا[٣] وطريقة الأطفال تجرى عكس هذا النمط مثل تَسب فى كَسب وتله فى كله ونحو ذلك لعدم تمكن جهازهم الصوتى من إخراج الكاف التى تصعب عليهم فيبدلون منها التاء[٤] وعلى كل فالكاف أصعب من التاء ويبدو أن الناطقين بالكاف فى مثل ذلك كانوا من البداة، وقد وصف الأشمونى هذه الظاهرة بالاطراد[٥] ولعله يقصد بذلك اطرادها فى لهجة من اللهجات العربية لا الاطراد العام فى كل اللهجات.

باب اللام

ذكر ابن جنى أن اللام يكون بدلا[٦] من الضاد ومن النون، مثال الأول قول منظور بن حبة الأسدى:

لما رأى ألا دَعَه ولا شِبَعْ   مالَ إلى أرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

(١) نفسه ١/ ٢٨١.

(٢) التجويد والأصوات ٨٢ والأصوات اللغوية ١٣٣.

(٣) سر الصناعة ١/ ٢١٤.

(٤) وقد أورد الدكتور أنيس أمثلة من لغتنا العامية لقلب الكاف تاء مثل (استنجرية) فى إسكندرية فانتقل مخرج الكاف متجهاً نحو أصول الثنايا فاستبدل بها التاء. الأصوات اللغوية ١٣٣.

(٥) الأشمونى ٤/ ٢٨٢، ٢٨٣.

(٦) سر الصناعة مخطوطة الأزهر الوجه الثانى من الورقة ٦١.

ومثال الثانى قول النابغة الذبيانى:

وقفتُ فيها أُصيلا لا أُسَائِلُها أعيتْ جوابًا وما بِالربْعِ مِنْ أحَدِ[1]

التوجيه: جعل ابن جنى الضاد من أول حافة اللســان وما يليها من الأضراس واللام من حافــة اللسان من أدناها إلى منــتهى طرف اللسان، وهمــا متــجاوران فى ترتيب الحروف عنده[2] وهما بالاصطلاح الحديث من طرف اللسان إلا أن الضاد مع أصول الثنايا العليــا واللام مع اللثة العليا، ويتفــقان كذلك فى الجهــر، واللام تنفرد بالانفتــاح والاستفال والذلاقــة والضاد بالإطباق والاســتعلاء والإصمــات، ويبدو أن الضاد العــربية وإن تقارب مكان خروجــها من مكان اللام فإن لها صــعوبة فى النطق تجعل التبــادل بينهما غير مــستساغ، وبخــاصة لامتياز الضــاد بالإطباق، وقد وصف الصرفيــون هذا الإبدال بالشذوذ[3] أو التدور[4]، وأما النون فهــى من مخرج اللام وهو طرف اللســان مع اللثة الــعليا، وبينهــما الــراء فى ترتيب الحروف إلا أنهــا من مخرجــهما[5] واللام والنون متــفقان فى جميع الصــفات وهذا يسوغ التبــادل بينهما ولكن الصرفيين جعلوا إبدالهما فى المثال السابق شاذًا أو نادرًا ولا وجه للشذوذ فيه إذ إنه متفق مع قوانين الإبدال الصــوتية، وربما كان للمخالفة التى تدعو إلى تغــيير أحد المثلين أثر فى ذلك التبادل وبخاصة أن الحاجز بينهما غير حصين وهو الألف.

باب الميم

ذكــر ابن جنى أن الميم تكون بدلا من البــاء واللام والنون والواو وهذه هى الأمثلة:

---

(١) نفسه، نفس الصحيفة. (٢) سر الصناعة ١/ ٥٠، ٥٢.

(٣) الأشمونى ٤/ ٢٨٠ والقواعد والتطبيقات ص ٤. (٤) التصريح ٢/ ٣٦٧.

(٥) ينظر سر الصناعــة ١/ ٥٠، ٥٢ وأصيلال أصله: أصيــلان تصغير أصــيل على غير قيــاس وقيل جمع أصيل على أصلان مــثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فــقالوا أصيلان ثم أبدلوا من النون لاما فــقالوا أصيــلال والأول أولى لأن الحمل على تصــغيــر المفرد شذوذا أولى مــن الحمل على تصغــير الجمع شــذوذا، لكثرته مــثل: مغيــربان تصغيــر مغرب، وعــشيشــيان تصغير عشــية، ونحوهما، والثانى أولى من وجه آخر لــسلامتــه من دعوى الزيادة التى الأصل عدمها. التصريح ٢/ ٣٦٧ والأشمونى ٣/ ٢٨٠.

١- مخْر وبخْر - مازلت راتما وراتبًا - رأيته من كثَم ومن كثَب.

فبادرتْ شِرْبَهَا عجلى مثابرةً حتى استقت دون مَحْنَى جِيدِها نُغَمًا

ذكر ابن الأعرابى أنه أراد نُغبًا[1].

٢- لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ فى امْسَفَر.

٣- طامَه الله على الخير وطانه: أى جبله.

ألا تلكَ نفسٌ طِينَ مِنها حَيَاؤُهَا

قُنبر- عنبر- قنبلة- (قمبر- عمبر- قمبلة).

يَاهَال ذاتَ المنطقِ التَّمْتَام وكفُّكِ المخَضَّبِ البَنَـــام

٤- فم.

التوجيه: الأمثلة الثلاثة من المجموعة الأولى جوز ابن جنى فى كل منها إبدال الميم من الباء وأن تكون كل منهما أصلا، وقد بنى ذلك على أساس التصرف والاشتقاق فقال عن مخْر وبخْر: قال الأصمعى بنات مخْر وبناء بخْر: سحائب يأتين قُبُل الصيف[2] بيض منتصبات فى السماء. قال طرفة:

كبَنات المخْـــرِ يمأدنَ إذا أنبتَ الصَّيْفُ عَسَاليجَ الخَضِر

قال أبو على رحمه الله: كان أبو بكر يشتق هذه الأسماء من البخار فالميم على هذا فى (مخْر) بدل من الباء فى (بخْر) لما ذكر أبو بكر، وليس ببعيد عندى أن تكون الميم أصلا فى هذا أيضًا، وذلك لقول الله سبحانه ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ ... ⑫﴾ [فاطر]، أى ذاهبة وجائية وهذا أمر قد يشاركها فيه السحائب، ألا ترى إلى قول الهذلى:

شَرِبْنَ بِماءِ البحْرِ ثُم ترفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئِيجُ

---

(١) سر الصناعة الوجه الثانى من الورقة ٨١ والوجه الأول من الورقة ٨٢ مخطوطة الأزهر.

(٢) قُبُل الصيف: أى فى أوانه.

فهذا يدل على مخالطة السحائب عندهم البحر، وتركُّضها فيه، وتصرُّفها على صفحة مائه، وعلى كل حال فقول أبى بكر أظهر[1]، ويوضح ذلك قوله فى سر الصناعة: وذلك أن السحاب كأنها تمخر البحر، لأنها فيما يُذهب إليه عنه تنشأ ومنه تبدأ[2].

وتؤكد هذا الاشتقاق المعاجم اللغوية التى تحدثت عن ثلاث مواد هى: (بخر)[3] من البخار و(بحر)[4] من البحر، وهو الماء الكثير والملح خاصة و(مخر)[5] من قولهم: مخرت السفينة كمنع مخراً ومخوراً: جرت أو استقبلت الريح فى جريها والفلك المواخر التى يسمع صوت جريها، أو تشق الماء، أو المقبلة والمدبرة بريح واحدة، وكل المواد الثلاث - كما نرى - يمكن أن تشتق منها (بنات مخْر) ولكنها أقرب ما تكون إلى البخار المتصاعد من البحر، ومخرج الميم والباء واحد فهما شفويان، ومتفقان فى الجهر والاستفال والانفتاح والذلاقة، وكل ذلك مسوغ للإبدال بينهما، وعليه فإما أن نقول بإبدال أحدهما من الآخر، أو بأن كلا منهما أصل لاختلاف الاشتقاق، ومع قولنا بالإبدال فمن نطق بالميم كان حضريّاً ومن نطق بالباء كان بدويّاً، وعلى اختلاف الاشتقاق فلا إبدال، بل كل من اللفظين وجد فى بيئة لغوية على الوضع المذكور للبدو الباء وللحضر الميم، كذلك فى (ما زلت راتما وراتبًا) أجاز ابن جنى الإبدال لكثرة تصرف الباء قال: ظاهر من أمر هذه الميم أن يكون بدلا من باء راتب لأنا لم نسمع فى هذا الموضع رتم مثل رتب[2] ثم أجاز مع ذلك كون كل منهما أصلا مستقلا عن الآخر، قال: وتحتمل الميم فى هذا عندى أن تكون أصلا غير بدل من الرتيمة وهو شىء كان أهل الجاهلية يرونه بينهم، وذلك أن الرجل منهم كان إذا أراد سفراً عمد إلى غصنين من شجرتين، وقرب أحدهما من الآخر، فعقد أحدهما بصاحبه، فإذا عاد ورأى

---

(١) الخصائص ٢/ ٨٤- ٨٦.

(٢) سر الصناعة مخطوطة الأزهر الوجه الثانى من الورقة ٨١.

(٣) القاموس المحيط، ط. الحسينية ١/ ٣٦٩ .

(٤) نفسه ١/ ٣٦٧ .

(٥) نفسه ٢/ ١٣١.

الغصنين معقودين بحالهما قال: إن امرأته لم تخنه بعده، وإن رأى الغصنين قد انحلا قال: امرأته قد خانته... والرتمة أيضًا خيط يشد في الأصبع ليذكر الرجل به حاجته، وكلا هذين المعنيين تأويله الإقامة والثبوت فيجوز أن يكون راتم من هذا المعنى(١).

والباحث في المعاجم يرى لكل من رتب ورتم معاني مستقلة بها، وقد حكى الفيروزابادى في مادة رتم القصة التي ذكرها ابن جنى وقال: ورتم في بني فلان نشأ وأخذه غَشْي من أكل الرتم وهم رتامى كسكارى وما رتم بكلمة ما تكلم(٢) وغالبها يدور حول معنى الإقامة والثبوت حقيقة أو مجازا وكذلك مادة (رتب) رتب رتوبا: ثبت ولم يتحرك وترتب كقنفذ وجندب: الشيء المقيم، الثابت، والمرتبة: المنزلة(٣).

وإذا كان الأمر كذلك كان رأى ابن جنى صائبًا إلا أننى أرى أنه لا داعى إلى اشتقاق الكلمة من الجامد (الرتيمة) ما دام هناك تصرف آخر للمادة، فيجوز أن تكون كل منهما بدلا من الأخرى أو خاصة بقوم دون قوم لاختلاف مادة الاشتقاق، وكذلك رأيته من كثم وكثب، رأيناهم يقولون: قد أكثب لك الأمر إذا قرب ولم نرهم يقولون: قد أكثم، فالباء على هذا أعم تصرفًا من الميم، فالوجه لذلك أن تكون الباء هي الأصل لا الميم، وقد يجوز أن تكون الميم أصلا أيضًا لقولهم أخذنا على الطريق الأكثم أى الواسع والسعة قريبة المعنى من القرب، ألا ترى أنهما يجتمعان في تسهل سلوكهما، وأنه لا يتسع الطريق ولا يكثر سابلته إلا لأنه أقصد من غيره والقصد- كما تراه- هو القرب فقد آلا إذًا إلى معنى واحد(٤) والمادتان موجودتان في القواميس تشتركان في معنى القرب: الكثب الجمع والاجتماع والدخول وكثب عليه: حمله وكنانته: نكبّها والكثبة بالضم: القليل من

(١) سر الصناعة الوجه الثانى من الورقة ٨١ مخطوطة الأزهر.
(٢) القاموس ط الحسينية ٤/١١٦، ١١٧ .
(٣) نفسه ١/ ٧١، ٧٢.
(٤) سر الصناعة مخطوطة الأزهر الوجه الثانى من الورقة ٨١ والوجه الأول من الورقة ٨٢.

الماء واللبن وكل مجتمع، وأكثبه: دنا منه، وكاثبتهم :دنوت منهم[1]، (كثم) القثاء ونحوه: أدخله فى فيه فكسره، وكنانته: نكثّها والشيء: جمعه، وأكثمك الصيد: قاربك[2] فالمادتان فيهما معنى القرب الذى جمع بينهما، وبهذا أمكن لكل منهما أن يكون بدلا من الآخر أو مستقلا بنفسه وليست الباء أكثر تصرفًا من الميم وهذا كما تصور ابن جنى.

ونُغَبًا هى أصل (نُغَمًا) فى بيت الشعر السابق، وبذلك قرر ابن جنى إبدال الميم من الباء، كما ذكر ابن الأعرابى ولكننا كررنا مرارًا أن كثرة التصرف ليست مقياسًا منضبطًا فمن الجائز إذًا أن تكون الميم أو الباء أصلا والميم فى لهجة الحضر والباء فى لهجة البدو.

وقد أبدلت الميم من لام التعريف فى لغة حمير، وعد ابن جنى هذا الإبدال شاذًا لا قياس عليه، لأنه لم يسمع غيره، وراوى الحديث هو النمر بن تولب الذى يقال: إنه لم يرو عن رسول الله ﷺ غير هذا الحديث[3] ولكن الميم واللام متحدان صفة وقد يسوغ ذلك التبادل بينهما، وتعرف هذه اللهجة باسم طمطمانية حمير، فليس بغريب بعد هذا أن تروى أداة التعريف فى بعض اللهجات السامية بالميم، لأن العلاقة الصوتية بين اللام والميم والنون واضحة جلية، فهى أكثر الأصوات شيوعًا فى اللغات السامية، كما أنها من الأصوات المتوسطة الشبيهة بأصوات اللين، ولهذا كانت من أسبق الأصوات فى نطق الطفل، فهذه الأصوات الثلاثة أصوات قديمة سبقت فى نطق الإنسان الأول غيرها من الأصوات[4].

وقرر ابن جنى أن الميم فى طامه الله على الخير بدل من النون فى طانه وقال: إنا لم نسمع لـ (طام) تصرفا فى غير هذا الموضع[5].

(١) القاموس ط. الحسينية، ١٢١/١.　　(٢) نفسه ١٦٩/٤.

(٣) سر الصناعة ٨١ الوجهان وربما بنى ابن جنى رأيه على بعد مخرجيهما ولكن هناك شبهاً آخر يسوغ هذا التبادل وقد ذكرناه.

(٤) فى اللهجات العربية، ط٣ د. أنيس ١٤٢ وأصل أداة التعريف فى العبرية هن بإبدال اللام نوناً.

(٥) سر الصناعة مخطوطة الأزهر الوجه الأول من الورقة ٨٢ ولسان العرب ١٤٠/١٧ .

وتبدل الميم من النون إذا كانت ساكنة ووقعت بعدها باء مثل قنبر- عنبر- قنبلة "وإنما قلبت لما وقعت ساكنة قبل الباء من قِبَل أن الباء أخت الميم، وقد أدغمت النون مع الميم نحو مَن مّعك ومَن مّحمد، فلما كانت تدغم النون مع الميم التى هى أخت الباء أرادوا إعلالها أيضًا مع الباء إذ قد أدغموها فى أختها الميم[1] فوجود الباء فى هذا النوع من الأمثلة استلزم انتقال النون من مخرجها إلى مخرج الباء، وترتب على هذا الانتقال أن استبدل بالنون صوت نظير لها فى المخرج الجديد، وأقرب أصوات هذا المخرج الجديد إلى النون هو الميم، لأن كلا منهما من الأصوات الشبيهة بأصوات اللين، فضلا عن أن النون والميم صوتان أنفيان[2] وفى هذا يقول ابن جنى: "ولما كانت الميم التى هى أقرب إلى الباء من النون لم تدغم فى الباء نحو أقم بكرًا لا تقول: أقبكرا ولا فى نم بالله نبالله كانت النون التى هى من الباء أبعد منها من الميم أجدر بألا يجوز فيها الإدغام فى الباء، فلما لم يصلوا إلى إدغام النون فى الباء أعلوها دون إعلال الإدغام، فقربوها إلى الباء وهو الميم[1]. وكلمة البنام أبدلت فيها الميم من النون لروى الأبيات، ولما فيها من الغنة والهوى، وقد عد هذا الإبدال شاذًا[3] لأن المخارج متباعدة وليس هناك داع لانتقال مخرج الصوت، فالميم حرف شفوى والنون من طرف اللسان مع اللثة العليا، بيد أنهما متحدان فى جميع الصفات وقد يكون ذلك مع وجوه الشبه السابقة مسوغًا لهذا التبادل، وقد تكون تلك لهجة بدوية.

أما كلمة (فم) فقد جعل ابن جنى الميم بدلا من الواو وقال: إن أصله (فَوْه) بزنة سَوط حذفت الهاء تخفيفًا كما حذفت من سنة فيمن قال ليست بسنهاء وعملت مسانهة، ومن شاة وشفة ومن عضة فيمن قال بعير عاضه ومن است، فصار التقدير: (فَو) فلما صار الاسم على حرفين الثانى منهما حرف لين كرهوا

(1) سر الصناعة مخطوطة الأزهر الوجه الأول من الورقة ٨١.

(2) الأصوات اللغوية ١٣٣.

(3) لعدم وجود الباء بعد النون وهى متحركة لا ساكنة الأشمونى ٣١٩/٤.

حذفه للتنوين فيجحفوا به، فأبدلوا من الواو ميمًا لقرب الواو من الميم، لأنهما شفهيتان، وفى الميم هُوِىٌّ فى الفم يضارع امتداد الواو[1]. وبنى ابن جنى هذا الرأى على اعتقاده - كالقدماء - بأن مخرج الواو هو الشفة فبذلك يتحد مخرجهما وعليه يسوغ التبادل.

ولكننا أوضحنا أكثر من مرة أن الدراسات الصوتية الحديثة أثبتت أن الواو غير المدية من أقصى اللسان فبعد بذلك مخرجاهما فلا يسوغ الإبدال. وللقدماء رأى آخر يجعل الميم عوضا لا بدلا، يقول أبو الهيثم: «لما حذفوا الهاء من فَوه بقيت الواو ساكنة فاستثقلوها وقوفًا عليها فحذفوها فبقى الاسم فاء وحدها فوصلوها بميم ليصير حرفين حرف يبتدأ به فيحرك وحرف يسكت عليه فيسكن[2]. والميم حرف جلد يمكن الاعتماد عليه[2]، ولا يعترف الأستاذ برجستراسر بأن الميم بدل من الواو ويدعى أنها ميم التمييم الذى هو التنوين فى اللغة العربية فكان الرفع fum والخفض fim والنصب fam والميم فيها لم تصر نونًا مع سائر الميمات الانتهائية - أى كسائر الميمات الانتهائية حينما تحولت إلى نون فى العربية - بل بقيت على حالها، لأنهم كانوا يتلقونها كأنها أصلية، فأضافوا إليها الإعراب، والتنوين فصارت فمٌ. فمٍ. فمًا. فنقلت الميم من آخر الكلمة إلى وسطها، ومن أجل ذلك لم يجر عليها القانون الصوتى الذى بمقتضاه أصبحت الميم الانتهائية نونًا فى اللغة العربية[3] ولكن لا دليل لبرجستراسر على دعواه، والاشتقاق يؤيد أن الأصل هو الواو (فاه يفوه فوها)، ولا يتصور أن الميم فيه بمنزلة التنوين وإلا فما أصل الكلمة حينئذ؟ وصور الإعراب التى ذكرها لا تطابق الواقع، إذ الإعراب محله آخر الكلمة لا وسطها وليست الكلمة (فم) من مادة (ف و م) بل من مادة (ف و ه) كما يتضح بالاشتقاق، فالأولى أن تجعل الواو عوضًا كما يقول بعض القدامى.

---

(١) سر الصناعة مخطوطة الأزهر الوجه الأول من الورقة ٨٠، والعضاه: نوع من النبات تأكله الإبل، وبعير عاضه وعضيه: يرعى العضاه. اللسان ١٧/ ٤١٢، ٤١٣.

(٢) لسان العرب ١٧/ ٤٢١- ٤٢٣، وانظر الموضوع بأسره فى اللسان ١٧/ ٤٢١- ٤٢٦,

(٣) التطور النحوى ٣٢، ٣٣.

ويتصل قلب الباء ميمًا بما سماه ابن جنى (إمْساس الألفاظ أشباه المعانى) مثل حبَس وحمِس، وعلب وعلم، قالوا حبَست الشىء وحمس الشر: إذا اشتد والتقاؤهما أن الشيئين إذا حبس أحدهما صاحبه تمانعًا وتعازًا فكان ذلك كالشر يقع بينهما والعلْب: الأثر، والعلْم: الشق فى الشفة العليا، والباء أخت الميم وسنبين ذلك فى فصل الاشتقاق[1].

باب النون

ذكر ابن جنى أن النون حرف مجهور أَغَنٌّ يكون بدلا[2] وقد ناقش أمثلة وردت بالهمزة والنون واللام والنون والميم والنون فهذه الأمثلة التقت فيها النون والهمزة أو اللام أو الميم على سبيل التبادل وها هى ذى:

١- غضبان وسكران.

٢- رعْن ورعْل (أنف الجبل)- خامن وخامل- لعنّ ولعلّ - بنْ وبل- هتنَت السماء وهتلَت.

٣- دهنج البعير ودهمج- قاتن وقاتم[2].

التوجيه: لم يجزم ابن جنى برأى فى إبدال النون من الهمزة، بل حكاه عن أصحابه اللغويين، وحكى غيره، وحاول تسويغ الوجهتين إلا أنه رجح عدم الإبدال، وفسره على طريق التعويض، قال: "ذهب أصحابنا إلى أن النون فى فعلان فعلى نحو غضبان وسكران وحيران بدل من همزة فعلاء نحو حمراء وصفراء، وإنما دعاهم إلى القول بهذا أشياء، منها أن الوزن فى الحركة والسكون فى فعلان وفعلاء واحد، وأن فى آخر فعلان زائدتين زيدتا معًا والأولى منهما ساكنة كما أن فعلاء كذلك، ومنها أن مؤنث فعلان على غير بنائه إنما هو فعلى كما أن مذكر فعلاء على غير بنائها إنما هو أفعل، ومنها أن آخر فعلاء همزة وهى علامة التأنيث، كما أن فى آخر فعلان نونًا تكون فى فعلن نحو قمن وقعدن علامة تأنيث[3]، ويبين ابن جنى مسوغات الإبدال بين النون والهمزة - كما يراه -

(١) الخصائص ٢/١٤٧، ١٤٨. (٢) سر الصناعة مخطوطة الأزهر الورقة ٨٣، ٨٤.

(٣) نفسه الوجه الأول من الورقة ٨١.

فيقول: "وأبدلت النون همزة لأن للنون شبهًا بحروف اللين، فالغنة التي في النون كاللين الذي في حروف اللين، ويعتقبان على المحل الواحد، مثل شَرَنبث وشُرابث وجَرَنفش وجُرافش ويفصل بهما بين العينين فقالوا: عَصنصر وعَقَنقل كما قالوا: غَدَوْدن، وخفيفد... إلخ، وتحذف النون لالتقاء الساكنين مثل ملاَن ولكِ اسقني كما تحذف لذلك حروف اللين، مثل غزا القوم وتصبو المرأة، واستعملت النون علامة للإعراب مثل حروف اللين، كما في إعراب الأفعال الخمسة والأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم، فلما ضارعت النون حروف اللين هذه المضارعة، وكانت الهمزة قد قلبت إلى كل واحدة من الألف والياء والواو قلبوها أيضًا إلى الحرف الذي ضارعهن وهو النون[1]، "والذي يدل على أنهما (أي النون والهمزة في فعلان فعلى وهمزة فعلاء) ليسا أصلين بل النون بدل من الهمزة قولهم في صنعاء وبهراء لما أرادوا الإضافة إليهما: صنعاني وبهراني فإبدالهم النون من الهمزة في صنعاء وبهراء يدل على أنها في باب فعلان فعلى بدل من همزة فعلاء"[2]، وحكى ابن جني تأويلا آخر لبعض أصحابه، فقال: "ومن حذاق أصحابنا من يذهب إلى أن النون في صنعاني وبهراني إنما هي بدل من الواو التي تبدل من همزة التأنيث في النسب، وأن الأصل صنعاوي وبهراوي، وأن النون هناك بدل من هذه الواو كما أبدلت الواو من النون في قولك: من وَاقد وإن وَقفت ونحو ذلك"[1]، ثم قال: "وإذا ثبت ذلك فقد ينضاف إليه مقويًا له قولهم في جمع إنسان: أناسيّ وفي جمع ظَرِبان: ظَرابيّ........ فالنون أيضًا في إنسان وظَرِبان بدل من الهمزة لقولهم: ظرابيّ وأناسيّ كقولهم صلافيّ وخَبَاري[2].

ولكننا نرى أنه لا علاقة بين الهمزة والنون، فمخرجهما متباعد ولا يتفقان في شيء من الصفات سوى الاستفال والانفتاح، وذلك لا يسوغ التبادل بينهما، وأما شبه النون بحروف اللين على النحو الذي ذكره ابن جني فلا صلة له بالإبدال هنا بوجه من الوجوه، لأن الاعتماد فيه على العلاقة الصوتية المتمثلة في قرب

(١) سر الصناعة مخطوطة الأزهر الوجه الأول من الورقة ٨٤.
(٢) نفسه الوجه الثاني من الورقة ٨٣.

المخارج والصفات بين المتبادلين، وقياسه لغضبان وسكران على صنعانىّ وبهرانىّ غير دقيق، فقد ذكروا أن إقامة النون مقام الواو فى الكلمتين وضع لغوى شاذ إذ إن الصرفيين يقولون: إن الهمزة إذا كانت للتأنيث قلبت فى النسب واوا كصحراوى، لكون الهمزة أثقل من الواو . . . وشذ صنعانىّ فى النسبة إلى صنعاء اليمن وبهرانىّ فى النسبة إلى بهراء اسم قبيلة من قضاعة . . . ومن العرب من يقول صنعاوىّ وبهراوىّ على القياس[1]، والشاذ لا يجوز اتخاذه دليلا، وأناسىّ ليس بلازم أن يكون جمعًا لإنسان بل يجوز أن يكون مفرده (إنسىّ)[2]، وظرابىّ ليس بلازم أن يكون مفرده ظرِبان بل يجوز أن يكون جمعًا لظربى مفردًا أو ظرباء بالمد[3] وعلى هذا يمكن خروج ذلك من الإبدال بين النون والياء وإذا كان ذلك فليس إلا على وجه ما قد يكون أقرب إلى التعويض، ولا يمكن وصف ما تقدم بأنه من باب الإبدال بل مجرد تعويض حرف من حرف آخر، وهذا ما مال إليه ابن جنى ورجحه حينما شرح مذهب الحذاق من أصحابه فى نون صنعانىّ وبهرانىّ قال: "وكان يحتج من ذهب إلى هذا فى قولهم: إن نون فعلان بدل من همزة فعلاء فيقول: ليس غرضهم هنا البدل الذى هو نحو قولهم: فى ذئب ذيب وفى جؤنة جونة إنما يريدون أن النون تعاقب فى هذا الموضع الهمزة كما تعاقب لام المعرفة التنوين أى لا تجتمع معه فلما لم تجامعه قيل إنها بدل منه . . . قال ابن جنى: وهذا مذهب ليس ببعيد أيضًا[4]، على أنه لا صلة بين الوصف الذى على فعلان وفعلاء مثل غضبان وحمراء، ووجه الربط- على ما تصوره ابن جنى- لا يمت للإبدال بصلة ما بل لا يمكن أن يعتقد انقلاب النون فى فعلان عن همزة، إذ هذا من وادى المذكر وذاك من وادى المؤنث، ولكل منهما صيغة لغوية خاصة، فالنون أصل فى بناء فعلان كما أن همزة التأنيث أصل فى بناء فعلاء، ولا علاقة بينهما.

---

(١) التصريح ٢/ ٣٣١، ٣٣٢ والأشمونى ٤/ ١٨٨ . (٢) لسان العرب ٧/ ٣٠٧، ٣٠٩.
(٣) نفسه ٢/ ٥٩، ٦٠ .
(٤) سر الصناعة الوجه الثانى من الورقة ٨٤.

وأما العلاقة الصوتية بين النون واللام فقوية، إذ إنهما متحدان مخرجًا وصفة، وذلك يسوغ التبادل بينهما، ومنه الأمثلة الثانية، ولكن ابن جنى جعل لكل من رعْل ورعْن وهو أنف الجبل اشتقاقًا. فرَعْن بالنون مشتق من الرعَن وهو الاضطراب قال الشاعر:

ورَحَلوهَا رِحلةً فيها رَعَنْ

أما رعْل باللام فمن الرعلة والرعيل، وهو قطعة من الخيل، والخيل توصف بالحركة والسرعة، وبذلك يلتقى المعنيان على سبيل المجاز فهما أصلان، ورأى ابن جنى فى هذا سديد، على أنه لا مانع من التبادل، وقد حكم بأن هتلَت السماء وهتنَت وسكّر طبرزل وطبرزن أصلان لأنهما متساويان فى التصرف والاستعمال(١)، ولا مانع من التبادل- كما نرى- لأن مقياس التصرف غير دقيق، وفى خامل الذكر وخامن قال: النون فيه بدل من اللام، ألا ترى أنه أكثر، وأن الفعل عليه تصرف، وكذلك قولهم خمل يخمل خمولا(٢)، ولكن الباحث يرى أنه يمكن اشتقاق خامن من مادة (خمن) إذ يقال: خمّان للرمح الضعيف، ومن الناس رديئهم والخَمَن محركة: النتن(٣)، ولهذا صلة بمعنى خامن الذكر، فيمكن اشتقاقه منه، فلا إبدال بينهما إذًا، ولكن العلاقة الصوتية تسوغ التبادل(٤)، كما حكم ابن جنى بإبدال النون من لام لعلّ، وفى بَلْ عمرو وبَنْ عمرو قال ابن جنى: النون بدل من اللام، ألا ترى إلى كثرة استعمال بَلْ وقلة استعمال بنْ والحكم على الأكثر لا على الأقل، هذا هو الظاهر من أمره، ولست مع هذا أدفع أن يكون (بن) لغة قائمة برأسها(٥)، وهنا نرى ابن جنى يتشكك فى مقياس كثرة التصرف والاستعمال ويعده أمرًا ثانويًا، وفى كل هذه الأمثلة نقول: إن إحداهما أبدلت من الأخرى فى لغة فريق، ويبدو أن اللام من خصائص الحضر والنون من

---

(١) الخصائص ٢/ ٨٢. (٢) نفسه ٢/ ٨٤.

(٣) القاموس ط. بولاق ٣/ ٤٧٧، ٤/ ٢٥٥. (٤) لسان العرب ١٣/ ٢٣٤.

(٥) الخصائص ٢/ ٨٤ قال الفراء وهى لغة بنى سعد ولغة كلب قال: وسمعت الباهليين يقولون: لابن بمعنى لابل. لسان العرب ١٣/ ٧٣.

خصائص البدو لميلهم إلى غموض الأصوات على حين يميل الحضريون إلى الأناة، وفصل الأصوات والإبانة عنها واضحة جلية.

وفي دهمج البعير ودهنج: إذا قارب الخطو وأسرع حكم بأن كلا منهما أصل بناء على التساوي في التصرف والاستعمال كسابقه[1] وقال: ذهب أبو عمرو الشيباني في قول الطرماح:

كَطَوْفِ مُتَلِّي حَجَّةٍ بين عَبْعَبٍ وقُرَةَ مُسْودٌ مِنَ النُّسكِ قَاتِنِ

إلى أنه أراد قاتم أي أسود فأبدل الميم نونًا قال: وقد يمكن غير ما قال، وذلك أنه يجوز أن يكون أراد بقوله: قاتن فاعلا من قول الشماخ:

وقد عَرِقَتْ مَغَابِنُها وجادَتْ بِدِرَّتِها قِرَى حَجِنٍ قَتِينِ

والقتين: الحقير الضئيل، فإذا كان كذلك لم يكن بدلا[2]، والناظر في العلاقة بين الميم والنون يرى أن المخارج متباعدة، فالميم حرف شفوي والنون من طرف اللسان مع اللثة العليا وبينهما حروف: ط - د - ت - ص - ز - س - ظ - ذ - ث - ف - ب، وليس هنا ما يدعو إلى انتقال المخرج فلا يسوغ التبادل اللهم إلا إذا جعلنا اتحاد الصفات أمرًا يدعو إليه ويسوغه بالإضافة إلى وجوه التقارب والشبه الأخرى التي ذكرناها سابقًا، والواقع أن تخريج كل مثال مما سبق على أنه لهجة يستعملها فريق من العرب أمر معقول، وذلك واضح في المثال الأول وفي المثال الثاني كذلك، إلا أنه يجوز فيه أن تكون كل كلمة مشتقة من مادة

---

(١) الخصائص ٢/ ٨٣ .

(٢) سر الصناعة الوجه الثاني من الورقة ٨٤، وفي بيت الطرماح: المتلّي: يقال: تلّى صلاته: أتبع المكتوبة تطوعًا، وعبعب وقرة: صنمان، والنسك: العبادة والذبيحة. يصف ثورًا يدور كما يدور الرجل بين هذين الصنمين ويتابع الدوران.

وفي بيت الشماخ: المغبن كمنزل: الإبط. ج مغابن، والحجن محركة وككتف: القراد، والقتين: الحقير الذليل والقراد - أيضًا - والقتين في البيت اسم للقراد ويسمى بذلك لقلة دمه أو لقلة طعمه، لأنه يقيم المدة الطويلة من الزمان لا يطعم شيئًا، وقد جعل الشاعر عرق هذه الناقة قوتًا للقراد.

تختلف عن أخرى؛ فقاتم من قتم بمعنى اسودَّ على ما نعرف وقاتن من القتين وهو الحقير الضئيل ويكون معنى بيت الطرماح أن المشبه به رجل يطوف بين هذين الصنمين (عبعب وقرة) وأن هذا الرجل مسود من النسك حقير للضر والجهد الذى يبذله[1]، وهذا ما عناه ابن جنى وهو سديد، وعلى هذا فلا إبدال بينهما لاختلاف الاشتقاق.

باب الهاء

ذكر ابن جنى أن الهاء حرف مهموس يكون بدلاً[2] من الهمزة والتاء والواو والألف والياء.

١- (هـ-ء)

الأمثلة: هياك فى إياك (وروى فتح الهمزة وإبدال الهاء منها)- لَهِنَّك قائم- ﴿طه ① مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ ②﴾ [طه] (فى قراءة) إسكان الهاء فى (طهْ)، على أنه أراد: طأ الأرض بقدميك - يقال للصبا: هير وأير - هيا: فى أيا - هَرَقْت: فى أرقت- هزيدٌ منطلق: فى أزيدٌ منطلق؟).

التوجيه:

جميع الأمثلة السابقة ما عدا (هير وأير) حكم ابن جنى فيها بإبدال الهاء من الهمزة وأما هير وأير فقال: هما أصلان حتى تقوم الدلالة على الإبدال، وفسر قراءة (طهْ) على أنه طأ الأرض بقدميك، فالهاء بدل من الهمزة فى طأ، ونحن لا نرى مانعاً من حدوث التبادل بين الهمزة والهاء لتدانى المخارج، إذ هما من حروف أقصى الحلق، ويتفقان فى صفات الاستفال والانفتاح والإصمات، ولكن لنا ملاحظات على بعض الأمثلة وتوجيه ابن جنى لها.

---

(١) اللسان ١٧/٢٠٨.

(٢) سر الصناعة الوجه الثانى من الورقة ١٠٥، والوجه الأول من الورقة ١٠٦، مخطوطة الأزهر، وص٢٠٤، مخطوطة دار الكتب، والخصائص ١/ ٣١٤-٣١٧.

فنحن معه فى إبدال الهاء فى هياك وإياك وهيا وأيا والقول بالإبدال فى هَرَقْت أمر مسلم به لئلا يؤدى عدم الإبدال إلى إحداث وزن ليس من الأبنية العربية، وهو وزن هَفْعل[1].

وأما لَهِنَّك فالقول بالإبدال فيها أيضاً قول سديد، وأصلها لإِنَّك فأبدلوا الهمزة هاء مع اللام كما أبدلوها فى هَرَقْت ونحوه، وقلب الهمزة هاء لغة قوم رواها البصريون والكوفيون، وحكاها ابن السكيت فى أمثلة كثيرة مثل: هَرَحْت الدابة وأرحتها وأنرتُ الثوبَ وهَنَرْتُه، واتمهلَّ السنامُ واتمألَّ وإياك وهياك وغير ذلك[2]. واللام للابتداء وقال سيبويه: مرجع الإبدال أنها كلمة تكلم بها العرب فى حال اليمين، واللام الداخلة عليها لام القسم[3] وادعى الفراء أنها منحوتة وأصلها: والله إنك، ثم حذف حرف الجر ولام التعريف وقصرت اللام، ثم حذفت همزة إنك[4] وحكى عن المفضل بن سلمة بن عاصم عن بعض الكوفيين أن أصله: لله إنك، واللام للقسم[4]، ولكن ما ذهب إليه الفراء- وكذلك بعض الكوفيين- يغرق فى التأويلات البعيدة، وأولى الآراء بالقبول هو ما قرره ابن جنى من أن أصلها لإنك فأبدلت الهمزة هاء، وهذا منسوب لطيئ كما ذكر أستاذنا الدكتور نجا[5].

وأما قراءة (طهْ) التى فسرها ابن جنى على أن المراد بها طأ فأبدل الهمزة هاء فغير يقينية. والأمر فى تفسير معناها أمر ظنى، وكتب اللغة تذكر أن "طهْ" محزومة بالحبشية يا رجل، وجاء فى التفسير (طهْ) يا رجل يا إنسان، وقال قتادة:

---

(١) القواعد والتطبيقات ١٠، والأشمونى ٤/ ٢٨٥.

(٢) المزهر ١/ ٢٢٢ والمخصص ١٣/ ٢٧٤ ومدرسة الكوفة ٢٢٦.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٧٤.

(٤) كما يقال الله لافعلن- وحذفت لام التعريف كما يقال: لاه أبوك أى لله أبوك، ثم حذفت الألف كما يحذف من الممدود إذا قصر كما يقال الحصاد والحصد، قال " ألا لا بارك الله فى سهيل " شرح الرضى على الكافية ط ١٢٧٥هـ، ٢/ ٣٣٢.

(٥) اللهجات العربية ٦٥، ٦٦.

إن ذلك بالسريانية، وقال سعيد بن جبير وعكرمة هي بالنبطية: يا رجل، وروى ذلك عن ابن عباس، قال الليث: وبلغنا أن موسى لما سمع كلام الرب عز وجل استفزه الخوف حتى قام على أصابع قدميه خوفاً فقال الله عز وجل: طهْ أي اطمئن، وروى الأزهرى عن أبى حاتم قال (طه) افتتاح سورة، ثم استقبل الكلام فخاطب النبى ﷺ فقال: ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى[1].

والناظر فى هذه الأقوال يرى أنها كثيرة وبعضها يؤكد أعجمية الكلمة، وأنها حبشية أو سريانية أو نبطية، وبعضها يشير إلى أنها من فواتح السور فهى رموز مثل: آلم- آلر- حمٓ... إلخ، وابن جنى يحاول تفسير قراءة (طهْ) على أنها مشتقة من الفعل وطئ بمعنى وطئ الأرض بقدميه[2] وأن النبى ﷺ أمر أن يطأ الأرض بقدميه جميعًا، مع أن كتب اللغة لا تؤيده فى وجهة نظره فهى تذكر- كما سبق- أنها بهذا الضبط كلمة حبشية بمعنى يا رجل أو سريانية أو نبطية، وفسرت أيضاً بمعنى اطمئن، فتفسير ابن جنى بالمعنى الذى رآه أمر ظنى، حدث قيس عن عاصم عن زر قال: قرأ رجل على ابن مسعود (طهْ)، فقال له عبد الله: (طه) بكسرتين، فقال الرجل: أليس أمر أن يطأ قدمه؟ فقال له عبد الله: هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، وابن مسعود صحابى فلا يخفى عليه هذا المعنى، ونحن نراه هنا يتوقف عن إبداء الرأى فيه، وينقل ضبطاً آخر للفظ كما سمعه من الرسول الكريم[3]، كما أنه غير مناسب لما يأتى بعده من آيات وهى ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ ... ﴿٢﴾﴾[4] إلخ، وربما كان مناسباً فى خطاب موسى- على ما سبق بيانه وليس

(١) اللسان ١٧/٤٠٧.

(٢) ويوجهه بعض المفسرين على هذا بأن أصله: طأ فقلبت همزته هاء، أو قلبت من يطأ ألفا كقوله: (لا هناك المرتع) ثم بنى عليه الأمر وضم إليه هاء السكت، وعلى هذا يحتمل أن يكون أصل طه: طاها والألف مبدلة من الهمزة والهاء كناية الأرض.

(٣) اللسان ١٧/٤٠٧، على أن الكلمة لو كان مراداً بها طأها لكتبت فى القراءة الأخرى طاها بالألف دون طه على هيئة الحروف ولا معنى لأنه اكتفى بشطرى الكلمتين.

(٤) وتوجيه بعض المفسرين بأنه كان يقوم فى تهجده على إحدى رجليه فأمر بأن يطأ الأرض بقدميه لا يليق بمقام النبى ﷺ، انظر فيما تقدم تفسير القاضى ناصر الدين البيضاوى ص ٤١٣.

موضعه هنا فى القرآن، ولا يليق خطاب النبى ﷺ بقول الله تعالى له (يا رجل) على فرض أن هذا خطاب له والكلمة أعجمية، إذ ليس المقام مقام الخطاب الجاف- على هذا النحو- فالله تعالى كثيراً ما يخاطبه بقوله يا أيها النبى - يا أيها الرسول إلى غير ذلك من ألوان الخطاب المناسب لمقامه الرفيع، والأظهر - كما نرى - أن (طه) رموز مقطعة كنظائرها مما ورد فى السور الأخرى من مثل آلم- حم- عسق... إلخ وهى جميعها من فواتح السور على ما ذكره المفسرون، وربما كان عدها من الحبشية أو غيرها ناشئا عن نوع من التوافق الصوتى بين المفرد (طه) فى غير العربية من ناحية وبين الرمز (طه) المستعمل فى القرآن من ناحية أخرى[1]، فالكلمة فى القرآن عبارة عن رمز لا يمت للكلمة الأعجمية (طه) بمعنى يا رجل بصلة، وتأويل ابن جنى ليس له عليه برهان.

والملاحظة العامة أن كثرة التصرف والاستعمال ليست بمقياس دقيق، ويمكن معرفة الأصل من الفرع هنا عن طريق الصعب والسهل، فالهمزة أصعب من الهاء ولذلك عدت أصلاً لأن التطور الصوتى- غالباً- ما ينتقل إلى السهولة.

وهير وأير لا مانع من التبادل بينهما على أن بعض العرب نطقوا بإحداهما وآخرين نطقوا بالثانية وروى أن قبيلة طيئ هى صاحبة الهاء[2] فالكلمات المذكورة التى ثبت فيها التبادل بين الهمزة والهاء ناشئة عن اختلاف اللهجات.

٢- (هـ-ت)

فى الوقف على مثل جَوزة- روى: كيف البنونَ والبناه وكيف الإخوةُ والأخواه؟ وذلك شاذ - التابوه لغة فى التابوت - وبعضهم يقول اللاه فى الوقف على اللات.

التوجيه:

يوقف - كما ذكر ابن جنى- على تاء التأنيث بالهاء فى مثل فاطمة وقائمة... إلخ، وقد أجرى بعض العرب على ذلك شذوذاً الوقف على تاء جمع المؤنث السالم بقلبها هاء وهم قبيلة طيئ[3] وقد سمع بعضهم يقول: دفن البناه من

(١) القراءات القرآنية ٣٧٤. (٢) اللهجات العربية ٦٥، ٦٦.

(٣) سر الصناعة مخطوطة الأزهر الوجه الثانى من الورقة ١٠٧.

المكرماه، ولكن الدكتور أنيس لا يرى أن تاء التأنيث تنقلب هاء فى الوقف، ويقول: "إن هذه الظاهرة ليست فى الحقيقة قلب صوت إلى آخر، بل هى حذف الآخر من الكلمة، وما ظنه القدماء هاء متطرفة هو فى الواقع امتداد فى التنفس حين الوقوف على صوت اللين الطويل، أو كما يسمى عند القدماء ألف المد، ويصدق ذلك على الأسماء المؤنثة المفردة التى تنتهى بما يسمى بالتاء المربوطة، فليس يوقف عليها بالهاء كما ظن النحاة، بل يحذف آخرها ويمتد التنفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة) فيخيل للسامع أنها تنتهى بالهاء[1] ويؤيده فى رأيه السابق الدكتور عبد الصبور شاهين إذ ليس لرأى القدامى ما يسنده من الناحية الصوتية، فلا تقارب بين تاء التأنيث والهاء[2]، ولكن الملاحظة الصوتية تثبت وجود الهاء حال الوقف على الاسم المؤنث بالتاء.

وقد أثبت ابن جنى لكلمتى التابوت والتابوه أصلين فالأولى من مادة (تبت) والأخرى من مادة (تبه) وأوضح -مع ذلك- أن الهاء بدل من التاء قال: "أما ظاهر الأمر فأن يكون هذان الحرفان من أصلين: أحدهما (ت ب ت) والآخر (ت ب ه) ثم من بعد هذا فالقول أن الهاء فى التابوه بدل من التاء فى التابوت، وجاز ذلك لما أذكره، وهو أن كل واحد من التاء والهاء حرف مهموس ومن حروف الزيادة فى غير هذا الموضع، وأيضاً فقد أبدلوا الهاء من التاء التى للتأنيث فى الوقف، فقالوا حمزة وطلحة وقائمة وجالسة، وذلك منقاد مطرد فى هذه التاء عند الوقف، ويؤكد هذا أن عامة عقيل فيما لا نزال نتلقاه من أفواهها تقول فى الفرات: الفراه بالهاء فى الوصل والوقف، وزاد فى الأنس بذلك أنك ترى التاء فى الفرات تشبه فى اللفظ تاء فتاة وحصاة وقطاة، فلما وقف وقد أشبه الآخر الآخر أبدل التاء هاء ثم جرى على ذلك فى الوصل[3] وذكر الجوهرى أن أصل تابوت: تابُوَة مثل تَرْقُوَة وهى فَعْلُوَة فلما سكنت الواو انقلبت هاء التأنيث تاء، قال ابن برى: التصريف الذى ذكره الجوهرى فى هذه اللفظة حتى ردها إلى تابوت تصريف فاسد،

---

(١) فى اللهجات العربية، ط٣، ١٣٦.

(٢) القراءات القرآنية ص ٨٣ والتعليق ص ٣٩٦ . (٣) المحتسب ١/ ١٢٩، ١٣٠ .

والمعاجم تنص على أن التاء لغة قريش والهاء لغة الأنصار، قال القاسم بن معن: لم تختلف لغة قريش والأنصار في شيء من القرآن إلا في التابوت، فلغة قريش بالتاء ولغة الأنصار بالهاء، وقال أبو بكر بن مجاهد التابوت بالتاء قراءة الناس جميعاً ولغة الأنصار التابوه بالهاء[1].

ويرى الدكتور شاهين أن الكلمة مشتركة بين العربية والعبرية، وعلل ورود الوجهين بما يأتي:

١- تابوه وإن كان لغة للأنصار فهو لغة مأخوذة ولا شك من مخالطتهم لليهود بالمدينة، وتأثير هؤلاء في الحياة العربية في المدينة قبل الإسلام معروف.

٢- تابوت يمكن تفسيره من حياة زيد بن ثابت نفسه، فقد كان مهتمّاً بتعلم السريانية والعبرانية بتأثير من النبي ﷺ وقد ذكر الخبر المروى في ذلك أنه تعلم كلتيهما في مدة وجيزة[2] ويقول الدكتور شاهين: وإنما يعزز دعوانا بأن الأنصار أخذوا هذا النطق عن العبرية أن زيداً قرأ به وبما أثر عن النطق الآرامي من ناحية، وأن العرب في رسمهم للكلمة كانوا يحسون بأنها في الواقع لا تشبه فتاة وحصاة وقطاة، تلك الكلمات التي تكتب هاء وتنطق في الوصل تاء، فهذه كلمات عربية خالصة، أما تلك ففيها رائحة أعجمية تميزها عنها، والاحتجاج بأن عامة عقيل قالوا في الفرات: (الفراه) لا يعدو أن يكون وصفاً للهجة بعيدة عن لغة الأنصار التي تعودت هذا الوجه في كلمة بعينها مشتركة بين العبرية والعربية[3].

ونحن لا نرى مانعاً من عربية الكلمة فهناك العديد من الألفاظ المشتركة بين العربية وأخواتها الساميات، ولا يقلل ذلك شيئاً من عربيتها، ومع تسليمنا بجواز تأثر الأنصار باليهود في نطق تلك الكلمة فإنه لا يمنع من وجود ذلك على أنه

---

(١) لسان العرب ١/ ٢٢٧، والمحتسب ١/١٢٩ .

(٢) سبع عشرة ليلة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ط. بيروت، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م المجلد الثاني، ص٣٥٨، ٣٥٩ وتوفي زيد سنة خمس وأربعين من الهجرة، نفسه ٢/ ٣٦٠.

(٣) القراءات القرآنية ٣٩٥، ٣٩٦.

لهجة عربية أصيلة فى مثل الفراه فى لغة عامة عقيل ووأد البناه من المكرماه فى لغة طيئ ويمكن أن يكون ذلك جرى أولاً فى حال الوقف ثم سرى إلى الوصل كما ذكر عالمنا ابن جنى(١).

وحديث ابن جنى عن كلمة (اللاه) فى الوقف على اللات يؤكد أنه من باب اختلاف اللهجات، فقد صرح بأن بعض العرب ينطق بذلك فى الوقف(١) وهذا الإبدال لهجة عربية يؤيدها لهجة طيئ السابقة(٢) ولهجة عقيل وربما كان نطق اللاه بهذا الوضع منسوباً إلى إحداهما، وقد ذكرت كتب اللغة أن (اللات) مشتقة من لويت عليه أى عطفت عليه وأقمت، وقيل: إنه مأخوذ من لاه الله الخلق خلقه(٢)، وقيل غير ذلك(٢) وعلى الاختلاف فى اشتقاقها- بوجوهه المتعددة- اختلف فى التاء هل هى أصلية أو مبدلة من واو أو هاء والاحتمالات تجد على كل ما يسوغها.

٣- (هـ- واى)

١- وقدْ رَابنى قولُها ياهَـنا ... هُ وَيحك أَلحقْت شرّاً بشَرّ

٢- أ) قَدْ وردتْ من أمكنهْ ... من هَهنـا ومن هُنهْ

إنْ لم أُروِّهـا فَمَهْ

ب) أنه فى أنا حال الوقف.

٣- هذه فى هذِى- هُنيهة فى تصغير هنة- زنادقة وفرازنة(٣).

التوجيه: جعل ابن جنى الهاء بدلاً من الواو أو من الألف المبدلة منها فى (هناه) قال: «وأبدلوها (أى الهاء) من حرف واحد وهو قول امرئ القيس: (وقد

(١) سر الصناعة مخطوطة الأزهر الوجه الثانى من الورقة ١٠٧.

(٢) اللسان ٢٠/ ١٣٥ والقاموس، ط. بولاق، ٤/ ٣٣٣، ٤٤٩ وقد ذكرها فى المواد الآتية (لوى) (لوه) (له) وقد ذكر فى لتت اللات مشددة التاء: صنم، قال: سمى بالذى كان يلت عنده السويق بالسمن ثم خفف ١/ ١٨٠ والمحتسب ٢/ ٢٩٤.

(١) ينظر فى الأمثلة سر الصناعة السابق من الورقة ١٠٥-١٠٧.

رابنى قولها يا هناه) إلخ فالهاء الآخرة فى هناه بدل من الواو فى هنوك وهنوات، وكان أصله هناو فأبدلت الواو هاء قالوا: هناه هكذا قال أصحابنا[1] ولو قال قائل: إن الهاء فى هناه إنما هى بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد ألف هناه إذ أصله هناو ثم صار هناا كما أن أصل عظاء عظاو ثم صار بعد القلب عظاا . . . فلما صار هناا والتقت ألفان كره اجتماع الساكنين، فقلبت الألف الآخرة هاء فقالوا: هناه كما أبدل الجميع من ألف (عظاا) الثانية همزة لئلا يجتمع ساكنان لكان قولا قويّا، ولكان أيضا أشبه من أن تكون قلبت الواو فى أول أحوالها هاء، وذلك من وجهين: أحدهما أن من شريطة قلب الواو ألفا أن تقع طرفا بعد ألف زائدة وقد وقعت هنا كذلك، والآخر أن الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو بل هما فى الطرفين، ألا ترى أن أبا الحسن ذهب إلى أن الهاء مع الألف من موضع واحد لقرب مكانيهما، فقلب الألف إذًا هاء أقرب من قلب الواو هاء[2].

وقد حكى ابن جنى رأى أبى زيد قال: "وكتب إلىَّ أبو الحسن من حلب فى جواب شىء سألته عنه فقال: وقد ذهب أحد علمائنا إلى أن الهاء من هناه إنما ألحقت فى الوقف لخفاء الألف، كما تلحق بعد ألف الندبة فى نحو وازيداه، ثم إنها شبهت بالهاء الأصلية فحركت، فقالوا: يا هناه، ولم يسم أبو على هذا العالم فلما انحدرت إليه إلى مدينة السلم[3] وقرأت عليه نوادر أبى زيد نظرت وإذا أبو زيد هو صاحب هذا القول، "ثم قال ناقداً له: "وهذا من أبى زيد غير مرضى عند الجماعة، وذلك أن الهاء التى تلحق لبيان الحركات وحروف اللين إنما تلحق فى الوقف، فإذا صرت إلى الوصل حذفتها ألبتة، فلم توجد فيه ساكنة ولا متحركة، وقد استقصيت هذا الفصل فى كتابى فى شعر المتنبى عند قوله: (واحر قلباه ممن قلبه شبم) ودللت هناك على ضعف قول أبى زيد وبيت المتنبى جميعاً.

---

(١) هم البصريون كما فى اللسان ٢٠/ ٢٤٢.

(٢) سر الصناعة مخطوطة الأزهر الورقة ١٠٧ واللسان ٢٠/٢٤٣، ٢٤٤.

(٣) انظر ص ٧٢ من كتابنا.

وحكى ابن السراج عن الأخفش أن الهاء في هناه هاء السكت، بدليل قولهم: يا هنانيه واستبعد قول ابن جنى وأصحابه لأنه كان يجب عليه أن يقال يا هناهان في التثنيه والمشهور يا هنانيه[1]، ورد ابن جنى عليه واضح فيما سبق ودليل الأخفش غير مسلّم به لاحتمال ألا تكون هنانيه مثنى لكلمة هناه بل لكلمة هن وفرق بين الهاء في هناه وهنانيه.

ونحن نرى أن مخرجي الحرفين الواو والهاء متباعدان على رأى الأقدمين ومنهم ابن جنى، فالواو من الشفة والهاء من أقصى الحلق، وكان من الواجب إذن عدم القول بالإبدال[2] ولكننا نرى أن المحدثين بينوا أن الواو من أقصى اللسان وهذا يعطيها تقارباً أكثر من الهاء، ويمكن تفسير هذا التبادل بينهما بأنه وضع لحرف جلد يمكن الاعتماد عليه وإجراء الحركات معه والهاء تتحمل ذلك أكثر من الواو، وكل صور الإبدال بين الواو والياء والألف ووضع الهاء مكانها يمكن تفسيرها بأنها مرحلة من مراحل التطور اللغوى والانتقال من الإعلال إلى التصحيح ليقوى اللفظ ويبرز، وفى الأمثلة التالية قال ابن جنى بالإبدال بين الألف والهاء على أن تكون الألف هى الأصل[3] وقد أبدلت فى (هنا) الإشارية هاء فصارت (هنه) وقد قال أستاذنا الدكتور نجا إن هذا موافق لعاميتنا وهو منسوب لقيس وتميم[4].

و(مه) فى بيت الرجز السابق يحتمل وجهين: أن تكون الهاء بدلاً من ألف (ما)، وأن تكون (مه) اسم فعل بمعنى اكفف أى فاكفف عنى فلست أهلاً للعتاب أو فمه يا إنسان يخاطب نفسه ويزجرها[5].

---

(١) اللسان ٢٠/٢٤٢.

(٢) لأن ابن جنى شرط التقارب بين الحروف انظر ٥٣٨، ٥٣٩، ٦١٦، ٦١٧ وغيرها من كتابنا.

(٣) سر الصناعة الوجه الأول من الورقة ١٠٦ . (٤) اللهجات العربية ٦٥، ٦٦.

(٥) سر الصناعة الورقة ١٠٦ الوجه الأول مخطوطة الأزهر ولسان العرب ٢٠/٣٦١ . وقال الأشمونى: أى أنها قد وردت من كل جانب وكثرت فإن لم أروها فلا تلمنى واكفف عنى ٣٣٤/٤ .

وأنه في الوقف علي أنا الهاء بدل من الألف؛ ويجوز أن تكون لبيان الحركة، لحقت في الوقف بعد حذف الألف لبيان حركة النون، إذ لو وقف عليها بعد حذف الألف دون الهاء لسكنت فيشتبه بأن الحرفية لسكون النون لأن الهاء بدل من الألف، وهذا مثل بيان حركة الياء بالهاء في نحو حسابيه. ماليه[1]، وقد رجح ابن جني الإبدال في كتابه سر الصناعة لأن أنا بالألف أكثر استعمالا والهاء قليلة جدا[1] يقول: «فأما قولهم في الوقف على (أن) أنا وأنه فالوجه أن تكون الهاء في أنه بدلا من الألف في أنا، لأن الأكثر في استعمال أنا إنما هو بالألف والهاء قليلة جدا، فهي بدل من الألف، ويجوز أن تكون الهاء أيضًا في أنه ألحقت لبيان الحركة كما ألحقت الألف ولا تكون بدلا منها بل قائمة بنفسها كالتي في قوله سبحانه وتعالى: كتابيه وحسابيه وسلطانيه وماليه وماهيه ولم يتسنه فيمن أخذه من سنوات ومساناة وأستنوا»[2]، بيد أنه في كتابه المنصف الذي يعد من أقدم مؤلفاته يقتصر على أن كلا من الألف والهاء لبيان الحركة ولا يشير إلى الإبدال، فيقول: (فأما الألف في أنا في الوقف فزائدة وليست بأصل، ولم نقض بذلك فيها من قِبَل الاشتقاق هذا محال في الأسماء المضمرة، لأنها مبنية كالحروف، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها كما يذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف، ألا ترى أنك تقول في الوصل: أنا زيد، كما قال الله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ... ⑫﴾ [طه] يكتب في الوقف بألف بعد النون، وليست الألف في اللفظ وإنما كتبت على الوقف، فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل، ألا ترى أنك تقول: (ارمه) إذا وقفت وأنت تريد (ارم)، فإذا وصلت قلت: (ارم يا رجل) فالألف في أنا كالهاء في (ارمه) زائدة مثلها، وبينت الفتحة بالألف كما بينت الكسرة بالهاء لأن الهاء مجاورة للألف، ومثل ذلك ما حكاه سيبويه أن من العرب من يقول في الوقف (قالا) وهو يريد (قال) فيبين الحركة بالألف، وقد قالوا في الوقف (أنه) فبينوا

(١) سر الصناعة الورقة ١٠٦، الوجه الأول مخطوطة الأزهر والصبان مع الأشموني ٤/ ٣٣٤.

(٢) سر الصناعة، مخطوطة الأزهر الوجه الأول من الورقة ١٠٦.

الفتحة بالهاء كما بينوها بالألف وكلتاهما ساقطة فى الوصل[١]، ولعل اقتصاره على هذا الرأى فى الضمير أنا سديد، فليس بين الألف والهاء علاقة صوتية لبعد مخرجيهما فلا مسوغ للتبادل، وهذه الحالات الخاصة بالوقف إنما هى لبيان حركة الحرف المفتوح، فتارة تبين الحركة بالألف، فيقال: هنا- أنا، وتارة أخرى تبين بالهاء فيقال: هنه- أنه، ويميل بعض العرب إلى هذا وبعضهم الآخر إلى ذلك، فالأمر لمجرد بيان الحركة لا لأن أحدهما يبدل من الآخر، ومن هنا اقتصر الدمامينى فى (أنه) على الوجه الثانى فقال - فى باب الضمير من شرح التسهيل بعد ذكره أن ثبوت الألف فى الوقف لبيان الفتحة - ما نصه: وقد تبين فتحتها بهاء السكت كقول حاتم هكذا فَزْدِى أنه.

وفى (هذى وهذه) أبدلت الهاء من الياء بدليل التصغير ذيًّا فى تصغير (ذا) - ويكتفى به عن تصغير ذى - فكما لا نجد الهاء فى المذكر (ذا) أصلاً فكذلك هى فى المؤنث بدل غير أصل، وليست الهاء فى (هذه) بمنزلة هاء طلحة وحمزة ونحوهما لأن الهاء فى طلحة وحمزة زائدة والهاء فى (هذه) ليست بزائدة إنما هى بدل من الياء التى هى أصلية فى هذى وأيضاً فإن الهاء فى حمزة ونحوها نجدها فى الوصل تاء والهاء فى (هذه) ثابتة فى الوصل ثباتها فى الوقف[٢] ولم تترك

(١) المنصف ١/ ٩، ١٠ يرى الكوفيون أن ألف (أنا) تثبت وصلا ووقفا فهى من نفس الكلمة على حين يرى البصريون زيادتها لبيان حركة النون، وأصل الضمير (أن)، ويؤيد بعض علماء النحو المقارن رأى الكوفيين فى أصالة الألف تبعًا لنظائر أنا العربية من الضمائر فى اللغات السامية الأخرى، يقول الدكتور يعقوب بكر: «صيغة ضمير المتكلم (أنا) فى العربية لها نظائر فى اللغات الآرامية مثل ana فى آرامية العهد القديم وإنا (بإمالة حركة الهمزة) فى السريانية وترد جزءا فى ضمير المتكلم (أناك) فى الأكدية و anokhi فى العبرية وقد تحولت الفتحة الطويلة المحركة بها النون إلى حولم فى الصيغة العبرية وهذا دليل قاطع على أن الفتحة الممدودة فى أنا أصلية. ويحلل الضمير أنا إلى الضمير (أ) (الذى نجده فى مضارع أفعل) + النهاية الإشارية نا، وقصر أنا فى الوصل ليس دليلا على قصرها فى الأصل، فقد يكون ناشئاً عن تقصير لمد أصلى، وهو أمر طبيعى من الناحية الصوتية، وسواء كانت الألف أصلية أو زائدة فإنها بلا شك مبينة لحركة النون، وقد وقف بعض العرب فقالوا أَنَهْ كما حكاه سيبويه. انظر المفصل ٩/ ٨٣، ٨٤ والأشمونى مع الصبان ٤/ ٣٣٤ ومحاضرات فى النحو المقارن ألقاها الدكتور يعقوب بكر على طلبة الإجازة العالية بكلية اللغة العربية فى العام الدراسى ١٩٦٤م.

(٢) سر الصناعة الورقة ١٠٦ الوجهان بتصرف ولسان العرب ٢٠/ ٣٣٧.

ساكنة (هذهْ) مع أنها فى اسم غير متمكن لأنها شبهتْ بهاء الضمير مثل مررت بهِ ونظرت إلى غلامهِ، على أن منهم من يسكنها فى الوصل على أصل القياس، فيقول: هَذِهْ هند، ولكن يجب تحريكها بالكسر إذا التقت مع ساكن مثل: هذه المرأة، والأشبه أن يكون صاحب لغة التسكين قد رجع إلى أصحاب لغة التحريك لما اضطر إلى تحريكها[1] وكما أن من قال همْ قاموا فسكن الميم إذا احتاج إلى تحريكها رجع إلى لغة من ضمها فى همُ قاموا، وعلى هذا قراءة أبى عمرو وغيره: ﴿هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ ... (٧)﴾ [المنافقون]، ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ (١١١)﴾ [المؤمنون] ألا تراه يقرأ ﴿وَهُم بَدَءُوكُمْ ... (١٣)﴾ [التوبة]، و﴿أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ (١٣٠)﴾ [الأنعام]، وغير ذلك مسكن الميم[2].

ومن إبدال الهاء من الياء قولهم فى تصغير هنة: هنيهة وأصلها الأول هُنَيوة، لأن لام الفعل فى تصريف هذه الكلمة واو لقولهم:

عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُها مُتَتَابِعُ

فإنما الهاء فى هُنَيهة بدل من الياء فى هنية والياء فى هُنية بدل من الواو فى هُنَيوة[3].

وليس هنا - أيضا - علاقة صوتية تسوغ التبادل، فالمخارج متباعدة ولا يتفقان فى شيء من الصفات سوى الاستفال والانفتاح والإصمات، فالكلمات السابقة وأشباهها يحل فيها أحد الحرفين (الياء والهاء) محل الآخر بعد حذفه على سبيل التعويض وهى لغات[4].

وقد صرح ابن جنى بالتعويض فى زنادقة وفرازنة فقال: "فأما قولهم: الهاء فى زنادقة وفرازنة بدل من الياء فى زناديق وفرازين فليسوا يريدون بذلك البدل على

---

(١) سر الصناعة، مخطوطة الأزهر، ورقة ١٠٦.

(٢) سر الصناعة مخطوطة الأزهر الوجه الثانى من الورقة ١٠٦.

(٣) نفسه الوجه الأول من الورقة ١٠٧.

(٤) لسان العرب ٢٠/٣٣٧ يقول: وذى بكسر الذال للمؤنث وفيه لغات: ذى وذه.. إلخ.

حد إبدالهم الألف فى قام وباع من الواو والياء، وإنما يعنون أن الهاء لما طال الكلام بها صارت كالعوض من الياء كما صار طول الكلام بين الفعل والفاعل فى نحو حضر القاضى اليومَ امرأة عوضاً من تاء التأنيث فى حضرت وهذا باب واسع(١).

باب الواو

ذكر ابن جنى أن الواو تأتى بدلا(٢) ولكن يبدو من مطالعة حديثه فى هذا الموطن أنه كان صرفياً أكثر منه لغويًا فقد تناول إبدال الواو على نحو صرفى بحت- غالباً- فتكلم على إبدالها من الألف وقسمه ثلاثة أضرب هى:

إبدالها من ألف أصلية- من ألف مبدلة من غيرها- من ألف زائدة.

١- من ألف أصلية مثل: إلَى ولدَى (اسمى رجلين) تثنيتهما وجمعهما: إلَوان ولَدَوَان، وإلَوَات ولَدوات (اسم امرأة جمعاً) فألفاتها أصول غير زوائد ولا مبدلة(٣) ولما سمى بها انتقلت إلى حكم الأسماء(٤) وهذا هو القانون وبه وصى التصريفيون(٤).

٢- من ألف مبدلة وهى ثلاثة أضرب: مبدلة من واو مثل: عصوىّ وقنوىّ فى الإضافة إلى عصا وقنا- مبدلة من ياء مثل: فتوِىّ وسُروِىّ فى النسب إلى فتًى وسُرًى- مبدلة من همزة مثل: تصغير آدم على أُويدِم وجمعه على أوَادم وأصله أأيدم وأاادِم.

٣- من ألف زائدة مثل: ضُوَيرب وضوَارِب فى تحقير ضَارب وجمعه جمع تكسير(٥).

كما تكلم على إبدالها من الياء وقسمه ثلاثة أضرب على النحو السابق وهى: إبدالها من ياء أصلية- من ياء بدل من غيرها- من ياء زائدة.

---

(١) سر الصناعة مخطوطة الأزهر الوجه الأول من الورقة ١٠٧.

(٢) نفسه مخطوطة دار الكتب، ص ٢٩٥.

(٣) نفسه الأزهر الوجه الثانى من الورقة ١٠٩.

(٤) نفسه (الأزهر) الوجه الأول من الورقة ١١٠.

(٥) نفسه مخطوطة دار الكتب ص ٢٩٦- ٣٠٠.

١- من ياء أصلية مثل: مُوقن ومُوسر (وكل ياء ساكنة قبلها ضمة) ومثل: سيّد، وميّت وغازية ومَحْنية وقالوا ممضُوّ عليه ونَهُوّ عن المنكر، والحيوان أصل لامه ياء لأنه لا يوجد في كلامهم كلمة عينها ياء ولامها واو، كما هو رأى الخليل وسيبويه خلافاً لأبى عثمان المازنى.

٢- من ياء مبدلة، فأصل مصدر ضَارَبَ: ضيراب لو سميت به ثم صغرته قلت ضُويريب.

٣- من ياء زائدة، مثل: بيطر وسيطر تقول عند بنائهما للمجهول: بُوطِر وَسُوطِر(١)، ويمضى في تعليل ذلك على طريقة علماء الصرف.

والنقطة الوحيدة التى ناقشها من الناحية اللغوية- وإن كان لم يصل إلى الرأى الصحيح فيها- هى إبدال الواو من الهمزة، وقد قسمه- على النحو السابق- أقسامًا ثلاثة: إبدال الواو من همزة أصلية- من همزة مبدلة من غيرها- من همزة زائدة.

١- من همزة أصلية كأن تكون الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة فتبدل تخفيفاً مثل: جُوَن في جُؤَن وسُوَلَة في سُؤَلَة وفي تخفيف هو يضرب أباك: هو يضرب وَباك وفي تخفيف هو يقتل أخاك: هو يقتل وَخَاك " فالواو هنا مخلصة وليس فيها شيء من بقية الهمزة(٢) وتقول أيضاً في آخيت: واخيت، فالواو بدل من الهمزة، لأن لام الكلمة واو فهى مأخوذة من الأخوة، ولا توجد كلمة فاؤها ولامها واو.

٢- من همزة مبدلة "كقولك في تخفيف يملك أحد عشر: هو يملك وَحَدَ عشر وفي يضرب أناة هو يضربُ وَنَاة وذلك أن الهمزة في أحد وأناة بدل من واو وأصله وَحَدَ لأنه هو الواحد وامرأة أناة من الوُنِيّ وهو الفتور(٢).

(١) نفسه ٣٠٠-٣٠٥.

(٢) سر الصناعة (الأزهر) الوجه الثاني من الورقة ١٠٩.

٣- من همزة زائدة مثل: أن تقول: غلام وَحْـمَد فى غلام أحمد وفى هو يكرم: أصرم هو يكرم وَصْرم، فالهمزة فى أحمد وأصرم زائدة[١].

والواقع أن حكم ابن جنى هنـا بانقلاب الواو عن الهـمـزة مبنى على اتجـاه خاص يلمح فيه إلى جَعْل الهمز صفة من صفات اللغة المشتركة النموذجية، وكأن الواو التى هى أسلوب من أسـاليب التخفـيف والتسهـيل ليس إلا دخيلاً عليـها، وليس ابن جنى وحـده هو الذى ذهب إلى ذلـك، بل تذكر مـعـاجم اللغـة هذا الاتجاه، يقول صاحب اللسان: "ورجل سُؤَلَة: كـثير السؤال، وأصل السُّول الهمز عند العرب، اسـتثقلوا ضغطة الهـمزة فيه، فـتكلموا به على تخفيف الـهمزة[٢]، وقال ابن برى: الهمز فى جُؤْنة وجُؤَن هو الأصل، والواو فيهما منقلبة عن الهمزة فى لغة من خففها[٣] وكان الفارسى يستحسن ترك الهمزة[٣] وأصله الهمز[٤]، وقد أوضـحنا فى حـديثنا السابـق عن الهمـز أنه لا يمكن الحكم بالإبـدال بين الهمـز وحروف اللين لعدم تقارب المخارج والصفـات، وقد أثبتنا أن الهمز لون من ألوان النبر لجـأت إليه القبائل البـدوية كبنى تميم، ولأنه أكثر صـلاحية من حيـث وقعه وتكوينه الموقعى اتخذ سمة من سمات اللغة النموذجية على حين بقى التسهيل من سمـات القبائل المتحـضرة كبعض أهـل الحجاز، وعلى هذا فلا إبدال بين الهـمزة وتلك الأصوات، بل إن كلا منهما لهجة خـاصة لقوم وإن اتخذت مبدأ لغويا فى الفصحى المستعملة عند العرب، وعلى هذا فلا صحة- علميًا- لما يقال فى المعاجم وغيرها من أن الهـمزة فى أناة بدل من الواو فى وناة[٥] وإنما يقال إنهـما لهجـتان عربيتان، غاية الأمر أن الواو لهجة أهل التخفيف من الحضر وأن الهمز فى الأصل لهجة تميم ومن شاكلهم من البدويين، وعلى هذا قيل: أَحَّدت الله ووَحّدته ورجل أحد ووَحَد[٦].

(١) نفسه (دار الكتب) ٢٩٥، ٢٩٦، و(الأزهر) الوجه الثانى من الورقة ١٠٩ وانظر القاموس، ط. بولاق ٣٤٩/٤، ٤٦٧ .
(٢) اللسان ٣٣٩/١٢.
(٣) نفسه ٢٥٧/١٦ .
(٤) القاموس، ط بولاق، ٢٤٦/٤.
(٥) اللسان ٢٩٨/١٠ .
(٦) نفسه ٤٦٥/٤.

باب الألف

ذكر ابن جنى أن الألف تبدل من أربعة أحرف هى: الهمزة والواو والياء والنون الخفيفة[1] وكان حديثه هنا أيضاً - كسابقه - يدور فى أغلب مواضعه حول نواح صرفية، فتكلم على إبدال الألف من الهمزة على طريقة الصرفيين:

١- كل ما التقت فيه همزتان الأولى مفتوحة والثانية ساكنة يبدل من الثانية ألف مثل آدم وآمن وهذا الإبدال واجب.

٢- أفعل من أمن وألف فتقول: آمن وآلف.

وتكلم على إبدالها من الواو والياء على المنهج السالف- فى أغلب أحواله- وقسمه ثلاث أضرب: إبدالها منهما أصلين- منقلبتين- زائدتين:

١- إبدالها منهما أصلين: نحو قام وغزا وباع ورمى، وربما خرج شىء من ذلك على أصله تنبيهاً على أصل الباب نحو حوكَة وخونَة وقوَد وصيَد وحيَد[2].

٢- إبدالها منهما منقلبتين نحو رحَوِىّ اسم رجل إذا رخمته مثل يا حارُ (على لغة من لا ينتظر) قلت يا رحا- تُحذف ياء النسب فتبدل الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالألف حينئذ بدل من الواو، وهذه الواو بدل من ياء رحَيان، ومثله ترخيم ملهى علما على تلك اللغة، ونحو ذلك فى الياء المنقلبة مثل أعطى وأغزى قلبت الواو ياء إذ أصلهما (أعطوَ- أغزوَ) فصار (أعطيَ- أغزى) ثم قلبت الياء ألفاً للسبب السابق، وكأن تبنى من قرأ على مثال دحرج فتقول: قرأى فالألف الأخيرة بدل من ياء هى بدل من همزة. بحسب مراحل معلومة فى فن التصريف.

---

(١) سر الصناعة (الأزهر) الوجه الثاني من الورقة ١٢٨.

(٢) سر الصناعة (الأزهر) الورقة ١٢٩، الصَّيَد: عدم الالتفات كبراً أو من داء، والحَيَد: ما شخص (نتأ وبرز) من نواحى الشيء ويقال: اشتكت الشاة حيداً: إذا نشب ولدها فلم يسهل مخرجه.

٣- إبدالها منهما زائدتين فمن الواو مثل أن تسمى رجلاً (عُنوق)[١] ثم ترخمه على يا حارُ (لغة من لا ينتظر كما سبق) فتقول ياعُنِى (إذ أصله ياعُنُو) إلا أن الواو تقلب ياء لأنه لا يوجد فى العربية اسم آخره واو قبلها ضمة، فإن سميت بـ (عُنِى) رجلا ونسبت إليه فيصير (عُنَوىّ) فإن رخمت (عُنَوى) على يا حارُ حذفت ياء النسب ثم قلبت الواو قبلها ألفا فيصير (ياعُنَا) فالألف هنا بدل من الواو الزائدة التى كانت فى (عُنُوق) على مراحلِ تصريفية، ومن الياء مثل زُمَّيل اسم رجل[٢]، تقول فى ترخيمه على يا حارُ يا زُمَّا، فتقلب ياء الزائدة لأن مثاله «فُعَّيل» ألفاً ومثله سلْقى وجعْبى فى سلقيت وجعبيت فالألف هنا كذلك- بدل من الياء الزائدة[٣].

كما تكلم على إبدال الألف من تنوين المنصوب، ونون التوكيد الخفيفة، ونون إذاً حال الوقف مثل رأيت زيداً وقوله تعالى ﴿لَنَسْفَعًا ... ⑮﴾ [العلق] وقولك أنا أزورك إذاً[٣].

أما حديثه اللغوى فيتناول نقطتين الأولى: إبدالها من الهمزة فى مثل رأس وقرأت وأخطأت واحبنطأت وشأمل تخفف بتسهيل الهمزة فتصير ألفا، تقول فيها: راس - قرات - أخطات - احبنطات - شامل، وفى مثل: ملأ - هنأ تقول: ملا - هنا، والثانية: قول بعضهم فى المضارع من يئِس ياءَس ووجِل ياجَل ونحو من ذلك قول الشاعر:

تُبتُ إليك فتقبـــلْ تابتِى وصُمتُ - ربى - فتقبلْ صَامتِى

أى تَوبتى وصَومتى، وفى الحديث: ارجعنَ مازورات غيرَ ماجُورات، وقد أوضح ابن جنى حيال النقطة الأولى الخاصة بتسهيل الهمزة أنك مخير بين التحقيق وعدمه فى حالة سكون الهمزة وفتح ما قبلها، إذ هو إبدال قياسى، وأما إبدالها

(١) جمع عناق - كسحاب - الأنثى من أولاد المعز وعناق الأرض: دابة والداهية والأمر الشديد وزكاة عامين أو عام واحد، ومنه: (لو منعونى عناقا) فى كلام أبى بكر الصديق - رضى الله عنه -. القاموس ٣/ ٢٧٨. (٢) اللسان ١٣/ ٣٣٠.

(٣) سر الصناعة (الأزهر) الورقة ١٣٠، سلقته. ألقيته على ظهره وربما قالوا: سلقيته يزيدون فيه الياء كما قالوا: جعبيته جعباء من جعبته أى صرعته. اللسان ١/ ٢٦٠، ١٢/ ٢٨.

ألفاً وهى مفتوحة فهو غير قياسى، وحيال النقطة الثانية صرح بأنهم "قلبوا فى ياءس وياجل وإن كانت الياء والواو ساكنتين طلباً للخفة، وروى رأى الكوفيين فى الحديث بأنه إنما أريد به ازدواج الكلام لقوله ماجورات وقال: إنه قول أيضاً (أى مقبول فى نظره)[1]، ولو نظرنا فى هذا الذى أجازه ابن جنى من الوجهين لوجدنا أن كُلا لهجة عربية، يوضح ذلك قول أستاذنا الدكتور نجا: إن أكثر العرب تحقق الهمزة الساكنة المتحرك ما قبلها، ولكن تميماً تميل إلى تخفيفها بإبدالها مدة من جنس حركة ما قبلها مثل راس وبير ولوم[2] واستعمال التخفيف فى غير ذلك غير مقيس حقّا.

وأما صوغ المضارع على الطريقة السابقة فهو اكتفاء بأحد جزأى العلة، وهو لهجة عربية أيضاً، ومسألة الإبدال فى ذلك كله غير متحققة لعدم توافق الألف والياء والواو مخرجاً وصفة فهى لهجات، وليست من باب الإبدال في شيء إذ مخرج الهمزة وكثير من صفاتها يختلف عن الألف، فالهمزة حنجرية على حين أن الألف لها وضع خاص حال خروجها من اللسان والحنك، والهواء يختلف مجراه بالنسبة لكل منهما كما أن لكل منهما سمات خاصة لا تتفق مع الأخرى أوضحناها عند حديثنا عن إبدال الهمزة من أصوات اللين. كذلك للواو طبيعة تختلف عن الألف تماماً حتى لقد منع علماء العروض أن تتناوب الألف معها فى قافية القصيدة الشعرية، وكذلك لا يمكن تناوبها مع الياء ردفَين ويجوز ذلك بين الواو والياء للتقارب بين صوتيهما الموسيقى على أن العلم الحديث قد دعم ذلك ببراهين تثبت عدم صحة التبادل بينهما، وهذا يرجح أن تلك الاختلافات ترجع إلى اختلاف القبائل اللاهجة بها.

باب الياء

ذكر ابن جنى أن الياء تأتى بدلا[3] وكان لحديثه عن إبدالها من غيرها وجهان؛ أحدهما صرفى والآخر لغوى فالأول يتصل بإبدالها من الألف والواو والهمزة والثانى ينقسم قسمين:

---

(١) سر الصناعة مخطوطة الأزهر ١٢٨، ١٢٩ وانظر اللسان ١/ ١٢٤، ١٢٨، ١٥٢، ١٩٠، ٣٦٣، ٣٦١.

(٢) اللهجات العربية ص ٦٧. (٣) سر الصناعة مخطوطة دار الكتب ٣٧٤.

١- إبدالها من غير المضعف من الحروف وهو الباء والتاء والثاء والجيم والسين والعين.

٢- إبدالها من المضعف منها وهو الباء والجيم والدال والراء والصاد والضاد والعين والكاف واللام والميم والنون والهاء[١]:

فأما الإبدال الصرفي فهو فيه -كغيره من علماء البنية- يذكر:

١- كل ألف انكسر ما قبلها أو وقعت قبلها ياء التحقير تقلب ياء مثل قِيتال وضِيراب مصدري قاتل وضارب وحُمَيليق ومُفَيتيح في تصغير حِملاق ومفتاح[٢].

٢- أ) كل واو سكنت غير مدغمة وانكسر ما قبلها قلبت ياء مثل ميقات، وكذلك إذا سكنت في المفرد ووقع بعدها في الجمع ألف، وقبل الواو كسرة، واللام صحيحة، مثل ثياب وحياض، فإن اختلت هذه الشروط لم تقلب كما في مُويزين ومَوازين وعِوَض وحِوَل - لاختلال القاعدة الأولى - وطِوال وزِوَج وزِوَجة ورِواء وطِواء جمعي ريّان وطيّان - لاختلال القاعدة الثانية.

ب) إذا اجتمعت الواو مع الياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء- بشروط أخرى- كما في سيّد وميّت (تقدمت الياء) وفي ليّة وطيّة (تقدمت الواو) ومن الشروط الهامة لذلك القلب أن تكون كل منهما أصلية في موضعها[٣] فإن كانت عارضة (غير لازمة) لم يحدث القلب والإدغام المذكوران، وذلك كقولهم في بناء فاعل من سِرْت وبِعْت للمفعول سُوير وبُويع، لأن الواو ليست لازمة لزوالها بالرجوع إلى بناء الفعل للمعلوم، كذلك ديوان واجليواذ (في أحد

---

(١) نفسه ٣٧٥ بتصرف. (٢) نفسه ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧.

(٣) إن يسكن السابق من واو ويا ... واتصلا ومن عروض عريا

فياء الواو اقلبن مدغما ... وشذ معطى غير ما قد رسما

استعمالاته) لأن الياء قبلها غير لازمة لأنهم قالوا دواوين لما زالت الكسرة، على أن بعضهم قد قال دياوين فأقر الياء مع زوال الكسرة وأجرى غير اللازم مجرى اللازم. قال الشاعر:

عدانِى أن أزورك أمَّ عمرٍو　　دياوينٌ تُشقَّق بالمدادِ(١)

واللغوى الحديث يرى فى قلب الواو ياء على الرغم من زوال الكسرة قبلها اتجاهاً خاصاً بلهجة أهل الحجاز فهم يميلون إلى الكسر، على حين يميل التميمون إلى الضم، وذلك واضح فى ألفاظ كثيرة، فالأولون يقولون: رِضوان وإسوة وقدوة على حين ينطقها الآخرون بالضم(٢) ومثلها صبيان وقنية(١)، ولما كانت الياء (تعد امتدادا للكسر والواو امتدادًا للضم(٣) رأينا أهل الحجاز يفضلون الياء، وبنى تميم يفضلون الواو، ويبدو ذلك- أحياناً- ولو لم توجد مسوغات للنطق بهذه أو تلك، وهذا ما يسميه اللغوى الحديث بأسلوب (المعاقبة)(٣) فأهل الحجاز يسمون الصُّوَّاغ: الصيَّاغ ويقولون فى المواثر: المياثر، وفى المواثيق: المياثيق، وأنشد لابن الأعرابى:

حِمًى لا يحلّ الدهرَ إلا بإذنِنَا　　ولا نسألُ الأقوامَ عقدَ المياثقِ(٤)

ففى الصُّيَّاغ كان الواجب الاتجاه إلى الواو، وفى المياثق ودياوين كان الواجب إبقاء الواو أيضاً حيث زال سبب القلب ياء، ولكنهم لحبهم للياء التى هى

---

(١) سر الصناعة (دار الكتب) ٣٧٨، اجليواذ: أصله: اجلوّاذ فقلب الواو الأولى ياء شذوذا والواجب التصحيح لفقد شرط القلب وهو أن تكون الواو مفردة (أى غير مدغمة فى مثلها) مع سكونها وأدخلها ابن جنى تحت مسألة اجتماع الواو والياء، وعلى رأيه لم تقلب الواو الثانية ياء وتدغم فى الأولى لعروض الياء، وفعله: اجلوّذ: بمعنى أسرع. شرح الشافية للرضى، ط. حجازى ٣/ ٨٤، ٨٥، ١٣٧، ١٤٠، ومنار السالك ٣٩٢، واللسان ٥/ ١٤.

(٢) المزهر، ط٤، سنة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م، دار إحياء الكتب العربية، ٢/ ٢٧٥-٢٧٧، من موضع ذكره السيوطى بعنوان ذكر ألفاظ اختلفت فيها لغة الحجاز ولغة تميم.

(٣) دراسات فى فقه اللغة (الصالح) ٩٦.

(٤) المخصص ١٤/ ١٩ بتصرف.

امتـداد للكسرة لجأوا إليهـا على الرغم من مخالفـتها القانون اللغـوى العام. على حين يفضل التمـيميون الواو وظهر هذا واضحـاً فى الأمثلة، وهذه الملاحظة لغوية لا صرفية إلا أنها سيقت مع نظائرها فى مجال حديثه عن الإبدال الصرفى.

جـ) إذا وقعت الواو لاما لفُعلى وصفاً مثل عُليا ودُنيا

د) إذا تطرفت الواو رابعة فصاعدا مثل أعطيت واستقصيت[1] كل ذلك هرباً من الواو[2].

٣- متى اجـتمعت همـزتان وانكسرت الأولى منهمـا قلبت الثانية ياء ألبـتة مثل: إيمان وإيلاف مصدرى آمن وآلف وهذا لون من الإبدال القياسى الواجب.

وقد تناول هنا الحديث عن لونين آخـرين من تسهيل الهمزة أحدهـما قياسى والآخر بدلى:

أ) فالـقياسـى: يتحـقق فى كل همزة سكنت وانكسـر ما قـبلهـا، فأردت تخفيـفها قلبتهـا ياء خالصة فتقـول فى تخفيف ذئب وبئر: ذيب وبيـر، وكما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها مثل: بِئَر ومِئَر تقول فيهما: بِيَر ومِيَر، وفى تصغير أقْؤُس وأرؤُس: أُقَيِّس وأُرَيِّس.

ب) وغير القياسـى كما أبدلوا الهمز ياء لغير علة طلباً للخـفة مثل: قريْت وتوضّيت: فى تخفيف قرأت وتوضأت، وكما قال زهير:

جَرِيءٌ متى يُظلَمْ يُعاقِبْ بظلمهِ   سريعاً وإن لا يُبْدَ بالظلم يَظلِمِ

أراد يُبْدَأ فأخرج الكلمة إلى ذوات الياء، وقول الآخر:

وكُنت أذلَّ من وَتَد بقـاعٍ   يُشَجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ وَاجِى

فأجراها وصلاً ولو كانت همزة أو نويت همزة ما جاز أن يأتى بها وصلاً، ومنه:

---

(١) سر الصناعة (دار الكتب) ٣٧٩، ٣٨٠.

(٢) نفسه (الأزهر) الوجه الثانى من الورقة ١٤١.

إنَّ السِّباعَ لتهْدا عنْ فوارسِها والناسُ ليسَ بِهادٍ شرُّهُمْ أبدَا

أبدل الهمزة ياء ضرورة[1]، وهذا إبدال لا قوة له ولا قياس يوجبه[2] - كما قال سيبويه- وجميعه لا يقاس عليه إلا أن يضطر شاعر[2] إليه، ولذا ينص اللغويون على عدم جواز محاكاته، يقول صاحب اللسان: "ولا تقل: أخطيْت وبعضهم يقوله"[3] ولا تقل: توضيّت وبعضهم يقوله"[4] والقياس كذلك يمنع أن تحذف الهمزة كما فى (يَبْد) فى قول زهير، وقلْبها ياء حتى ساغ له أن يستخدمها وصلاً فى قافية البيت، وقلْبها ياء ثم حذفها فى (هادِ) فى البيت الأخير، فهذه التصرفات غير قياسية ولا مطردة، إذ لا تقلب فى هذه المواضع إلا بشروط خاصة تعرف فى فن التصريف[5]، ولعل ذلك الموصوف بالشذوذ هو من سمات أصحاب التسهيل من القبائل العربية، ولعله لمخالفته القواعد العامة حدث من بعضهم دون بعض، ويؤيده قول ابن سيده: "إن قول العرب أخطيْت ليس بتخفيف قياسى، وإنما هو تخفيف بدلى محض، لأن همزة أخطأْت ساكنة قبلها فتحة، فصورة تخفيف الهمزة التى هذه نَصبتها أن تُخلص ألفاً محضة، فيقال أخطات كقولهم فى تخفيف كأس: كاس[6]، ونلاحظ أن النوع المقيس من خصائص لهجة تميم على ما قدمنا.

إبدال الياء من غير المضعف

١- من الباء

ذكر ابن جنى أنها تبدل من الباء فى نحو: ثعالِى وأرانِى فى قول الشاعر- أنشده سيبويه:

---

(١) نفسه (دار الكتب)، ٣٧٩، ٣٨٠.

(٢) لو كان على القياس لوجب أن تخرج الكلمة إلى ذوات الياء فتقول فى قريت ونحوه أقرى كما تقول رميت أرمى. سر الصناعة (الأزهر) الوجه الأول من الورقة ١٤٢.

(٣) اللسان ١/ ٥٩. (٤) نفسه ١/ ١٩٠.

(٥) أصل (يَبْد): (يَبْدا) فصارت بالتسهيل (يَبْدَىْ) و(هادِ) أصلها (هادئ) فصارت بالتسهيل (هادى) وهذا معنى أنه أخرجها إلى ذوات الياء، وبعد ذلك حذفها.

(٥) المحكم ١/ ٩.

لهَا أَشَارِيرُ مِنْ لحمٍ تُتَمِّرُهُ   مِنَ الثَّعالِي وَوَخْزٌ مِنْ أرانيهَا

قال: أراد الثعالب والأرانب فلم يمكنه أن يقف الباء فأبدل منها حرفاً يمكن أن يقفه في موضع الجر وهو الياء، وليس أنه حذف من الكلمة شيئاً ثم عوض منه الياء... هذا هو رأى سيبويه- كما حكاه ابن جنى- وهو يرى فيه رأياً آخر عبر عنه بقوله: ويحتمل أن يكون الثعالى عندى جمع ثُعالة وهو الثعلب، أراد أن يقول: ثَعايِل فقلب، فقال (ثَعالى) كما قالوا:

وكَأنَّ أولاها كِعاب مُقامِرٍ   ضُرِبت على شُزُنٍ فهنَّ شَوَاعِي

أى شوائع- ومن أبيات الكتاب:

تكادُ أَوالِيها تُفَرَّى جُلُودَها   ويكتحِلُ التالى بِمُورٍ وحَاصِبِ

يريد أوائلها وله نظائر.، ولكن ابن جنى يعود فيرجح الإبدال فيها- كما ذهب إليه سيبويه وكما هو فى نظيرتها (أرانى)- فيقول: "إلا أن الذى ذهب إليه سيبويه أشبه، لقولهم: أرانيها، ولأن الثعالة اسم جنس، وجمع أسماء الأجناس ضعيف[1]، ولكننا لو بحثنا فى العلاقة الصوتية بين الباء والياء فإننا نجد تباعداً فى مخرجيهما وصفاتهما، ولذلك نحكم بعدم التبادل بينهما، بل هما لهجتان، وقد ذكر ذلك أستاذنا الدكتور نجا فى اللهجات التى لا اسم لها ولم تنسب إلى أحد[2].

---

(١) سر الصناعة (الأزهر) الوجه الثانى من الورقة ١٤٢ واللسان ١/ ٣٣٢، ٤١٨، ٤١٩، وفى البيت الأول: الأشارير: جمع إشرارة وهى اللحم المجفف، وتتمره: تقطعه والوخز: شىء منه ليس بالكثير. وهو فى تشبيه ناقة فى سرعة سيرها بعقاب قوى لما توافر عنده من لحوم فرائسه التى يطعمها. وفى البيت الثانى: الكعاب فصوص النرد واحدها كعب وهو شىء يلعب به فارسى معرب واللعب بها حرام، والشزن بالفتح وبضمتين: الكعب يلعب به، وشواعى: مقلوب شوائع بمعنى متفرقة. يصف إبلا ترد الماء متفرقة متعارضة بعض هنا وبعض هناك فى أثناء الشرب وكأنها لكثرتها كعاب المقامر التى تتضاد وتتفرق، وفى البيت الثالث: تفرى: تقطع. المور: الغبار بالريح. الحاصب: ريح شديدة تحمل التراب والحصباء. يتحدث عن خيل أو إبل تكاد لسرعتها تشق جلودها ولا يبالى بعضها الآخر بما يدخل عيونها من تراب تثيره الريح.

(٢) اللهجات العربية ٦٦ .

٢- من التاء

ذكر ابن جنى أن الياء تبدل من التاء مثـل ايتصلت، فقد أبدل الياء من التاء الأولى كـراهيـة التضـعـيف[(١)] إذ أصلها اتـصلت قال: (وايتـصلت بمثل ضـوء الفرقد)[(١)] وهذا يخالف ما ذكره ابن جنى فـى مكان آخر، إذ صرح بأن التاء هى التى أبدلت من فاء افتعل التى كانت واواً[(٢)] خوفاً من تلاعب الحركات بالواو فإنها لو تركت دون إبدال بالتاء حولتها الحركات المختلفة فيها إلى حروف مد من جنسها فوجب أن يقلبـوها إذا انكسر ما قـبلها ياء فيقـولوا: ايتزن، وايتعـد، وايتلج فإذا انضم ما قبلها ردت إلى الواو فـقالوا: موتعد وموتزن وموتلج وإذا انفـتح ما قبلها قلبت ألفا فقـالوا: ياتعد وياتزن وياتلج[(٣)]، وعلى هذا فالياء فـى ايتصل ونحوها ليست مبدلة من التاء - كمـا ذكر ابن جنى فى سر الصناعة (حرف الياء) - بل إن الياء بدل من الواو حولت إليهـا لمناسبة الكسرة وهذا التلاعب لهجة عـربية اعترف بها ابن جنى نفسه[(٤)] وقد شرحنا ذلك فيما مضى[(٥)].

٣- من الثاء

يَفْديكَ يا زرعُ أبى وخَالى قد مرَّ يومانِ وهذا الثالِى

وأنتَ بالهجرانِ لا تُبالِى[(٦)]

أراد الثالث[(٦)] والواقع أن هذا لا يعد من الإبدال بل كل منهما لهجة وذلك لأنه لا تقارب بين الياء والثاء حتى يقع بينهما التبادل.

٤- من الجيم

ذكر ابن جنى أن الياء تبدل من الجيم كما فى كلمة شجرة تنطق أحياناً شِيَرة وقد عرض ابن جنى لرأيين فيها:

---

(١) سر الصناعة (الأزهر) الورقة ١٤٦ .
(٢) نفسه ١/ ١٦٣ .
(٣) نفسه ١/ ١٦٤ .
(٤) نفسه ١/ ١٦٥ .
(٥) انظر ص من كتابنا.
(٦) سر الصناعة (الأزهر) الورقة ١٤٦ .

الأول: أن الياء ليست بدلاً من الجيم بل هي أصل مثلها في لهجة من اللهجات واستدل على ذلك بأمرين:

١- ثبات الياء في تصغيرها في قولهم: شُيَيْرَة ولو كانت بدلاً من الجيم لكانوا خلقاء إذا صغروا الاسم أن يردوها إلى الجيم ليدلوا على الأصل.

٢- أن شين شَجَرة مفتوحة وشين شِيَرة مكسورة والبدل لا تغير فيه الحركات، إنما يوقع حرف موقع حرف (مثل أَيَل وأَجَل)[١].

قال أبو الفتح: حكى أبو الفضل الرياشي قال: كنا عند أبي زيد وعندنا أعرابي فقلت له: إنه يقول الشِّيَرة فسأله عنها فقلت له: سله عن تصغيرها فسأله فقال: شُيِيره، وأنشد الأصمعي لبعض الرجاز: (تَحسبُهُ بَيْنَ الآكامِ شِيَرَه)[٢].

الثاني: أن تكون الياء بدلاً من الجيم- ببعض الصنعة- فالعرب إذا قلبت وأبدلت قد تغير في بعض الأحوال مثل جاه مقلوب وجه ألا ترى أنه بعد تقديم العين لم يسكن الواو بل حركها فقلبت ألفا[٣] فكذلك غيرت فتحة الشين كسرة، وزاد في الأنس بالكسر أنه لو أقرت الفتحة لقلبت الياء ألفا، فيقال: شارة، فكانت تبعد كثيراً عن شجرة، وليس كذلك كلمة جاه لأنه يشبه وجها لسكون ثانيه بخلاف شارة لأن ثانيه ساكن، وثاني شجرة متحرك، فعدلوا لذلك إلى كسر الشين، وكان هذا أوثق وأليق[٤] ويؤنس لهذا الوجه أيضاً ما ذكره في المحتسب: من أن بعض العرب تقول: الشجرة (بكسر الشين) وقال ابن إسحاق: لغة بني سليم الشِّجرة[٥]، ويعقب صاحب اللسان بأن الواحد شَجَرة وشِجَرة وقالوا شِيَرة فأبدلوا، فإما أن يكون على لغة من قال شِجَرة وإما أن تكون الكسرة لمجاورتها الياء[٦] والواقع أن البحث اللغوي الحديث يؤيد الإبدال بين الياء والجيم لاتفاقهما

(١) سر الصناعة (الأزهر) الورقة ١٤٦ وانظر اللسان ٦/ ٦١، ٦٢.

(٢) المحتسب ١/ ٧٣، ٧٤ وانظر اللسان ٦/ ٦١، والقاموس المحيط، ط. الحسينية، ٢/ ٥٦.

(٣) وجه: صار: جوْه، ثم حركت الواو فصار: جوَه فقلبت ألفا لأنه لما أعل بالقلب أعل -أيضًا- بتحريك عينه. الخصائص ٢/ ٧٦ وفي حواشي الجاربردي (١/ ٢١) الأولى أن يقال: نقلت الواو وهي متحركة فصار الجيم الساكن فاء، فحرك بالفتح لكونه أخف ولكونه حركة الفاء الأصلي.

(٤) سر الصناعة (الأزهر) ١٤٦ بتصرف. (٥) ١/ ٧٣، ٧٤. (٦) اللسان ٦/ ٦١.

فى المخرج فكلاهما من (وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى) وكلاهما مجهور مستفل منفتح مصمت[1] ولا مانع من نسبة كل منهما إلى حى من العرب وذات الشين المفتوحة والجيم تناسب الحضر لخفتها على حين تناسب المكسورة الشين والمبدلة سكان البادية كبنى سليم وغيرهم من الأعراب.

٥- من السين

قال الشاعر:

إذا ماعُدَّ أربعةٌ فسالٌ ... فزوجُك خامسٌ وأبوك سَادِى

بُويْزِل أعوامٍ أذاعَتْ بِخَمسةٍ ... وتعتدُّنى إن لم يَقِ اللَّهُ سَادِيَا

وقال الآخر:

مضَى ثلاثُ سِنينَ مُنْذُ حلَّ بِهَا ... وعَامُ حُلَّتْ وهذَا التَّابِعُ الخَامِى

وقال:

عَمرٌو وكَعبٌ وعبدُ اللَّهِ بينهمَا ... وابناهُما خمسةٌ والحارثُ السَّادِى[2]

والواقع أنه لا إبدال بين السين والياء لعدم التقارب فى المخرج أو الصفة، فكل منهما لغة لقوم، يقول ابن منظور فى لسانه: "والسَّادِى: السادس فى بعض اللغات" قال الشاعر:

إذا ماعُدَّ أربعةٌ فِسَالٌ ... فزوجُك خامسٌ وحَمُوك سَادِى[3]

---

(١) التجويد والأصوات ٤٩، ٥٠ والأصوات اللغوية ٦٤، ٦٥.

(٢) سر الصناعة (الأزهر) ١٤٢، ودار الكتب، ص٣٧٨، وانظر اللسان ٣/٨٦، ٧/٤٩٨، ١٨/١٦٧، فِسال: جمع فَسل وهو الرَّذْل النَّذْل الذى لا مروءة له ولا جلد وبزل البعير: طلع نابه فهو بازل وكذلك الأنثى بغير هاء، وهو أقصى أسنان البعير. وذلك يكون فى السنة التاسعة وربما الثامنة، فإذا جاوز البعير البزول قيل: بازل عام أو عامين وكذا ما زاد، وقالوا رجل بازل على التشبيه بالبعير، وربما قالوا ذلك يعنون به كمال عقله وتجربته. وبويزل تصغير بازل. وأذاعت بخمسة: أبعدتهم فهلكوا.

(٣) ١٩/٩٩.

٦- من العين

من ذلك قول الشاعر: أنشده سيبويه:

وَمَنْهلٍ ليسَ به حَوَازِقُ ولِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَائقُ

يريد لضفادع جمه فكره أن يسكن العين في موضع الحركة، فأبدل منها حرفاً يكون ساكناً في حال الجر وهو الياء[1] والواضح أنها لغة وليست من الإبدال في شيء لعدم تقارب مخرجي الحرفين وصفاتهما.

إبدال الياء من المضعف

١- من الباء

ديباج - لبّيت ولبّيك (على قول يونس) - لاوربيك لا أفعل.

قالوا ديباج ودبابيج فدل قولهم دبابيج بالباء على أن أصله دبّاج وأنهم استثقلوا تضعيف الباء ومثله لا وربيك لا أفعل أي وربّك[1]، وقال بعضهم: لبّيت بالحج هو لبّيت فعّلت من قولهم ألب بالمكان أي أقام به، قال مضرب بن كعب.

فقلتُ لها فِيئى إليك فإنّنى حرامٌ وإنّى بعدَ ذَاكَ لبيبُ

أي مُلَبٌّ بالحج[٣]، ويزعم يونس أن لبّيك اسم مفرد وأصله عنده لبّبٌ ووزنه عنده فعلَل ولا يجوز أن تحمله على فعّل لقلة فعّل للأسماء وكثرة فعلل، فقلبت الباء التي هي اللام الثانية من لبّبٍ ياء هرباً من التضعيف *وهذا كله منتزع من قول سيبويه والخليل إن لبّيك مأخوذ من قولهم ألبَّ بالمكان[٤] وهذا يدل على أن الياء في لبّيت ولبّيك بدل من الباء كراهية التضعيف الذي نشأ عنه الثقل في

(١) سر الصناعة (الأزهر) الوجه الأول من الورقة ١٤٦ وانظر اللسان (ضفدع) ١٠/ ٩٤، حوازق: الحارقة والحزاقة: الجماعة والقطعة من كل شيء وجمعه: حوازق. اللسان ١١/ ٣٣١، والقاموس ٣/ ٢٢٨.

(٢) سر الصناعة (الأزهر) الورقة ١٤٢.

(٣) نفسه (الأزهر) الورقة ١٤٢، ١٤٣ وانظر الأشموني ٢/ ٢٥٣.

(٤) نفسه ١٤٣.

كلمتيهما، ولكن أهل الصنعة- وعلى رأسهم الخليل وسيبويه- خالفوا يونس- فلم يقولوا بأن اليـاء فى لبّيت ولبّيك بدل من باء بل الياء فـيهما أصل، فكلمـة لبّيك اسم مثنى بمنزلة غلامَى زيد وصاحبَى سعيد، فالياء عندهم علَم التثنية ووزنه على قولهم فَعْليك، كما أن سعْـديك كذلك لا محالة، قال الخليل: هو من قولهم دار فـلان تُلبّ دارى أى تحـاذيها أى أنا مـواجـهك بما تحب إجـابة لك، وحكى عنه -أيضا- أنه قال: هـو مأخوذ من قولهم أمٌّ لبَّـة أى مُحبةٌ عاطفـةٌ ومعناه على هذا إقبالاً إليك ومحبة لك وأنشد:

وكُنْتُمْ كأُمٍّ لبَّةٍ طَعَنَ ابنُهَا إلَيهَا فما درَّتْ عليه بساعد

وقال ابن الأعرابى: اللَّبُّ: الطاعةُ وأصله من الإقامة، وقولهم لبّيك: اللَّبُّ واحد فإذا ثنيت قلت فى الرفع لبَّانِ وفى النصب والخفض لبيَّنِ، وكان فى الأصل لبَّينكَ أى أطعتك مرتين، ثم حذفت النون للإضـافة، أى أطعتك طاعة بعد طاعة مقـيما عندك إقـامة بعد إقـامة[1] فاليـاء على هذا للتثنية، ونقض أصـحاب هذا المذهب رأى يونس بذلك وأبطلوا وجه الـشبه الذى ادعاه بين لفظ لبـيَّك وكلمات (عليك - إليك - لديك) واحـتج سيـبويه على يونس فـقال: لو كانت يـاء لبّيك بمنزلة عليك وإليك ولديك لوجب متى أضفتهـا إلى المظهر أن تقرها ألفاً كما أنك متى أضفت عليك وأختـيها إلى المظهر أقررت ألفها بحـالها فكنت تقول: لبَّى زيد ولبَّى جعفر كما تقول: إلَى زيد وعلَى زيد ولدَى سعيد، وأنشد قول الشاعر:

دَعَوْتُ لِمَا نَابنى مِسْوَرًا فلَبَّىْ فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ

قـال: قوله: فـلبَّىْ باليـاء مع إضافـتـه إياه إلى المظهـر دلالة على أنه اسم مثنى[2] بمنزلة غُـلامَىْ زيد وصاحـبَى سعـيد[2] هذا عن الياء فى لبّـيك فهى ياء التثنية، وليست بدلاً من باء- كمـا ذهب يونس- أما ياء لبّيت بالحج فهى كذلك-

(١) لسـان العرب ٢/٢٢٦، ٢٢٧ والأشـمونى ٢/٢٥٢ والكتـاب ١/٣٥٢- ٣٥٤ تحقـيق الأستـاذ عبدالسلام هارون.

(٢) سر الصناعة (الأزهر) الوجه الأول من الورقة ١٤٣ والأشمونى ٢/٢٥٣.

عند أهل الصنعة- ليست بدلاً من باء بل هي اليـاء في لبيك التي هي علم التثنية، ذلك أنهم اشتقـوا من الصوت فعلاً فـجمعوه من حروفـه، كما قالوا من سـبحان الله: سبـحلت أي قلت: سبحان اللـه، ومن لا إله إلا الله: هللت ومن لا حول ولا قوة إلا بالله: حـولقت ومن بسم الله: بسملت ومن هلم: هلمـمت، وكتب إليَّ أبو علي من حلب في شيء سألتـه عنه، فقال: قال بعضهم: سـألتك حاجة فـلا ليت لي، أي قلت لي: لا، وسـألتك حـاجـة فلو لـيت لي: أي قلت لي: لولا، قال: وقالـوا: بأبأ الصبي أباه: أي قال له يا أباه.... وهذا كثير فكذلك أيضاً اشتقـوا لبيت من لفظ لبيك، فجاء في لبيت بالياء التـي هي للتثنية في لبيك وعلى هذا قول سيبويه(١).

وقد رجح ابن جـني رأي أهل الصنعة حين قـال: "والقول بعـد ذلك قول سيـبويه" إلا أنه لا يمنع- مع ذلك- صحـة رأي يونس حين قال: "ثم إن أبا عليّ فيما بعد انتزع لنا شـيئاً يؤنس به قول يونس ولم يقطع به وإنما ذكره تعللا وهو أنه قال: ليـونس أن يحتج فـيقـول: قوله فلبَّيْ يدَيْ إنمـا جاء على قول مـن قال في الوصل هذه أفعَيْ عظيمة وعصَيْ طويلة، وقـد حكى سيبويه أنهم يقولون ذلك في الوصل كمـا يقولونه في الوقف وهذا ليس عذراً مُـقنعًا وإنما فيـه بعض التأنيس، ويرى الأب مرمرجي الدومنكي أن الفعل (لبَّى) ليس مرتجـلا- كما في الفصحى- من لفظة لبيك بل يراد به سـاعد- أعان- أغاث، كما أن لفظـة لبيك ليست بمثنى وإنما يراد منها المعنى السابق للفعل لبَّى لأسباب:

١- تاريخ الكلمة يدل على أنها قـديمة جدًا، ودالة على ما كان السامـيون يجرونه من الأعمال في غضون عبادتهم للقمر.

٢- أن قدماء العرب كانوا يعتقدون أن القمر في الليالي الأخيرة من الشهر يقع في ضيقة لشدة الضغط النازل عليه من قبل تهامة أي البحر، وهي الكلمة الأكدية التي استـقرضتها العـربية ولا سيمـا عربية الجنوب منذ القـديم، كما أن هذه اللفظة ذاتها قد ولجت العـبرية بصورة Tehom فكان العرب يصرخون إذ ذاك

---

(١) نفسه الوجه الثاني من الورقة ١٤٢.

لبيك لبيك موجهين الكلام إلى القمر، كأنهم يقولون (ساعدك- أو أغاثك وليساعدك وليغثك الإله مروخ منجيًا إياك من (تهامة)، وقد استمرت هذه العادة القديمة بين بعض العامة الجهلة فى فرصة كسوف القمر، لاعتقادهم الخرافى أن حوتاً يبتلعه فيصرخون ويضجون بالدق والقرع على الأوانى النحاسية كالقدور والصوانى وغيرها تهويلاً لهذا الحوت المزعوم، فيضطر لخوفه إلى قذف القمر من فيه، وبذلك يزول الكسوف على ظنهم ظن الغباوة.

٣- أن هذه الكلمة تتبعها لفظة أخرى وهى سعديك، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "حدثنى أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشىء لا يفارقه ولا يقلع عنه: قد ألبَّ فلان على كذا وكذا وقد أسعد فلان فلاناً على أمره وساعده، والإلبابُ: المساعدة وكما ورد عن البخارى فى جواب معاذ للنبى ﷺ (لبيك) رسول الله وسعديك.

٤- أنها تشبه أهلّ واستهلّ أى رفع صوته والإهلال بالحج، ومن هذا الصوت صيغت الأفعال (هلّ- أهلّ- استهلّ).

ثم تطورت دلالتها فأصبحت تطلق على الإجابة والطاعة والتهليل والتسبيح والتعظيم، والنتيجة لكل ذلك أنه "يمكن القول بأن الصيغة (لبيك) ليست من باب التثنية والنصب كما هو الرأى السائد، بل هى ضرب من اللفظ القديم بالإمالة على مثال الوارد فى اللهجات، مثلاً: ناديه- توفيه- استهويه - صريط- مشكيه- كيفرين (يقابلها فى الفصيح: ناداه توفاه - استهواه- صراط- مشكاة- كافرين) وعلى تعاقب الأزمان ثبت فى الفصحى التلفظ بالفتحة المشبعة كقولك (رماه) وفاها- دعاك) وهكذا تكون لبيك وسعديك من الآثار اللغوية القديمة التى بقيت فى اللغة وسبقت لباك وأسعدك[١].

والباحث يرى أن كل تلك الآراء قديمة وحديثة تجعل مادة (لبَّ وألبّ) أصلاً لاشتقاق (لبيت ولبيك) ومعناهما فى النهاية أنا مقيم على طاعتك[٢] وهذا

(١) معجميات عربية سامية للأب مرمرجى الدومنكى، ص ١٧٠-١٧٢ .

(٢) اللسان ٢/٢٢٦.

الاشتقاق صحيح لموافقة المأخوذ للمأخوذ منه فى أصل المعنى والاتجاه، وبهذا يبدو أن القول باشتقاق (لبيت أو لبيك) أحدهما من الآخر أمر غير سديد، كما أن القول بأن لبيك اسم مفرد فيه كثير من التكلف والتعسف وهو رأى يونس، وما يراه الأب مرمرجى الدومنكى من أن (لبيك) صيغة من صيغ الإمالة لا تؤيده البراهين اللغوية الواقعية فالمعهود أن تكون إمالة الألف نحو الكسرة مثل ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ ... ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر] ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ... ﴿٢٣﴾﴾ [الإسراء] وما هنا لم يتحقق فيه ذلك، بل الحرف السابق (للألف - بحسب ما يراه) مفتوح فتحة صريحة لا صلة لها بالكسرة بحال وهى لا تتفق والأمثلة اللهجية التى ذكرها، بل تلك النظائر أميلت فيها الألف نحو الكسرة على خلاف لبيك وسعديك، فليس فيهما إمالة كما تصور، ولا يوجد ما يؤيد أن (لبيك) كانت تنطق بصيغة الإمالة ثم تحولت منها إلى الفتح كما هى الآن، ويبدو أن رأى أهل الصنعة - وعلى رأسهم الخليل وسيبويه - فى الذهاب إلى أن لفظ (لبيك) مثنى هو أكثر صواباً وقبولا، يدل لذلك القاعدة اللغوية المشهورة (الإعراب فرع المعنى)، فمعناها (إجابة لك بعد إجابة وإقامة على طاعتك بعد إقامة) وهذا يؤكد أن اللفظ مثنى، وأنه منصوب على المصدرية كقولك حمداً لله وشكراً وكان حقه أن يقال: لَبّاً لكَ إلا أنه ثنى على معنى التوكيد أى لَبّاً لك بعد لَب وإقامةً بعد إقامة[1] وأما القول بأن الياء فى (لبيت ولبيك) بدل من الباء فيمكن التفصيل فيه فالأقوى احتمالاً أن تكون الياء فى الفعل بدلاً من الباء تبعاً لأصل اشتقاقه من لبّ أو ألبّ بالمكان بمعنى أقام به ولزمه، فالمتوقع فى الصياغة- تبعاً للقواعد العامة - أن يكون أصله (ل بْ ب- ل بّ بْ ت) ثم أبدلت الباء الأخيرة ياء كراهية توالى الأمثال[2] وهو قانون بينا أنه منطق علم اللغة الحديث والأقوى احتمالاً - كذلك - ألا تكون الياء فى (لبيك) بدلاً من باء - مع اعترافنا برجوعها إلى أصل المادة

---

(١) اللسان ٢/٢٢٧.

(٢) يقول صاحب اللسان: ألبيت بالمكان ولبيت لغتان إذا أقمت به، وهو أصل التلبية كما حكى أبو عبيد عن الخليل. اللسان ٢٠/١٠٤.

(ل ب ب) فالمعروف أن (لبيك) كما رجحنا مثنى المصدر (لب) بحالة النصب، وأصله (لبّان) لك و«لبّين لك» فالظاهر أن الياء هنا علم النصب فى التثنية، لأن هذا المصدر من صيغة الثلاثى المجرد (فَعَل) لا من صيغة المزيد بالتضعيف (فعّل).

٢- من الجيم

مثل ابن جنى للمضعف من ذلك بقولهم فى جمع دَيجوج: دياج (أصله دياجيج فأبدلت الجيم الأخيرة ياء وحذفت مع الياء قبلها تخفيفاً)[١] ويقول صاحب اللسان: "جمع الديجوج: دياجيج ودياج وأصله دياجيج فخففوه بحذف الجيم الأخيرة، قال ابن سيده: التعليل لابن جنى[٢] وليس من المعقول أن يكون قد حذف الجيم ابتداء، بل الأمر يقتضى قلبها أولاً إلى ياء للانسجام الصوتى ثم حذفت مع الياء قبلها زيادة فى تخفيف اللفظ، وخاصة أنه قد ثقل بالجمع مع وجود الأصوات المتماثلة فى صعيد واحد.

٣- من الدال

ذكر ابن جنى من ذلك (فعّلت) من التصدية وهى التصفيق والصوت[٣] قال الأزهرى: يقال: صدَّى يُصَدِّى تصدية إذا صفّق[٤] وأصله صدّدَ يصدِّدُ فكثرت الدالات فلبت إحداهن ياء[٥] ومنه الثلاثى صدَدت أصد وصدَدت أصُد، وفى التنزيل: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾﴾ [الزخرف]، أى يعجون ويضجون[٦] والاختيار يصِدون بالكسر وهى قراءة ابن عباس وفسره يضجون ويعجون... قال أبو منصور: فإذا كان المعنى يضج ويعج فالوجه الجيد صدّ يصِد مثل ضج يضج[٦] وأنكر أبو جعفر الرستمى هذا القول على أبى عبيدة

---

(١) سر الصناعة (الأزهر) الورقة ١٤٦. (٢) اللسان ٣/ ٨٩.

(٣) سر الصناعة (الأزهر) الوجه الثانى من الورقة ١٤٥.

(٤) ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ... ﴿٣٥﴾﴾ [الأنفال] فالمكاء: الصفير، والتصدية: التصفيق وقيل للتصفيق تصدية لأن اليدين يتصافقان فيقابل صفق هذه صفق الأخرى وصدّ هذه صدّ الأخرى وهما وجهان. اللسان ٤/ ٢٣٣.

(٥) اللسان ٤/ ٢٣٣. (٦) سر الصناعة (الأزهر) الوجه الثانى من الورقة ١٤٥ واللسان ٤/ ٢٣٢.

وقال: إنما هو من الصـدى وهو الصوت فكيف يكون مضاعـفاً؟، وقال أبو على: ليس ينبغى أن يقال هذا خطأ لأنه قد ثبت بقوله عز وجل: ﴿يصِدون﴾ وقوع هذه الكلمـة على الصـوت أو ضـرب منه، وإذا كـان ذلك كذلـك لم يمتنع أن تكون (تصديـة) منه وتكون تفعلة من ذلك أصلهـا تصددة مـثل التجلّة والتـعلّة[1] فلما قلبت الدال الثانية من تصدده تخفيفا اختلف اللفظان فبطل الإدغام[2].

٤- من الراء

شيراز - قيراط - تسريت

أولاً: شيراز فيه عدة أوجه:

١- أن تكون الياء بدلاً من الراء وذلك من وجهين:

أ) أن يكون أصله شـرّازاً والجمع شـراريز، وهذا واضح فى إبدال اليـاء من الراء الأولى.

ب) أن يكون أصله شـرازاً والجـمع شـورايز، يقـول ابن جنى: وقـد يجـوز -أيضا- على هذا أن يكون أصل واحـده شرّازاً إلا أنهم أبدلوا من الراء الأولى ياء- كما ذكـرناه- ثم إنهم لما جمعوا أبدلوا اليـاء المبدلة من الراء واوا لقرب ما بين الياء والواو.

٢- أن تكون الياء بدلاً من الواو: قـال ابن جنى: فأما من قال فى شـيراز شواريز فإنه جـعل الياء فيه مـبدلة من واو وكان أصله على هذا شـورازاً فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياء ثم إنه لما زالت الكسرة فى الجمع رجعت الواو فقالوا: شواريز، فإن قلت: فإن بناء فوعال ليس موجوداً فى الكلام فمن أين حملت واحـد شواريز عليه؟ فالجـواب: أن ذلك إنما رفض فى الواحد لأجل وقوع الواو سـاكنة بعد الكسـرة فلم يمكن إظهارها فلما لم يـصلوا إلى إظهار الواو فى الواحد لما ذكرناه، وكانوا يريدونهـا أظهروها فى الجمع، ليدلوا على

(١) إذا أصلهما تعللة وتجللة ثم ادغم.

(٢) سر الصناعة (الأزهر) الوجه الثانى من الورقة ١٤٥ والأول من الورقة ١٤٦.

ما أرادوه في الواحد ليُعلموا أنهـا لم تزد في الواحد ياء في أول أحوالها وأنها ليست كـديماس ودياميس ولا كديـاج ودبابيج فيمن نطق باليـاء بعد الدال[1] والدليل على كون الياء في شيـراز بدلاً من الواو في شوراز وأنها ليست بمنزلة ياء ديماس ظهورها في الجمع شواريز[2].

٣- أن تكون اليـاء غيـر مبـدلة من راء ولا واو بمنزلة ياء ديماس، قـال ابن جنى: ويحتمل قولهم شواريز عندى قولاً آخر على غير المذهب الأول وهو أن يكون شيراز فيعـالا والياء فيه غير مبدلة من راء ولا واو بمنزلـة ديماس، وكان قياسه على هذا أن يقولوا في تكسيره شياريز كدياميس، ولكنهم أبدلوا من الياء واوا لضرب من التوسع في اللغة، وذلك أن الواو في هذا المثال المكَسَّر أعم تصرفًا من الياء، ألا ترى إلى كثرة نحو ضوارب وقواتل. . . . وقلة صيارف وبياطر، فلما أُلِفت الواو في هذه الأمـثلة المكسورة وكانت أعم تصرفـاً من الياء قلبت الياء أيضاً في شياريز واواً في شواريز، كما قلبت الواو أيضاً في نحو هذا من مكَسَّر الأمثلة ياء لضرب من الاتسـاع في الكلام فقالوا في جمع ناطل. . . . نياطل ولم يقولوا نواطل مثل خـواتم ودوانق، قال لبيد: (تكرُّ عليهم بالمزاجِ النيَّاطلُ)[3] وقد رجح ابن جنى أن تكون غـير مبـدلة من راء ولا واو حيث يقول بعد حـديثه عن الرأى الأول مشيراً إلى الرأى الثـالث الذى معنا -وكان قد ذكره قبله- والقول الذى قبل هذا أشبه[4].

ثانياً: قيراط: أصله قِرَّاط[4] بالتشديد لأن جمعـه قراريط فأبدل من إحدى حرفى تضـعيفـه ياء. . . قال ابن دريد: أصل القـيراط من قولهم: قـرط عليه إذا أعطاه قليلاً قليلاً. والياء في قيراط بدل من الراء[5].

---

(١) سر الصناعة (الأزهر) ١٤٣. (٢) نفسه، الوجه الثانى من الورقة ١٤٤.

(٣) نفسه. الوجه الثانى من الورقة ١٤٣ وانظر المحتسب ١/ ١٥٧، النياطل: جمع ناطل وهو القدح الصغير الذى يعرض فيه الخمار أنموذجه من الشراب على الندامى. اللسـان ١٤/ ١٩٠. وقال الجوهرى: النياطل جمع نيطل لأن فاعلا لا يجمع على فياعل. وانظر سر الصناعة السابق.

(٤) انظر مادة (شرز) في اللسان ط بيروت ٥/ ٣٦١ والقاموس (الحسينية) ٢/ ١٧٨.

(٥) اللسان ٩/ ٣٥١.

ثالثا: تسريت: هذا الفعل مأخوذ من السُّرية[1] وقد اختلف في اشتقاقها على الوجوه الآتية:

١- من سراة الشيء: وسراة الشيء أعلاه وما ارتفع منه[2] وأصلها على هذا (فُعْيلة) سُرْيوه لأن السَّراة من الواو ويظهر ذلك في جمعها على سَرَوات يقول الفرزدق:

وأصبَح مُبيضُّ الصَّقيعِ كأنه ... على سَرَوَاتِ النَّبْتِ قُطنٌ مندَّفُ

فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء[3].

٢- من السَّرو بمعنى المروءة والشرف يقال سرُو يسرُو سَراوة وسَرْوًا: أي صار سريًا وله صلة بالمعنى السابق إذ الشرف والمروءة ارتفاع عن الدنايا، ومن هنا قال أبو العباس: السَّرِيّ الرفيع في كلام العرب ومعنى سَرُو الرجل يسرو أي ارتفع يرتفع فهو رفيع، مأخوذ من سراة كل شيء ما ارتفع منه وعلا[3] إلا أن سُرية على هذا يكون أصلها فُعّولة من السَّرو وقلبت الواو الأخيرة ياء طلبا للخفة، ثم أدغمت الواو فيها فصارت ياء مثلها ثم حولت الضمة كسرة لمجاورة الياء[4].

٣- من السرور وبه قال أبو الحسن الأخفش، يقول ابن جني: والذي ذهب إليه أبو الحسن أنها فُعلية من السرور، لأن صاحبها يسر بها، ودفع أبو الحسن ما سبق من الآراء وقال: إن الوضع الذي تؤتى المرأة منه ليس أعلاها ولا سراتها قال ابن جني والقول كما قال[3].

٤- أ) من السِّر بمعنى الجماع لأنه يكتم "وذلك أن صاحبها أبدا يخفيها ويُسر أمرها من حُرته وصاحبة منزله"[3] وهي فُعلية بهذا الاشتقاق أيضاً وضمت السين للفرق بين الحرة والأمة توطأ فيقال للحرة إذا نكحت سراً أو كانت فاجرة سِرية وللمملوكة يتسراها صاحبها سُرية مخافة اللبس[5].

(١) الجارية المتخذة للملك والجماع والأمة التي بوأتها بيتاً.

(٢) اللسان ١٩/ ١٠٠.   (٣) سر الصناعة (الأزهر) الوجه الأول من الورقة ١٤٥.

(٤) اللسان ١٩/ ٩٩، ١٠٠.   (٥) نفسه ٦/ ٢٢.

ب) من السُّر بمعنى السرور، وبه قال أبو الهيثم: ولعل هذا مأخوذ من رأى أبى الحسن الأخفش السابق[1].

٥- من السُّرَى يقول ابن جنى: "ولو قال قائل: إنها فُعَيلة من سريت أى سرت ليلاً لأن فى ذلك ضرباً من الإخفاء والستر لكان قولاً"[2].

ومن هذه الآراء يتلخص لنا أن وزنها إما فُعلية- كما هو الرأى الثالث والرابع، وإما فُعّيلة - كما هو الرأى الأول والخامس - وإما فُعّولة - كما هو الرأى الثانى - وعلى أخذها من السُّرى لا يتحقق الإبدال فى شىء من الحروف، لأن الياء تكون أصلية فى موضعها، وعلى أخذها من السَّراة والسَّرْو يكون الإبدال من الواو إلى الياء- كما هو مبين سابقاً - وليس من بابنا الذى نتحدث عنه، ويتحقق ما أردناه إذا أخذت من السِّر أو السُّرور إذ تكون السرية من (مادة س ر ر) المكررة الراء، ويكون تسريت أصله: تسررت على تحويل التضعيف؛ فالراء أُبدلت ياء لما توالى ثلاث راءات، ولذلك قال ابن جنى إن حملها على أنها فُعلِية أَوْجَهُ لأمرين:

أ) أن فُعلِية أكثر فى الكلام من فُعّيلة.

ب) معنى السِّر والسُّرور أظهر من معنى السَّراة والسُّرى[2].

٥- من الصاد

يذكر ابن جنى من ذلك (قصَّيت أظفارى والأصل قصَّصتُها)[3] فقلبت الصاد الثالثة ياء كراهية التضعيف[3].

٦- من الضاد

وهذا مثل تقضَّى بمعنى انقضَّ، وأصله تقضَّضَ على وزن (تفعّل) من الانقضاض، قال الشاعر:

---

(١) اللسان ٦/ ٢٢. (٢) سر الصناعة (الأزهر) الورقة ١٤٥، ودار الكتب، ص٣٨٨.

(٣) نفسه (الأزهر) ١٤٥ والمحتسب ١/ ١٥٧ وانظر اللسان ١٧/ ١٤٤، ٢٠/ ٤٥ قال ابن جنى: وقد يجوز عندى أن يكون قصّيت فعلت من أقاصى الشىء لأن أقاصيه أطرافه، والمأخوذ من الأظفار إنما هو أطرافها أو أقاصيها فلا يكون فى هذا بدل.

تقضِّيَ البَازِي إذَا البَازِي كَسَرَ

هو تفـعُّل من الانقضـاض وأصله: تَقَضُّض فـأبدلت الضاد فى الآخـر ياء كراهية التضعيف، ويجوز أن يكون (تقضِّى البازى) تَفعُّلاً من قَضَيت بمعنى عَمِلت وصنعت، قال أبو ذؤيب:

وعليهمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُما ... داودُ أو صنعَ السوابغَ تُبَّعُ

أى عملـهما. وعلى ذلك يـكون معنى تَقَـضِّى البازِى أى عَمَل الـبازى فى طيرانه والوجه هو الأول(١).

٧- من العين

فالوا تلعَّيت من اللُّعاعة وهي بقلة، وأصله تلعَّعْتُ فأبدلوا من العين الآخرة ياء(٢) ويقول صاحب اللسان: واللُّعَاعة أيضاً بقلة من ثمر الحشيش تؤكل. وألعَّت الأرضُ تلع إلعاعًا: أنبتت اللُّعاع، وتلعَّى اللّعاع: أكله وهو من محوَّل التضعيف، يقال: خرجنا نتلعَّى: أى نأكل اللّعاع وكان فى الأصل نتلعع مكرر العينات فقلبت الآخرة ياء(٣).

٨- من الكاف

من ذلك "مكُّوك ومكَّاكِيّ أصله مكاكيك مثل سَمُّور وسَمامير فأبدل الكاف الآخرة ياء(٤) كراهيـة التضعـيف.... وفى حديث أنس أن رسـول الله ﷺ كان يتوضأ بمكوك ويغتسل بخمس مكاكيك وفى رواية بخمس مكاكى"(٥).

(١) سر الصناعـة (الأزهر) الوجه الثـانى من الورقة ١٤٥ والمحتسـب ١/ ١٥٧ واللسـان ١٧/ ١٤٤، ٢٠/ ٤٥.

(٢) نفسه الوجه الاول من الورقة ١٤٦.

(٣) اللسان ١٠/ ١٩٥.

(٤) سر الصناعة (الأزهر) الوجه الثانى من الورقة ١٤٦، وسَمُّور: دابة يتخذ من جلدها فراء مثمنة القاموس ٢/ ٥٣.

(٥) اللسـان ١٢/ ٣٨١.

٩- من اللام

من ذلك أمليت وأصلها أمللت وهما لغتان، قال ابن جنى: قولهم: أمليت الكتاب إنما أصله أمللت فـأبدلت اللام الآخرة هرباً من التضعيف وقـد جاء القرآن باللغتين جميعاً قال الله عز وجل ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ... ﴿٢٨٢﴾﴾ [البقرة] وقال ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٥﴾﴾ [الفرقـان] وفى اللسان قال الفـراء: أمللت لغة أهل الحجاز وبنى أسد، وأمليت لغة بنى تميم وقيس(١).

١٠- من الميم

ديماس - يأتمى - يكمُّوا - معمية

أ) قال سـيبويه: من قـال فى جمع ديماس دمامـيس فالياء فـيه بدل من الميم، إذ أصله حينئذ دِمَّاس، فأبدل كراهية التضعيف(٢).

ب) قال ابن جنى: أخبرنا أبو على بإسناده عن يعقوب عن ابن الأعرابى أنه أنشد:

نزورُ امرأً أما الإلهَ فيتّقى وأما بِفعل الصَّالحينَ فَيأتمِى

أراد يأتمّ فأبدل الميم الثانية ياء(٣).

جـ) وقال فى قـول الراجز: (بل لَوْ رأيتَ الناسَ إذ تُكُمُّـوا... إلخ) قالوا: أراد تُكُمْمُـوا من كَمَمْت الشيء إذا سـترته، فـأبدلت الميم الأخيرة ياء فـصار فى التقـدير (تُكُمْيُوا) فـأسكنت الياء وحذفـت، كما تقـول قد تُوُلُّوا من وَلِيت، وذكر ابن جنى احـتمالاً آخـر فيه، وهو أن يكون تُـكُمُّوا تُفُعِّلُوا من كَـمَيْت الشيء إذا سـترته، ومنه قولهم كَـمِيّ وهو الذى تستَّـر فى سلاحـه، فيكون تُكُمُّوا على هذا مما لامه معتلة ولا يكون أصله من ذوات التضعيف(٤).

---

(١) ١٤ / ١٥٣ ، ١٥٤.

(٢) سر الصناعة (الأزهر) الوجه الثانى من الورقة ١٤٥ بتصرف واللسان ٧/ ٣٩٠، ٣٩١.

(٣) نفسه الورقة ١٤٥ واللسان ١٨/ ٤٨.

(٤) سـر الصناعـة (الأزهر) الورقـة ١٤٥، وانظر اللسـان ٥/ ٣٧٨، ١٥/ ٤٣٢، ٤٣٣، ١٧/ ١٤٣، ١٩/ ١٢٩.

د) وقال ذو الرمة:

مُنَطَّقَة بالآلِ مُعْمِيَّـــــة بِـــــه		دياجيرُها الوُسطى وتبدُو صُدُورُها

قال ابن الأعرابي: أراد مُعَمَّمَة فأبدل من الميم ياء، وجوز ابن جنى أن يكون مشتقاً من العمى(1) وعلى هذا لا إبدال فيه.

١١- من النون

أ) دينار		ب) لم يتسن		ج) تظنيت

أ) دينار: أصله دنّار والقول فيـه كالقول فى قيراط، لقولهم فى التكسـير: دنانير ولـم يقولوا ديانـير، وكذلك التـحقيـر وهو دنينير، فقلبـت إحدى النونين ياء كراهية التضعيف، ولئلا يلتـبس بالمصادر - التى تجيء على فِعَّال كقوله تعالى ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾﴾ [النبأ] إلا أن يكون بالهـاء فيخـرج على أصله مثل الصِّنَّارة والدِّنَّامة لأنه أمن الآن من الالتبـاس، ولذلك جمع على دنانير. قال أبو منصور: دينار وقيراط وديباج أصلها أعجـمية، غير أن العرب تكلمت بها قديماً فصـارت عربية(2) ويلاحظ أن العرب يخـففون ما يجـرى على ألسنتهم سواء كان عربياً أصيلاً أو معرَّباً كما هو واضح هنا.

ب) لم يتسنَّ: يقول ابن جنى "قرأت على أبى على بإسـناده عن أبى عبيدة قال: سمعت أبا عمـرو بن العلاء يقول: لم يتسنَّ: لم يتغيـر من قوله تعالى ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾﴾ [الحجر] أى متغير، فقلت له: لـم يتسنَّ من ذوات الياء، ومسنون من ذوات التضعيف، فـقال: هو مثل تظنيت وهو من الظن، فأصله على هذا القـول لم يتسنَّن ثم قلـبت النون الآخره ياء هرباً من التـضعـيف، فصار يتسنَّيْ ثم أبدلت الياء ألفاً فصـار يتسنَّى ثم حذفت الألف للجزم فصار لم يتسنَّ(3).

---

(1) نفسه الوجه الثانى من الورقة ١٤٥.

(2) سـر الصناعـة (الأزهر) الـورقـة ١٤٥ وانظر اللسـان ٣٧٨/٥، ٤٣٢/١٥، ١٤٣/١٧،٤٣٣، ١٢٩/١٩، والصِّنَّارة واحدة الصِّنَّـار وهو شجر، وقـيل: هى الجريدة الدقيـقة المعقـفة فى رأس المغزل، وأهل اليمن يسمون الأذن صنارة. والدنامة: القصير.

جـ) تظنّيت أصله تظننت[1] حولت إحدى النونات ياء، قال ابن جنى: ومن ذلك قولهم: تظنّيت وهو تفعّلت من الظنّ وأصلها تظنّنت، فقلبت النون الثالثة ياء كراهية التضعيف[1].

١٢- من الهاء

أ) صَهْصَيت ب) دَهْدَيت

أ) (صهّ القوم) وصَهْـصَه بهم: زجرهم[2] وقالوا فى صهصت بالرجل إذا قلت له صهْ صهْ: صَهْصَيت فأبدلوا من الهاء ياء.

ب) قالوا: دَهْدَيْتُ الحـجرَ أى دحرجـته وأصله دَهْدَهـتُـه، ألا تراهم قالوا: دهدوهة الجُعَل لما يدحرجه قال أبو النجم:

كأنّ صوتَ جَرْعها المستعجلِ ... جَنْدَلَةٌ دهدَيتُها فى جَنْدلِ[3]

"دهدهت الحجـارة ودهديتهـا: إذا دحرجـتها، فـتدهده الحـجر، وتدهدى، حولت الهاء الأخيرة ياء لقرب شبهها بالهاء، ألا ترى أن الياء مدة والهاء نفس، ومن هنا صار مجرى الياء والواو والألف والهاء فى روى الشعـر شيئاً واحداً، نحو قوله: (لمِنْ طللٌ كالوحْيِ عافٍ منازلُه)، فاللام هو الروى والهاء وصل الروى كـما أنها لو لم تكن لمدت اللام حـتّى تخرج من مـدتها واو أو ياء أو ألف للوصل نحـو منازلى ومنازلا ومنازلو. ابن سيده: وكذلك دهداء ودهداه ودهداة الياء بدل من الهاء، لأنها مثلها فى الخفاء، كما أبدلت منها فى قولهم: ذه أمة الله وكذلك قال الجوهرى[4].

والناظر فى هذه النصوص المعجمية يلاحظ أنها تسوغ التبادل بين الهاء والياء بوجود أوجه الشـبه المذكورة، ولكنها ليست بشىء فى نظر علمـاء اللغة المحدثين،

(١) نفسه، الصفحات عينها. (٢) اللسـان ١٧/ ٦-٤٠.

(٣) سر الصـناعة (الأزهر) الوجه الأول مـن الورقة ١٤٢، الجُعَل: دابـة سوداء من دواب الأرض، قيل: هو أبو جـعران - بفتح الجيم - وجـمعه جـعلان، وقيل هو حيـوان معروف كالخنفـساء، ودهدوهة الجُعَل: ما يدحرجه من الخرء (النتن) بأنفه، وجرع الماء: بلعه وكذلك تجرعه وقال ابن الأثير: التجرع: شرب فى عجلة أو قليلاً، والجندل: الحجارة الواحدة جندلة. اللسـان ٩/ ٣٩٥، ١٣/ ١١٨، ١١٩، ١٣٦، ١٧/ ٣٨٢. (٤) اللسـان ١٧/ ٣٨٢ .

لبعد المخارج، واختلاف الصفات، فالهاء تخرج من أقصى الحلق، وهى صوت مهموس رخو مستفل منفتح مصمت (ضعيف)(١) أما الياء (المذكورة) فتخرج من وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، وهى صوت مجهور، مستفل منفتح مصمت قوى(٢)، فالاختلاف جذرى بينهما، لأنه يتناول المخرج ومعظم الصفات القوية فلا مسوغ للتبادل بينهما، ووضع حرف مكان آخر فى قافية البيت لا يعطى أهمية خاصة فى الإبدال إذ إن جواز حلول حرف فى القافية، ومشاركة آخر له فى ذلك أمر عرف عن العرب مسموعاً فى النظم فيتبع - لهذا فقط - أما الحكم بجواز التبادل بينهما بناء على ذلك فلا مسوغ له لأن تلك جهة أخرى، والعلاقة منفصمة وإلا فإن الواو والألف تقعان وصلاً أيضاً كما تقع تلك الحروف، ومع ذلك قلنا بعدم التبادل بينهما، ولكن التوجيه الموفق لحلول الياء محل الهاء هو تخفيف نطق الكلمة بمنع وجود أصوات متماثلة فيها جرياً على قانون المخالفة الصوتية.

ملاحظة لغوية: نرى من النماذج السابقة أن تجاور الحرفين المتماثلين أو تقارب مكانيهما- كما هو بيّن فى الفصل بينهما بياء مثل مكاكيك ودياجيج- يؤدى إلى تطور أحدهما إلى صوت مخالف هو الياء، وهذا التطور- كما ذكرنا آنفًا - هو إحدى نظريات السهولة التى نادى بها كثير من المحدثين، والتى تشير إلى أن الإنسان فى نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التى لا تحتاج إلى جهد عضلى فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة فى لغته نظائرها السهلة، وقد اعترف القدماء بكراهية التضعيف، ولعلهم كانوا يريدون بهذا أنه يحتاج إلى مجهود عضلى(٣)، ولكن هذا الرأى لم يرتضه الأستاذ العلايلى بل ذهب إلى عكسه تماماً، فادعى أن الأصل فى الكلمات المضاعفة (التى تحتوى على حرفين متماثلين) هو المخالفة بكون أحد المتماثلين حرفاً من حروف العلة، وذلك فى إطار بحثه عن أصول الألفاظ فى اللغة العربية، وأنها كانت ثنائية معلة ثم صححت فى مراحل تطورية متأخرة، وهذا الرأى الذى ذهب إليه الأستاذ العلايلى لم يوافقه عليه المحدثون من علماء اللغة، بل إنهم يؤيدون قانون المخالفة السابق، وأن المضعف

(١) التجويد والأصوات ٥٥ . (٢) نفسه ٥١ . (٣) الأصوات اللغوية ١٥٣ .

هو الأصل، ثم إن التطور أدى إلى قلب أحد المتماثلين ياء كراهية التضعيف، ولتقليل الجهد العضلى، وقد أوضحنا ذلك فى حديثنا عن فلسفة البناء اللغوى(١).

نتائج البحث

ثبت بالدليل القاطع تفوق العرب على "أوربا" حين بدأوا بدراساتهم الصوتية مبكرين، ثم تلاهم الغربيون مستفيدين منهم، وقد اتضح منشأ الدراسة الصوتية عند العرب فى علم التجويد والصرف والمعاجم، وامتداد ذلك إلى علوم البلاغة، وأن الفضل فى نشأة الدراسة الصوتية يعود إلى الخليل بن أحمد وسيبويه وابن جنى إلا أن الأخير أثار كوامن هذا العلم وتفصيلاته، وربط بين الدراسة الصوتية والموسيقى والنغم بما أوضح اهتمامه بالأبحاث التجريبية التى تتفق وأحدث الطرق العلمية، وقد ناقشنا تعريفه للصوت والحرف والفرق بينهما، وبينا أن ذلك- عنده- لا يقل شأنا عما ذهب إليه المحدثون، وإن كانوا قد ربطوا بين الصوت الإنسانى بملاحظة أنه ظاهرة اجتماعية وبين الصوت الطبيعى مع بعض تفصيلات أوجدتها الأجهزة الحديثة، ثم فصلنا الحروف الهجائية أصولها وفروعها بما ذكره ابن جنى وغيره من علماء اللغة، وناقشنا خلاف المبرد فى اعتداد الهمزة حرفاً، ورد ابن جنى عليه، وبينا الصواب وعدمه فى ذلك، وأشرنا إلى أن ترتيب ابن جنى للأصوات بحسب الهجائية العادية لا يناسب قيمة البحث الصوتى الذى تخصص فيه وتعمق، وكان الأجدر به أن يتبع الهجائية الصوتية كالخليل، وقارنا بينه وبين غيره مع نبذة تبين تاريخ الحروف العربية، وقد أفضنا فى الحديث عن أصوات اللين عند القدماء ولاسيما ابن جنى الذى أكد - بما لا يحتمل الشك - تقسيم تلك الأصوات إلى لين طويل ولين قصير، واتفق بذلك مع أحدث نظريات علم الأصوات، كما عرضنا لرأيه الذى انبنى على ذلك فى محل الحركة من الحرف مع الآراء الأخرى، وكان على درجة كبيرة من القوة حين رجح أن تكون الحركة بعد الحرف، وانتزع لها الأدلة وفند غيرها، واتفق بذلك مع ما يثبته الدرس

(١) انظر ص ٤٧٨، ٤٧٩ من كتابنا.

الصوتى الحديث، وقد أوضحنا رأى ابن جنى وغيره من الأقدمين فى الأصوات الساكنة ومخارجها وصفاتها، وأبنا عن قوة وصمهم لها بما لا يقل شأنا عن الدراسات الحديثة، بل كنا دائماً نبرهن على استفادة علم اللغة الحديث من نظريات القدماء، وأن ما وصل إليه العلم الصوتى التجريبى يؤكد - فى وضوح - صحة مذهب القدماء اللهم إلا بعض هنات وقفنا منها الموقف العلمى السليم ولا سيما ما يخص عالمنا ابن جنى منها.

ومن هنا نرى أنهم- بغض النظر عن الهفوات القليلة- قد عالجوا الأصوات علاجاً علميّا سديداً سواء فى ذلك أصوات اللين أو الأصوات الساكنة، وقد كانت دقة الملاحظة وإرهاف الحس من العوامل التى ساعدت علماءنا الأفذاذ على انتهاج الطريق السوى فى دراساتهم الصوتية بما بهر المحدثين وأثار كوامن إعجابهم ودهشتهم[1].

وكان حديثنا عن الإبدال حديثاً مفصلاً، تناولنا فيه معناه، وأنواعه، وأسبابه المؤدية إليه، ومقاييسه عند علماء اللغة، وقد عرضنا رأى عالمنا اللغوى ابن جنى مقارناً بالآراء الأخرى - قديمها وحديثها - ثم وضعنا كل الآراء تحت الاختبار حين عرضنا للأسباب الداعية للإبدال من شتى جوانبها، وقد طبقنا القواعد التى توصلنا إليها على تلك الثروة اللغوية من الألفاظ التى عرض ابن جنى لها، فى كل باب من أبواب حروف المعجم فى كتابه سر الصناعة وناقشنا رأيه فيها وطبقناه على الأسس المنهجية التى اتبعناها فى البحث، وأثبتنا النتائج التى توصلنا إليها بما يجعل هذا اللفظ من قبيل الإبدال أو اختلاف اللهجات أو غيرهما، بحيث يستبين ذلك واضحاً من المقارنة والتحليل، ومن خلال تلك الدراسة يبدو أن كثرة من الألفاظ التى عدها ابن جنى من الإبدال أو من اختلاف اللهجات تغير الموقف بالنسبة لها بما يخالف رأيه، وما يضمها إلى فصيلة لم يجعلها هو منها بحسب قانون الاستقراء اللغوى الدقيق، ومن هنا تبدو لى عدة ملاحظات:

---

(١) الأصوات اللغوية من المقدمة ص ٦.

أولا: أن مقياس ابن جنى للإبدال بجعل اللفظ منه أو من غيره بحسب كثرة التصرف وقلته وشيوع الاستعمال وعدمه مقياس أغلبى.

ثانياً: أن كثيراً من الألفاظ التى حكم عليها بأنها مبدلة خرجت عن هذا النطاق بموجب براهين علمية قوية.

ثالثاً: هذا البحث يعد منهجاً جديداً لدراسة الألفاظ التى وردت فى كتب اللغة على أنها من قبيل الإبدال، فالواقع أن أكثر تلك الألفاظ التى وسمت بهذه السمة لها سبب أو جملة أسباب تسلكها فى عداد طائفة معينة بعيدة عن مجال الإبدال وإنما دخلت فيه بمجرد دعوى ينقصها البرهان والتأييد.

وعلى هذا فواجب علماء اللغة أن يتجهوا إلى تلك الثروة الضخمة من الألفاظ ويبحثوها على أساس الاستقراء الواعى، والتتبع الدقيق للأسباب والبواعث، ليمكن رد تلك الألفاظ إلى أصولها، وعلى ذلك يتضح أن ما يبقى من قبيل الإبدال هو القليل منها.

رابعاً: يمكن أن نقول إن ابن جنى فى مسلكه فى هذا الميدان كان من الرواد الأوائل الذين كشفوا عن صلات الحروف، واتجاهات الأصوات، وأوضحوا بعض ما استغلق على غيره من سابقيه من اللغويين، فكثير من الألفاظ التى قيل: إنها من هذا النطاق فجمعت فى كتب خاصة، ككتابى أبى الطيب اللغوى وابن السكيت، أو تفرقت فى بطون المعاجم لا ينظمها سلك خاص، أو استنتاج عام، ويمتاز بحث ابن جنى فيها بأنه عرض بعضها على عقله الفذ، وتحت اختباره العلمى، ثم استخلص منها قواعد، وأسسا فتحت مجالاً واسعاً لعلم اللغة الحديث.

وأعتقد أنه بهذا المنهج أربى على السابقين، وسار فى ميدان بكر لم يكن لهم فيه مجال. ثم هو من بعد ذلك حقق فضلاً على لاحقيه حتى إن رأيه أحياناً يكاد يسبق المحدثين فى هذا المضمار، وقد بينا دقته فى اختيار تقارب الحروف مخرجاً وصفة أساسًا للقول بالتبادل.

وأخيراً فإن نتائج دراسته للإبدال كانت معيناً ثرا للمحدثين أفادتهم فى كثير من أبحاثهم اللغوية على ما بينا.

الباب التاسع

الدلالة ومظاهرها

نشأة علم الدلالة اللغوى

اللغة رمز التعبيـر ووسيلته وهى الأداة التى تنقل الأفكار وتترجم عنها، ولا ريب أن تلك الأفكار تنتـقل إلى طالبـها فى قـوالب خـاصة هى الألفـاظ، وهذه الألفاظ يختارها كل مجتمع بحسب ظروفه وأحواله الاجتماعية، فأرباب الصحراء يميلون إلى وعورة اللفظ وخشـونته، وأرباب المدنية تحمل ألفاظهم سمـات مدنيتهم وحضـارتهم من رقة وعـذوبة، ولا ريب أن المعانى التـى تحملها هذه الألـفاظ تمر عليها منذ نشأتها مراحل تاريخية- كما هو الحال الآن- فاللغات البشرية قد قطعت مراحل طويلة الأمد، وتقلبت عليهـا أجيال متعاقبة منذ أقـدم العصور، وكل جيل له سمـات قد ورث بعضـها عن أجداده أو أخـذه ممن يخالطهم، وابتكر بعضـها الآخر تبعاً لمقتضيات حياته وبيئته وظروفه التى مر بها اجتماعية ونفسية، ولا ريب - كذلك - أن الألفاظ تمر فى تلك المراحل، وتتلقفهـا الأجيال بما تحمل من معان قد تبقى، وقـد تتغير، وقد تنحـرف، بحسب عادات وأسباب لا يمـكن التنبؤ بها جميعا، ولكن يمكن من دراسة الألفاظ نفسها الوقوف على بعضها، كما أن المعنى نفسه قد يتغـير مفهومه لدى الأجيال، من الشـرف إلى الضعة وبالعكس، كذلك أصوات الألفاظ عـرضة لهذا التغير، ولكل لغـة قواعدها المنتظمة التى تبعـتها فى سيرها عبر التاريخ، غير أن الأيام تؤثر فيها، وتدخل بعض التغييرات عليها، وقد أوضح الدكـتـور وافى أنواع التطور الـدلالى بما يشـمل تغـيـر المعنى والقـواعـد والأساليب كما يلى:

١) تطور يلحق مـعنى الكلمة، كـأن يخصص مـعناها العام، فـلا تطلق إلا على بعض ما كـانت تطلق عليه من قبل أو يعـمم معناها الخاص، بحـيث تشمله وتشمل معانى أخـرى أو تطلق على معنى جديد لعلاقة مـا، أو تستعمل فى معنى غريب كل الغرابة عن معناها الأول.

٢) تطور يلحق القواعد المتصلة بوظائف الكلمات، وتركيب الجمل، وتكوين العبارة، وما إلى ذلك كقواعد الاشتقاق والصرف (المورفولوجيا) والتنظيم (السنتكس) كاللغات العامية في تجردها من علامات الإعراب، وتغير قواعد الاشتقاق ومناهج تركيب العبارات فيها.

٣) تطور يلحق الأساليب، فاللغات العامية تختلف في ذلك عن العربية الفصحى وما كانت عليه وذلك لاتصالها بالآداب الأجنبية، وما جد من علوم ومعارف[١].

والمعروف من دراسة اللغات أنها بدأت مع وجود الإنسان للتعبير عن حوائجه، والآدمي البدائي كان محدود الأفكار، لا يذهب عقله إلى أكثر مما يقع تحت حواسه، ولذلك "يجمع الباحثون في نشأة الدلالة على أنها بدأت بالمحسوسات، ثم تطورت إلى الدلالات المجردة بتطور العقل الإنساني ورقيه"[٢] فالدلالة الحسية هي الأصل، والمعنوية هي الفرع؛ ففي أول استعماله (قطع) لم يكن يريد بها إلا القطع الحسي، لكنه بعد أن ارتقى في الحضارة، وارتقت تصوراته، حدثت له معان جديدة بينها وبين القطع مشابهة ذهنية، كقولنا (قطع في الأمر) أي جزم، (وقطع الحوض) أي ملأه إلى نصفه، ثم قطع الماء فحمل عليها مجازاً[٣]، وذلك كله يعد مرحلة تاريخية متميزة لتطور الدلالات عند الأمم[٤] وهذا التطور الذي نلمحه في ألفاظ اللغات يدل دلالة أكيدة على تطور الجماعات البشرية، وهما مقترنان في السير في طريق واحد، فإذا تخلف مجتمع عن ركب الحياة تخلفت لغته معه ونالها البلى والفساد، أما إذا تقدم المجتمع فإن ذلك يدعو إلى حيوية لغته، وانطلاقها إلى آفاق بعيدة، «وليس تطور اللغة إلا مظهراً من مظاهر تطور الجماعة، لا تسير فيه في طريق متصل نحو غاية محدودة»[٥]، وكما تتطور اللغة بتطور الناطقين بها فإنها تنقل من جيل إلى جيل آثار المتكلمين، وعاداتهم، وتقاليدهم، وشخصيتهم المتميزة، وكل ما يحيط بهم، فهم يتركون

---

(١) علم اللغة ط١٩٣٨م، ص ٢٩٦، ٢٩٧.
(٢) دلالة الألفاظ د. أنيس ١٥٧.
(٣) الفلسفة اللغوية ١٠٩.
(٤) دلالة الألفاظ د. أنيس ١٥٨.
(٥) دلالة الألفاظ د. مراد كامل ١٩، ٢٠.

على لغاتهم بألفاظها ومعانيها واستعمالاتها بصمات من أيديهم وشفاههم وما يدور حولهم.

واللغة العربية فى طليعة اللغات المعبرة بين لغات العالم الشرقية أو الغربية، فلا يعرف علماء اللغات لغة قوم تتراءى لنا صفاتهم، وصفات أوطانهم، من كلماتهم وألفاظهم، كما تتراءى لنا أطوار المجتمع العربى من مادة ألفاظه ومفرداته، فى أسلوب الواقع وأسلوب المجاز[1] "فالكتابة والشكل والرسم والبلاغة والفصاحة والدلالة نفسها كلمات مستعارة من حياة أقوام رعاة، وقبائل مترحلة، فالكتابة والشكل بمعنى القيد، والرسم أثر خطو الإبل على الرمل فى رسيمها أو سيرها على العموم، والبلاغة من الوصول إلى غاية المسير، والفصاحة من اللبن الفصيح الذى زال رَغْوهُ والدلالة للقافلة كالدلالة فى الكلام[2] ولفظ الصديق فى العربية من الصدق والعدو من العدوان، فى حين أن كلمة ami = صديق فى الفرنسية مشتقة من لفظ يفيد معنى المحبة و annemi = عدو لفظ مركب يفيد نفى المحبة أى بمعنى البغض، فمفهوم الصداقة عند العرب مبنى على فكرة الصدق، والعداوة على العدوان بخلاف مفهوم الفرنسيين فى بنائهما على أساس الحب والبغض، ولفظ عقل فى العربية مأخوذ من العقل بمعنى الربط والتقييد ويدل ذلك على أن فى معنى العقل عند العرب مفهوماً خلقياً بالإضافة إلى العنصر الفكرى، فهو يعقل عن المنكر والشر ولا يدل لفظ raison الفرنسى على مثل ذلك، فإن أصل معناه العد والإحصاء[3]، ومن هذا يتضح أن العربى تظهر سمات مجتمعه على ألفاظه ومعانيه، ومعرفة دلالة الألفاظ وتطورها يفهمنا عقلية الشعب المتكلم بهذه اللغة[4].

وهذه الدلالة لها أهمية كبيرة فى ميدان الحقوق والمعاملات التجارية والاقتصادية والدين، ولهذا تنبأ ابن جنى بهذا العلم، ودعا إليه لما لاحظ من خطأ

---

(١) اللغة الشاعرة ٦٠، ٦١.
(٢) نفسه ٤٢.
(٣) فقه اللغة للمبارك ١٣٨.
(٤) نفسه ١٣٧.

فى فهم بعض النصوص القرآنية تسبب فى ضلال من لم يفهموا الألفاظ ودلالاتها، فمعرفة الدلالة، وتتبع الألفاظ لإدراك المعانى التى مرت بها تفيد المجتمع والحياة، ولقد أدركت طائفة من العلماء، قديماً وحديثاً عرباً وغرباً، قيمة هذه الدراسة، فهبوا يبحثون فيها ويسبرون غورها، حتى وصلوا- بدأبهم وجهودهم الجبارة - إلى كشف القوانين التى تحكم معانى الألفاظ، وأسباب تبدلها، والصلة بين اللفظ ومدلوله، وصلة اللغة بأصحابها بوجه عام[1]، ونشأ من ذلك علم للدلالة يعد «طريقاً إلى معرفة أسرار اللغة، وطرائقها الخاصة فى تسمية الأشياء، وتطور ألفاظها ومعانيها، ومعرفة عقلية الشعب الذى يتكلم بها، وبيئته وعاداته وثوراته ومداخل تفكيره»[1]، وقد ظهر اسم هذا العلم Semantique، فى مقال كتبه ميشيل بريال سنة ١٨٨٣م، ويرجع الفضل فى كشفه إلى علماء غربيين وعرب، وقد عنى بالبحث فيه من الغربيين كثير منهم الأساتذة بريال الفرنسى ووتنى الإنجليزى وكروس الإيطالى وفونت الألمانى[2]، وقد بذل هؤلاء وغيرهم من علماء الغرب مجهوداً كبيراً وصلوا بعده إلى دراسات مجدية فى هذا العلم، على أساس من دراسة الأصوات، واللهجات الشعبية، وعلم النفس اللغوى، كما يقول أستاذنا الدكتور نجا[2]. بيد أن علماءنا العرب قد أدركوا- قبل الغربيين- مفهوم هذا العلم لما تمتعت به لغتهم من ثراء واسع، وتصرف معنوى لم تحظ به أية لغة فى العالم، فكل لفظ فى اللغة العربية له إيحاءات كثيرة، ويستعمل فى التراكيب المختلفة، فيؤدى فى كل منها معنى خاصّاً، وهى تضم مجموعة هائلة من الألفاظ التى تحمل معانى متعددة تبعاً لتعدد القبائل التى كانت تنطق بها، وهم أرباب فصاحة وبيان، وقد سبق أن قررنا أنها فى طليعة اللغات المعبرة بين لغات العالم كما يقول الأستاذ العقاد، وإنّ معانى ألفاظها لتحمل تغيراً كبيراً وتدل على طباع أهلها وعاداتهم، وقد ذكرنا أمثلة من ذلك.

---

(١) نفسه ١٣٩.

(٢) فقه اللغة ٣/ ١٠٢، ١٠٣ ودلالة الألفاظ د. أنيس ١٠٢ وما بعدها وفقه اللغة د. العزازى ٨٥-٨٩.

ونضرب مثالاً للتغير فيها، فكلمة (ظعينة) معناها الأصلي: المرأة في الهودج، ثم نقلت بالمجاورة المكانية إلى معنى الهودج نفسه، وإلى معنى البعير، وكلمة (العقيقة) وهي في الأصل: الشعر الذي يخرج على الولد من بطن أمه، تحولت بالمجاورة الزمنية إلى معنى الذبيحة التي تنحر عند حلق ذلك الشعر، وكلمة (المجد) هي في الأصل: امتلاء بطن الدابة من العلف، تحولت بعلاقة المشابهة إلى معنى الامتلاء بالكرم[1]، وعلى مر العصور التاريخية للغة العربية حدثت تغيرات في معاني الألفاظ بحسب الظروف والعادات والتقاليد الاجتماعية، وما جد من نظم بظهور الإسلام، "فكلمة فرج" فيما قبل الإسلام كانت تدل على كل انفتاح يقول لبيد:

فغَدَت كِلا الفرْجَيْنِ تحسبُ أنهُ مَولى المخَافةِ خلفها وأمامها

ثم جاء الإسلام فخصص عموم هذا المعنى بالمدلول الفقهي للكلمة الذى يوضحه أن الصيام هو الإمساك عن شهوتى البطن والفرج، وعلى مر التاريخ والمعاني تتغير؛ فالعِلق كان يدل على الشيء النفيس، والخَوَل كانت تدل على الخدَم في اللغة الفصحى، ولكن معنى الكلمتين تغير على مر العصور تغيراً مخجلاً إلى مفهومها العامي... وانظر إلى المدلول العربي الضيق لكلمة شعب والمدلول الواسع الذى نعطيه لها الآن، كل أولئك تغير في الدلالة من عصر إلى عصر، والعلماء يعدون ذلك نمواً أو انحلالاً.[2]، والعرب -كما يقول الأستاذ العقاد-: كانوا مجددين على الدوام، في إطلاقهم الكلمات القديمة على المعاني الجديدة، وكلمة القديم نفسها من الشواهد لذلك، فالتقدم هو السير بالقدم، ويقال: تقدم أى مشى بقدمه، كما يقال ترجّل أى مشى برجله، وتقدمه أى مشى أمامه، ومن هذا التقدم بمعنى السبق والقديم بمعنى الزمن السابق[3]، وكل هذا التغير منذ القدم وهو يحمل سمات العرب في جزيرتهم وينقلها إلينا، والباحث في دلالة الألفاظ يستطيع معرفة ذلك، فإذا التبس علينا أمر كلمة من الكلمات، فلم نعلم في ظاهر الأمر أهي من ألفاظ العرب الأصيلة أم من الدخيل عليها؟

(١) علم اللغة د. وافي ط١٩٣٨م، ص ٣٠٠، ٣٠١.

(٢) مناهج البحث في اللغة ٢٤١. (٣) اللغة الشاعرة ٤٤.

فلدينا هذا المقياس الحاضر نقيس به دلالة الكلمة، ونردها إلى حياة العرب، وإلى المعهود من تعبيرها عن معالم تلك الحياة، فلا يطول بنا العناء في الرجوع إلى أصل معقول نطمئن إليه، وقد رد الأستاذ العقاد- بناء على ذلك- كلمة (القانون) إلى اللغة العربية، فالقانون canon تصغير للقناة ... cane ونحن نجزم بأن القناة كلمة لم يأخذها العرب عن اليونان، لأن الأقنية من النخل، ومن عيدان الشجر، ومن مسايل الماء، ومن أسنة الرماح، أصول عريقة في حياة العرب لا تستعار[١].

ومن هنا نعرف أن لغة العرب تقف على رأس اللغات التي تمتاز بالدلالة، وأثرها فيها، لهذا لم يكن الأستاذ العقاد مبالغاً حين قال: "إن هذا البحث بحث يجمع بين أغراض التاريخ، وأغراض البيان، وأغراض الدراسة النفسية، والاجتماعية[١]، والدلالة هي قوام اللغة، ووظيفتها، ومقياس كفايتها، وارتقائها عند المقارنة بين اللغات"[٢].

وتاريخ الدراسة اللغوية العربية يثبت أن علماء العرب بحثوا هذا الموضوع منذ نشأت الدراسة اللغوية التي بلغوا من بحث مشكلاتها، وقضاياها، ما لم يبلغه علماء اللغات الأخرى في العصور الحديثة[٣]، وقد كان الرواد الأوائل الذين جمعوا اللغة في رسائل خاصة استمرت في التدريج حتى وصلت إلى صورتها المثلى في المعاجم، كان هؤلاء هم الذين أرسوا دعامة هذا الفن في اللغة العربية، فالمعاجم تبحث الكلمات، وتذكر معانيها، غير أنه يؤخذ على جامعيها أنهم لم يبينوا تاريخ التغيرات اللغوية، ولا المعنى السابق من اللاحق، اللهم إلا كتاباً ككتاب مقاييس اللغة لابن فارس، فهو مثل رائع للمعاجم التي تُعنى بمعاني الألفاظ، ومحاولة الربط بينها، وإعادتها إلى أصول قليلة تفرعت عنها، وقد وفق في ذلك إلى حد بعيد[٣]، كما تناول العرب بدراساتهم بحوثاً لغوية تعد من هذا الفن كالاشتقاق، والحقيقة والمجاز، والتضمين ودلالة اللفظ على عدة معان ودلالة عدة ألفاظ على معنى واحد، والتي يدخل تحتها المشترك والمتضاد والمترادف[٤].

(١) نفسه ٦٣-٦٥ . (٢) مجلة الأزهر عدد شعبان سنة ١٣٨١هـ، ص ١٢٢ .
(٣) فقه اللغة للمبارك ١٣١ . (٤) في المزهر بيان لهذه البحوث.

ويعد ابن جنى من أوائل علمائنا الذين أفصحوا عن هذا العلم وحدوده[1]، فقد عقد فى كتابه الخصائص بابا (فيما يؤمنه علم العربيـة من الاعتقادات الدينية) طلب فيه من علماء الشريعة أن يتفهموا الألفـاظ العربية واستعمالاتها، وأن يعرفوا مجازاتها، لأن الجهل بها يؤدى إلى ضلال بعيد، يقول فى مطلع هذا الباب: اعلم أن هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتـاب، وأن الانتفاع به ليـس إلى غاية ولا وراءه من نهاية، وذلك أن أكثر من ضلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه فى هذه اللغة الكريمة الشـريفة التى خـوطب الكافة بهـا، وعرضـت عليهـا الجنة والنار من حواشـيهـا وأحنائها[2]، ويقول فى أثنائه: "لو أقام إنسان فـى خدمة هذا العلم سـتين سنة حتى لا يحظى منه إلا بهذا الموضع لما كان مغبونًا فيه، ولا منتقص الحظ منه ولا السعادة به"[3]، وأعتقد أن العبـارة الأخيرة ترمز لهذا العلم بلفظهـا ومعناها، فهو يقصد العلم الذى يكشف عن معانى الألفاظ ومجازاتها اللغوية، وذلك- بحق- هو عماد علم الدلالة عند الغربيين، وقد تكلم فيه عالمنا قبلهم بمئات السنين، ويمكن أن نلقى نظرات على حديثه فى هذا الباب لنتبين مراده الدلالى واضحاً وصريحاً.

يذكر ابن جنى أن بعض الجهال باللغة فسروا الآيات الكريمة ﴿يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ... ﴿٥٦﴾﴾ [الزمر] وقوله عز اسمه ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ... ﴿١١٥﴾﴾ [البقرة] وقوله ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ... ﴿٧٥﴾﴾ [ص]، وقوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ... ﴿٧١﴾﴾ [يس]، وقوله ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ... ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمـن] وقوله ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴿٣٩﴾﴾ [طه] وقوله ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ... ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر] ونحو ذلك من الآيات الجارية هذا المجـرى، وقول الرسول ﷺ فـى الحديث (خلق الله

(١) وأحمد بن فارس من لغويى القرن الرابع أشار إلى مضمون هذا العلم وأهدافه فقد عقد فصلاً فى كتابه الصاحبى بعنوان (باب القول فى حاجة أهل العلم إلى معرفـة اللغة العربيـة) أوجب فيه العلم بالعربية على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا حتى لا يخطئ فى الاحكام فلقد غلط أبو بكر بن داود أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعى فى كلمات ذكر أنه أخطأ فيها طريق اللغة. الصاحبى ٦٣-٦٥.

(٢) الخصائص ٣/ ٢٤٥.   (٣) نفسه ٣/ ٢٥٣.

آدم على صورته) فَسَّر بعض الجهال ذلك على أصل اعتقاد التشبيه لله تعالى بخلقه حتى ذهب بعضهم فى قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ... (٤٢)﴾ [القلم] إلى أنها ساق ربهم، ولم يشكوا أن هذه أعضاء له، وإذا كانت أعضاء كان هو لا محالة جسماً معضّى[١]، على ما يشاهدون من خلقه عز وجهه وعلا قدره وانحطت سوامى الأقدار والأفكار دونه[١]، ويعد ابن جنى ذلك التفسير الذى يجعل لله تعالى جسماً وأعضاء تفسيراً فاسداً ناشئاً عن جهلهم باللغة ودلالاتها المجازية والأدبية، فهو يقول: "ونعوذ بالله من ضَعْفَة النظر وفساد المعتبر... ولو كان لهم أنس بهذه اللغة الشريفة، أو تصرف فيها أو مزاولة لها لحمتهم السعادة بها ما أصارتهم الشّقوة إليه بالبعد عنها..... وطريق ذلك أن هذه اللغة أكثرها جار على المجاز، وقلّما يخرج الشيء منها على الحقيقة...[٢]، فلما كانت كذلك، وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها، وانتشار أنحائها، جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه، ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطِب لهم بها على حسب عرفهم، وعادتهم فى استعمالها"[٢] ثم أخذ يفسر الآيات والحديث الشريف الصحيح المنبعث من دراسة اللغة ودلالاتها، وطرق التعبير فيها، فيقول عن الآية الأولى: "إنهم يقولون: هذا الأمر يصغر فى جنب هذا أى بالإضافة إليه وقَرنه به، فكذلك قوله تعالى ﴿يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ... (٥٦)﴾ [الزمر] أى فيما بينى وبين الله إذا أضفت تفريطى إلى أمره لى ونهيه إياى، وكذلك الحديث (كل الصيد فى جوف الفرا) "أى يصغر بالإضافة إليه وإذا قيس به"[٣] والمراد بالوجه فى قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ... (١١٥)﴾ [البقرة] الاتجاه إلى الله، أو يخرج مخرج الاستعارة على ما هو العرف والعادة، أى لو كان تعالى مما يكون له وجه لكان كل موضع تُوجِّه إليه فيه وجها له، وفى المعنى الأول هو مصدر مضاف إلى المفعول[٤] وقوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ... (٧١)﴾

(١) أى ذا أعضاء وأجزاء وانظر الخصائص ٣/ ٢٤٥ و٢٤٦.

(٢) نفسه ٣/ ٢٤٦، ٢٤٧ .

(٣) نفسه ٣/ ٢٤٧ . (٤) نفسه ٣/ ٢٤٨ .

[يس] اليد القدرة، أى القوة التى أعطاها تعالى للأشياء، لا أن له سبحانه جسماً تحله القوة أو الضعف، ونسب العمل إليها، لأن بالقدرة ما يتم له العمل كما يقال: قطعه السيف ونحوه أو أنه أجراه على ما هو الـ ف من أن أكثر الأعمال باليد[1] وقوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ۝٣٩﴾ [طه] معناه تحت رعايتى، لأن القريب من النظر يكون إصلاح أموره أكثر، قال المولد:

شهدوا وغبنَا عنهمُ فتَحكَّمُوا ... فينَا وليسَ كغائبٍ مَنْ يشهَدُ

وهو باب واسع[1]، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ... ۝٦٧﴾ [الزمر] إما أن يراد الجارحة على التشبيه والمجاز، وذكرت اليمين لأنها أقوى من الشمال فى الإحاطة أو اليمين القوة، قال الشاعر:

إذَا ما رَايةٌ رُفعتْ لمَجْد ... تلَقَّاهَا عَرابَةُ باليمين[2]

وقوله فى الحديث: (خلَق اللَّهُ آدم على صُورته) الضمير يعود على اسم الله أى على الصورة التى أنشأها الله وقدرها، من إضافة المصدر إلى الفاعل، أو راجع على آدم أى على الصورة التى تليق له ولأمثاله، مثل قولك للرئيس: خدَمته خدْمَتَهُ. أى الخدمة التى تحق لأمثاله، فأما قول من طغى به جهله، وغلبت عليه شقْوته حتى قال فى قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ... ۝٤٢﴾ [القلم] إنه أراد به عضو القديم وإنها جوهر كهذه الجواهر الشاغلة للأماكن وإنها ذات شعر وكذا وكذا مما تتايعوا[3] فى شناعته وركسوا[4] فى غوايته، فنحمد الله على أن نزهنا عنه. ثم إن الساق المراد بها شدة الأمر، كقولهم: قامت الحرب على ساق، وهى على التشبيه بالساق الحقيقية التى تعلق القدم، فأما أن تكون للقديم سبحانه جارحة ساق أو غيرها فنعوذ بالله من اعتقاده، وعليه بيت الحماسة:

كشَفَتْ لهم عن سَاقِها ... وبَدا منَ الشَّرِّ الصُّراحُ[5]

(١) نفسه ٣/ ٢٤٨، ٢٤٩.
(٢) نفسه ٣/ ٢٤٩.
(٣) التتايع: التهافت والإسراع فى الشر.
(٤) أى رُدُّوا وقُلبوا.
(٥) الخصائص ٣/ ٢٥١، ٢٥٢.

كذلك ما خطر لابن جنى نفسه فى قوله تعالى ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ... ﴿٢٨﴾﴾ [الكهف] الآية.. فمعناه عنده أن يكون من باب أفعلتُ الشىء أى صادقته ووافقته مثل:

(وأهيج الخلصاءَ من ذات البُرَق)

أى صادفها هائجة النبات وعليه الكثير فى اللغة، فمعنى الآية صادفنا قلبه غافلاً، ولا يصح أن يكون معنى (أغفلنا) منعنا وصددنا وإلا لكان أتى بالفاء فى المعطوف (واتَّبع) بدل الواو، لأن الفاء تفيد تسبب الثانى عن الأول لا الواو، مثل أعطيته فأخذ ونحو ذلك، فالمعنى والله أعلم: ولا تطع من غفل قلبه عن ذكرنا واتبع هواه... إلخ، وهذا من أسرار اللغة لمن يعرفها[1].

وابن جنى يعجب من عدم مرور أبوى على (الفارسى والجبائى)[2] بهذا الموضع، يقول: وأنا أعجب من الشيخين أبوى علىّ رحمهما الله وقد دوّخا هذا الأمر وجوّلاه وامتضخاهُ، وسقياه ولم يمرر واحد منهما ولا من غيرهما- فيما علمته - به على قربه وسهولة مأخذه، ثم يذكر أن لقطرب كتاباً صغيراً فى الرد على الملحدين، وقد أحرز بذلك أجراً عظيماً[3].

وبهذا يكون ابن جنى قد حدد للباحثين علم الدلالة اللغوى، وأهميته وأنه الطريق للأمان الاجتماعى والدينى واللغوى، وأبان بما لا يدع مجالاً للشك أن معرفة دلالة الألفاظ مما يحتاج إليه الإنسان فى حياته، للوصول إلى الطريق الصحيح، ومعرفة أسرار اللغة وآدابها، وما يساعد به النقد الأدبى على أداء وظيفته بما يمده به من نظرات وخبرة فى قوانين الألفاظ[4].

فعلم الدلالة قد بحثه العلماء العرب، وعرفوه، وليس فقط علماء اللغة منهم بل عرفه كذلك علماء أصول الفقه لاتصاله بكثير من المسائل الفقهية، يقول أستاذنا الدكتور نحا "إن الباحثين الأصوليين اضطروا إلى التعرض لمباحث لغوية

(١) نفسه ٣/ ٢٥٣- ٢٥٥.

(٢) يريد شيخه أبا على الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧هـ، وأبا على محمد بن عبد الوهاب الجبائى المتوفى سنة ٣٠٣ــ وكانا معتزلين.

(٣) الخصائص ٣/ ٢٥٥.

(٤) فقه اللغة للمبارك ١٣٤.

وإن لم تكن من صميم علم الأصول، ليكون الباحث على ذكر منها كالمشترك والمتضاد والمترادف، ومعانى الحروف والأسماء الشرعية، وقد ذكرت فى كتب الأصول فى قسم خاص بها، عرف بالمبادئ اللغوية "ويشرح أستاذنا كيف استخدم علماء أصول الفقه هذه المباحث فى محاضرة طويلة نورد منها بعض الأمثلة دلالة على ذلك، يقول سيادته: "فمن ذلك أن المشترك - وهو اللفظ الدال على معنيين فأكثر دلالة مستوية كالعين لمعانيها المختلفة- قد اختلف العلماء فى استعماله مراداً به معنياه أو معانيه دفعة واحدة، فقد جوز ذلك مالك والشافعى مستدلين بما ورد فى قوله جل ثناؤه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ ... ﴿١٨﴾﴾ [الحج ١٨] قائلين إن السجود قد استعمل فى معنييه مرة واحدة، إذ السجود من الآدمى يكون بوضع الجبهة على الأرض، ومن غيره بالانقياد والخضوع، فقصد المعنيان دفعة واحدة، ومنع ذلك الحنفية مفسرين السجود فى الآية بمطلق الخضوع وهو يتحقق فى الإنسان وغيره، وإن كانت صور الخضوع متفاوتة، ويرجح أستاذنا وجهة الحنفية ويقول: إنها أولى بالقبول فى هذا المقام لأن استعمال المشترك فى معنييه مرة واحدة يؤدى إلى الإبهام الذى استند إليه المانعون فى وجود هذا الصنف من الألفاظ[1].

ومن هنا وللحاجة إلى مباحث الدلالة لتعلقها بالشريعة والقوانين الدينية اعتنى علماء أصول الفقه بكثير من مسائل الألفاظ ودلالتها.

وبعد فلا جدال فى أن علماء العرب قد ضربوا بسهم وافر فى بحوث الدلالة، ويقف ابن جنى فى طليعة الباحثين الذين كشفوا النقاب عن هذا الفن ومعالمه، فقد حدد خطورته وأهميته، وأبان أن الجهل به شنيع، وأنه لا غنى عنه للباحث الأصولى، والباحث اللغوى على السواء، وبذلك يكون علماؤنا العرب قد سبقوا الأجانب فى هذا المضمار.

---

(١) من محاضرة له بعنوان "النظريات اللغوية" الصف الرابع بالكلية، انظر كتابه فقه اللغة العربية ط الجديدة ٤/ ٥، ٦.

عناية العرب بالألفاظ والمعانى

إن أدباء اللغة يختلفون فى مراعاة اللفظ والمعنى فى عملهم الفنى، "فمن الناس من يؤثر اللفظ على المعنى فيجعله غايته ووكده، وهم فرق: قوم يذهبون إلى فخامة الكلام وجزالته على مذهب العرب من غير تصنع كقول بشار:

إذا ما غضبنا غضبةً مُضريَّةً   هتكْنا حجابَ الشَّمسِ أو قطَرتْ دَماً
إذا مَا أعرْنَا سيِّداً مِنْ قبيلةٍ   ذُرا مِنبرٍ صلَّى علَيْنا وسلَّمَا

وهذا النوع أدل على القوة، وأشبه بما وقع فيه من موضع الافتخار، وكذلك ما مدح به الملوك يجب أن يكون من هذا، وفرقة أصحاب جلبة وقعقعة بلا طائل معنى إلا القليل النادر كأبى القاسم بن هانئ ومن جرى مجراه فإنه يقول أول مذهبته:

أصاخَتْ فقالتْ وقعُ أجردَ شَيظَمٍ   وشامَتْ فقالتْ: لمعُ أبيضَ مِخْذَمِ
وما ذُعِرتْ إلا لجرسِ حُلِيِّهَا   ولا رمقَتْ إلا بُرًى فى مُخَدَّمِ

وليس تحت هذا كله إلا الفساد وخلاف المراد، ما الذى يفيدنا أن تكون هذه المنسوب بها ليست حليها فتوهمته بعد الإصاخة والرمق وقعَ فرس أو لمعَ سيف؟ غير أنها مغزوة فى دارها أو جاهلة بما حملته من زينتها، ولم يخف عنا مراده أنها كانت تترقبه فى هذا كله؟ ومنهم من يؤثر المعنى على اللفظ، فيطلب صحته ولا يبالى حيث وقع هُجنة اللفظ وقبحه وخشونته، كابن الرومى وأبى الطيب ومن شاكلهما هؤلاء المطبوعون[1] ولا ريب أن أكثر الشعراء العرب كانوا يعنون باللفظ

(١) العمدة ٤٠١ - ١٠٦، الأجرد من الخيل والدواب كلها: القصير الشعر وذلك من علامات العتق والكرم، والشيظم: الطويل الجسيم الفتى من الناس والخيل، وشامت: شام السحاب والبرق: نظر إليه وشام السيف: سله وأغمده. ضد. والخذم - بالتحريك، سرعة السير، والخذم بسكون الذال: سرعة القطع وبه سمى السيف مِخْذَمًا، ورمقت نظرت أو أتبعت بصرها البُرى وهى جمع بُرة وهى كل حلقة من سوار وقرط وخلخال وما أشبهها ومخدّم: الخدَمة: الخلخال وقد تسمى الساق خدَمة حملا على الخلخال ولكونها موضعه والمخدَّم: موضع الخدمة من البعير والمرأة والهجنة بالضم - من الكلام. ما يعيبه.

والمعنى سواء منهم المطبوعون كامرئ القيس وجرير وأمثالهما أو أصحاب الصنعة الطبيعية البدوية كزهير والحطيئة أو أصحاب الصنعة الطبيعية الحضرية كبشار وأبى نواس والبحترى أو المغالون فى الصنعة كأبى تمام وابن المعتز والمتنبى(١) وكذلك نهج خطباؤهم وكتابهم هذه السبيل "فالكلام ألفاظ تشتمل على معان تدل عليها وتعبر عنها، فيحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللفظ(٢)، والعربية- كما وصلنا من آثار أهلها الناطقين بها شعراً ونثراً - تصل بين اللفظ والمعنى بوشائج القربى وتهتم بهما بل ربما كان المعنى هو الأشرف فيها، واللفظ موضوع على سمته، وشاهد بصحته وخادم له، ولكن بعض النقاد من العرب والمستشرقين ينتقص من عناية العرب بالمعانى ويدعى أنهم يهتمون بالصناعة اللفظية، فالدكتور إبراهيم أنيس يرى أن العرب عنيت باللفظ أكثر من المعنى، أو بعبارة أخرى عنيت بموسيقى الكلام أكثر من عنايتها بمضمونه، ويعلل لتلك العناية اللفظية بقوله: إنا فى نداءنا بهذا الرأى نعزوه إلى الظروف الاجتماعية التى نشأت فيها تلك الآداب، من شيوع الأمية بين العرب، واعتمادهم على السمع والمشافهة فى تلقى النصوص وتداولها(٣)، ويقول أيضاً: وفى رأيى أن ظاهرة الموسيقية فى اللغة العربية تعزى فى أغلب عناصرها إلى تلك الأمية، حين كان الأدب أدب الأذن لا أدب العين، وحين اعتمد القوم على مسامعهم فى الحكم على النص اللغوى، فاكتسبت تلك الآذان المران والتمييز بين الفروق الصوتية الدقيقة، وأصبحت مرهفة تستريح إلى كلام لحسن وقعه أو إيقاعه، وتأبى آخر لِنُبُوِّه أو لأنه كما يعبر أهل الموسيقى نشاز(٤)، ومن المستشرقين جارسيا جوميز فقد قال: إن الصناعة اللفظية هى موضع العناية الكبرى فى الأدب العربى، بين نثر مقيد

(١) قضية الأدب بين اللفظ والمعنى ٢٩، ٣٠.

(٢) الصناعتين ٦٦ لأن المدار بعد على إصابة المعنى، ولأن المعانى تحل من الكلام محل الأبدان والألفاظ تجرى منها مجرى الكسوة ومرتبة إحداهما على الأخرى معروفة. المصدر السابق نفس الصحيفة.

(٣) دلالة الألفاظ ١٩٦ .
(٤) نفسه ١٩١ .

بالأسجاع، وبين ألوان من المجازات، والأشباه والطلاوات، واللوازم، تعوزها الحرارة والشعور، وكأنما هي كلها عرض من العروض المقنعة بالبراقع، حيث البسمات لآلئ والعيون أزهار بنفسجيات، والرياض والجداول سيوف... أو شاعر يشبه نفسه بالطير الذى أثقل ندى الممدوح جناحيه، فأعياه أن يطير، أو برق يومض بين الغمام كأنه ضرام العشق فى قلب الشاعر، يتوهج من خلل دموعه (وغير ذلك من) قوالب منقولة يحكيها النظامون من وحى الذاكرة(١).

ودعوى أن اللغة العربية تهتم باللفظ، ولا تنظر إلى المعنى إلا قليلاً، دعوى زائفة قام الدليل على نقضها، وقد برهنت طائفة من العلماء قدامى ومحدثين على ذلك، فأثبتوا أنها توجه اهتمامها الكبير إلى المعنى، وإذا اهتمت باللفظ فإنما هو من أجل المعنى، ومن عباقرة هؤلاء العلماء الذين أوضحوا هذه الحقيقة، ودافعوا عنها ابن جنى، فقد أشار فى كتابه الخصائص فى أكثر من موضع(٢)، إلى أن هم العرب الأكبر متجه إلى المعانى، وأن العناية باللفظ من أجل المعنى الشريف، وأقام على ذلك البراهين الدامغة، ويوضح ذلك بقوله: اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعانى أزمَّة وعليها أدلة وإليها مُوصلة وعلى المراد منها مُحصلة عُنيت العرب بها، فأولتها صدراً واسعاً من تثقيفها وإصلاحها(٣)، بل إن المعانى عندهم أشرف من الألفاظ(٤)، فالعرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى وبالأسجاع التى تلتزمها، وتتكلف استمرارها، فإن المعانى أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدراً فى نفوسها، فأول ذلك عنايتها بألفاظها، فإنها لما كانت عنوان معانيها، وطريقاً إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتبوها وبالغوا فى تحبيرها وتحسينها ليكون ذلك أوقع لها فى السمع، وأذهب بها فى الدلالة على القصد؛ ألا ترى أن المثل إذا كان

---

(١) اللغة الشاعرة ٤٧، ٤٨.

(٢) انظر مثلاً ١/ ٢١٥- ٢٣٧، ٣١٢- ٣٢١، ٢/ ٤١١ - ٤٣٥، ٤٦٦- ٤٦٩، ٣/ ٩٨ - ١١١، ٢٣١- ٢٤٠، ٢٦٤- ٢٦٩.

(٣) نفسه ١/ ٣١٢.   (٤) نفسه ٢/ ٤٤٦.

مسجوعاً لذّ لسامعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديراً باستعماله، ولو لم يكن مسجوعاً لم تأنس النفس به، ولا أنقت بمستمعه[1].

ويبدو من هذا التعبير أن العرب اهتمت بموسيقى الألفاظ لتؤثر فى السامع وللدلالة على المعنى، ولكن الدكتور أنيس أخذ جانب الموسيقى من تعبير ابن جنى هذا وترك جانب المعنى، ومقصود العرب إنما هو فيما ذهب إليه ابن جنى، فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها وحموا حواشيها وهذبوها وصقلوا غروبها[2]، وأرهفوها فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هى بالألفاظ بل هى عندنا خدمة منهم للمعانى وتنويه بها وتشريف منها، ونظير ذاك إصلاح الوعاء وتحصينه وتزكيته وتقديسه، وإنما المبغى بذلك منه الاحتياط للموعى عليه وجواره بما يعطر بَشَرَه ولا يَعُرُّ[3] جوهره، كما قد نجد من المعانى الفاخرة السامية ما يهجنه ويغض منه كُدرة لفظه وسوء العبارة عنه[4]، ويؤكد ابن جنى بذلك أن المعنى السامى يحتاج إلى لفظ جيد للتعبير عنه، فإن العبارة الرديئة تؤدى إلى هجنة المعنى السامى والغض من شأنه، وهو بذلك يؤكد أن العربى الذى اعتاد الفصاحة والبلاغة رسم للغته طريق قوة آدابها من الناحية اللفظية والمعنوية، فهذب لفظها لتهذيب معناها «ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعياً جلفاً أو عبداً عسيفاً تنبو صورته وتُمج جملته فيقول ما يقوله من الشعر فلأجل قبوله وما يورده عليه من طلاوته وعذوبة مستمعه ما يصير قوله حكماً يُرجَع إليه ويقتاس به ألا ترى إلى قول العبد الأسود:

إن كنت عبداً فنفسى حرةٌ كرمًا ... أو أسودَ اللونِ إنى أبيضُ الخُلق

وقول الآخر:

إنِّى وإن كُنتُ صغيراً سنِّى ... وكانَ فى العينِ نُبُوٌّ عنِّى

فإنَّ شيطانِى أميرُ الجِنِّ ... يذهبُ بى فى الشعرِ كلَّ فنِّ

حتَّى يُزيلَ عنِّىَ التَّظنِّى[5]

(١) نفسه ١/ ٢١٥، ٢١٦.
(٢) من غروب الاسنان أى أطرافها واحدها غرب.
(٣) يعيب.
(٤) الخصائص ١/ ٢١٧.
(٥) نفسه ١/ ٢١٦، ٢١٧.

وبهذا يسقط الاعتراض على البيتين[1]:

وَلَمَّا قَضينا مِنْ مِنًى كلَّ حاجةٍ ... ومسَّح بالأركانِ مَنْ هُو ماسحُ
أخذنَا بأطرافِ الأحاديثِ بيننَا ... وسالتْ بِأعناقِ المطيِّ الأباطحُ

بأن الشاعر قد دبج اللفظ فى حين أن المعنى يسير هو: لما فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين، وتحدثنا على ظهور الإبل، ولهذا نظائر كثيرة[1]، فقد أجاب ابن جنى عن ذلك بأن هذا الاعتراض كلام من ليس له نظر، ومن جفا طبعه لأن فى قوله (كل حاجة) ما يفيد منه أهل النسيب والرقة وذوو الأهواء والمقة مالا يفيد غيرهم من التشاكى والتخلى والتلاقى إلى غير ذلك، وأومأ إلى هذا بقوله (ومسح بالأركان من هو ماسح) وفى قوله (أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا) عجب أى عجب فهناك فرق بين هذا وبين أخذنا فى أحاديثنا على ما نعرف من أحاديث المحبين... فشاعرنا يريد بأطراف الأحاديث الرمز الحلو الذى يتعاطاه المحبون من التعريض والتلويح والإيماء وذلك أدمث وأغزل وأرق نسيباً من المصارحة والمشافهة، فمعنى البيتين على هذا أوقع فى النفوس من لفظهما، وفى قوله: (وسالت بأعناق المطى الأباطح) ما فيه من الفصاحة والبلاغة فزخرفة الألفاظ إنما هى لأجل المعانى، والرسول الكريم يقول: إن من الشعر لحكماً وإن من البيان لسحراً فإذا كان رسول الله ﷺ يعتقد هذا فى ألفاظ هؤلاء القوم التى جعلت مصايد وأشراكاً للقلوب وسبباً وسلماً إلى تحصيل المطلوب عرف بذلك أن الألفاظ خدم للمعانى والمخدوم- لا شك - أشرف من الخادم[2].

---

(١) أورد هذا الاعتراض على الأبيات ابن قتيبة، وفسرها بهذا التفسير الذى ذكره ابن جنى قال: ولما قطعنا أيام منى، واستلمنا الأركان وعالينا إبلنا الأنضاء لا ينظر الغادى الرائح ابتدأنا الحديث، وسارت الإبل فى الأبطح (الشعر والشعراء ٦٦، ٦٧)، وهو نثر جاف غُفل عما فيها من فنية ومن صور رائعة (قضية الأدب ٤٣) ونقل الاعتراض الإمام عبد القاهر فى أسرار البلاغة ٢٧، وابن الأثير فى المثل السائر ١٤٠ والأستاذ العقاد فى المراجعات ٩٦ والأستاذ عنبر فى قضية الأدب ٤٢ وقد توسط أبو هلال العسكرى فعدها رائقة الألفاظ معجبة وليس تحتها كبير معنى (الصناعتين) ٥٥، ٥٦.

(٢) الخصائص ١/ ٢١٨- ٢٢١ بتصرف.

وقد أوضح الإمام عبد القاهر ما أجمله ابن جنى من الناحية البلاغية فى البيتين فقال "إن استحسانهما يرجع إلى استعارة وقعت موقعها وأصابت غرضها، أو حسن تركيب تكامل معه البيان حتى وصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع، فقوله: (كل حاجة) تعبير عن قضاء المناسك بأجمعها بطريق العموم، وكلمة (أطراف الحديث) تشير إلى ما ذكر ابن جنى من التصرف الذى يكون بين الرفاق فى فنون القول وشجون الحديث، وفيه من الإشارة والتلميح والرمز والإيحاء وأنبأ ذلك عن طيب النفوس وقوة النشاط وفضل الاغتباط بين الأصحاب والأحباب، وكذلك أشار إلى الاستعارة فى (أعناق المطى) ودلالتها التعبيرية[1] بل قال إنها فى غاية الحسن واللطف وعلو الطبقة[2]، وأكد الأستاذ العقاد أن تلك القطعة حافلة بتلك الصور التى تتوارد على الخيال كما تتوارد المناظر للعين فى الصور المتحركة، فيكاد القارئ ينسى كلماتها وحروفها وهو ينشدها لما يستشفه فيها من الأخيلة المتلاحقة، وما يصحبها من الخواطر الحية المتساوقة، ولو أن تلك الأبيات نقلت إلى اللوحة لملأت فراغاً من الشريط المصور لا يملؤه أضعافها من قصائد المعانى وقصص الوقائع، من صور الحجيج التى رسمها، وصورة القائل وما فى نفسه من الشجن واللوعة، وإلى جانب هذه المناظر والخواطر حواش يضيفها الخيال وتمليها البديهة فإذا أنت من الأبيات فى واد يموج بالمشاهد ويتتابع بدواعى الشعور[3]، وكلام هؤلاء النقاد يؤكد ما ذهب إليه ابن جنى.

---

(١) أسرار البلاغة ١٥-١٨، وفيه بيت ثالث بين البيتين المذكورين هو:

وشدت على دهم المهارى رحالنا ... ولم ينظر الغادى الذى هو رائح

وقد أفاض الإمام عبد القاهر فى رجوع بلاغة الأبيات إلى المعانى لا الألفاظ فحسن الكلام يرجع إلى الأولى لا إلى الثانية.

(٢) دلائل الإعجاز ٤٩، ٥٠ ويصف الأستاذ عنبر ذلك بأنه تعبير عما تسميه النظرية الحديثة فى الأدب الألفاظ الموحية. قضية الأدب ٤٧.

(٣) مراجعات فى الآداب والفنون ٩٦- وينقل ابن الأثير فى المثل السائر تفسير ابن جنى ومعظم ألفاظه وتعبيراته. المثل السائر ١٤٠، ١٤١.

وينتقل ابن جنى من مجال الأدب إلى مجال اللغة، فيشرح مبلغ عناية العرب بالمعانى عند إنشائهم للصيغ اللغوية، فيفرق بين الصناعة اللفظية والصناعة المعنوية، فإلحاق شمْلَلت وبيطَرت ونحوهما بباب دحرجت صناعة لفظية ليس فيها أكثر من إلحاقها ببنائها أو اتساع العرب بها فى محاوراتها وطرق كلامها، أما الأفعال التى جاءت على أوزان أفعل كأكرم وفاعل كقاتل وفعل كقطع فطريق بنائها معنوى، والعلة فى ذلك أن كل واحد من هذه المثل جاء لمعنى؛ فأفعل للنقل وجعل الفاعل مفعولاً نحو دخل وأدخلته وخرج وأخرجته، ويكون أيضاً للبلوغ نحو أحصد الزرعُ وأركب المهرُ وأقطف الزرعُ ولغير ذلك من المعانى، وأما فاعل فلكونه من اثنين فصاعدا نحو ضارب زيد عمرا وشاتم جعفر بِشْرا، وأما فعّل فللتكثير نحو غلّق الأبواب وقطّع الحبال وكسّر الجرار... فتنكبوا إلحاقها صوناً للمعنى وذبا عنه أن يستهلك ويسقط حكمه فأخلُّوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية، ووقروا المعنى ورجبوه لشرفه عندهم وتقدمه فى أنفسهم، فرأوا الإخلال باللفظ فى جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً وحجماً محتقراً[١]، وهكذا طريق بنائهم لجميع صيغ الأفعال والأسماء فكل منها يحمل ثلاث دلالات: لفظية وصناعية ومعنوية، وتنطبق هذه الثلاث على الأفعال، ففى كل واحد منها الأدلة الثلاثة فقام يدل لفظه على مصدره وهو القيام ويدل بناؤه على زمانه وهو الماضى ويدل معناه على فاعله وهو صدوره من واحد (لفظ - صيغة - معنى) ودلالة الفعل قام على الفاعل معنوية لأنه يحتاج إليه لاستقلاله به وكونه بمنزلة الحادث عنه[٢]، وكذلك المصدران الضرب والقتل فنفس اللفظ يفيد الحدث فيهما، ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمنة الثلاثة، وكذلك اسم الفاعل نحو قائم وقاعد لفظه يفيد الحدث الذى هو القيام والقعود، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل[٣].

ويدلك على تمكن المعنى فى أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى فى أول الكلمة وذلك لقوة العناية به فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم[٤]، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة فى أول الفعل إذ كن دلائل على

---

(١) الخصائص ١/ ٢٢١- ٢٢٤. (٢) نفسه ٣/ ٩٨، ٩٩.
(٣) نفسه ٣/ ١٠١. (٤) نفسه ١/ ٢٢٤.

الفاعلين من هم وما هم وكم عدتهم نحو أفعل ونفعل وتفعل ويفعل... وقد حشوا بحروف المعانى فحصنوها وأمنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف المعرضة للحذف والإجحاف كألف التكسير وياء التصغير نحو دراهم ودُريهم، فالفاء واللام تحذفان كثيراً مثل عدة وزنة ويد ودم، ويقل حذف العين مثل مذ وسه فهذا يدلك على ضنهم بحروف المعانى وشحهم عليها حتى قدموها عناية بها أو وسطوها تحصيناً لها(١)، وهم إذا أرادوا معنى ما اختاروا له لفظاً يؤديه، فإذا قصدوا الزيادة فى معناه زادوا حروفاً أخرى مقابلة للزيادة فى المعنى أو عدلوا به عن الصيغة المألوفة إلى صيغة أخرى، فإذا كانت الألفاظ أدلة المعانى ثم زيد فيها شىء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به وكذلك إن انحُرف به عن سمته وهديته كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له(٢)، ومن ذلك قولهم خشُن واخشوشن فمعنى خشُن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو، ومنه قول عمر رضى الله عنه: اخشوشنوا وتمعددوا أى اصلبوا وتناهَوا فى الخُشنة، ومثله باب فعل وافتعل نحو قدر واقتدر فالثانى أقوى معنى من الأول، قال الله سبحانه: ﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴿٤٢﴾﴾ [القمر] فمقتدر هنا أوفق من قادر من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ، ومن ذلك أيضاً قولهم: رجل جميل وجُمَّال فزادوا فى اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه، وقد جاءت بعض الأسماء على فُعَّال للمبالغة المذكورة مثل خُطَّاف فإنه وإن كان اسماً فإنه لاحق بالصنعة فى إفادة معنى الكثرة ألا تراه موضوعاً لكثرة الاختطاف به، وكذلك سكّين موضوع لكثرة تسكين الذابح به، وكذلك الجَزار والعَطار والقَصار لكثرة تعاطى هذه الأشياء، ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله وذلك فُعال فى معنى فَعِيل مثل طُوال فهو أبلغ من طويل وسُراع أبلغ من سريع لأن فَعيلاً أخص بالباب من فُعال، ألا تراه أشد انقياداً منه، تقول جميل ولا تقول جُمَال وشديد ولا تقول شُداد فلما أريدت المبالغة عُدل إلى فُعَال فصار مثل فعّال مع أن خروج الثانى بالزيادة والأول بالانحراف عن فَعيل(٣).

(١) نفسه ١/٢٢٥، ٢٢٦.	(٢) نفسه ٣/٢٦٨.

(٣) الخصائص ٣/٢٦٦- ٢٦٩ .

ومن التفرقة التى تدل على عناية العرب بالمعانى استدلالهم بالحركات على المعانى المختلفة، فمرقاة بكسر الميم: السلّم ومَرقاة بفتحها: للدَرجة فنفس اللفظ يدل على الحدث الذى هو الرقى، وكسر الميم يدل على أنها مما ينقل ويعتمل عليه وبه كالمِطرَقة والمِئزَر والمِنجَل، وفتحة ميم مَرقاة تدل على أنه مستقر فى موضعه كالمنارة والمثابة[1]، وهم يبنون اللفظ على نظام لا يتعارض مع المعنى، فمن ذلك امتناعهم من تعريف الفعل؛ لأن الغرض فيه إفادته فلا بد من أن يكون منكوراً لا يسوغ تعريفه، لأنه لو كان معرفة لما كان مستفاداً لأن المعروف قد غنى بتعريفه عن اجتلابه ليفاد من جملة الكلام[2]، كما يصلحون اللفظ من أجل المعنى، ومن ذلك قولهم فى جمع تَمرة وبُسرة ونحو ذلك تَمرات وبُسرات فكرهوا تكرار التاء تناكراً لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم واحد، ومن إصلاح اللفظ قولهم كأن زيداً عمرو فأصله زيد كعمرو ثم أرادوا التوكيد فقالوا: إن زيداً كعمرو ثم بالغوا فى توكيد التشبيه بتقديم الكاف ففتحت إن، ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة فقالوا مررت بزيد الذى قام أخوه ونحوه[3].

والعرب لعنايتهم بالمعنى احتاطوا له بالتوكيد لفظياً كان أو معنوياً، وقد يكون الاحتياط بوسائل أخرى معنوية وتعبيرية مثل: إن قمت قمت فيجىء بلفظ الماضى والمعنى معنى المضارع وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى فجاء بمعنى المضارع المشكوك فى وقوعه بلفظ الماضى المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقر، لا أنه متوقع مترقب، وهذا تفسير أبى على عن أبى بكر وما أحسنه[4].

وقد أعطى ابن جنى للباحثين صوراً كثيرة لتغلب المعنى على اللفظ فى اللغة العربية، ومن ذلك أنه نبه على أن طريق الحمل على المعنى، وترك اللفظ كتذكير

---

(١) نفسه ٣/ ١٠٠، ١٠١ .

(٢) نفسه ٣/ ٢٣٣.

(٣) نفسه ١/ ٣١٢- ٣٢١ .

(٤) نفسه ٣/ ١٠١- ١٠٥.

المؤنث وتأنيث المذكر، وإضمار الفاعل لدلالـة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليـه، وحذف الحروف، والأجـزاء التوام والجمل وغـير ذلك حمـلاً عليه وتصـوراً له، وغيـر ذلك مما يطول ذكره ويمل أيسـره أمر مـسـتـقر ومـذهب غيـر مستنكر[1]. فمن تذكير المؤنث قوله:

فلا مزنةٌ ودَقَتْ ودْقها ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان، ومنه قـول الله عـز وجل ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ... (٧٨)﴾ [الأنعـام] أى هذا الشـخص أو هذا المرئى ونحوه[2]، ومن تأنيث المذكر قراءة ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ... (١٠)﴾ [يوسف] فيمن قرأ (تلتقطه) بتاء المضارعة، وقولهم: ذهبت بعض أصابعه أنث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة فى المعنى وبعض الأصابع إصبعا، وحكى الأصمعى عن أبى عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقـول: فلان لغوب، جاءته كتابى فاحـتقرها فقلت له: أتقول جـاءته كتابى؟ فقـال نعم. أليس بصحيـفة؟[3]، وقال سبـحانه ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ ... (٨٢)﴾ [الأنبياء] فـحمل على المعنى وقال ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (١١٢)﴾ [البقرة] فأفرد على لفظ مـن ثم جمع من بعد[4]، ومنه ما يحـمل على التضمين كـقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ...(١٨٧)﴾ [البقـرة] ونحوه مما اتصل فيه الفـعل بحرف ليس مما يتعـدى به، لأنه فى معنى فعل يتعـدى به فالرفث هنا بمعنى الإفضـاء ولذلك عداه بإلى[5]، ومن الحذف لدلالة المعنى مـا جاء فى قول الشاعر:

لِيُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ومُختبطٌ مما تطيحُ الطَّوائحُ[6]

لأنه لما قال لِيُبك يزيد فكأنه قال: لِيبكِه ضـارعٌ لخصومة فرفع "يزيد" بفعل ثان يدل عليه الأول وقوله:

(١) نفسه ١/ ٢٣٧.
(٢) نفسه ٢/ ٤١١، ٤١٢.
(٣) نفسه ٢/ ٤١٥، ٤١٦.
(٤) نفسه ٢/ ٤١٩.
(٥) نفسه ٢/ ٤٣٥.
(٦) نفسه ٢/ ٤٢٤.

إذا تغنَّى الحمَامُ الوُرْقُ هيَّجنى   ولو تعزَّيت عنها أُمَّ عمار

لأنه لما قال: هيَّجنى دل على (ذكَّرنى) فنصبها به، فاكتفى بالمسبب الذى هو التهييج من السبب الذى هو التذكير(١)، وعلى حد تعبير ابن جنى فباب الحمل على المعنى بحر لا يُنكَش ولا يُفثَج(٢) ولا يُؤبَى(٣) ولا يُغرَّض(٤) ولا يُغضْغض(٥)

وبعد هذا الشرح المستفيض الذي جمع فيه ابن جنى من أطراف العربية وأغوارها ما أيد به عناية العرب بالمعنى وخدمة اللفظ له نرى "أنه قد أقام من نفسه مدافعاً عن الأدب العربي"(٦) ونرى أنفسنا مدفوعين إلى موافقته والاعتداد برأيه فالعربية مشتملة على هذا المبدأ الذى لا يحيد عنه الباحث المنصف فقد أيده كثير من المفكرين قديما وحديثا، فالإمام عبد القاهر فى كتابه دلائل الإعجاز يعقد فصلاً يؤكد فيه بالشواهد الماضية بطلان كون الفصاحة فى اللفظ، وينسبها إلى المعنى(٧)، ويقول: إن سبب الفساد هو ظنهم فى اللفظ وجعلهم الأوصاف التى تجرى عليه كلها أوصافاً له فى نفسه، ومن حيث هو لفظ وتركهم أن يميزوا بين ما كان وصفاً له فى نفسه، وبين ما كانوا قد أكسبوه إياه من أجل أمر عرض فى معناه(٨)، ثم يقرر أنه "إذا كان الأمر كذلك وجب أن تعلم قطعاً وضرورة أن تلك المزية فى المعنى دون اللفظ(٩) ويقول الجاحظ: «لكل ضرب من الحديث ضرب من اللفظ، ولكل نوع من المعانى نوع من الأسماء؛ فالسخيف للسخيف، والخفيف للخفيف، والجزل للجزل، والإفصاح للإفصاح، والكناية فى موضع الكناية، والاسترسال فى موضع الاسترسال، وقد قال: لكل مقام مقال»(١٠).

ويؤيد الدكتور عثمان أمين رأى ابن جنى فى عناية العرب بالمعانى فيقول فى كتابه فلسفة اللغة العربية: "والحق فيما قال ابن جنى؛ فاللغة العربية من أكثر

(١) ٢/ ٤٢٥.
(٢) لا ينزف ولا ينفد ماؤه ولا يبلغ غوره.
(٣) لا ينقطع من كثرته
(٤) أى لا ينزح ويقال غضغضت الشيء فتغضغض أى نقصته فنقص.
(٥) الخصائص ٢/ ٤٣٥
(٦) دلالة الألفاظ د. أنيس ص ١٩٧
(٧) ٣٢٩- ٣٣٢.
(٨) ٢٥٣، ٢٥٤
(٩) ٢٥٥
(١٠) الحيوان ٣/ ٤٣

لغات الأرض دلالة معنوية، بل إن الكثير من ألفاظ العربية قد فقدت الدلالة الحسية، فالفعل قضى معناه حكم والأصل فيه القطع الحسى، والفعل عقل معناه فهم وهو مأخوذ من عقَل الناقة أى ربطها، والفعل أدرك الأصل فيه البلوغ الحسى، فيقال فلان أدرك القطار أى لحقه[1]، والحركة فى اللغة العربية تدل على معان مختلفة كعلامات الإعراب وكذلك الأوزان والصيغ تدل على معان وصفات وأحوال مثل فعلان كَهيمان وفَعلان كعطشان وفُعال كصُراح وفَعِيل وفَعْللة فى الأصوات مثل صهيل وقعقعة. . . إلخ»[2].

وقد كتب فصلاً كاملاً من كتابه يؤكد فيه أن العربية تؤمن بالمعنى وتختار له اللفظ المناسب، وعلى حد تعبيره تؤثر الجوانية على البرانية، والتفكير الواعى يتصوره العرب صادراً عن هذه الجوانية؛ ألسنا نراهم يعبرون عنه بألفاظ القلب واللب والحجى والنهى أكثر مما يعبرون عنه بألفاظ المخ والدماغ والرأس، ويفرقون بين القرابة والقربى وإحداهما لحمة الدم والأخرى رابطة الروح[3]، وتلك خصيصة لها تفضل بها اللغات الأخرى. يقول المستشرق الفرنسى لوى ماسنيون إنه فى حين أن اللغات الهندوأوربية جعلت للتعبير عن نظام العالم الخارجى نجد اللغة العربية وكأنها هى لغة التأمل الداخلى، ففيها- بفضل تركيبها الداخلى وطراز الخلوة الذى توحى به- قدرة خاصة على التجريد والنزوع إلى الكلية والشمول، ومن هنا كان للعرب الفضل فى استكشاف رموز الجبر، وصيغ الكيمياء، والمسلسلات الحسابية[4]، ومما ذكره المستشرق الفرنسى كارادوفو تفرقة العربية بين الكِبر الداخلى والكِبر الخارجى فالداخلى هو استعداد فى النفس والخارجى ناتج عن أفعال الجوارح، واللفظ الفرنسى الذى يدل على معنى الكبر هو **orgueil** أما التكبر فأولى أن يكون مرادفه الفرنسى **superbe** ولاحظ كارادوفو أن هذه الفروق المعنوية الدقيقة التى تحملها ألفاظ اللغة العربية ليس من الميسور نقلها فى لفظ واحد إلى اللغات الأخرى وخلص من هذه الملاحظة إلى التنويه بما تنطوى عليه العربية من

(١) ٤٣ و٤٤. (٢) ٤٤ و٤٨.
(٣) ٣٧. (٤) فلسفة اللغة العربية د. أمين ص ٨.

قدرة ذاتية على التحليل الفلسفي العميق "ما دام أن إحداث تغيير طفيف فى بنية اللفظ العربى يسمح لتلك اللغة بأن تميز بين الحالة النفسية وبين العادة البدنية التى تطابقها[1]، وبهذا قد اعترف الأجانب بما للغة العربية من سبق على اللغات الأخرى فى المعانى والألفاظ جميعاً.

وقد أنحى الأستاذ العقاد باللائمة على المستشرقين الذين ظنوا أن اللغة العربية تؤمن باللفظ أكثر من المعنى أمثال جاريسيا جوميز وعد حكمهم هذا خطأ ذريعاً؛ كيف لا وهم لا يحسنون الحكم على شاعر من بنى جلدتهم، فأحرى بهم ألا يحسنوا الحكم على الشعراء من أبناء اللغات التى تخالف لغاتهم فى تراكيبها ومصطلحاتها ومن أبناء الأمم التى تخالف أممهم فى أمزجتها وعاداتها، والسبب فى هذا الخطأ أنهم يقومون مقام الحفاظ دون إدراك محاسن الشعر العربى فى ظاهره وخفاياه وفى ألفاظه ومعانيه[2].

وقد اتفق معنا الأستاذ العقاد فى أن اللغة العربية لغة معنى، وأن الصور المحسوسة فيها ترتفع إلى حدود المعانى المجردة، فيستمع العربى إلى التشبيه فلا يشغل ذهنه بأشكاله المحسوسة إلا ريثما ينتقل فيها إلى المقصود من معناه، فالقمر عنده بهاء، والزهرة نضارة، والغصن اعتدال ورشاقة، والطور وقار وسكينة[3]، ومن هذا استنبط أن اللغة العربية قد انتقلت من الصور المحسوسة التى هى من صميم البيئة العربية إلى المعانى المجردة بعد ارتقاء العرب وحضارتهم، وقال: إنه من الممكن أن نعرف عادات العرب وحياتها الأولى من خلال لغتها[4] كما أكد أن الصيغ والحركات فى اللغة العربية تعبر عن معان معينة، كذلك قواعد النحو العربى قد بنيت على اتجاه المعنى، يقول: وإذاً فليست قواعد النحو العربى بهذه المقاييس فى علم الألسنة فالمزية البينة فى هذه القواعد أنها تابعة لأغراض التعبير والدلالة، وليست هذه الأغراض تابعة لها فى أصولها أو فروعها، وقد وضعت فيها الفروق بين صيغ الأسماء والصفات على حسب معانيها وعلاقاتها وأغراض

(١) نفسه ٤٦، ٤٧.
(٢) اللغة الشاعرة ٤٨ و٤٩.
(٣) نفسه ٣٧.
(٤) نفسه ٤٢.

المتكلم والسامع فإنما يجرى فيها الاختلاف بين الأوزان والصيغ لبيان الاختلاف فى مدلول الكلمة ودرجتها، وقد تشاركها اللغات فى بعض هذه المزايا ولكنها لا تجمعها كما جمعتها فى واحدة منها[1].

وبهذا يعد ابن جنى فارس الحلبة، وقد حاز قصب السبق فى هذا البحث، فكل ما أتى به المحدثون حتى الأستاذ العقاد نفسه من أدلة على تفوق اللغة العربية واتجاهها إلى المعنى كل ذلك تكلم فيه ابن جنى منذ ألف عام، وإن كتابه الخصائص ليحوى كثيراً من دلائل وأسرار عناية العرب بالمعانى، وقد ذكرنا بعضها اكتفاء بها.

ويبدو لنا صواب رأى ابن جنى ودقته، فقد كشف عن سر من أسرار العربية وأيده بالبراهين القاطعة الواقعية، فصيغ العربية والمعانى التى تؤديها، والتى تنتقل إليها عن طريق المجاز وغيره، وعلاقات الكلمات بعضها ببعض، وطرائق الشعراء فى التعبير عن أغراضهم، ذلك وأشباهه - بالملاحظة - يرينا قيمة المعنى فى لغتنا، وإن الأديب العربى لم يكن ليأخذ صنعة الألفاظ مجردة عن النظر إلى المعانى بل يضع ما يختاره من اللفظ الجزل، والرقيق أو الخشن، والمفرح أو المحزن، والأسلوب المملوء بالأنفة والتصميم، أو اللين والضعف فى مكانه وزمانه المناسبين، فاللغة لم تكن إلا للتعبير عن الأفكار والمعانى، والعرب أرباب البلاغة، وهى معجزتهم الخالدة التى نزل بها القرآن أعلى مثل بلاغى[2].

---

(١) أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب ١٢.

(٢) أما اختلاف النقاد حول اللفظ والمعنى والانتصار لأحدهما وأيهما أحق بالاتباع فى العمل الأدبى فهذا مجاله علم الأدب والنقد فلم نتطرق إليه.

الاشتقاق اللغوى

لغة العرب بين الجمود والاشتقاق

ثبت بالدليل أن العربية من أرقى اللغات المتصرفة[(١)]، والتى اختصت بميزة الاشتقاق الذى يعد خير وسيلة من وسائل التصرف، وإذا كان قد قيل بوجه عام إن طرق الوضع اللغوى هى الارتجال والقياس[(٢)] والاشتقاق فإننا نرى أن أهمها هو الاشتقاق الذى يخضع للقياس، والواقع أن اللغة العربية تتميز بهذا النوع الذى يكثر فيها التوالد والنتاج، وقد عرفه القدماء أصحاب السليقة. قال ابن فارس فى فقه اللغة باب القول على لغة العرب هل لها قياس وهل يشتق بعض الكلام من بعض؟: «أجمع أهل اللغة إلا من شذ منهم أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجن مشتق من الاجتنان وأن الجيم والنون تدلان أبداً على الستر، تقول العرب للدرع: جنة وأجنَّه الليل وهذا جنين أى هو فى بطن أمه، وأن الإنس مشتق من الظهور يقولون: آنست الشىء أبصرته وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علم وجهله من جهل»[(٣)]، وإذا تصفحنا المعاجم اللغوية أدهشنا ما نجد من كثرة موادها، وفيضان ألفاظها، بل زاد من دهشتنا أن كل طائفة من الألفاظ نجد لبعضها علاقة ببعض وصلة تربط بينها، مما يدل على أنها نشأت من أصل واحد؛ فمادة "عرف" تفيد انكشاف الشىء وظهوره، ويتحقق هذا المعنى فى جميع ما تصرف من حروفها وهو عرف - تعرف - تعارف - عارف - معروف - عرفان... إلخ، ويحقق ابن جنى هذا المبدأ فى مواد كثيرة سنتناولها بالتفصيل عند حديثنا عن رأيه فى الاشتقاق وابتكاره فيه، ومما ذكره أن تركيب "س ل م" يفيد معنى السلامة فى تصرفه نحو سلم ويسلم وسالم

---

(١) يقسم العلماء المحدثون اللغات ثلاثة أنواع: فاصلة ولاصقة ومتصرفة وأرقاها هى المتصرفة ومنها العربية. انظر علم اللغة، ط١٩٣٨م، ص ١١٥-١١٨ والفلسفة اللغوية ١٠-١٦ ومقدمة لدرس لغة العرب ١٢٢ و١٢٣ ومجلة الأزهر من مقال للأستاذ العقاد عدد مارس سنة ١٩٦١ ص ٥٨ ١ ومحاضرات فى اللهجات وأسلوب دراستها ٢٢-٢٤.

(٢) من أسرار اللغة ٤٦. (٣) المزهر ١/٢٦٣- ١٩٦٤ والصاحبى ٦٧.

وسلمان وسلمى والسلامة، والسليم اللديغ أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة وهكذا...[1]. ولكن... **هل كلم العرب كله مشتق أو لا؟**

ينقسم علماء اللغة في ذلك إلى طوائف:

فيرى سيبويه والخليل وأبو عمرو وأبو الخطاب وعيسى بن عمر والأصمعي وأبو زيد وابن الأعرابي والشيباني وغيرهم: أن بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق، وقالت طائفة من متأخري اللغويين: كل الكلام مشتق، ونسب ذلك إلى سيبويه والزجاج، وقالت طائفة من النظار: الكلم كله أصل[2].

ومن عرض هذه الآراء التي تدور دوراناً منطقياً مسلسلاً كأنما هي مسألة عقلية بحتة لا مجال للواقع في إثباتها، من ذلك نقف موقفاً يدعم الحقيقة الواقعية، ويبرهن عليها، فنحن مع أصحاب الرأي الأول نؤيده ونعضده، فمما هو جدير بالقبول حقًا أن بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق، والقول بأن الكلم كله أصل "غير صحيح" لأنه ينكر الصلة المحسة في اللفظ والمعنى بين الكلمات في مثل عِلم ويعلَم وأعلم والعالِم والمعلوم والعلم[3] ولو كان الكلم كله أصلاً لم يكن هناك مجال للابتكار والتوليد، ولكان معنى ذلك أن لغة العرب جامدة لا تتحرك، على الرغم من تحرك الزمن وتطوره. وهذا منقوض إذ يجدر بنا ألا نتصور أن الأفعال أو المصادر حين عرفت في نشأتها عرفت معها مشتقاتها، فقد تظل اللغة قروناً وليس بها إلا الفعل وحده أو المصدر وحده حتى تدعو الحاجة إلى ما يشتق منهما[4].

ولم تنشأ كل المشتقات دفعة واحدة وإنما على حسب الحاجة، ولذلك وردت لنا بعض مواد اللغة العربية ناقصة في مشتقاتها في بعض الأحيان، فترى المعاجم العربية أفعالاً لا مصادر لها، ومصادر لا أفعال لها، ورأى المجمع اللغوي إزاء هذا أن يصدر قراره الحكيم، وهو استكمال المادة اللغوية في المعجم العربي الحديث، وفي هذا القرار تنمية كبيرة لألفاظ اللغة[5].

---

(1) الخصائص ٢/ ١٣٤.
(2) المزهر ط. الأولى ١/ ٩٦٥.
(3) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/ ٢٠١.
(4) من أسرار اللغة، ط٣، ص ٤٧.
(5) طرق تنمية الألفاظ في اللغة، ص٤٣.

فمذهب الأصالة المطلقة لا سند له من تاريخ اللغة بل إن المشاهدة لها تدفعه بلا مراء، ولسنا- أيضاً- مع أصحاب الرأى القائل بأن الكلم كله مشتق "لأنه يلزم عليه أن تكون كل كلمة فرعاً، ولابد أن يكون بعض الفروع أصلاً، وكيف يكون الشىء الواحد أصلاً وفرعاً، وقد جعل الفرع دالاً على ما فى الأصل وزيادة. لقد ذهب بعض البصريين إلى أن الوصف الدال على الحدث والموصوف كاسمى الفاعل والمفعول مشتق من الفعل الدال على الحدث والزمان المعين، والفعل مشتق من المصدر الدال على الحدث، فالفعل أصل الوصف وفرع المصدر، ولكن الوصف الدال على الحدث والموصوف لا يدل على الزمان المعين الذى فى الفعل، فليس الفعل أصلاً للوصف، وليس الوصف فرعاً من الفعل دالاً على ما فيه وزيادة وإنما هو فرع من المصدر كالفعل[1] وإلا فما الأصول التى اشتق منها كل الكلم هل أميتت أو أهملت مثلاً؟ هذا كلام لا يصدق!!

ويؤيدنا فى ذلك الرأى الذى ملنا إليه ابن جنى فهو يقول: "فإن قلت: فهلا كان نعم وبجل مشتقين من النعمة والنعيم والبَجَال والبَجيل ونحو ذلك دون أن يكون كل ذلك مشتقاً منهما؟ قيل الحروف يشتق منها ولا تشتق هى أبداً، وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التى لا تكون مشتقة من شىء لأنه ليس قبلها ما تكون فرعاً له ومشتقة منه[2].

وبذلك يتأكد لنا أن لغة العرب بها أصول وفروع تولد أكثرها من طريق الاشتقاق، وتبعاً للحاجات الاجتماعية النامية، وبفضل الاشتقاق غزرت المادة اللغوية فيها بما سنراه واضحاً فيما بعد، ويتضح تمام الاتضاح أن لغة العرب ليست جامدة بل هى أولى اللغات العالمية احتفاظاً بالاشتقاق واهتماماً به، حتى ليقول الأستاذ عبد القادر المغربى فى مقدمة كتابه الاشتقاق والتعريب: "الاشتقاق فى أصول كلمات اللغة العربية كالنتاج والتوليد فى الأفراد المتكلمين بها، والتعريب فى الكلمات الدخيلة الطارئة على تلك اللغة كالتعرب بالنسبة للدخلاء فى الأمة

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/ ٢٠١.
(٢) الخصائص ٢/ ٣٧.

العربية والملتحمين بها[1]، ولقد بلغ عدد كلمات العربية بالاشتقاق والتوالد قدراً كبيراً جداً حتى لقد قالوا: إنها قد احتوت على مشتقات قدرها سبعون ألف كلمة، وهذا على طبيعة العرب في السخاء اللغوي، كما هي عادتهم في سخائهم الطبيعي والمادي، ولذلك ترى ما تعجب له فقد وضعوا لبعض المعاني أسماء تفوق التصور، فللسيف ألف اسم، وللأسد خمسمائة، وللداهية أربعمائة، حتى قال الثعالبي: تكاثر أسماء الدواهي من الدواهي[2] ولعل في نص الثعالبي السابق ما يوحي بقدرة العرب الخارقة وطواعية لغتهم لهم.

ونعتقد- بعد وضوح الشمس لذي عينين- أن من البداهة بمكان امتياز لغة العرب بالاشتقاق اللغوي وسنرى من نتائج هذا البحث قيمة الاشتقاق في العربية ومزاياه التي لا تحصى.

مفهوم الاشتقاق عند العلماء

جدير بنا ونحن في مستهل حديثنا عن الاشتقاق اللغوي الذي كان لابن جني قصب السبق في ميدانه، أن نلقي أضواء كاشفة تنير لنا الطريق وأن نقف لحظات مع العلماء وأئمة الرأي من نحويين وصرفيين ولغويين لنعرف مدى ما أسسوا من قواعد للاشتقاق وما وصلوا إليه من نتائج، ونبدأ أولاً بمفهوم الاشتقاق عند النحويين والصرفيين لنقارنه برأي اللغويين في هذا الشأن فنقول والله المستعان.

الاشتقاق عند النحويين: هو أخذ شيء من المصدر ليدل على حدث وصاحبه، فيشمل بهذا أربعة أنواع: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، أما أسماء الزمان والمكان والآلة فهي من الجوامد[3].

الاشتقاق عند الصرفيين: هو أخذ شيء من غيره ليدل على ذات وحدث له ارتباط بتلك الذات، والمقصود بالارتباط اتصال ما، سواء أكان على جهة الوقوع

(١) ص ٨ .

(٢) نفسه ١١- ١٣، وفقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي، ط٢، مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٢٤م، ص٢٨٩.

(٣) التبيان في تصريف الأسماء ١٨ بتصرف وهذا التعريف على المعتمد من مذهب البصريين الذين يجعلون أصل الاشتقاق المصدر.

منها أو عليها أو فيها أو بواسطتها، والمشتق بهذا التحديد يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة.

وواضح أن الجمود ضد الاشتقاق، والجامد على هذا هو ما لم يؤخذ من غيره على الصفة السابقة، وذلك بأن يدل على ذات فقط مثل رجل وفرس، أو معنى فقط مثل علم وشجاعة، وأن المشتق بهذا المعنى متفرع عن الجامد فكأنك تشقه وتستخرج منه معنى الأصل(١).

الاشتقاق عند اللغويين: هو أخذ شيء من غيره مطلقاً، سواء دل على ذات وحدث معاً أو لا فيشمل المشتق عندهم المشتقات التى عرفت عند النحويين والصرفيين، كما يشمل نحو استنسر من النسر، واستحجر من الحجر، ومن الأول قولهم فى المثل . . . (إنَّ البُغاثَ بأرضِنا يَستنْسِرُ)(٢).

وبهذا يتبين أن الاشتقاق اللغوى أعم من الصرفى والنحوى، وإن كان عند الصرفيين أعم منه عند النحويين(٢) ولكن اللغوى هو الذى فتح المجال لزيادة الثروة اللغوية، وهو الذى يتمتع بسمات لها أهمية بالغة، وإذا كان النحاة والصرفيون قد ضيقوا من دائرة الاشتقاق بتحديدهم إياه، وتكبيله بالقيود فإن اللغويين قد أطلقوه من عقاله وأفسحوا له الطريق كما يشاء.

ونرى أنه من تمام الحديث لتفسير قولنا السابق أن نحلق فى تلك الآفاق ونتحدث عن مصدر هذا الاشتقاق، لئلا تكون علينا حجة وها هوذا.

أصل المشتقات

تمتاز اللغة العربية باشتراك موادها فى حروف ثلاثة، وتتصل الألفاظ المشتركة فيها بمعنى "عام واحد" فمن خصائص اللغة العربية:

١ - أن الكلمة العربية ذات أصول ثلاثة يعبر عنها فى الميزان الصرفى بفاء الكلمة وعينها ولامها، وتأتى على هذا الترتيب.

(١) نفسه ١٨، ١٩ بتصرف.

(٢) نفسه ١٨ وهذه التعريفات بالنظر إلى العمل، وبالنظر إلى كونه علما يقال فيه: علم يعرف به رد الكلمات بعضها إلى بعض بسبب قياسية اللفظ والمعنى. الاشتقاق وأثره فى اللغة العربية، ص١٢. وانظر مفتاح السعادة ١/ ١٢٠.

٢- أن الكلمة العربية تأتى على هيئات صرفية معينة تسمى الصيغ، وأن الخلاف بين الكلمات من الناحية التركيبية هو فى الواقع اختلاف بين هذه الصيغ.

٣- أن هذه الكلمات لها ارتباطان، لفظى: يتمثل فى أن حروف الأصل توجد فى الصيغتين المترابطتين بنفس الترتيب، وإن اختلف الهيكل فى كلمة عنه فى الأخرى، ومعنوى: يتمثل فى أن الكلمتين بهذا الاتجاه تعبران عن معنى عام واحد تختلفان فى دائرته كما تختلف الصيغتان لا كما تختلف المادتان المعجميتان[١].

وعلى أساس ذلك رتبت معاجمنا اللغوية فجمعت فى مادة (ض ر ب) -مثلا- جميع مشتقاتها المتولدة عنها، وكذلك (ق ط ع) و(ع ل م) وغيرها. وليس ذلك شأن اللغات الأخرى بسبب ضياع أصول الألفاظ، واندراس معالم أنسابها، ومن هنا رتبت معاجمها ترتيباً فردياً لا جماعياً روعى فيه ظاهر اللفظ لا حقيقته وأصله، فتباعدت الأقارب وتقاربت الأباعد، اللهم إلا فى معاجم تعرف بالمعاجم الاشتقاقية، ولكن هذه المعاجم لا يستعملها إلا الخاصة من المشتغلين باللغة[٢] وعلماء اللغة- ومنهم القدماء- يلاحظون هذه الظاهرة التى تمتاز بها اللغة العربية، فهم يعرفون كلمات كثيرة مشتركة فى معنى واحد، وفى حروف ثلاثة، ومن هنا اختلفوا فى أسبقية هذه الكلمات، ونشأ الخلاف بينهم فى أصل المشتقات[٣].

وقد كان للمشتغلين بالبحوث المتصلة باللغة من نحويين وصرفيين وأصحاب متن اللغة وعلمائها قديماً وحديثاً آراء مختلفة فى هذا الموضوع بناء على حجج تراءت لكل فريق، ونحن نورد هنا كل تلك الآراء وأدلتها، ونضعها فى ميزان النقد الدقيق.

١) **رأى النحويين والصرفيين**: فالنحويون ومن جرى على شاكلتهم من الصرفيين قد اختلفوا فيما بينهم فى أصل المشتقات أهو المصدر أم الفعل؟ وقد اعتنق المذهب الأول البصريون على حين اتجه إلى الثانى الكوفيون، وكتب النحو

---

(١) مناهج البحث فى اللغة ١٧٧، ١٧٨. (٢) فقه اللغة للمبارك ٥٥ و٥٦ بتصرف.

(٣) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة ٤١.

تذكر هذا الخلاف إلا أن أجمعها للمذهبين وأدلتهما هو كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى النحوى[1] وكتاب الإيضاح لأبى القاسم الزجاجى[2] ونؤثر أن ننقل من الأول ما قاله كل من الفريقين- مع ما نرى إضافته من غيره- حتى يتضح رأيهما عند المقارنة بما عداه من الآراء الأخرى.

قال ابن الانبارى: ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو ضرب ضرباً وقام قياماً، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول: قاوم قِواماً فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول: قام قِياما فيعتل لاعتلاله، فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه[3]، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل فى المصدر، ألا ترى أنك تقول ضربت ضرباً فتنصب ضرباً بضربت، فوجب أن يكون فرعاً له، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل[4]، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع[5]، والذى يؤيد ذلك أننا نجد أفعالاً ولا مصادر لها خصوصاً على أصلكم وهو نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له[6] فعَل ويفعَل فينبغى أن يكون الفعل

(١) فى المسألة الثامنة والعشرين تحت عنوان (القول فى أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر).

(٢) تحت عنوان (باب القول فى الفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من صاحبه).

(٣) ذكر هذا الدليل فى كتاب الإيضاح للزجاجى ٦٠ وانظر الأشباه والنظائر ١/٥٨.

(٤) انظر الأشباه أيضاً ١/٥٨ .

(٥) ذكر هذا الدليل فى الإيضاح٦١.

(٦) يرجح الشيخ محيى الدين أن الأصل: «والفعل وضع له ... إلخ ونحن معه فى ذلك.

الذى يعرف بـه المصدر أصلاً للمصدر قـالوا ولا يجوز أن يقـال: إن المصدر إنما سمي مصدراً لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع الذى تصدر عنه الإبل مصدراً لصدورها عنه. لأنا نقول: لا نسلم بل سمي مصـدراً لأنه مصدور عن الفعل كما قالوا مركب فاره ومشرب عذب أى مركوب فاره ومشروب عذب والمراد به المفعول لا الموضع فلا تمسك لكم بتسميته مصدراً[1].

أما البـصريون فاحتـجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصـدر أصل الفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيـد فكذلك المصدر أصل للفعل، وبيان ذلك: أنهم لما أرادوا استـعمال المصدر وجدوه يشتـرك فى الأزمنة كلها لا اختصاص له بزمان دون زمـان، فلما لم يتعين لهم زمـان حدوثه لعـدم اختـصاصـه اشتـقوا له من لـفظه أمثلة تدل على تعـيين الأزمنة، ولهذا كانت الأفـعال ثلاثة: ماض وحاضر ومسـتقبل؛ لأن الأزمنة ثلاثة ليـختص كل فـعل منهـا بزمـان من الأزمنة الثلاثة، فـدل على أن المصـدر أصل للفعل. . ، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيـغته يدل على شيـئين؛ الحدث والزمان المحـصل، والمصدر يدل بصيغـته على شيء واحـد وهو الحـدث، وكمـا أن الواحـد أصل الاثنين فكذلك المصـدر أصل الفعل[2]، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليـه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، ألا ترى أن "ضرَب" يدل على ما يدل عليه الضّرب والضّرب لا يدل على ما يدل عليه "ضرَب" وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل، والفعل فرع، لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل، وصار هذا كما تقول فى الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة، والفضة لا تدل على الآنية، وكـما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليـها ومأخـوذة منها فكذلك ههنا الفـعل فرع على المصدر ومـأخوذ منه[3] ويوضح بعضهم ذلك -كـما نقل السيوطى- بأن الفعل يشـتمل لفظه على حروف

(١) انظر الإيضاح، ٦٢.

(٢) انظر فى هذا الدليل بصورة أخرى الأشباه والنظائر ١/ ٥٧ و٥٨.

(٣) مثله فى الإيضاح ٥٩ و٦٠.

زائدة على حروف المصـدر تدل تلك الزيادة على معان زائدة على مـعنى المصدر، فكان مشتقاً من المصدر كضارب ومـضروب ونحوهما، ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة[1] ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثـال واحد نحو الضرب والقتل، والـفعل له أمثلة مختلفـة كما أن الذهب نوع واحـد، وما يوجـد منه أنواع وصور مـختلفـة، ومنهم من تمسك بأن قال: لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما فى الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسـماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعـل والمفعول به، فلـما لم يكن المصـدر كذلك دل على أنه ليس مـشتـقا من الفعل[2]- ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر ليس مـشتقا من الفعل أنه لو كان مـشتقا منه لـكان يجب أن يجرى على سنن فى القيـاس، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفـعولين، فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل[3]، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل، أما الفعل فلا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستـغنى بنفسه ولا يفتـقر إلى غيره أولى بأن يكـون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره قالوا من الدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر أن المصدر اسم الفعل وقد اتفقنا جميـعاً على أن الاسم سابق الفعل فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال؛ ألا ترى أنا نفعل الضرب والخروج والأكل وما أشبه ذلك قبل فعل زيد له ثم يفعله زيد فـيخبر عنه بذلك، ولولا أنا نفـعله ونعرفه لم نفـهم الإخبار عنه، والمصدر الحـدث لأنه الحدث الذى أحدثه زيد ثم حُدِّث عنه والفـعل حديث عنه والحـدث سابق للحـديث عنه[4]. ومنهم من تمسك بأن قـال: الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مـصدراً فإن المصدر هو الموضع الذى يُصْدَر عنه، ولهذا قيل للموضع الذى تصـدر عنه الإبل مصدر فلما سمى مـصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه وهذا دليل لا بأس به فى المسألة[5].

---

(1) الأشباه والنظائر ٥٦- ٥٨ .
(2) نفسه ١/ ٥٧، ٥٨ .
(3) الإيضاح ٥٩، ٦٠ .
(4) نفسه ٥٧ .
(5) نفسه ٥٨ .

وأجاب البصريون عن كلمات الكوفيين. "أما قولهم: إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله" فالجواب عنه من ثلاثة أوجه، **الوجه الأول**: أن المصدر الذى لا علة فيه ولا زيادة لا يأتى إلا صحيحاً نحو ضربته ضرباً وما أشبه ذلك، وإنما يأتى معتلا ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنما وقع فى أصول المصادر لا فى فروعها. **الثانى**: أنا نقول: إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية وصار هذا كما قالوا: (يعد) والأصل فيه يوعد فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وقالوا أعد ونعد وتعد، والأصل فيها أوعد ونوعد وتوعد فحذفوا الواو- وإن لم تقع بين ياء وكسرة- حملاً على يعد ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يعد، وكذلك قالوا: أكرم والأصل فيه أأكرم فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما، وقالوا "نُكرم وتُكرم ويُكرم" والأصل فيه نؤكرم وتؤكرم ويؤكرم" كما قال الشاعر:

(فَإِنَّهُ أَهلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا)

فحذفوا الهمزة- وإن لم يجتمع فيها همزتان- حملاً على أكرم ليجرى الباب على سنن واحد، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أكرم فكذلك ههنا[1].

والثالث: أنا نقول: يجوز أن يكون المصدر أصلاً، ويحمل على الفعل الذى هو فرع، كما بنينا الفعل المضارع فى فعل جماعة النسوة نحو يضربْن- حملاً على ضربْن وهو فرع لأن الفعل المستقبل قبل الماضى، وكما قال الفراء: إنما بنى الفعل الماضى على الفتح فى فعل الواحد لأنه يفتح فى الاثنين ولاشك أن الواحد أصل للاثنين، فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ههنا[2].

وأما قولهم إن الفعل يعمل فى المصدر فيجب أن يكون أصلاً قلنا: كونه عاملاً فيه لا يدل على أنه أصل له، وذلك من وجهين: **أحدهما** أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل فى الأسماء، ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء فكذلك ههنا، **والثانى** أن معنى قولنا "ضرب ضرباً" أى أوقع ضرباً

---

(١) نفسه ٦٠ .

(٢) انظر وجهاً رابعاً فى الأشباه والنظائر ١/ ٥٩ .

كقولك ضرب زيداً في كونهما مفعولين، وإذا كان المعنى أوقع ضرباً فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصود إليه، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال: اضرب وما أشبه ذلك، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل(١).

وأما قولهم: إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ورتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد قلنا: وهذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني زيد زيد ورأيت زيداً زيداً ومررت بزيد زيد فإن زيداً الثاني يكون توكيداً للأول في هذه المواضع كلها وليس مشتقا من الأول ولا فرعاً عليه فكذلك ههنا(٢).

وأما قولهم: إنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها قلنا: خلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج المصدر بذلك عن كونه أصلاً وأن الفعل فرع عليه لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً، ولا الفرع عن كونه فرعا، ألا ترى أنهم قالوا طير عباديد أي متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو الفرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع، وكذلك أيضاً قالوا: طير أبابيل قال الله تعالى ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣﴾ [الفيل] أي جماعات متفرقة وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين، ثم نقول: ما ذكرتموه معارض بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها نحو (وَيْله ووَيْحه ووَيْهه ووَيْبه ووَيْسه وأهلاً وسهلاً ومرحباً وسقيًا ورعيًا... إلخ) فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلاً فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلاً فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال(٣).

وأما قولهم: إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل، والفعل وضع له فعَل ويفعَل قلنا: هذا باطل لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو الضرب والقتل، وما نسميه فعلاً من فعَل ويفعَل إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل

(١) انظر زيادة عليه الأشباه والنظائر ١/ ٥٩. (٢) الإيضاح ٦١ . (٣) نفسه ٥٨ و٥٩ .

فى زمان معين ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته، لأنه لو جاز أن يقال ضرب زيد قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك: أخبرك بما لا تعرف، وذلك محال، والذى يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدراً[1] وقولهم: إن المراد به المفعول لا الموضع كقوله مركب فاره ومشرب عذب أى مركوب فاره ومشروب عذب قلنا: هذا باطل من وجهين أحدهما أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول فوجب حمله عليه والثانى أن قولهم مركب فاره ومشرف عذب يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة كما يقال جرى النهر والنهر لا يجرى وإنما يجرى الماء فيه قال الله تعالى ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ... (١١)﴾ [البروج] فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذى يجرى فيها لما بينا من المجاورة.

ومنه قولهم: بلد آمن ومكان آمن فأضافوا الأمن إليه مجازاً لأنه يكون فيه، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ... (٣٥)﴾ [إبراهيم] وقال تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ... (٦٧)﴾ [العنكبوت] فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ... (٣٣)﴾ [سبأ] فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما، ومنه قولهم: ليل نائم، فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه، قال الشاعر:

لقد لُمتِنَا يا أُمَّ غَيلانَ فى السُّرى ونِمت وما ليلُ المطيِّ بِنائمِ

أى بمنوم فيه، ومنه قولهم: يوم فاجر، فأضافوا الفجور إليه، لأنه يقع فيه، قال الشاعر:

ولَمَّا رأيتُ الخيلَ تَتْرى أثائِجاً علِمتُ بأن اليومَ أحمسُ فَاجِرُ[2]

أى مفجور فيه، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى، فدل على أن المراد بقولهم: "مركب فاره ومشرب

(١) نفسه ٥٦ و٥٧. (٢) أثائج جمع وثيج بمعنى قوى.

عـذب موضع الركوب ومـوضع الشرب وأضيف إليه الفراهة والعـذوبة للمجاورة على ما بينا[1].

وبذلك يبدو أن الأقدمين كـانوا يرجحون مذهب البصـريين، وقد صرح أبو القـاسم الزجاجى بأنـه هو المذهب الصحـيح[2] وكـذلك صاحب الـتصـريح[3] والأشمونى[4] وإليه يرشد قول الناظم فى باب المفعول المطلق.

وكونُه أصلاً لهذينِ انتُخِب

أى اختير[5].

ولكن أستـاذنا الدكتور على البطشـة ضعف هذا المذهب "لأن أدلته عـقلية لا تستند إلى نقل" وقال إن كثيراً من هذه الأدلة ينادى بضعفه ويهوى إلى حتفه (فمثلاً)

١- استـغناء المصدر عن الفعل فى الإفـادة لا يدل على أصالته فى الاشتـقاق، إذ الاشتقاق ليس هو الإفادة ولا هو لازم من لوازمها.

٢- كـون المصدر ليس مـشتـقـا لأنه لم يجرِ على سـنن واحد كـاسمى الفـاعل والمفعول... إلخ معارض بالصفة المشبهة، فقد جاءت على أوزان مختلفة مع أنها مشتقة باتفاق الطائفتين.

٣- كون الفـرع يشتـمل على الأصل وزيادة. لم لا يكون الأمر بالعكـس فيكون الأصل الذى وجـد أولاً يشتـمل على الفـرع وزيادة، كـما نشـاهد ذلك فى الأشياء التى تقع تحت حـسنا كالأشجار، فـإنها تشتمل على المواد الخشـبية، وعلى عصارات تستحيل إلى (زيت البـترول وغيره)، مع أن الأشجار خرجت إلى حيز الوجود قبل الأخشـاب والزيوت التى تحللت منها، فيكون الفعل قد نطق به العرب أولاً ثم خصوا كل مدلول من مدلولاته بلفظ خاص.

---

(١) انظر فى جمـيع ما تقدم المسألة ٢٨ مـن الإنصاف ١/ ٢٣٥- ٢٤٥ وانظر فى المناقشة الأخـيرة، الإيضاح ٦٢، ٦٣.

(٢) الإيضاح ٥٦.

(٣) شرح التصريح ١/ ٣٢٥.

(٤) شرح الأشمونى ٢/ ١١٢.

(٥) التصريح ١/ ٣٢٥ وشرح الأشمونى ٢/ ١١٢.

فلو أن البصريين حين ذهبوا هذا المذهب رسموا الطريق لاشتقاق الفعل من المصدر لكان ذلك أجدر بهم وأليق بمذهبهم، فإن القواعد المعروفة فى كتب العربية إنما وضعت لكيفية أخذ المصادر من الأفعال على مذهب الكوفيين[1].

وقد انتقد بعض المحدثين نحاة البصرة والكوفة *بأنهم خرجوا بهذه التعليلات إلى مضايق المنطق والفلسفة وبنوا جدلهم على نظرية ظهر فسادها هى نظرية العامل[2] وليس حرص البصريين على المنطق أقل من حرص الكوفيين، ويكفى أن نلحظ أن حججهم تشمل كلمات مثل الأجناس والقياس ويقوم بنفسه وزمان مطلق، والزمان المطلق أو الفلسفى لا صلة له بالنحو[3]، وجميع الحجج متضاربة وإن كانت كلها تفلسف لنظرية واحدة كالبصرية أو الكوفية[4] وأدلة كل منهما ضعيفة لا تقاوم النظرة الفاحصة فلا الفعل كما يقول الكوفيون ولا المصدر كما يقول البصريون أصل للمشتقات[3].

ويقول بعضهم: إن كل هذا الجدل والنقاش لا طائل تحته[5]، ويصف الدكتور عبد الله درويش رأى الكوفيين بأنه يكاد يكون قريباً من المنهج الوصفى إذ هو مبنى على الصيغة ولكنه غير دقيق لأن معرفة الماضى بدورها تحتاج إلى قاعدة خاصة[6].

٢- **رأى أصحاب المعاجم وبعض المحدثين:** ذكرنا أن من مزايا العربية - ومنها سائر اللغات السامية- ارتباط كلماتها بأصل ثلاثى، وعليه بنى نظام المعاجم فى لغتنا، ووضع المعجم على هذا النمط يوحى بأن علماء متن اللغة نظروا إلى أن الحروف الثلاثة التى تشترك فيها مجموعة الكلمات المرتبط بعضها ببعض تعد

---

(١) الاشتقاق وأثره فى اللغة العربية ٤١ و٤٢ ولذلك يناصر الأستاذ ولفنسون فى كتابه تاريخ اللغات السامية مذهب الكوفيين لموافقته لسائر اللغات السامية فالفعل فيها هو أصل المشتقات ص ١٤، ١٥، والقواعد المعروفة فى كتب العربية وضعت لاشتقاق المصادر والمشتقات المشهورة (اسم الفاعل. اسم المفعول . . إلخ) من الأفعال لا المصادر. انظر مع رسالة أستاذنا الدكتور البطشة: الاشتقاق للأستاذ عبد الله أمين، ص١٣.

(٢) مناهج البحث فى اللغة ١٧٩ (٣) نفسه ١٨١ . (٤) نفسه ١٨٠ .

(٥) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة ٤٠ . (٦) دراسات فى علم الصرف ٣٩.

الأصل لها والتى على أساسها وجد هذا الارتباط، ومتابعة لهذا الاتجاه ذهب بعض المحدثين فى أصل المشتقات إلى أنه ليس هو الفعل ولا المصدر، بل إن المنشأ الحقيقى لكل مجموعة من هذه الكلمات هو ما يمكن أن يطلق عليه المادة الخام، وهى المادة التى تتألف غالباً من ثلاثة حروف ساكنة لا يمكن النطق بها، وليس لها دلالة وظيفية هى ما يسمى أحياناً بالأصل الثلاثى، أو الجذر الثلاثى فهى مادة خام لم تتشكل[1] فالأصل هو شىء تجريدى غير مستعمل فى اللغة، وبتغيير الحركات ووضع حرف الزيادة بنظام معين تحصل على المشتقات التى منها المصدر. . . فالحروف (ك ت ب) مثلاً دون نظر إلى حركاتها إذا وضعت لها حركات معينة أمكن أن تكون فعلاً ماضياً مبنياً للمعلوم، وإذا غيرت إحدى هذه الحركات أو زالت أمكن أن تكون ماضياً مبنياً للمجهول، أو تكون مصدراً، وكذلك إذا ما زيد عليها بعض حروف الزيادة المعروفة أمكن أن تصير: مكتب، كاتب، انكتب، كتاب وهكذا[2].

ويؤكد هؤلاء المحدثون أن تلك الوجهة هى "نظرة علم اللغة الحديث. . . فمسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها فى شىء معين"[3] وهذا هو ما جرت عليه المعاجم العربية، فمثلاً كلمات: اكفهر ويكفهر والاكفهرار مع أنه ليس لها مجرد فقد وضعتها المعاجم تحت مادة (كفهر) التى هى غير مستعملة فى اللغة العربية[2] "وبعض دارسى اللغات السامية يدرسون المادة بعينها دراسة مقارنة فى هذه اللغات جميعاً ويضعون معاجمهم بهذه الطريقة[4].

ويدعى أصحاب هذا الرأى- كما سبق- أنه وجهة يقبلها علم اللغة الحديث، فالقول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوى الحديث، فلا يطبق هذا المنهج اصطلاحات مثل نائب الفاعل لأن فى ذلك تلميحاً إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعد ما بنى للمجهول وليس ذلك كذلك[3].

---

(١) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة ٤٢. (٢) دراسات فى علم الصرف د. درويش ٤٠ .

(٣) مناهج البحث فى اللغة ١٨١ . (٤) نفسه ١٨٣ .

وإذا كنا نوافق هؤلاء فى نقد رأس البصريين والكوفيين وعلى اعتبار الجذر الثلاثى أصلاً للمشتقات- فى عرفنا الآن- تؤخذ منه بتفرع الحركات وحروف الزيادة فلا نوافقهم على أن هذا الاتجاه يمثل الأصل الذى نشأت عنه الألفاظ، فالعربى لم يكن يعرف تلك الطريقة الهندسية فى اشتقاق الكلمات بعضها من بعض بأن يضع أمامه الحروف الثلاثة ثم يفرع عليها على النحو السابق من تغيير الحركات، وإضافة الحروف الزائدة لتكوين المشتقات، ولم يكن الذهن العربى- منذ نشأة اللغة- ليستطيع أن يسلك هذه السبيل، وأصحاب المعاجم لم يستعملوا هذا الجذر لأنه أصل لتلك الألفاظ التى جمعوها، بل لمجرد التنظيم والترتيب.

٣- رأى اللغويين: يرى بعض علماء اللغة أن الأصل الأول الذى تفرعت منه المشتقات هو المحسوس لأن المحسوسات هى التى تظهر إلى الوجود أولاً، وقد أجمع على ذلك الباحثون[١]. ويؤيد ذلك حالة اللغات الدنيا فإنها تقل فيها الدلالة المعنوية كلما انحطت إلى أن تصل إلى ما يكاد يخلو منها بالكلية، ولا يخفى أن هذا التحويل جار فى لغتنا الآن[٢]، وبدهى أن المحسوسات هى الأقرب إلى الوجود أولاً كأسماء الأعيان المشاهدة، كما أن المعانى متأخرة فى الظهور فى عالم النفس والفكر، فالأولى هى أصل الاشتقاق لا المصادر[٣] فليس من المعقول إذاً أن التأبُّل الذى هو اتخاذ الإبل قد وضع قبل أن يوضع لفظ إبل نفسه أو أن السمو قد وضع قبل ظهور السماء[٤].

ويؤيدون رأيهم بألفاظ وردت فى معجمات اللغة مشتقة من أشياء محسوسة، فمن أسماء الأزمنة قالوا: أخرفوا وأشتوا وأربعوا وأصافوا من الخريف والشتاء والربيع والصيف، وقالوا: بكر فلان بكوراً من البكرة التى هى أول النهار، وحالت الدار وحال الغلام مر عليهما الحول[٣].

(١) دلالة الألفاظ د. أنيس ١٥٧ والفلسفة اللغوية ١٠٩ وانظر ص ٧٧٨، ٧٧٩ من كتابنا ومجلة الأزهر عدد ذى الحجة سنة ١٣٨٢ _ ص ١٠٢٧.

(٢) الفلسفة اللغوية ١٠٩.   (٣) الاشتقاق (أمين) ١٤٧ .

(٤) انظر المزهر ١/١٦٨.

ومن أسماء الأمكنة بصَّر القومُ تبصيراً أتوا البصرة وقالوا: أحرم القوم دخلوا فى الحرم، وقدَّس أتى بيت المقدس، وأجبل القوم أتوا الجبل، ومن أسماء الأعداد قالوا: ثنيتـه أثنيه وأمأى القوم صاروا مـائة. وحكى الفراء: معى عشـرة فاحْدُهُنَّ لى: أى اجعلهن أحـد عشر، وهو مـأخوذ من (حَدَو) عـلى القلب من (وَحَد). ورواها صاحب اللسـان: أَحِّدْهُنَّ على صيـغة التفـعيل من أحد (مـادة وحد)[1]. ومن أسماء القبـائل: تليّث فلان وليّث ولُيِّث: صار ليثى الهوى والعـصبية، ومن أسماء الأقارب: أبوت وأبيت: صـرت أباً وتبنيته من الابن وتبعَّلت المرأة: أطاعت بعلها، ومن أسماء الأعيان تأبط الشيء: وضعه تحت إبطه، وأَذَنه أذْنًا فهو مأذون: أصاب أذنه ورأسـه، ودمغـه: أصاب رأسه ودمـاغه، وهكذا كل جـزء من أجزاء جسم الإنسان[2].

وقد صرح عـالمنا ابن جنى بأن المصدر يشتق من الجوهر كـالنبات من النبت وكالاستحـجار من الحجر[2] فقد اشتق المصدر نفـسه من الجوهر المحسوس، وقد اشتـقوا الفعل من المحسـوس مثل قول الأعـرابية: أخاف أن يجوهنى (مـشتق من الوجه على القلب)[3] وكذلك قولـهم فى اشتقاق الفـعل من قلنسوة تارة تقلنس وأخرى تقلسى. . . وكـذلك قالوا قرنوة[4] فلما اشتـقوا الفعل منها قـالوا قرنيت السقاء وقالوا فى نحوه تعفرت الرجل إذا صار عفريتاً وعليه جاء تمسكن وتمدرع[5] وتمنطق وتمندل[6] ومن هذا القبيل مكين من مكن وتمكن فهى مشتقة من المكان[7].

(١) الخـصـائص ٢/ ٧٨،٣/ ٢٦٢. واللسـان ٣/ ٩، ٤/ ٤٦٠، ٥/ ١٣٣، ١٤٢، ١٤٣، ٧/ ٣٩٤، ٨/ ٥١، ٩/ ١٢١، ٤٦٠، ١٠/ ٣٠٦، ٤١٠، ١١/ ١٠٣، ١٣/ ٦٢، ١٠٢، ١٩٥، ١٥/ ١٠، ١٦/ ١٤٩، ١٨/ ٨، ٩٨، ١٢٤، ١٩/ ١٤٩، ٢٠/ ١٣٨. وانظر المخـصـص ٦/ ١٠٤-١٠٦ (الاشتقاق من أسماء الأعضاء). .

(٢) الخصائص ٢/ ٣٤. (٣) نفسه ٢/ ٧٩.

(٤) عشب ينبت فى الرمل يدبغ به الأساقى.

(٥) لبس المدرعة كمكنسة- وهى ضرب من الثياب ولا يكون إلا من الصوف.

(٦) مسح بالمنديل وانظر فى النص السابق الخصائص ١/ ٢٢٧، ٢٢٨.

(٧) فقه اللغة للمبارك ١٢٥.

وقد حاول بعض المحدثين أن يخرج مثل هذا الاشتقاق تخريجاً يبعده عن الاشتقاق من المحسوس، فيجعله بعضهم من الاشتقاق المركب فتمسكن وتمنطق مشتقة من مسكين ومنطق وهذه مشتقة من سكن ونطق وتمكن مشتقة من المكان والمكان مشتق من كان والكون وقد توهموا أصالة الميم في هذه الكلمات وأجروها كما لو كانت من المادة نفسها[1]، ويرى بعضهم- وهو الأستاذ العلايلي- أن العربي بعد أن اشتق المصدر الميمي ليؤدي به معنى مخصوصاً وتأدية بعينها عاد فتوسع عليه توسعاً ظهر غريباً جداً فنقله إلى الفعلية بزيادة التاء... وخص التاء للتشاكل بالمصدر... ويدل على هذا أن التاء تدخل على الوزن بدون ما تغير فيه كما في فعّل مثل حجّر تقول منه تفعّل ومثاله تحجّر... ولا يبعد احتمال أن العربي خرج بالمصدر الميمي إلى الفعلية ابتداء بدون زيادة التاء فقال مَفْعَل يُمفعِل مثل مَرْحَبَك الله ومَسْهَلَك[2]، وقد ذكر ابن خالويه بعض تلك الصيغ في كتاب لس في كلام العرب، وقال: ليس في كلامهم تمفعل، إنما هو تفعّل إلا تمغفر... إلخ[3].

وقد حاول ابن جني أن يسوغ هذه الصيغ بأنهم قد أقروا النون في تقلنس وإن كانت زائدة وأقروا أيضاً الواو حتى قلبوها ياء في تقلسيت، وكذلك في قرنيت من قرنوة وهي زائدة للتكثير والصيغة لا للإلحاق ولا للمعنى، وكذلك الواو في قلنسوة للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى، وكذلك تمسكن إلخ تحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق كل ذلك توفية للمعنى، وحراسة له، ودلالة عليه[4]، وكان ذلك التسويغ لأنه خرج على قواعد الاشتقاق المعروف من الحروف الأصلية، وابن جني يقول بما يوافق الطبيعة اللغوية ويجري على أسس الاشتقاق اللغوي الذي هو واقع حي استعمله العربي في حياته الكلامية؛ فقد اشتقت تلك الألفاظ من المحسوسات وهي أسماء أعيان (القلنسوة- القرنوة- العفريت- المسكين- المنطقة- المدرعة- المنديل- المكان) ولذلك لم ينظر إلى

(١) نفسه نفس الصحيفة ونشأة الفعل الرباعي في اللغات السامية ٢١.

(٢) مقدمة لدرس لغة العرب ٢٢٢، ٢٢٣.

(٣) ص٦. (٤) الخصائص ١/ ٢٢٧، ٢٢٨.

الحروف الأصلية لأنه هدف إلى الاشتقاق من تلك الأسماء بغرض معين، ولو حذفها لاختل المعنى المقصود، ويمكن أن نفهم ذلك واضحاً من قول ابن جنى: ألا تراهم إذ قالوا تدرع وتسكن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم أمن الدرع والسكون أم من المدرعة والمسكنة؟ وكذلك بقية الباب؟!

فلا داعى إلى تلك التخريجات الظنية والبعيدة عن الواقع الملموس والتى تؤدى كما يعترف أصحابها إلى ناحية غامضة من اللغة(١)، ويكفى تأييداً لاستعماله اللغوى الصحيح "أننا نجد أمثلة لهذا النوع من الاشتقاق فى جميع اللغات السامية الحية"(٢) حتى بدا لبعض الباحثين من المحدثين أن يجعل مثل هذا الاشتقاق قياساً، وأن يجيز بناء عليه قول النجار (معجنت الخشب) أى وضع عليه المعجون(٣)، وقد استخدمت العرب الاشتقاق من أسماء الأعيان فى مئات من الألفاظ كمُذَهَّب ومُفَضَّض ومُجَصَّص واستنسر البغاث(٤).

بل إنهم عربوا أسماء أعجمية، ثم اشتقوا منها مصادر وأفعالاً ومشتقات، فقد عربوا اللجام، واشتقوا منه ألجم الفرس، وفى الحديث (من سُئِل عما يعلمه فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة)... وقالوا: دبَج الغيثُ الأرض دَبْجاً من باب ضرَب: إذا سقاها فأنبت أزهاراً مختلفة، مشتق من الديباج المعرَّب(٥)، ويقول ابن جنى: وحكى لنا أبو على عن ابن الأعرابى - أظنه قال - يقال: درهمت الخبازى أى صارت كالدرهم فاشتق من الدرهم وهو أعجمى، وحكى أبو زيد:

---

(١) نفسه ١/٢٢٨. (٢) نشأة الفعل الرباعى فى اللغات السامية ٢١.

(٣) مجلة المجمع اللغوى ٣٦٣ وانظر من أسرار اللغة ط٣ ص ٤٧، قاعدة توهم أصالة الحرف وتوهم زيادته. محاضرة للشيخ عبد القادر المغربى، ولكن المجمع لم يوافق على قياسيته. انظر مجلة المجمع ٧/٢٥٧.

(٤) فقه اللغة د. وافى ١٧٣ ويروى ابن جنى أن من لفظ الهوته (بفتح الهاء وضمها) وهى المنخفض من الأرض ومعناها مضى هيتاه من الليل وهو فعلاء منه. انظر الخصائص ١/٢٧٨ و٢٧٩.

(٥) الاشتقاق (أمين) ١٤٧ و١٤٨.

رجل مدرهم قـال ولم يقولوا دُرهم إلا أنه إذا جـاء اسم المفعول فـالفعل نفـسه حاصل في الكف ولهذا أشباه[1]، ومما اشتقه العرب من كـلام العجم ما أنشدناه من قول الراجز.

هلْ تعرفُ الدَّار لأمِّ الخزرجِ   منْها فظلتُ اليومَ كالمزرَّجِ

أي الذى شرب الزَّرَجون وهى الخمـر، فاشتق المزرَّج من الزَّرَجُون[2] وغير ذلك كثير . . .

وقد اشـتق العرب كذلك مـن أسماء الأصـوات كأف وبخ وأه أهة وآهة[3] ونحو مـنه قولهم: حـاحيت وعاعـيت وهاهيت: إذا قلت: حـاء وعاء وهاء[4]، ودعدعـت بالغنم: إذا قلت لها داع داع، وجـهجـهت بالإبل: إذا قلت لهـا جاه جاه[5]، ومن ذلك أيضاً "قولهم: بسملت وهيللت وحوقلت[6] كل ذلك وأشباهه إنما يرجع فى اشـتقاقـه إلى الأصوات[6]، ومن ذلك أنك تشتـق من قولك (بأبى أنت) فعلاً اشتقاقاً صوتيًا فتقول: بأبأت بالصبى بأبأة وبئباءً وقد أكثرت من البأبأة، وعلى هذا اشتقوا منهما البِئب قال:

يا بأبِي أنت ويا فوق البِئَب[7]

ويشتـق كذلك من الحـروف والأدوات والتعبـيرات التى تدل عـلى أصوات معينة، فقد قالوا سوَّفت الرجل: أى قلت له سوف وهذا فعل- كما ترى- مأخوذ من الحرف. ومن أبيات الكتاب.

لو ساوفَتْنا بسوفٍ من تحيَّتها   سوف العَيُوف لراح الركبُ قد قَنِعُ

وإن كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف نحو قولهم: سألتك حاجة فلوْلَيت لى: أى قلت لى لولا، وسـألتك حاجة فـلا ليت لى: أى قلت لى لا، واشتـقوا أيضاً المصدر من الحرف فقالوا اللالاة واللولاة.

(١) الخصائص ١/ ٣٥٨. (٢) نفسه/ ٣٥٩. (٣) مقاييس اللغة ١/ ٣٢، ٣٣.

(٤) الخصائص ٢/ ١٦٥، ٣/ ٢٣٠، ٢٣١. (٥) نفسه ٣/ ٢٣١.

(٦) نفسه ٢/ ١٦٥. (٧) نفسه ١/ ٢٧٥، ٢٧٦، ٣/ ٢٢٧ وانظر اللسان ١/ ٢٥.

ويقول ابن جنى: "أنا أرى أن جميع تصرف (ن ع م) إنما هو من قولنا فى الجواب نعَم من ذلك النعْمة والنَّعمة والنعيم والتنعيم ونعمت به بالاً وتنعَّم القوم والنُّعمى والنَّعماء وأنعمت به وكذلك البقية، وذلك أن نعَم أشرف الجوابين، وأسرهما للنفس، وأجلبهما للحمد[١] وقالوا بجَّلته أى قلت له بجل أى حسبك حيث انتهيت فلا غاية من بعدك، ثم اشتقوا منه الشيخ البجَال والرجل البَجيل، فنعَم وبجَل كما ترى حرفان، وقد اشتق منهما أحرف كثيرة[٢] وقالوا: هلمَمْت: إذا قلت هلم[٣] وقالوا أيضاً مَرْحبك الله ومَسهلك[٤] وغير ذلك كثير مما هو مشتق من الأصوات.

وقد وضح من هذا أن المحسوسات كانت أصلا نبعت منه بعض المشتقات ونلاحظ أن المصدر- كما قال ابن جنى- قد اشتق من المحسوس احيانًا وأنهم اشتقوا من أصوات الحروف كاللولاة واللالاة، وقد مال ابن جنى إلى أخذ مادة (نعَم) (وبجَل) من الحرفين اللذين يعبران عن هذين الصوتين، وقد أبقى العربى على حروف الكلمة الزائدة فى أثناء الاشتقاق لأنه لم يكن فى تقديره المصدر أو الجذر الثلاثى وإنما كان الحس رائده فى ذلك، ثم لما ارتقى العقل البشرى ومنه العربى كانت التفرعات الكثيرة من هذه الأصول المحسوسة حتى وصل إلى أرقى المعانى الفكرية التجريدية.

ونرى أن للبصريين أدلة قوية ترتبط بالمعنى الأصلى الذى يدل عليه المصدر مما يجعله أصلا للمشتقات كقولهم: إن دلالة المصدر هى أصل دلالة الفعل كالآنية المصنوعة من الفضة فهى متفرعة عنها، كما أن المصدر حدث، والحدث يعرف قبل أن يفعل، ولرأى الكوفيين مدخل أيضًا فى عدّ الفعل أساسا لإجراء المشتقات عليه من المصادر والصفات فهو جانب عملى أفاد كثيراً فى تعليم اللغة وصياغة أبنيتها، فالآراء كلها يكمل بعضها بعضًا فالمحسوس هو أصل أول، ومع الرقى الفكرى وضح الرجوع إلى المصادر والجانب العملى يقتضى إجراء الاشتقاق على أساس الفعل. ليأخذ الشكل القياسى المطرد، ويبقى جانب الاشتقاق من المحسوس موقوفا على السماع أو الضرورة.

(١) الخصائص ٢/ ٣٤، ٣٥، ٣٧. (٢) نفسه ٢/ ٣٧.
(٣) نفسه ١/ ٢٧٨. (٤) نفسه ١/ ٢٢٨.

أهمية الاشتقاق اللغوى وأقسامه والباحثون فيه

أهمية الاشتقاق اللغوى وأقسامه:

تحتاج أية لغة من اللغات إلى وسائل نمو تجعلها قابلة للتطور ومسايرة للزمن، وإن اللغة التى تعجز عن الوفاء بحاجة أهلها، وتغير أحوالها الاجتماعية والحضارية لهى لغة كتب لها التخلف والفناء، بحيث تستطيع اللغات الأخرى أن تحل محلها، وتمحو اسمها من التاريخ اللغوى، وتنشأ الكلمات بوسائل نمو مختلفة هى:

١- اختراع الأدباء لألفاظ جديدة لم تكن مستعملة فى اللغة، وذلك كثير فى عالم الأدب والفلسفة والمصطلحات العلمية.

٢- انتقال الكلمة من اللغة أو اللهجة إلى لغة أو لهجة أخرى.

٣- إحياء العلماء والأدباء لبعض المفردات المهجورة فى اللغة.

٤- تفرع الكلمة فى صورة تلقائية أو مقصودة من الكلمات المستخدمة فى اللغة ويتم ذلك عن طريق الاشتقاق بأوسع معانيه(١).

والاشتقاق هو الوسيلة الهامة بين تلك الوسائل المتعددة، وقد نال حظاً وافراً من عناية العلماء، نظراً لأنه يتناول مفردات اللغة، ويزوّد كل واحدة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية يذكر فيها: من أين جاءت؟ ومتى؟ وكيف صيغت؟ والتقلبات التى مرت بها(٢)، وبذلك أمكن أن تقوم دراسة الاشتقاق على أساس أنه علم تاريخى يحدد صيغة كل كلمة فى أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه، ويدرس الطريق الذى مرت به الكلمة مع التغيرات التى أصابتها من جهة المعنى أو من جهة الاستعمال(٢).

وقد أمكن للعلماء أن يتوصلوا من تلك الدراسة إلى ألوانه المتعددة التى تتوارد عليها اللغة، فاشتقاق الألفاظ العربية وردت على صور عرفت عند العلماء بالاشتقاق الصغير والكبير والأكبر والكُبَّار وسنعرض لكل منها بالشرح والبيان وبالنظر إلى انتظام القواعد وعدمها جعلوه قسمين:

(١) علم اللغة د. وافى ط ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م ص ٣١٠ . (٢) اللغة ٢٢٦.

١- مطرد: وهو المبنى على قواعد منتظمة كاشتقاق الأفعال والصفات من المصدر وهو من الصغير.

٢- غير مطرد: وهو الاشتقاق من أسماء الأعيان، كمذهَّب ومفضَّض من الذهب والفضة وأبحر ركب البحر، وليس لهذا النوع قاعدة يسير وفقها، وقد بدا لمجمع اللغة العربية كثرة استخدام العرب لهذا النوع من الاشتقاق، كما ظهر له شدة الحاجة إليه في العلوم والفنون فاتخذ قراراً باستخدامه، وقياسته عند الضرورة في العلوم والفنون[١].

وهذا التقسيم السابق قد أوضحه أستاذنا الدكتور نجا، وأرى أنه بذلك كان هادفاً ودقيقاً، وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً، واتصالاً شديداً، لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى "ضرَبَ" فتبني منه مثل "جعفر" فتقول "ضَرْبَب" ومثل "قمطر": "ضربّ ومثل دِرهم "ضِرْيَب" ومثل "عَلِم" ضَرِبَ "ومثل" ظرُف: ضرُب أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة وكذلك الاشتقاق أيضاً ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذى هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول "ضرب" ثم تشتق منه المضارع فتقول "يضرب" ثم تقول في اسم الفاعل "ضارب" وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة ألا ترى إلى قول رؤبة في وصفه امرأة بكثرة الصخب والخصومة (تشتقُّ في الباطل منها الممتذق) وهذا كقولك: تتصرف في الباطل أي تأخذ في ضروبه وأفانينه، فمن هنا تقاربا واشتبكا إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف[٢]، فالاشتقاق له صلة قوية بعلم الصرف فهما مقترنان، وأحدهما طريق إلى معرفة

---

(١) فقه اللغة د. نجا ٣/ ٤٩.

(٢) المنصف ١/ ٣، ٤ والفرق الجوهري بين الاشتقاق والصرف أن الأول يبحث عن كيفية خروج الكلم بعضها عن بعض بسبب مناسبة بين المخرج والخارج بالأصالة والفرعية وبالنظر إلى جوهرها ويبحث في الصرف أيضاً عن الأصالة والفرعية بين الكلم ولكن لا بحسب الجوهرية بل بحسب الهيئة. مفتاح السعادة ١/ ١٣٠.

الآخر فقد تكون معرفة وزن الكلمة طريقا إلى معرفة أصل مادتها الاشتقاقية، إذا كان الوزن فيها أظهر من مادة الاشتقاق مثل الاضطراب والاصطفاء، فيفهم من الوزن الافتعال أنه من ضرب وصفا، وقد تكون معرفة الأصل الاشتقاقي طريقاً لمعرفة الوزن والبناء، وسبيلاً للتفريق بين الأوزان المتشابهة، مع أنها في الحقيقة مختلفة مثل المناعة والمجاعة من منع وجاع ووزنهما إذاً فَعالة ومَفعلة وهكذا(١).

ومن هنا كانت معرفة الاشتقاق أمراً مهمًا لفهم اللغة، وعلى أساس هذا التقارب بينه وبين التصريف يجب أن تقوم الدراسة الوطيدة المؤلفة بينهما، حتى يمكن الأمن من الزلل، وقد أورد ابن جني في خصائصه بعض سقطات العلماء التي تتعلق بعدم فهم أصل المادة التي اشتقت منها الكلمة، وبناء الوزن الصرفي على غيرها، يقول: ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى في قولهم: أُسْكُفَة الباب إلى أنها من قولهم: استكفّ أي اجتمع، وهذا أمر ظاهر الشناعة، وذلك أن أُسْكُفَّة أُفْعُلَّة والسين فيها فاء، وتركيبه من (س ك ف)، وأما استكفّ فسينه زائدة، لأنه استفعل وتركيبه من (ك ف ف)، فأين هذان الأصلان حتى يجمعا ويداني من شملهما ولو كانت أسكفة من استكف لكانت أُسْفُعْلَة، وهذا مثال لم يطرق فكراً ولا شاعر- فيما علمناه- قلباً، وكذلك ذهب أبو عبيدة في قولهم: لي عن هذا الأمر مندوحة: أي متسع إلى أنه من قولهم: انداح بطنه أي اتسع، وليس هذا من غلط أهل الصناعة، وذلك أن انداح انفعل وتركيبه من دوح ومندوحة مفعولة وهي من تركيب (ندح) والندح جانب الجبل وطرفه وهو إلى السعة وجمعه أنداح، أفلا ترى إلى هذين الأصلين تبايناً وتباعداً فكيف يجوز أن يشتق أحدهما من صاحبه على بعد بينهما وتعادي وضعهما. . . ولو كانت مندوحة من انداح بطنه- كما ذهب إليه أبو عبيدة- لكانت منفعلة وهذا أيضاً في البعد والفحش كأُسْفُعْلَة(٢).

ويصحح ابن جني على أساس الاشتقاق بعض الجموع فيقول: وأما مَسِيل فذهب بعضهم في قولهم في جمعه: أَمْسِلة إلى أنه من باب الغلط، وذلك لأنه

(١) فقه اللغة للمبارك ١٢٧ (٢) الخصائص ٣/ ٢٨٣، ٢٨٤

أخذه من سال يسيل، فهو عندهم على مَفْعِل كالمسير والمحيض، وهو عندنا غير غلط، لأنهم قد قالوا فيه مُسُل، وهذا يشهد بكون الميم فاء، فأمسلة ومُسلان أفعلة وفُعلان كأجربة وجُربان ولو كانت أمسلة ومُسلان من السيل لكان مثالهما أمْفَلة ومُفلان والعين منهما محذوفة، وهي ياء السيل، وكذلك قال بعضهم في معين لأنه أخذه من العين، لأنه من ماء العيون فحمله على الغلط، لأنهم قد قالوا: قد سالت مُعناته، وإنما هو عندنا من قولهم: أمعن له بحقه إذا طاع له به، وكذلك الماء إذا جرى من العين فقد أمعن بنفسه وطاع بها، ومنه الماعون، لأنه ما من العادة المسامحة به والانقياد إلى فعله[1].

ومعرفة القلب في اللغة والصرف ينشأ عن معرفة الأصل الاشتقاقي، وقد تفلسف ابن جني في إبراز عدة أوزان صرفية لكلمة (تيهورة) وهي القطعة الصعبة من الرمل، فقال: يجوز أن يكون وزنها فيعولة، ثم صارت عيفولة أو تعفولة أو يفعولة، وذلك كله على أساس أنها مأخوذة من تهوّر الجرُف وانهيار الرمل ونحوه[2]، ويقول: وقد دعانا إلى اعتقاد القلب والتحريف في هذه الكلمة المعنى المتقاضيته هي وذلك أن الرمل مما ينهَار ويَتهوَّر ويَهُور ويَهِير ويتهيّر[3].

وعلى ذلك فالاشتقاق والصرف لهما علاقة وثيقة تكشف عن صلات الألفاظ وتصرفاتها، وتحدد معالمها «ولم يأخذ العلماء في تأسيس الصوتيات والصرف المقارنين إلا بفضل ما وصل إليه الاشتقاق من نتائج، والاشتقاق والصوتيات والصرف يسند بعضها بعضاً، فما دامت القواعد التي يجري عليها تتابع الأصوات والصيغ النحوية في صورة الاشتقاق فإن هذا الاشتقاق الذي يطبقها تطبيقاً صحيحاً يقدم لعلم اللغة أجدى المساعدات»[4]، والاشتقاق والتصريف حادثان في اللغة ويتبعان كل أمة على حسب بيئاتها، والأصل في دلالة الألفاظ أن تكون بسيطة، ثم تتنوع دلالة، وتتكاثر لفظاً، بمقدار درجة ارتقاء تلك اللغة، فإذا صحت هذه المقدمة ينتج أن العربية من أرقى اللغات بياناً[5].

(١) الخصائص ٣/ ٢٧٩.   (٢) نفسه ١/ ٧٩-٨١.
(٣) نفسه ١/ ٨١.   (٤) اللغة ٢٢٦.   (٥) الفلسفة اللغوية ٦٥.

الباحثون فيه :

لا غرو بعد أن بينا صورة الاشتقاق، وأقسامه اللغوية، وصلته بالصرف، أن يخوض فيه علماء العربية بشتى بحوثهم صرفية ولغوية، لما له من أهمية كبيرة شغلت بالهم، واستولت على ألبابهم.

ومنذ بدء البحث اللغوى والعلماء يتناولون هذا الموضوع ويؤلفون فيه، وقد «أفرد الاشتقاق بالتأليف جماعة من المتقدمين، منهم الأصمعى وقطرب وأبو الحسن الأخفش وأبو نصر الباهلى والمفضل بن سلمة والمبرد وابن دريد، والزجاج وابن السراج والرمانى والنحاس وابن خالويه»[1]، وقد كان النجاح الكبير لفكرة الاشتقاق- كما يقول الأستاذ عبد السلام هارون- على يد ابن دريد بتأليفه كتاب الاشتقاق وثناه ابن فارس بتأليف المقاييس[2]، فقد قصد ابن دريد بكتابه الاشتقاق "دراسة العلاقة بين الأسماء ومسمياتها، وأصول هذه الأسماء، ويمكن عده بحثاً من البحوث اللغوية التى تنتمى إلى الدراسات المعروفة فى الإنجليزية بـ onomastic (وموضوعها البحث فى الأعلام وأصولها، كأعلام الأشخاص والقبائل والجبال والأنهار ونحوها) وهذه الدراسات تعامل فى علم اللغة على أنها مبحث من مبحث "علم تاريخ الكلمات وأصولها" etymology كما أنها تتصل من قريب أو بعيد بدراسة المعجمات ولها علاقة كذلك بفلسفة اللغة[3]، وكتاب ابن دريد فى الاشتقاق يتضمن ما يأتى:

١ - الاشتقاق اللغوى لأسماء القبائل والرجال.

٢- بسط القول فى المادة اللغوية التى اشتقت منها هذه الأسماء.

٣- تفسير الآثار الدينية والأدبية التى تمت بصفة إلى تلك المواد.

٤- بيان أنساب قبائل العرب وبطونها وأفخاذها وتشعب بعضها من بعض.

٥- إمداد الباحث بكثير من المعارف التاريخية النادرة التى تتعلق بقبائل العرب ورجالها.

(١) المزهر، ط الاولى، ١/١٦٦، ١٦٧.

(٢) من مقدمة المحقق لكتاب معجم مقاييس اللغة ٢٤.

(٣) قضايا لغوية، ص٣.

ونورد هنا بعض أمثلة من طريقة الكتاب، فمثلاً يقول: أم قصى فاطمة وقد مر ذكرها بنت سهل بن حمالة من أزد شنوءة وسترى تفسيره فى موضعه إن شاء الله، وأم فاطمة سودة بنت عمرو بن تميم، وسودة مشتق من قولهم: أرض سودة إذا كانت سوداء فى سفح جبل[1]، ويقول: ومنهم بنو ضبيس وضَبيس فَعيل من قولهم: رجل ضَبِيسٌ إذا كان سيئ الخلق[2].

وقد طرق عالمنا ابن جنى هذا الباب فى كتابه «المبهج فى تفسير أسماء شعراء الحماسة» فقد استخدم طبيعة الاشتقاق، والمعنى الذى تدور حوله المادة، فى تحليل أسماء هؤلاء الشعراء، كما هو عند ابن دريد فى اشتقاق أسماء القبائل والرجال، وقد ذكرنا أمثلة لذلك فى حديثنا عن مؤلفاته[3]، وفى كتاب معجم البلدان اشتقاق لأسماء البلاد على نحو ما فعل ابن دريد، كما فى إربل والأردن وغيرهما وفى مقدمة الكتاب يقول المؤلف: ثم أذكر اشتقاقه إن كان عربيًا، ومعناه إن أحطت به علماً إن كان أعجمياً[4]. أما كتاب معجم مقاييس اللغة لابن فارس فيتناول حديث الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر وقد برز فى ذلك وهو صاحب فكرة النحت فى الرباعى وإجرائها بطريق أوسع، وسيأتى بسط الحديث عن ذلك.

أما عالمنا العبقرى ابن جنى وأستاذه أبو على الفارسى فيقفان على رأس هؤلاء جميعاً، لابتداعهما فكرة الاشتقاق الكبير والأكبر، وصعودهما درجة فوق هذا بإذاعة قاعدة الاشتقاق الكبير التى تجعل للمادة الواحدة أصلاً أو أصولاً ترجع إليها[5]، وقد ولع ابن جنى- كما قلنا سابقاً- أكثر من غيره بالاشتقاق واتخاذه طريق البحث اللغوى، بل لقد بنى عالمنا مؤلفاته وأهمها الخصائص وسر الصناعة على أساس الاشتقاق، فالدلالة طريقها الاشتقاق، وأصالة الحروف وزيادتها وترتيبها واتصالها بمعانيها وتصحيح الأوضاع للألفاظ والتراكيب كل ذلك منهجه

(١) الاشتقاق لابن دريد ٤٠. (٢) نفسه ٤٧٣.

(٣) انظر ص ٢٣٩-٢٤١ من كتابنا وانظر المبهج ١٤، ١٧، ٣١، ٦٩، وغيرها.

(٤) معجم البلدان، ١/ المقدمة، ص٨، ١٨٦، ٢٠٠ و٢٠١.

(٥) مقدمة المقاييس للمحقق ٢٤.

هو الاشتقاق، ويمكن للباحث أن يدرك اهتمامه الكبير بالاشتقاق وبخاصة ما ابتكره منه وهو ما سماه بالأكبر ويسميه غيره بالكبير، على ما سنبين بعد، يدرك الباحث ذلك من أول صحائف كتابه الخصائص، فقد ابتدأه بحديثه عن القول والكلام وتصرفهما على طريقة التقليب الاشتقاقي، والمستعمل منهما والمهمل، وأثبت أن معنى (ق و ل) أين وجدت وكيف وقعت، من تقدم بعض حروفها على بعض وتأخره عنه، إنما هو للخفوف والحركة[1] ومعنى (ك ل م) حيث تقلبت الدلالة على القوة والشدة[2] ويقول - منوهاً بذكره -: إن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه، وستراه فتجده طريقاً غريباً، ومسلكاً من هذه اللغة الشريفة عجيبا[1] ومعنى أنه يفتتح كتابا كالخصائص بذلك أنه ماض فى هذا الطريق لما له من أهمية لغوية أدرك سرها الكامن وراء تلك اللغة التى بهرته واستولت على لبّه وطغَت على كل تفكيره بعبقريتها وسموها.

ولو سرنا بعض خطوات داخل الكتاب لوجدنا أنه ينحو هذا المنحى الاشتقاقى، لولوعه به وابتداعه له، فهو يعرف النحو بأنه: انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره، ثم يقول: وهو فى الأصل مصدر شائع أى نَحَوْت نحواً كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه فى الأصل مصدر فقهت الشىء أى عرفته ثم خُص به علم الشريعة من التحليل والتحريم[3]، ويؤيدنا فى ذلك الأستاذ على النجدى ناصف، إذ يقول: وما أحسب ابن جنى بذلك يريد أن يعرف النحو، وإنما يريد أن يبين اشتقاق لفظه وسبب التسمية به. . . وحديثه عن كلمة نحو حديث من يدرس الكلمة ويؤرخ تطورها، وإلا فما باله يقرنها إلى كلمة الفقه، ويشبهها بها فى الاشتقاق والتسمية، وما للتعاريف وأمثال هذا التحليل والبحث؟[4].

وكذلك سلك فى بيان الإعراب طريق الاشتقاق فقال: هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ، ثم ذكر أن لفظه مصدر أعربت عن الشىء: إذا أوضحت عنه، وفلان

---

(١) الخصائص ١/٥.
(٢) نفسه ١/١٣.
(٣) نفسه ١/٣٤.
(٤) سيبويه إمام النحاة ١٣٥، ١٣٦.

مُعـرب عما فى نفسـه: أى مبين له ومـوضح عنه، ومنه عرّبت الفرس تعـريباً إذا بزغته وذلك أن تنسف أسـفل حافره، ومعناه أنه بان بذلك ما كان خـفياً من أمره لظهوره إلى مرآة العين بعد ما كان مستوراً، وبذلك تعرف حاله أصلب هو أم رخو وأصحـيح هو أم سقـيم؟ وغيـر ذلك. وأصل هذا كله قولهم: العـرب وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان[1]، ويذكر أن البناء الذى هو لزوم آخر الكلمـة ضـربـاً واحـداً من السكون والحـركـة قـد أوقع علـى هذا الضـرب من المستـعمـلات المزالة من مكان إلى مكان، تشبـيهـاً لذلك من حيث كان مـسكوناً وحـاجزاً ومظَلا بالبناء من الآجـر والطين والجص... وهذا المعنى قـد لوحظ فى قولهم قد بنى فلان بأهله... ويستعار للمجد والشرف، قال لبيد:

فبنَى لنَا بيتاً رفيعاً سَمْكُهُ ... فَسَمَا إليه كهلُها وغلامُها[2]

وهذا وغيره يؤكـد أن عالمنا ابن جنى لا يقصد المعانـى النحوية التى حددها العلماء، وإنما يقصد شرح اشتقاقاتها، واستعمالاتها اللغوية، ودلالاتها التى تتعلق بالمعنى، واتصال الألفـاظ بعضهـا ببعض من هذه الناحيـة، وهذا العالم العبـقرى يشير بتلك المقدمات إلى سلوكه سبيل الاشتـقاق، واعتماده عليه فى دراسته، وقد اكتشف عـالمنا أغوار اللغة من هذه الناحـية، وشرح نواحى بارعة من الاشـتقاق، وعقد فـصولاً من خصائصه للإبـانة عنه، وكانت لعالمنا خطوات موفـقة أثبت بها سمـو لغتنا، وانفرد بهـا من غيره مـن الباحثين اللغـويين، وقد اعتـرف المحدثون بابتكارات ابن جنى فى هذا الميـدان، وسنعرض هـنا لحديثـه عن أنواع الاشتـقاق ومدى تجديده لها.

ابن جنى بين التقليد والتجديد فى الاشتقاق

كانت لابـن جنى صولات فى مـيدان الاشتـقاق، فـتناولت أبحاثـه أنواعه المختلفة من الصغير والكبير والأكبر، ولم تكن أبحاثه تقليداً لغيره، بل مبتكرة لها طابع الجودة والابتداع، وفيما يلى عرض لآرائه فى تلك الألوان، ومقارنتها بغيرها وموقفنا منها، ونبدأ بالإحاطة بها ثم نذكر من وراء ذلك النتائج التى توصل إليها، وأهميتها اللغوية.

(١) الخصائص ١/٣٥، ٣٦. (٢) نفسه ١/٣٧، ٣٩.

الاشتقاق الصغير[1]

يعرف أستاذنا الدكتور نجا هذا النوع من الاشتقاق بأنه: ما اتحد فيه المشتق والمشتق منه حروفاً وترتيباً كآكل من الأكل واستنسر من النسر[2] وكذلك عرفه الأستاذان أمين ووالى فى مجلة المجمع اللغوى[3] وفى المزهر: أنه أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب، ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة، كضارب من ضرَب وحذِر من حذِر[4]، ويذكر الدكتور وافى «أن كل أصل ثلاثى فى اللغة العربية يرتبط بمعنى عام وضع له، فيتحقق هذا المعنى فى كل كلمة توجد فيها الأصوات الثلاثة مرتبة على حسب ترتيبها فى الأصل الذى أخذت منه»[5].

فالاشتقاق الصغير هو استمداد مجموعة من الكلمات من المادة اللغوية، أو الجذر اللغوى، مع اشتراك أفراد هذه المجموعة فى عدد من الحروف وفى ترتيبها، كما تشترك فى الدلالة العامة[6] وبذلك يشترط لصحة الاشتقاق بهذا المعنى:

١ - الاشتراك فى عدد من الحروف، وهى فى اللغة العربية ثلاثة.

٢- أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيباً واحداً فى هذه الألفاظ.

٣- أن يكون بين هذه الألفاظ قدر مشترك من المعنى، ولو على تقدير الأصل[7].

---

(١) يسميه كل من الدكتور وافى والدكتور أنيس بالاشتقاق العام (فقه اللغة د. وافى ١٧٢) وطرق تنمية الألفاظ فى اللغة د. أنيس ٤٦ ويقول الدكتور الصالح لسنا نرى فى التسمية الحديثة ما يجعلنا نستبدلها بالتسمية القديمة فإن وصف هذا الضرب من الاشتقاق بالصغير أو الأصغر كاف للتمييز بينه وبين الكبير والأكبر. دراسات فى فقه اللغة ١٩٠.

(٢) فقه اللغة ٣/ ٤٩، ٤/ ٧٧ .

(٣) بحث الأستاذ عبد الله أمين (فى علم الاشتقاق) ١/ ٣٨١، وبحث الأستاذ حسن والى (سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس) ٢/ ١٩٥-٢٠١ .

(٤) ط. الأولى ١/ ١٦٤ وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٥٦، ٥٧ .

(٥) فقه اللغة ١٧٢ . (٦) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة ٤٤ .

(٧) فقه اللغة للمبارك ٦١ .

ويشمل هذا النوع من الاشتقاق:

١- المشتقات المعروفة عند الصرفيين، وهى الأفعال وأسماء الفاعلين والمفعولين إلخ.

٢- الاشتقاق من أسماء الأعيان كمُذهَّب ومُفضَّض واستنسر البغاث، وقد أقره مجمع اللغة العربية للضرورة فى العلوم(١).

٣- المصدر الصناعى مثل جاهلية وألوهية وقد أقره المجمع كذلك(٢).

٤- قرابة فعل من أفعال المادة الواحدة وتصاريفه لفعل آخر وتصاريفه من أفعال المادة نفسها، وهو الاشتقاق الذى فطن له ابن جنى، وفطن له معاصره أحمد بن فارس(٣)، فابن جنى يقول: الاشتقاق عندى على ضربين كبير وصغير، فالصغير ما فى أيدى الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول، فتتقراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة فى تصرفه، نحو سلِم ويسلَم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة، والسليم اللديغ، أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة.. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، وبقية الأصول غيره، كتركيب (ض ر ب) و(ج ل س) و(ز ب ل) على ما فى أيدى الناس من ذلك(٤)، ويقول ابن فارس فى المقاييس: مادة (أ ث) هذا باب يتفرع من الاجتماع واللين، وهو أصل واحد، قال ابن دريد: أثَّ النبت أثًا: إذا كثر ونبت أثيت وكل شيء موطأ أثيث، وقد أثَّث تأثيثاً، وأثاث البيت من هذا، يقال: إن واحده أثاثة ويقال: لا واحد له من لفظه. وقال الراجز فى الأثيث:

يَخْبطنَ منه نبتَه الأثيثا حتَّى نَرى قَائمه جَثيثا

أى مجثوثاً مقلوعاً. ويقال نساء أثائث: وثيراتُ اللحم، وأنشد:

ومنْ هوايَ الرُّجُحُ الأثائثُ تُميلها أعجازُها الأواعثُ

(١) مجلة المجمع ١/٣٦، ٢٣٢- ٢٦٨. (٢) نفسه ١/٣٥، ٢١١ - ٢١٥.

(٣) مقدمة الاشتقاق لابن دريد لمحققه الأستاذ هارون ٢٦.

(٤) الخصائص ٢/١٣٣، ١٣٤.

وفي الأثاث بقول الثقفي:

أشاقَتْكَ الظعائنُ يومَ بَانُوا ... بذِي الزّي الجميلِ منَ الأثاثِ[1]

وفي مادة (بأس) يقول: الباء والهمزة والسين أصل واحد: الشدة وما ضارعها؛ فالبأس: الشدة في الحرب، ورجل ذو بأس وبئيس: أي شجاع، وقد بأس بأساً، فإن نعته بالبؤس قلت: بُؤُس، والبؤس: الشدة في العيش، والمبتئس: المفتعل من الكراهة والحزن قال:

مَا يَقْسِمِ اللَّهُ أَقْبَلْ غيرَ مُبْتئسٍ ... مِنه وأَقْعُدْ كَرِيماً ناعمَ البالِ[2]

والمادة اللغوية بذلك تدور حول معنى عام واحد، وقد يخفى هذا المعنى الذي تدور حوله المادة في بعض الألفاظ المرتبطة بها، ويمكن كشفه بشيء من التأمل، كما في الصلة بين الجار بمعنى الساكن الملاصق والجور بمعنى الظلم، فإذا نظرت إليهما لم تجد صلة ظاهرة، بل احتجت إلى مزيد من التأمل والنظر في تاريخ اللفظتين في حياة العرب أصحاب هذه اللغة، فإذا فعلت ذلك ظهر لك أن الجار من يدخل في حماية القبيلة، فيسكن في جوارها، أي بالقرب منها وفي حمايتها، فيجيرونه، من أجاره: إذا رفع عنه الجور وهو الظلم والتعدي، والهمزة فيه للسلب نظير أشكى وأعدل[3]، وقد حاول ابن فارس أن يرجع بعض المواد إلى معنيين تدور حولهما المادة الواحدة ولكن يمكن رد المعنيين إلى معنى واحد، فهو يرى أن العين والراء والفاء (مادة عرف) ترجع إلى أصلين صحيحين، يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلاً بعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة[4] فمن الأصل الأول: العُرْف: عُرْف الفرس ويقال جاءت القَطَا عُرْفًا عُرْفًا، - أي بعضها خلف بعض - والعُرْفَة - بضم العين - وجمعها: عُرَف - بضم العين وفتح الراء - وهي أرض منقادة مرتفعة بين سهلتين تنبت كأنها عُرف الفرس. ومن الأصل الثاني المعرفة والعرفان، وأمر معروف والعَرْف والعُرْف وعَرَف - وعَرَّف -

(1) المقاييس 1/ 8 .
(2) نفسه 1/ 328.
(3) فقه اللغة للمبارك 57 .
(4) المقاييس 4/ 281.

بتضعيف الراء - وتعريف الضالة واللقطة والاعتراف به. مع أن ما استشهد به من الكلمات على الأصل الثانى يمكن رجوعها إلى الأصل الأول وهو التتابع، ومن الممكن رد الأصل الأول إلى الثانى بحيث ينشأ الثانى عن الأول فمعنى السكون والطمأنينة إن هو إلا نتيجة لانكشاف الشيء وظهوره، فانكشاف الشيء وظهوره يمكن أن يكون هو الأصل الذى يرجع إليه الجميع[١].

وهكذا ترجع المشتقات فى العربية إلى أصل واحد، يحقق لها ميزة الحفاظ على الربط بين أفراد الأسرة اللغوية، دون غيرها من سائر اللغات الأخرى، وإن توافر ذلك فى بعض مواد اللغات الأجنبية فإننا نلاحظ أنه «إذا حدث لكلمة من كلمات الأسرة الرئيسية تحول فى معناها جذبت معها الكلمات الأخرى إلى المعنى الجديد، فلما تخصصت كلمة habit ومعناها (حالة، هيئة) فى معنى اللباس أصاب الفعل habiller (الوضع فى هيئة ما) نفس التخصص، وهاتان الكلمتان جذبتا إليهما مشتقاتهما ومركباتهما habilleur (من يلبس) وhabillement (الإلباس) و deshabiller (انتزاع الملابس) إلخ، والكلمتان pondre أوponte تحولت كلتاهما فى وقت واحد من فكرة "الوضع" عامة إلى فكرة «وضع البيض» فى الكلام عن طائر أنثى، فالإحساس بالأسرة اللغوية أمسك هذه الكلمات مجتمعة[٢].

وبذلك نرى أن هذا المعنى العام الذى تدور حوله المادة قد يتغير باختلاف العصور من عموم إلى خصوص أو العكس، أو ينتقل إلى معنى مجاور، وقد يجتمع المعنى القديم والحديث فى المادة، وقد يهمل القديم فيصبح أصلاً تاريخياً ويبقى المعنى الجديد، والإفاضة فى ذلك الموضوع من اختصاص بحث تطور معانى الألفاظ[٣]، والمادة المشتقة تدل على المعنى الأصلى وشئ آخر زائد[٤] كما هو مأخوذ من قول السيوطى: «بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة» فالحركات قد تختلف عن الأصل فتسبب زيادة فى المعنى واختلافا، وكذلك قد تضاف

---

(١) دراسات فى فقه اللغة ١٩١- ١٩٣ بتصرف. وقد يرجع ابن فارس المادة إلى أكثر من معنيين. انظر المقاييس ٤/ ٣٢-٣٨، ١١٢، ٢٣٨، ٣٤٠-٣٤٥ وغيرها.

(٢) اللغة ٢٥٠.

(٣) فقه اللغة للمبارك ٥٩ .

(٤) نفسه ٥٨ .

حروف على الأصل تسبب هذا التنوع المعنوى، «وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هى أصل الصيغ دلالة اطراد أو حروف غالبا، كضرب فإنه دال على مطلق الضرب فقط، أما ضارب ومضروب ويضرب واضرب، فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفاً، وضرَب الماضى مُساو حروفاً وأكثر دلالة وكلها مشتركة فى ضرب وفى هيئة تركيبها[1]، فالأصوات الثلاثة الأصلية تصب فى قوالب معلومة، وتصاغ فى أشكال محدودة لأداء أنواع المعنى الواحد... وهذه القوالب أو الأشكال هى المعروفة فى اللغة بالأبنية أو الأوزان[2]، وإن المادة الاشتقاقية والبناء أو الصيغة باجتماعهما فى الكلمة العربية يعطيان اللغة العربية مزية المشابهة للطبيعة فى أبرز خصائصها التى اكتشفها العلماء، ذلك أن فى الطبيعة تشابها ونمطية من جهة، وذاتية واختلافاً من جهة أخرى، فإن ما فيها من الأشياء على اختلافها تتماثل أو تتشابه، إذ ترجع إلى أنواع وفصائل تتشابه أفراد كل نوع أو فصيلة فى تركيبها وشكلها، ولكن هذه الأشياء المتشابهة نفسها تختلف، فيكون لكل منها ذاتية متميزة، وكذلك ألفاظ العربية، فهى متشابهة فى صيغها، ومتنوعة فى أصولها الاشتقاقية، بما يجعل لها نوعية خاصة تميزها، وتجعل لكل كلمة من مجموع المادة الواحدة حياة خاصة تكوّن ذاتيتها الفردية[3].

ومن هنا كانت للاشتقاق الصغير أهمية كبيرة فى التجديد وتنويع المعنى[4]، وهذا- كما ترى- قد كان من جهد العالمين الكبيرين ابن جنى وابن فارس، فقد أظهرا ارتباط المادة اللغوية بمعنى عام تدور حوله، مما فتح المجال للمحدثين بتصور هذه الحقيقة والنسج على منوالها، وكان ابن جنى أدق فقد صرح باسمه فى كتبه وبنى عليه تصرفات المواد، ولم يرد ذلك تصريحاً فى كلام ابن فارس وإنما ضمن عرضه للمواد على تلك الطريقة، بل إن ابن جنى لعبقريته يعد هذا النوع سهلاً وفى أيدى الناس لا يستدعى جهداً أو عناء، وهو بذلك يشق الطريق الوعر للوصول إلى نوع آخر أكثر أهمية، وأعلى طبقة، وأبعد غوراً، وهو الاشتقاق الكبير الذى سماه بالأكبر.

---

(1) المزهر، ط. الأولى، ١/ ١٦٤ .

(2) فقه اللغة للمبارك ٥٧ .

(3) نفسه ١٢٨ ببعض التصرف.

(4) نفسه ٦٢ .

الاشتقاق الكبير

سماه ابن جنى بالاشتقاق الأكبر، إلا أن غيره من علماء اللغة يسميه الاشتقاق الكبير، ويؤيد الأستاذ محمد المبارك تسمية ابن جنى ويعدها أصح وأولى ولكنه يقول: إننا نؤثر السير على مصطلح اللغويين. . . . منعاً للالتباس(١).

وكانت فكرة الاسم عند ابن جنى كذلك، لأن الاشتقاق الأكبر وإن عالجه فى بحوثه لم يكن اسمه قد ظهر فى عصره، ولم يطلقه هو عليه، وفضل اسماً آخر هو إمساس الألفاظ أشباه المعانى، وقد ظهر اسم الاشتقاق الأكبر بمعناه اللغوى المعروف عند أحد علماء الطبقة الثالثة وهو العلامة الحاتمى(٢) وقد نقل ذلك عنه تلميذه السكاكى، ويذكر أن شيخه الحاتمى أحكم قانوناً فى الدرس اللغوى سماه بالاشتقاق الأكبر(٣) وعبارته: «وههنا نوع ثالث من الاشتقاق كان يسميه شيخنا الحاتمى رحمه الله الاشتقاق الأكبر، وهو أن يتجاوز إلى ما احتملته أخوات تلك الطائفة من الحروف نوعاً أو مخرجاً»(٤) كما يصرح بأن الصور الستة للحروف الثلاثة كيفما انتظمت والأربع والعشرين للأربعة، والمائة والعشرين للخمسة هى ما يسمى بالاشتقاق الكبير(٤).

وتبدأ فكرة ظهور هذا النوع من الاشتقاق على يد أصحاب المعاجم، وأولهم الخليل بن أحمد، ومنهم ابن دريد صاحب الجمهرة، فقد رتبا معجميهما على أساس تقليب المواد، ونهج الأول المنهج الصوتى، والثانى المنهج الأبجدى، وتسمى مدرستهم بمدرسة التقليبات، على ما أوضح أستاذنا الدكتور نجا فى كتابه المعاجم اللغوية(٥)، وكان الباعث لهم على ذلك فكرة إحصائية رياضية، دون نظر إلى عقد المقاليب الستة على معنى واحد مهما يكن موقعها وترتيبها على ما هو معروف فى الاشتقاق الكبير(٦)، فكانت طريقتهم إحصائية أو قسمة عقلية لجأ إليها أصحاب هذه المعاجم بغية حصر كل المستعمل من كلمات اللغة، وخشية أن يند بعضها عن أذهانهم(٧).

---

(١) نفسه ٩١.
(٢) توفى سنة ٣٨٨هـ.
(٣) مقدمة لدرس لغة العرب ٢٠٧.
(٤) المفتاح ٧.
(٥) ص ١٠، ١١.
(٦) فقه اللغة للمبارك ٩٠.
(٧) دراسات فى فقه اللغة ٢٠٨.

وقد صرح الخليل بأن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين، مثل (قد- دق) والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، مثل ضرب- ضبر- برض- بضر- رضب- ربض، والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً: حروفها أربعة تضرب في وجوه الثلاثي الستة، والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجهاً: حروفها خمسة تضرب في وجوه الرباعي وهي أربعة وعشرون فتصير مائة وعشرين وجها يستعمل أقله ويلغى أكثره[1]، وفي الجمهرة يورد ابن دريد مادة (ج ب ر) وتقلباتها، وقد رتبها هكذا: ج ب ر- ب ر ج- ر ج ب- ج ر ب- ب ج ر- ر ب ج- وقد سماها مادة (ب ج ر)[2] لسيره وفق الحروف الهجائية، غير أنه يذكر معاني الألفاظ، دون أن يشير إلى المعنى العام الذى يجمعها، ولكن ابن جنى بسلوكه طريق الاشتقاق يذكر هذا المعنى، وأنه هو القوة والشدة، ويحاول التوفيق بينها من هذا الطريق الاشتقاقي المبتكر، ولم يكن أحد يسلك هذا الطريق الوعر الملتمس بقدر ما نفذ إليه ابن جنى برجاحة عقله، حتى عد في نظر علماء اللغة مبتدعه وصاحب فكرته، مع ما لأستاذه أبي على الفارسي من فضل في ذلك، فيقول السيوطي: هذا ما ابتدعه ابن جنى وأستاذه الفارسي[3] ويقول الدكتور وافي: ويرجع الفضل في توضيح هذه الطائفة من الروابط إلى ابن جنى، وقد عقد لها فصلاً على حدة في كتابه الخصائص وأطلق عليها اسم **الاشتقاق الأكبر**[4]. ويقول أحد أعضاء المجمع اللغوي[5]: إن الاشتقاق الأكبر(الكبير) ابتدعه ابن جنى وبين به حذقه[6]. ويقول الأستاذ العلايلي: إن ابن جنى صاحب الثروة الطائلة والمتوج الواسع في الاشتقاق الكبير[7] وينصفه الأستاذ الرافعي في اعترافه بأن أول من ابتدع القول بأن المعاني سلائل مرتبة، وأن الألفاظ المختلفة ترد في الاشتقاق إلى قدر مشترك هو فيلسوف العربية أبو الفتح بن جنى المشار إليه، وكان شيخه أبو على الفارسي يأنس بهذا الرأى قليلا[8].

(١) العين ٦٦. (٢) الجمهرة ١/ ٢٠٧- ٢٠٩.

(٣) المزهر ط الاولى ١/ ١٦٤. (٤) فقه اللغة ,١٧٧

(٥) هو الأستاذ حسن والى في مقاله بعنوان سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس.

(٦) مجلة المجمع ٢/ ١٩٩- ٢٠٠. (٧) مقدمة لدرس لغة العرب ٢٠٦.

(٨) تاريخ آداب العرب ١/ ١٧٠ .

ونترك ابـن جنى يحدث عن نفسه إذ يُزْهَى بهـذا الابتكار، فيقول: «هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا، غير أن أبا على- رحمه الله- كان يستعين به، ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن»[1].

وكان فى عصر ابن جنى من سلك سبيله فى تطبيق الاشتقاق الكبير كالحاتمى على ما ذكرنا[2] كما أتى بعده من تابعه كابن الأثير، الذى نقل ما قاله ابن جنى فى هذا النوع من الاشتقاق وفى النوع الذى قبله وهو الاشتقاق الصغير، ويذكر ألفاظ ابن جنى بنصها ،فيقول مثلاً: «وأما الاشتقاق الكبير فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً يجمع تلك التراكيب وما تصرف منها وإن تباعد شىء من ذلك عنها رد بلطف الصنعة والتأويل إليها، وهو إن ذكر بعد ذلك مادة (ق م ر) وتقلباتها فإنه يعود فيقتبس من ابن جنى مادة (ق و س) وتقلباتها، والمعنى الذى تدور حوله بالنص، ويذكر أن ذلك غير مطرد فى اللغة على حد تعبير ابن جنى»[3]، وأعتقد أنه لا خلاف بين اللفظين إلا فى القليل جداً، كما ينقل كلامه بنصه فى الاشتقاق الصغير، ويذكر مادة (س ل م) وتصرفاتها التى أشار إليها ابن جنى، والمعنى المنعقدة عليه دون أن ينبه على شىء أكثر إلا لماما[4]. ومن العجيب أنه لا ينبه فى كلمة واحدة إلى ابن جنى صاحب هذا الفضل والذى يأخذ عبارته بالحرف الواحد، ومن العجيب كذلك أن نجد الأستاذ العلايلى ينسب لابن الأثير- على الرغم من أخذه عن ابن جنى- والحاتمى فضل تحقيق هذه النظرية بصورة أكثر عملية[5]، فالواقع أن ابن الأثير ناقل وابن جنى صاحب سبق فى هذا المجال.

وننتقل بعد ذلك إلى توضيح معنى الاشتقاق الكبير ورأى ابن جنى فيه:

---

(١) الخصائص ٢/ ١٣٣.

(٢) ونبهنى على ذلك أستاذى الدكتور قناوى.

(٣) المثل السائر، ط. حجازى ٣٠٣، ٣٠٤، وانظر الخصائص ٢/ ١٣٤ وما بعدها.

(٤) نفسه ٣٠٢، ٣٠٣ . (٥) مقدمة لدرس لغة العرب ٢٠٦ .

أدق تحديد له هو تعبير أستاذنا الدكتور نجا عنه بقوله: إنه ما اتحد فيه المأخوذ والمأخوذ منه في الحروف واختلفا في الترتيب وهو المعروف عند الصرفيين بالقلب المكاني، مثل جال وجلا وركب وكبر[1] ويسير على هذا النمط الأستاذ المغربي إذ يعرفه: بأن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب نحو جبذ وجذب إلخ[2]، وكذلك الأستاذ عبد الله أمين فهو عنده: انتزاع كلمة من كلمة بتغيير في ترتيب بعض أحرفهما مع تشابه بينهما في المعنى، واتفاق في الأحرف مثل لكم، كلم، ملك، كمل ويسمى قلباً[3] وذلك هو ما حده به السيوطى إذ يقول: إنه ما يحفظ فيه المادة دون الهيئة نحو قول ووقل.. إلخ[4].

ويوضحه عالمنا ابن جني بقوله: وأما الاشتقاق الأكبر (هو ما نسميه بالكبير) فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة، وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد... وذلك كما في أصل الكلام والقول وما يجيء من تقليب تراكيبهما نحو ك ل م - ك م ل - م ك ل - م ل ك - ل ك م - ل م ك وكذلك: ق و ل - ق ل و - و ق ل - و ل ق - ل ق و - ل و ق... وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفة، وقد مضى ذلك في صدر الكتاب[5] وبناء على هذا الإيضاح الدقيق من عالمنا كانت تفسيرات بعض المحدثين للاشتقاق الكبير فأحد أعضاء المجمع اللغوى[6] يصفه: بأن يؤخذ أصل ثلاثى ويتلمس له ولتقاليبه الستة إن كانت، وما يتصرف من كل واحد منها معنى مشترك، وإن نأى شيء من ذلك رد إليه بتلطف[7]، والدكتور وافي والدكتور الصالح يشيران إلى ذلك: بأنه عبارة عن ارتباط مجموعات ثلاثية من الأصوات ببعض المعاني ارتباطاً مطلقاً غير مقيد بتركيب، بحيث تدل كل

---

(١) فقه اللغة ٣/ ٤٩، ٤/ ٧٧. (٢) الاشتقاق والتعريب ص١٠.

(٣) مجلة المجمع اللغوى ٣٨١، وانظر كتابه الاشتقاق ص١، ٢.

(٤) المزهر ١/ ١٦٤. (٥) الخصائص ٢/ ١٣٤، ١٣٥.

(٦) هو الأستاذ حسن والى في مقاله السابق. (٧) مجلة المجمع ٢/ ١٩٩، ٢٠٠.

مجموعة على المعنى المرتبط بها، كيفما اختلف ترتيب أصواتها مثل جبر وبرج.. إلخ(١).

ولتوضيح هذه الظاهرة اللغوية نسوق بعض ما ذكره صاحبها، وهو عالمنا ابن جني وقد التزم بنفسه ذلك، إذ يقول: بقي علينا أن نحضر هنا مما يتصل به أحرفا تؤنس بالأول، وتشجع منه المتأمل، فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي أين وقعت للقوة والشدة منها: (جبرت العظم والفقير): إذا قويتهما وشددت منهما والجبر: الملك لقوته وتقويته لغيره ومنها رجل مجرّب: إذا جرّسته(٢) الأمور ونَجّذته(٣) فقويت مُنّته واشتدت شكيمته، ومنه الجراب: لأنه يحفظ ما فيه، وإذا حفظ الشيء وروعي اشتد وقوي، وإذا أغفل وأهمل تساقط ورَذى(٤). ومنها الأبجر ،والبُجْرة: وهو القوي السُّرّة ومنه قول عليّ صلوات الله عليه: إلى الله أشكو عُجَرى وبُجَرى، تأويله: همومي وأحزاني، وطريقه أن العجرة كلّ عقدة في الجسد فإذا كانت في البطن والسُّرة فهي البُجرة والبَجَرة تأويله: أن السُّرة غلظت ونتأت فاشتد مسّها وأمرها، وفسر أيضاً قوله: عُجَرى وبُجَرى أي ما أبدى وأخفى من أحوالي، ومنه البُرْج لقوته في نفسه، وقوة ما يليه به، وكذلك البرَج لنقاء بياض العين، وصفاء سوادها، هو قوة أمرها، وأنه ليس بلون مستضعف، ومنها رجَّبت الرجل: إذا عظمته وقوّيت أمره، ومنه رجب لتعظيمهم إياه عن القتال فيه، وإذا كرمت النخلة على أهلها فمالت دعموها بالرُّجبة وهو شيء تُسند إليه لتقوى به. والراجِبة أحد فصوص الأصابع وهي مقوية لها ومنها الرَّبَاجِي وهو الرجل يفخر بأكثر من فعله قال:

وتلقاهُ رباجيًا فَخُوراً

تأويله أنه يُعظّم نفسه ويُقوّى أمره(٥).

والواقع أن المواد تعطي تقاليب مختلفة في عددها، تبعاً لعدد حروفها الأصلية، وقد أشرنا -نقلاً عن الخليل بن أحمد- إلى أن الثنائي يعطى تقليباً

---

(١) فقه اللغة د. وافي ١٧٤ ودراسات في فقه اللغة ٢٠٤.

(٢) جربته وأحكمته.

(٣) عرّفته وعلّمته.

(٤) أثقله المرض.

(٥) الخصائص ٢/ ١٣٥، ١٣٦.

واحداً فيكون لفظين اثنين، والثلاثي يعطي ستة، والرباعي يعطي أربعة وعشرين، والخماسي مائة وعشرين تقليبا[(١)] والقليل منها هو المستعمل، والمهمل كثير، وقد أشار إلى ذلك عالمنا ابن جني إذ قال: إن الثلاثي يتركب منه ستة أصول نحو جعل- جلع- عجل- علج- لجع- لعج والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلاً وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيباً المستعمل منها قليل وهي: عقرب- وبرقع- وعرقب- وعبقر، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك، والباقي كله مهمل... والخماسي يبلغ تقليبه مائة وعشرين أصلاً ثم لم يستعمل من جميع ذلك إلا سفرجل وحده[(٢)]، وأكثر الأمثلة التي قلبت هذا القلب اللغوي على طريقة الاشتقاق الكبير ثلاثية الأحرف، ومنه ما لا تتوافر فيه صور التقليب الستة، وهو المضعف الثلاثي فما يتصور فيه عقلاً إلا تقليبان فقط نحو جرّ - رجّ ففي كليهما معنى التحرك والاهتزاز[(٣)].

وقد وردت صور من القلب في الثلاثي المزيد، والرباعي مجرداً ومزيداً، والخماسي، فمن الأول: أذهب في مشيته وأهبذ[(٤)]، وأشفى على الأمر وأشاف عليه[(٥)]. ومن الثاني: هجهجت السبع وجهجهت: صحت به وزجرته[(٥)]، وبكبكت الشيء وكبكبته: طرحت بعضه على بعض[(٦)]، ومادة (رهسم) يستعمل منها تقليبان اثنان يدوران حول الإتيان بطرف من الحديث دون الإفصاح بجميعه.. على الرغم مما يجوز لها من العدد السابق في الرباعي، ويوجد فقط تقليب ثالث بعيد عن هذا المعنى وهو (س م هـ ر) ومنه الرماح السمهرية[(٧)] ومن الثالث: اضمحل الشيء وامضحل والسحاب المكفهر والمكرهف[(٨)]، أما القلب في الخماسي فلم تعرفه العرب إلا على ندرة كما ورد في الشعر خاصة "زبردج" بدلاً من

(١) العين ١/ ٦٦. وانظر ص ٨٣٧ من كتابنا. (٢) الخصائص ١/ ٦١، ٦٢.

(٣) دراسات في فقه اللغة ٢٢٨ والاشتقاق (أمين) ٣٧٥، ٣٧٦ ومواد أخرى بسر الليال ٣٢٩- ٣٣٢.

(٤) الاشتقاق (أمين) ٣٨٧.

(٥) المخصص ١٤/ ٢٧. (٦) الجمهرة ١/ ٢٦٨.

(٧) اللسان ٦/ ٤٧، ٧/ ٤٠٧، ١٥/ ١٤٩. (٨) المزهر ط الأولى ١/ ٢٢٩ والخصائص ٢/ ٧٣.

زبرجد[1] ففى كل من الثلاثى والرباعى المضعفين لا يتصور عقلاً إلا تقليبان، وفى الرباعى غير المضاعف قلما يستعمل من تقاليبه الأربعة والعشرين المحتملة أكثر من تقليبين، أما الثلاثى غير المضعف فعلى أنه كثيراً ما يقلب على وجوهه الستة كما فعل ابن جنى لا تكفى الشواهد التى مثل بها عليه للقطع باستعمال وجوهه جميعاً، ولا لاستنباط جامع واحد مشترك بينها لو كتب لها جميعاً أن تستعمل، وما أكثر ما يقلب الاشتقاقيون مادة ثلاثية على وجوهها العقلية الستة، ثم يستثنون وجهاً واحداً منها، ويقولون: مهمل أو ممات، وقد يستعيضون عنه بوجه يقاربه، بعد إبدال حرف فيه أو أكثر بما يماثله صفة أو مخرجاً، وأقرب مثال يشهد لهذا ما ذكره ابن جنى فى تقليب (س ل م) من استبدال (ن س م) بـ (ل س م) والنون أخت اللام كما قال[2].

كذلك فى مادة (ق س و) صرح بأن (س ق و) مهمل[3] ومعنى ما ذكرته أن المادة الواحدة قد تقلب مرة واحدة فيظهر لفظان فقط، وهذا ما يعرف عند الصرفيين بالقلب المكانى، وذكر أستاذنا الدكتور نجا أنه يدخل تحت الاشتقاق الأكبر عند اللغويين[4]، إلا أننا نلاحظ أن ابن جنى يعقد لذلك فصلاً خاصاً بعنوان (باب فى الأصلين يتقاربان فى التركيب بالتقديم والتأخير[5] يذكر فيه أن كلا من الكلمتين المقلوبتين تارة يكون أصلاً قائماً برأسه وتعد حينئذ من اختلاف اللهجات، وذلك إذا تساوت الكلمتان فى التصرف والاستعمال، وتارة أخرى تكون إحدى الكلمتين أصلاً للأخرى، فيعد ذلك من باب القلب، وذلك إذا كانت إحداهما أكثر استعمالاً من الأخرى أو أكثر تصرفاً.. فمما تركيباهما أصلان لا قلب فيهما قولهم: جذب وجبذ ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفا واحداً، نحو جذب يجذب جذبا فهو جاذب والمفعول مجذوب، وجبذ يجبذ جبذاً فهو جابذ والمفعول مجبوذ، فإذا جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك، لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه

---

(١) الاشتقاق (أمين) ٣٨٧، واللسان ٣/ ١٠٠.

(٢) دراسات فى فقه اللغة ٢٣٢ والخصائص ٢/ ١٣٨.

(٣) الخصائص ٢/ ١٣٦. (٤) فقه اللغة ٣/ ٤٩، ٥٧. (٥) الخصائص ٢/ ٦٩.

الحال من الآخر، فإذا وقفت الحال بينهما ولم يؤثر بالمزية أحدهما وجب أن يتوازيا، وأن يمثلا بصفحتيهما معاً، وكذلك ما هذه سبيله[1]، ومن المقلوب قولهم امضحل وهو مقلوب عن اضمحل، ألا ترى أن المصدر إنما هو على اضمحل، وهو الاضمحلال، ولا يقولون: امضحلال، وكذلك قولهم: اكفهرّ واكرهفّ الثاني مقلوب عن الأول، لأن التصرف على اكفهر وقع، ومصدره الاكفهرار، ولم يمرر بنا الاكرهفاف قال النابغة:

أو فازجروا مكفهرا لا كِفَاء له كالليل يخلط أصرامًا بأصرام[2]

وقد حكى بعضهم (مكرهف) فإن ساواه في الاستعمال فهما - على ما نرى- أصلان[3] وهذا هو مذهب نحاة البصرة[4] أما علماء اللغة ويؤيدهم علماء الكوفة فيرون أن ذلك يسمى قلباً مكانيًا[5] لا فرق بين صيغة وأخرى، وأن الناطق به العرب جميعهم، أو قبيلة معينة، وقد أخذ بهذه الوجهة ابن دريد وابن النحاس في شرحه على المعلقات، وعلى ذلك فلا يسوغ أن يكون من باب اختلاف اللهجات[6]، وقد ضعف أستاذنا الدكتور نجا وجهة كل من اللغويين والنحاة الكوفيين بناء على عدم استقرار فكرتهم عند التطبيق على الأمثلة فعلى الرغم من أنهم حكموا على اكرهف بأنها مقلوبة عن اكفهر نجد صاحب اللسان يذكر أن اكرهف لغة في اكفهر، وفي موضع آخر قال: والمكرهف لغة في المكفهر أو مقلوبة عنه، وكذلك ورد أن اضمحل لغة جمهور العرب، وامضحل لغة قبيلة معينة فهي عند بني كلاب[7]، كذلك يبدو ضعف المذهب البصري لأن قلة تصرف

---

(1) نفسه ٢/ ٧٠ . (2) المكفهرُّ: الجيش. (3) الخصائص ٢/ ٧٣، ٧٤.

(4) المزهر ط. الأولى ١/ ٢٣٢ وفقه اللغة د. نجا ٣/ ٥٠ والاشتقاق د. البطشة ٩٢.

(5) الكوفيون يقولون بالقلب متى اتحدت الكلمات في المعنى واختلفت في التركيب واللغويون يشترطون وجود المناسبة المعنوية قريبة أو بعيدة. الاشتقاق د. البطشة ٩٢.

(6) المزهر ط الأولى ١/ ٢٣٢ وفقه اللغة د. نجا ٣/ ٥٧، ٥٨، ٤/ ٥٢.

(7) فقه اللغة ٣/ ٥٨، ٥٩، ٤/ ٥٣، ٥٤، وانظر اللسان. ط. بولاق ٦/ ٤٦٨، وط. بيروت ٩/ ٢٩٨، وط. بولاق ١٣/ ٤١٤.

الكلمة لا يتعين أن تكون مقياساً لفرعيتها لجواز أن تكون متصرفة وأماتها العرب أو لم يصل إليها الرواة، ومقياس الاستعمال كذلك لتعريضه الكلمة لأحكام متفاوته على حسب الذيوع وعدمه، ويميل أستاذنا الدكتور نجا إلى القول بأن اختلاف الترتيب ينشأ من اختلاف القبائل ولا ضير في تسميته قلباً مكانياً مع ملاحظة أنه نشأ من اختلاف القبائل فلا تفرقة بين القلب وبين اختلاف اللهجات(١).

ورأى أستاذنا الدكتور نجا- فيما يبدو لى- يشير إلى حدوث القلب بين تلك الألفاظ فى عصر متقدم من تاريخ اللغة، وهذا ما ذهب إليه الأستاذ محمد المبارك إذ يقول: وفى رأينا أن قول البصريين بتعدد اللغات ناشئ عن أن حادثة القلب الصوتية قد ترجع فى بعض الألفاظ إلى عهد بعيد جداً فى تاريخ اللغة بحيث تأصلت كل واحدة من اللفظتين كمدح وحمد، وجذب وجبذ، فى قبيلة من القبائل، أو فى معنى مختلف بعض الاختلاف، عن معنى اللفظة الأخرى، حتى بدت للباحث أنها لغات متعددة وتنوسيت الحادثة الصوتية التى هى قلب مواقع الحروف، ولذلك فإن اللغويين- كما نقل السيوطى- يرون أن ذلك كله مقلوب، ولا يفرقون كما يفرق نحاة البصريين بين القلب واختلاف اللهجات(٢).

وهذا ما يبدو من رأى أستاذنا الدكتور نجا فهو لا يفرق بين القلب واختلاف اللهجات، وذلك ربما يكشف السر عن أن تلك الألفاظ وقع بينها تبدل صوتى بين مواقع الحروف(٣) فليست هذه الألفاظ إلا تنوعات أصل واحد(٤) ويحتمل أن تلك الكلمات كانت كاملة الاشتقاق- بصور التقالب المحتملة فيها أو بعضها- ثم أميتت(٥) ولكن الاستعمال اللهجى انفرد ببعض تلك التقليبات تبعاً للبيئة التى تعيش فيها الألفاظ، فالحياة البدوية والاتجاه إلى غموض الأصوات دعا قبيلة تميم إلى تقديم الحروف وتأخيرها فى ألفاظ معينة، فهى تقول فى القسم (رعملى) بدلاً من (لعمرى) كما تقول جبذ بدلاً من جذب(٦)، وحرصُ ابن جنى على الدقة فى

(١) فقه اللغة ٣/ ٥٨، ٥٩، ٤/ ٥٣، ٥٤.
(٢) فقه اللغة للمبارك ٨٧.
(٣) نفسه ٥١.
(٤) الفلسفة اللغوية ٣٤.
(٥) مقدمة لدرس لغة العرب ٢١٤.
(٦) دراسات فى فقه اللغة ١٠٤.

سلوك طريق الاشتقاق الكبير جعله لا يسلك مثل هذه الصور في عداده، «وما كان ليعمم هذه النتائج والأحكام على جميع المواد الأصول»[1] فمثل (جبذ وجذب) تعد كل منهما لغة مستقلة من لغات العرب، وهو يبتعد عن ذلك حتى لا يختلط أمر اللغة، وهذا غلوٌّ في الحيطة والحذر عند تقليب المادة على وجوهها الممكنة حتى لا تلتبس مادة بمادة، ولا يختلط أصل بأصل، ولا تعدو لهجة على لهجة، ولا تتداخل لغات العرب في ألفاظ شاع بينها اختلاف عليها، أو تباين في أسلوب أدائها، أو طريق استعمالها[2].

ونعتقد أن ابن جنى لا يمنع أن تقلب (جبذ) وحدها أو جذب وحدها كذلك على جهاتها الست التي نعلمها[1] وذلك يحتاج إلى سماع لغوى، فأما أن يتكلف تقليب الأصل ووضع كل واحد من أحنائه موضع صاحبه فشيء لم يعرض له ولا تضمن عهدته، وقد قال أبو بكر من عرف أنس ومن جهل استوحش، وإذا قام الشاهد والدليل وضح المنهج والسبيل[3].

«وعلى كل حال فإن محاولة فقهاء اللغة قديماً تفكيك الكلمة، وحلها إلى أجزائها الصوتية التي هي الحروف فكرة بارعة ثاقبة، تدل على سر من أسرار العربية»[4]، ولكن تلك الفكرة غير مطردة- كما يعترف ابن جنى- بقوله: (اعلم أنا لا ندعى أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندعى للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك الذى هو في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذراً صعباً كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً، وأعز ملتمساً، بل لو صح من هذا النحو وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلب على ضروب التقليب كان غريباً معجباً، فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر، ويجاريه إلى المدى الأبعد؟)[5]، ولعدم هذا الاطراد صرح السيوطى (بأن هذا الاشتقاق ليس معتمداً

---

(١) نفسه ٢٢٥ .   (٢) نفسه ٢٢٦ .

(٣) الخصائص ١/ ١٢، والأحناء في الأصل: الأطراف والنواحي، والمراد بها هنا: التصاريف، وهي من نواحي الأصل وأطرافه. انظر التعليق.

(٤) فقه اللغة للمبارك ٨٨.   (٥) الخصائص ٢/ ١٣٨، ١٣٩ .

فى اللغـة ولا يصح أن يستنبط منه اشـتـقاق فى لغـة العـرب... وهذا إلى أن الحروف قليلة وأنواع المعانى المتفاهمة لا تكاد تتناهى فلو خصوا كل معنى بحروف معينة فلم يدلوا مثلاً على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه شىء من حروف الإيلام والقرب لـمنافاتهمـا لهمـا لضاق الأمر، ولاحـتاجـوا إلى ألوف حروف لا يجدونها)[1] ولا ينكر مع ذلك أن يكون بين بعض التراكيب المتحـدة معنى مشترك بينهـا هو جنس لأنواع موضـوعاتها، ولـكن التحيـل على ذلك فى جمـيع مواد التركيبات كطلب لعنقاء مغرب ولم تحمل الأوضاع البشرية إلا على فهوم قريبة غير غامـضة على البديهة فلذلك أن الاشـتقاقـات البعيدة جـداً لا يقبلها المحقـقون[2] ولذلك لم يأنس له ابن فارس، والتمس لكل تصـرف فى مادة (ج ب ر) وتقلباتها أصلاً متناسباً لأنه كان لا يؤمن بالاشتقاق الكبير[3].

وجعل المادة بتقلباتها تلتقى حول معنى واحد تقتضى بعض التصرف الذهنى واللغوى، وكـما يقول ابن جنى: «فهـذه الطرائق التى نحن فيهـا حزنَة المذاهب، والتورُّد لها وعر المسالك»[4].

وقد ناقـشه الدكتـور الصالح فى معـانى (ج ب ر) وتقلباتها، واتهـمه بأنه (أحرج اللغة التى يعـشقها، ويؤمن بسحـر ألفاظها إذ أجاءها إلى مضيق كـبح فيه أنفاسها، وحـبس قواها عن التفلت والانطلاق، ألا وهو مضيق الاشـتـقاق الكبير الذى سماه هو الاشتقاق الأكبر)[5].

ولم أفهم كيف يتـهم الدكتور الصالح ابن جنى فى الوقت الذى يصفـه فيه بأنه يترفق فى الاشتقاق الكبير ولا يبالغ[6] ويصفه كذلك بالاعتدال[7] ويعترف بأن له العذر فيما قال، وأنه يتساءل فيحسن الجواب، وأن بحث الاشتقاق الكبير يؤتى ثمره إلى اليوم[8].

(١) المزهر، ط الأولى ١/ ١٦٤، ١٦٥ بتصرف.
(٢) المزهر، ط صبيح ١/ ٢٠٢ وفقه اللغة د. وافى ١٧٧، ١٧٨ ومجلة المجمع ٢/ ١٩٩- ٢٠١.
(٣) دراسات فى فقه اللغة ٢١٥.   (٤) الخصائص ١/ ١١.
(٥) دراسات فى فقه اللغة ٢٢٢ .   (٦) نفسه ٢٠٦ .
(٧) نفسه ٢٠٧ .   (٨) نفسه ٢٣٣، ٢٣٤ .

وقد أنكر الدكتور أنيس الاشتقاق الكبير فقال : "فإذا كان ابن جنى قد استطاع فى مشقة وعنت أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بعض مواد من كل مواد اللغة التى يقال إنها فى جمهرة ابن دريد تصل إلى أربعين ألفا، وفى معجم لسان العرب تكاد تصل إلى ثمانين ألفا، فليس يكفى مثل هذا القدر الضئيل المتكلف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير"[1] وقال: إنه ليس له أثر فى تنمية الألفاظ[2].

ويبدو- كما قال الأستاذ العلايلى- تحقق هذه الظاهرة فى الكلام العربى، بحيث تعد طبيعة عربية لا تكلف فيها، فقد "جعل العربى القلب محور الوضع، ثم اجتهد فى تنظيم قاعدة المقاليب والوضع على أساسها ولقد تأتى له استخلاص قاعدة موزونة جدا[3] والقاعدة تقضى بوجود جامع معنوى بين المقاليب. . . . ومن هذا نعلم أن الواضع القديم كان يحرر التشابه بين المسميات لبضع لها أسماء من مادة تتوافق فى مفاهيمها التى هى (ملاحظة الوضع) وإن تخالفت فى الماصدقات وإن مقدار الثروة العظيمة التى حازتها العربية إنما كانت من عمل القلب فقط على حين كان عمل الإبدال وما إليه فى جانبه نزرا يسيرا[4]" "ويعجب الباحث العلمى أشد العجب حين يقف على هذا الوضع المكتمل الملاحظة، والذى لا يقع على مثله فى أية لغة عصرية على سموها العلمى واقتعادها اللغوى"[5] ويمكن أن يستفاد من قاعدة المقاليب الستة ما يأتى:

١) تصحيح المعاجم بتحقيق الوحدات بين مختلف المواد.

٢) الوقوف على الممات وعلى الدخيل.

٣) اعتماد الجامعة المعنوية بين مواد الثلاثى كاعتمادها بين مفردات كل مادة.

٤) وهى نتيجة النتائج أن تأخذ بالوضع الجديد على مقتضاها لنسد نقص اللغة ونكفى حاجتها[6].

---

(١) من أسرار اللغة. ط٣، ص ٥٢ .
(٢) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة ٤٦ .
(٣) مقدمة لدرس لغة العرب ١٤٨ .
(٤) نفسه ١٤٩ .
(٥) نفسه ١٥٠ .
(٦) نفسه ٢٠٨ .

ويقول ابن جنى: إن احـتذاءه وتقيله[1] "يكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله، وإن استرفاده فى بعض الحاجة إليه يعينك ويأخذ بيدك، ألا ترى أن أبا على رحمه الله كان يقوى كون لام (أثفية) فيـمن جعلها أفعولة واوا بقولهم: جاء يثفه ويقول: «هذا من الواو لا محالة كيعده فيرجح بذلك الواو على الياء التى ساوقتها فى يثفوه ويثفيه، أفلا ترى كـيف استعان على لام ثفا بفاء وثف، وإنما ذلك لأنها مادة واحدة شكلت على صور مختلفـة، فكأنها لفظة واحدة، وقلت مرة للمتنبى: أراك تستعـمل فى شعرك ذا وتا وذى كثيـرا ففكر شيئا ثم قـال: إن هذا الشعر لم يعـمل كله فى وقت واحد، فـقلت له: أجل لكن المادة واحـدة، فأمـسك ألبتـة والشيء يذكر لنظيره فإن المعانى وإن اختلفت معنيـاتها آوية إلى مضجع غير مُقِضّ وآخذ بعضها برقاب بعض"[2].

صحيح أن من اللغويين من تعسف سواء فى هذا الاشتقاق أو فى غيره، إلى حد غـير مقـبول "كمـا زعم الزجاج بأن كل لفظتين اتفـقتا ببـعض الحروف وإن نقصت حروف إحـداهما عن حروف الأخرى، فـإن إحداهما مشتـقة من الأخرى فتقول: الرحل مشتق من الرحيل، والثور إنما سمى ثورا لأنه يثير الأرض، والثوب إنما سمى ثوبا لأنه ثاب أى رجع لباسـا بعد أن كان غزلا[3]، ولكن ذلك لا يؤدى إلى أن نحكم على كـل لون اشتـقـاقى بأنه مـتكلف، أو أن نحـكم على القلب اللغوى بقلة الجدوى، وأن نرى كل ما فى الاشتقاق الكبير من عبث الهواة[4].

فالموضـوع له أهميـته العلميـة، وابن جنى لم يدع أنه لا يتـخلف فى مادة واحدة، "فهذا وإن لم يطرد وينقد فى كل أصل فالعذر على كل حال فيه أبين منه فى الأصل الواحد من غـير تقليب لشيء من حـروفه، فإذا جـاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقـاق له كان فيما تقلبت أصوله فاؤه وعينه ولامه أسهل، والمعذرة فيه أوضح.. وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته وتركت

(١) تقيله: اتباعه وترسّمه.
(٢) الخصائص ٢/١٣٩، ١/١١.
(٣) المزهر، ط صبيح ١/٢٠٦.
(٤) دراسات فى فقه اللغة ٢٣٣ .

الضجر وتحاميه لم تكد تعدَم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله[1] فلا يجب أن يستنكر ولا يستبعد[2].

وإنني- مع ما يبدو في رأي ابن جني من بعض المبالغة- أرى- على حد تعبير الدكتور المبارك- ضرورة ولوج هذا الباب، واستشراف آفاق العربية البعيدة من هذا المرتفع[3].

الاشتقاق الأكبر

* لقد أبدى عدد من قدماء اللغويين كالخليل وسيبويه وأبي علي الفارسي وابن جني ملاحظات كثيرة حول هذا الموضوع وكان ابن جني أبينهم وأوسعهم نظرا وأوضحهم بحثا [4].. ولكن ابن جني لم يكن يعرف هذا الاسم (الاشتقاق الأكبر) الذي تناول مضمونه بالبحث والدراسة بل خص هذا الاسم- كما سبق- بالاشتقاق الكبير، وجعل حديثه عنه تحت عنوان "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" و"إمساس الألفاظ أشباه المعاني".

وقد تناول الموضوع أيضا ابن فارس معاصره ولم يسمه بذلك.. بل جعل بحثه خاصا ببيان دوران المواد الثلاثية حول معنى واحد أو أكثر[5] يتنوع تبعا للحرف الثالث، ومن المعاصرين لهما الحاتمي الذي أطلق عليه اسم الاشتقاق الأكبر[6].

ويرجع الفضل في إيضاحه وكشف اللثام عن حقائقه إلى عالمنا ابن جني الذي قال: إن "هذا غور من العربية لا ينتصف منه، ولا يكاد يحاط به وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غفلا مسهوا عنه"[7] وأنه "موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته[8] ولكن السكاكي ينسب هذا الفضل إلى شيخه الحاتمي" فهو لم ير أحدا من مهرة

---

(1) الخصائص ١/١٢، ١٣.

(2) نفسه ١/١١.

(3) فقه اللغة للمبارك ٨٨ .

(4) نفسه ٦٨ والخصائص ٢/١٥٢.

(5) انظر ص ٨٣٢-٨٣٤ من كتابنا.

(6) المفتاح ص ٧ .

(7) الخصائص ٢/١٤٥.

(8) نفسه ٢/١٥٢.

هذا الفن حام حوله على وجهه إلا هو"[1]، والحقيقة أن فارس الحلبة هو ابن جنى ولم يكتمل عند غيره اكتماله عنده فهو أول من ناهض هذا البحث إتقانا وتحلى بأسره افتنانا[2].

معنى الاشتقاق الأكبر:

يعرفه أستاذنا الدكتور نجا بأنه: "ما اتحد فيه المشتق والمشتق منه في بعض الحروف واختلفا في الباقي، وكان المختلف فيه متحدا مخرجا وصفة، مثل هتن المطر وهطل، ونعق ونهق، وامتقع لونه وانتقع، وأسود حالك وحانك[3]، ويعرفه الأستاذ عبد الله أمين بأنه: انتزاع كلمة من كلمة بتغيير في بعض أحرفهما مع تشابه بينهما في المعنى، واتفاق في الأحرف الثابتة، وفي مخارج الأحرف المغيرة أو صفاتها أو فيهما معا[4]، وهو موافق تماما لما أوضحه أستاذنا الدكتور نجا، ويجعله بعض الباحثين- المحدثين- كالدكتور وافى والدكتور الصالح- "ارتباط بعض مجموعات ثلاثية من الأصوات ببعض المعاني ارتباطا غير مقيد بنفس الأصوات، بل بنوعها العام وترتيبها فحسب، سواء أبقيت الأصوات ذاتها أم استبدل بها أو ببعضها أصوات أخرى، متفقة معها في النوع، والمراد بالاتفاق في النوع أن يتقارب الصوتان في المخرج، أو يتحدا في جميع الصفات ما عدا الإطباق، ومن أمثلة التقارب في المخرج امتُقع لونه وانتقع وأسود حالك وحانك، وهديل الحمام وهديره، ومن أمثلة الاتفاق في الصفات ما عدا الإطباق ساطع وصاطع، وسقر وصقر، وغيرهما مما تتبادل فيه السين والصاد[5].

وقد أفاض ابن جنى في شرحه للاشتقاق الأكبر، ورتب عليه نتائج هامة من دوران المادة حول معنى واحد عام، واختلافها بتنوع الحروف المتبادلة، ومناسبتها لمعانيها الموضوعة لها، وسماه تقارب الحروف لتقارب المعاني- كما ذكرنا آنفاً- وقد

(1) المفتاح، ص ٧. (2) تاريخ آداب العرب ١/ ٢٢٣.

(3) فقه اللغة ٣/ ٤٩، ٤/ ٧٧، ٧٨ وانظر مجلة المجمع اللغوى ٢/ ١٩٩، ٢٠٠.

(4) الاشتقاق، ص٢، ومجلة المجمع اللغوى ١/ ٣٨٢، والمفتاح ٧.

(5) فقه اللغة د. وافى ١٧٨، ١٧٩ ودراسات في فقه اللغة ٢٣٥، ٢٣٦.

فصل هذا التقارب، فجعله يحدث فى حرف واحد أو حرفين أو ثلاثة تتناول كل أصول الكلمات الفاء والعين واللام.

فمن الأول * قول الله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾ [مريم] أى تزعجهم وتقلقهم، فهذا فى معنى تهزهم هزا، والهمزة أخت الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين[1] ومنه القَرمة وهى الفقرة تحزّ على أنف البعير، وقريب منه قلّمت أظفارى، لأن هذا انتقاص للظفر، وذلك انتقاص للجلد، فالراء أخت اللام، والعملان متقاربان، وعليه قالوا: الجرفة وهى من (ج ر ف) وهى أخت جلفت القلم إذا أخذت جُلْفته، وهذا من (ج ل ف) وقريب منه الجنَف وهو الميل، وإذا جلفت الشىء أو جرفته فقد أملته عما كان عليه، وهذا من جنف[2]، ومن ذلك تركيب (ح م س) و (ح ب س) قالوا: حبست الشىء وحمِس الشر: إذا اشتد والتقاؤهما أن الشيئين إذا حبس أحدهما صاحبه تمانعا وتعازا، فكان ذلك كالشر يقع بينهما[2]، ومنه العلْب، الأثر والعلْم: الشق فى الشفة العليا فذلك من (ع ل ب) وهذا من (ع ل م) والباء أخت الميم[3].

ومن عرض تلك الأمثلة يمكن إدراك أن الحرف الذى جرى فيه التبادل تارة يكون فى أول الكلمة وأخرى فى وسطها وثالثة فى آخرها.

وقد تقع المضارعة فى الأصل الواحد بالحرفين نحو قولهم السحيل والصهيل قال. :

كأنَّ سحيلَه فى كُلِّ فَجْرٍ ... على أحساءِ يمؤُودٍ دُعــاءُ[4]

وذلك من (س ح ل) وهذا من (ص هـ ل) والصاد أخت السين كما أن الهاء أخت الحاء[5] وقالوا: جلف وجرم فهذا للقشر وهذا للقطع، وهما متقاربان معنى متقاربان لفظا لأن ذاك من (ج ل ف) وهذا من (ج ر م)[5].

---

(١) الخصائص ٢/١٤٦. (١) نفسه ٢/١٤٧. (٢) نفسه ٢/١٤٨.

(٤) الاحساء جمع حسى وهو الرمل يكون فيه الماء ويمؤود: واد فى أرض غطفان، والسحيل - هنا - صوت الحمار الوحشى. انظر التعليق ص١٤٩. (٥) نفسه ٢/١٤٩.

نعم وتجاوزوا ذلك إلى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة الفاء والعين واللام، فقالوا عصر الشيء وقالوا أزله: إذا حبسه، والعصر ضرب من الحبس، وذاك من (ع ص ر) وهذا من (أزل)، والعين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاى، والراء أخت اللام[1]، وقالوا: الغدر كما قالوا الختل، والمعنبان متقاربان، واللفظان متراسلان، فذاك من (غ د ر) وهذا من (خ ت ل) فالغين أخت الخاء، والدال أخت التاء، والراء أخت اللام[1].

وقد يكون التقارب فى الحروف والمعانى بين أكثر من كلمتين كما فى صهل وسحل وزحر وزأر[2] وعلى أساس هذا الاشتقاق الأكبر بنى ابن جنى مناسبة الحروف للمعانى والأحداث المعبر بها عنها، وسنشرح ذلك فى النتائج التى توصل إليها.

وكذلك كان حديث ابن فارس معاصره فمثلا: يجعل القاف والطاء وما يثلثهما تدور حول معنى القطع، فهو موجود فى (قطع) الذى يدل على صرم وإبانة شىء من شىء[3]، و(قطف) الذى يدل على أخذ ثمرة من شجرة[4] و(قطل) الذى يدل على قطع الشىء[4]، و(قطم) الذى يدل على قطع الشىء أيضا[4]، فالحروف التى زادت على القاف والطاء خصصت معنى القطع ونوعته فظهرت بواسطتها المعانى التى ذكرها من الصرم والإبانة والأخذ وقد تناسبت تلك الحروف مع المعانى التى تدل عليها شدة وغلظة، وباب الفاء والراء وما يثلثهما يرجع إلى معنى التمييز والإفراد وهو فى (فرج)[5] تفتح وشق وفى (فرد)[6] يعنى التوحد وفى (فرز)[7] يعنى عزل الشىء عن غيره وفى (فرس)[7] يقصد منه الدق وفى (فرص)[8] بمعنى اقتطاع شىء عن شىء وفى (فرض) بمعنى تأثير شىء فى شىء من حز أو غيره وفى (فرط)[9] بمعنى إزالة شىء عن مكانه وتنحيته عنه وفى (فرق)[10] بمعنى التمييز والتزييل بين شيئين.... وكل ذلك بسبب الحرف الثالث الذى نوع المعنى على النحو الذى رأيناه.

---

(١) نفسه ٢/ ١٥٠. (٢) نفسه ٢/ ١٤٩، ١٥١. (٣) المقاييس ٥ / ١٠١.
(٤) نفسه ٥/ ١٠٣. (٥) نفسه ٤/ ٤٩٨. (٦) نفسه ٤/ ٥٠٠.
(٧) نفسه ٤/ ٤٨٥. (٨) نفسه ٤/ ٤٨٥.
(٩) نفسه ٤/ ٤٩٠. (١٠) نفسه ٤/ ٤٩٤.

وقد سار الحاتمى على هذا النحو فى بيانه للاشتقاق الأكبر، ومما ذكره من الأمثلة أن تنتقل بالحروف إلى ما يجانسها فى (قط) التى تتنوع إلى: قطب وقطف وقطع وقطل وكلها تتضمن معنى القطع، ويجانس (قط) (قص) ومنها قصم وقصل وقصف وقصر وهى تفيد معنى القطع فى جميعها، ويجانس (قص) (قض) ومنها قض وقاض وقضم وقضب وقضع، ويجانس (قص- كس) ومنها كس وكسر وكسع وكسم ويجانس (قص- جذ) ومنها جذ وجذب وجذف وجذم، ويجانس (جذ- جز) ومنها جز وجزأ وجزر وجزع وجزم وجميعها تشترك فى القطع[1]. "ونظن بأن قانون الاشتقاق الأكبر سرى عند الحاتمى من المشجرات اللغوية التى أفردها اللغويون بالتأليف[2].

والاشتقاق الأكبر يقوم على الإبدال[3] وقد أوضح المحدثون هذه الحقيقة- على ضوء ما ذكره ابن جنى ومتابعوه- فقدروا أن الصور المتبادلة قد تطور بعضها عن بعض تطورا صوتيا، وقد فصلنا الحديث عن أسس الإبدال وقوانينه فى فصل خاص من كتابنا.

ومن هنا ندرك أن عالمنا ابن جنى يعد المبتكر للاشتقاق الأكبر لأنه قد أجراه فى مواد تتقارب فيها الحروف المغيرة، ولم يأت بحروف متباعدة المخارج، أما غيره كابن فارس والحاتمى فلم تتكامل تلك الفكرة عندهما فابن فارس لم يكن يؤمن بدوران المواد حول معنى واحد- على طريقة الاشتقاق الكبير - بل كان يقصر بحثه على الاشتقاق الصغير الذى يتمثل فى دوران المادة حول أصل أو أصلين أو أكثر، وجمع فى كتابه كلمات تحوى حرفا ثالثا لا يتفق مع ما يقابله فى كل كلمة مخرجا أو صفة، بل إذا اتفق مرة اختلف مرات، كما رأينا فى باب القاف والطاء وما يثلثهما، فقد جمع بين العين وهى حلقية والميم والفاء وهما شفويتان واللام وهى لسانية، وكذلك الصاد والسين، وكذلك الحاتمى من أمثلته كلمات تختلف فى

---

(١) المفتاح ص٧ ومقدمة لدرس لغة العرب ٢٠٧.   (٢) مقدمة لدرس لغة العرب ٢٠٧.

(٣) دراسات فى فقه اللغة (٢٣٨).

الحرف المنوع للمعنى مخرجا وصفة كمادة قصم وقصر وقضم وقضع وكسع وكسم[1]، ولكننا لا نجد مثل هذا الخلل عند ابن جنى، فكل المواد التى يعرضها مما تقاربت حروفها المنوعة للمعانى مخرجا أو صفة بل هو حريص على ذلك كل الحرص، ومن هنا كان عنوان حديثه فى نفس الموضوع (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى) و(إمساس الألفاظ أشباه المعانى).

وقد استطاع عالمنا ابن جنى أن يثبت رسوخ قدمه فى ابتكار قواعد الاشتقاق الأكبر ،وأن يبين طرائقه فى اللغة، وأن يثبت -على إثرها- القيمة التعبيرية للحرف العربى كما سيأتى.

ونكتفى بأن نذكر ما قاله عن أز وهز- إذ ستعود إلى الموضوع بالتفصيل إن شاء الله تعالى- قال: كأنهم خصوا المعنى (تزعجهم وتقلقهم) بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم فى النفوس من الهز لأنك قد تهز ما لا بال له كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك[2]، ومنه العسف والأسف والعين أخت الهمزة، كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف، فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين[2].

وهذا النحو من الصنعة موجود فى أكثر الكلام وفرش اللغة، وإنما بقى من يثيره، ويبحث عن مكنونة، بل من إذا أوضح له وكُشفت عنده حقيقته طاع طبعه لها، فوعاها وتقبلها، وهيهات ذلك مطلبا وعز فيهم مذهبا، وقد قال أبو بكر: من عرف ألف، ومن جهل استوحش[3].

وإن هذا اللون من الاشتقاق الذى توصل إليه ابن جنى - بجانب الاشتقاقين الصغير والكبير- لذو فائدة لغوية كبيرة، ونتائج عظيمة تفيدنا فى إثبات حقائق علمية كبيرة الأهمية، بل فتحت المجال أمام الباحثين المحدثين لاكتشاف أسرار العربية على ضوئها، وتلك النتائج تتعلق بدوران المادة العربية حول معنى واحد، ومدى ثنائية العربية أو ثلاثيتها منذ نشوئها، ومناسبة حروفها لمعانيها، وهذه مزايا

---

(١) انظر الصفحة السابقة من كتابنا.

(٢) الخصائص ٢/ ١٤٦.   (٣) نفسه ٢/ ١٥٢.

لها أثرها وخطرها اللغوى، وكما يقول الأستاذ فندريس: فإن "اشتقاق الألفاظ منفردة لا فائدة منه فى حد ذاته، فالحالة الخاصة مهما تكن ثابتة علميا ليست إلا ملهاة يتسلى بها، إذا لم يستخرج منها مبدأ عام يستطاع تطبيقه على حالات أخرى، ونحن نعلم أنه يوجد من بين الاشتقاقات حالات كثيرة لا تؤدى إلى نتائج عامة . . . فالعالم اللغوى لا يهتم بالاشتقاق إلا ليجمع أكبر عدد ممكن من العمليات المعنوية المتشابهة بقصد أن يستخرج منها القوانين العامة التى بمقتضاها يتطور معنى الكلمات[1].

النتائج التى توصل إليها

يعد ابن جنى الباحث اللغوى العبقرى الذى أزال الحجب عن قانون الاشتقاق، وآفاقه العربية البعيدة، فما كان المشتغلون باللغة ليعرفوا شيئا ذا بال عن المواد العربية التى تتلاقى فى إطار واحد، وتتجانس، وتتشاكل، إلى حد يمكن منه معرفة الشقيق والقريب والدخيل، ويمكن منه معرفة نشوء اللغة، وكيف تطورت معالم ألفاظها، ومعانيها، وارتباطها بعضها ببعض، وإن أصحاب المعاجم لم يكونوا يلقون الضوء الكافى على تلك الحقائق، وإنما اشتغلوا بطريقة جمع الألفاظ دون بيان للصلات بينها، وكما يقول أستاذنا الدكتور (نجا): "إن الباحث فى اللغة يجد المعاجم اللغوية تذكر المادة اللغوية، وما تدل عليه من معان، ولكنها لا تبرز ما بين تلك المعانى من أواصر وصلات[2] "وهذا الاكتشاف العجيب كان من مبتكرات ابن جنى وتفصيلات بحوثه، فاللغة العربية وإن اتسمت بهذه السمة التى لم تتوافر لغيرها من اللغات لم تجد من يوضح تلك الحقائق فيها بمثل ما حظيت بلقاء ابن جنى وبحوثه، وقد أدرك هذا العالم الكبير ميزة الاشتقاق فى العربية، باستعراضه المواد اللغوية والتطبيق العملى عليها، فاستطاع أن يصل إلى نتائج لها أهميتها العلمية فى القديم والحديث، ونحن نلخص تلك النتائج فى ثلاث نقاط، ثم نفصل القول فيها، وهى: دوران المادة حول معنى واحد - الصلات بين الألفاظ ومدلولاتها- إلقاء الضوء على ثنائية اللغة منذ نشأتها.

---

(١) اللغة ٢٤٩، ٢٥٠. (٢) فقه اللغة ١/ ٧٠.

(١) دوران المادة حول معنى واحد

لقد قرر أستاذنا الدكتور نجا أن "دوران المادة حول معنى واحد ميزة للغة العرب لا توجد فى غيرها من اللغات"[١].

«فالألفاظ العربية وما يتولد منها تتجمع تجمع أسر العرب وقبائلهم»[٢] والاشتقاق يكشف عن هذه الحقيقة، فلو تتبعنا مادة معجمية ودرسناها وأمعنا النظر فى المعانى التى تدل عليها ألفاظها لوجدناها "ترتبط" بمعنى عام يشمل هذه المعانى، ويعد مركزاً لها تتفرع عنه وتدور حوله[١].

والطريق الأول: هو طريق الاشتقاق الأصغر، ومما ذكره ابن جنى منه مادة (سلم) وتصرفاتها فإنها تدور كلها حول معنى السلامة[٣] وكذلك مادة ضرب وزبل إلخ[٣]، والطريق الثانى: هو طريق الاشتقاق الكبير، ومبدعه هو ابن جنى، وقد سماه بالأكبر على ما سبق، ومن أمثلته: مادة (ج ب ر) وتقلباتها التى قال: إنها تدور حول القوة والشدة[٤] وكذلك مادة (ق س و) التى قال: إنها مع تقلباتها تدور حول الاجتماع والقوة[٥] ومادة (س م ل): وتقلباتها التى قال إنها تدور حول الإصحاب والملاينة.

يقول: ومن ذلك تقليب(س م ل) (س ل م) (م س ل) (م ل س) (ل م س) (ل س م) والمعنى الجامع لها المشتمل عليها الإصحاب والملاينة ومنها الثوب السمَل: وهو الخلَق وذلك لأنه ليس عليه من الوبر والزئبُر ما على الجديد، فاليد إذا مرت عليه للمس لم يستوقفها عنه جِدة المنسج ولا خُشنة الملمس، والسمَل: الماء القليل، كأنه شىء قد أخلق وضعف عن قوة المضطرَب وجَمّة المرتكَض ولذلك قال:

---

(١) نفسه، ١/ ٧٠.
(٢) فقه اللغة للمبارك ٥٤ .
(٣) انظر ص٨٣٢ من كتابنا.
(٤) انظر ص ٨٤٠ من كتابنا.
(٥) الخصائص ٢/ ١٣٦، ١٣٧ وانظر ص ٨٤٢ من كتابنا.

حوضًا كأنَّ ماءه إذا عَسَــل   من آخر الليل رُويزِيٌّ سمَــل[1]

وقال آخر :

ورأد أسمـال المياه السُّــدُمِ   فى أُخْرياتِ الغَبَش المغَـــمِ[2]

ومنها السلامة وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه ولا يعترض عليها به، ومنها المسَل والمسِـيل كله واحد، وذلك أن الماء لا يجرى إلا فى مذهب له وإمام منقاد به، ولو صادف حاجزا لاعتاقه فلم يجد متسربا معه، ومنها الأملس والملساء وذلك أنه لا اعتـراض على الناظر فيه والمتصـفح له، ومنها اللمس وذلك أنه إن عارض اليــد شىء حائل بينها وبين الملمـوس لم يصح هناك لمس، فإنما هو إهواء باليد ونحـوه، ووصول منها إليه لا حاجـز ولا مانع، ولابد مع اللمس من إمرار اليد وتحريكها على الملموس، ولو كـان هناك حائل لاستوقفت به عنه، ومنه الملامسة ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ... ⦗٦⦘﴾ [المائدة] أى جامعتم، وذلك أنه لابد هناك من حركات واعـتمال، وهذا واضح، فأمـا (ل س م) فمهمل، وعلى أنهـم قد قالوا نسمت الريح: إذا مرت مرا سهلا ضـعيفًا، والنون أخت اللام. . . . ومر بنا أيضا ألسمت الرجل حجته: إذا لقنته وألزمته إياها قال:

لا تُلْسِمَنَّ أبَا عمرانَ حُجَّــتهُ   ولا تكُونَنْ له عونًــا علَى عُمَرَا

فهذا من ذلك أى: سهلتها وأوضحتها[3].

---

(١) عسل الماء عسلا وعـسلانًا: حركته الريح فاضطرب وارتفعت حُبكه، أنشـد ثعلب: قد صبّحت والظل غض ما زحل - حـوضا كأن ماءه إذا عـسل - من نافض الريح رويزى سمل. الرويزى: ثوب أخضر والسمل: الخلق، وإنما شبه الماء فى صـفائه بخضرته ،وجعله سملا، لأن الشىء إذا أخلق كان لونه أعتق. اللسان ٧/ ٢٢٥، ١٣/ ٣٦٧، ٤٧٣ .

(٢) السمَلة: بقية الماء في الحـوض، وجمعه أسمال وسمَل وسُمول - السُّدْم جمع سدوم كرسول، والأصل فيـه: الثقيل، ومـاء سدوم: مندفن غائر - الغـبش: ظلمة آخر اللـيل مما يلى الصبح، وقيل: هو حـين الصبح - المغم: ذو الغـيم، وقيل: هو إذا كـان يأخذ بالنفس من شـدة الحر. اللسان ٨/ ٢١٣، ١٣/ ٣٦٨، ١٥/ ١٧٦ ، ٣٣٩.

(٣) الخصائص ٢/ ١٣٧ ، ١٣٨ .

والطريق الثالث هو طريق الاشتقاق الاكبر، وقد أورد له أمثلة كثيرة مثل أزّ وهزّ، وسحل وصهل وزأر، وهذا البحث أيضا من مبتكرات ابن جنى التى وضعها تحت عنوان (تصاقب الالفاظ لتصاقب المعانى)[1] وقد أوضح أستاذنا الدكتور نجا ما هدف إليه ابن جنى فيما سبق وهو : أن المعنى العام فى أزّ وهزّ متحقق وهو التحريك، وإن اختلفت الحركة فى كل منهما فالأول تحريك ما له حركة كقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾ [مريم] أى تحركهم إلى المعاصى وتغريهم بها والثانى تحريك ما لا حركة له كقوله تعالى ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿٢٥﴾﴾ [مريم] ولذلك خصت الأولى بالهمزة، والثانية بالهاء لتناسب تنوع المعنى، والألفاظ الثلاثة الأخرى تدل على الصوت إلا أنه مختلف فى نوعه، فالأول للبغل والثانى للفرس والثالث للأسد، ولذا خص كل صوت بما يناسبه من السين فى الأول والصاد فى الثانى والزاى فى الثالث[2].

ومما ذكره ابن جنى فى ذلك أيضا: أن العرب قد استعملوا تركيب (ج ب ل) (ج ب ن) (ج ب ر) لتقاربها فى موضع واحد، وهو الالتئام والتماسك، ومنه الجبل لشدته وقوته، وجبن إذا استمسك وتوقف وتجمع، ومنه جبرت العظم ونحوه أى قويته[3]. وقالوا: صال يصول كما قالوا سار يسور، وقالوا الأزْم: المنع والعصْب: الشد، فالمعنيان متقاربان، والهمزة أخت العين والزاى أخت الصاد والميم أخت الباء وذاك من (أزم) وهذا من (ع ص ب).

ومن ذلك ندرك أن اللغة العربية تمتاز بدوران موادها وتقلباتها حول معنى واحد، سواء كان ذلك عن طريق الاشتقاق الصغير أو الكبير أو الأكبر، ونظرية ابن جنى تلك هى التى أوحت إلى المحدثين بسلوك هذا السبيل، وتحقيق النتائج اللغوية الموفقة من طرائقه فقد أدركوا أنه "ليس فى الذهن كلمة واحدة منعزلة، فالذهن يميل دائما فى جمع الكلمات إلى اكتشاف عرى جديدة تجمع بينها،

---

(١) انظر ص ٨٥١، ٨٥٢ من كتابنا.

(٢) فقه اللغة ٤/٧٦، ٧٧ والخصائص ٢/١٤٦ .   (٣) انظر الخصائص ٢/١٤٩ .

والكلمات تتشبث دائما بعائلة لغوية بواسطة دوال المعنى أو دوال النسبة التى تميزها، أو بواسطة الأصوات اللغوية التى تتركب منها لا أكثر من ذلك، فنحن نشعر بأن الكلمات إعطاء، عطية، عطاء، معط، معطى.... إلخ عائلة قائمة بذاتها تتميز بعنصر مشترك هو الأصل (ع ط ى) مهما تتنوع معانى المشتقات[1]، كما أدركوا أنها من ميزات لغة العرب، ولا تتمتع اللغات الأخرى بمثلها؛ ففى الفرنسية كلمات مثل canine[2] و chien[3] لا يوجد ما يدل على أنهما من أصل واحد، وكذلك capitaine[4] و chef[5] لهما أصل معنوى واحد، ولا يرجعان إلى مادة واحدة، مع أنهما يرجعان إلى كلمة caput اللاتينية ومعناها الرأس[6] وكلمتا أخ وأخت ترجعان إلى مادة (أخو) فى العربية على حين نجدهما مختلفتين لا رابط بينهما فى اللغات الأجنبية فهما فى الفرنسية frere و saeur وفى الإنجليزية prother و sister[7] ومثل هذه الأمثلة كثير.

ومن هنا كان للعربية ذلك الانفراد، فألفاظها وحدة متماسكة لا مفككة، ولذلك نستطيع أن نقول عنها: إن ارتباطها حيوى، وإن طريقتها توليدية وليست آلية جامدة كاللغات الأخرى[8].

والاشتقاق بهذا الدوران يمكن أن تتضح به معانى الكلمات، فكلمة سماء من (س م و) وشتى جمع شتيت من (ش ت ت) إلخ[9]. ومن طريقه يمكن فهم اللغة والتفقه فيها وفهم أسرارها، والدخول فى عالمها الخاص بهذا الربط المعنوى، فيمكن معرفة الأصيل والدخيل من الكلمات، فكلمة المقاليد بمعنى المفاتيح قد يظن الناظر من غير بحث أنها عربية من مادة (قلد) وهو ظن خاطئ يكشف عنه البحث

(١) اللغة ٢٣٢.
(٢) ما يتعلق بالكلب كعادته أو نحو ذلك.
(٣) كلب.
(٤) رئيس جنود - رئيس فريق كرة ... إلخ.
(٥) رئيس مصلحة - رئيس حكومة .... إلخ.
(٦) فقه اللغة للمبارك ٥٤.
(٧) خصائص العربية ومنهجها الأصيل «للمبارك» ٢٩. وانظر كتابنا: العربية خصائصها وسماتها، ط٤، ص٢٧٠.
(٨) فقه اللغة للمبارك ٦٢.
(٩) نفسه ٦٣.

الاشتقاقى التاريخى، وبذلك يستطيع الباحث أن ينقب عن أصلها، ويعرف منشأها فى اللغات الأخرى، فيقف على حقيقتها وهى أنها جمع (إقليد) وأصلها يونانى وهو Kleide[١].

وذلك الدوران يفيد كذلك فى إدراك الأحوال الاجتماعية للأمة التى تنطق باللغة، كالصفقة والعقد واليمين، فهى تدل على عادات عربية قديمة، بل قد يكشف عن عقليات الأمم ومفاهيمها، كما فى اشتقاق الصديق والعدو فى العربية وغيرها وقد ذكرناه فيما مضى[٢]، فالاشتقاق هو الجسر الموصل بين اللغة والحياة الفكرية والاجتماعية، والصلة بين التعبير والتفكير والعمل أو العادة عند الأمم[٣].

وإذا كان لدوران المواد حول معنى واحد هذه القيمة اللغوية والاجتماعية وإذا كانت كذلك لغتنا العربية تمتاز بها فهل هى مطردة فى كل مواد اللغة أو لا؟.

يجيب على ذلك عالمنا ابن جنى فيقول: إنا لا ندعى أن هذا مستمر فى جميع اللغة (وهذا فى الاشتقاق الكبير) كما لا ندعى للاشتقاق الأصغر أنه فى جميع اللغة بل إذا كان ذلك الذى هو فى القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرا صعبا كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبا وأعز ملتمسا[٤] وقال: إن هذه الطرائق التى نحن فيها حزنة المذاهب والتورّد لها وعر المسالك[٥]، ويقول: إن هذا النحو من الصنعة موجود فى أكثر الكلام وفرش اللغة، وإنما بقى من يثيره، ويبحث عن مكنونه[٦]، ولهذا لا يعد ابن جنى من المبالغين فى الاشتقاق بل من المعتدلين فيه[٧]، وإنما كانت هذه الطرائق حزنة المذاهب والتورد لها وعر المسالك- على حد تعبير ابن جنى - لأن المواد - كما يقول أستاذنا الدكتور نجا- قد يصعب إيجاد الصلات بين معانيها ويرجع ذلك لأمور كثيرة منها.

---

(١) نفسه ٦٠ وليس فى العربية مادة (سردق) حتى نظن السرادق مشتقا منها ولا مادة (سبرق) حتى نحسب الإستبرق متفرعا عنها ولا (سندس) حتى نخال السندس مقيسا عليها. دراسات فى فقه اللغة ١٩٣.

(٢) انظر ص ٧٧٩ من كتابنا.

(٣) فقه اللغة للمبارك ٦٤.

(٤) الخصائص ٢/ ١٣٨.

(٥) نفسه ١/ ١١.

(٦) نفسه ٢/ ١٥٢.

(٧) دراسات فى فقه اللغة ٢٠٦.

١- يرجع بعض المعانى إلى حوادث وعادات درست أولا تتصل بحياتنا وما يجرى فيها، فمثلا (بنى على أهله): دخل بها أو زفها والتناسب غير ظاهر بين معنى البناء وهذا المعنى، وأصل الاستعمال أن المعرس كان يبنى على أهله خباء، فحصل اللبس من حذف المفعول، وتناسى المعنى الأصلى حتى إنهم عدوه بالباء ومن ذلك قولهم: (رفع عقيرته) إذا صوّت، قال ابن جنى: فلو ذهبت تشتق هذا بأن تجمع بين معنى الصوت ومعنى (ع ق ر) لبعُد عنك وتعسفت، وأصله أن رجلا قطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم صرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رفع عقيرته.

٢- أن تدخل مادة فى أخرى بعوامل التغيير، فيقع فى ذهن الناظر أن المادة مشتركة بين المعنيين، والذى دل على المعنى الآخر مادة أخرى خرجت عن وضعها، وبرزت فى صورة مادة أخرى. ومن ذلك مادة (ن وص) فأصل المادة يرجع إلى التأخير والفرار، وقد وجد فيها النُّوصة: الغسلة ولا صلة لها بالمعنى السابق، وذكر الأزهرى أن النوصة أصلها: الموصة فأبدلت الميم نونا، وبهذا يكون معنى المادة الأصلية واحدا، ومن ذلك التراث بمعنى المال الموروث، فما لم نعرف أن التاء منقلبة عن الواو لم يتيسر لنا فهم هذه الصلة.

٣- أن تكون المادة مشتركة بين عدة معان، أو يكون اللفظ موضوعا لمعنيين على جهة التضاد.

٤- أن يكون اختلاف المعانى راجعا إلى اختلاف اللغات، فلا يمكن أن نصل إلى رجع هذه المعانى إلى معنى عام، ومن ذلك السامد فهو فى لغة اليمن: اللاهى، وفى لغة طيئ الحزين، والوثب فى لغة سائر العرب: القفز، وفى لغة حمير: الجلوس(١).

وإذا كانت تلك الأسباب وغيرها تبعد فهم صلات المعانى فى المواد اللغوية فليس للباحث أن يتواكل دون بذل الجهد الجهيد للتوصل إليها، فالمعنى العام- كما

(١) فقه اللغة د. نجا ٤/ ٧٢- ٧٤ ، ود. العزازى ٢٢٧-٦٣٢.

يقـول أستـاذنا الدكـتـور نجا - أمـر مـبنى على الحـيلة والتلطف فى اسـتنبـاطه واستخراجه[1]. وكما يقول عالمنا ابن جنى "إنك إن أنعمت النظر ولاطفته وتركت الضجر وتحاميته لم تكد تعدم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله[2]، ولكن ليس معنى ذلك أن يغرق الباحث فى طلب التوافق، وتوحد المعنى إلى حد المشقة والـتكلف، حتى لا يقع فيما وقع فيـه بعض اللغويين الذين تكلفوا للاشتقـاق، وارجاع الألفاظ إلى المعانى، كما حكى أن الزجـاج سئل عن المجرة. لم سمـيت مجرة؟ فقـال: لأن الله جرها فى الـسماء جرا. وقد سـمع الأخفش يقول: اشتـقاق الدكان من الدكدك وهى أرض فيـها غلظ وانبساط، ومنه اشـتقاق ناقة دكاء إذا كانت مفترشة السنام فى ظهرها أو مجبوبته[3].

(٢) الصلات بين الألفاظ ومدلولاتها

كشف عـالمنا الفيلسـوف عن مبـادئ علمية تـشير إلى النشـأة الأولى للغـة الإنسان متـمثلة فى لغتنا العربية، التى تمثل أقـدم لغات العالم كما يقـول الأستاذ العقاد[4]، فقد لمح اتصال العربية بالطبيعـة تحاكيها وتخطو فى طريقها، وتمثلها فى كل حركـاتها وسكناتها فـحروفها المفـردة، وكلماتها المركـبة صنعت على سمتـها واقتبست أصواتها من ملامستها، وقد أبان عالمنا عن صلة أصوات اللغة العربية بما تدل عليه من معان وضعت لها، وخصت بالدلالة عليها.

وقبل أن نعـرض نتائج هذا البحث التى توصل إليهـا ابن جنى نود أن نذكر موقف القدماء من الربط بين اللفظ ومدلوله.

لقد اخـتلف العلماء من قديم حـول دلالة اللفظ على المعنى بذاته أو بوضع الله أو الناس له، وكـان لمفكرى اليونان والـرومان[5]. ومفكـرى العرب[6] أيضا وقفة عند هذه المشكلة وهم فريقان:

(١) فقه اللغة ٤/ ٧٠ . (٢) الخصائص ١/ ١٣ .

(٣) المزهر ط. الاولى ١/ ١٦٨ وانظر ط صبيح عن المجرة ١/ ٢٠٦ وعن الدكان ١/ ٢٠٥ وانظر ص ٨٤٨ من كتابنا. (٤) أشتات مجتمعات ١٦، ١٧ .

(٥) من أسرار اللغة (ط ٣) ١٢٦ ودلالة الألفاظ، د. أنيس ٥٨ .

(٦) المزهر ط صبيح ١/ ١٠، ١١ وفقه اللغة للمبارك ١٦٢ .

١- فريق يرى أن الصلة بين الألـفاظ والدلالة لا تعدو أن تكون صلة اصطلاحـية عرفية تواضع عليها الناس[١].

٢- وفريق يربط بين الألفاظ ومدلولاتهـا ربطا وثيقا، ويجعلها سببا طبـيعيا للفهم والإدراك، فلا تؤدى الدلالة إلا به، ومن أجل هذا كـانوا يطلقون على الصلة بين اللفظ ومدلوله (الصلة الطبيعيـة أو الذاتية) ونلحظ هذا الاتجاه من التفكير فيما يرويه أفلاطون فى محاوراته عن أستـاذه سقراط الذى كان فيما يبدو يميل إلى هذا الرأى[١].

ولكن المفكرين اليـونان والرومـان القائلين بهـذا الرأى لم يجـدوا ما يسـوغ وجهتـهم فى اللغة اليونانية أو الرومانيـة، بحيث لم يستطيعوا أن يثـبتوا الصلة بين الألفاظ والمدلولات بأمثلة من الكلمات اللغوية عندهم، لعـدم ظهور ما تتحقق فيه تلك المناسبة، ومن هنا سوغوا وجهتهم بأن خفاء الربط بين الدلالة والأصوات ليس مرجعه إلى عدم صحة تلك النظرية، بل "إن الكلمة حين وضعت أولا وفى نشأتها كـانت أصواتهـا وثيـقـة الصلة بمدلولهـا، ثم انحـرفت عن هذا مع توالى الأيام، وأصبحنـا لا نكاد ندرك تلك الصلة، وقد مرت آلاف السنين أو (ملايينـها) قبل أن يصل الكلام الإنسانى إلى اليونان والرومان على الصورة التى عرفت فى أيامهم[٢].

ومن علمـائنا الـعـرب الأقـدمين من كـان يقـول بالأول ومن كـان يقـول بالثانى[٣]، وقد أوضح عالمنا ابن جنى أن "المناسبة الطبـيعية بين اللفظ ومدلوله قد تنبه لها علماء اللغة القـدامى كالخليل وسيبويه[٤] فقال فى أول الباب الذى تحدث فيه عن المناسبة المذكورة وعنوانه (باب فى إمساس الألفاظ أشباه المعانى): اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبـويه، وتلقته الجماعة بالقبول

(١) دلالة الألفاظ د أنيس ٥٨، ٥٩.

(٢) من أسرار اللغة، ط٣، (١٢٦، ١٢٧) ودلالة الألفاظ د أنيس ٥٩.

(٣) فقه اللغة للمبارك ١٦٨ ودلالة الألفاظ د أنيس ٦٠.

(٤) دراسات فى فقه اللغة ١٥٧.

له والاعتراف بصحته[1]. ويقول السيوطي: وأما أهل اللغة والعربية فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني[2].

ولكن يبدو أن علماء العرب الذين قالوا بالمناسبة بين اللفظ ومدلوله لم يكونوا كلهم على وفاق من رأى علماء اليونان والرومان السابق، في كون تلك المناسبة طبيعية ذاتية، بل كان منهم من لا يرى ذلك ومن يراه، وينقل لنا العلماء أن الذى كان يقول بأن المناسبة طبيعية بين اللفظ ومدلوله- كاليونان والرومان- هو عباد بن سليمان الصيمرى المعتزلى، وبعض العلماء الذين اتبعوه، فكان عباد يرى "أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع، قال: وإلا لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحا من غير مرجح[3] وكان بعض من يرى رأيه يقول: إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها، فسئل ما مُسمًّى (أذْغَاغ)؟ وهو بالفارسية الحجر، فقال: أجد فيه يبسا شديدا وأُراه الحجر[4] أما غير عباد وطائفته من القائلين بثبوت تلك المناسبة فلم يكونوا يرونها ذاتية موجبة كهؤلاء "فالفرق بين مذهبهم ومذهب عباد أن عبادا يراها ذاتية موجبة بخلافهم، وهذا كما تقول المعتزلة بمراعاة الأصلح فى أفعال الله تعالى وجوباً، وأهل السنة لا يقولون بذلك، مع قولهم إنه تعالى يفعل الأصلح لكن فضلا ومنة لا وجوباً ولو شاء لم يفعله"[4]، "فمعظم العرب لا يأخذون بهذا الرأى"[5].

ولكن عالمنا ابن جنى أغرم بتلك الصلة بين الألفاظ ومعانيها، فربط بينها "ربطا وثيقا يكاد يشبه الصلة الطبيعية أو الذاتية"[5]، حتى ليوشك أن ينضم إلى أصحاب هذا الرأى، ونتائج أبحاثه العلمية الرائدة مهدت للمحدثين من الغرب والشرق الطريق للوصول إلى نتائج أخرى فى هذا المبدأ. وتتلخص نتائج بحوثه فى هذا الموضوع فى نقطتين: الأولى تتعلق بأصوات الحروف مفردة ومركبة،

(١) الخصائص ٢/ ١٥٢.

(٢) المزهر، ط. صبيح ١/ ٣١ وانظر تاريخ آداب العرب ١/ ١٧١.

(٣) نفسه ط صبيح ١/ ١١، ٣١.

(٤) نفسه ١/ ٣١. (٥) دلالة الألفاظ د أنيس ٦٠.

والصلة بينها وبين المعانى الموضوعة له،ا والثانية تتعلقْ ببعض الصيغ التى وضحت فيها الصلة السابقة.

فبالنسبة للنقط الأولى: أثبت عالمنا عن طريق بحثه للاشتقاق الكبير والأكبر أن للحرف الواحد قيمة تعبيرية تعد «وظيفة الحرف المعنوية»[1]. «فكل حرف يستقل ببيان معنى خاص مادام يستقل بإحداث صوت معين، وكل حرف له ظل وإشعاع إذ كان لكل حرف صدى وإيقاع»[2]، كما أثبت القيمة نفسها للصوت المركب»[2].

وبالنسبة للحرف الواحد أثبت تلك القيمة، سواء كان الحرف واقعاً فى أول الكلمة أو فى وسطها أو فى آخرها.

أ - فمن الكلمات التى يوجد فيها الحرف أولا: خضَم وقضَم فالخضْم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضْم للصلب اليابس، نحو قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك، وفى الخبر (قد يُدرَك الخضْمُ بالقضْم) أى قد يدرك الرخاء بالشدة واللين بالشظف.... فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب والقاف، لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث[3] ومن ذلك قولهم: صعد وسعد فجعلوا الصاد لأنها أقوى لما فيه أثر مشاهد يُرى وهو الصعود فى الجبل والحائط ونحو ذلك، وجعلوا السين- لضعفها- لما لا يظهر ولا يشاهد حسا، وبعبارة أخرى: فجعلوا الصاد لقوتها مع ما يشاهد من الأفعال المعالجة المتجشمة، وجعلوا السين لضعفها فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين، والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية[4]، ومن ذلك أيضا: سَدّ وصُدّ فالسَّد دون الصُّد لأن السد للباب يُسد والمنظرة ونحوها، والصُّد جانب الجبل والوادى والشُّعب، وهذا أقوى من السد الذى قد يكون لثقب الكوز ورأس القارورة ونحو ذلك، فجعلوا الصاد لقوتها للأقوى، والسين لضعفها للأضعف[4].

---

(١) فقه اللغة للمبارك ٨١، ٨٢.
(٢) دراسات فى فقه اللغة ١٤٨.
(٣) الخصائص ٢/ ١٥٧، ١٥٨ .
(٤) نفسه ٢/ ١٦١.

ب- ومن الكلمات التي يوجد فيها الحرف وسطا قولهم: الوسيلة والوصيلة والصاد- كما ترى- أقوى صوتا من السين، لما فيها من الاستعلاء، والوصيلة أقوى معنى من الوسيلة، وذلك أن التوسل ليست له عصمة الوصل والصلة، بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ومماسته له، وكونه في أكثر الأحوال بعضا له، كاتصال الأعضاء بالإنسان وهي أبعاضه ونحو ذلك، والتوسل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسِّل جزءا أو كالجزء من المتوسَّل إليه، وهذا واضح، فجعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى، والسين لضعفها للمعنى الأضعف[1]، ومن ذلك القسم والقصم فالقصم أقوى فصلا من القسْم، لأن القصْم يكون معه الدقّ وقد يقسم بين الشيئين فلا يُنكأ أحدهما، فلذلك خُصت بالأقوى الصاد وبالأضعف السين[2].

ومن ذلك تركيب (ق ط ر) و(ق د ر) و(ق ت ر) فالتاء خافته متسفلة، والطاء سامية متصعدة، فاستعملتا -لتعاديهما- في الطرفين كقولهم: قتر الشيء، وقطره والدال بينهما ليس لها صعود الطاء ولا نزول التاء فكانت لذلك واسطة بينهما، فعبر بها عن معظم الأمر ومقابلته فقيل: قدر الشيء لجماعه ومُحرنجمه[3].

جـ- ومن الكلمات التي يوجد فيها الحرف آخرا قولهم: النضْح للماء ونحوه والنضْخ أقوى من النضح قال الله سبحانه: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴿٦٦﴾﴾ [الرحمن] فجعلوا الحاء - لرقتها - للماء الضعيف والخاء - لغلظها - لما هو أقوى منه[4]، ومن ذلك القدُّ طولا والقطُّ عرضا، وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعا له من الدال، فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العرض لقربه وسرعته، والدال المماطلة لما طال من الأثر وهو قطعه طولا[4]، ومن ذلك قولهم: قرَت الدم وقرد الشيء وتقرد وقرَط يقرُط فالتاء أخفت الثلاثة فاستعملوها في الدم إذا جف لأنه قصد ومستخَف في الحس عن القَرْدَد الذي هو النّباك في الأرض ونحوها، وجعلوا الطاء- وهي أعلى الثلاثة صوتا - للقرط الذي يسمع[4]، ومن ذلك قولهم الخذا في الأذن (والخذأ: الاستخذاء) فجعلوا الواو في خذواء- لأنها دون

---

(١) نفسه ٢/ ١٦٠. (٢) نفسه ٢/ ١٦١.

(٣) نفسه ٢/ ١٦٢، والمحرنجم: المجتمع، يقال: احرنجمت الإبل: اجتمعت.

(٤) نفسه ٢/ ١٥٨، والنباك: التلال.

الهمزة صوتاً- للمعنى الأضعف وذلك أن استرخاء الأذن ليس من العيوب التى يسب بها ولا يتناهى فى استقباحها، وأما الذل فهو من أقبح العيوب وأذهبها فى المزراة والسب، فعبروا عنه بالهمزة لقوتها وعن عيب الأذن المحتمل بالواو، لضعفها، فجعلوا أقوى الحرفين لأقوى العيبين وأضعفهما لأضعفهما[1] ومن ذلك قولهم: قد جفا الشيء يجفو، وقالوا جفأ الوادى بغثائه ففيهما كليهما معنى الجفاء، لارتفاعهما، إلا أنهم استعملوا الهمزة فى الوادى لما هناك من حفزه وقوة دفعه[1].

وهذه القيمة التعبيرية للحرف الواحد التى أوضحتها تلك الأمثلة المتقدمة مرجعها- فى الغالب- إلى الاشتقاق الأكبر الذى يجمع بين الكلمات التى تقاربت حروفها لتقارب معانيها، ولو رجعنا إلى الباب الذى تحدث فيه عن الاشتقاق الأكبر وعنوانه (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى) لوجدنا الكثير من الألفاظ التى عقد فيها الشبه بين حروفها ومعانيها، والذى أدى إلى تغيير بعض الحروف لما يقتضيه تنويع المعنى، وأعتقد أننا قد علمنا مما سبق أن أزاً وهزاً تفيدان معنى التحريك الا أن الهمزة خصت بتحريك ما له حركة، والهاء بما لا حركة له، وكأنهم خصوا الهمزة بالمعنى الأول لأنها أقوى من الهاء[2] ومنه العسْف والأسَف والعين أخت الهمزة كما أن الأسَف يعسِف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أن أسَف النفس أغلظ من التردد بالعسْف[2]، وهنا وجد الحرف فى أول الكلمة، وقد يقع وسطها كما فى تركيب (ح م س) و(ح ب س)[3] و (ج ل ف) و (ج ر ف)[3] ونحو ذلك، وقد يقع آخرها كما فى (ق رد) و (ق رت)[4] السابقتين و (ج ب ل) و(ج ب ن) و(ج ب ر) والعلْم والعلْب[4] والغَرْب والغَرْف[5] وغير ذلك كثير مما ذكر فى هذا الباب.

وقد أثبت ابن جنى صلة الحرف بمعناه مهما يتغير موقعة من الكلمة بتقليب البناء على طريقة الاشتقاق الكبير، وذلك كصوت الفاء فقد رأى أنه يفيد الوهن

(١) نفسه ٢/ ١٦٠. (٢) نفسه ٢/١٤٦.
(٣) نفسه ٢/١٤٧. (٤) نفسه ٢/١٤٨. (٥) نفسه ٢/١٤٩.

والضعف إذا أتى مع (الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون على التقديم والتأخير) من ذلك الدالف للشيخ الضعيف والشيء التالف والطليف (والظليف): المجّان وليست له عصمة الثمين، والطّنَف: لما أشرف خارجا عن البناء وهو إلى الضعف، لأنه ليست له قوة الراكب الأساس والأصل، والنطَف: العيب وهو إلى الضعف، والدنف: المريض، ومنه التنوفة، وذلك لأن الفلاة إلى الهلاك، ألا تراهم يقولون لها: مهلكة وكذلك قالوا لها: بيداء، فهى فعلاء من باد يبيد، ومنه التُّرفة لأنها إلى اللين والضعف، وعليه قالوا: الطرف لأن طرف الشيء أضعف من قلبه وأوسطه ومنه الفرد لأن المنفرد إلى الضعف والهلاك ما هو، قال رسول الله ﷺ: "المرء كثيرٌ بأخيه" والفارط: المتقدم، وإذا تقدم انفرد، وإذا انفرد أعرض للهلاك، ومنه الفرات لأنه الماء العذب، وإذا عذب الشيء ميل عليه ونيل منه، ألا ترى إلى قوله:

مُمْقِرٌ مُرٌّ علَى أعدائِـــــهِ وعلَى الأدنَيْنَ حُلْو كَالعَسَـلِ[1]

وقال الآخر:

تَراهُمْ يغمِزون مَنِ استرَكُّوا ويَجتنبُون مَـنْ صدَق المِصَاعَـا[2]

ومنه الفتور للضعف، والرفْتُ للكسر، والرديف، لأنه ليس له تمكّن الأول، ومنه الطّفل للصبى، لضعفه، والطّفْل للرخْص، وهو ضد الشّثْن والتفَل للريح المكروهة، فهى منبوذة مطروحة، وينبغى أن تكون الدِّفْلَى من ذلك لضعفه عن صلابة النبع والسَّرَاء والتنضُب والشوْحَط وقالوا: الدفَر للنتْن وقالوا للدنيا: (أم دَفْرٍ) سب لها وتوضيع منها ومنه الفلْتة لضعفة الرأى، وفتل المغزل لأنه تثن واستدارة، وذلك إلى وَهْيٍ وضعْفة والفطْر: الشق وهو إلى الوهن[3].

"وواضح أن ابن جنى يعول فى هذه الأمثلة على حرف الفاء فهو الذى أفاد بقيمته التعبيرية الخاصة معنى الوهن والضعف لدى ممازجته الدال والتاء والطاء

---

(١) ممقر: مر كالمقر وهو الصبر - بكسر الباء وتسكينها - وفعله: أمقر. اللسان ٧/ ٣٢.

(٢) استركوا: استضعفوا - المصاع: المجالدة بالسيوف، وماصع قرنه مماصعةً ومصاعًا. اللسان ١٠/ ٢١٤، ١٢/ ٣١٦.

(٣) نفسه ٢/ ١٦٦- ١٦٨ .

والراء واللام والنون... كأنه يومئ إلى أنه شاهد على وجود العلاقة الذاتية الطبيعية بين اللفظ ومدلوله أو بعبارة أدق بين صوت الحرف البسيط وقيمته البيانية"[1].

أما بالنسبة للكلمات المركبة فقد أثبت نوعين من الكلمات:

١ - أسماء الأصوات الطبيعية، وفيها المناسبة واضحة بين حروفها ومعانيها، ومن ذلك ما جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها كالخازباز لصوته والبطّ لصوته والخاقباقِ لصوت الفرج عند الجماع والواقِ للصرد لصوته، وغاق للغراب لصوته، وقوله (تداعين باسمِ الشِّيب) لصوت مشافرها، وقوله:

بينَما نحنُ مُرتعون بفَلْج ... قالتِ الدُّلَّحُ الرِواء إنيــه

فهذا حكاية لِرزَمة السحاب وحنين الرعد[2] وقوله:

(كالبحر يدعُو هَيْقَمًا وَهَيْقَمَا)

وذلك لصوته، ونحو منه قولهم: حاحَيتُ وعاعَيت وهَاهَيْتُ إذا قلت: حاء وعاء وهاء، ونحو قولهم: بسملت وهيللت وحولقت، كل ذلك وأشباهه مما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات[3].

٢ - الثاني ما اللطف فيه أظهر، والحكمة أعلى وأصنع، وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها، وتقديم ما يضاهي أول الحدث، وتأخير ما يضاهي آخره، وتوسيط ما يضاهي أوسطه، سوقًا للحروف على سمت المعنى المقصود، والغرض المطلوب[4] وذلك قولهم: بحث فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض، والحاء لصحلها تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء

---

(١) دراسات في فقه اللغة ١٥٣، ١٥٤.

(٢) فلج - بسكون اللام -: واد بين البصرة وحمى ضرية. دلح: يقال: سحابة دلوح ودالحة: مثقلة بالماء كثيرته، والجمع دلُح مثل قدوم وقُدُم، ودالح ودلَّح مثل راكع وركَّع. اللسان ٣/ ٢٦٠. ورزمة السحاب: صوته الشديد. اللسان ١٥/ ١٢٩.

(٣) الخصائص ٢/ ١٦٥. (٤) نفسه ٢/ ١٦٢.

للنفث والبث للتراب، وهذا أمر تراه محسوسًا محصّلا فأى شبهة تبقى بعده أم أى شك يعرض على مثله[1]، ومن ذلك قولهم: شدَّ الحبل ونحوه، فالشين بما فيها من التفشى تُشبِّه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد، ثم يليه إحكام الشد والجذب وتأريب العقد، فيعبر عنه بالدال التى هى أقوى من الشين، لاسيما وهى مدغمة فهو أقوى لصنعتها، وأدل على المعنى الذى أريد بها[1] ومن ذلك أيضا جرَّ الشىء يجره، قدّموا الجيم لأنها حرف شديد، وأول الجر بمشقة على الجار والمجرور جميعا، ثم عقّبوا ذلك بالراء، وهو حرف مكرر، وكرروها مع ذلك فى نفسها، وذلك لأن الشىء إذا جُرَّ على الأرض فى غالب الأمر اهتز عليها واضطرب صاعدا عنها ونازلا إليها، وتكرر ذلك منه على ما فيه من التعتعة والقلق، فكانت الراء- لما فيها من التكرير ولأنها أيضا قد كررت فى نفسها فى (جر وجررت) - أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها، هذا هو محجة هذا ومذهبه[2].

فالأمثلة المتقدمة توضح كيف يدل الحرف بصوته على معناه مفردا ومركبا، وقد عدَّ ابن جنى ذلك طريقا واسعا معلوما للباحث، قال: فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلئب عند عارفيه مأموم وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها فيعدلونها بها ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدره، وأضعاف ما نستشعره[3].

وبالنسبة للنقطة الثانية أتى ابن جنى بصور متعددة يثبت بها ارتباط الصيغ اللغوية بالمعانى الموضوعة لها وهى:

١- ما جاء من مضعف الثلاثى أو الرباعى، وكان حكاية للأصوات قال: قال الخليل: كأنهم توهموا فى صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: صرَّ وتوهموا فى صوت البازى تقطيعا فقالوا صَرْصَرَ[4]، ووجدت أنا من هذا الحديث

(١) نفسه ٢/١٦٣ . (٢) نفسه ٢/١٦٤.
(٣) نفسه ٢/١٥٧. (٤) نفسه ٢/١٥٢.

أشياء كثيرة على سمت ما حذاه ومنهاج ما مثّلاه وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتى للتكرير، نحو الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة والصعصعة والجرجرة والقرقرة فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر[1].

٢- ما كُرر فيه العين أو اللام والأصل فى هذا التكرير إنما يكون للعين "فقد جعلوا تكرير العين فى المثال دليلا على تكرير الفعل فقالوا كَسَّر وقَطَّع وفَتَّح وغلّق وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعانى فأقوى اللفظ ينبغى أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام وذلك لأنها واسطة لهما ومكنوفة بهما فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها، ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها، فلما كانت الأفعال دليلة المعانى كرروا أقواها وجعلوه دليلا على قوة المعنى المحدَّث به، وهو تكرير الفعل كما جعلوا تقطيعه فى نحو صَرْصَر وحَقْحَق دليلا على تقطيعه.... فهذا أيضا من مساوقة الصيغ للمعانى[2]، وقالوا : اعشوشب واخلولق واغدودن ونحو ذلك لقوة المعنى أيضا، وقد ضاعفوا اللام كما ضاعفوا العين للمبالغة نحو عُتُلّ وصُمُلّ وقُمُدّ وحُزُقّ إلا أن العين أقعد فى ذلك من اللام، ألا ترى أن الفعل الذى هو موضع للمعانى لا يضعّف ولا يؤكد تكريره إلا بالعين[3].

٣- المصادر التى تتابعت حركاتها كالفعَلان والفعَلى، قال: قال سيبويه فى المصادر التى جاءت على الفعَلان: إنها تأتى للاضطراب والحركة، نحو النقزان والغليان والغثيان فقابلوا بتوالى حركات المثال توالى حركات الأفعال[4]. ووجدت أيضا الفعَلى فى المصادر والصفات إنما تأتى للسرعة نحو البشكى والجمَزى والولَقى، قال رؤبة: (أو بشكى وَخْد الظَّليم النَّزّ) وقال الهذلى:

كأنّى ورَحْلى إذا هجَّرت | على جمَزَى جازئ بالرمال
أو اصْحَمَ حام جَرامِيزَه | حزابِيَة حيَدَى بالدّحال

فجعلوا المثال الذى توالت حركاته للأفعال التى توالت الحركات فيها[5].

(١) نفسه ٢/ ١٥٣.
(٢) نفسه ٢/ ١٥٥.
(٣) نفسه ٢/ ١٥٦.
(٤) نفسه ٢/ ١٥٢.
(٥) نفسه ٢/ ١٥٣.

٣- وزن استفعل، يأتى فى أكثر الأمر للطلب، نحو استسقى واستطعم واستوهب واستمتع واستقدم عمراً واستصرخ جعفراً فرتبت فى هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال، وتفسير ذلك أن الأفعال المحدَّث عنها أنها وقعت عن غير طلب إنما تَفجأ حروفُها الأصولُ أو ما ضارع بالصنعة الأصول نحو طعِم ووهَبَ ونحو ذلك، كذلك ما تقدمت فيه الزيادة على سمت الأصل، نحو أحسن وأكرم، أما إذا أخبرت بأنك سعيت فيها، وتسببت لها، وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول، فى مثلها الدالة عليها، أحرفا زائدة على تلك الأصول، تكون كالمقدمة لها والمؤدية إليها.

وذلك نحو استفعل، فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وَفْق المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعى فيه والتأتى لوقوعه تقدمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤالَ فيه والتسبب لوقوعه فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التى وضعت للالتماس والمسألة، وذلك نحو استخرج واستخدم واستوهب واستمنح واستعطى واستدنى،

= ١- ناقة بشكى: سريعة، - الوخد: ضرب من سير الإبل، وهو سعة الخطو فى المشى، ووخد البعير: أسرع ووسع الخطو، ووخد بدل من بشكى أو منصوبة على المصدر، وظليم نز: سريع لا يستقر فى مكان. اللسان ٤/ ٤٦٧، ٧/ ٢٨٤، ١٢/ ٢٨١.

٢- الهاجرة: نصف النهار - عند اشتداد الحر - هجَّرت: سارت فى الهاجرة. حمار جمزى: وثاب سريع، وهنا شبه ناقته بحمار وحش، وتقديره: على حمار جمزى، - جازئ: من جزئت الإبل: إذا اكتفت بالرطب (المرعى الأخضر من بقول الربيع أو الكلأ والعشب) عن الماء - الأصحم: حمار يضرب إلى السواد والصفرة - جراميزه: نفسه وجسده - حام جراميزه: أى حام نفسه من الرماة - حمار حزابية: جلد، وبعير حزابية: غليظ - حيدى: يحيد عن ظله لنشاطه، قال الأصمعى: لم أسمع بفعلى فى صفة المذكر إلا فى هذا البيت، يعنى أن جمزى وبشكى وما جاء على هذا الباب لا يكون إلا من صفة الناقة دون الجمل، ورواه ابن الأعرابى: لناحيدٌ بالدحال، يريد عن الدحال، والدحال: جمع دَحْل وهو هُوةٌ ضيقة الأعلى واسعة الأسفل. اللسان ١/ ٣٨، ٣٠٠، ٤٠٤، ٧/ ١١٥، ١٨٣، ١٨٨، ١٣/ ٢٥٢، ١٥/ ٢٢٥.

فهذا على سمت الصنعة التى تقدمت فى رأى الخليل وسيبويه، إلا أن هذه أغمض من تلك، غير أنها وإن كانت كذلك فإنها منقولة عنها ومعقودة عليها[1].

فقد وضحت المناسبة- كما يقول أستاذنا الدكتور نجا - فى تلك الحروف التى تدل على معان خاصة، ويصدرون بها الأفعال لتفيد المقصود من الفعل من حال إلى حال آخر[2]، فهذا طريق المُثُل واحتياطاتُهم فيها بالصنعة، ودلالاتهم منها على الإرادة والبغية[3] وهذه خواطر طريفة وملاحظات مفيدة[4].

وابن جنى بهذا البيان القوى المفصل يعد "رائد اللغويين القدامى الذين لاحظوا هذه الظاهرة وقرروها"[5] وإن هذه الفكرة التى تجلت عند ابن جنى أوحت إلى بعض الباحثين فى العصر الحديث بنظرية (القيمة التعبيرية أو البيانية) للحرف فى الألفاظ العربية[6]، "وللباحثين المحدثين نظرات فى اللغة يحسبونها أصيلة بكرا حتى إذا درسوا آثار القدماء وتصانيفهم تبين لهم أن الأولين لم يتركوا للآخرين كثيرا، وأن علماء السلف الصالح قتلوا هذه الدراسات اللغوية بحثا كما يقولون، حتى أتوا على جل ما نفترضه الآن من النظريات، واحتجوا لكل افتراض بشواهد تنطق بصوابه أو فساده[7]، ويمكن أن نوسع من دائرة التأثير لنعرف مدى التوافق بين رأى ابن جنى وشواهده عليه، وما ذهب إليه بعض الباحثين الأوربيين فى العصر الحديث، وكذلك بعض المعاصرين العرب.

فقد ظل الدارسون فى الجامعات الأوربية ينتصرون لفكرة الصلة العقلية بين الأصوات والمدلولات، حتى أواسط القرن التاسع عشر، ومن هؤلاء همبلت Humbolt الذى يقول: «اتخذت اللغة للتعبير عن الأشياء طريق الأصوات التى توحى إلى الآذان بنفسها، أو بمقارنتها بغيرها، أثرا مماثلا لذلك الذى توحيه تلك

(1) نفسه ٢/١٥٣، ١٥٤.
(2) فقه اللغة ٤/٦٧.
(3) نفسه ٢/١٥٧.
(4) فقه اللغة للمبارك ١٠٦.
(5) دراسات فى فقه اللغة ١٥٩.
(6) فقه اللغة للمبارك ٨٢، ٨٣.
(7) دراسات فى فقه اللغة ١٧٦، ١٧٧.

الأشياء إلى العقول"[1] "وكذلك جسبرسن الذى يسوق أمثلة لتلك النواحى التى يلاحظ فيها وثوق الصلة بين الألفاظ والدلالة، وهى قريبة جدا مما ذكره ابن جنى اللغوى العربى العبقرى وهى:

١- الأصوات التى تحاكى الطبيعة، ويسميها المحدثون Onomatopoeia مثل حفيف الأشجار وزئير الأسد فى العربية.

٢- الألفاظ التى تعبر عن مصدر الصوت مثل (كوكو) تسمية لطائر عند بعض الأمم الأوربية.

٣- يشير جسبرسن إلى ما عرف عند علماء العربية من أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كالمقارنة بين صرَّ الجندب وصَرْصَرَ البازى.

٤- الألفاظ التى تعبر عن الحالة النفسية كالكلمات التى تعبر عن الغضب، أو النفور، أو الكره.

٥- الحركات التى ترمز فى بعض اللغات لمعان خاصة، فالكسرة وما يتفرع عنها من ياء المد ترمز فى كثير من اللغات إلى صغر الحجم، أو قرب المسافة ففى العربية مثلا نجد أن الياء هى علامة التصغير وأن الكسرة علامة التأنيث[2].

وقد ذكر تلك الدلائل الدكتور أنيس حين قال: ونحن حين نتخذ طريقا معتدلاً... ندرك كل الإدراك أن فى اللغة معانى تتطلب أصواتا خاصة، وأن هناك من المدلولات ما تسارع اللغة للتعبير عنه بألفاظ معينة، وربما كان من العسير حصر تلك المجالات اللغوية التى نلحظ فيها وثوق الصلة بين الأصوات والمدلولات، ولكن منها بلا شك النواحى الآتية[3] وأشار إلى ما سبق ذكره.

ويرى ابن جنى- كما يرى المحدثون من الأوربيين والقدماء من اليونان والرومان- أن المناسبة إن خفيت فلم يمكن الوصول إليها، فإن ذلك لا يخل باطراد

---

(١) من أسرار اللغة، ط٣، ١٢٨ ودلالة الألفاظ، د. أنيس ٦٤.

(٢) دلالة الألفاظ، د. أنيس ٦٥، ٦٦ ومن أسرار اللغة، ط٣، ١٣٠-١٣٣.

(٣) من أسرار اللغة ١٣٠.

نظرية الربط بين اللفظ ومعناه، بل إن ذلك يرجع إلى أمور أخرى خفية أو قصور من الباحث، فيقول: "إنك إن رأيت شيئا من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه ولا يتابعك على ما أوردناه، فأحد أمرين: إما أنك لم تنعم النظر فيه فيقعد بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصولا وأوائل قد تخفى عنا، وتقصر أسبابها دوننا"، وهذا «ما دلت الدلالة عليه من حكمة العرب التى تشهد بها العقول، وتتناصر إليها أغراض ذوى التحصيل، فما ورد على وجه يقبله القياس، وتقتاد إليه دواعى النظر والإنصاف، حمل عليها، ونسبت الصنعة فيها إليها، وما تجاوز ذلك فخفى لم توءس النفس منه، ووكل إلى مصادقة النظر فيه، وكان الأحرى به أن يتهم الإنسان نظره، ولا يخف إلى ادعاء النقض فيما قد ثبّت الله أطنابه وأحصف بالحكمة أسبابه»[1]، وبمثل ذلك قال فلاسفة اليونان والرومان كما سبق، وقال همبلت إن «ما لم تظهر فيه الصلة قد تطور على مر الأيام»[2] وقال جسبرسن: "إن غموض الدلالة يرجع إلى تطور تلك الأصوات أو تلك الدلالات»[3].

والواقع أن ابن جنى ومن تابعة مبالغون فى هذا الرأى، فالمناسبة لا تتضح فى كل ألفاظ اللغة، فقد بين أستاذنا الدكتور نجا أن الأمثلة الكثيرة كفيلة بتحقيق هذه المناسبة، إلا أنها تبدو واضحة فى الألفاظ الموضوعة للأشياء المحسة، أو الأصوات، أما ما دل على أسماء الأجناس ونحوها فإن هذه المناسبة لا تظهر، فقد يسمى الشيء بما لا صلة له به. . . . فلا شك أن فى رأى ابن جنى غلوا وتطرفا، لأننا نجد كثيرا من الألفاظ الموضوعة للمعنويات كالحلم والعقل، وكأسماء الجنس كالقط للحيوان الخاص، وثعلب كذلك، لا تظهر فيها هذه المناسبة، واللغة فى أصل وضعها للأصوات والمحسوسات، "ولم يأت دور المعنويات إلا بعد ارتقائها وبلوغها درجة كبيرة فى هذه الناحية "[4]، وهذا الرأى هو الصواب الذى لا محيد

---

(١) الخصائص ٢/ ١٦٤، ١٦٥. (٢) من أسرار اللغة (ط٣) ١٢٨.

(٣) دلالة الألفاظ (د. أنيس) ٦٤ وكذلك دى بروس وكوردى جيلان فهما يذهبان إلى «أن الكلمات تكونت فى الأصل من أصوات مساوية للأفكار». ويقول سان توماس الاكوينى: إن الأسماء يجب أن تتفق وطبيعة الأشياء. انظر اللغة ٢٣٥.

(٤) فقه اللغة ٤/ ٦٨، ٦٩.

عنه وقد وافقه فى ذلك الأستاذ محمد المبارك إذ يقول: إننا نرى أن الأمثلة التى قدمها الباحثون فى هذا الباب لا تكفى لاستنتاج قانون عام يشمل ألفاظ العربية كلها[1].

ونحن نقرر استنتاجا مما تقدم أن المناسبة ليست ذاتية مطردة كما يدعى أصحاب تلك النظرية ويشاركهم عالمنا ابن جنى، فنحن نرى:

١- أن الألفاظ وقت نشأتها فى اللغة الإنسانية الأولى كانت محاكية لأصوات الإنسان والحيوان والأشياء الأخرى، ومناسبة لمدلولها، ومن ذلك القهقهة والتمطُّق للإنسان، ورغاء الناقة وبغامها للحيوان، وخرير الماء، والأفعال التى يحدثها الإنسان مثل القطف والقطع والقطم بالنسبة للأشياء الأخرى[2]. وقد بقيت من ذلك دلائل كثيرة، وردت فيما سبق عن العلماء.

٢- بعض الألفاظ قد فقد الصلة بين أصوات حروفه ومعانيها، نتيجة لتطور بعض الأصوات بالقلب والإبدال، أو لتغير مدلول الكلمات فى بعض الأحيان، وذلك يؤدى إلى فقدان العلاقة بين الصوت وما يدل عليه.

٣- بعض الألفاظ وضعت لمعان جديدة فى العصور المختلفة بعد نشأة الإنسان، ولا شك أن الإنسان بعد أن ارتقى من طور البدائية أخذ يضع ألفاظا للمعانى، بقطع النظر عن صلتها بأصواتها، وهنا نجد كثيرا من الألفاظ لا صلة لأصواته بمعانيه.

فعلينا إذا أردنا معرفة القيمة التعبيرية للحرف أن نعرف أن لكل لفظ نشأة وميلادا، وأن فى كل لفظ اشتقاقا وتوليدا، ولذا يجب أن نفرق بوضوح بين الدلالة الذاتية والدلالة المكتسبة، وأن ندرك أن الدلالة الذاتية لا تلتمس إلا فى اللفظ عند نشأته الأولى، وأن هذه المناسبة فيما جدده الاستعمال من مدلولات ذاك اللفظ إنما تحمل حملا على المعنى الأصلى الأقدم[3]. ومن هنا يكون التكلف فى

---

(١) فقه اللغة للمبارك ٨٥.

(٢) فقه اللغة د. وافى ١٦٩، ١٧٠، ط٤، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م.

(٣) دراسات فى فقه اللغة ١٨٢، ١٨٣ بتصرف وانظر يوميات الأستاذ العقاد ٢/ ٣٣٣، ٣٣٤.

ربط الأصوات بما تدل عليه، ونستطيع أن ندرك ذلك فيما فسره ابن جنى من دلالة صوت الفاء على الوهن والضعف إذا مازجت الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون على التقديم والتأخير- فالدلالة ذاتية فى كل ما يتصل بالطبيعة كالشىء التالف والشيخ الدالف والدنف والفتور والطِّفْل وهو ضد الشثن وهى مكتسبة يبدو عليها التكلف فيما عدا ذلك[1]، وهذا هو ما يدعونا إلى الاعتدال وعدم التطرف فنؤمن- مع ابن جنى- بأن الصلة وثيقة بين اللفظ ومدلوله، ولكننا لا نوافقه على اطرادها بحيث لا تتخلف.

(٣) إلقاء الضوء على ثنائية اللغة منذ نشأتها

أثبت ابن جنى وغيره من علماء الاشتقاق دوران المادة حول معنى واحد، فى الاشتقاقين الصغير والكبير، وقيمة الحرف التعبيرية المنوعة للمعنى، ومناسبته للأحداث المعبر عنها فى الاشتقاق الأكبر، وكان لذلك أثره فى البحث عن أصول الألفاظ، "فقد استبان لباحثى اللغات والناظرين فى الصلات بين الألفاظ ومعانيها أن هناك كلمات ثلاثية تشترك فى حرفين من تلك الحروف، وفى معنى عام يجمعها، فأرادوا أن ينظروا فى نشأة هذا الصنف من الألفاظ، ليخرجوا برأى حاسم[2] ونعرض لتلك الآراء على الوجه التالى:

١- يرى فريق من العلماء أن الأصل فى اللغة هو الثلاثى، لأنه أقل الأبنية، وقد اختلف الحرف الثالث نتيجة تبدل صوتى لاختلاف البيئات والقبائل، أو لتوالى الأزمنة[3]". وقد انتقد أستاذنا الدكتور نجا هذا الرأى وقال إنه "لا يمكن قبوله إطلاقا نظرا لأن التبدل يحتاج إلى التقارب فى المخرج أو الصفة، وقد لا يكون ذلك موجودا، فإنك إذ تعرض لقطَع وقطَف ترى أن الحرف الثالث عين وفاء ولا يمكن أن يكون أحدهما مبدلا من الآخر، إذ العين حلقية والفاء شفوية أسنانية" ويوافق أستاذنا الدكتور نجا فى ذلك الأستاذ محمد المبارك فيقول: "ولكن هذا الرأى لا يمكن تعميمه، فهناك ألفاظ ليس بين

---

(١) دراسات فى فقه اللغة ١٥٣، ١٨٣.   (٢) فقه اللغة (ط الجديدة) ٤/ ٨١.

(٣) فقه اللغة د. نجا ٤/ ٨٢ وفقه اللغة للمبارك ٧٣.

الحروف المتبدلة فيها أى تقارب، ولذلك لا يمكن أن نقيم من هذا التعليل نظرية عامة فى أصول الألفاظ العربية"[1].

٢- أ- ويرى عدد من فقهاء اللغة قديما وحديثا أن الألفاظ العربية ترجع فى منشئها التاريخى القديم إلى أصل ثنائى، وذلك الأصل قد أخذ من الأصوات الطبيعية المقارنة للفعل أو الحدث، ثم زيد هذا الأصل فى مراحل تطوره التاريخى حرفا ثالثا لتنويع المعنى، فالقَطّ يدل على القطع، ثم يضاف الحرف الثالث لتنويع هذا المعنى العام، كالعين فى قطع لتفيد فصلا معينا، والفاء فى قطف، لفصل الأشياء التى تحتاج إلى معاناة كالوردة والزهرة[2].

والحرف الذى يزاد يغلب أن يكون فى آخر الكلمة - كما سبق- وقد يكون وسطها كوسم ووشم ووصم، فالسين والشين والصاد زيدت لتنويع المعنى، وقد يكون فى أولها مثل بهر، جهر، ظهر ونحو ذلك، فالمعنى العام للكلمات المذكورة هو الظهور والوضوح، وقد أضيف إليه فى أوائلها الباء والجيم والظاء لتنويع هذا المعنى العام[3].

والناظر فى كتاب المقاييس لابن فارس يرى شرحا لذلك فى أمثلة كثيرة، فنجد مثلا أن باب القاف والطاء وما يثلثهما يرجع إلى معنى القطع، فهو موجود فى (قطع) الذى يدل على صرم وابانة شىء من شىء[4] وفى (قطف) الذى يدل على أخذ ثمرة من شجرة وفى (قطل) الذى يدل على قطع الشئ[5] وفى قطم الذى يدل على قطع الشىء أيضا[5] "فالعين والفاء واللام والميم جاءت أحرفاً زائدة

(١) فقه اللغة للمبارك ٧٣.

(٢) فقه اللغة (ط الجديدة) ٨٣، ٨٤ وانظر فقه اللغة للمبارك ٧٤، ٧٥.

(٣) فقه اللغة (ط الجديدة) ٨٣، ٨٤ وفقه اللغة للمبارك ٧٤، ٧٥ ومما يورده الأستاذ جورجى زيدان للحرف الواقع وسط الكلمة: شلق من شقّ وفرق من فقّ وقرط من قطّ وقرص من قصّ.. وفى أولها رفت من فتّ، لهب من هبّ، رفض من فضّ إلخ الفلسفة اللغوية ٨٦، والاستشهاد بها قائم على أساس أن المضعف الثلاثى ثنائى.

(٤) المقاييس ٥/١٠١.   (٥) نفسه ٥/١٠٣.

على الأصل الثنائي (قط) فخصصت معنى القطع، ونوعته بين الصرم والإبانة والأخذ وردده تبعا لأصواتها بين درجات الشدة والغلظة في إحداث القطع[1].

"فالكلم وضعت في أول أمرها على هجاء واحد، متحرك فساكن، محاكاة لأصوات الطبيعة ثم فُتمت- أي زيد فيها حرف أو أكثر في الصدر أو القلب أو الطرف- فتصرف المتكلمون بها تصرفا يختلف باختلاف البلاد والقبائل والبيئات والأهوية، فكان لكل زيادة أو حذف أو قلب أو إبدال أو صيغة معناة أو غاية أو فكرة دون أختها، ثم جاء الاستعمال فأقرها مع الزمن على ما أوحته إليهم الطبيعة، أو ساقهم إليها الاستقراء والتتبع الدقيق، وفي كل ذلك من الأسرار والغوامض الآخذة بالألباب ما تجلت بعد ذلك تجليا بديعا، استقرت على سنن وأصول وأحكام لن تتزعزع[2]، وقد مال الأب أنستاس الكرملي إلى هذا الرأي وقال: إننا اتبعناه منذ أولعنا بهذه اللغة المبينة الرائقة، فأخذنا بنشره وتفصيل دقائقه منذ سنة ١٨٨١م[3]، وكذلك الأب مرمرجي الدومنكي، فقد دافع عن هذا الرأي، وكتب فيه أبحاثاً نشر منها ثلاثة صغيرة بعنوان (أبحاث ثنائية ألسنية، وقد طبع أولها سنة ١٩٣٧، ثم الثاني سنة ١٩٤٧، وتلاه الثالث سنة ١٩٥٠م)[4]. وقد حاول في بحوثه أن يقارن بين العربية والألسنية السامية لتأييد ما يدعو إليه من رد الثلاثي إلى الثنائي[5] فمثلا (نهر) ورد بثلاثة معان هي: الجرى والسيلان- فحوى الزجر- مدلول النور فبالمعنى الأول: أصله الثنائي (هر) توج بزيادة النون في أوله، وهو مأخوذ من الثنائي المثنى (الرباعي في نظر النحاة) هرهر وهو حكاية صوت الماء الكثير، ومن هذا القبيل تكون جميع مدلولات هذا الحرف المراد بها الجريان في اللغات السامية الأخوات، وبالمعنى الثاني أصله: الثنائي (نه) ذيل

(١) دراسات في فقه اللغة ١٦٦. (٢) نشوء اللغة العربية، ص١.

(٣) نفسه، ص٢.

(٤) منها نسخ بدار الكتب المصرية. انظر الرسالة الأولى، ط١٩٣٧، ص٦، والرسالة الثالثة، ط١٩٥٠م، ص٣.

(٥) الرسالة الأولى ٢.

بزيادة الراء، وهو مأخوذ من الثنـائى المثنى (نهنه) ومعناه كف، ومنه الناقص (نهى فلانا عن كـذا): زجره والمناسبـة متحقـقة، وبالمعنى الثالـث: لم يرد (نهر) بمعنى أضاء فعلا ثلاثـيا فى العربية، لكن له وجود فى السريانيـة والعبرية، وهو آت من الثنائى (نر) بطريقة الإقحام وهو ظاهر فى الأجوف العربى (نار) ومن nor الثنائى فى الســريانية جاء الـثلاثى nhar وفى العبـرية نجد nor نار لهب و ner مصـباح وهكذا[١].

ب - والأستاذ عبد الله العلايلى يؤمن بأن الثلاثى نشأ عن الثنائى[٢] إلا أنه يجعل نشأة الثلاثى من الثنائى بوساطة المعلات[٢] ومن هنا قال: إن "هذه المعلات المحفوظة فى شتى المعاجم يجب أن نتخـذها عمدتنا فى الدرس لفهم الثلاثى على وجهـه، لأنها الأصل الذى انفصل عنه، ولم يكن عـمل التصحـيح إلا ضربا من إقرار اللغة على صورة واحدة من الثلاثية[٢] "فالمعلات ثنائيات ألحقت بالثلاثيات بتصـحيح حركة الحـرف حرفاً. . . . فلا ريب فـى أنها أقدم ما حـفظت اللغة من كلمات العهود السابقـة والعريقة فى القدامة"[٣] فمثلا (عـبل) مأخوذة من (علا) المعتلة، وأصلها (عل) وعبث تعود إلى (عثا) وأصلها (عث) وعبد تعود إلى (عدا) وأصلها (عد) وهكذا فمطلق الثلاثى نشـأ عن الثنائى على هذه الصورة التى عليها المعلات، بزيادة حرف من الهجاء غالبا ما يكون فى حشو الكلمة[٤].

وقد وصف أستاذنا الدكتور نجا والدكتور الصالح هذه النظرية بالتكلف "لأن تطبيقـها لا يتم إلا بتجريد الحرف الوسط الذى هو البـاء فى المثالين السابقين، ثم تناول المادة وفيها المعلات التى وقع فيها الحـرفان على ترتيبهما، مع أن تجريد مادة ما من حـروف الوسط إنما يكون بمنزلة الحذف والإسـقاط لذلك الحرف المحـشو، فكيف يسلخ من بنية المادة جزء لا يتجـزأ منها، ثم تظل هذه المادة معبرة دونه عن غرضهـا تعبيـرا كاملا؟[٥]. "ثم لماذا اختـيرت- فى الأمثلة السابقـة- الباء لتكون حشوا دون غيـرها ومالنا وقد رأيناها على هذه الصورة لا نزال نتصـور أو نفترض

(١) الرسالة الأولى ص١٣٥-١٣٧. (٢) مقدمة لدرس لغة العرب ٢٠١.
(٣) نفسه ١٣٣. (٤) نفسه ٢٠٠-٢٠٣.
(٥) فقه اللغة (ط الجديدة) ٤/٨٦ ودراسات فى فقه اللغة ١٧٥، ١٧٦.

انسلاخها من الأبنية التى تأصلت فيها حتى استحالتْ جزءا من صيغها؟ إن الأمر لا يعدو عن الاحتمال والظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً[1] وفى كلام الأستاذ العلايلى نفسه ما يؤيد أن رأيه احتمال وظن قليل الجدوى فى البحث اللغوى، يقول "وكيفما كان فإنه لا يعنينا فى العمل اللغوى أبدا، لأن العربية لم تعد على شيء سوى الثلاثى، وإنما هو يمت إلى التاريخ اللغوى فى التأصيل والتفريع على المواد المحفوظة"[2].

ج- ويرى الأستاذ جورجى زيدان أن هناك احتمالا آخر، هو أن الثلاثى يمكن أن يكون مأخوذا من أصلين ثنائيين على طريق النحت، وهذا إذا أمكن أن يكون لكل من الأصلين معنى فى نفسه، فبعض الأفعال الثلاثية تقبل الحل إلى أصلين لكل منهما معنى فى نفسه، نحو قطف فهو يفيد القطع والجمع، والأصل فيه على ما يرى (قط + لف) الأولى قطع والثانية جمع، وبالاستعمال أهملت اللام، ونقلت حركتها إلى ما قبلها، فصارت قطف، ومثلها قمش بمعنى جمع ما على الأرض من فتات، وهى ترد إلى قمّ بمعنى كنس، وقشّ بمعنى جمع، وبالتخفيف ألغيت القاف الوسطى فقيل: قمش، ومثل ذلك كثير فى الألفاظ العربية، ويقول إنه "إن استبعد بعضهم هذا الاحتمال فهو غير مستبعد عند من له شيء من الاطلاع على خصائص الألفاظ، وقابليتها للإبدال والنحت".

وإذا لم يكن لكل من اللفظين معنى فى نفسه فلا يخلو أن يكون لأحدهما أولا، فإن كان الأول كان أحد اللفظين فعلا والآخر حرفا زيد اعتباطا، وهو فى الغالب أحد هذه الحروف (ل م ن ر) وربما توهم الواضع فى هذه الزيادة شيئا من المبالغة، أو تنويع الفعل بما يطابق قصده، نحو فضّ ورفض وهبّ ولهب وشقّ وشلق وكنّ وسكن.

وإذا لم يكن لأحدهما معنى فى نفسه، أى لا يكون اسما ولا فعلا، فلا يخلو أن يكون حرفا وربما كان اسما أو فعلا فى الأصل، ولم يعد مميزا الآن، ولدينا من هذا النوع بعض الكلمات العربية نقدمها مثالاً: من ينظر فى لفظة (مال)

(1) دراسات فى فقه اللغة ١٧٥، ١٧٦ . (2) مقدمة لدرس لغة العرب ٢٠٣ .

بمعنى مقتنيات لا يخطر له إلا أنها أصل مستقل، ولكنها فى الواقع مركبة من (ما) الموصولة، ولام الإضافة، فكانوا يريدون بقولهم: مالك: الذى لك، أى مالك ومقتنياتك، وهكذا إذا بحثنا عن نور ونار فإنا نراها مركبة من أصلين، فهى فى العبرانية (أور) وفى الأشورية (أرّ) ولنا فى العربية ما يدل على سابق وجودها على هذه الصورة، فإننا نقول: استأورَ فلان، أى عمل فى الظلمة، وهى على صيغة استفعل وصاغه من أصل ربما كان (آر) ونظرا لدلالة هذه الصيغة على الطلب والرغبة، يرجح أن قصدهم باستأْوَرَ فلانٌ فى الظلمة: أنه أسرع يطلب النور، ولنا أيضا (الأوَار) حرّ الشمس والنار، أما النون فإما أن تكون بقية كلمة ذات معنى، أو أنها لا معنى لها ألحقت اعتباطاً.

ومن هذا القبيل كلمة (ويل) فان أصلها (وى + لى أوله) وبهذا علل بعضهم أنَّ ليس مأخوذة من (لا) النافية و (أيس) الدالة على الكون المطلق فى أكثر اللغات المرتقية، ويعنى بها بعض اللغات السامية[1].

وهذا الرأى قد بنى الأستاذ جورجى زيدان أصله -وهو النحت- على رأى بعض اللغويين فى الرباعى، وعلى رأسهم ابن فارس إذ يقول: إن للرباعى والخماسى مذهبا فى القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما نراه منه منحوت، ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان، وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ[2] ويقول الأستاذ زيدان: "إننا لا نرى مانعا من إطلاقه على الثلاثى أيضا"[3].

ولم يوافق أستاذنا الدكتور نجا على هذا الرأى، لأنه "لا يمكن أن تنبنى عليه أحكام، لأن الأمور اللغوية يجب أن تتفق فى مواد كثيرة من اللغة بحيث يتحقق لدى الباحث معنى الاستقراء، ويستطيع أن يثبت الوجهة التى ارتآها بما بدا له من ألفاظ يتحقق بها هذا الأمر"[4].

---

(١) انظر فى ذلك كله الفلسفة اللغوية ٨٥-٨٩ وفقه اللغة د. نجا ٤/٨٨، وفقه اللغة للمبارك ٧٩، ٨٠ ودراسات فى فقه اللغة ١٧٧.

(٢) المقاييس ١/٣٢٨، ٣٢٩.

(٣) الفلسفة اللغوية ٨٥.

(٤) فقه اللغة د. نجا ٤/٨٨.

وإذا كـان لنا أن نلقى الضـوء علـى رأى ابن جنى بين هذه الآراء- قـبل أن نحكم عليها كلها - فإننا نعرض النتائج التى يمكن أن نصل إليها من خلال أبحاثه الاشتـقاقيـة لنعرف مدى دلالتـها على الثنائيـة اللغوية التى أيدها بعض البـاحثين المحدثين.

١- أوضح ابن جنى- كـما سبق أن فـصلنا ذلك- دوران المادة حول مـعنى واحد يتنوع بتنوع الصيغ وزيادة الحروف وهذا فى الاشتقاق الصغير.

٢- كما أثبت دوران المادة - مهـما يختلف تقليبها- حـول معنى واحد أيضا يتنوع كذلك بتنوع الصيغة والحروف الزائدة والتقديم والتأخير لتدل على معنى معين ينضوى تحت المعنى العام الذى تتكاتف المادة فى الدلالة عليه.

٣- قال ابن جنى فى الاشـتقاق الأكـبر بان بعض المواد الدائرة حول مـعنى واحد يتفق فيـها حرفان، ويختلف حرف، ينوع المعـنى وبينه وبين نظيره تقارب فى المخرج أو الصفات، وهذا الحرف يكون أولا مثل: أزَّ وهزَّ والعسْف والأسَف وسحَل وزحَر ويأتى وسطا كما فى تراكيب (ح م س) (ح ب س) و(ج ر ف) (ج ل ف) و(ج ن ف) ويكون آخراً كما فى تراكيب: (ج ب ل) و(ج ب ن) و(ج ب ر) و(ع ل ز) و(ع ل ص) وغـير ذلك كـثيـر، وقد نبـه على المعنى المشترك بين الحرفين المتفقين فى تلك المـواد، وتنوعه تبعا للحرف الثالث الذى أتى مناسبا للـمعنى الدال عليه مع قربه من أخـيه مخرجا وصـفة، وعد ذلك كله من تقارب الألفـاظ لتقـارب المعانى، فلكل حرف قـيمة تعـبيرية خـاصة مناسبة للمعنى الموضوعة له.

٤- كما جعل الألفاظ مشاكلة للطبيـعة المقارنة للفعل أو الحدث فى الفصل الخاص بإمســاس الألفاظ أشبـاه المعانى، وفـسر على أساس ذلك ألفـاظا كثـيرة من الاشتقـاق الأكبر، فالحرف الواحد مناسب لـمعناه أولا ووسطا وآخراً والكلمة كلها كـذلك، فأولا- كما شـرحنا- مثل خضَم وقـضَم- صعد وسعِـد- سَد وصُـد، ووسطا مـثل ق ط ر- ق د ر- ق ت ر- قـسـم وقـصم- الوسـيلة

والوصيلة، وآخـراً مثل النضح والنضخ والقدّ والقطّ وقرَت الـدم وقرِد وقرَط يقرُط والكلمة مجتمعة بحروفها كلها مثل بحث وجرّ وشدّ الحبل ونحوه.

ومعنى هذا أن الثنائي- في الاشتقاق الأكبر- الذى يتنوع بالحرف الثالث نشأ عن الطبيعة أو الحدث المقـارن لها، فإذا أضفنا إلى ذلك أن ابن جنى ممن يميل إلى القول بنشأة اللغة الإنسـانية من محاكاة الأصوات كان هذا مـطابقاً تماماً لما يقول به أصحاب النظرية الثنائية، وإن كان هو لم يخرج بهذه النتيجة بطريقة مباشرة.

ويتفق الدكتور مراد كامل والأستاذ محمد المبارك على أن ابن جنى دلل على هذا الرأى بأمثلة خـلال شرحه لنظريته الصـوتية فى اللغة بوجه عـام، وأشار إلى ذلك فى كتابه الخـصائص، وهو يعرض دلالة أصوات الكلمـة على أجزاء الحدث الذى تدل عليه[1] بقوله: فـإن أنت رأيت شيئا من هـذا النحو لا ينقاد لك فيـما رسمناه، ولا يتـابعك على ما أوردناه، فأحد أمـرين: إما أن تكون لم تُنعم النظر فيـه، فيـقعد بك فـكرك عنه، أو لأن لهذه اللغـة أصولا وأوائل قد تخـفى عنا، وتقصر أسبابها دوننا[2].

ويقول الأستاذ محمد المبارك إنه قد "سار على أثره عدد من الباحثين القدماء والمحدثين كجـورجى زيدان والكرملى والعلايلى فى المتأخـرين وخرجوا من ذلك بنظرات متقاربة فى أصل الألفاظ العربية، وتاريخ نشوئها وتكونها[3].

ونحن نؤمن- كما يؤمن أستاذنا الدكتور نجا وغيره من العلماء الباحثين- بأن أصول اللغة العـربية ثلاثة كما هو موجود فى الاسـتعمال[4] وعلماء اللغة ينظرون إلى القول بالثنائية على أنها لا تعدو أن تكون مـرحلة تاريخية غير ثابتة، وفى أول

(١) نشأة الفعل الرباعى فى اللغـات السامية الحية ٢٢، وفـقه اللغة للمـبارك ٧٥، وانظر معـجميات عربية سامية، ١٩٥٠م، ص٥.

(٢) الخصائص ٢/ ١٦٤.

(٣) فقه اللغة للمبارك ٦٨ وللدكتور العزازى ٢١٥، ٢١٦.

(٤) فقه اللغة، ط الجديدة، ٤/ ٨٨، وللمبـارك ٨٠، ٨١. ومقدمة لدرس لغة العرب ٢٠٣، وطرق تنمية الألفاظ ٤٣، ودراسات فى فقه اللغة ١٧٦.

الطريق لأنها قامت على بعض أمثلة بالقياس إلى مواد اللغة الكثيرة التى تبلغ ثمانين ألف مادة كما أورد ابن منظور فى لسانه، وإنه يجب أن يشترك فيها اللغات السامية التى يفترض التقاؤها مع العربية فى تلك المرحلة التاريخية(١)، وإذا كان علماء اللغة قد قالوا بذلك فليس معناه أن النظرية غير مجدية تماما، بل "إن متابعة التحرى والبحث فى هذا الاتجاه سيؤدى إلى نتائج عظيمة فى تاريخ الكلم العربى(٢)، وكما يقول أستاذنا الدكتور نجا: هى جديرة بمتابعة البحث والإمعان فى التحرى والاستقراء(٣)، وكما يقول الدكتور الصالح" نميل إلى الاعتقاد بأن اللغات تتفاوت فى أنماط نشأتها وتطورها، وأن ما يصدق على اللغات الإنسانية المختلفة ربما لا يصدق تماما على لغتنا، فلا يبعد أن تكون هذه الظاهرة أوضح فى نشأة لغتنا أو اللغات السامية خاصة منها فى نشأة اللغات الإنسانية الأخرى عامة(٤).

وهكذا نستطيع أن نفخر بعمل ابن جنى اللغوى الذى مهد الطريق أمام الباحثين لإثارة هذه الناحية اللغوية التى تكشف عما فى العربية من أسرار عجيبة.

الاشتقاق الكبَّار

يعد هذا اللون اللغوى من طرق الاشتقاق ويعنى به "النحت"(٥).

ويعرفه أستاذنا الدكتور نجا بأنه: "أخذ كلمة من أحرف كلمتين فأكثر رغبة فى الاختزال والاختصار(٦) وقد تنبه القدماء إلى هذا المعنى، قال ابن فارس فى فقه اللغة باب النحت:

"العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار وذلك رجل عبشمى: منسوب إلى اسمين وأنشد الخليل":

(١) فقه اللغة، ط الجديدة، ٤/٨٨ وفقه اللغة للمبارك ٨٠، ٨١.

(٢) فقه اللغة للمبارك ٨٥.

(٣) فقه اللغة ط. الجديدة، ٤/٨٩.

(٤) دراسات فى فقه اللغة ١٧٩.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية ١/ ٣٨١، ٣٨٢.

(٦) فقه اللغة ٣/ ٥٥، ٤/ ٨٤ وفقه اللغة للدكتور العزازى ١٨٦.

أقولُ لها ودمعُ العينِ جارٍ ألم يُحزنك حَيعلةُ المنادي

ومعناه أن الكلمة منحوتة من كلمتين، كما ينحت النجار خشبتين، ويجعلهما خشبة واحدة"[1] فكلمة عبشمى مأخوذة من كلمتين هما (عبد - شمس) وكلمة حيعلة مأخوذة من "حى على الصلاة" التى يقولها المؤذن للصلاة "أى أنه أخذ من هذه الكلمة شىء ومن تلك شىء آخر وجعلت كلمة واحدة[2].

وبهذا يتضح صلة النحت بالاشتقاق، فهو وإن لم يكن اشتقاقا على الحقيقة - لأن الاشتقاق أن تنزع كلمة من أخرى[3]- فإنه - كما يبدو- توليد شىء من شىء وإن خالف الطريقة التصريفية[4] ولكن من الفروق الجوهرية بينهما أن "الاشتقاق فى أغلب صوره عملية إطالة لبنية الكلمات، فى حين أن النحت اختزال واختصار فى الكلمات والعبارات[5]، وأن الاشتقاق طريقة أدل على الحيوية وأشبه بطريقة توالد الأحياء فى زيادتها ونموها بخلاف النحت فطريقته أشبه بطريقة الجوامد فى زيادتها ونموها عن طريق اللصق والإضافة[6].

والنحت ينقسم- كما ذكر أستاذنا الدكتور نجا- ثلاثة أقسام:

١- تأليف كلمة من جملة لتؤدى مؤداها وتفيد مدلولها، كبسمل المأخوذة من بسم الله الرحمن الرحيم، وحيعل المأخوذة من حى على الصلاة.

٢- تأليف كلمة من المضاف والمضاف إليه عند قصد النسبة إلى المركب الإضافى إذا كان علما، كعبشمى فى النسبة إلى عبد شمس وعبدرى فى النسبة إلى عبدالدار.

٣- "تأليف كلمة من كلمتين أو أكثر، لتفيد معنى جديدا بصورة مختصرة، كما فى الأدوات المركبة مثل لن عند الخليل وهلم عند الفراء وغيره من النحاة"[7].

---

(١) المزهر، ط. الأولى ١/ ٢٣٢، ٢٣٣.

(٢) نشوء اللغة العربية للكرملى ١٥٩.

(٣) الاشتقاق والتعريب ١٣.

(٤) دراسات فى فقه اللغة ٢٧٧.

(٥) من أسرار اللغة، ط٣، ٧١.

(٦) فقه اللغة للمبارك ١٢٥.

(٧) فقه اللغة ٣/ ٥٦.

وهذا التقسيم نفسه قد ذكره الدكتور وافى[1] ويقرب منه ما ذكره الأستاذ المغربى[2]. وهنا نذكر ما ينسب إلى ابن جنى فى موضوع النحت:

أولاً: النحت السماعى

كان ابن جنى يستجيز النحت بطريقه السماعى المألوف عن العرب، فلا مانع عنده من النحت الجملى المعروف فى مثل : حيعل وبسمل وحوقل.. إلخ فهو يجيز أن نقول: بأبأت بالصبى بأبأة وبئباء: إذا قلت له بِبَا[3]، وابن جنى يتابع أسلافه فى تقدير مثل هذا التركيب النحتى بناء مستعملا، وجاريا فى اللغة على أمثاله، فأصل هذا أن الباء حرف جر، والهمزة فاء الفعل، فوزن هذا على هذه المقدمة بفبفت بفبفة وبفبافًا إلا أنا لا نقول مع هذا إن هذه المثل على ما ترى لكن نقول: إن بأبأت الآن بمنزلة رأرأت[4] عيناه وطأطأت رأسى ونحو ذلك مما ليس منتزعا ولا مركبا، فمثاله إذًا: فَعْللت فعللةً وفعلالا كدحرجت دحرجة ودحراجا[4].

وعلى هذا اشتقوا منهما (البِئَب) فصار فِعَلا من باب سِلس وقلق قال:

يا بأبى أنت ويافوق البِئَب

فالبِئَب الآن بمنزلة الضِلَع والعِنَب والقِمَع والقِرَب[5].

وقد أتى ابن جنى لهذا النحت بنظير من واقع اللغة، فالخازباز (صوتان جعلا واحدا)[6] الألف -عندنا- فيهما أصل بمنزلة ألف كاف ودال وفى قول الشاعر:

وَرِمَتْ لهازِمُها منَ الخِزْبَازِ[7]

فالخزبازُ الآن بمنزلة السِّربال والغربال وألفه محكوم عليها بالزيادة كألفهما وهذا كباء الجر الزائدة فى بأبى أنت أصبحت فاء فى بأبأت بالصبى، وألف قاف

(١) فقه اللغة ١٨٠، ١٨١. (٢) الاشتقاق والتعريب ١٣، ١٤.

(٣) المراد أنه يقول له بأبى أنت أى أفديك بأبى. الخصائص ١/ ٢٧٥، ٣/ ٢٢٧، ٢٢٨.

(٤) تحركت حدقتاهما ودارتا. (٥) الخصائص ١/ ٢٧٦.

(٦) لسان العرب، ط. بيروت، ٥/ ٣٤٧، ٣٤٨.

(٧) الخصائص ٣/ ٢٢٨، وانظر فى مادة بأبأ واشتقاقاتها. والخازباز. لسان العرب، ط. بيروت، ١/ ٢٥، ٢٦، ٥/ ٣٤٧، ٣٤٨.

ودال كذلك إذا اعتزمت الاشتقاق منها يُعتقد فيها القلب، فتقول قوَّفت قافا ودوَّلت دالاً، وكذلك حكم أبو على على ألف (يا) بعد مزجها باللام فى قول الشاعر:

فخيرٌ نحن عندَ الناسِ منكُمْ إذا الدّاعى المثوِّبُ قال يالا

فبعد أن كانت أصلا كألف ما ولا ونحوهما حكم عليها بالانقلاب كألف باب ودار، ويقول ابن جنى: "سألته- أى أبا على- عن علة ذلك فقال: لما خلطت بها لام الجر من بعدها وحسن قطعها، والوقوف عليها والتعليق لها فى قوله: (يالا) أشبهت (يال) هذه الكلمة الثلاثية التى عينها ألف، فأوجب القياس أن يحكم عليها بأنها كباب وساق ونحو ذلك فأنقت لذلك، وذهب بى استحسانى إياه كل مذهب"[1].

ثانياً: النحت فيما زاد على ثلاثة أحرف

كان لابن فارس معاصر ابن جنى رأى فى الكلمة الزائدة على ثلاثة أحرف أنها منحوتة من كلمتين، يقول: اعلم أن للرباعى والخماسى مذهبا فى القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النحت: أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ"[2].

والمطلع على كتاب المقاييس يرى أن ابن فارس قد طبق قاعدته على كلمات كثيرة، جعلته يتخذ النحت فيها مذهبًا قياسيًا، فقد بلغ عدد الكلمات التى قطع فيها بالنحت "فى أبواب مزيدات الثلاثى وحدها أكثر من ثلاثمائة كلمة منحوتة، بين فعل وصفة[3] وقد بلغ عدد المنحوتات فى باب واحد ثمانين منحوتا"[4] وعلى ما يراه فقد أخذت إحدى المادتين وأضيف إليها حرف من المادة الأخرى على طريق النحت، ويقع الحرف الملصق أولا وحشوا وآخراً.

فمثال الأول من الأفعال بَلْخَص الذى منه تَبلخص لحمُه: بمعنى غلُظ يعد منحوتا من بخَص ولخَص[5] بالصاق الباء من المادة الأولى بالمادة الثانية، ومن

(١) الخصائص ٣/٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) المقاييس ١/٣٢٨، وانظر المزهر، ط. الأولى ١/٢٣٢.

(٣) دراسات فى فقه اللغة ٢٩٦. (٤) المقاييس ٤/٣٥٧-٣٧٣. (٥) نفسه ١/٣٣١.

الأسماء البِرقش (طائر) مأخوذ من (برَش) (وركَش) بإلصاق الباء من الأولى بالثانية[1] ومن الصفات البُحتُر للذى حرم الطول فهو منحوت من (بتر) و (حتر) بإلصاق الباء من المادة الأولى بالثانية[2].

ومثال الثانى من الأفعال: بَلْطَح من (بلَط) و (بطَح) بإضافة اللام من المادة الأولى[3] ومن الاسماء: البُرجُد (اسم للكساء الغليظ) أضيفت الجيم من (البجاد) لكلمة (بُرد) ومن الصفات: الصَّقْعَب من (صعب) و(صقَب) بإضافة العين للمادة الثانية[4].

ومثال الثالث من الأفعال: بَحْثَرَ من (بثَر) و (بحث) بزيادة الراء من المادة الأولى[5]، ومن الأسماء: الثُّفْرُوق (قِمَعُ الثمرة) من (ثفَر) و(فرَق) بزيادة القاف من المادة الثانية[5] ومن الصفات: الضِّبَطْر للرجل الشديد من (ضبَط) و (ضبَر) بأخذ الراء من المادة الثانية للمادة الأولى[6]، والصَّلْقَمُ: الضخم من الإبل أو الشديد - من (صلق) و(لقم) فأخذت الميم من المادة الثانية للأولى، ويؤكد الدكتور الصالح صحة هذا المذهب وموافقته للدراسة المعاصرة فيقول " ولا تناقض فى شىء مما رآه ابن فارس، فإن الأمثلة التى قَفَّى بها على تعريفه للنحت، والأمثلة التى فرقها على مواد معجمة، تبعا لمذهبه فى مزيد الثلاثى، كلها تؤكد اعتقاده بأن

---

(١) نفسه ١/ ٣٣١.

(٢) نفسه ١/ ٣٢٩، (البتر) معروف، و(الحتر): من حترت وأحترت بمعنى: لا تُفضِل على أحد ويرى ابن فارس أن هذا المعنى صار فى القصير لأنه لم يعط ما أعطى الطويل.

(٣) نفسه ١/ ٣٣٠. بلطح: إذا ضرب بنفسه الأرض، (بلط) منه: أبلط الرجل إذا لصق بالأرض، و(البطح) معروف فكأن الذى بلطح الأرض وضربها بنفسه قد بُطح وأُبلط.

(٤) نفسه ٣/ ٣٥٢. (البجاد): الكساء المخطط، و(البُرد): ثوب مخطط ج. برود، وأكسية يلتحف بها الواحدة بهاء. و(الصقعب): الطويل من الرجال، و(الصقب): الطويل، و(الصعب) من الصعوبة، والصقب يستخدم - أحيانًا - لمعنى القرب أو البعد أو العمود.

(٥) نفسه ١/ ٣٣٣. الثَّفَر - بالتحريك -: المؤخر كالسير فى مؤخر الرحل، وثفَّره تثفيراً: ساقه من خلفه والثفروق منحوت منهما لأنه شىء فى مؤخر الثمرة يفارقها.

(٦) المزهر ١/ ٢٣٢. والمقاييس ٣/ ٣٥٠، وضبر اللحم: اكتنز.

السوابق والأواسط واللواحق، أو كما اصطلح عليها بعض المعاصرين التصدير والحشو والكسع بقايا كلمات قديمة مستعملة، تناسب مالمح فى الحرف العربى من قيمة تعبيرية، فكأن المزيد بحرف فى أوله أو وسطه أو آخره إنما نحت من كلمتين اختزلتا على سواء، أو اختصرت إحداهما أكثر من الأخرى، أو ظلت إحداهما على حالها على حين رمز للأخرى بحرف منها، يغلب أن يكون أوضح حروفها بيانا وتعبيراً»(١).

وادعى الدكتور الصالح أن ابن جنى عبقرى اللغويين يأخذ بهذا الرأى، ويميل إليه، وهو النحت فيما زاد على ثلاثة أحرف من الكلمات، ويستدل على ذلك بقوله فى (باب فى تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى): "هذا غور من العربية لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به، وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلا مسهوا عنه، وهو على أضرب: منها اقتراب الأصلين الثلاثيين كضياط وضيطار... ومنها اقتراب الأصلين ثلاثيا أحدهما ورباعيا صاحبه كدَمِث ودمَثْر وسَبِط وسِبَطْر(٢)، وقد استنبط من ذلك أننا لو سألنا ابن جنى رأيه فى هذه الراء المزيدة على السبط لما كان له أن يعدها حشوا من غير فائدة، وهو فى طليعة القائلين بالقيمة التعبيرية للحرف العربى بل الذى نرجحه أنه يعد هذه الراء الحرف الأبرز الأقوى فى مادة ثلاثية مختزلة، أما الاختلاف حول تقدير هذه المادة المختزلة التى فيها الراء فأمر ليس بذى بال ولقد رأينا إمام أصحاب النحت ابن فارس يقنع غالبا لبيان وقوع النحت بحرف واحد يعوض المادة كلها ويقوم مقامها، وابن جنى يرى أن أكثر كلام العرب على مثل هذا، وإن كان لم يعن هنا بتقرير ظاهرة النحت عنايته بتقرير ظاهرة التقارب فى اللفظ والمعنى(٣).

وقبل أن نقرر موقفنا مما ادعاه الدكتور الصالح بالنسبة لعالمنا ابن جنى يلزم أن نذكر ما ذهب إليه القدماء بشأن الزائد على ثلاثة أحرف، والناظر فى كتاب «الإنصاف فى مسائل الخلاف» يرى خلافا فى ذلك الزائد على ثلاثة أحرف بين الكوفيين والبصريين.

---

(١) دراسات فى فقه اللغة ٢٨٢.

(٢) الخصائص ١/ ١٤٥، ١٤٦.

(٣) دراسات فى فقه اللغة ٣٠٤.

فالكوفيون يذهبون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة، فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد، واختلفوا، فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف الحرف الذى قبل آخره، وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير، وإن كان على خمسة أحرف نحو سفرجل ففيه زيادة حرفين.

وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة، وأنهما من نحو جعفر وسفرجل لا زائد فيهما ألبتة.

واستدل الكوفيون بأن وزن الرباعى فَعلل والخماسى فعلّل فإحدى اللامين فى الأول زائدة، واللامان فى الثانى زائدتان، ففى جعفر ونحوه حرف زائد، وفى سفرجل ونحوه حرفان.

واستدل البصريون بأنه لم يقل أحد بزيادة أى حرف من ذلك، وإلا لكان وزن جعفر على اعتبار أحد الحروف زائدا فعلر- فعفل- فعّل- جعفل، وأجابوا عن دليل الكوفيين بأنه غلط، وجهل بموضع وزن الأسماء، وتمثيلها بالفعل دون غيره، فقد اختير لفظ الفعل لأنه عبارة عن كل شىء من الألفاظ، ألا تراك تقول لصاحبك: قد ضربت زيدا أو خاصمته أو أكرمته أو ما أشبه ذلك، فتقول: قد فعلت، وكان الثلاثى أولى بذلك من قبل أن أقل الأسماء والأفعال بنات الثلاثة، وفيها بنات الأربعة والخمسة، فلو وقع التمثيل بشىء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثى به، إلا بحذف شىء منه، ونحن نجد بنات الثلاثة تبنى على أربعة أحرف، بزيادة حرف، نحو ضيغم وهو من الضغم وهو العض، وعلى خمسة أحرف بزيادة حرفين نحو سرَنْدَى وهو من السَّرد ولم يعلم أنه بُنى شىء من بنات الأربعة والخمسة على ثلاثة أحرف، فلما كان الأمر على ما ذكرنا وجب التمثيل بالفعل، وإذا احتجنا إلى تمثيل رباعى وخماسى زدنا ما يلحقه بلفظ الرباعى والخماسى، فهذا الذى نزيده على الفعل زائد وان كان الممثل به أصليا،

لأن الضـرورة ألجأت إلى أن نزيد على الفـعل ليلحق الممـثل بالممثل به فـدل على صحة ما ذهبنا إليه[1].

وبهذا يتلخص رأى البصريين فى القـول بأصالة ما زاد على ثلاثة أحرف إن لم يكن الزائد من حروف (سألتمونيها) وبشروطه الخاصة، ولكن الكوفيين يقولون بزيادة ما فوق الثلاثى وإن لم يكن من تلك الحـروف المذكورة - وكما يقول بعض المحدثين - اعـتمـد كل من الفريقين فى أدلتـه على الميزان الصرفـى (الفاء والعين واللام) لا على رد الكلمـات إلى أصولهـا كمـا كان يرجى منهـما، ولذلـك كان استدلالهما مـتداعيا منهارا[2] فلا تدل مقابـلتهم للحرف الزائد على ثلاثة بلام أو لامين على أصالة الحرف أو زيادته، ولو وضعـوا للميزان (ف ع ل) للثلاثى و(ف ع ل م) للرباعى، و(ف ع ل م ن) للخـماسى لما كان هناك فـرق بين تلك الحروف واللام التى تزاد، فـلا ينهض أى حرف من ذلك فى دلالته عـلى أصالة أو زيادة. وأما قول الـبصريين: بأنه لو كان أحـد أحرف الرباعى فى نحو جعـفر زائدا لكان وزنه فعلل إلخ فهو قول منقوض، لأن العلماء حين قالوا يعبر عن الزائد بلفظه إنما قصـدوا ما يزاد من حروف الزيادة العـشرة (سألتـمونيهـا) لا المزيدة للإلحاق، أو الحروف التى تزاد من أصل الوضع. وإلا فإنه يعـبر عنها بما عبر به عمـا تقدمه لا بلفظه[3].

وقد فـسر الأسـتاذ عبـد الله أمين أصالة مـا زاد على الثلاثة بـطريق أجدر بالقبول، ويوفق بين المذهبين السابقين للبصريين والكوفيين "فأكثر الكلمات الثلاثية والرباعـية والخـماسيـة - إن لم تكن كلهـا - أصلها ثنائيـة، ثم زيدت من أصل الوضع حرفا أو حرفين أو ثلاثـة حتى صارت ثلاثية ورباعية وخمـاسية، وصارت الزيادات من أصول الكلمات، وقد قال سيـبويه: إن المزيد للإلحاق يصبح من بنية الكلمة ويجرى مجرى ما لا زيادة فيه[4].

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف المسألة ١١٤، ج٢، ص٧٩٣-٧٩٥.

(٢) الاشتقاق (عبد الله أمين)، ٤٠٦.   (٣) الاشتقاق ٤٠٩-٤١١.

(٤) نفسه ٤١١، ٤١٢، والكتاب ٢/ ٣٣٤ وانظر مناهج البحث فى اللغة ١٨٥.

وأعـتقـد أن ابن جنى كان ممن يرى هـذا الرأى، فالزائد على ثلاثة أحـرف يلاحظ فيه أن حرفا أو أكثر قد أضيف للمادة الثلاثية على أنه زائد عليها من أصل الوضع ثم عُدَّ الزائد من أصول الكلمة التى لا تفارقها، ويبدو ذلك من فصل كبير عقده بعنوان (باب فى تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية)[1] ومن أوضح ما ذكره فى مـوضوعنا قوله: "فأما تداخل الثـلاثى والرباعى لتشابههمـا فى أكثر الحروف فكثير منه قولهم سبِط وسِبَطر فهذان أصلان لا محالة ألا ترى أن أحداً لا يدعى زيادة الراء، ومـثله سواء دَمِـث ودِمَثْـر وحَبِج وحِـبَجْـر[2]، ومن الأصلين الثلاثى والرباعى المتداخلين قـولهم: قاع قرِق[3] وقَرْقَرَ[3]- وقَرْقُوس[3] وقولهم سلِس وسلسل وقلِق وقلقل، وذهب أبو إسحاق فى نحـو قلقل وصلصل وجرجر وقرقر إلى أنه فعفل، وأن الكلمة لذلك ثلاثيـة حتى كأن أبا إسحاق لم يسمع فى هذه اللغـة الفاشـية المنتـشرة بزغـد وزغدب وسـبط وسبطر ودمـث ودمثـر وقول العجاج:

ركبتُ - أخشاه - إذا ما أحْبَجا

هذا مع قولهم: وترٌ حِـبَجْر[4] ويمكن على هذا المعنى أن نحمل تعليق ابن جنى على رأى أحمد بن يحيى ثعلب فى قول الشاعر.

يَردُّ قَلْخًا وهَديرا زغْدبَا

فى أن الباء زائدة، وأخذه من زغَد البعيرُ يزغَد زَغْداً فى هديره فقد قال: إن قوله: الباء زائدة كلام تمجُّه الآذان، وتضيق عن احتماله المعاذير، وأقوى ما يُذْهَب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كسبِط وسِبَطر[5].

---

(1) الخصائص ٢/ ٤٤-٥٥.

(2) نفسه ٢/ ٤٩.

(3) أملس ناعم.

(4) الخصائص ٢/ ٥٢. أحبج: ظهر خطره وهوله وهو فى مقام الحديث عن المهمه فى صدر البيت:

ومَهْمه هَالك من تعرّجا

وتر حبجر: قوى ممتلئ.

(5) نفسه ٢/ ٤٩. القلخ والزغدب: هدير البعير.

وهو ينظر إلى تحقق ذلك فى الحرف الواقع فى حشو الكلمة كزرم - وازرأمّ وخضل واخضألّ وأزْهَر وازهَأرّ وضفد واضفأدّ وزلم وازْلأمّ فلا تكون همزته إلا أصلا وكذلك لام ازلغبّ هى أحرى أن تكون أصلا(1) وما ذلك إلا لأنه ينظر إلى أنه أضيفت إلى الثلاثى حروف أخرى لتنويع معناه، وصارت بعد ذلك من أصول الكلمة، وهو مبنى على وجود فرق بين تلك الحروف التى زيدت من أصل الوضع، وبين الحروف التى توجد وتحذف وهى حروف (سألتمونيها) والزيادة بالتضعيف ونحوها، ولعل فهمنا لهذا ينبنى على أن ابن جنى أثبت فى الاشتقاق الأكبر أن الحرف الزائد ينوع معنى البناء، فهناك فرق بين جلَف وجلَم وجرَف وجنَف إلخ(2)، ولعل الدكتور الصالح قد استنتج اعتراف ابن جنى بالنحت فيما زاد على الثلاثة من العبارة التى ذكرها، مقارنة بما ورد عن سيبويه فى الكتاب، من عبارة مماثلة مصاحبة لطريقة النحت السماعية حيث يقول: "وقد يجعلون للنسب فى الإضافة اسما بمنزلة جعفر، ويجعلونه من حروف الأول والأخير، ولا يخرجونه من حروفها ليعرف كما قالوا سبطر فجعلوا فيه حروف السبِط إذ كان المعنى واحدا وسترى بيان ذلك فى بابه إن شاء الله، فمن ذلك عبشمى وعبدرى"(3) ولكننا نرى أن ذلك كله احتمال وظن لا يمكن القطع فى أمره، فإذا كان أسلوب سيبويه محتملا له فإن كلام ابن جنى لا يوجد فيه ذلك، ولو كان ابن جنى- كما يخيل لنا- أراد الإشارة إلى النحت بصورته المعروفة فيما زاد على الثلاثى لكان أولى به أن يصرح بوقوعه فى سبِط وسبَطر ونحوهما بوضوح أكثر من ذلك، وبخاصة أنه معاصر لابن فارس الذى أوضح تلك النظرية بأجلى بيان ولا سيما كذلك أننا عرفنا عن ابن جنى ولعه بالبيان الواضح الذى يخرج به أحيانا إلى حد الاستطراد.

---

(1) الخصائص 2/ 50. زرم وازرأم: انقطع - خضل واخضأل: ابتل وندى - ضفد واضفأد: كثر لحمه وحمق - زلم وازلأم: أسرع وارتحل. زغب وازلغب: طلع ريشه.

(2) واستدللنا من ذلك على إيمانه بالثنائية اللغوية على ما سبق بيانه.

(3) الكتاب 2/ 88 ودراسات فى فقه اللغة 303.

ولعل أمر النحت فيما زاد على الثلاثة لم يرق في نظره فعدل عنه، ويمكن فهم ذلك من أنه صرح بأن الراء في سبَطر لا يمكن عدها زائدة، وهاجم ثعلبا عندما قال بزيادة باء زغدب، والمحدثون يعدون نحت ما فوق الثلاثي من قبيل التحايل والتعسف والتعارض مع المناهج العامة التى تسير عليها اللغات الإنسانية، بصدد الكلمات الدالة على الحدث وتصريفها[١] ويتطرف الأستاذ العلايلى فيعد ذلك مما يظهر "مقدار الوهم والدخل الذى سقط فيه الأقدمون، وأن العربية شبت عن النحت بما فيها من القوانين العملية، فالنحت أبدا ظاهرة من طفولية اللغة[٢].

ثالثاً: النحت بين السماع والقياس

جعل القدماء - غير ابن فارس - النحت سماعيا فلا يقال منه إلا ما قالته العرب[٣] ولكن المحدثين من علماء اللغة ينقسمون فريقين:

١- من يقف عند حد المحفوظ منه ويرى "أن لغتنا ليست من اللغات التى تقبل النحت على وجه لغات أهل الغرب، كما هو مدون فى مصنفاتها، والمنحوتات عندنا عشرات، أما عندهم فمئات بل ألوف، لأن تقديم المضاف على المضاف إليه معروف عندهم، فساغ لهم النحت، أما عندنا فاللغة تأباه وتتبرأ منه"[٤].

"وعمل النحت لا يكاد يذكر، وخصوصا فى بناء اللغات التى تحتكم فيها الحركات دون الحروف، وتقوم على الاشتقاق دون التركيب، ولذا كان فى السامية أقل منه فى الآرية، وكان فى العربية أقل من كل ما هو منه فى سائر الساميات الأخرى"[٥].

٢- من يميل إلى جواز النحت والنقل اللفظى الكامل للمصطلحات[٦].

---

(١) فقه اللغة د. وافى ١٨٢.
(٢) مقدمة لدرس لغة العرب ١٥٣.
(٣) المزهر، ط. الأولى ١/ ٢٣٤.
(٤) مجلة لغة العرب (رأى للأب أنستاس الكرملى نشره بتلك المجلة)، ص٢٩٣، سنة ١٩٢٨م.
(٥) مقدمة لدرس لغة العرب ٢٣٦.
(٦) دراسات فى فقه اللغة ٣٠٦، ومن أسرار اللغة، ط ٣، ٧٤، ٧٥.

وكل من الفريقين مبالغ فيما ذهب إليه، فالأمر يقتضى التريث، وإجازته عند الحاجة، وهو ما أقره كثير من الباحثين المحدثين[1] وأيده المجمع اللغوى بالقاهرة[2].

تعقيب

وبعد أن يقف الباحث اللغوى على مبتكرات ابن جنى فى الاشتقاق يلاحظ أنه أرسى قواعد تكشف عن خصائص اللغة كما أرادها العرب، فى أنبل أغراضها وأبدع مزاياها. فالاشتقاق -حقا- يستحق هذه العناية الكبيرة التى أوضحت لنا أنه - كما يقول أستاذنا الدكتور نجا - من العوامل الهامة فى زيادة الثروة اللغوية وتكثير المفردات فيها، لأنه يمكن الإنسان من توليد ألفاظ كثيرة من أصل واحد[3] وكما يقول الدكتور عثمان أمين: "تستطيع به اللغة أن تؤدى معانى الحضارة الحديثة على اختلافها"[4] "فللاشتقاق فائدة عظيمة فى توليد الألفاظ للدلالة على المعانى الجديدة ولم ينقطع سيل الألفاظ الجديدة فى اللغة العربية"[5] حتى لقد "بلغ عدد كلماتها بالاشتقاق وحده سبعين ألف كلمة"[6] فهو مظهر من مظاهر حيويتها، وقدرتها على التطور والتجديد[7] وهو سر تفوقها وأنها أشرف اللغات القديمة والحديثة، وأنها أحق لغة بأن تحيا كما قال بعض علماء الأمريكان المحققين[8].

وهو - فوق زيادة الثروة اللغوية به- يكشف عما تحتفظ به اللغة من صور الماضى للأمة وحياتها الاجتماعية وتطورها، فكلمة (صفقة البيع) تصور لنا وضعا ماضيا كان يحدث بين المتبايعين، ومعناها ضرب اليد على اليد، وكذلك كلمة (عقد) إذ كان المتعاقدان على أمر يعقدان طرفى ثوبيهما، وكذلك (صراط) فى

---

(١) اللغة والنحو (عباس حسن) ٢٥١، ومن أسرار اللغة، ط٣، ٧٥، ٧٦، ومقدمة لدرس لغة العرب ١٥٣، ودراسات فى فقه اللغة ٣١٦.

(٢) مجموعة القرارات العلمية من الدورة (١-٢٨)، ط١٣٨٢هـ/١٩٦٣م، ص٩، وفى أصول اللغة، ص٤٩، ٥٠، وانظر فى الحديث عن النحت وطرقه وقياسيته وسماعيته. مجلة المجمع ٧/٢٠١-٢٠٤.

(٣) فقه اللغة ٣/ ٤٨.　(٤) فلسفة اللغة العربية ٤٦.　(٥) فقه اللغة للمبارك ٦٠.

(٦) الاشتقاق والتعريب ص٩.　(٧) فقه اللغة للمبارك ٦٣.

(٨) فلسفة اللغة العربية وتطورها (جبر ضومط) ١٢٠.

العربية هي في الفرنسية estrade وفي الإنجليزية street ومعناها الطريق المعبد تدلنا على أن العرب عرفوا الطرق المعبدة كغيرهم(١).

كما أن لفظ أقلعت السفينة الذي يستعمل الآن يدل على استعمال السفن ذوات الشراع في ماضي الأمم، قبل أن تصل إلى وضعها الحالي من السير بالبخار أو غيره، ولا تزال بقايا تلك السفن مستعملة للآن(٢)، فالاشتقاق يعيننا على العودة إلى العصور الغابرة، فإن كثيرا من الكلمات في كل لغة تحفظ آثارا من الحياة القديمة في هذا الجانب أو ذاك من جوانبها(٢).

وقد يكشف عن عقليات الأمم ومفاهيمها وعن الأصيل والدخيل كما ذكرنا فيما مضى(٣).

وهو يربط الكلمة بالأصل الصحيح لها، وقد أورد ابن جني في خصائصه بعض سقطات العلماء التي تتعلق بعدم فهم أصل المادة التي اشتقت منها الكلمة، وبناء الوزن الصرفي على غيره، مثل أصل الكلمات: أُسكُفة الباب، مندوحة، مسيل وأمسلة، وقد سبق ذكر ذلك(٤).

وبه -أيضا- يعرف الأصلي والزائد نحو "أَلَندَدْ ويَلَنْدد، فالنون زائدة، ويوضح ذلك الاشتقاق في أَلندَد لأنه هو الألد"(٥).

وعلى طريقة الاشتقاق الكبير يمكن معرفة ما أشكل من الفاء والعين واللام، والوقوف على أصلها الصحيح، وهذا يكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله(٦) وقد قام الصرف المقارن على أساس ما وصل إليه الاشتقاق من نتائج(٧).

ويمكن- على أساس دوران المادة حول معنى واحد والقيمة التعبيرية للحرف- أن نصل إلى نتائج قيمة من أهمها البحث عن تاريخ الكلمات، وتطورها، وهذا ما أوضح عبقرية العربية منذ نشأتها ويرجع الفضل في هذا الإيضاح إلى عالمنا اللغوي الكبير ابن جني.

---

(١) فقه اللغة للمبارك ٢، ٤، ٥، ١٣٨، وانظر ص ٨٥٩، ٨٦٠ من كتابنا.
(٢) علم اللغة، د. السعران ٣١٥، ٣١٦.
(٣) انظر ص٧٧٩، ٨٥٩، ٨٦٠ من كتابنا. (٤) انظر ص ٨٢٥ من كتابنا.
(٥) الخصائص ٣/ ٥٧. (٦) نفسه ٢/ ١٣٩. (٧) اللغة ٢٢٦.

المجاز اللغوى

المجاز- كما يقول الأستاذ الرافعى- صنعة حقيقية فى اللغة لا تتهيأ إلا بعد أن يكون العرب قد استكملوا أسباب النهضة الاجتماعية[٣]، وطالما حاول العلماء- ومنهم ابن جنى- بيان هذا اللون الساحر للبلاغة العربية، وسنذكر ذلك- فى حدود موضوعنا- ونبدأ بالمقارنة بين مصطلحات لغوية ثلاثة هى: الحقيقة اللغوية- المجاز اللغوى - النقل.

الحقيقة: فى اللغة: - كما قال ابن جنى - ما أقر فى الاستعمال على أصل وضعه[٤] وفى اصطلاح البلاغيين: اللفظ المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب، كأسد الموضوع للحيوان المفترس، وشمس للكوكب المعروف، وكالصلاة بمعنى الدعاء عند العرب، وبالمعنى الشرعى- وهو الأقوال والأفعال المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم بشرائط خاصة- إذا كان المخاطب من علماء الشريعة، فإنه يعد حقيقة بالنسبة له، والواقع أن اللفظ بالمعنى الشرعى كان مجازا، من إطلاق العام وإرادة الخاص، ثم تنوسى المجاز فيه فأصبح حقيقة عرفية عند أهل الشرع على طريق النقل- الذى سنتحدث عنه- ولذلك تعد المصطلحات العلمية فى نظر الباحث اللغوى مجازات تنوسيت.

المجاز: فى اللغة: كلمة بوزن مَفْعَل من جاز الطريق: إذا قطعه من أحد جانبيه إلى الآخر، وقد تُوسع فى استعماله، فأصبح يطلق على كل ما يوصل إلى المراد، يقال: جعلت كذا مجازا إلى حاجتى: أى طريقا لها وموصلا إليها[٥]، وفى اصطلاح البلاغيين: هو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له فى اصطلاح التخاطب لعلاقة، وقرينة، فالعلاقة إذا كانت المشابهة سمى اللفظ استعارة، مثل: رأيت أسداً يتكلم، وإن كانت غيرها كان اللفظ مجازا مرسلا، مثل قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ رِزْقًا ... (١٣)﴾ [غافر]، وهذا إذا كانت القرينة مانعة من إرادة

---

(١) نفسه ٢/ ١٣٩. (٢) اللغة ٢٢٦. (٣) تاريخ آداب العرب ١/ ١٧٥.

(٤) الخصائص ٢/ ٤٤٢، واللسان ١١/ ٣٣٦، وتاج العروس ٤/ ١٩.

(٥) تاج العروس ٤/ ١٩ ومختصر سعد الدين التفتازانى على متن التلخيص ٢/ ١٥٥، والصاحبى ١٩٧، ١٩٨.

المعنى الأصلي، فإن كانت غير مانعة سمى اللفظ كناية مثل: محمد فى ثوبه المجد، وكثير الرماد[1].

ومن هذا نعرف أن المجاز ينقسم ثلاثة أقسام: فهو مجاز مرسل إن كانت العلاقة غير المشابهة، واستعارة إن كانت العلاقة المشابهة، وفى كليهما تكون القرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقى، وكناية وفيها يستعمل اللفظ فى غير ما وضع له لعلاقة وقرينة غير مانعة من إرادة المعنى الأصلى، ومما تجدر الإشارة إليه أن لكل من هذه الأنواع صورا متعددة تعرفها كتب البلاغة[2]، وقد ذكر أستاذنا الدكتور نجا الأدلة التى تميز بها الأساليب المجازية وهى:

١- نص الأئمة وتصريحهم بأن استعمال اللفظ فى أحد المعنيين حقيقة وفى الآخر مجاز، كتصريحهم بأن لفظ القُطب للحديدة المركوزة فى الطبق الأسفل من الرحيين حقيقة، ومجاز عند إرادة أحد نجوم السماء.

٢- إقامة القرائن الصارفة عن إرادة المعانى الحقيقية لتبين أن المراد هو المعنى المجازى، كقولك شاهدت القمر يسير فى الشارع، فإن سير القمر فى الشارع قرينة تصرف عن إرادة الكوكب السيار، وتعين أن المراد هو الغادة الفاتنة.

٣- تعلق الكلمة بما يستحيل عقلا أن تتعلق به، فيكون ذلك التعلق قرينة على استعمالها فى غير معناها الحقيقى، مثل قول الشاعر:

---

(١) (محمد فى ثوبه المجد) - كناية عن نسبة المجد لمحمد، لأنه إذا أثبت المجد للثوب فقد أثبته لصاحبه لزومًا، والقرينة أن المجد لا يمكن أن يثبت حقيقة فى الثوب لأنه لا يقوم به، وإنما يثبت فيما يصح وجوده فيه وهو محمد الذى يمكن اتصافه بالمجد، وقد وصف الثوب بالمجد تبعًا لمحمد الذى يلبس الثوب ويحل فيه، ويمكن إرادة الحقيقة بثبوت المجد فى الثوب تبعًا لثبوت محله الحقيقى فيه، وهو محمد المتصف بالمجد والذى يلبس الثوب، ويمكن - كما قال التفتازانى - أن يراد بالمجد عين محمد على سبيل الكناية إذ يلزم من وجود المجد فى ثوب محمد وجوده فى محمد نفسه، فكأنه قيل: محمد هو المجد، ومن هنا عد ذلك كناية لجواز إرادة المعنى الاصلى (الحقيقى) وإلا لعد ذلك مجازا لامتناع إرادة المعنى الحقيقى. انظر: مختصر التفتازانى ٢/٢٠٨، ٢٠٩. وكثير الرماد كناية عن الكرم وهو أمر معروف.

(٢) مختصر التفتازانى ٢/١٥٥ وما بعدها.

جُعل الحقُّ لنا في إمــامٍ   قتلَ البخلَ وأحيَا السماحَــا

فتعلق القتل بالبخل والإحياء بالسماح مما لا يقبله العقل، ولذلك ينصرف الذهن إلى إرادة المعنى المجازى، وهو الإزالة لأنه لا روح له حتى يزهق[1].

النقل: إذا غلب استعمال اللفظ في غير ما وضع له على طريق المجاز المرسل أو الاستعارة أو الكناية بحيث أصبح الذهن لا ينصرف إلا إليه عند إطلاقه سمى هذا اللفظ منقولا، ويعرف في عرف البيانيين بالمجاز الراجح[2] وله طرق من أهمها ما يأتي:

١- أن يغلب استعمال اللفظ بطريق الاستعارة أو المجاز، مثل كلمة الفصاحة، فمعناها الأصلي: صفاء اللبن وذهاب رغوته، ثم شاعت في صفاء القول وعذوبة البيان.

٢- أن يغلب استعمال اللفظ الذى يدل على معنى كلى في جزئى من جزئياته، مثل إطلاق لفظ دابة الموضوعة في الأصل لكل حيوان يمشى على الأرض، على بعض الحيوانات، وهي التي تمشى على أربع، وشيوع هذا المعنى الأخير في عصر من العصور.

٣- أن يغلب استعمال اللفظ الخاص في معنى عام بحيث يفهم منه العموم عند الإطلاق، كلفظ البأس فمعناه الأصلي: الحرب ثم غلب استعماله في كل شدة.

٤- أن ينقل اللفظ من معناه الأصلي لمعنى اصطلاحى علمى أو مدنى كمصطلحات النحويين (الفاعل والمفعول والجار والمجرور.. إلخ) ومصطلحات الفقهاء (الصلاة والصوم والحج إلخ) ومصطلحات المناطقة (المقدمة والنتيجة والقضية والقياس... إلخ)[3].

---

(١) فقه اللغة ٣/ ٦٦، د. العزازى ١٩٢، ١٩٣.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ١/ ٢٩٦.

(٣) نفسه ١/ ٢٩٦-٢٩٨ وفقه اللغة د. وافى ٢٢١-٢٢٣.

والوضع الشـرعى والعـرفى الخاص والعـرفى العـام كلهـا داخلة تحت نوع الوضع المجازى[1] ويقول الدكتور وافى: قد كثر اسـتخدام العرب لبعض المفردات فى غير ما وضعت له فاشتبه أمرها على كثير من جامعى المعجمات، فعدوا بعض المعانى المجـازية من قبيل الحقـائق اللغوية، ولم يعن بالتـفرقة بين معـانى الكلمة الحقـيقيـة ومعـانيها المجـازية، إلا عدد قليل من أشـهرهم الزمخـشرى فى كـتابه الأساس[2]. وللمجاز أثر كبير فى نمو اللغة وسعتها.

وقد عرض ابن جنى لهذه النواحى البلاغيـة، وأفاض فى بيانها، فقد عرف الحقيقة والمجاز بالتـعبير السابق فقال: إن الحقيقة مـا أقر فى الاستعمال على أصل وضعه فى اللغة، والمجاز ما كان بضد ذلك[3]، وهو بهذا التعبير يقف فى مصاف البلاغيين فى تحـديد معناه وهو ما عناه الإمام عبـد القاهر ونسج على منواله حين قال: أمـا المجاز فقـد عول الناس فى حده على حـديث النقل، وأن كل لفظ نقل عن موضوعه فـهو مجاز[4] وإذا عدل باللفظ عما يوجـبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز، على معنى أنهم جازوا به مـوضعه الأصلى، أو جاز هو مكانه الذى وضع فيه أولا[5]، بيد أن ابن جنى يطلق المجاز -بمعناه الواسع- فيشمل التشبيه المحذوف الأداة والتجـريد وغيره من ألوان البلاغـة، وقد خصص فيـما بعد كمـا يقول ابن رشيق[6] وقد بين ابن جنى أسرار المجاز التى تحقق للغة قـوتها ومرونتها، فذكر أنه يقع ويُعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة هى: الاتسـاع والتوكيد والتشبيه[7] وأجرى ذلك على الشـواهد مثل قول الـنبى ﷺ فى الفرس (هو بحـر)، فالمعانـى الثلاثة موجودة فيه، أما الاتساع فلأنه زاد فى أسماء الفرس التى هى فرس وطِرْفٌ وجواد ونحوهـا البحر، حـتى إنه إن احتج إليـه فى شعـر أو سجع أو اتسـاع استـعمل استـعمال بقيـة تلك الأسماء، لكن لا يُفـضى إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشـبه، وذلك كأن يقول الشاعر:

(١) فقه اللغة، الإسكندرى، ص٩١.
(٢) فقه اللغة د. وافى ٢٢٨.
(٣) الخصائص ٢/ ٢٤٢.
(٤) دلائل الإعجاز ٤٥.
(٥) أسرار البلاغة ٣٤٢.
(٦) العمدة، ط. السعادة ١٩٠٧م، ١/ ١٨-١٨٠.
(٧) نقل ذلك عنه الأستاذ الرافعى، تاريخ آداب العرب ١/ ١٧٤، ١٧٥.

عَلوتَ مَطا جوادك يومَ يـــوم		وقد ثُمد الجياد فكان بحـــرا

وكأن يقــول الساجِع: فرسك هذا إذا سمـا بغرته كان فجـرا وإذا جرى إلى غايته كان بحرا ونحـو ذلك، ولو عرى الكلام من دليل يوضح الحال لم يقع عليه بحر، لما فيه من التعجرف في المقال من غير إيضاح ولا بيان، ألا ترى أن لو قال: رأيت بحرا، وهو يريد الفرس، لم يعلم بذلك غرضه، فلم يجز قوله، لأنه إلباس وإلغاز على الناس، وفى هذه العبارة الأخيـرة يوضح ابن جنى ما أشار إليه علماء البلاغة مـن اشتراط وجود القريـنة فى المجاز، وأما التشـبيه فلان جريه فـى كثرته مشبـه بكثرة ماء البحر، وأما التـوكيد فلأنه شبـه العرض بالجوهر، وهو أثبت فى النفـوس منه، والشـبه فى الـعرض متـنفـية عـنه، ألا ترى أن من الناس من دفع الأعراض، وليس أحد دفع الجواهر، وكذلك قول الله سبحانه ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا ... (٧٥)﴾ [الأنبياء] هذا مجاز وفيه الأوصاف الثلاثة، أما السعة فلأنه كأنه زاد فى أسماء الجهات والمحـال اسما هو الرحمة، وأما التشبيه فـلأنه شبه الرحمة وإن لم يصح دخولها، بما يجوز دخوله فلذلك وضعها موضـعه، وأما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر، وهذا تعـال بالعرض وتفخيم منه إذ صيَّر إلى حيز ما يشاهد ويلمس ويعاين وقال فى قول الشاعر:

ووجه كأنَّ الشمس حلَّت رداءَها		عليه نقيّ اللون لم يتخدَّد

جـعل للشـمس رداء وهو جـوهر، لأنه أبلغ فى النور الذى هو العـرض، وهذه الاستعارات كلها داخـله تحت المجاز، ومثل ذلك قولك: بنيت لك فى قلبى بيتـا أو أحللتك من رأيى وثقتى دار صدق، فـذلك مجاز واسـتعارة، لما فـيه من الاتساع والتـوكيد والتشـبيه على مـا مضى[1]، وهكذا أخذ يوضح فـوائد المجاز بأنواعه، التى حددها بنظرته الخـاصة التى تؤكد أنه عالم بيانى مـاهر فى التخريج وذو ذوق أدبى مرهف وقـد استوفى الحـديث عن المجاز اللغـوى فاشتـرط وجود العلاقة بين الطرفين المسـتعار والمستعار له كذلك قـال: إنه لا يُفضى إلى المجاز إلا

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٤٢-٤٤٧. رأى الشيخ النجار أن هذا البيت من شعر ابن جنى ساقه شاهداً على ما يقول، و(ثمد الجياد) أى أصابها الإعياء. انظر التعليق.

بقرينة تُسقط الشبهة، وهذا ما يعنيه البلاغيون بالقرينة المفهمة للمجاز والصارفة عن المعنى الحقيقي، وقد شرح ذلك بوضوح، وحدد قيمة الأسلوب المجازى وهو إفادة المبالغة، وعبر عن ذلك (بالتوكيد)، كما بين الهدف العام من الأساليب المجازية، وهو الاتساع فى اللغة، وإفادة الكاتب والشاعر.

ولكن أبا الفتح نصر الله بن الأثير عاب على أبى الفتح بن جنى هذا المنهج فى شرح معنى المجاز وقواعده وأهدافه فقال: "وكنت تصفحت كتاب الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى، فوجدته قد ذكر فى المجاز شيئا يتطرق إليه النظر، وذلك أنه قال: لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا لمعان ثلاثة: وهى الاتساع والتشبيه والتوكيد فإن عدمت الثلاثة كانت الحقيقة ألبتة فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا ... (٧٥)﴾ [الأنبياء] فهذا مجاز، ثم حكى كلام ابن جنى فى الآية، وقال: هذا مجموع قول أبى الفتح رحمه الله من غير زيادة ولا نقص، والنظر يتطرق إليه من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه جعل وجود هذه المعانى الثلاثة سببا لوجود المجاز، بل وجود واحد منها سبب لوجوده، ألا ترى أنه إذا وجد التشبيه وحده كان ذلك مجازا، وإذا وجد الاتساع وحده كان ذلك مجازا، ثم إن كان وجود هذه المعانى الثلاثة سببا لوجود المجاز كان عدم واحد منها سببا لعدمه، ألا ترى أنا إذا قلنا: لا يوجد الإنسان إلا بأن يكون حيوانا ناطقا، فالحيوانية والنطق سبب لوجود الإنسان، وإذا عدم واحد منهما بطل أن يكون إنساناً، وكذلك كل صفات تكون متقدمة لوجود الشىء فإن وجودها بوجوده، وعدم واحد منها يوجب عدمه.

وأما **الوجه الثانى**: فإنه ذكر التوكيد والتشبيه وكلاهما شىء واحد على الوجه الذى ذكرته، لأنه لما شبهت الرحمة، وهى معنى لا يدرك بالبصر، بمكان يدخل، وهو صورة تدرك بالبصر، دخل تحته التوكيد الذى هو إخبار عما لا يدرك بالحاسة بما قد يدرك بالحاسة، على أن التوكيد ههنا على وجه ما أورده فى تمثيله لا أعلم ما الذى أراد به، لأنه لا يؤتى به فى اللغة العربية إلا لمعنيين أحدهما: أنه يرد أبدا فيما استقرئ بألفاظ محصورة نحو نفسه وعينه وكله، وما أضيف لها مما استقرئ، وهو مذكور فى كتب النحاة، وقد كُفيت مئونته، والآخر: أنه يرد على

وجه التكرار نحو قام زيد، قام زيد كرر اللفظ فى ذلك تحقيقا للمعنى المقصود أى توكيداً، والذى ذكره أبو الفتح رحمه الله تعالى لا يدل على أن المراد به أحد هذين المعنيين المشار إليهما، ولاشك أنه أراد به المبالغة والمغالاة فى إبراز المعنى الموهم إلى الصورة المشاهدة، فعبر عن ذلك بالتوكيد، ولا مشاحة له فى تعبيره، وإذا أراد به ذلك فهو والتشبيه سواء على ما ذكره، ولا حاجة إلى ذكر التوكيد مع ذكر التشبيه.

وأما الوجه الثالث: فإنه قال: أما الاتساع فهو أنه زاد فى أسماء الجهات والمحال كذا وكذا، وهذا القول مضطرب شديد الاضطراب، لأنه ينبغى على قياسه أن يكون جناح الذل فى قوله تعالى ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ ... ﴿٢٤﴾﴾ [الإسراء] زيادة فى أسماء الطيور، وذلك أنه زاد فى أسماء الطيور اسما هو الذل، وهكذا يجرى الحكم فى الأقوال الشعرية كقول أبى تمام:

لبستُ سواهُ أقوامًا فكانُوا   كمَا أغْنى التيممُ بالصعيدِ

فزاد فى أسماء اللباس اسما هو الآدمى وهذا مما يُضحك منه، نعوذ بالله من الخطل(١).

والواقع أن ابن جنى على صواب فيما رآه، ولا محل لنقد ابن الأثير، ونناقشه واحدة واحدة:

١- تصور ابن الأثير أن ابن جنى يجعل المعانى الثلاثة المذكورة شروطا لابد منها لتحقق المجاز، بحيث إذا فقد أحدها فقد المجاز، ويتبين ذلك من مقارنته للمعانى الثلاثة بتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق، فوجوده بوجود الصفتين وعدمه بعدم إحداهما أو هما معا ومن قوله: إن المجاز يتحقق بوجود واحد من المعانى الثلاثة، فإذا وجد التشبيه وحده كان ذلك مجازا، وإذا وجد الاتساع وحده كان ذلك مجازا، ولا وجه لابن الأثير فى توجيهه هذا النقد، لأن ابن جنى حدد بهذه المعانى الثلاثة علاقة المجاز وقيمته اللغوية، وفائدته للغة، فالتشبيه - كما ذكرنا - يحدد به العلاقة، والتوكيد يحدد به إفادته للمبالغة، والاتساع يحدد به مرونة اللغة وإفادة أرباب الأدب والبلاغة، ولا

(١) المثل السائر، ط. حجازى، ص١٤٥، ١٤٦.

ريب أن المجاز يوجد أولا بالعلاقة، ثم يترتب عليه التوكيد والاتساع، ولا يقصد ابن جنى ما فهمه ابن الأثير من كون الثلاثة أسباباً لابد منها كالحيوانية والناطقية، بل منها السبب، ومنها النتيجة، وابن الأثير غير دقيق فيما ذهب إليه، من أن المجاز يتحقق بواحد منها كالتشبيه أو الاتساع، فإذا صح أن التشبيه يحقق المجاز- لأنه يحدد العلاقة بين طرفيه- فلم يقل أحد بأن الاتساع من علاقات المجاز حتى يكون سببا لوجوده بل إنه نتيجة له مترتبة عليه، ومثله التوكيد فهو مبالغة ناشئة عن وجود المجاز لا أنه من مكوناته.

٢- ذكر ابن الأثير أن ابن جنى يقصد بالتوكيد معنى المبالغة والمغالاة لا التوكيد النحوى المعروف، وعلى هذا فهو والتشبيه- كما يرى- سواء فى المعنى، فلا حاجة إلى ذكر التوكيد مع التشبيه، وهذا تصور غير سديد فالتوكيد هنا غير التشبيه، إذ التشبيه عبارة عن ارتباط طرفين بينهما علاقة سوغت للمتكلم أن يستعمل اللفظ فى غير معناه الأصلى، وهو وجه الشبه القائم بينهما، أو الجامع كما يسمونه فى الاستعارة، أما التوكيد فهو- كما قدمنا- النتيجة لهذا الاستعمال، وهو يعنى إبراز المشبه فى صورة أكثر وضوحا وقوة حتى يثبت فى النفوس، وذلك- بلا ريب- مترتب على إجراء المجاز، ونقل اللفظ إلى المعنى المراد إبرازه، فلا وجه لاعتراض ابن الأثير.

٣- فهم ابن الأثير أن معنى الاتساع زيادة اسم حقيقى فى جانب المشبه بعد نقله من المشبه به وهذا فهم قاصر، فابن جنى لا يقصد أن يصير لفظ المشبه به- بعد نقله إلى المشبه - حقيقة لغوية، بل إنه يرمى إلى أن المجاز يمكن المتكلمين باللغة من التعبير بطرائق متعددة، ولا سيما الشاعر والكاتب وقد أوضح ذلك ونفى ما ذهب إليه ابن الأثير من صيرورة اللفظ حقيقة فى المعنى الجديد، بل إنه صرح بأن اللفظ المنقول يظل حقيقة فى معناه الأول المنقول عنه ومجازا فى معناه الثانى المنقول إليه، بحيث يحتاج دائما إلى قرينة صارفة عن إرادة المعنى الأصلى، فقال: "أما الاتساع فلأنه زاد فى أسماء الفرس التى هى فرس وطِرفٌ وجواد ونحوها البحر، حتى إن احتيج إليه فى شعر أو سجع أو اتساع

استعمل استعمال بقية تلك الأسماء، لكن لا يفضى إلى ذلك إلا بقرينة تُسقط الشبهة" ولو كان اللفظ يصير بعد نقله حقيقة -كما فهم ابن الأثير- لما شرط ابن جنى وجود القرينة الصارفة، وعلى هذا فقول ابن الأثير: إن هذا مما يُضحك منه ونعوذ بالله من الخطل مردود عليه.

وقد ضرب ابن جنى أمثلة متعددة لأقسام المجاز اللغوى، سواء منه المرسل والاستعارة والكناية، كما ذكر أمثلة أخرى لألوان من البيان كالتشبيه الذى يعد أساسا للاستعارة، وأنواع من علم البديع، كالتجريد مثلا[1] وكتابه الخصائص يحوى شرحا للمعانى الأدبية والذوق الفنى اللغوى، ولا غرو فهو عالم لغوى، وأديب بارع أدرك أسرار هذه اللغة وأهدافها، ويحتاج فى دراسة بلاغته إلى بحث مستقل.

اللغة حقيقة أم مجاز؟

وقف العلماء من وقوع المجاز واستعماله فى اللغة العربية مواقف مختلفة، وانقسموا فرقًا كثيرة، بعضهم ينكره بتطرف وبعضهم يجوزه بتطرف، أيضا وبعضهم يقف وسطا، ولكل وجهة خاصة سنعرض لها، ونبين موقفنا منها.

١- إنكار المجاز فى اللغة:

يرى فريق من العلماء أن اللغة كلها حقيقة، فليس فيها مجاز إطلاقا، فالعرب قد وضعت ألفاظها لمعان حقيقية، فوضعت الأسد للحيوان المفترس، وللرجل الشجاع، والغيث للمطر والنبات[2]، ويستدل هؤلاء على رأيهم بأن المجاز يؤدى إلى نقل اللفظ عن وضعه الأساسى إلى شىء آخر، "وهذا يستدعى منقولا عنه متقدما، ومنقولا إليه متأخرا، وليس فى لغة العرب تقديم وتأخير، بل كل زمان قدر أن العرب قد نطقت فيه بالحقيقة فقد نطقت فيه بالمجاز.... فجعل هذا حقيقة وهذا مجازا ضرب من التحكم[2] وقد رد على هذا الرأى بما يأتى:

(١) انظر مثلا الخصائص ٢/٤٧٣-٤٧٥، ٣/١٦٤-١٦٦، ١٧٧، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢.

(٢) المزهر، صبيح ١/٢١٣-٢١٥، بتصرف، وانظر فقه اللغة د. وافى ٢٢٤، ٢٢٥، وتاريخ آداب العرب ١/١٧٩.

أولاً: أنا نسلم له أن الحقيقة لابد من تقديمها على المجاز، فإن المجاز لا يعقل إلا إذا كانت الحقيقة موجودة، ولكن التاريخ مجهول عندنا، والجهل بالتاريخ لا يدل على عدم التقديم والتأخير.

ثانياً: «قوله إن العرب وضعت الحقيقة والمجاز وضعا واحدا باطل، بل العرب ما وضعت الأسد اسما لعين الرجل الشجاع، بل اسم العين في حق الرجل هو الإنسان، ولكن العرب سمت الإنسان أسداً، لمشابهته الأسد في معنى الشجاعة، ولهذا لا يفهم من مطلق اسم الأسد إلا الحيوان المفترس، وإنما ينصرف إلى الرجل بقرينه، ولو كان حقيقة فيهما لتناولهما تناولا واحدا»[1].

وقد اسقط الدكتور وافى هذا الرأى فجعله لا يستحق الرد عليه، وقال عنه الأستاذ الرافعى إن (منكر المجاز فى اللغة جاحد للضرورة ومبطل محاسن لغة العرب)[2].

٢- المجاز واقع فى اللغة إلا أنه مقصور على العرب:

فالعربى وضع الأسد للحيوان المفترس، واستعاره للرجل الشجاع، كما وضع الغيث للمطر واستعاره للنبات، ووضع اليد للجارحة المعروفة واستعمله مجازا للنعمة، وأصحاب هذا المذهب يقصرون المجاز على الوارد عن العرب فقط، فما ورد استعماله عنهم بطريق المجاز صح لنا أن نستعمله، وما لم يرد عنهم لا يجوز لنا أن نستعمله، وكما يقول الإمام محمد الخضر حسين: إن هذا المذهب صريح فى أن المولد لا يباح له نقل لفظ من معنى إلى معنى لم ينقله إليه العرب، وان كان بين المعنيين علاقة من تلك العلاقات المقررة فى فن البيان، فلا يستعير لفظ الغضنفر مثلا للرجل الشجاع إلا إذا ثبت أن العرب استعاروه له كما استعاروا له لفظ الأسد وهلم جرا[3].

---

(١) المصادر السابقة.

(٢) تاريخ آداب العرب ١/١٧٩. والمزهر، ط. الأولى ١/ ٣٦٤.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ١/٢٩٣، ٢٩٤ وفقه اللغة د. وافى ٢٢٦.

وقد قطع العلماء قدامى ومحدثين بفساد هذا المذهب كسابقه، فقد حكى ابن الأثير ذلك وفنده[1] والسيوطى أيضا[2] وقال الإمام الخضر: هذا المذهب ساقط بنفسه ولا أظنك تجد له نظيرا بين علماء لغة يجرى فى عروقها دم الحياة، ولو كان استعمال الألفاظ على سبيل المجاز موقوفا على النقل لدعا ذلك علماء اللغة أن يلتزموا فى كتبهم بعد بيان المعانى الحقيقية ذكرَ المعانى التى استعمل العرب فيها اللفظ على وجه من المجاز، وما رأيناهم يفعلون، ولا يقصد الزمخشرى بتعرضه فى كتاب (أساس البلاغة) للمعانى المجازية بعد الحقيقية أن يقصر المجاز على تلك الألفاظ، ولا أن يحجر على الناس التصرف فى تلك الألفاظ، بنقلها إلى معان لم ينقلها إليها العرب، وإنما قصده التنبيه على جانب عظيم من أساليب البلغاء وتصرفاتهم فى المعانى، ليقتدى بها الناشئون، ويتخذوها سُلّما يرتقون به إلى المرتبة العليا من مراتب البلاغة[3].

٣- أكثر اللغة مجاز:

يقف على رأس القائلين بهذا الرأى ابن جنى، وقد أوضحه فى كتابه الخصائص فى باب فى أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة[4]، يقول فى مطلعه: "اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك عامة الأفعال نحو قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف، وانهزم الشتاء، ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية، فقولك: قام زيد معناه: كان منه القيام، أى هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام، وكيف يكون ذلك وهو جنس، والجنس يطبق جميع الماضى، وجميع الحاضر، وجميع الآتى الكائنات من كل من وُجد منه القيام، ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد فى وقت واحد، ولا فى مائة ألف سنة مضاعفة، القيامُ كله الداخل تحت الوهم، هذا محال عند كل ذى لب، فإذا كان كذلك علمت أن (قام زيد) مجاز لا حقيقة، وإنما هو على وضع الكل موضع البعض، للاتساع وتشبيه القليل بالكثير، ومن ذلك ما حكاه أبو على من قولنا:

(١) المثل السائر، ط. حجازى ٢٤ وما بعدها. (٢) المزهر، ط. صبيح، ١/ ٢١٣ وما بعدها.
(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ١/ ٢٩٥. (٤) الخصائص ٢/ ٤٤٧.

خرجت فإذا الأسد، فتعريفه هنا تعريف الجنس، كقولك: الأسد أشد من الذئب، وأنت لا تريد أنك خرجت وجميع الأسد التى يتناولها الوهم على الباب، وهذا محال واعتقاده اختلال، وإنما أردت خرجت فإذا واحد من هذا الجنس بالباب، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازا، ومثله: قعد جعفر، وانطلق محمد، وجاء الليل، وانصرم النهار، وكذلك أفعال القديم سبحانه، نحو: خلق الله السماء والأرض، وما كان مثله، ألا ترى أنه عز اسمه لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا؟ ولو كان حقيقة لا مجازا لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عز وعلا. . . كذلك قولك: ضربت عمراً مجاز أيضا، وذلك أنك إنما ضربت بعضه لا جميعه.

ويدلل ابن جنى على رأيه - مع ما سبق - بورود التوكيد فى اللغة العربية، فالتوكيد - كما نعرف - يكون لرفع المجاز، وهو أقوى دليل على شياع المجاز فيها، واشتماله عليها، فأنت تقول: قطع الأمير اللص، ويكون القطع له بأمره لا بيده، فإذا قلت: قطع الأمير نفسُه اللص رفعت المجاز من جهة الفعل، وصرت إلى الحقيقة، لكن يبقى عليك التجوز من مكان آخر، وهو قولك: اللص، وإنما لعله قطع يده أو رجله، فإذا احتطت قلت: قطع الأمير نفسُه يد اللص أو رجله، وكذلك: جاء الجيش أجمع، ولولا أنه قد كان يمكن أن يكون إنما جاء بعضه- وإن أطلقت المجىء على جميعه - لما كان لقولك أجمع معنى[١] ومثل توكيد المجاز قولنا: قام زيد قياما وجلس عمرو جلوسا، فقد قدمنا الدليل على أنه مجاز، وهو مع ذلك مؤكد بالمصدر فهذا توكيد المجاز كما ترى[٢].

ولكن رأى ابن جنى هذا ينطوى على كثير من المبالغة والتعسف، فليس أمر المجاز ساريا فى اللغة على هذا الأساس الذى يحيلها إلى فلسفات ومنطق، لا إلى عاطفة واجتماع، وذوق وأدب وفن.

وقد فنده الدكتور وافى فقال: إن هذا المذهب لا يقل فسادا عن المذهب السابق والحجج التى اعتمد عليها أنصاره فى تأييده والتى تقدم لك مثال منها تحمل هى فى نفسها دليل تعسفه وبطلانه. . . . . والحق أن المجاز وارد، وكثير فى اللغة

(١) الخصائص ٢/٤٤٧-٤٥١.	(٢) نفسه ٢/٤٥٦.

ولكن من التعسف المبالغة فى وروده، ومحاولـة إدخال معظم التراكيب العربية فى باب المجاز[1].

وقد وصف الأستاذ الإسكندرى ابن جنى بالغلو فى هذا الرأى[2].

ونحن مع ابن جنى فى كثـرة ورود المجاز فى اللغة العربية- كـما ذهب إليه الدكتور وافى والأستاذ الإسكندرى- ولكن لا نوافق على هذا التعسف الذى يجعل معظم كلمات اللغة وتراكيبها مجازا، فلا شك أن الواضع لها جعل بعضها للدلالة على حقائق لغوية، ولكنه أجاز - لسعة اللغة وكثرة تصرفها - أن نلجأ إلى المجاز لظروف لغوية اجتماعية وأدبية.

فالواقع أن بعض اللغة حقيـقة وبعضها مجاز مقبول كمـا سيشير إليه أرباب الرأى الرابع.

٤- أكثر اللغة مجاز دون تعسف:

هذا رأى جمهور العلماء كما يقول الإمام محمد الخضر[3].

ويرى هؤلاء أنه يجوز نقل الاسم من معناه الحقـيقى إلى معنى آخر، بشرط وجود عـلاقة بين المعنيين، وليس المراد مطلق علاقـة، بل للبيانيين فى كل عـلاقة نظر خاص[4]، وهذا المذهب قـد لقى قـبولا كـبيرا مـن العلماء فى مـخـتلف العصور[5] وهو الذى سار على نهـجه الأدباء والشعراء وأرباب البـيان فى القديم والحديث، فـهم يستعـملون فى كلامهم المجـازات اللغوية، فيـنقلون الألفاظ من معانيها إلى معان أخرى جديدة، لعلاقاتها بالمعانى الأصلية.

وبهـذا كان أدبهم أدبا، فـالمجازات هى التى تضـفى على الأساليـب روعة وجمـالا، وتملأ النفوس لذة وإعجاباً، ولـكن هذا الرأى، وان أجاز لنا استعـمال النقل على طريق المجاز لم يحكـم- كالرأى السابق لابن جنى وغيـره- بأن معظم الأساليب مجاز على النحو الذى تصوره أصحابه.

(١) فقه اللغة د. وافى ٢٢٥، ٢٢٦. (٢) فقه اللغة ٩١.
(٣) مجلة المجمع ١/ ٢٩٤. (٤) نفسه ٢٩٥.
(٥) فقه اللغة د. وافى ٢٢٦.

ونحن نؤمن- كهؤلاء- بأن اللغة العربية اشتملت وتشتمل على مجازات لغوية كثيرة ،في ألفاظها وتراكيبها، مما تحققت فيه علاقة مقبولة، ففي ماضي اللغة تمت مجازات في الألفاظ على أساس هذه العلاقة[١] فمثل (خلق) من المجازات القديمة إذ أصلها مأخوذة من خلَق الحذّاء الأديمَ والخيّاط الثوبَ: قدّره قبل القطع ومن المجاز: خلَق اللهُ الخلقَ والكتابةُ والشكلُ كانا بمعنى القيد والرسم في الأصل ثم نقلا إلى ما هو معروف الآن.

والمراجع للألفاظ العربية يرى أنها انتقلت كثيرا من الصور المحسوسة التي كان يعيش فيها العرب إلى حدود المعاني المجردة[٢] فمنهم من كان يشبه حبيبه بقمر على غصن على كثيب، وهو لا يريد بذلك وضع القمر الحقيقي على الغصن. أبداً وإنما يريد الجمال والإشراق[٣].

ولا ندعي أن ذلك وصل إلى حد تفسر فيه كل كلمة نطقها العربي- وينطقها- على المجاز كما فعل ابن جني ومتابعوه.

(١) تتبع تلك المجازات الزمخشري في كتابه الأساس.

(٢) اللغة الشاعرة ٣٧.

(٣) نفسه ٤٦.

التضمين اللغوى

التضمين- على اختلاف الآراء فيه- له صلة قوية بعلم الدلالة فسواء كان الحرف نائبا عن أخيه فى معناه على سبيل الوضع أو المجاز، أو كان الفعل مضمنا معنى فعل آخر فإن ذلك- ولاشك- يرتبط بالدلالة ارتباطا وثيقا، إذ موضوعها هو البحث فى المعنى وتنقله بين الألفاظ.

والتضمين من خواص العربية، ووسائل سعتها، وبلاغة أساليبها، يقول ابن جنى: إنه فصل من العربية لطيف حسن، يدعو إلى الأنس بها، والفقاهة فيها[١].

ويقول بعض الباحثين المحدثين: إنه نوع طريف من أنواع المجاز، الذى هو ركن من أركان البلاغة العربية، وأسلوب من أساليب التوسع فى الكلام، ورخصة عن التقييد بحرف للتعدية دون حرف[٢] - ويمكن أن نتوسع به فى اللغة الأدبية لإخصاب الخيال الشعرى والأدب الذاتى[٣] وإذا كان التضمين - كما يعترف العلماء - معينا ثرا لنمو اللغة، وسعتها، والإفصاح عن بعض خصائصها، فقد تناوله ابن جنى بالبحث[٤]، ولذلك كان لزاما علينا أن نتعرف على رأيه فيه، وموقف العلماء منه، ونبتدئ بالتعريف :

فى اللغة: له كثير من المعانى اللغوية، أشهرها جعل شىء فى باطن شىء آخر، وإيداعه إياه[٥]، فقد قال صاحب اللسان: ضمّن الشىء الشىء أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع، والميت القبر، وقد تضمنه هو[٦].

(١) الخصائص ٢/ ٣١٠.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ١/ ١٩٥. وبعض الباحثين المحدثين هو الأستاذ الشيخ أحمد الإسكندرى فى بحث له عن التضمين فى مجلة المجمع اللغوى بعنوان (الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها) ١/ ١٧٧، وما بعدها.

(٣) دراسات فى اللغة ١٨٤.   (٤) الخصائص ٢/ ٣٠٦، ٤٣٥.

(٥) مجلة المجمع ١/ ١٨١.

(٦) قال ابن الرقاع يصف ناقة حاملا:

أوكَتْ عليه مَضيقًا من عواهنهَا   كما تضمَّن كشحُ الحُرة الحبلا

عليه: على الجنين، وكل شىء جعلته فى وعاء فقد ضمَّنته إياه. الليث، كل شىء أحرز فيه شىء فقد ضمنه. اللسان ١٧/ ١٢٦.

وفى الاصطلاح يختلف مفهومه بين النحويين واللغويين وهو - على ذلك- نوعـان: تضمين نحـوى وتضـمين لغوى فـالتضـمين النحـوى هو: دلالة الاسم بالوضع على معنى حقـه أن يُدل عليه بالحرف، كأسماء الشرط والاسـتفهام، وهو من علل البناء، فيقول النحاة: إن حيث الشرطية بنيت لتضمنها معنى إنْ أى: أنها تضمنت مع معـنى الظرفية الموضوعة له مـعنى آخر جزئيا حـقه أن يؤدى بحرف، وهو الشرط المؤدى بلفظ إنْ[1]، ومثله علـة بناء متَى شرطيـة واستفـهامـية ومَن الشرطية والاستفهامية[2]، فالشرطية مضمنة معنى إنْ والاسـتفهامية معنى الهمزة، وهذا زيادة على المعنى الأصلى الموضوع له متَى ومَن[2]، أما التضمين اللغوى فقد اختلف العـلماء فى تفسـيره، فيـرى بعضـهم أنه "إشراب لفظ معـنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصـير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين، واحـتجوا لذلك المعنى بأنهم يرون فى بعض أنـواع التـضـمين حـرف جـر يناسب المعنـى الأصلى الوضـعى، ومعمولا يناسب المعنى المتضـمن، وما ذاك إلا لان الفعل المذكور يدل على المعنيين معا، كـقوله تعالى ﴿إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴿١٦﴾﴾ [مريم]، ففسـر انتبذت بمعنى اعـتزلت، وهو يتـعدى بمن، وجـعل انتـبذت مُـضمّنًا مـعنى أتت لينصب مكانا[3] فعلّق لفظ (من أهلها) بانتـبذت على حقيقتـه، ونصب انتبذت مكانا على أنه مفعول به لتضمنه مـعنى أتت، وكذلك قالوا فى (مَن) التى هى بمعنى العاقل، إذا ضُمنت معنى الشرط أو الاستفهام، فإنها مع دلالتها على العاقل بالوضع دلت على مـعنى الشرط أو الاسـتفـهام بالتـضـمين، ولكن لفظ الإشراب يفـضى إلى مشكلات، أقلها الجمع بين الحقيقـة والمجاز فى كلمة، وهذا لم يقل به أكثر علماء العربيـة... والتضمين فى أدوات الشرط والاسـتفهـام غير التضـمين الذى يشمل البيانى[4] وقد استخلص الأستاذ أحـمد الإسكندرى من كلام ابن جنى تعريفا آخر

(١) مجلة المجمع ١/ ١٨٣.

(٢) انظر كتب النحو فى باب المعرب والمبنى كالأشمونى مع الصبان ١/ ٥٢، ٥٣، ومنار السالك إلى أوضح المسالك ١/ ١٦، ١٧.

(٣) تفسير البيضاوى ٤٠٤ والقرطبى ط. الشعب ٤١٢٩.

(٤) لا يقول بذلك إلا من يرى جواز الجمع بين الحقيقـة والمجاز وهو ظاهر قول المغنى: إن فائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين. انظر حاشية يس على التصريح ٢/ ٤، ٥ ومجلة المجمع ١/ ١٨٢.

هو: "كون فعل متعد بحرف يفيد معنى فعل آخر يتعدى بحرف آخر، فيتوسع فى تعديته، بأن يعدى بالحرف الذى يتعدى به الآخر"[1] وهذا مثل قوله تعالى ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ... ⦗١٤⦘﴾ [البقرة ١٤] فأصل (خلا) يتعدى بالباء يقال: خلوت بفلان، فضمن هنا معنى الإنهاء أو الإفضاء، فعُدِّى بإلى[2] وقد أورد الباحثون على هذا التعريف[3]، أنه غير شامل للمشتق وما فى معنى المشتق إذا تعلق به جار ومجرور كحاتم بمعنى جواد، وأمثلة ذكرها ابن جنى كقوله تعالى ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ... ⦗١٤⦘﴾ [الصف] إذ معناه من ينضاف فى نصرتى إلى الله[4]، وغير شامل للذى كان يتعدى بحرف جر خاص فتعدى بنفسه مثل رحبتكم الدار[5] أو كان لازما فضمن معنى فعل متعد بنفسه نحو سفه نفسه ضمن سفه معنى أهلك[6] وهذا النقد مسلّم به- من وجه- فابن جنى لم يذكر من أمثلة التضمين إلا ما تعدى فيه اللفظ بحرف مناسب للمعنى المتضمن، ولم يذكر أمثلة لما كان متعديا بحرف جر خاص فتعدى بنفسه أو كان لازما فضمن معنى فعل متعد، وقد ذكر أمثلة لتعدية الوصف المشتق والمصدر، مع أنه خص كلامه بالفعل حينما قال: اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر، ويذكر من الأمثلة قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ... ⦗١٨٧⦘﴾ [البقرة] فضمن، الرفث معنى الإفضاء، وذكر ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ... ⦗١٤⦘﴾ [الصف] التى قدمناها.

ولعل ابن جنى يقصد الفعل وما فى معناه، وإن لم يشر إلى ذلك صراحة، فإن ذكر هذه الأمثلة يعنى إرادته لذلك، ولو كان يقصد الفعل فقط لما ذكر المصدر الرفث، والصفة المشبهة المجموعة فى (أنصار) وقد قال الشيخ يس: إن "بيانه فى

(١) مجلة المجمع ١/١٨١. وانظر الخصائص ٢/٣٠٨.
(٢) مجلة المجمع ١/١٨٩. (٣) الخصائص ٢/٣٠٨.
(٤) نفسه ٢/٣٠٩. (٥) مجلة المجمع ١/١٨٦.
(٦) نفسه ١/١٩٨ وانظر فى هذا النقد نفس المجلة ١/١٨١.

الأفعال جار مجرى التمثيل لا التقييد»[1] ويعرف المجمع التضمين: بأن يؤدى فعل أو ما فى معناه فى التعبير مؤدى فعل آخر، أو ما فى معناه، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم[2]، وهذا التعريف يشمل كل ما ينطبق عليه التضمين، ولا يخل ببعض الفروع التى لم يشملها تعريف ابن جنى، وبهذا يعد تعريفا وافيا ودقيقا.

آراء العلماء فيه

للعلماء قديما وحديثا آراء لها جوانبها المتعددة، واتجاهاتها المختلفة، فى تفسير ظاهرة التضمين اللغوى، وكان لابن جنى الحظ الأوفر فى إيضاح أهم هذه الآراء، وترجيحه لأقواها، ونحن هنا نعرض لها عرضا علميا تحليليا وتلكم هى الآراء:

١- رأى الكوفيين

إن الكوفيين ليسوا فى حاجة إلى القول بالتضمين، لنيابة بعض حروف الجر عن بعض عندهم قياسا[3]، فالمعنى الملحوظ غير الوضعى غير مستفاد من توسع فى الفعل، بل مستفاد من أن بعض حروف الجر ينوب عن بعض بطريق الوضع، أى أن الحرف موضوع لأكثر من معنى واحد[4] وهذا بناء على نظريتهم المعروفة، فهم يجعلون لكل حرف عدة معان موضوعة له وضعا لغويا[5]، وقد حكى ابن جنى فى خصائصه مذهبهم هذا، وأوضحه بأنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ... ⑭﴾ [الصف] أى: مع الله، ويقولون: إن (فى) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله- عز اسمه-: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ... ⑺⑴﴾ [طه] أى عليها، ويقولون: تكون الباء بمعنى (عن) و(على) ويحتجون بقوله: رميت بالقوس أى عنها وعليها كقوله:

أَرمِى عليهَا وهْىَ فرعٌ أجمعُ[6]

(١) حاشية يس على التصريح ٢/ ٥.   (٢) مجلة المجمع ١/ ١٨٠.

(٣) حاشية الصبان على الأشمونى ٢/ ٢١٠، ومنار السالك (من التعليق) ١/ ٣٥٣، ومجلة المجمع ١/ ١٨٦.   (٤) نفسه ١/ ١٨٤.   (٥) نفسه ١/ ١٨٠.

(٦) هذا فى الحديث عن قوس وقوله: فرع أجمع أى عملت من غصن ولم تعمل من شق عود، وذلك أقوى لها.

وقال طفيل:

رَمَتْ عن قسيّ الماسِخيّ رِجالُهم ... بأحسنِ ما يُبتاعُ مِن نَبلِ يَثرب[1]

وأنشدني الشجري:

أرمي على شِريانةٍ قـــذّاف ... تُلحِق رِيشَ النبل بالأجـــوافِ[2]

وغير ذلك مما يوردونه[3]:

ولما فطنوا عند تفسيرهم القرآن الكريم والشعر القديم إلى أن بعض الأفعال والمشتقات يؤدى معنى غير معناه الوضعى، أى غير المعنى المتبادر منه لأول وهلة خشى الكوفيون أن يسموا ذلك تضمينا، لئلا يلتبس بالتضمين الذى هو علة البناء فسماه الكسائى حمل الشيء على نقيضه أو على نظيره[4]، وقد نقل ابن جنى عن أستاذه أبى على أنه كان " يستحسن قول الكسائى المذكور"[5] وقد مثل ابن جنى لذلك أيضا ببيتين من الشعر، فالأول قوله:

إذا رَضِيتْ عليَّ بنُو قُشَيـــر ... لعمرُ اللهِ أعجبنى رضاهَـا[6]

قال الكسائى: لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عدّى رضيت بعلى حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره، وقد سلك سيبويه هذه الطريق فى المصادر كثيرا فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا وأحدهما ضد الآخر، والثانى قوله:

إذا ما امرؤٌ ولّى عليَّ بِـوُدِّهِ ... وأدبر لم يصدر بإدباره وُدّى

فعلى هنا بمعنى عن ووجهه أنه إذا ولى عنه بوده فقد استهلكه عليه كقولك أهلكت عليّ مالى، وأفسدت عليَّ ضيعتى، وجاز أن يستعمل (على) ههنا لأنه

---

(١) الماسخى: القواس.

(٢) القوس المتخذة من شجر الشريان وهى - لقوة دفعها ونفاذ سهمها فى الرمية - تخلط ريش السهم بجوف المصيد. انظر التعليق (٦)، (١٠) بالخصائص ٢/ ٣٠٧.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٠٧، ٣٠٨. (٤) مجلة المجمع ١/ ١٨٣، والخصائص ٢/ ٣١١.

(٥) الخصائص ٢/ ٣١١.

(٦) وانظر فى قول الكسائى فى البيت حاشية يس على التصريح ٢/ ٧.

أمر عليه لا له[1] فقد أفسد عليه وده بأخذه منه وإبعاده عنه، لأن هذا الأخذ يحمل سمات تبديده وإهلاكه، فلما كان تولى بمعنى أخذه على جهة الإفساد والإذهاب عامله معاملة أفسد وأهلك، معاملة النظير لنظيره، وهم يؤولون ما كان لازما فتعدى بنفسه كرحبتكم الدار أو متعديا بحرف، واستعمل متعديا بنفسه مثل (تمرون الديار ولم تعوجوا) أو قاصرا لا يتعدى مطلقا، فضمن معنى فعل متعد بنفسه، نحو سفِه نفسه[2] بالضرورة أو الشذوذ، ويجعلون التضمين من باب الشذوذ، وإن كثر وقوعه فى الكلام[3]، وعلى ذلك فلا تجوُّز على قول الكوفيين، ولا توسع، وقد أعجب مذهبهم أكثر النحاة المتأخرين، ومنهم ابن هشام فى المغنى حيث وضع جزءا عظيما من كتابه فى تعدد معانى الحروف اللغوية، وقال: إنه أقل تعسفا[4] ولم يرتض ابن جنى هذا الرأى وعدّه مغسولا ساذجا من الصنعة وقال ما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه[5].

٢- رأى البصريين وابن جنى

لا يقول البصريون بنيابة بعض حروف الجر عن بعض قياسا، كما لا تنوب حروف الجزم عن حروف النصب، فليس للحرف وضعًا عندهم إلا معنى واحد وما أوهم خلافه لا يخرج عن أمور ثلاثة:

أ) تأويله تأويلا يقبله اللفظ باستعارة الحرف الذى تعدى به الفعل لمعنى الحرف الذى كان ينبغى أن يتعدى به، على طريق الاستعارة التبعية إن سهل تطبيق هذه الاستعارة على الحرف بكل شروطها، ومما ذكره ابن جنى من أمثلة قول عنترة فى معلقته:

بَطَلٍ كأنَّ ثيابه فى سَرْحَةٍ ... يُحذَى نعالَ السِّبت ليس بِتَوءَمِ[6]

(١) الخصائص ٢/٣٢١، ٣١٢. (٢) مجلة المجمع ١/١٩٨. (٣) نفسه ١/١٨٦.

(٤) المغنى ط المدنى ١/١١١، وانظر أيضًا التصريح ٢/٦، ٧، وحاشية الصبان على الأشمونى ٢/٢١٠، والتعليق فى منار السالك ١/٣٥٣.

(٥) الخصائص ٢/٣٠٦.

(٦) السرحة: شجرة طويلة مشرفة، نعال السبت: المدبوغة بالقرظ وهى أجود النعال، وليس بتوءم: أى لم يكن له أخ فى بطن أمه فهو قوى أو المعنى أنه لا ند له.

أى على سرحـة، وجاز ذلك من حيث كـان معلومـا أن ثيابه لا تكون فى داخل سرحـة، لأن السرحـة لا تنشق فتـستودع الثياب ولا غـيرها وهى بحـالها سرحة، ومثله قول امرأة من العرب:

هُمُ صلبوا العبدىَّ فى جذعِ نخلـةٍ فلا عطست شَيبانُ إلا بأجدعَا[(١)]

لأنه معلوم أنه لا يصلب فى داخل جذع النخلة وقلبها، وقال:

وخَضْخَضْنَ فينَا البحر حتى قطعنه على كلِّ حال من غمارٍ ومن وَحـل

قالوا: أراد بنا[(٢)]، ومثل: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ... ﴿٧١﴾﴾ [طه] أى عليها[(٣)].

ب) التوسع فى استعمال الفعل، أو ما يقـوم مقامه، فى معنى لا يتبادر منه لأول وهلة، إذا لم يكن ثَمة حرف يستعار، بأن استعمل الفعل المتعدى بحرف جر خاص استعـمال اللازم، فلم يتعد إلى مفعول أصـلا، أو تعدى ولكن بحرف جر آخر لا يستساغ ببلاغة إجراء الاستعارة فيه، أو تعدى إلى مفعول لا يناسبه[(٤)] وهذا ما أشار إليه ابن جنى بقوله:

اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن هذا الفعل فى معنى ذلـك الآخر، فلذلك جيء معـه بالحرف المعـتاد مع ما هـو فى معناه[(٥)] ويصفه فى مـوضع آخر بأنه باب من هذه اللغة لطيف طريف، وهو اتـصال الفعل بحـرف ليس مما يتعـدى به، لأنه فى معنى فـعل يتعـدى به[(٦)]، وقد سـموا هذا التوسع تضمينا[(٧)] وهو أيضاً من قبيل الاستعارة التبعية، أو المجاز المرسل فى الفعل وحرف الجر قرينته[(٨)] أو المفعول، وقد ذكر ابن جنى لذلك أمـثلة كثيرة كقول الله

(١) فى اللسان (عبد) نسبـته إلى سويد بن أبى كاهل والعبدى: نسبة إلى عـبد القيس وقوله بأجدع: أى بأنف أجدع.

(٢) الخصائص ٢/ ٣١٢، ٣١٣.

(٣) نفسه ٢/ ٣٠٧.

(٤) مجلة المجمع ١/ ١٨٥.

(٥) الخصائص ٢/ ٣٠٨.

(٦) نفسه ٢/ ٤٣٥.

(٧) مجلة المجمع ١/ ١٨٥.

(٨) نفسه ١/ ١٨٧.

عز وجل ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ... ﴿١٨٧﴾﴾ [البقرة] فأنت لا تقول: رفث إلى المرأة وإنما تقول رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا فى معنى الإفضاء، وكنت تعدى أفضيت بإلى كقولك: أفضيت إلى المرأة جئت بإلى مع الرفث، إيذانا وإشعاراً أنه بمعناه، وعليه قول الفرزدق:

كيف ترانى قاليا مجنّى   أضربُ أمرى ظهره للبطن

قد قتلَ الله زياداً عنّى

لما كان معنى قد قتله: قد صرفه عداه بعن[1].

جـ) جَعْل التعدية أو اللزوم غير المألوفين فى الفعل من قبيل نيابة بعض الحروف عن بعض على طريق الشذوذ، وهذا إذا قبح تطبيق الاستعارة فى الحرف، أو التضمين فى الفعل أو المشتق وكلما تعذر ذلك[2].

مبنى هذا الرأى

هذا الرأى الذى قال به البصريون، ومال إليه ابن جنى مبنى على أساس تحقق شرط المجاز وهو: وجود علاقة مقبولة، ووجود قرينة يؤمن معها اللبس، فالعلاقة لابد من تحققها، بأن توجد مناسبة بين المعنى الأصلى والمعنى المجازى، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ... ﴿٨٣﴾﴾ [النساء] ضمن أذاعوا معنى تحدثوا فعدى بالباء، والمعنيان متناسبان يشملهما جنس قريب هو الإعلان مثلا، فيكون التقدير: أعلنوه أو أعلنوا به، ولا يجوز: أكلت إلى الفاكهة، على أن أكل مضمن معنى مال، وتناولت عن القوس، مضمنا معنى رميت، إذ لا يحتمل الفعل معنى بعيدا عن معناه الوضعى بحيث تفضى تعديته

---

(١) الخصائص ٢/٣٠٨-٣١٠، ٤٣٥.

(٢) مجلة المجمع ١/ ١٨٥ وانظر فى الأمور الثلاثة السابقة، وكذلك صريح رأى البصريين السابق من أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس إلخ المغنى، ط. المدنى ١/ ١١١، والتصريح على التوضيح ٢/ ٤، ٥. وحاشية الصبان على الأشمونى ٢/ ٢٣٠، والتعليق (منار السالك ١/ ٣٠٣).

بحرف ذلك الفعل البعيد المعنى إلى إفساد الكلام وعدم ضبط معانى الأفعال[1]، وقد أوضح لنا عالمنا ابن جنى ذلك كله بقوله: ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا لكنا نقول إنه يكون بمعناه فى موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما فى كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا لا مقيدا لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد معه، وأن تقول: زيد فى الفرس، وأنت تريد عليه، وزيد فى عمرو، وأنت تريد عليه فى العداوة، وأن تقول: رويت الحديث بزيد، وأنت تريد عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش[2].

ولابد كذلك من تحقق وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس، كحرف الجر الذى يتعدى به الفعل، ولم يكن من حقه أن يتعدى به، كاللام الداخلة على (مَن) فى قول المصلى: (سمع الله لمن حمده)، فسمع يتصب ما فى معنى الكلام والصوت بنفسه، وهذا أشهر القرائن، وقد تكون القرينة المفعول مثل ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا ﴿٢٢﴾﴾ [مريم] فهنا القرينة المفعول لفعل أصله أن يتعدى بحرف جر، فعدى بنفسه، لتضمنه معنى فعل آخر يتعدى بنفسه (مكانا) وهكذا فى كل الحالات الأخرى.

وقيد أمن اللبس احتراز عن القرينة التى يفهم معها- على سبيل الاحتمال- الاقتصار على المعنى الحقيقى فى الملفوظ، وقد ضرب ابن جنى لذلك أمثلة منها قول الشاعر:

شَدُّوا المطِىَّ على دليلٍ دائبٍ   من أهلِ كاظمةٍ بسيف الأبحر[3]

فقالوا معناه: بدليل، وهو عندى أنا على حذف المضاف، أى شدوا المطى على دلالة دليل، فحذف المضاف، وقوى حذفه هنا شيئا لأن لفظ الدليل يدل على

(1) مجلة المجمع ١/١٩٦، وانظر حاشية يس على التصريح ففيها أمثلة أخرى ٢/٥، ٦، ٧.
(2) الخصائص ٢/٣٠٨.
(3) السيف: ساحل البحر، اللسان ١١/٦٨، ١٣/٢٦٤.

الدلالة، وهو كقولك: سر على اسم الله، و(على) هذه عندى حال من الضمير فى (سر وشدوا)، وليست موصلة لهذين الفعلين، لكنها متعلقة بمحذوف، حتى كأنه قال: سر معتمدا على اسم الله، ففى الظرف إذاً ضمير لتعلقه بالمحذوف[1] ومثله:

وَهَلْ يعمَنْ مَن كان أحدثُ عَهْدِهِ   ثلاثينَ شهراً فى ثلاثة أحوالِ

فقالوا: أراد مع ثلاثة أحوال، وطريقه عندى أنه على حذف المضاف، يريد: ثلاثين شهرا فى عقب ثلاثة أحوال قبلها، وتفسيره: بعد ثلاثة أحوال، فالحرف إذاً على بابه، وإنما هنا حذف المضاف الذى قد شاع عند الخاص والعام.

ويتضح من هذه الشواهد التى عرضها ابن جنى أن التضمين عند البصريين- وهو معهم- لا يتحقق إلا بتحقق شرط المجاز- سواء كان مجازا مرسلا أو استعارة- وهو وجود علاقة بين المعنى الأصلى والمعنى المراد، ووجود قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلى.

٣- رأى البيانيين

*جمهور البيانيين - وفى مقدمتهم الزمخشرى - يجعلون المعنى المتضمن تابعا من توابع الفعل المذكور، مدلولا عليه بلفظ محذوف، مقدر حالا غالبا، فيقولون فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ... ﴿٢٨﴾﴾ [الكهف]، إن تقدير الكلام: ولا تقتحمهم عيناك متجاوزتين عنهم، فيكون اللفظ المذكور مستعملا فى حقيقته، واللفظ الملحوظ معناه محذوفا لدليل من الكلام، وهو حرف الجر أو القرينة إن لم يوجد حرف جر فهو من باب مجاز الحرف.

وقد يَغْلُون[2] يجعل المحذوف أصلا، والفعل المذكور تابعا، على تقدير أنه حال، فيقولون فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ... ﴿٢﴾﴾ [النساء]

(١) الخصائص ٢/ ٣١٢.

(٢) غلا فى الأمر يغلو: جاوز حده. القاموس ٤/ ٢٧٣.

إن تقدير الكلام: ولا تضموا أموالهم إلى أموالكم آكلين، أو على تقدير أنه مفعول به في نحو : أحمد إليك الله، أى أنهى إليك حمد الله، فسبكوا من فعل (أحمد) مصدرا بدون سابك كسبك الفعل بعد همزة التسوية نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ⑥﴾ [البقرة ٦][1].

٤- رأى المتأخرين من النحاة والبلاغيين

للمتأخرين من العلماء آراء متعددة فى تخريج التضمين مأخوذة من كلام السابقين من البصريين والكوفيين والبيانيين، وقد جمع الشيخ يس فى حاشيته على التصريح كثيرا منها فذكر مما قاله النحويون والبيانيون ثمانية أقوال ملخصّه فيما يأتى:

أ - أنه مجاز مرسل، لأن اللفظ استعمل فى غير معناه لعلاقة وقرينة[2].

ب- أن فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز، ولكن بتأويل أن الفعل المذكور فى التركيب دل على معناه الحقيقى بنفسه، وعلى المعنى الملحوظ بطريق اللزوم والقرينة[2].

جـ- أن الفعل المذكور فى التركيب مستعمل فى حقيقته لم يشرب معنى غيره "كما جرى عليه صاحب الكشاف" ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر المناسب بمعونة القرينة اللفظية[3].

د - أن اللفظ المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى، ولكنه مستتبع معنى آخر يناسبه، من غير أن يستعمل هو فيه، ومن غير أن يستعمل له لفظ آخر، فيكون الكلام من باب الحقيقة التى قصد منها معنى آخر يناسبها، ويتبعها فى الإرادة، كما يدل تأكيد الخبر على إنكار المخاطب، وعليه فلا مجاز، ولا كناية، ولا حذف، والكلام مستعمل فى معناه الحقيقى[4].

---

(١) مجلة المجمع ١/١٨٦، ١٨٧ وانظر أيضًا ١٨٢ وحاشية يس على التصريح ٢/٥، ويؤولون قوله تعالى ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ... ③﴾ [البقرة] على معنى يعترفون به مؤمنين. انظر حاشية يس على التصريح ٢/٥، ٦.

(٢) نفسه ٢/٤. (٣) نفسه ٢/٥. (٤) نفسه ٢/٦.

هـ- أن المعنيين مرادان على طريق الكناية، فيراد المعنى الأصلى توصلا إلى المعنى المقصود، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى، وضُعف هذا القول بأن الكناية يصح معها إرادة المعنى الحقيقى، وصرف النظر عن المعنى اللازم[1].

و- أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز، وهو غير متسق التخريج كسابقه[1].

ز - أنه مجاز عقلى فى النسبة غير التامة، أى فى النسبة بين الفعل ومتعلقاته[1].

ح- أنه نوع مستقل من أركان الكلام العربى، وقسم رابع للحقيقة والمجاز والكناية[1].

فالمتأخرون لفقوا مذاهبهم من مجموع المذاهب القديمة، ورجح كل منهم ما اختاره من مذهبى المنع والجواز[2].

٥- رأى المجمع اللغوى

أخذ المجمع اللغوى بمذهب البصريين المانعين لتعدد معانى الحرف، وبشروط البصريين السابقة نفسها وعدّه قياسيا، إلا أنه أوصى بألا يلجأ إليه إلا لغرض بلاغى[3].

هل التضمين قياسى على هذه الآراء؟

يبدو- كما قال كاتب بحث التضمين فى مجلة المجمع اللغوى- أن هذا التوسع فى تعدى الأفعال، وما يشبهها، بحروف جر غير التى تتعدى بها قياسى على رأى الكوفيين، المحيلين هذا الباب على قياس نيابة بعض الحروف عن بعض، بالوضع بلا تعسف ولا تكلف، وقياسى على رأى بعض البصريين، القائلين بالتوسع فيما يمكن فيه من الفعل، وهو ضرب من المجاز، وقياسى عند جميع البيانيين، لأنه من باب التوسع فى حذف الحال ونحوه المتعلق به حرف، فيكون من باب الحذف لدليل، وهو قياسى مطرد، وقياسى على رأى أكثر المتأخرين أيضا[4].

---

(١) نفسه ٢/ ٧ ومجلة المجمع ١/ ١٨٧-١٨٩.

(٢) مجلة المجمع ١/ ١٩٣، ١٩٤. (٣) نفسه ١/ ١٨٠، ١٨١.

(٤) نفسه ١/ ١٩٥.

والمفهوم من كلام ابن جنى أيضا أنه قياسى، فقد قال فى الباب الذى تكلم فيه على التضمين: «ووجدت فى اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتا ضخما، وقد عرفت طريقه فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به فإنه فصل من العربية لطيف حسن»[1].

فليس معنى ذكره هذه الكثرة إلا جعله إياه قياسيا وهو الذى يقول - كأستاذه أبى على الفارسى -: إن ما قيس على الوارد الكثير من كلام العرب فهو من كلام العرب[2]. وقد أخذ المجمع بقياسيته كما تقدم.

رأى المحدثين

يجيز المحدثون التضمين، للحاجة إليه، جوازا قياسيا، يراد منه استخدامه استخداما فنيا فى الحياة العامة، وما جد - ويجد - فيها من ضروب العلم التجريبى والنظرى[3].

وقد عقب بعض العلماء المحدثين على أقوال العلماء السابقة فى التضمين، وأبدوا وجهات نظر جديدة نعرض لأهمها، ونبين موقفنا منها.

١- رأى الإمام محمد الخضر

يرى الإمام محمد الخضر أن الكلام الذى يشتمل على فعل عُدِّى بحرف وهو يتعدى بنفسه أو عُدى بحرف وهو يتعدى بغيره يأتى على وجهين:

أ- ألا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به، حتى تخرج الجملة على طريقة التضمين، ومثل هذا نصفه بالخطأ، والخروج عن العربية، ولو صدر من العارف بفنون البيان.

ب- أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه، مع معنى الملفوظ به، وبه يستقيم النظم، وهذا إن صدر ممن شأنه العلم بوضع الألفاظ العربية، وموضع طرق استعمالها، حمل على وجه التضمين الصحيح، كما قال سعد الدين التفتازانى: "فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم" والتشمير لا يتعدى بإلى، فيحمل على أنه قد ضمن (شمّر) معنى الميل الذى هو سبب التشمير عن

(١) الخصائص ٢/ ٣١٠. (٢) نفسه ١/ ٣٥٧، وانظر مجلة المجمع ١/ ١٩٢.
(٣) دراسات فى اللغة ١٨٤.

ساق الجد، فإن صدر مثل هذا عن عامي، أى ممن يدلك حاله على أنه لم يبن كلامه على مراعاة فعل آخر، مناسب للفعل الملفوظ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ، مثل قوله: أرجو الله قضاء حاجتي. "فلا يصح لأن المتكلم لا يعرف معنى التضمين - على أن يضمن معنى أسأل مثلا - وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد للتضمين وإنما تكلم على جهالة بوجه استعمال الفعل كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لا مرد له"[1].

والمتأمل لكلام الأستاذ الإمام يرى أنه يعترف بمذهب البصريين القائلين بأن التضمين توسع على طريق المجاز، مع تحقق العلاقة والقرينة المانعة، ولكن الإمام يشترط أن يكون المتكلم بهذا الأسلوب عالما بأسراره وطريقته، بحيث يعرف المعنى الأصلي، والمعنى المضمن، والعلاقة بينهما، ويضع كل شيء في موضعه، وعلى ذلك يجوز للشخص المتكلم إجراء كلامه على طريق التضمين، أما إذا كان جاهلا بطرائق التعبير فلا يجوز له ذلك.

وبناء الأستاذ الإمام رأيه على ملحظ العلم وعدم العلم خارج عن الوصف المنهجي، إذ لا علاقة لعلم المتكلم أو جهله بذلك، بل الأمر موقوف على تحقق الشروط اللغوية، فمتى وجدت كان الأسلوب صحيحا صدر ذلك من عالم أو جاهل، ولا ينبغي أن نحكم على أسلوب الجاهل بالخطأ إذا كان موافقا للقواعد العربية وسائرا على نهجها.

٢- رأى الدكتور السامرائى

اقترح الدكتور السامرائى لنفسه رأيا يعتقد أنه جديد، فقرر أن لابد للباحث في علم الدلالات، بغية الإفادة في اللغة العربية، أن يعاني صعوبة البحث، إذا ما أراد أن يخلص للمنهج السليم، ولا سيما في عصورنا الحديثة[2]، وهو يرى أن البصريين والكوفيين في هذا الباب لم يستقرئوا كلام العرب استقراء وافيا، ليسجلوا هذه الاستعمالات، وليقيدوها بقائليها، وبالزمن الذى قيلت فيه مهتمين بموضوع اللغات الخاصة التي أجازت استعمالا دون آخر[3]. . . . ولم يستطيعوا أن

(١) دراسات في العربية وتاريخها ٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) دراسات في اللغة ١٧٥. (٣) نفسه ١٧٩.

يدرسوا المشكلة دراسة أسلوبيــة حديثة[1] ولذا فلابد من أن تؤرخ الألفــاظ وتقيد بعصورها، وبقائليها، حاسبين للأقاليم والمجتمعات حسابها فى الاستعمالات، وما شاع بينها من فنــون القول، وبهذا نفيد المعــجمية العربيــة فائدة كبيرة، فــيعاد بناء المعــجمات المــطولة على أساس جــديد، بمراعاة الظروف التــاريخيــة، وتطورها، وانعكاس هذه الظروف المتــطورة فى المادة اللغــوية، ومن هنا تأتى ضــرورة القيــام بمعجم تاريخى[2].

والواضح أن القدماء قــد استقرأوا الظواهر اللغــوية فى هذا الموضوع ووفوه حقه، أما تأريخ الألفاظ وتقييدها بقائليها فإنهم قد فعلوا قدر استطاعتهم ولا يزال تحديد الزمن حتى الآن فى حاجة إلى من يمضى فى طريقه وينقب عنه.

٣- رأى بعض المحدثين كالأستاذ جورجى زيدان

يرى هؤلاء أن حروف الجــر التى تستــعمل لعــدة معــان لها معــنى وضعى واحد، والمعانى الأخرى تعد تفننا عربيا، فالباء وضعت للظرفية فى أخوات العربية ويرجح أن هذا هو الأصل فى دلالتــها عندنا، ومــا بقى من المعــانى ليس إلا تفننا عربيا[3].

وهذا الرأى يرجع إلى أن الحــروف والأدوات بقايا كلمــات مســتقلة قــديمة أفرغت من معناها الحقيقى، واستعملت مجرد موضحات أى مجرد رموز[4] فالباء بقــية كلمــة ذات مــعنى مســتقــل وهى(بيت)، بدليل وجــود ذلك فى السريانيــة والكلدانيــة، وورود الباء بمعنى فى البــيت فى التلمــــود والتــرجوم[5]، والكــاف بقية كلمة يظهــر أنها فقدت من العربية، وحفظت فى أخواتهــا، فهى فى العبرانية بقية khain "كن" التى مفادها كذا، فمعنى زيد كالأسد، زيد كذا الأسد و knain هذه منحوتة من akhain "أكن" فى العبــرانية بمعنى حقــيقة، فبناء على مــا تقدم تكون كاف التشــبيه بقية أصل يقــابل (أكن) العبرانية، فقــد من العربية، ولم يزل محفوظا فيها مركبــا مع لا النافية، أعنى به لكن، ولذا قال بعض أئمة اللغة: إنها

---

(١) نفسه ١٨٢.   (٢) نفسه ١٨٤.
(٣) الفلسفة اللغوية ٥٠، ٥١.   (٤) اللغة ٢١٦.   (٥) الفلسفة اللغوية ٥٠، ٥١.

تفيد الاستدراك، فكأن أصل مؤداها (لا حقيقة بنفى ما ذكر وتأكيد ما هو آت)[1].

ونحن نتفق مع هؤلاء المحدثين فى أن الحرف الموضوع لعدة معان له معنى واحد منها حقيقى، والباقى تفنن عربى على طريق المجاز، وسواء كانت الحروف بقايا كلمات أم لم تكن فالثابت أنها استعملت من أول أمرها أدوات لوصل الكلام، وربط بعضه ببعض، بما تحمل من هذه المعانى الحقيقية والمجازية.

تعقيب

يبدو لنا أن المنهج العلمى الصائب هو الذى توخاه ابن جنى، وسار فيه على طريقة البصريين، فقد تناول التبدلات المعنوية التى تقع بين الحروف والأفعال، وأوضح الصلات التى تربط بينها، وأن ذلك توسع عربى، وتصرف أدبى، يلجأ إليه أرباب اللغة وفصحاء العرب، وقد رسم قانون التبدل المعنوى على طريق التضمين، وذكر الحدود المرسومة له، من وجود القرائن الدالة على المراد، والوسائل الرابطة بين المعانى، فمن خالفها عد قوله سالكا طريق الشذوذ وكل من جاء بعده من العلماء المتأخرين قد نحا نحوه، واستمد من رأيه ومنهجه، شارحا ومعللا ودارسا، وهذا الرأى هو الأولى بالقبول لما يمد به العربية من طاقات تعبيرية، وملامح فنية، تفتح المجالات للغة مرنة مستعدة لكل متطلبات الحياة والحضارة، ولقد كان المجمع اللغوى صائبا عندما أقر به وجعله قياسيا، وكان انتهاج المحدثين له مبدأ لغويا سليما، فلا مراء كان ابن جنى بارعا وحاذقا وباحثا لغويا عبقريا.

(١) نفسه ٥٢. وقد طبق الأستاذ زيدان ذلك على حروف كثيرة من ٦٨-٧٩.

الارتجال

تمهيد: اللغة كائن اجتماعي متطور:

كل لغة تحتاج إلى زيادة عدة ألفاظها، تبعا لمقتضيات الحياة المتجددة كل يوم، وفي اللغات الأجنبية تعددت وسائل النمو سواء كان اجتماعيا أو فرديا، وقد يحدث أن تنمو الكلمة في القرية أو الأسرة مثلا ثم تأخذ طابع الاحترام في الناس. . . . وربما تكون نشأتها عن طريق فرد في المجتمع دون توجيه واضح من الأدباء أو المفكرين، وقد تموت كلمات وتحل أخرى محلها، ويكفي أن نقارن بين لغة شكسبير واللغة الإنجليزية الحديثة لنجد في العصر الحالي كلمات لم يكن يعرفها أو يستعملها شكسبير، كما نجد ألفاظاً أخرى قد تغيرت دلالتها، وكل هذا على الرغم من أنه ليس بين العصرين إلا نحو أربعة قرون.

فإذا ذهبنا في الإنجليزية إلى عهد تشوسر وجدنا أن الإنجليزي في العصر الحديث لا يكاد يفهم أو يعي ما يقوله هذا الشاعر القديم.

أما بالنسبة للغة العربية فإن الموقف يختلف، بسبب تاريخها الطويل، وارتباطها بالعقيدة ،وللرقابة المستمرة التي فرضها علماء اللغة، والتوجيه المستمر الذي فرضته ظروفها منذ قرون[1]، ولذلك كان إنشاء ألفاظ جديدة في العربية الفصحى قليلا جدا، والتغيرات التي تتناول مادتها ضئيلة كذلك، وهناك دوافع متعددة من التطور اليومي تحتاج إلى خلق كلمات جديدة، في كل اللغات، فكلما تحقق أي تقدم في الصناعة الإنسانية ترجم عن نفسه باستعمال آلات، وإجراءات جديدة، يقابلها خلق كلمات جديدة بقدرها[2]، وقد تكون هناك أسباب اجتماعية كثيرة تدعو إلى الزيادة في جانب لغوي أو أكثر، فلغة المغازلة - كما يقول الأستاذ فندريس - من أسرع اللغات تجددا، وليس من العسير أن نجد تطور العادات ينعكس في الصور المختلفة التي تقدمها لنا هذه اللغة.

---

(١) طرق تنمية الألفاظ في اللغة ٩، ١٠.

(٢) اللغة ٢٨٣.

ويجب عند تفسيرنا لـها ألا نهمل العلاقات الاجتمـاعية بين الجنسين، ففى عهـود الثروة والبذخ كانت توجـد أرستقراطيـة أنيقة تخص الحب بكل عنايتـها، وتجعل منه سلوتهـا المضادة، فى هذه البيئـة تكونت فى داخل اللغة الأرستـقراطية مـفردات خـاصـة بمسـائل الغزل، هكذا كـانت الحـال فى فـرنسا فـى العصـور الوسطى[1]. ويرى الأستاذ فـندريس أن لغة من اللغات قد تخلق كلمـات جديدة دون حاجـة إليها، وبذلك كثـر الترادف[2] فى الإنجليزية وتضـخمت مفـرداتها، والفرنسـية تهالكت كالإنجليـزية على اتخاذ الكلمات الجـديدة، ولما تزل الكلمات القديمة فى حيـوية تامة، وكافية للتـعبير، وهذا عيب ينجم دائمـا من رخاء الحال الذى يمكن اللغـة من استـعارة كل مـا ينقصـها كـما تشـاء، حتى مـا يطلب منه لاستعمال مؤقت[3].

وبهذا ندرك أن اللغات تحـتاج إلى الزيادة بسبب من الأسباب، وقد تـستمد هذه الزيادة بطرق متعددة، كالاشـتقاق الذى يجدد الكلمات[4]. والقياس، وتغير الدلالة، والاستـعارة من اللغـات الأخرى، أو من لغـات قديمة، وإنشـاء كلمات مبتكرة لم تكن معروفة من قبل، وغير ذلك من الوسائل اللغوية، ويهمنا هنا بيان الوسيلة التى بها تنشأ كلمات جـديدة ذوات طابع غير معروف لأرباب اللغة، وهو ما اصطلح اللغويون على تسميته بالارتجال.

حقيقة الارتجال: هو - فى أجلى معانيه - الاختراع كأن ينطق المتكلم بكلمة جديدة فى معناها، أو جديدة فى صورتها، فلا تمت لمواد اللغة بصلة، أو لا تناظر صيغة من صيغها، وقد يطلقونه على الاشتقاق[5].

وجوده فى اللغات

(١) رأى ابن جنى وغيره من القدماء

يعـترف ابن جنى بوجـود فكرة الارتجـال فى اللغـة، وقد أيد رأيه ببـعض الكلمـات التى جاءت عن ابن أحـمر، وبمـا روى عن رؤبة وأبيه من أنهـما كـانا

---

(١) نفسه ٢٨٨. (٢) سنرى أن الترادف فى العربية كانت له أسباب دعت إليه أو نشأ عنها.
(٣) اللغة ٢٩٢. (٤) نفسه ٢١٠. (٥) من أسرار اللغة (ط ٣)، ص٨٠، ٨٢.

يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها، وفى كتب النحاة ما يرشدنا إلى اعترافهم- أيضاً- بالارتجال فى أثناء حديثهم عن العلَم وتقسيمه قسمين: هما منقول ومرتجل، وفى ذلك يقول ابن مالك:

ومنه منقولٌ كفضلٍ وأسد   وذُو ارتجال كسعادَ وأدد

فالمرتجل عندهم: ما لا يدل فى صيغته على أى معنى، أو بعبارة أخرى: لم يكن قبل العلمية كلمة من كلمات اللغة، هذا عند الجمهور، وذهب سيبويه إلى أن الأعلام كلها منقولة، والزجاج إلى أنها كلها مرتجلة[1]، وقد وردت أمثلة فى كتب اللغة يمكن عدُّها مرتجلة.

فأساس الارتجال عند القدماء هو: ما روى عن رؤبة وأبيه- ما روى فى كتب النحاة -الكلمات التى أوردها ابن جنى عن ابن أحمر- الكلمات التى وردت فى بعض كتب اللغة.

وابن جنى- من القدماء- هو الذى عالج هذا الموضوع بطريقة تفصيلية، وكلامه الذى يتصل به يشمل الاختراع من العدم، والاشتقاق، والاستفادة من اللغات القديمة الشقيقة أو الأجنبية، فقد تحدث فى (باب فى الشىء يسمع من العربى الفصيح لا يسمع من غيره) عن كلمات انفرد بها ابن أحمر الباهلى، منها (كأس رنوناة) أى دائمة وذلك قوله :

بنّت عليه الملكَ أطنابها   كأس رنوناةٌ وطِرْفٌ طِمِرّ

ومنها (المأنوسة) وهى النار، وذلك قوله:

(كما تَطاير عن مأنوسةَ الشررُ)

ومنها (الجبر): وهو الملك، وإنما سمى بذلك -أظن- لأنه يجبر بجوده، وهو قوله:

اسلم براووق حُيِيت به   وانعم صباحا أيُّها الجبر

ومنها: (ماريّة): أى لؤلؤية لونها لون اللؤلؤ، ومنها قوله: (البابوس) وهو أعجمى يعنى ولد ناقته وذلك قوله:

---

(١) الاشمونى ١/ ١٣١.

حنّت قَلوصى إلى بابوسها جَزَعًــا		فما حنينُك أم ما أنت والذّكر؟

فالألفاظ التى ذكرها تشمل ثلاثة أنواع : المختـرع، والمستعار من لغة قديمة، أو من لغة أجنبـية، فكلمة الجبـر يمكن أن نرجعهــا إلى الفصيلة السامـية[1] فهى معروفة فى العبـرية والسريانية والآرامية، وتعنى فيها جميـعا معنى الرجل والسيد صاحب القوة والنفوذ[1] وكلمة البابوس أعـجمية باعتـراف ابن جنى، والكلمات الأخرى تحتمل الاختراع، ويقول ابن جنى عن هذه الكلمات: "إما أن يكون شيئا أخذه عمـن ينطق بلغة قديمة لم يُشارَك فى سـماع ذلك منه، وإما أن يكون شـيئا ارتجله ابن أحمـر، فإن الأعرابى إذا قـويت فصاحـته، وسمت طبـيعتـه تصرّف، وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به"[2].

والذى يقرأ كلام ابن جنى يفهم أنه يقصد بالارتجال أحد أمرين:

١- اختراع ألفاظ من العدم، كتلك التى حدثت من رؤبة وأبيه، فقد "كانا يرتجلان ألفاظاً لم يســمعاها ولا سـبقا إليـها"[2] ويمكن أن يجرى ذلك عـلى طريقة القياس، وهذا معنى قولهم عن رؤبة وأبيه: إنهما قـاسا اللغة، وتصرفا فيها، وأقدما على ما لم يأت به مَن قبلهما[3].

٢- الاشتقاق من مواد معروفة، على طريقة مخالفة للقواعد القياسية مثل قوله:

تراقَع العزُّ بِنا فَارْفَنْعَعَا

وهذا ما يعنيه قولهم عن رؤبة وأبيه: إنهمـا "تهضّما اللغة وولّداها وتصرّفا فيها غيـر تصرف الأقحاح فيها، وذلك لإيغـالهما فى الرجز، وهو مما يضطر إلى كثير من التفريع والتوليد لقصره ومسابقة قوافيه"[4].

ويبدو من كلام ابن جـنى أنه يقبل الاختراع من العدم إذا كـان سالكا طريق القيـاس، ومما يدل على هذا أنه قرن حديث الارتجال بحـديث الاشتقاق القـياسى فقال: "وعلى نحـو من هذا قال أبو عثمـان: ما قيس على كلام العـرب فهو من

(١) من أسرار اللغة (ط٣) ٨٢.
(٢) الخصائص ٢/ ٢٤، ٢٥.
(٣) نفسه ١/ ٣٦٩.
(٤) نفسه ٣/ ٢٩٨.

كلام العرب، وفى هـذا الضرب غار[1] أبو على فى إجازته أن تبنى اسمـا وفعلا وصـفة ونحـو ذلك من ضرب فـتقـول ضربب زيد عـمرا، وهذا رجل ضـربب وضربنى، ومـررت برجل خرجج، وهذا رجل خرجج، ودخلل وخـرجج أفضل من ضربب، ونحو ذلك[2] "فقلت له: أفترتجل اللغة ارتجالا ؟ قال : ليس بارتجال لكنه مقـيس على كلامهم فهـو إذًا من كلامهم[3] فهذا ليس بارتجـال كما قال أبو على، ولكن العربى إذا قـويت فصاحته، وسـمت طبيعته - كـما قال ابن جنى - تصرّف، وارتجل ما لم يسبقه أحد إليه" فـإنه لما أصبحت العربية طبيعة عنده أمكنه أن يولد جديداً جارياً على سمتها، ولذا قسم ما يرد عن الفصيح قسمين: ما يوافق القياس وما يخـالفه "فإن كان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد بـه استعمال إلا من جهـة ذلك الإنسان فـإن الأولى فى ذلك أن يحسن الظن بـه، ولا يحمل على فساده[4]. . . فلا نقطع على الفصيح يسمع منه مـا يخالف الجمهور بالخطأ، ما وجد طريق إلى تقـبل ما يورده، إذا كان القيـاس يعاضده[5] ويحمل ذلك على أنه قد ارتجله -أخذاً من عبارته السابقة- وقد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها، وتأبدت معالمها[6] فالمعروف أن لغات كثيرة قد ضاعت بعد الإسلام لموت الحفظة والرواة "قال عمر بن الخطاب- رضى الله تعالى عنه-: كـان الشـعر علم الـقوم، ولم يكن لهـم علم أصح منه، فـجاء الإسـلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد، وغـزو فارس والروم، ولهيت عن الشعر، وروايته، فلما كثر الإسـلام، وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب فى الأمـصار راجعوا رواية الشعر فلم يئلوا[7] إلى ديوان مدون، ولا كتاب مكتـوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحـفظوا أقل ذلك وذهب عنهم أكثره، وقال أبو عمرو بن العـلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العـرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشـعر كثيـر، ولسنا نشك فى بعد لغة حـمير ونحـوها عن لغة ابنى نزار، فقد يمكن أن يقع شىء من تلك اللغة فى لغتهم، فـيساء الظن فيه بمن سمع

(١) من الغور وهو ما انخفض من الأرض ويريد تعمق فى البحث.
(٢) الخصائص ٢/ ٢٥. (٣) نفسه ١/ ٣٥٩. (٤) نفسه ١/ ٣٨٥.
(٥) نفسه ١/ ٣٨٧. (٦) نفسه ١/ ٣٨٦. (٧) لم يلجأوا ويرجعوا.

منه، وإنما هو منقـول من تلك اللغة[1] وحدث ابن جنى قـال: دخلت يوما على أبى على -رحـمه الله- خالـياً آخر النهـار، فحين رآنى قـال لى: "أين أنت؟ أنا أطلبك، قلت: وما ذلك؟ قال: ما تقول فيـما جاء عنهم من "حوريت"؟ فخضنا معا فيه فلم نحل بطائل منه، فقال: هو من لغة اليمن ومخالف للغة ابنى نزار فلا ينكر أن يجىء مخالفا لأمثلتهم[2].

والعربى الفصيح إذا اجتمع فى كلامه لغتان فصيحتان.... فأخلق الأمر به أن تكون قبـيلته تواضـعت فى ذلك المعنى على ذينك اللفظين... وقـد يجوز أن تكون لغته فى الأصل إحداها، ثم إنه استفـاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عـهده وكـثر استعـماله لهـا، فلحقت لـطول المدة واتصال اسـتعـمالهـا بلغتـه الأولى[3]... وكلما كثرت الألفـاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بان تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد[4].

والقول بوقـوع اللفظة للفصـيح من لغة قديمة أيده القـاضى الجرجانى فـهو يقول فى كتابه الوساطة[5]: "أما الألفاظ التى زعموا أن الشـعراء تفردوا بها فإنها موجودة عن أئمـة اللغة، وعمن ينتهى السنـد إليهم، ويعتمد فى اللـسان عليهم، وإنما نتكلم بما تكلموا به، وواحد كالجميع، والنفر كـالقبيلة، والقبيلة كالأمة، فإذا سمعنا عن العربى الفصيح الذى يعتد حـجة كلمة اتبعناه فيها، ثم إن لم تبلغنا من غيـره، ولم نسمع بهـا إلا فى كلامـه لم نزعم أنه اختـرعهـا، ولم نحكم أنه أبو عذرتها، وعلى هذا اكثر اللغة "ويقـول الإمام الشافعى- رضى الله عنه-: "لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبى، ولكنه لا يذهب منه شىء على عامتهـا، حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه، والعلم به عـند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقـه، لا نعلم رجلا جمع السنن فلم يذهب فيـها عليه شىء فإذا جمع علم عـامة أهل العلم أتى على السنن وإذا فـرق كل واحد منهم ذهب عليـه الشىء منهـا، ثم كان مـا ذهب عليه منهـا

(١) نفسه ١/ ٣٨٦. (٢) نفسه ١/ ٣٨٧. (٣) نفسه ١/ ٣٧٢.
(٤) نفسه ١/ ٣٧٤، وانظر نصوص ابن جنى ص ٣٦٨، ٣٦٩من كتابنا. (٥) ص ٤٥٤، ٤٥٥.

موجودا عند غيره، وهم فى العلم طبقات، منهم الجامع لأكثره، وإن ذهب عليه بعضه، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره، وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلا على أن يطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم، بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه، حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله ﷺ"[1] فالجرجانى والشافعى يؤمنان بأن الألفاظ التى ترد عن بعض الفصحاء يمكن أن تكون أضيفت إلى لهجتهم من لهجات أخرى قديمة أو معاصرة، وهذا هو احتمال قال به ابن جنى.

فإن لم يكن القياس مسوغا لما ورد عن الفصيح كرفع المفعول، وجر الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغى أن يرد، وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا، فلم يبق له عصمة تُضيفه ولا مسكة تجمع شعاعه[2].

ولكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين أو متهم، أو من لم ترق به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته، كان مردودا غير متقبل[3] وبعبارة أخرى: "إن كان الرجل الذى سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفاً فى قوله، مألوفا منه لحنه، وفساد كلامه حكِم عليه، ولم يسمع ذلك منه، هذا هو الوجه، وعليه ينبغى أن يكون العمل، وان كان قد يمكن أن يكون مصيبا فى ذلك لغة قديمة – مع ما فى كلامه من الفساد فى غيره- إلا أن هذا أضعف القياسين، والصواب أن يُرد ذلك عليه ولا يُتقبل منه[4].

وعلى هذا فالاشتقاق بما يخالف النهج العربى مردود، ومن هنا تعقب العلماء رؤبة وأباه، ويمكن فهم ذلك مما أجاب به ابن جنى عما روى عن الخليل من إنكاره قول رجل :

ترافع العزُّ بنا فارفنععا

وهو أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناه مما لامه حرف حلقى، والعرب لم تبن هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق، إنما هو مما لامه حرف فموى وذلك

---

(١) الرسالة للإمام الشافعى، ط ١٣١٠هـ، ص١٨، ١٩.

(٢) الخصائص ١/ ٣٨٧.　(٣) نفسه ٢/ ٢٥، ٢٦.　(٤) نفسه ١/ ٣٩٠.

نحـو اقْعَنْسَسَ، واسـحنكَك، واكْلَنْدد، واعـفَنْجج، فلمـا قـال الرجل للخليل: (فارفنعا) أنكر ذلك من حيث أرينا[1] "أو" أنه رأى نون (ارفنعع) فى موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غناء غـير مبينة فأنكره، وليس كذلك فى اقعنسس، لأنها قبل السين، وهذا موضع تكون فـيه مُغَنَّة مشابهـة لحرفى اللين. . . وعلى ما نحن عليه فلو قـال قائل: كيف تبنى من ضـرَب مثل (حَبَنطَى)؟ لقلت فيـه: (ضرنبَى) ولو قال: كـيف تبنى مثله من قرأ؟ لقلت: هذا لا يجـوز، لأنه يلزمنى أن أقول: (قرنأى) فـأبين النون لوقوعـها قـبل الهمزة، وإذا بـانت ذهبت عنها غنتـها، وإذا ذهبت غنتـها زال شبـهها بحروف اللين، فى نحـو: عَثَوثل وخَـفيـدد وفدوكس وزَرارق وسَلالم وعُذَافر وقَراقر- على ما تقدم- إلخ[2]. . . . وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله: (ارفنععا) إنما هو لتكرر الحرف الحلقى مع استنكارهم ذلك[3].

فخلاصة رأى القدمـاء- وعلى رأسهم عالمنا ابن جنى- أن الارتجال واقع فى اللغة، فيجـوز للفصيح من العرب أن يرتجل جديدا - فى إطار القـواعد العامة - ويفسر ما أتى به على أنه من اختراعه وابتكاره، أو أنه استمده من لغة قديمة قريبة أو بعيدة.

والناظر فى أدلة هؤلاء يلاحظ أن ابن جنى ذكـر أن رؤبة وأباه كانـا يرتجلان اللغة وقـد دفع إلى ذلك "أن الرواة كانوا مشـغوفين بأن يقفـوا على كل جديد لم يعرفوه، وكان يقـضى على العالم فى جهله بكلمة أو خطئه فى مـسألة فدعا ذلك بعضهم لأن يتزيدوا ويختلقوا إذا أحرجوا، أو يلتمسوا مثل هذا المختلق من أعرابى اشتهـر بالفصاحة كـرؤبة بن العجاج"[4]، ومن هذا ما يرويه يونس عن رؤبة أن الرواة كانوا يلحون عليه أن يمدهم بالغريب النادر فكان يسـتجيب لإلحاحهم ويشبع رغبتهم بكلمات لم يألفـوها وأقيسة لم يعهدوها"[4] وكان رؤبة نفسه يشعر بمبلغ هذا الاخـتلاق والكذب علـى العرب، إذ إن بعض ذلك من عـند نفسـه، وليس منقولا عن العـرب أصحاب اللغـة "فنرى رؤبة يصيح فى يونس بن حـبيب حين

(١) نفسه ١/ ٣٦٢.　　(٢) نفسه ١/ ٣٦٥.　　(٣) نفسه ١/ ٣٦٦.

(٤) من أسرار اللغة، ط٣، ٨٤، والشعر والشعراء ٢/ ٢٩٥.

طالبه بالمزيد قائلاً: حتى متى تسألنى عن هذه الأباطيل وأزوقها لك؟ أما ترى الشيب قد بلغ فى رأسك ولحيتك؟[1].

"ولكن هل كان رؤبة يرتجل المسائل ارتجالا، ويخترعها اختراعا، أو كان يلجأ فقط إلى القياس والاشتقاق ؟ "يشك الدكتور أنيس فى ذلك- كما هو نص عبارته السابقة- ويقول: "من الصعب الإجابة على مثل هذا السؤال إجابة نطمئن إليها[1] ولكننا نستطيع أن نجزم بأن بعض الجديد الذى كان يأتى به رؤبة وأبوه من اختراعهما وابتكارهما وإلا فإنه لو كان كله جاريا على القياس والاشتقاق، ومن مواد عربية مألوفة لم يكن هناك داع إلى عدّ هذا الجديد من الأباطيل والكذب، فهذه الأوصاف تعبير صريح عن القلق لما كان يخترعه من عند نفسه، ويلقى به إلى الناس مفهما لهم أن ذلك وارد عن العرب، وعلى نهجهم، وليس كذلك فى حقيقة الأمر.

وهذا الاختلاق كما كان فى الألفاظ، وبنية الكلمات، كان فى المعانى بحيث غير رؤبة فيها وأبدى رأيا لم يعرفه العرب، فصاحب كتاب الشعر والشعراء- وهو أحد الكتب التى تذكر غرائب رؤبة- أخذ عليه بعض مآخذ تتعلق بخطأ فى المعنى، فهو يجعل الأسود أخبث من الأفعى فى قوله:

فأخطأ الأفعى ولاقى الأسودا[2]

وذكر المبرد- فى باب تكاذيب الأعراب من كتابه الكامل - أن رؤبة سئل عن زمن الفطحل فى قوله:

لو أننى عُمِّرت سنَّ الحِسل[3] أو عمرَ نوحٍ زَمنَ الفِطَحْل

(١) المصدران السابقان. (٢) الشعر والشعراء ٢/٥٩٧، ٥٩٨.

(٣) الحسل: كالعلم: ولد الضب وسن الحسل مثل تضربه العرب فى طول العمر، لأن الضب يعيش زمنًا طويلاً يقال: إنه لا تسقط له سن أبدًا حتى يموت، ويقال أيضًا: إن الضب والحية والقراد والنسر أطول شيء عمراً ولذلك قالوا: أحيى من ضب. انظر لسان العرب ١٣/ ١٦٠، ١٦١، ومجمع الأمثال للميدانى ٢/ ٢٢٦، والتعليق على بيت رؤبة السابق فى كامل المبرد ٢/ ٥٥٠.

فقال: أيام كانت السلام[1] رطابا[2].

فلا ريب أن بعض ما أتيا به يعد من الاختراع، وفى بعضه الآخر ما يرويانه عن اللغات القديمة أو الأجنبية بحيث كان يعد لدى الرواة من غرائب اللغة، ويستبين ذلك للباحث من اطلاعه على أراجيز رؤبة وأبيه التى شرحها البكرى فى كتاب بعنوان (أراجيز العرب) فمعظم كلمات الأراجيز من الحوشى الغريب»[3].

والكلمات التى أوردها ابن جنى عن ابن أحمر الباهلى تحتمل أيضاً ما احتملته كلمات رؤبة وأبيه وقد أوضحنا ذلك بنص كلامه فيما سبق.

والباحث فى العربية يعثر فى بعض مصنفاتها على كلمات وصفت بالاختراع، فقيل عنها: إنها مصنوعة، وقد أورد المزهر عددا من تلك الكلمات غير منسوبة، ووصفها بالاختراع والصنعة- نقلا عن بعض المصادر اللغوية- فقد نقل عن ابن دريد فى الجمهرة أن الخليل قال: أما ضهيد وهو الرجل الصلب فمصنوع لم يأت فى الكلام الفصيح، وكذلك عنْشج للثقيل الوخم.. إلخ[4] وقد روى فى بعض مراجع اللغة والأدب ما يدل على أن أحد الشعراء أو الكتاب قد يرتجل كلمة أو كلمتين تفكها وتظرفا.

ومن ذلك ما يرويه صاحب الأغانى منسوبا إلى بشار، والمسعودى منسوبا إلى أبى العنبس، أيام المتوكل، من أن بشارا أو أبا العنبس جاء إلى أصدقائه يوما، فقال له أحدهم: مالك مغتما؟ فقال مات حمارى، فرأيته فى النوم، فقلت له: لم مت؟ ألم أكن أحسن إليك؟ فقال:

هام قلبى بأتان	عند باب الصَّيدلانى
تيمتنِى يوم رُحنا	بثناياها الحسانِ
وبخد ذى دلال	مثل خد الشَّنغرانِ

(1) جمع سلمة وهى الحجارة الصلبة سميت بذلك لسلامتها من الرخاوة.

(2) الكامل ٢/٥٤٩. وانظر المزهر ط١٢٨٢هـ، ٢/٢٥٢. (3) من أسرار اللغة، ط٣، ٨٣.

(4) المزهر ط الأولى ١/ ٩٠، وفى الخصائص: ضهْيد: اسم موضع وهو مصنوع - أيضًا - انظر الخصائص ٣/٢١٦ واللسان ٤/٢٥٥، وكلمة عنْشج فى اللسان أنه للمتقبض الوجه السيء المنظر ولم يشر إلى أنه مصنوع، لكنه أشار إلى أن (عفشج) للثقيل الوخم وأنه مصنوع. اللسان ٣/ ١٥٠، ١٥٥. وانظر أبوابًا كثيرة ذكرتها فى حديثنا عن الإبدال ص ٦٤١ من كتابنا.

فقال له سائله: ما الشنغران؟ قال: ما يدريني؟ هذا من غريب الحمار، فإذا لقيته فاسأله[1] وكل هذه الكلمات مما يؤيد رأى القدماء فى وجود الارتجال فى اللغة العربية.

(٢) رأى المحدثين

أ- **المؤيدون ودليلهم**: يرى بعض العلماء أنه "لا ينكر وقوع الارتجال فى لغة الإنسان إلا مكابر"[2] وبنى أصحاب هذا الرأى نظريتهم على أسس منها:

١- عند الإنسان ألفاظ لا يمكن إرجاعها إلى محاكاة الأصوات إلا بتكلف وتعسف، فأحر بها أن تكون من الألفاظ المرتجلة، أنطقه بها الله الذى أنطق كل شىء[2].

٢- اختراع الأطفال للألفاظ والصيغ، وقد أجروا فى ذلك التجارب الخاصة على الأطفال[3] ويقول الأستاذ أحمد الإسكندرى: "إننا سمعنا كثيراً من الأطفال يرتجلون كلمات مركبة من حروف عدة[4] ومن هنا يزعم بعض العلماء "إمكان نشأة لغات مستقلة من مثل هذا فى البيئات المنعزلة"[5].

ويقول الدكتور أنيس: "لا تكفى تلك الأمثلة التى رويت لنا عن ارتجال الأطفال واختراعهم الكلمات اختراعاً... للفصل فى ارتجال الأطفال برأى حاسم فهذه الأمثلة يحوطها الإبهام والغموض"[5].

ويرى أن الارتجال جائز عند الكبار "فالارتجال ممكن، ولا يحتاج إلى قدر كبير من الثقافة، بل فى مكنة كل منا أن يرتجل متى شاء، وأنى شاء، وليس مثل هذا الحمق مقصورا على قوم دون آخرين، فنحن نستطيع فى سهولة ويسر أن

(١) الأغانى ٣/ ٦٢ ومروج الذهب ٤/ ٤٣، وبينهما خلاف فى ألفاظ الأبيات والشنغران بالنون والغين فى مروج الذهب وبالياء والفاء فى الأغانى.

(٢) فقه اللغة، الإسكندرى، ص٢٩.

(٣) من أسرار اللغة ط٣، ص٨٧-٨٩. (٤) فقه اللغة، ص٣٠.

(٥) من أسرار اللغة، ط٣، ص٩٠، وزعم بعض العلماء أن ارتجال الألفاظ للدلالة على المعانى راجع إلى طبائع الحروف المتألفة هى منها، فعنده أن كل حرف يرمز إلى معنى كلى يتفرع إلى فروع يدور فيها هذا الحرف، فقه اللغة، للإسكندرى، ص٣١.

نرتجل كلمات عربيــة ما أنزل الله بها من سلطان، وأن نخلع عليهــا من المعانى ما يشاء لنا الهـوى، وهى لا تقل حينئذ عــما نسبــه القدماء من اللغـويين للإعراب، ومثل للارتجال بما كانوا يقولونه وهم طلبة من مثل:

ومد عشر بالعثلمين تقنطحــت   سلفا قناه كبز فرع القنظل

وقال: إن أصحاب الحرف والطوائف المختلفــة يمكن أن تخترع ألفاظاً خاصة بصنائعها واتجاهاتها الدينية والاجتماعية، وأكد أن تلك الكلمات المخترعة تشيع بين الناس، فتكتسب احترامهم، وهنا قد يبدأ الكتاب والشعراء فى استعمالها، ولا يمر زمن طويل حتى تصبح بلفظها ومعناها مقبولة فى تلك اللغة(١).

وهذا الارتجال يظهر أثره فى اللهجــات الدارجة، إلا أنه قليل محدود الأثر، فقد يمر جيل أو جيلان من الزمان قبل أن نظفر فى اللغة بكلمة أو كلمتين يمكن أن نعزوهما إلى الارتجال.

أما فى لغــتنا العربيــة الفصحى التى لا نتــركها نهــبًا للتطور، بل نحـصنها بحصون منيعــة، فرضها علينا القدماء من اللغـويين، فلا أمل من رقى أمثال تلك الكلمات المرتجلة إلى مصاف غيرها من كلمات اللغة الفصحى(٢).

ويؤمن الدكتور تمام حسان بفكرة الارتجال أيضــاً، ويقرها لخضوعها لعناصر اجتماعــية تطورية، يقول: والحق أن العنصر الاجتمــاعى لا يمكن تجاهله فى اللغة لأننا نعــترف بوجـود أسلوب خاص لكــل متكلم، ويجـواز الارتجال فى اللغــة، والاحتجاج بأقوال الأفراد، سواء أكــانوا شعراء أم خطباء أم حكماء أم غير ذلك، لأن الاعتراف بكل أولئك اعتــراف بما يسمى شخصية المتكلم، ويستــتبع الاعتراف بهذه الشخـصية اعترافــا آخر بالتطور فى اللغة(٣). وهو يتفق فى هذا مع الدكتور أنيس وأنه يمكن حـدوثه من الكبار، وذلك قد يسـتعملـه الشعراء والكتــاب، وقد يرقى بعض تلك الكلمات إلى اللغة الفصحى(٣).

(١) من أسرار اللغة ٩٠-٩٢.   (٢) نفسه ٩٢، ٩٣.

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ٨٣.

والمحدثون بذلك يعترفون بالارتجال فى اللغات الفصحى والعامية قديما وحديثا، ولندرة تلك الكلمات المرتجلة فى اللغات، وضعف أثرها فى نمو تلك اللغات يرى معظم الباحثين من المحدثين أن الارتجال أتفه طرق الوضع اللغوى(١).

ب- **المانعون ودليلهم**: لم تؤمن طائفة من المحدثين بفكرة الارتجال ورفضوها لأدلة منها:

١- أن ما يرويه المؤيدون ليس فى حقيقته إلا نوعاً من عبث الأطفال باللغة المألوفة المعهودة(٢).

٢- أن توليد الثلاثى من الثنائى، أو من الحرفين الأولين، ثم توليد الرباعى من الثلاثى، وهذا لا يخلو من مواضعة واصطلاح، وصدورهما من الأناس الأولين غير معقول(٣).

وهم يرون أن تلك الكلمات الجديدة التى نسمع عنها فى اللغات الأوربية، وقد أطلقت على مستحدثات جديدة، قد اشتقت أصولها من اللاتينية أو اليونانية، أو اتخذ اسم صاحب الاختراع علما على تلك المستحدثات، كاسم (مكنتوش) الذى أطلق على نوع من معاطف المطر، لأنه صاحب المصنع الذى أنتجها، فليست تلك الألفاظ مخترعة، بل إنها راجعة إلى الاشتقاق أو القياس أو النحت أو الاستعارة، وغير ذلك من طرق وضع الكلمات الجديدة(٤).

ولئن سلمنا للمانعين بعبث الأطفال، وتسمية المستحدث الجديد باسم مخترعه، أو الرجوع فى اشتقاق اسمه إلى أصول لغوية قديمة كاللاتينية أو اليونانية، فإننا لا نسلم لهم بأن كل مخترع يجرى على هذا النمط، بل إن بعض ذلك يطلق عليه اسم جديد لم يعرف من قبل، واستبعاد حدوث المواضعة والاصطلاح من القدماء غير مقبول؛ لأن المواضعة والاصطلاح لا يعنى أنهم كانوا يعقدون المحافل والمؤتمرات للاتفاق على كلمة - كما تفعل المجامع اللغوية الآن-

---

(١) من أسرار اللغة، ط٣، ٩٣.
(٢) نفسه، ط٣، ٨٩.
(٣) فقه اللغة، الإسكندرى، ٣٠.
(٤) من أسرار اللغة، ط٣، ٧٩.

وإنما كان القائل ينطق عن فطرة، أو قياس يراعيه في وضع الألفاظ، فيسمعه منه غيره، ويفهم مراده بقرينة إشارة أو خطاب، ثم لا يلبث أن يفشو بين الناس(١).

ونحن مع ابن جنى والأقدمين ومع المحدثين أيضاً: فاللغة الفصحى يقتصر الارتجال فيها على العرب الفصحاء، وكان ذلك أيام شبابها في عصور الاحتجاج وهو ما أقره ابن جنى، فقد كانت الجماعة العربية تلجأ إلى هذا الطريق متى أعوزتها الحاجة، شأنه في ذلك شأن طرق الوضع الأخرى، كالاشتقاق والقياس والمجاز ونحو ذلك، وكان الفرد العربي يضيف كلمات جديدة، وطرقا مستحدثة "فمخالفة فرد عدل فصيح للكثرة الغالبة ليس عيبا، فهو رب اللغة ومالكها فله أن يخلق من ألفاظها ما يشاء، وإلا فكيف تنشأ اللغة؟(٢).

وربما يتساءل السائلون فيقولون: هل نشأت اللغة من هذا الطريق؟ فنجيب على ذلك بأن هذا بحث آخر بيناه في حديثنا عن نشأة اللغة الإنسانية الأولى.

ونحن مع المحدثين في أن الارتجال يحدث في حياتنا اليومية أيضا، واللغة العامية تحوى ألفاظاً من هذا النوع الذى لا أصل له في اللغة الفصحى، أو اللغات الأجنبية، بل هو من اختراع الأفراد، والجماعات، ولكن شتان بين اختراعنا واختراع العربي الفصيح الذى تكلم عنه ابن جنى، فالعربي الفصيح كان يبتكر ما يعد الآن جزءا من اللغة الفصحى، أما ابتكاراتنا فليست من ذلك بل تعد من اللهجات الدارجة.

وقد عد المحدثون الارتجال من أتفه طرق الوضع اللغوى- كما سبق- وربما لم يكن في العربية الفصحى كذلك، فما اخترعه العرب الأولون هو من صميم العروبة، لأنهم متشبعون بروحها لا يحيدون عنها، ولذا فليس من المبالغة أن تقول: إنه كان- كغيره- طريقاً سلكته العربية منذ نشأتها لنموها واتساعها.

---

(١) فقه اللغة، الإسكندرى، ٣١.

(٢) اللغة والنحو (عباس حسن)، ٤١، ٤٢.

التعريب
دواعيه وتاريخه

لقد كان لابن جنى رأى واضح فى استغلال التعريب واتخاذه طريقًا للنمو اللغوى.

والمعروف أن التعريب هو: أن تتكلم العرب بالكلمة الأعجمية على نهجها وأسلوبها[1] وهذا ليس خاصا بالعربية، بل هو أمر عام فى اللغات الإنسانية. فمن طبيعة الإنسان- كما يقول علماء الاجتماع- أن يلتقى بغيره، ولكل شعب ظروف تدعوه إلى مخالطة الآخرين، والاستعانة بهم فى كل زمان ومكان، فتبادل التجارة والثقافة والحضارة والهجرات والغزو حقائق تاريخية لا مجال للشك فيها، ووسيلة هذا التعارف المختلف الألوان هى اللغة "ويقتضى التوسع فى التبادل التجارى وضرورة الاتصال معرفة لغات عدة معرفة جيدة... واحتكاك اللغات ضرورة تاريخية، وتطور اللغة المستمر فى معزل عن كل تأثير خارجى يعد أمرا مثاليا لا يكاد يتحقق فى أية لغة، بل على العكس من ذلك، فإن الأثر الذى يقع على لغة ما من لغات مجاورة لها كثيرا ما يلعب دورا مهما فى التطور اللغوى[2]، ونتيجة لذلك توجد ألفاظ أجنبية فى كل لغة كتب لها هذا الاتصال، ولا ريب أن ذلك حدث فى العربية منذ زمن بعيد، فقد اتصل أهلها بالأمم المجاورة عن طريق الغزو، والهجرة، والاختلاط معها فى شئون التجارة وغيرها، من وجوه التبادل الاقتصادى، والاجتماعى والفكرى، لوجودهم فى صحراء جرداء[3]، ويقتضى ذلك نقل الألفاظ أو الوسائل اللغوية التى يحتاج إليها الطرفان، أو ما يوافق هواهم، وما يحلو لهم "فالاقتباس- على هذا النحو- تفاعل طبيعى فى كل لغة حية، لم يحل بين أهلها وبين غيرهم من الأمم حائل يمنع ذلك الاقتباس، وليست

(1) الصحاح ١/ ١٧٩ وشفاء الغليل ص٣، والمزهر ط الأولى ٢/ ١٣٠، وفقه اللغة د. نجا ٣/ ٧٧، والاشتقاق والتعريب ٤١، وفقه اللغة د. وافى ١٩٣.

(2) اللغة ٣٤٨.

(3) فقه اللغة د. نجا ٣/ ٧٧ وفقه اللغة (الإسكندرى) ٦٠، ٦١، واللغة والمجتمع، د. السعران، ١٧٩.

اللغة العربية ببدع من تلك اللغات، وليست هى فى جميع أدوارها التاريخية- قبل الإسلام وبعده- بالتى يمكنها أن تسلم من تأثير هذا الناموس الطبيعى فيها[١].

وقد اتصل العرب بأمم كثيرة مجاورة لهم كالفرس والروم، وبإخوانهم الساميين كالآراميين فى الشمال، والأحباش فى الجنوب، وقد أخذوا عن الأولين كثيرا من الألفاظ المعبرة عن مظاهر الحضارة والرقى، وعن الآخرين بعض ما تعلق من الألفاظ بالنواحى الثقافية والتجارية، كما أخذوا عن الأمم المجاورة من فرس وروم - بجانب إخوانهم الساميين- كثيرا من الألفاظ التى تتعلق بما يحتاجون إليه من مزروعات، ومصنوعات، وأدوات للزينة، وأثاث للبيوت[٢]، وهذا ليس بدعا من النقل اللغوى التابع للنقل الاقتصادى، بل ذلك أمر عام فى التبادل بين شعوب العالم ولغاتها "فالمنتجات الزراعية والصناعية تنتقل معها أسماؤها الخاصة بها، فى لغة المناطق التى ظهرت فيها لأول مرة، أو اشتهرت بإنتاجها، أو تصدر منها فى الغالب، فكلمة الشاى قد انتقلت إلى معظم لغات العالم، من لغة جزر (ماليزيا) (شاى فى العربية the فى الفرنسية tea فى الإنجليزية.. إلخ) وكذلك كلمة الطباق انتقلت من لغة السكان الأصليين لأمريكا حيث كشفت هذه المادة لأول مرة (طباق فى العربية tabac فى الفرنسية tobacoe فى الإنجليزية.. إلخ[٣]، ولما أقبل الإسلام، وعظمت الفتوح شرقاً وغرباً، أدى ذلك إلى الارتباط الوثيق بين العرب وبين الأمم الداخلة فى حوزتهم، فاتصلت العربية بالفارسية والسريانية واليونانية والتركية والكردية والقبطية والبربرية والقوطية، وكان أثر ذلك الاتصال كبيرا بين العربية والفارسية، ويليها اتصالها بالسريانية ثم باليونانية[٤]، وكان للعلوم والمعارف التى اقتحمت لغة العرب أثر كبير بحيث أصبحت لغة فقه، وسياسة، وعلم،

---

(١) الاشتقاق والتعريب ٤٥.

(٢) فقه اللغة د. نجا ٣/ ٧٧، ٧٨، والاشتقاق والتعريب ٢٦، وفقه اللغة د. وافى ١٩٣-١٩٦، ٢٣٢، وتاريخ اللغات السامية ١٦٢، ١٦٣، ١٦٩.

(٣) علم اللغة د. وافى، ط١٩٣٨م، ص ٢٣٥.

(٤) فقه اللغة د. نجا ٣/ ٧٧، ٧٨، وفقه اللغة د. وافى ١٩٣-١٩٦، ٢٣٢.

وفلسفة، وفن، ففتحت صدرها للمفردات الدخيلة لتحلها مكاناً لائقاً إلى جانب الأصيلة[١]، وقد وردت بعض الألفاظ المعربة على ألسنة الشعراء الجاهليين، والأعشى من المشهورين في تاريخ اللغة باستعمال هذا النوع من الألفاظ يقول:

عَلَيهِ دِيابوذ تَسربلَ تحتَــهُ أرندج إسكاف يُخالطُ عظلمَا

ففي البيت كلمتان أعجميتان "ديابوذ" وهو ثوب ينسج على نيرين "وأرندج" جلد أسود[٢]، وقد نقل ابن جنى شعرا لرؤبة استعمل فيه الأعجمي قال:

هَلْ يُنْجِيَنِّى حَلِفٌ سختيــت أو فضــةٌ أو ذهب كِبريت

فاستعمل كلمتى (سختيت وكبريت) وأراد بالسختيت: الخالص وبالكبريت: الذهب[٣] وقال: "في خدر ميَّاس الدُّمى مُعَرجَن"[٤]. وورد ذلك الأجنبي أيضا في شعر بعض الشعراء الإسلاميين المشهورين كجرير والفرزدق والأخطل، ثم زادت نسبة وروده في شعر العباسيين[٥] بل ربما استعاروا الكلمة من كلام العجم للقافية استطرافا وتحذلقا، كقول أحدهم: "أنا العربى الباك" أى النقى من العيوب، وقول الآخر: (كما رأيت فى الملاء البردجا) أى السبى[٦] وهذا

---

(١) اللغة العربية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها «من المقدمة»، ص١٢.

(٢) من أسرار اللغة ط٣ ص١٠٩، والاشتقاق والتعريب ٢٦، والمعرب ١٦، ١٣٨، ١٣٩، الارندج واليرندج أصله بالفارسية رنده، ديابوذ أصله دوابوذ بالفارسية. والعظلم: عصارة شجر أو نبت يصبغ به.

(٣) الخصائص ١/٣٥٨ سختيت شديد صلب أصله سخت بالفارسية وهو الشديد: قال أبو عمرو: السختيت الدقيق من كل شيء. المعرب ١٧٩، ١٨٠.

(٤) الخصائص ١/٣٥٩.

(٥) من أسرار اللغة ط٣، ص١١٠، وقع المعرب في قول البحترى:

والمنَايَا مـــواثلٌ وأنُـــو شِــــــر وان يُزجِي الصفوفَ تحت الدّرفْسِ

ديوان البحترى ٢/١٠٦، وأنو شروان فارسى معرب، المعرب ص٢٠، والدرفس الراية فارسية معربة وأصله درفش بالشين المعجمة وفى القاموس أنه العظيم من الإبل والضخم من الرجال والعلم الكبير والحرير، ط٣، سنة ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، ٢/٢١٥.

(٦) المعرب ص٩، وشفاء الغليل، ص٧، واللغة العربية «الكفورى» ١٣، ١٤، وهناك معان أخرى ذكرها محقق المعرب الأستاذ شاكر، ص٢٤٧، وهى بالفارسية برده.

الاستعمال الواسع للألفاظ الأجنبية جعل العلماء يحظرون استعمال ما لم يرد عن العرب منه، ويقصرونه على السماع، وعللوا ذلك بقلة الوارد منه عن العرب، ولكن القلة لم تكن وحدها الباعثة لهم على اجتناب الأعجمى، بل أضافوا إليها خوف تفشى الأعجمية فى الكلام، وغلبتها على العربية فتنحرف على توالى العصور، بل تنقرض، فتنقرض معها القومية العربية، ويستغلق القرآن، ويبيد كل ما دوّن باللسان العربى من العلوم والآداب والشرائع[1].

طرائقه

لم يكن العربى يستعمل الكلمة الأعجمية كما هى فى اللسان الأعجمى- غالباً- بل يدخل عليها بعض التغييرات، بحيث يجعلها ملائمة لنطقه، وبخاصة إذا اشتملت الكلمة على حرف لا يتفق والحروف العربية، وقد ذكر العلماء بعض الطرائق التى استعملها العرب فى تعريبهم للألفاظ حتى تجرى على ألسنتهم:

١- فالباء الثقيلة يجعلونها باء تارة وفاء أخرى، ومنه برند السيف وفرنده وفالوذ وفولاذ[2] ومنه الفندق.

٢- والحرف الذى بين الجيم والكاف وهو صوت فارسى جعلوه جيما أو كافا تارة وقافا تارة أخرى، فالحانوت استعمل له الكربج والقربج والقربق.

٣- إبدال الشين الفارسية إلى سين عربية كإسماعيل وسراويل المنقولين من إشماويل وشراويل، والشين موجودة فى العربية[3] ودست وهى بالفارسية دشت.

وقد كان لعالمنا ابن جنى رأى فى هذا الموضوع، وتتبع لبعض الطرائق التى لجأ إليها العرب فى تعريب الكلمات الأعجمية، وتتلخص فيما يأتى:

١- الإعراب: قال أبو على: إذا قلت: طاب الخُشْكُنان، فهذا من كلام العرب، لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته فى كلام العرب.

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ١/ ٢٠٠.

(٢) فالوذ: حلوى تعمل من الدقيق والماء والعسل، وفولاذ وأصلها بولاذ بالفارسية: مصاص الحديد المنقى من خبثه: المعرب ٢٤٧، وتعليق المحقق، والقاموس، ط٣، ١/ ٣٥٧.

(٣) فقه اللغة د. نجا ٣/ ٧٩، ومن أسرار اللغة ط٣، ١١٣، والمعرب ٦-٨، وشفاء الغليل ٥-٧.

٢- دخول لام التعريف، يقول ابن جنى: ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها، ألا تراهم يصرفون فى العلم نحو آجر وابريْسم وفرند وفيروزج، وجميع ما تدخله لام التعريف، وذلك أنه لما دخلته اللام فى نحو الديباج والفرند والسهريز والآجر أشبه أصول كلام العرب أعنى النكرات، فجرى فى الصرف ومنعه مجراها[١].

٣- الاشتقاق (من الأعجمى) قال أبو على: ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمى النكرة كما تشتق من أصول كلامها، قال رؤبة:

هلْ يُنجينّى حلِف سختيت ... أو فضّة أو ذهب كِبريت

قال: السختيت من السخت كزحليل من الزحل، وحكى لنا أبو على عن ابن الأعرابى أظنه قال: يقال دَرهمت الخبّازَى أى صارت كالدرهم، فاشتق من الدرهم، وهو اسم أعجمى، وحكى أبو زيد: رجل مُدرهَم[٢].

ومعنى ذلك أن ابن جنى يجعل اللصق بإضافة سابقة هى لام التعريف أو لاحقه وهى حركة الإعراب، ويجعل تحويل الكلمة على طريقة التصريف العربى من وسائل التعريب، ويقول الدكتور شاهين: إنه لا ضير فى استعمال اللصق وسيلة للتعريب ما دام غير متكلف ولا مصنوع[٣] ولعل أستاذنا الدكتور نجا يقصد ذلك حين قال: "قد يصحب هذا التغيير زيادة فى حروف الكلمة، أو نقص فيها، أو تغيير فى حركاتها"[٤]، ويبدو أن طرائق التعريب لا تقتصر على هذه أو تلك، فما ذكر لا يستقصى كل الحالات بصدد طريقة المعرب فى التعريب[٥] فعالمنا ابن جنى قد تحدث عن التعريب فى الفصل الخاص بالقياس وتوسعه فيه، وصرح بجريانه على أصول كلام العرب. ومعنى هذا أن القياس الذى يعنى الموافقة لأبنية

(١) قال الخفاجى: إن وجه الألف واللام فى الإسكندر من جهة العربية خفى والحقيقة أنه لا خفاء فيه على رأى ابن جنى، شفاء الغليل ١٥ والمعرب ٤١.

(٢) الخصائص ١/٣٥٧، ٣٥٨. (٣) القراءات القرآنية ٣٣٩. (٤) فقه اللغة ٧٩.

(٥) من أسرار اللغة، ط٣، ١١٣، وانظر كتاب الألفاظ المعربة لأدى شير، ص٤، ٥، والمرجع فى تعريب المصطلحات العلمية ٢٠٢-٢٠٤ ففيهما طرائق كثيرة.

العرب وأساليبها، والاشتقاق الذى يجرى على هذا القياس يعدان من أهم الأسس التى تستخدم فى التعريب[1] وأن الطرائق الماضية التى وضعت له قليل من كثير من القوانين القياسية والاشتقاقية العربية.

والواقع أن الألفاظ المعربة لم تسلك كلها المناهج العربية على طريقة التعريب، سواء منها ما ذكره العلماء القدماء كابن جنى، أو المحدثون، فمن التعرف على الكلمات التى دخلت العربية يبدو أنها أربعة أقسام:

١- قسم غُيِّر وأُلحِق بالأبنية العربية كدرهم الملحق بِهجرع وهو الأحمق وبَهرج الملحق بسلهب وهو الطويل.

٢- قسم غُيِّر ولم يلحق بالأبنية العربية كآجُرّ.

٣- قسم لم يغير وأُلحق بالأبنية العربية نحو كُركُم الملحق بقُعقُم.

٤- قسم لم يغير ولم يُلحق بالأبنية العربية كخراسان[2].

وهذا التقسيم شائع "فأهل العربية قد صرحوا بأنه لا يلزم فى المعربات أن تجرى على أمثلة الأوزان العربية، بل إن جاءت فحسن، لتكون مع إقحامها على العربية شبيهة بأوزانها"[3].

كيف يعرف الأجنبى من الأصيل

وضع القدماء أمارات لمعرفة المعرب أهمها:

١- النقل عن أئمة اللغة بأن اللفظ غير عربى.

٢- مخالفة الكلمة للأوزان العربية كخراسان وآمين وإبرَيْسم.

٣- أن تنتهى الكلمة بزاى مسبوقة بدال كمهندز وهنداز ولذلك أبدلوها سينا[4].

---

(١) المرجع ١٩٠، ١٩١، ٢٥١-٢٨٦.

(٢) المزهر ط ١٢٨٢، ج٢، ص١٣١، وشفاء الغليل ١٠.

(٣) الاشتقاق والتعريب ٤٣.

(٤) المعرب ١١، ١٢ والمزهر ١/ ٢٧٠، ط صبيح وشفاء الغليل ص٧ وفقه اللغة د. نجا ٨٠.

٤- أن تكون الكلمة مبنية من باء وسين وتاء، فإذا جاء ذلك في كلمة فهو دخيل، مثل (بست) لبلدة[١].

٥- أن تشتمل الكلمة على سين وذال معجمة فساذج معرب ساده بمهملة[٢].

٦- أن تجتمع الطاء والجيم في الكلمة فطاجن معربة كما في الصحاح[٣].

٧- أن تكون في الكلمة دال بعدها ذال-غالباً- ولذلك أبى البصريون أن يقولوا: بغداذ بإهمال الدال الأولى، وإعجام الثانية، فاما الداذى ففارسى لا حجة فيه[٤].

٨- أن يكون أول الكلمة نونا متلوة براء كنرجس ونورج.

٩- أن تشتمل الكلمة على الصاد والجيم كالصولجان والصَّنْج والجص، وقال الأزهرى في التهذيب متعقبا على مَن قال: الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة من كلام العرب- :الصاد والجيم مستعملان، ومنه جصّص الجرو إذا فتح عينيه، وجصّص فلان إناءه إذا ملأه[٥] وقيل لم يجتمعا في كلمة عربية إلا في صمج وهو القنديل[٦].

١٠- أن تشتمل الكلمة على الجيم والقاف كالمنجنيق لآلة الحرب، فالجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب إلا أن تكون معربة أو حكاية صوت نحو الجردقة للرغيف والجُرموق الذى يلبس فوق الخف، وجلنبلق حكاية صوت باب ضخم في حالة فتحه وإصفاقه، جلن على حدة وبلق على حدة.

---

(١) فارسى معرب من لفظ البستان، المعرب ١٢، ٥٣، ٥٤، وشفاء الغليل ٧.

(٢) شفاء الغليل ٧ والمعرب ١٩٨ والقاموس، ط٣، ١/١٩٣.

(٣) ٦/٢١٥٧ وشفاء الغليل ٨، والمعرب ٢٢١، والطاجن والطيجن: الطابق يقلى عليه وكلاهما معرب، لأن الطاء والجيم لا يجتمعان في أصل كلام العرب، وهو معرب من الفارسية.

(٤) المزهر ط الأولى ٢/١٣١، ١٣٢، والداذى شراب، وبذالين نبت له عنقود طويل جاء على النسب وليس بنسب. القاموس، ط٣، ١/٣٥٣، وانظر في (بغداذ) المعرب ١٤.

(٥) المزهر ط الأولى ٢/١٣١، ١٣٢.

(٦) شفاء الغليل ٧.

١١- أن تخلو الكلمة الرباعية والخماسية من حروف الذلاقة التى هى (مر بنفل) كالجَوسق، ويستثنى من ذلك ما نُص على عربيته مع خلوه منها كالعسجد أى الذهب[١]، (فإن السين أشبهت النون للصفير الذى فيها والغنة التى فى النون)[٢].

وإذا نظرنا إلى علماء اللغة فى بحثهم وتحديدهم للدخيل نجد بعضهم يتجه إلى أن الدخيل هو: ما لم يكن عربيا سواء كان منقولا عن لغة سامية[٣] أخرى كالحبشية أو السريانية أو الآرامية أم كان منقولا عن غير الساميات كالفارسية أو الرومية. فالأستاذ المغربى يعد كلمة (مصحف) معربة عن اللغة الحبشية، وكذلك (عنبسة) اسم الأسد بالحبشية، وقد سمت به العرب أولادها، والحاج والكاهن وعاشوراء معربات من العبرانية[٤] ودرهم معرّب من الرومية[٥]، وغيره كذلك يعد النقل عن بعض الساميات تعريبا كالآرامية[٦]، وأدق من هذا الرأى وأولى بالقبول أن نحدد مفهوم الأعجمى بأنه ما ينتسب إلى لغة أجنبية غير الساميات، فاللغات السامية أفراد أسرة لغوية واحدة[٧]، فليس من المقبول أن تعد الكلمة التى توجد فى لغتين منها مستعارة من الأخرى، لرجوعهما إلى أصل واحد هو اللغة السامية الأم، وعلى هذا يمكن القول بأن أغلب الألفاظ المشتركة بين العربية وأخواتها هى ألفاظ سامية، للعربية فيها ما لأخواتها، فهى ألفاظ سريانية وهى عبرية وهى حبشية وهى عربية أيضا[٨]، فنحن نجد كلمات مشتركة بين عدة لغات سامية فكلمة (حنان) منسوبة إلى العبرية والسريانية والعربية الجنوبية[٩] وكلمة (جنة) منسوبة إلى العبرية والآرامية والسريانية والحبشية والعربية الجنوبية[١٠] و(أحد) منسوبة إلى العبرية والعربية الجنوبية والآرامية والسريانية[١١] وكلمة (كفلين) حبشية

(١) المزهر ط الأولى ٢/ ١٣١، وشفاء الغليل ٧ وغيرهما. (٢) المعرب ١٢.
(٣) انظر مقدمة المعرب بتحقيق الأستاذ شاكر للدكتور عبد الوهاب عزام، ص٤، فقرة ٣.
(٤) الاشتقاق والتعريب ٢٨، ٣٧. (٥) نفسه ٤٩، ٥٠.
(٦) اللغة العربية (الكفورى) ٢٠، ٢٣. (٧) القراءات القرآنية ٣٣٣.
(٨) من أسرار اللغة، ط٣، ١١٣. (٩) الزينة ٢/ ١٢٢.
(١٠) نفسه ٢/ ١٩٩. (١١) نفسه ٢/ ٤٢.

بمعنى ضعفين، وعبرية بمعنى جزءين[1]، ومن هنا كان السائرون على النظام الأول - الذى يعد النقل عن الساميات إلى العربية تعريبا - كانوا يبعدون عن الصواب فى تعليلهم لتعريب بعض الكلمات، فالكلمة الواحدة تأخذ صورا متعددة فى هذه اللغات الأخوات، ولا يصح لهذا أن نعد أمثال هذه الكلمات أجنبية عن اللغة العربية[2] بل إنه أمكن للباحثين المحدثين أن يؤكدوا عن طريق فهم الساميات، على أنها أخوات، خطأ بعض القائلين بالتعريب فى نسبة لفظ معين إلى لغة من اللغات الأجنبية التى ينقل عنها، فلعل لفظ (دست) الذى قالوا إنه معرب عن الفارسية، وأصله فيها (دشت) بالشين، فحولت إلى سين فى العربية- ومثله كثير- قد استعارته الفارسية من السامية فى عصر متوغل فى القدم، ثم عاد إلى العربية على أنه فارسى، وهذا هو ما يفسر لنا قلب الشين فى الكلمة الفارسية إلى سين فى العربية، لأننا نعلم من المقارنات السامية أن معظم الكلمات العبرية المشتملة على شين ويكون لها نظائر عربية نلحظ أن النظير العربى يشتمل على سين مكان الشين فى الكلمة العبرية[3].

وتحديد مفهوم الأعجمى بأنه ما نقل عن غير الساميات هو ما أخذ به ابن جنى، فهو لم يتعرض لذكر لغة من الساميات، وإنما ذكر أمثلة منسوبة للفارسية أو الرومية، وقد كان من الممكن أن يعرض لذكر الحبشية أو العبرية أو السريانية، لو كان يرى نسبة بعض الكلمات إليها[4]، وتحديد المستعار - غير الإعلام - فى أية لغة أمر يحتاج إلى مشقة وعناء "فالحكم بقدم لغة وحداثة أخرى، وبخاصة فى مجال اللغات العريقة، جد عسير كما أن الحكم بالأخذ يحتاج إلى الكثير من المقدمات العلمية الضرورية، مع تقديرنا أن مبدأ الأخذ أو الاستعارة مسلم به بين اللغات[5]، كذلك فالبحث عن أقدم لغة إنسانية أمر لم يتضح على وجه التحديد،

(١) نفسه ١/ ١٣٥.

(٢) من أسرار اللغة، ط٣، ١١٤، والقراءات القرآنية ٣٣٤.

(٣) من أسرار اللغة ط٣، ص١١٤، ١١٥، وتاريخ اللغات السامية ٢٠، وفقه اللغة د. وافى ١٨.

(٤) القراءات القرآنية ٣٣٦، والخصائص ١/ ٣٥٧.

(٥) القراءات القرآنية ٣٣١.

وكما أن الساميات يباح لها أن تأخذ من غيرها فكذلك لا يوجد ما يمنع من أن اللغات الأخرى المجاورة قد اقتبست منها بعض مفرداتها، فمن المحتمل أن "اللغات السامية وجاراتها تبادلت ألفاظا فى عصور متطاولة قبل الإسلام، فدخل فى الفارسية مثلاً ألفاظ سامية؛ فرب لفظ فارسي يظن أصلا للفظ عربى، وهو فى الحقيقة لفظ سامى، تسرب إلى الفارسية فى العصور القديمة، وقد بعد بالباحثين عن الصواب ظنهم أن العربية لم تهب اللغات الأخرى من ألفاظها إلا فى العصور الإسلامية[1]، والعرب أمة من أقدم الأمم، ولغتها من أقدم اللغات وجودا، كانت قبل إبراهيم وإسماعيل، وقبل الكلدانية والعبرانية والسريانية وغيرها، بله الفارسية، وقد ذهب منها الشيء الكثير بذهاب مدنيتهم الأولى قبل التاريخ[2] "فلعل بعض ما يظن أنه أعجمى فيها من بعض ما فقد أصله، وبقى الحرف وحده منه[2]، وتبعا لذلك وجدنا من علماء اللغة من يدعى توافق اللغات فى بعض كلماتها، ويمكن أن نجد بعض تلك الكلمات التى تنسب إلى لغة سامية وأخرى أجنبية، فكلمة (سريًا) منسوبة إلى السريانية والنبطية واليونانية[3] وكلمة (ابلعى) منسوبة إلى الحبشية والهندية[4]، وهذا ما دافع به الإمام الشافعى عن عدم وقوع الأعجمى فى القرآن الكريم، يقول فى رسالته:

"لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبى، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه، والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه، لا نعلم رجلا جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء فإذا جمع علم عامة أهل العلم أتى على السنن، وإذا فرق على كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره، وهم فى العلم طبقات: منهم الجامع لأكثره وإن ذهب عليه بعضه، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره، وليس قليل ما ذهب

(١) مقدمة المعرب للدكتور عزام، ص٤، وانظر القراءات القرآنية ٣٣٤.
(٢) مقدمة المعرب للأستاذ شاكر، ١٣، وأشتات مجتمعات فى اللغة والأدب ١٦، ١٧.
(٣) الزينة ١/١١٧، ١١٨.   (٤) نفسه ١/١٢٧.

من السنن على من جمع أكثرها دليلا على أن يطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم، بل يطلب عند نظرائه مـا ذهب عليه، حتى يؤتى على جميـع سنن رسول الله بأبى هو وأمى، فيتفرد جملة العلماء بجمـعها، وهم درجات فيما وعوا منها، وهكذا لسان العرب عند خاصتها وعامتها لا يذهب منه شيء عليها ولا يطلب عند غيـرها، ولا يعلمه إلا من قبله عنهـا، ولا يشركها فـيه إلا من اتبعهـا فى تعلمه منها، ومن قبله منها فهو من أهل لسانهـا، وإنما صار غيرهم من غير أهله بتركه، فإذا صار إليه صار من أهله، وعلم أكثر اللـسان فى أكثر العرب أعم من علم أكثر السنن فى العلماء، فان قال قائل: فـقد نجد من العجم من ينطق بالشيء من لسان العرب، فـذلك قد يحتـمل ما وصفـت من تعلمه منهم، فإن لـم يكـن ممن تعلمه منهم فلا يـوجد من ينطق إلا بالقليل منه، ومن نطق بقـليل منه فهو تبـع للعرب فيـ ، ولا ننكر إذا كان اللفظ قـيل تعلما، أو نطق به مـوضوعـا، أن يوافق لسان العجم أو بعضها قليلا من لسان العـرب، كما يتفق القليل من ألسنة العجم المتباينة فى أكثر كلامـها مع تنائى ديارها، واختلاف لسانها، وبعـد الأوامد بينها وبين من وافقت بعض لسانه منها"[1].

فكلام الإمام الشافعى رضى الله عنه يتلخص فى نقطتين:

١- أن لسان العرب واسع المذهب، فلعل اللفظ المقول بأعجميته كان عربيا، ولكنه لا يعلم عربيـته إلا بعض العرب ممن بلغهم علمـه، والقرآن ذاته يدل على أنه خال من الأعجمى.

٢- أن ما جـاء من الأعجمى مـوافقـا العربى فإنما هو من باب تـوافق اللغات لا أكثر[2].

وعلى نحو من هذا التـوافق بين اللغات وعلم بعض العـرب للكلمات دافع أبو عبـيدة معاصـر الشافعى فقـال: "وقد يوافق اللفظُ اللفظَ ويقاربه، ومـعناهما واحد، أحـدهما بالعربية، والآخـر بالفارسية أو غـيرها، فمن ذلك (الإستـبرق) بالعربية هو الغليظ من الديباج وبالفارسية هو (استبره)..... إلخ"[3].

---

(١) الرسالة للإمام الشافعى، ط١٣١٠هـ، ص١٨، ١٩، ط١٣٥٨هـ، ص٤٢-٤٨.

(٢) القراءات القرآنية ٣٠٩.   (٣) الزينة ١/١٣٧، ١٣٨، وفى المعرب ص١٥.

وهذا ما سار عليه الأستاذ شاكر محقق المعرب للجواليقى، فيما نقلناه عنه قبل قليل، وهذا أيضا يعتقده عالمنا ابن جنى، إذ يقول عن لفظ تنور: يقال: إن التنور لفظة اشترك فيها جميع اللغات من العرب وغيرهم، فإن كان كذلك فهو طريف.. ولو كان أعجميا لا غير لجاز تمثيله (لكونه جنسا ولاحقا) بالعربى، فكيف وهو أيضاً عربى، لكونه فى لغة العرب، غير منقول إليها، وإنما هو وفاق وقع، ولو كان منقولا إلى اللغة العربية من غيرها لوجب أن يكون أيضا وفاقا بين جميع اللغات غيرها، ومعلوم سعة اللغات غير العربية، فإن جاز أن يكون مشتركا فى جميع ما عدا العربية جاز أيضا أن يكون وفاقا وقع فيها، ويبعد فى نفسى أن يكون فى الأصل للغة واحدة ثم نقل إلى جميع اللغات؛ لأنا لا نعرف له فى ذلك نظيرا، وقد يجوز أيضا أن يكون وفاقاً وقع بين لغتين أو ثلاث أو نحو ذلك، ثم انتشر بالنقل فى جميعها، وما أقرب هذا فى نفسى، لأنا لا نعرف شيئا من الكلام وقع الاتفاق عليه فى كل لغة وعند كل أمة، هذا كله إن كان فى جميع اللغات هكذا، وإن لم يكن كذلك كان الخطب فيه أيسر "[1]، وابن جنى بذلك يقول بوجود التوافق بين اللغات فى بعض الألفاظ على سبيل الاحتمال، والغريب منه حقا - كما يقول الدكتور شاهين- أن يسلم بهذا الرأى بشرط ألا يعد آتيا من لغة واحدة ثم انتشر فى جميع اللغات... فالمفروض أن اللفظ الذى يشيع فى لغات كثيرة لابد أن يكون ذا مدلول معين، وذا أصوات معينة، ولذا نجد "كلمات تكاد تتفق فى جميع اللغات لانحدارها من الأصل الأول الذى نشأت منه اللغة الإنسانية، وهو أصوات الحيوان ومظاهر الطبيعة والأصوات التى تحدثها الأفعال وأصوات التعبير الطبيعى عن الانفعالات وما إلى ذلك"[2].

ومن هنا يبدو لنا أن الباحث لا يستطيع الجزم بحال اللفظ، فالاحتمالات كثيرة متشعبة، فإذا كان الحكم بنقل اللفظ من لغة ما إلى غيرها محتملا، فمن

(١) الخصائص ٣/ ٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) القراءات القرآنية ٣٦١، وانظر فيما بين علامات التنصيص، نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ط١، ص٨٤، ٨٥ من الفصل الثامن بعنوان: (وجوه الشبه بين الفصيلتين السامية والهندية الاوربية).

الجائز كذلك أن تكون الأخرى هى التى منحت ذلك اللفظ للأولى، ومن المحتمل أيضا أن يكون اللفظ مشتركا بين جميعها؛ ذلك لأن التاريخ اللغوى غامض، يحتاج إلى بحث واستدلال على جوانبه المختلفة، ولذلك رأينا المحدثين يقومون ببحوث مقارنة بين مختلف اللغات والفصائل، فهم يتتبعون الأصول اللغوية فى نموها، وانتقالها مع الفتوح والهجرات، وتسلسل هذه الحركات التاريخية واللغوية، وهو ما لم يرعه القدماء فى إصدار أحكامهم الصادقة أحياناً ولكنها الموجزة أيضا[١]. وعلى الرغم من ذلك "فمحاولة البحث فى الألفاظ، ونسبتها إلى بيئة أصلية محل للزلل فى كثير من الأحيان، فقد يتصور الباحث أن كلمة من الكلمات أصلها إنجليزى، ثم يتضح فيما بعد أن لها أصلا آخر، كما حدث أن شابا يابانيا أراد أن يستقصى الكلمات الإنجليزية التى دخلت اليابانية ثم اتضح له آخر الأمر أن تلك الألفاظ التى ظنها إنجليزية هى يابانية الأصل أخذها الإنجليز، ثم عادت مرة ثانية إلى اليابانية التى هى أصلها[٢].

وقد رأى الدكتور شاهين- كما يرى الراغب الأصفهانى- أن يعتمد فى معرفة الأصيل من المعرب على نسبة شيوع اللفظ فى العربية، فإذا شاع استعماله فى نصوص جاهلية كان ذلك دليلا على عروبته، وإذا قل كما ذكر فى لفظة ربانى كان لابد من عدّه أعجميا[٣]، ويضيف الدكتور شاهين إلى هذا المقياس مقياسا آخر هو التصرف والجمود، وعلى ذلك قرر أنا لو نظرنا فى معجم لسان العرب لأنه أوسع المعاجم العربية وأدقها[٤] فما يذكر له تصرفا وأصلا عدّ عربيا، وغاية ما يمكن أن يسلم به- إذا صح وجود بعض تلك الألفاظ فى غير العربية - احتمال حدوث تبادل تاريخى فى هذه الألفاظ من العربية وإليها[٥] وكذلك إذا شاع استعمال اللفظ فى العربية[٦] فإن لم يكن شائعا فى العربية ولا متصرفا كنا - فى أكثر الألفاظ السامية- أمام احتمالين إما أن نعد اللفظ من المشترك السامى بين

(١) القراءات القرآنية ٣٢٣. (٢) من أسرار اللغة، ط٣، ص١٠٨.

(٣) المفردات فى غريب القرآن ١٨٤، قال الراغب: وقيل: ربانى لفظ فى الأصل سريانى وأخلق بذلك فقلما يوجد فى كلامهم.

(٤) القراءات القرآنية ٣٤٤. (٥) نفسه ٣٥٨. (٦) نفسه ٣٤٤.

العربيـة وأخواتها وربما كان مـن المحتمل كثيرا أن اللفظ أقدم فى العـربية منه فى غيرها، وإما أن له أصلا مماتا فلذلك كان جموده[1] وبالنسبة للألفاظ غير السامية فإن كان وجود اللفظ فى اللغة المنقول منها أتم تصـرفا، وهو من صميم اختصاص علماء المقارنات، وكذلك إذا كان أكثر شيوعا[2] كان اللفظ مستعارا قولا واحدا، وإذا استوى على جـموده فى العربية وفى غـيرها أيضا لم يكن لدعوى الاسـتعارة والحال هذه ما يسندها، والاحتمـال الراجع حينئذ هو أنه عربى ممات الأصل، وقد تكون اللغة الأخرى قبـسته من العربية[3] ولكن يبدو لنا أن كل هذه الآراء احتمال وظن لا سند له من حقـيقة علمية مـوضوعية، ولذلك يكثـر فى كلامهم جمـيعاً ألفاظ (الاحتـمال والجواز والتخيل والظـن ونحو ذلك) ومقياس الدكـتور شاهين- تبعـاً للراغب الأصفـهانى- غـير دقيق، فكثـرة التصـرف وشيوع الاسـتعـمال لا يصلحان - فى جميع الأحوال - مقياسا للحكم على الأصيل والدخيل لما بيناه فى الإبدال[4].

ومع تسليمنا بصعوبة البحث، ومعرفة الأصيل وغيره فى اللغات، ولا سيما العربية[5] فإننا نثق بالقوانين التى وضـعها القدماء فى معـرفة هذا وذاك، وقد ذكر بعضها فى أول البـحث، ولا شك أن للعربية سمات معينة يمـكن تمييز اللفظ بها، ومعرفة ما عداه، فيمكن بسهولة معرفة أعجمية خراسان وآجر وإبريْسم ونحو ذلك لمخالفتها للأوزان العربية، وهكذا غيرها كثير، أما ما يخفى علينا بيانه منها فيمكن أن يكون للبحوث العلمية والتاريخية أثر فى إلقاء الضوء عليه، والذى دعا علماءنا إلى القول بتوافق اللغات- كـابن جنى مثلاً- هو تعصبهم للغة العـربية وابتغاؤهم الكمال لها- على حد ما ذكر أستاذنا الـدكتور نجا- وعلى كل حال فلا ضير على العربية فى أن تستمد من اللغات الأخرى ما تمس حاجتها إليه[6].

(١) القراءات القرآنية ٣٤٥.

(٢) إذ فى أغلب الأحيان يكون تصرف اللفظ ناشئًا عن شيوعه، القراءات القرآنية ٣٤٤.

(٣) نفسه ٣٥٤. (٤) انظر ص ٦١٤، ٦١٥ من كتابنا.

(٥) لجريان نواميس الاشتقاق والقلب والإبدال والنحت على المعرب فأبعده عن أصله فى اللغة المنقول عنها بعدا شاسعًا فلم يعد هينا إرجاعه إليه. انظر فقه اللغة (الإسكندرى)، ٦١.

(٦) فقه اللغة د. نجا ٦٣، ج٤.

هل يقع الأعجمي في القرآن.....؟

انقسم العلماء فى وقوع الألفاظ الأعجمية فى القرآن الكريم إلى ثلاث فرق: "منكرين لوقوعها فى القرآن ومثبتين وموفّقين بين الرأيين"[1]، ونحن نفصل تلك الآراء ونبين من ينتمى إليهم ابن جنى.

الأول: يرى بعض العلماء ومنهم الإمام الشافعى[2] وابن جرير وأبو عبيدة والقاضى أبو بكر وابن فارس من القدماء والشيخ أحمد شاكر من المحدثين أن كتاب الله تعالى ليس فيه شيء من غير العربية، وقد شدد الشافعى النكير على القائل بوقوع المعرب فى القرآن الكريم[3]، وقال أبو عبيدة: إنما أنزل القرآن بلسان عربى فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول[4]. ويقول الشيخ شاكر: "لا يعقل أن تكون كلمة من كلماته حاشا الأعلام دخيلة على لغة العرب[5] وحجة هذا الفريق:

١- تصريح القرآن فى آيات كثيرة بأنه أنزل بلسان عربى مبين قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ (١٩٥)﴾ [الشعراء] وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ... (٣٧)﴾ [الرعد] وقال ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ... (٧)﴾ [الشورى] وقال ﴿حم (١) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (٢) إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (٣)﴾ [الزخرف] وقال ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ (٢٨)﴾ [الزمر] قال الشافعى: فأقام حجته بأن كتابه عربى فى كل آية ذكرناها، ثم

---

(١) من أسرار اللغة، ط٣، ص١١١. (٢) الرسالة، ط١٣١٠هـ، ص١٨، ٢٠.

(٣) قال: قد تكلم فى العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه لكان الإمساك أولى به وأقرب من السلامة له إن شاء الله فقال منهم قائل إن فى القرآن عربيا وأعجميا والقرآن يدل على أنه ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب، ووجد قائل هذا القول من قبل ذلك منه تقليدا له وتركًا للمسألة عن حجته ومسألة غيره ممن خالفه، وبالتقليد أغفل من أغفل منهم والله يغفر لنا ولهم، الرسالة ١٨.

(٤) الإتقان ١/ ١٣٥، والمعرب ص٣، وتحقيقه ١١، والصاحبى ٥٩-٦٢.

(٥) من كلمة بعنوان «تحقيق أن ليس فى القرآن شيء من المعرب»، ص١١، ١٢.

أكد ذلك بأن نفى عنه -جل ثناؤه- كل لسان غير لسان العرب فى آيتين من كتابه، فقال تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [النحل]، وقال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ۖ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ... ﴿٤٤﴾﴾ [فصلت ٤٤][(١)].

٢- قضى الله تعالى أن ينذر العرب بلسانهم العربى وفقا لقوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ... ﴿٤﴾﴾ [إبراهيم]، وهذا يتضح أيضا من آيات الذكر الحكيم قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ... ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة]، الآية، وقال ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ ... ﴿٢﴾﴾ [الجمعة]، الآية، وقال: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ... ﴿٤٤﴾﴾ [الزخرف]، فخص قومه بالذكر معه وقال ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء]، وقال ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ... ﴿٧﴾﴾ [الشورى]، وأم القرى مكة وهى بلده وبلد قومه فجعلهم فى كتابه خاصة وأدخلهم مع المنذرين عامة[(٢)].

٣- وقال ابن أوس: لو كان فيه من لغة غير العرب شيء لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله لأنه أتى بلغات لا يعرفونها[(٣)].

وأجابوا عن الكلمات التى اعترف ابن عباس وغيره من القائلين بوقوع الأعجمى فى القرآن، بأنها فارسية أو نبطية أو نحو ذلك، بإجابات مختلفة فى نوعها، متحدة فى نتائجها، وهى الاتفاق على تنزيه القرآن من وجود الأعجمى فيه.

١) فالإمام الشافعى- كما يؤخذ من النص الذى نقلناه من رسالته[(٤)]- يرى أن تلك الألفاظ المقول بأعجميتها ربما كانت عربية، ولا يبعد أن تخفى على الأكابر الجلة[(٥)]، لأن لسان العرب واسع المذهب، ولا يحيط باللغة إلا نبى، وقد خفى على ابن عباس معنى فاطر وفاتح، ومجيء مثل تلك الألفاظ فى لسان

---

(١) الرسالة، ١٩، ٢٠ وانظر المراجع السابقة.

(٢) الرسالة ٢٠. (٣) الإتقان ١/ ١٣٥.

(٤) انظر، ص ٩٥١، ٩٥٢ من كتابنا. (٥) الرسالة ١٨.

الأعاجم يعد من باب توافق اللغـات، فتكلمت بها العرب والفرس والحـبشة بلفظ واحد[١] وهذان الأساسان هما اللذان اعتمد عليهما أبو عبيدة معاصر الشافعي[٢].

٢) لا يكتفى الأستاذ أحمد شـاكر بأن تلك الألفاظ عربية ولعلها من توافق اللغات- كما يقول الشافعي وأبو عبيدة- بل يرى أنه يحتمل أن تكون تلك الألفاظ عربية الأصل، ونقلت إلى غـير العرب، فكما سبق أن ذكرنا نص كـلامه "العرب أمة من أقدم الأمم، ولغتها من أقـدم اللغات وجودا. . فلعل الألفاظ القرآنية التى يظن أن أصلها ليس من لسان العرب، ولا يعرف مصـدر اشتقاقها لعلها من بعض ما فـقد أصله، وبقى الحـرف وحده[٣] وقد قـال عن كلمة دينار- ردا على الأب أنستاس الكرملـى من أن ديناراً لفظ رومى الأصل - قال: "ونحن عند رأينا الذى ذهبنا إليه فيما مضى أن ليس فى القـرآن من غير العربية شيء وهذا الحرف فى لغة العرب قديم، وقد جاء فى القرآن، واشتق منـه العرب ما ساقه المؤلف (الجواليقى) أو ما سـقناه عن التهذيب، ومـقاربة اللغة الروميـة إياه فى اللفظ لا يدل على أن العرب أخذوه عنهم، بل يحتمل أنه منقول إليهم عن العرب"[٤].

الثانى:

ويرى فريق آخر من كبار الباحثين وجلة العلماء[٥] أمثال ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيـرهم أن الأعجمى وقع فى القرآن، وقـد روى عن هؤلاء فى أحرف كثـيرة أنهـا من غيـر لسـان العرب، مـثل سجـيل والمشكاة واليم والطور وأباريق وإستبرق وغير ذلك[٦] وحجة هؤلاء.

١- ما أخرجـه ابن جرير بسند صحـيح عن أبى ميسرة التـابعى الجليل قال: "فى القرآن من كل لسان".

(١) الإتقان ١/ ١٣٦. وفاطر وفـاتح من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر].

(٢) القراءات القرآنية ٣٠٩.

(٣) المعرب ١٣.

(٤) نفسه ١٤٠.

(٥) الاشتقاق والتعريب ٢٨.

(٦) الإتقان ١/ ١٣٦ والمعرب ٥.

٢- أنه حوى علوم الأولين والآخرين، ونبأ كل شيء فلا بد أن تقع فيه الإشارة إلى أنواع اللغات والألسن، ليتم إحاطته بكل شيء.

٣- من خصائص القرآن على سائر كتب الله تعالى المنزلة أنها نزلت بلغة القوم الذين أنزلت عليهم لم ينزل فيها شيء بلغة غيرهم، والقرآن احتوى على جميع لغات العرب، وأنزل فيه بلغات غيرهم، من الروم والفرس والحبشة شيء كثير.

٤- النبي ﷺ مرسل إلى كل أمة، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ... ④﴾ [إبراهيم]، فلا بد أن يكون في الكتاب المبعوث به من لسان كل قوم، وإن كان أصله بلغة قومه هو[1].

٥- وقوع الأعلام الأجنبية في القرآن باتفاق العلماء، وإذا اتفق على وقوع الأعلام فلا مانع من وقوع الأجناس[1].

وأجابوا عن نحو قوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا ... ㉘﴾ [الزمر]، وغيرها، بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربيا، والقصيدة الفارسية لا تخرج عنها بلفظة فيها عربية، وعن قوله تعالى: ﴿أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ... ㊹﴾ [فصلت]، بأن المعنى من السياق: أكلام أعجمي ومخاطب عربي؟[1].

الثالث:

يوفق فريق من العلماء بين الرأيين السابقين، فيقف موقفا وسطا، خلاصته أن هذه الألفاظ التي اختلف فيها الفريقان "قد علقتها العرب العاربة من لغات الأمم التي خالطتها في أسفارها، ثم غيرت بعضها بالنقص من حروفها، واستعملتها في أشعارها، ومحاوراتها، حتى جرت مجرى العربي الفصيح، ووقع بها البيان، وعلى هذا الحد نزل بها القرآن[2].

(١) الإتقان ١/١٣٦، والاشتقاق والتعريب ٢٨، ٢٩، ويؤيد الرأي الثاني كثير من الباحثين المحدثين كأستاذنا الدكتور نجا (فقه اللغة ٣/ ٨٠)، والدكتور وافي فقه اللغة ٢٠١، والدكتور تمام حسان (اللغة بين المعيارية والوصفية ٧١)، وغيرهم.

(٢) الإتقان ١/ ١٣٦.

ويذكر الأستاذ المغربى أن المعرب عربى لأدلة هى:

١- قول الخليل: ليس فى كلام العرب على وزن فِعلل غير دِرهم، ثم عدد كلمات أخر ثلاثا مع أن درهم معرب من الرومية.

٢- المعرب تجرى عليه أحكام العربى، من تصرف فيه واشتقاق منه، مثل كلمة لجام معرب لغام أو لكام الفارسية، وقد جمع على لُجم ككُتُب وصُغِّر على لُجيم وأتى الفعل منه بمصدر وهو الإلجام وقد ألجمه فهو ملجِم وغير ذلك، واستعمل فى المعانى المجازية مثل ألجمه الماء: إذا بلغ منه موضع اللجام من الفرس، وهو الفم، وفى الحديث: (التقىّ ملجَم) أى أنه مقيد اللسان، لا يطلقه فيما لا يحله له الشرع من الخوض فى الباطل وهكذا[١].

وعلى هذا قال أبو عبيد القاسم بن سلام - بعد أن حكى القول بالوقوع عن الفقهاء والمنع عن أهل العربية - والصواب عندى مذهب فيه تصديق القولين جميعا، وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية -كما قال الفقهاء- لكنها وقعت للعرب، فعربتها بألسنتها، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال: إنها عربية فهو صادق، ومن قال: عجمية فصادق، ومال إلى هذا القول الجواليقى وابن الجوزى وآخرون كأبى منصور الأزهرى صاحب التهذيب وكثير من علماء الأصول ومن علماء اللغة[٢]، ويقول الجواليقى- توفيقا بين الرأيين-: كلاهما مصيب إن شاء الله تعالى وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب فى الأصل، فقال أولئك على الأصل ثم لفظت به العرب بألسنتها فعربته، فصار عربيا بتعريبها إياه، فهى عربية فى هذه الحال أعجمية الأصل[٣].

وقد مال إلى ذلك الأستاذ المغربى الذى يقول " إن الكلمة الأعجمية إذا استعملتها العرب على مناهجها أصبحت عربية، أو نقول: تحولت عربية بحيث

---

(١) الاشتقاق والتعريب ٤٨-٥١. (٢) من تحقيق كتاب المعرب للأستاذ أحمد شاكر، ص١١.
(٣) المعرب، ص٥.

يصح أن ينزل بها الوحى الإلهى، فمن قال: إنها عربية كان صادقا، ومن قال: إنها أعجمية كان صادقا ،فهى أعجمية فى الابتداء، عربية فى الانتهاء، وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ... (٢)﴾ [يوسف] حقاً وصدقا[١]، وفى القرآن على هذا كثير من الكلمات المعربة[٢].

وذلك لا يخل بمنزلته، ولا يغض من شأنه، بل يثبت قدرة العرب على تمثل الألفاظ الأجنبية، وطواعية لغتهم لهم فى ذلك[٣] حتى ليصبح اللفظ الأجنبى فى موقعه أفصح من نظيره العربى، فلو حاولنا أن نرفع لفظ (إستبرق) مثلا فى قوله تعالى ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ فُرُشٍ بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ... (٥٤)﴾ [الرحمن]، لنضع مكانه كلمة حرير- مثلاً- لما وقع اللفظ الثانى موقع الأول من الفصاحة والبلاغة" ولو اجتمع فصحاء العالم، وأرادوا أن يتركوا هذه اللفظة ويأتوا بلفظ يقوم مقامها فى الفصاحة لعجزوا عن ذلك[٤].

ولهذا لا ينبغى أن تقطب ما بين عينيك فى وجه الكلمات المعربة أو تسىء إليها، بإهمالها والإعراض عنها[٥].

والباحث يرى عالمنا ابن جنى قد نفذ فكره إلى هذا المجال الذى حارت فيه الأفكار، فوصل إلى النتيجة الصحيحة، وهى القول بوقوع الأعجمى فى القرآن، وذلك لا يخل بفصاحته وبلاغته، لأن العرب -غالباً- ما يصقلون هذه الألفاظ ويهذبونها على منهاج لغتهم وقواعدها وطرق استعمالها، وقد صرح فى -بيان واضح- أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وأنك إذا قلت: طاب الخُشكُنان فهو من كلام العرب، لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته فى كلام العرب،

---

(١) الاشتقاق والتعريب ٨٣.

(٢) أورد السيوطى فى الإتقان الألفاظ الأعجمية الواردة فى القرآن مرتبة على حروف المعجم (١/ ١٣٧ وما بعدها) ويلاحظ أنه ذكر ألفاظا من أخوات العربية الساميات كالحبشية والسريانية وذلك لا يعد معربا بالمعنى الدقيق الذى أشرنا إليه.

(٣) اللغة العربية فى ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ٢٣.

(٤) الإتقان ١/ ١٣٦.

(٥) الاشتقاق والتعريب ٥١.

كما أن العرب تشتق من الأعجمي، وقال: إن سختيت من السخت كزحليل من الزحل، ويقال: دَرهمت الخُبازى ورجل مدرهَم على ما سبق بيانه، واللفظ الأعجمي يقع في القرآن الكريم إذ إنه دخل العربية وصار منها بإجرائه على سنن كلام العرب، فقد اعترف بأعجمية درهم مع وروده في قوله تعالى ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ... ⁽²⁰⁾﴾ [يوسف]، وعند تخريجه للقراءات الواردة في ﴿السِّجِلِّ ... ⁽¹⁰⁴⁾﴾ [الأنبياء] نقل رأيين في أعجميته وعربيته فقال: قال قوم: هو فارسي معرب وأنكر ذلك أبو عبيدة وكافة أصحابنا وقالوا: بل هو عربي، وهذه اللغات بعد مسموعة فيه، وقد فسره بالكتاب أو كتاب العهدة ونحوها، ودفع أن يراد به (ملك) أو كاتب كان للنبي ﷺ لأن كُتّابه معروفون[1] ولكنه لم يعقب على أعجمية اللفظ أو عربيته بشيء مما يدل على أنه- اعتمادا على مذهبه فيما قيس على كلام العرب- يؤمن كما يؤمن الموفقون- بأن اللفظ الأعجمي بعد تهذيبه وصقله يصبح عربيا، فلا مانع من وقوعه في القرآن الكريم، ولذلك نلمح عدم اعتراضه أو تعقيبه على أية كلمة أجنبية وقعت في القرآن الكريم مثل كلمة (إستبرق) وغيرها، كما يشرح الأعلام الأعجمية وينبه عليها في أماكنها عند تخريجه للقراءات الشاذة في كتابه المحتسب[2].

وهذا رأي يصف الواقع وانتفاع اللغة العربية وتضمن كتابها المبين بما في بعض اللغات الأخرى جريا على سنة التطور، والحضارة، والاجتماع الإنساني، وعالمية الإسلام.

ويقودنا الحديث إلى سؤال آخر: هل يباح استعمال المعرب في شئون اللغة العربية وإلى أي مدى يصح ذلك؟

الواقع أن "أكبر قسط من الفضل في نهضة اللغة العربية في عصر بني العباس يرجع إلى انتفاع الأدباء والعلماء باللغتين الفارسية والإغريقية، فاتسع بذلك متن اللغة العربية، وازدادت مرونة، وقدرة على تدوين الآداب والعلوم[3].

(١) المحتسب ٢/ ٦٧، ٦٨.

(٢) انظر المحتسب ١/ ٨٠، ٩٧، ٩٨، ١٨٤، ٢/ ٢٢٥ وغيرها.

(٣) علم اللغة، د. وافي، ط ١٩٣٨م، ٢٥٨، ٢٥٩.

"وتوسيع نطاق اللغة على هذه الصورة أمر يُعنى به عقلاء الأمم وقادتها وفلاسفتها، كما يُعنون بتنمية أممهم نفسها، وتكثير أفرادها، فبين تنمية آحاد الأمة، وتنمية كلمات لغتها مشابهة وتماثل، وعقلاء الأمم وزعماؤها حريصون على هذا حرصهم على ذاك[1] فليس التعريب مما يشوه اللغة، أو يحط من قدرها ومنزلتها بين اللغات الأخرى[2].

ويظهر أن ابن جنى يجعل التعريب قياسيا يجرى على ألسنتنا، كما جرى على ألسنة العرب، فقد تحدث عنه في الباب الذى اتسع فيه أمر القياس عنده، وهو (ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب) وصرح بأنك بتعريب اللفظ قد أدخلته في كلام العرب، ومعنى ذلك أنه لا مانع من استعماله عنده مطلقا، ويوافق ابن جنى في هذا الرأى الأستاذ المغربى الذى يقول: إنه "قياسى فيجوز لأى كان ولو من المحدثين أن يتناول كلمة أعجمية، فيعربها، ويستعملها في كلامه العربى"[3]. ولكننا نرى أنه لا ينبغى أن نطلق العنان للتعريب، بحيث نجعله سائغا، دائما بل يجب أن نستعمله بحذر، ووقت الضرورة، على طريقة العرب في تعريبهم[4]، وبعرف جماعى، لا أن نتركه لكل أحد يعبث كما يشاء، لأن إباحته المطلقة تؤدى إلى "أن تغمر لغتنا العربية بطوفان من الألفاظ الأجنبية قد تفقدها طابعها وخصائصها التى يعتز بها أبناء العرب"[5] ولذا كان مجمع اللغة العربية موفقا حين جعله سماعيا كالعلماء متقدمين ومتأخرين[6] وقصر إباحة استعماله على الضرورة[7] وذلك- كما يقول أستاذنا الدكتور نجا- إذا لم يتيسر وجود لفظ عربى يؤدى هذه المهمة ويفى بهذا الغرض[8] فمعاجم اللغة مشحونة

(1) الاشتقاق والتعريب ٢٢، ٢٣. (2) نفسه ٢٤. (3) نفسه ٤٤.

(4) نفسه ٢٢، ٢٣. (5) من أسرار اللغة، ط٣، ١١٦.

(6) الذى جعل التعريب غير قياسى قلة ما ورد فيه عن العرب إذ لا يزيد ما في جميع المعجمات وكتب الدخيل التى بأيدينا من أسماء الأجناس لا الأعلام على ألف كلمة.. وكل ما يقال إن كثيراً من ألفاظ العربية منتزع من اللغات الأخرى كلام بلا تحقيق لأننا لا ندرى الآخذ من غيره. (فقه اللغة، للإسكندرى، ٦٩، واللغة والمجتمع، د. السعران، ١٨١).

(7) مجلة مجمع اللغة العربية ١/ ٢٠٠-٢٠٢. (8) فقه اللغة ٣/ ٨١.

بالألفاظ التى يمكن استخدامها فى الأغراض الجديدة بطريق النقل أو الاشتقاق كما فعل العباسيون إبان نهضتهم(١)، و"سبيل المجاز عندنا أوسع من أن نحتاج فيه إلى النقل من اللغات الأخرى، وكلماتنا الأصيلة تؤدى معانيها الأولى، وتتسع للمجاز المعقول، وللقرائن السائغة على وجوه شتى، وليست هى من الندرة أو الجمود بحيث تضطرنا إلى الاقتراض من الغريب أو الدخيل(٢).

تعقيب

عدّ ابن جنى التعريب أحد عوامل النمو اللغوى، فذكره فى (باب ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم) وقد عرضنا لمفهومه، ووقوعه فى لغة العرب، وطرائقه المختلفة، وجهود عالمنا فيها، وكيف يعرف العربى الأصيل من الأجنبى الدخيل، كما تصوره القدماء والمحدثون، وملنا إلى تحديد الأعجمى بأنه ما ليس ساميا، لأن الساميات أخوات من أم واحدة، وهذا هو المنطق المقبول، وهو الذى رجحه عالمنا ابن جنى، وأخذ به، فلم يذكر بين الألفاظ المعربة التى تحدث عنها إحدى الكلمات السامية، بل اقتصر على الأجنبى منها، وهذه نظرة دقيقة وافق بها أحدث النظريات العلمية فى هذا الشأن.

كما أوضحنا أن فى تمييز الدخيل من الأصيل صعوبة بالغة، نظرا لجهل أقدم اللغات، وأولها فى الوجود، ومعرفة المعطية والآخذة منها، والاحتمالات فى هذا الشأن لا تزيد الأمر إلا غموضا، ومع ذلك فإن مقاييس الأقدمين لتحديد الدخيل والأصيل تنير لنا السبيل للاهتداء إلى كثير مما يوافقها، أما ماعداه فإن البحوث العلمية والتاريخية الحديثة يمكن أن تفيد فى كشف معالمه.

وقد عرضنا للآراء المختلفة، قديمها وحديثها، فى وقوع الأعجمى فى القرآن الكريم ،ورأى ابن جنى فيه، واستنتجنا من دراسة هذا الأمر صحة القول بالوقوع، وعليه عالمنا، فالشواهد تؤيده، ولا عيب فيه، بل هو أمارة على تمثل العرب للألفاظ الأجنبية، وطواعية لغتهم لهم، بحيث أصبح اللفظ فى موقعه فصيحاً لا يغنى عنه غيره مهما يكن عربياً صحيحاً.

---

(١) نفسه ٨٠، ٨١.

(٢) أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب، ١٢١.

ثم أبنا رأى ابن جنى فى قياسية التعريب، وقلنا إنه لا مانع منه وقت الضرورة، لكنه لا يترك للأفراد كما ذهب إليه الأستاذ المغربى أو غيره، بل يجب أن يكون فى يد الجماعة المتخصصة وفق قرار المجمع اللغوى، وأعتقد- بعد هذا- أن ابن جنى قد أرسى دعائم التعريب، وقوانينه التى بنى عليها المحدثون بحوثهم.

خصائص العربية فى استعمال المشترك والمتضاد والمترادف

إن للألفاظ والمعانى علاقات وارتباطات كثيرة، حاول بعض علماء اللغة بيانها، والإفصاح عن أقسامها، وفي مقدمتهم سيبويه والمبرد وأبو على الفارسى وأحمد بن فارس وعالمنا ابن جنى، فقد أوضحوا أنواع الألفاظ والمعانى المستعملة لها، وأكثرها ورودا، وأقلها استعمالا فى العربية، كما نطق بها أهلها الأولون، وأهم هذه الأنواع- كما قال سيبويه- ثلاثة:

اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو جلس وذهب- اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين نحو ذهب وانطلق- اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنى نحو وجِدت عليه من الموجدة ووجَدت الضالة[1] وقد صرح ابن جنى بأنه يميل إلى هذا التقسيم بقوله: "إنها" الأقسام الثلاثة" عندنا" وقال عن الثالث منها إنه "كثير فى كتب العلماء، وقد تناهبته أقوالهم، وأحاطت بحقيقته أغراضهم[2]، ولأن هذه الثلاثة من سمات العربية التى وافق عليها ابن جنى فإننا نبين رأيه فيها، وصلته بالآراء الأخرى.

المشترك

معناه: لعلماء اللغة فى تعريفه عبارات مختلفة الألفاظ، ولكنها متحدة المفهوم، وأوضحها وأدقها ما ذكره أستاذنا الدكتور نجا حيث يقول: "هو اللفظ الدال على معنيين فأكثر دلالة مستوية[3]- وباختصار هو "ما اتحدت صورته واختلف معناه[4] ومن أمثلته: العين والخال لمعانيهما المختلفة[4].

---

(١) الكتاب ١/ ٢٣٤ بتحقيق الأستاذ هارون، وانظر المسائل البغداديات لوحة ٤٦، ٤٧، والمزهر، ط. الأولى ١/١٧٧- ١٩٣، والصاحبى ٩٦ وما بعدها، ٢٠١، ٢٠٢، والمخصص ١٣/ ٢٥٨.

(٢) الخصائص ٢/ ٩٣.

(٣) اللهجات العربية ٨٤، وفقه اللغة ٣/ ٦٨، ٤/ ٥٤، وانظر المزهر، ط. الأولى ١/ ١٧٧، وفقه اللغة د. العزازى ١٩٦، وفقه اللغة د. وافى ١٨٣ ودراسات فى فقه اللغة ٣٥٠.

(٤) المزهر، ط. الأولى ١/ ١٧٧.

فائدته: للمشترك أثر كبير فى ثراء اللغة ونموها، ويفيد منه- بخاصة- الأدباء والشعراء[(١)].

أسبابه

لوقوع المشترك فى العربية أسباب كثيرة أهمها:

١- **اختلاف اللغات واللهجات:** فاللغة قد تستمد ألفاظاً من لغات أجنبية عنها، وذلك قد يسبب -بجانب ألفاظ أخرى فيها تتحد معها فى الصيغة- وجود الاشتراك "وهذا النوع من الكلمات نادر وهو وليد المصادفة، فالبُرج بمعنى الحصن قد استعارته اللغة العربية من اللغة اليونانية، فليست بلاد العرب بيئة للحصون والأبراج، ومع هذا تشتمل اللغة العربية على هذه المادة (برج) وتتخذها فى عدة معان لا تمت للحصون بصلة ما، فإذا تصادف أن كان بين كلمات اللغة العربية كلمة مشتقة من هذه المادة للتعبير عن صفة خاصة فى العين، أو للتعبير عن الزينة والتزين، وجاءت على صيغة البرج ولّد هذا فى اللغة العربية ما يسمى بالمشترك اللفظى[(٢)] أما اختلاف اللهجات فهو أمر ملموس فى لغتنا "بأن يضع اللفظ لأحد المعانى حى من أحياء العرب، وللمعنى الآخر حى آخر، ويعلم كل فريق بوضع الآخر، ويشيع الاستعمالان[(٣)]، وذكر أبو على الفارسى أنه ينشأ (من لغات تداخلت)[(٤)] وأشار ابن جنى إلى اختلاط العرب وأخذ بعضهم عن بعض[(٥)].

وقد جمع أصحاب المعاجم الكلمات دون أن ينسبوا -فى بعض الأحيان- اللفظ إلى القبيلة الناطقة به، فبعض الألفاظ كانت تختلف معانيه فى الأصل باختلاف القبائل، ولكن معانيه المختلفة قد انتقلت إلى لغة قريش فأصبح يطلق فيها على جميع هذه المعانى[(٦)].

(١) نفسه ١/١٧٩، ١٨٠.

(٢) البغداديات لوحة ٤٦ والمخصص نقلا عنه ١٣/٢٥٨.

(٣) فى اللهجات العربية، ط٣، ص١٩٦.

(٤) يقصد باللغات اللهجات، البغداديات لوحة ٤٦، والمخصص ١٣/٢٥٩.

(٥) انظر ص ٣٥٨ وما بعدها من كتابنا.

(٦) فقه اللغة، د. وافى ١٨٦.

٢- المجاز: ذكر أبو على الفارسى أن "اختلاف اللفظين والمعانى بعد واحدة يكون للحاجة إلى التوسع فى الألفاظ، وأنه قد تستعمل اللفظة بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل"[١] فالأساليب المجازية قد تشتهر، وتصبح فى درجة الحقائق، كالحوت الموضوع للسمك، والمنقول إلى أحد بروج السماء تجوزا، فقد اشتهر فى ذلك المعنى حتى خاله الناس أحد الحقائق[٢] ومازال كذلك حتى عد من الحقائق المؤكدة[٢] وقد أرجع السيوطى بعض المعانى التى تدل عليها كلمة (العين) إلى التشبيه وهى ستة معان، العين: الجاسوس تشبيها بالعين لأنه يطلع على الأمور الغائبة، وعين الشيء: خياره، والعين: الربيئة وهو الذى يرقب القوم، وعين القوم: سيدهم، والعين واحد الأعيان وهم الإخوة الأشقاء، والعين: الحر. كل هذه مشبهة بالعين لشرفها[٣].

٣- تطور المعنى: "تطور المعانى وتغيرها مع الاحتفاظ بالأصوات ينتج لنا كلمات اشتركت فى الصورة واختلفت فى المعنى[٤] ولكن إدراك تطور المعانى أمر غامض لا يكاد التاريخ اللغوى يسعفنا به، فقد يتغير معنى الكلمة فى لهجة من اللهجات ثم يمر زمن طويل خلاله ينسى المعنى الأصلى، وتلتزم تلك اللهجة استعمال هذه الكلمة فى معناها الجديد دون سواها، فتغيرت معانى بعض الكلمات فى بعض اللهجات دون البعض الآخر، لظروف لغوية خاصة، فمن حيث الظاهر وجد أن إحدى القبائل تستعمل هذه الكلمة فى معنى من هذه المعانى، فى حين أن قبيلة أخرى تستعملها فى معنى آخر[٥].

وكيفما كان الأمر فإن معانى بعض الألفاظ قد مرت بها تطورات مختلفة. كانت سببا - فيما يبدو - فى نشأة بعض أمثلة المشترك اللفظى.

(١) البغداديات ٤٦، والمخصص - نقلا عنه - ١٣/٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) فقه اللغة، د. نجا ٣/٦٨، ٤/ ٥٤، واللهجات العربية ٨٤، ٨٥ وفقه اللغة د. العزازى، ١٩٦.

(٣) المزهر، ط. الأولى ١/ ١٨٠.

(٤) فى اللهجات العربية، ط٣، ص١٩٣.

(٥) نفسه ١٩٧.

٤- **اختلاف الاشتقاق:** كأن تؤدى القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان فى صيغة واحدة، فينشأ عن ذلك تعدد فى معنى هذه الصيغة يؤدى إلى جعلها من المشترك، مثل وجد يجيء ماضيا من الوجدان بمعنى العلم بالشيء أو العثور عليه ويقال: وجدت الضالة: إذا عثرت عليها، ووجدت زيدا كريما: إذا علمته كذلك، ومن الموجدة بمعنى الغضب فيقال : وجدت عليه إذا غضبت، ومن الوجد بمعنى الحب الشديد فيقال: وجد به وجدا إذا هويه[١] وقد صرح ابن جنى بأن ذلك من وسائل الاشتراك فى كتابه الخصائص[٢].

٥- **التطور الصوتى:** فاللفظ قد يتطور "بتغيير بعض الأصوات أو الحذف أو الزيادة، فيصبح متحدا مع لفظ آخر يختلف عنه في مدلوله[٣] وذلك وإن كان متصورا إلا أن الدلائل اللغوية لا تشير إليه، ولا تكشف لنا عنه، لغموض الظروف اللغوية، وتطور أحداثها، وتوغلها فى أزمان سحيقة فى التاريخ.

٦- يوجد الاشتراك من الواضع الواحد عند قصد الإبهام والتعمية على السامع حين يكون التصريح سببا للمفسدة كما روى عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه وقد سأله رجل عن النبى ﷺ وقت ذهابهما إلى الغار: من هذا؟ قال هذا رجل يهدينى السبيل[٤].

آراء العلماء فيه

اختلف العلماء فى وقوع المشترك، فبعضهم نفاه، وبعضهم الآخر أثبته، ونعرض- هنا - لآرائهم وموقف ابن جنى بينها.

١- **رأى المنكرين:** أنكر فريق من العلماء وجود المشترك، ومنهم ابن درستويه[٥] واستدلوا على عدم وجوده بأن اللغة موضوعه للإبانة عن المعانى، فلو

(١) فقه اللغة، د. وافى ١٨٥، ود. العزازى ١٩٨، والمزهر، ط. الأولى، ١/ ١٨٤، ١٨٥، والقاموس ١/ ٣٥٦.

(٢) ٣/ ١١١. (٣) فقه اللغة، د. وافى ١٨٦.

(٤) المزهر، ط. الأولى ١/ ١٧٧، واللهجات العربية، ٨٥، وفقه اللغة د. نجا ٣/ ٦٩، ٤/ ٥٥، ود. العزازى ١٩٦. (٥) المزهر، ط. الأولى ١/ ١٨٤.

جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد الآخر، لما كان ذلك إبانه بل تعمية وتغطية[1]، ولكن هذا الرأى معيب من الأقدمين والمحدثين لأن الإبهام يزول بالقرائن الصارفة.

٢- رأى المثبتين: قال بوقوعه طائفة كبيرة من العلماء، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم على صفة الوقوع: هل يكون ذلك على جهة الوجوب أو الأغلب أو إمكان الوقوع مطلقاً؟.

فمن الناس من أوجب وقوعه قال: لأن المعانى غير متناهية، والألفاظ متناهية، فإذا وزع لزم الاشتراك. وذهب بعضهم إلى أن الاشتراك أغلب قال: لأن الحروف بأسرها مشترك بشهادة النحاة. والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء، والمضارع كذلك، وهو أيضا مشترك بين الحال والاستقبال، والأسماء كثير فيها الاشتراك، فإذا ضممناها إلى قسمى الحروف والأفعال كان الاشتراك أغلب، ورُدّ بأن أغلب الألفاظ الأسماء، والاشتراك فيها قليل بالاستقراء، ولا خلاف أن الاشتراك على خلاف الأصل.

والأكثرون على أنه ممكن الوقوع من واضعين أو من واضع واحد[٢] - على ما سبق بيانه فى ذكر الأسباب - ومن أصحاب هذا الرأى الخليل وسيبويه والأصمعى وأبو عبيدة وأبو زيد وابن فارس[٢] وأبو على الفارسى[٣] وابن جنى[٤] وقد أوضح أستاذنا الدكتور نجا أنهم قالوا بذلك "لأنه لا مناص من الاعتراف بوجود المشترك لكثرة وروده فى الأساليب العربية[٥]".

وقد كان لابن جنى النصيب الأوفر فى إثبات وجود المشترك فى اللغة العربية، فقد بحث فى ألفاظها أسماء وأفعالا وحروفا، وفى تراكيبها، وخلص من ذلك إلى نتيجة هامة هى وجود المشترك فى الأسماء والأفعال والحروف

---

(١) نفسه ١/ ١٨٥. (٢) نفسه ١/ ١٧٧. (٣) المخصص ١٣/ ٢٥٩.

(٤) الخصائص ٢/ ٩٣-١٠٣، ٣/ ١١٠، ١١١.

(٥) اللهجات العربية ٨٥، وفقه اللغة ٣/ ٦٩، ٤/ ٥٥، ود. العزازى ١٩٧، ودراسات فى فقه اللغة ٣٥١.

والحركات، وأيد رأيه بأمثلة لغوية واقعية، ونحن نثبت هنا بعض ما قال لإثبات رأيه.

أ - **في الأسماء**: قال ابن جني: وقعت الأسماء مشتركة نحو الصدى، فإنه ما يعارض الصوت في الأوعية الخالية، والصدى العطش وهو بدن الميت، وهو طائر يخرج فيما يدعون من رأس القتيل إذا لم يؤخذ بثأره، وهو أيضا الرجل الجيد الرِّعْية للمال والحسن القيام عليه في قولهم: هو صَدَى مال وخائل مال وخالُ مال وسُرْسُور مال وإزاءُ مال ونحو ذلك من الشَّوَى[1] ونحوه مما اتفق لفظه واختلف معناه.

ب- **في الأفعال**: قال: وقعت الأفعال مشتركة نحو وجدت في الحزن ووجدت في الغضب ووجدت في الغنى ووجدت في الضالة ووجدت بمعنى علمت ونحو ذلك.

جـ- **في الحروف**: قال: من الحروف ما يصلح من المعاني لأكثر من الواحد نحو (من) فإنها تكون تبعيضا وابتداء و(لا) تكون نفيا ونهيا وتوكيدا و(إن) فإنها تكون شرطا ونفيا وتوكيدا و(هل) بمعنى الاستفهام وبمعنى قد وأم للاستفهام وبمعنى بل ونحو ذلك، فهذه حروف وقعت مشتركة[2].

وذكر ابن جني أن الاشتراك يكون أيضا في الحروف المصوغة في أنفس الكلم، ومن ذلك قال: قد يتفق لفظ الحروف ويختلف معناها وذلك نحو قولهم درع دلاص وأدرع دلاص وناقة هجان ونُوق هجان، فالألف في دلاص وهجان في الواحد بمنزلة الألف في ناقة كِناز وامرأة ضِناك والألف في دلاص في الجمع بمنزلة ألف ظِراف وشِراف ومثل ذلك قولهم في تكسير عُذافر وجُوالق عَذافر وجَوالق... فألف عُذافر زيادة لحقت الواحد للبناء لا غير وألف عَذافر ألف التكسير كألف دَراهم ومنابر. أفلا ترى إلى هاتين الألفين كيف اتفق لفظاهما واختلف معناهما[3].

---

(١) الشَّوَى: من معانيه الأمر الهين، ورذال المال، واليدان، والرجلان، والأطراف.

(٢) الخصائص ٢/ ٩٣، ٣/ ١١٠، ١١١.   (٣) نفسه ٢/ ٩٣-٩٥.

٤- فى الحركات: هذه الحالة موجودة فى الحركات وجدانها فى الحروف، وذلك كامرأة سميتها بحيثُ وقبلُ وبعدُ فإنك قائل فى رفعه: هذه حيثُ وجاءتنى قبلُ وعندى بعدُ، فالضمة الآن إعراب، وقد كانت فى هذه الأسماء قبل التسمية بها بناء، وكذلك لو سميتها بأينَ وكيفَ فقلت: رأيت أينَ وكلمتُ كيفَ لكانت هذه الفتحة إعرابا بعد ما كانت قبل التسمية فى أينَ وكيفَ بناء، وكذلك لو سميت رجلا بأمسِ وجير لقلت مررت بأمسِ وجير فكانت هذه الكسرة إعرابا بعد ما كانت قبل التسمية بناء وهذا واضح[١].

ومن الحركات فى هذا الباب أن ترخم اسم رجل يسمى منصورا فتقول على لغة من قال يا حارِ يا منصُ، ومن قال يا حارُ: قال كذلك أيضًا بضم الصاد فى الموضعين جميعًا، أما على يا حارِ فلأنك حذفت الواو وأقررت الضمة بحالها كما أنك لما حذفت الثاء أقررت الكسرة بحالها، وأما على يا حارُ فلأنك حذفت الواو والضمة قبلها، كما أنك فى يا حارِ حذفت الثاء والكسرة قبلها ثم اجتلبت ضمة النداء فقلت: يامنصُ فاللفظان - كما ترى - واحد والمعنيان مختلفان[٢].

ومن ذلك قول العرب فى جمع الفُلْك الفُلْك كسروا فُعْلا على فُعْل.. فالفُلْك فى الواحد بمنزلة القُفْل والخُرْج وفى الجمع بمنزلة الحُمْر والصُفْر، فقد ترى اتفاق الضمتين لفظا، واختلافهما تقديراً ومعنى، وإذا كان كذلك فكسرة الفاء فى هِجان ودِلاص فى الواحد ككسرة الفاء فى كِناز وضِناك، وكسرة الفاء فى هِجان ودِلاص فى الجمع ككسرة الفاء فى كِرام ولِئام[٣] وأجرى ذلك فى أمثلة كثيرة[٤]، وبذلك يظهر أن ابن جنى قد بالغ- كغيره من أصحاب هذا الرأى- فى تفسير المشترك وهذا واضح فى إجرائه له فى الحروف والحركات، وقد ابتعد عن القصد حين جعل استعمال الحروف منه مثل (من) تبعيضا وابتداء و (إن) شرطا ونفيا وتوكيدا و (هل) بمعنى الاستفهام وبمعنى قد و(أم) للاستفهام وبمعنى بل، فذلك كله من باب المجازات اللغوية فى الحروف، والشرط لتحقق الاشتراك أن تكون

---

(١) الخصائص ٢/٩٩.
(٢) نفسه ٢/١٠٠.
(٣) نفسه ٢/١٠٠، ١٠١.
(٤) نفسه ٢/٩٣-١٠٣.

المعانى المستعمل لها اللفظ موضوعة له على سبيل الحقيقة لا المجاز، كذلك إجراؤه للاشتراك فى الحروف والحركات المصوغة فى أنفس الكلم كله تكلف وتعسف لا صلة له بالمشترك - على سبيل الحقيقة - بل هو من فلسفة ابن جنى وإغراقه فى أبحاثه اللغوية.

ويقول الدكتور الصالح إن أبا على الفارسى كان ينظر إلى الموضوع نظرة معتدلة لا يغالى فيها فى إنكار المشترك مغالاة ابن درستويه ولا يبالغ فى جميع صوره مبالغة الفريق السابق فهو يقول: واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغى ألا يكون قصدا فى الوضع ولا أصلا ولكنه من لغات تداخلت، أو أن تكون لفظة تستعمل لمعنى ثم تستعار لشىء فتكثر وتصير بمنزلة الأصل(١)، وأكثر المحدثين من علمائنا اللغويين يقتصدون فى إثبات المشترك اقتصاد أبى على الفارسى ويبتعدون عن التوسع فيه توسع الآخرين(٢).

المتضاد

معناه: أوضح أستاذنا الدكتور نجا مفهومه بقوله: (هو اللفظ الدال على معنيين متقابلين دلالة مستوية كالصارخ للمغيث والمستغيث) وقد أورد السيوطى فى مزهره(٣) وابن سيده فى مخصصه(٤) وابن الأنبارى فى كتابه الأضداد عديدا من تلك الأمثلة.

وقد عده علماء اللغة نوعا من المشترك لدلالة اللفظ الواحد على أكثر من معنى، ولذلك قالوا: المشترك يقع على شيئين ضدين وعلى مختلفين غير ضدين، فما يقع على الضدين كالجَون وجَلل، وما يقع على غير ضدين كالعين(٥). وإذا

---

(١) البغداديات لوحة ٤٦، والمخصص ١٣/ ٢٥٩، ودراسات فى فقه اللغة ٣٥٢. وانظر كتابنا علم اللغة بين القديم والحديث فى موضوع المشترك اللفظى.

(٢) اللهجات العربية ٨٦، وفقه اللغة، د. نجا ٤/ ٥٦، ود. العزازى ١٩٧، ١٩٨، ود. وافى ١٨٣، وفى اللهجات العربية د. أنيس، ط٣، ص١٩٢، ١٩٣.

(٣) ط. الأولى ١/ ١٨٦-١٩٤.

(٤) ١٣/ ٢٦٠ وما بعدها.

(٥) المزهر ط. الأولى ١/ ١٨٦ ودراسات فى فقه اللغة ٣٦٠ ومقدمة لدرس لغة العرب ٢٢٥ وفقه اللغة، د. العزازى ٢٠٠.

جاز وقوع اللفظة الواحدة للشيء وخلافه جاز وقوعها للشيء وضده، إذ الضد ضرب من الخلاف[1].

فائدته: لا ريب أن هذا النوع من الألفاظ يفيد في سعة اللغة ومرونتها، فهو "وسيلة من وسائل التنوع في الألفاظ والأساليب، وقد وسّع تنوع استعماله من دائرة التعبير في العربية، فكان بهذا المعنى خصيصة من خصائص لغتنا في مرونتها وطواعيتها في التنقل من السلب والإيجاب والتعكيس والتنظير وهو ما ليس له في اللغات الحية نظير"[2].

أسبابه

للتضاد أسباب كثيرة أهمها:

١- **اختلاف اللهجات**: ولذلك يقولون: إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة بينهما، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب، والمعنى الآخر لحي غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء، قالوا: فالجَون: الأبيض في لغة حي من العرب، والجَون: الأسود في لغة حي آخر، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر كما قالت قريش: حسِب يحسِب[3].

٢- **المجاز**: فنقل اللفظ من معناه الأصلي إلى غيره قد يؤدي إلى التضاد، كالكأس يطلق على الظرف والمظروف "وقد يتناسى المجاز حينئذ فيصبح إطلاق اللفظ عليه في قوة استعماله في معناه الحقيقي"[4].

٣- **التطور الصوتي**: وذلك بطريق تغيير بعض الأصوات أو الحذف أو الزيادة في لفظ ما فيصبح متحدا مع لفظ آخر يدل على ما يقابل معناه[5].

(١) وإن لم يكن كل خلاف ضدا، البغداديات لوحة ٤٦ والمخصص - نقلا عنه - ١٣/٢٥٩.

(٢) دراسات في فقه اللغة ٣٦٥.

(٣) الأضداد (لابن الأنباري) ١١، ١٢، والمزهر - نقلا عنه - ١/١٩٤.

(٤) فقه اللغة د. وافي ١٨٩، ود. العزازي ٢٠٠، ٢٠١.

(٥) فقه اللغة، د. وافي ١٩٢، ود. العزازي ٢٠١.

٤- **تأتى بعض الأضداد من عوارض تصريفية كأن تتفق لفظتان تبعا للقواعد فى** صيغة صرفية واحدة[1]، وقد أشار إلى ذلك ابن جنى فى (باب فى اتفاق المصاير على اختلاف المصادر) ومن ذلك اسم الفاعل والمفعول فى افتعل مما عينه معتلة، أو ما فيه تضعيف، فالمعتل نحو قولك: اختار فهو مختار، واختير فهو مختار، الفاعل والمفعول واحد لفظاً غير أنهما مختلفان تقديراً. . وأما المدغم فنحو قولك: أنا معتدّ بكذا وكذا، وهذا أمر معتدّ به، فأصل الفاعل (معتدِد) كمقتطِع وأصل المفعول (معتدَد) كمقتطَع[2] وهناك أمثلة أخرى غير ذلك[3].

٥- **رجوع الكلمة إلى أصلين فتكون فى دلالتها على أحد الضدين منحدرة من** أصل، وفى دلالتها على مقابله منحدرة من أصل آخر، ويرجع هذا التأويل أو يحتمل الصدق فى طائفة كبيرة من الأضداد، مثل هجَد بمعنى نام وسهر، فمن المحتمل أن تكون فى معنى النوم منحدرة من هدأ: إذا سكن وفى معنى السهر من جدّ: إذا جهد لما فى السهر من الاجتهاد فى منع النوم[4] وقد حاول الأب مرمرجى الدومنكى أن يُرجع إلى هذا العامل عددا كبيرا من الأضداد وهو يبحث عن الأصول الثنائية للكلمات[5].

آراء العلماء فيه

يختلف العلماء فيه بين منكرين ومؤيدين لوجوده.

١- **رأى المنكرين:** ينكر فريق من العلماء وجود المتضاد فى اللغة- ومنهم ابن درستوريه - قال فى شرح الفصيح: النّوء: الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل للكوكب: قد ناء: إذا طلع، وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضا، وأنه

(١) فقه اللغة د. وافى ١٩١، ود. العزازى ٢٠١.

(٢) الخصائص ٢/١٠٣. (٣) نفسه ٢/١٠٧.

(٤) فقه اللغة د. وافى ١٩٢، ود. العزازى ٢٠١، ٢٠٢.

(٥) انظر مثلا المعجمية العربية - الثنائية والألسنة السامية - ٢٢١، ٢٢٤ وغيرهما.

من الأضداد، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا في إبطال الأضداد، قال السيوطي في المزهر: فاستفدنا من هذا أن ابن درستويه ممن ذهب إلى إنكار الأضداد[1].

وشبهة المنكرين في رأيهم هذا أن التضاد إذا ثبت وجوده في اللغة فإنه يؤدي إلى الإبهام واللبس، وذلك يكون دلالة على "نقصان حكمة العرب" وقلة بلاغتهم، وكثرة الالتباس في محاوراتهم عند اتصال مخاطباتهم. . فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيان مختلفان لم يعرف المخاطَب أيهما أراد المخاطِب[2] ولا يكون ذلك إبانة بل تعمية وتغطية، واللغة موضوعة للإبانة عن المعاني[3] وهذا مردود لأن سياق الكلام كفيل ببيان المعنى المراد[4].

٢- **رأي المؤيدين**: اختلف هؤلاء فيما بينهم في طريقة إثبات المتضاد ولكل فريق وجهة خاصة:

أ - فذهب فريق إلى أن التضاد موجود في اللغة، سواء كان من واضع واحد أو أكثر، مع ملاحظة أن اللفظ موضوع في الأصل لمعنى واحد، ثم تداخل المعنى الآخر على جهة الاتساع، وقد أوضح أستاذنا الدكتور نجا "أنهم يعللون ذلك بإمكان رجوع الضدين إلى أصل واحد في الاشتقاق"[5] فمن ذلك الصريم لليل والنهار، لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل، فأصل المعنيين من باب واحد، وهو القطع، وكذلك الصارخ: المغيث والمستغيث، سميا بذلك لأن المغيث يصرخ بالإغاثة، والمستغيث يصرخ بالاستغاثة، فأصلهما من باب واحد[5].

ب- وذهب ابن دريد إلى أن التضاد موجود بشرط أن يكون من واضع واحد[4] قال في الجمهرة: الشعب الافتراق، والشعب الاجتماع، وليس من الأضداد وإنما هي لغة لقوم، فأفاد بهذا أن شرط الأضداد أن يكون استعمال اللفظ في المعنيين في لغة واحدة[6].

---

(١) ١/ ١٩١.
(٢) البغداديات لوحة ٤٦ والأضداد (لابن الأنباري) ٢، ٣، والمزهر ١/ ٩٢.
(٣) المزهر ١/ ١٨٥.
(٤) اللهجات العربية ٨٦، وفقه اللغة ٣/ ٧١، ٤/ ٥٦، والمزهر ١/ ١٩١.
(٥) الأضداد ٨، والمزهر ١/ ١٩٣، ١٩٤.
(٦) المزهر ١/ ١٩١، ومراجع د. نجا السابقة.

ج- وترى جمهرة العلماء ومنهم أبو زيد والأصمعي وأبو عبيدة[1] وقطرب والصغانى[2]- وابن السكيت[3] وابن فارس[4] وأبو على الفارسى[5] وابن جنى[6] وغيرهم "أن التضاد موجود فى اللغة بشرط تعدد الواضع[7] فإذا وقع الحرف على معنيين ضدين فمحال أن يكون العربى أوقعه عليهما بمساواة بينهما، ولكن أحد المعنيين لحى من العرب، والمعنى الآخر لحى غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء[8] كما سبق ذكره[9].

ونرى لزاما علينا أن نوضح وجهة نظر ابن جنى- وإن كانت متفقة مع جمهرة العلماء- باعتباره موضوع البحث، فقد أعلن أخذه بالأقسام الثلاثة الشائعة للألفاظ وهى: اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين واتفاق المعنيين، واتفاق اللفظين مع اختلاف المعنى[6]، ولا ريب أن فى ذلك اعترافا ضمنيا بالمتضاد وفيها اعترافه الصريح بالمشترك - على ما سبق بيانه - وقد اتفقنا على أن المتضاد نوع من المشترك، والذى يدل على اعتقاده بأنه يقع من لهجات متعددة، وبمعنى آخر من واضعين مختلفين ما نقلناه عنه- فيما مضى- وهو " أن العرب وإن كانوا منتشرين يجرون مجرى الجماعة فى دار واحدة فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعى أمر لغته[10] والفصيح يجتمع فى كلامه لغتان فصاعدا[11] وكيفية تلقى الواحد منهم لغة غيره[12] بما يؤكد لنا رأيه العام فى المشترك والمتضاد والمترادف وأنها من اختلاف الواضعين وسيأتى مزيد بيان عند شرحنا للترادف ورأيه فيه.

---

(1) المزهر ١/ ١٨٧، والمخصص ١٣/ ٢٥٩.
(2) المزهر ١/ ١٩١.
(3) المخصص ١٣/ ١٦٣، ١٦٤ وغيرهما.
(4) المزهر ١/ ١٨٦.
(5) البغداديات لوحة ٤٦ والمخصص ١٣/ ١٥٩ وغيرهما.
(6) الخصائص فى مواضع سنبينها ومنها ٢/ ٩٣.
(7) اللهجات العربية ٨٧ وفقه اللغة د. نجا ٣/ ٧١، ٤/ ٥٧.
(8) الأضداد ١١، ١٢، والمزهر ١/ ١٩٤.
(9) انظر ص ٩٦٧ من كتابنا.
(10) الخصائص ٢/ ١٥، ١٦.
(11) نفسه ١/ ٣٧٠.
(12) نفسه ١/ ٣٨٣.

فابن جنى فى عداد الجمهرة القائلة بوجود المتضاد بشرط تعدد الواضعين وقد أيد المحدثون هذا الرأى ونقد أستاذنا الدكتور نجا وجهة القائلين بإثبات التضاد مع ملاحظة وضع اللفظ لأحد المعنيين أصالة ودخول الآخر اتساعًا بأنها نظرة فلسفية لا تمثل الواقع فى وضع الألفاظ[1] كذلك رأى سيادته أن وجهة ابن دريد غير سديدة لان الواضع الواحد يهمه إيضاح المعنى لسامعه فلا يعقل أن يرد على هذه الصورة[1] وتلك النقود التى وجهها أستاذنا نقود دقيقة، فنظرية الاتساع المذكورة أمر عقلى بحت لا يمس الواقع اللغوى، ولا يوجد ما يؤيده من الدلائل أو الشواهد العلمية أو المعجمية، كذلك فإن الناطق يهمه التعبير عما يحتاجه وذلك يكفى فيه لفظ واحد ومعنى واحد حتى يكون الأمر واضحاً للسامعين.

فالتضاد ثابت -كما أوضحه جمهرة العلماء- غاية الأمر أنه ليس بالكثرة الموجودة فى المشترك[1] وبهذا الوجه يعد من سمات العربية وخصائصها التى جعلت عالمنا ابن جنى يضمنه أبحاثه، ويعتد به فى خصائصه.

الترادف

معناه فى اللغة يقال: ردف الرجل وأردفه: ركب خلفه، والترادف التتابع، وغير ذلك مما يدور حول هذا المعنى[2] وفى اصطلاح اللغويين: دلالة عدة ألفاظ على معنى واحد[3] أو ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها فى أى سياق[4]، وكتب اللغة تذكر لعلمائنا القدامى مفاهيم للترادف محدودة بحدود تحوى قيوداً معينة وبيانًا لمحترزاتها[5].

(١) اللهجات العربية ٨٧، وفقه اللغة ٣/ ٧٢، ٤/ ٥٧، ٥٨.

(٢) لسان العرب ١١/ ١٣-١٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ٥٧٨.

(٣) اللهجات العربية ٨٨ وفقه اللغة د. نجا ٣/ ٧٣، ٤/ ٥٨، ود. العزازى ٢٠٢، والمراد الألفاظ المفردة كما فى المزهر وغيره.

(٤) دور الكلمة فى اللغة ١٨.

(٥) المزهر ١/ ١٩٤، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ٥٧٨، ومجلة المجمع اللغوى ١/ ٣٠٤، ٣٠٥، ٤/ ٢٤٢-٢٤٧، ٢٥٢.

علام يطلق لفظ (المترادف):

الواضح أن يطلق ذلك الاسم على الألفاظ المفردة فقط مثل الليث والهزبر للحيوان المفترس، والقمح والبر والحنطة لـلحبة المعروفة، وكـما يحكى ابن جنى فيما أخبر به أبو بكر محمد بن الحسن عن أبى العباس أحمد بن يحيى قال: أنشدنى ابن الأعرابى:

ومموضع زبن لا أريد مَبِيته ... كأنى به من شدة الرَّوع آنِس

فقال له شيخ من أصحابه: ليس هكذا أنشدتنا إنما أنشدتنا (وموضع ضِيق) فقال: سبحان الله تصحبنا منذ كذا وكذا ولا تعلم أن الزبن والضيق واحد، وقد قال الله سبحانه، وهو أكرم قيلا: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ... (١١٠)﴾ [الإسراء][١].

ويظهر أن ابن جنى يريد أن يطلق اسم المترادف على العبارة التى تؤدى مؤدى عبارة أخرى متقاربة معها فى المعنى، فهو يقول - بعد أن ذكر حكاية أبى بكر فى زبن وضيق السابقة - وهذا ونحوه- عندنا- هو الذى أدى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة، على معان متفقة، وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود كأنه لم يأت إلا به، ولا عدل عنه إلى غيره، إذ الغرض فيهما واحد، وكل واحد منهما لصاحبه مرافد، وكان أبو على- رحمه الله - إذا عبر عن معنى بلفظ ما فلم يفهمه القارئ عليه وأعاد ذلك المعنى عينه بلفظ غيره ففهمه، يقول: "هذا إذا رأى ابنه فى قميص أحمر عرفه فإن رآه فى قميص كحلى لم يعرفه[٢] ويوضح أنه يقصد فى ذلك النص الجمل المركبة المتقاربة المعانى ما قاله -تعقيبا على ما حكاه بعد ذلك مباشرة- من أن رجلا سأل الحسن رضى الله عنه، ثم أعاد السؤال، فقال له الحسن: لبَّكت علىّ أى خلَّطت، قال ابن جنى: تأويله - عندنا - أنه أفسد المعنى الأول بشىء جاء به فى القول الثانى، فأما أن يكون

(١) الخصائص ٢/٤٦٧.

(٢) نفسه ٢/٤٦٨.

الحسن تناكر الأمـر لاختلاف اللفظين مع اتفاق المعنيين فسبـحان الله، وحـاشا أبا سعيد، ويشبـه أن يكون الرجل لما أعاد سؤاله بلفظ ثان قدر أنه بمعنى اللفظ الأول لم يحسن فهمه الحسن رضى الله عنه، وهذا يشبه ما قالوه من أن الترادف يفيد فى شرح المعانى، وتوضيح غوامض اللغـة، فنحن نقول فى قوله تعالى: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ ... ②﴾ [البقـرة]: لا شك فيه، ولو كـان الريب غير الشك لكانت العـبارة عن معنى الريب بالشك خطأ فلما عبر بهذا عن هذا علم أن المعنى واحد[1] وهذا أحد أدلة القائلين بالـترادف، وينطبق على التحـديدات، لأنها تبدل اللـفظ الخفى بلفظ أجلى منه[2].

ويرى بعض العلماء أن الألفـاظ التى بمعنى واحد تنقسم إلى ألفـاظ متواردة وألفاظ مترادفة، فالمتواردة: كما تسمى الخـمر عُقاراً وصهباء وقهوة، والسبع أسداً وليثا وضـرغاما، والمترادفة: هـى التى يقام لفظ مقام لفظ لمعـان متقاربة يجمـعها مـعنى واحد، كـما يقـال أصلح الفـاسد، ولمّ الشـعث، ورتق الفتق، وشـعب الصدع[2] ويكون المراد من ذلك القـسم الثـانى العـبارات والجـمل لا الكلمـات المفردة، ويقـابل ما يسـمى عندنا بالجمل التـفسيـرية أو البيـانية[3] وهذا الإطلاق يخالف ما اتفـق عليه العلماء من تحقق تسـمية الألفاظ المفردة - التى أطـلق عليها اسم المتواردة- بالمترادفة، أما إطلاق الترادف على العبارات والجـمل التركيبية فيبدو أنه بعيد، سواء مـا قاله عالمنا ابن جنى، وما قاله غيـره، إذ تعريف الترادف ينص على أنه دلالة الألفاظ المفردة، وقد أخرجها الأسـتاذ محمد الطاهر صراحة بقوله: إن التعـبير بالمفـرد يعنى أنه لا ترادف بين المركبـات الإسنادية مثل غـربت الشمس وانقضى النهار[3] ومن هنا قال السـيوطى عن التقسـيم إلى متواردة ومتـرادفة إنه تقسـيم غريب[2] فأولى بنا أن نـقصر مـسماه على الألفـاظ المفردة حـتى لا يتسع المجال إلى مسالك ودروب قد تسبب العثار بنا فى بحوثنا اللغوية.

(١) المزهر ١/ ٢٩٥.

(٢) نفسه ١/ ١٩٧.

(٣) مجلة المجمع اللغوى ٤/ ٢٤٣.

أثره اللغوي:

١- التوسع بما يفيد الشاعر والناثر، وكثرة الوسائل إلى الإخبار عما في النفس، وقد كان بعض الأذكياء في الزمن السالف لا يستطيع نطق الراء[١]، أضف إلى ذلك أن المترادفات في حالات الضرورة قد يكون لها دور أكثر من هذا أهمية وخطورة في نظام التعامل باللغة، فإذا ما تطرق الغموض مثلاً إلى كلمة من الكلمات بحيث تصبح غير وافية بالغرض فالغالب أن نلجأ إلى كلمة أخرى مرادفة لها كي تسد هذا النقص[٢].

٢- من المترادفات ألفاظ تبدو فيها خاصة لغوية رائعة، هي إظهار ألوان المعاني وظلالها، وهذه الميزة تكاد تنفرد بها اللغة العربية، وتعد من خصائصها، التي تتجلى في ألفاظ مترادفة أحيانا، ويسميها الدكتور عثمان أمين خاصية التلوين الداخلي الذي كأنما يرسم للماهية الواحدة بالأطياف والظلال صورا ذهنية متعددة تغنينا باللفظ الواحد عن عبارة مطولة نحدد بها المعنى المقصود[٣].

وقد أوضح ابن جني من تلك الألوان والظلال ما يخلب ألبابنا، ويهز مشاعرنا، بسحر هذه اللغة اللطيفة، فمن ذلك قولهم: الفضة سميت بذلك لانفضاض أجزائها، وتفرقها في تراب معدنها. . وقيل لها: فضة كما قيل لها: لُجَين، وذلك لأنها مادامت في تراب معدنها فهي ملتزقة في التراب متلجنة به. . . وينبغي أن يكونوا إنما ألزموا هذا الاسم التحقير لاستصغار معناه مادام في تراب معدنه، ويشهد عندك بهذا المعنى قولهم في مراسله: الذهب، وذلك لأنه ما دام كذلك غير مُصفّى فهو كالذاهب، لأن ما فيه من التراب كالمستهلك له، أو لأنه لما قلّ في الدنيا فلم يوجد إلا عزيزا صار كأنه مفقود ذاهب، ألا ترى أن الشيء إذا قلّ قارب الانتفاء. . . ولأجل هذا سموه تبرا لأنه فِعْل من التبار، ولا يقال له (تبر) حتى يكون في تراب معدنه أو مكسورا، ولهذا قالوا للجام من

---

(١) المزهر ١/١٩٦.   (٢) دور الكلمة في اللغة ١٠٤.

(٣) فلسفة اللغة العربية، د. أمين، ٥٨.

الفـضة: (الغـرَب) وهو فـعَل من الشيء الغريب، لأنـه ليس في العادة والعـرف استعمـال الآنية من الفضة، أو لأنه غريب بين الجواهر لنفاسـته وشرفه.. ويدلك على أنهم تصوروا هذا الموضـع من امتزاجه بتـراب معدنه أنهم إذا صـفوه وهذبوه أخذوا له اسـما من ذلك المعنى فـقالوا له الخِلاص والإبريز والعـقيان، فـالخلاص فِعال من تخـلص، والإبريز إفعيل من برز يبرز والعِـقيان فِعلان من عـقى الصبي يعقِي وهو أول ما يتجيه عند سقـوطه من بطن أمه قبل أن يأكل، وهو العِقْي فقيل له ذلك لبروزه كما قيل له البرَاز[1].

وهكذا يذكر أمثلة كـثيرة يعقبـها بقوله: "فالتأني والـتلطف في جميع هذه الأشيـاء وضمُّها ومـلاءمةُ ذات بينها هو خـاصُّ اللغة، وسرُّها وطلاوتُهـا الرائقة وجوهرُها[2]"، وتظهـر تلك الميزة - كـذلك - في كثـير من الألفـاظ الدالة على الشيء منظورا إليه في مختلف درجاته وأحواله، ومـتفاوت صوره وألوانه، فالظمأ والصدى والأُوام والهُيام كلمات تدل على العطش إلا أن كلا منها يصوِّر درجة من درجاته، فأنت تعطش إذا أحـسست بحاجة إلى الماء، ثم يشتـد بك العطش فتظمأ، ويشتد بك الظمأ فـتصدى، ويشتد بك الصدى فتؤُوم، ويشـتد بك الأُوام فتهيم، وإذا قلت: إن فلانا عطشان فـقد أردت أنه بحاجة إلى جرعـات من الماء لا يضيره أن تبطئ عليه، أما إذا قلت: إنه هائم فقد علم السامع أن الظمأ برّح به حتى كاد يقـتله... وهذا- على حين أن الفـرنسي لا يستـطيع أن يؤدي هذا المعنى إلا في ثلاث كلمات إذ يقول "مـائت من الظمأ" Mourant de soif أو في سبع كلمات ليكون المعنى أوضح فيقول: على وشك أن يموت من الظمأ sur point de mourir de soif.

ففي كلمات العربية إيجاز يجعل من الكلمة الواحدة جملة كاملة[3].

وبهذا يخلص لنا قيمة الترادف- في العربية- وأثره اللغوي.

---

(1) الخصائص ٢/ ١٢٣-١٢٥.

(2) نفسه ٢/ ١٢٥.

(3) فلسفة اللغة العربية ٥٨، ٥٩.

أسبابه

له أسباب كثيرة أهمها:

١ - **اختلاف اللغات واللهجات**: أوضحنا الدواعي الاجتماعية والتاريخية التي أدت إلى اختلاط الشعوب[١] وقد حدث ذلك للعرب بعد الإسلام في الفتوح، فكثر بذلك المترادف، إذ زيد في دخول المعرب من الفارسية والرومية شيء كثير[٢] وكذلك من غيرهما "بسبب امتزاج العرب بالفرس والروم وغيرهما من الأمم[٣] كما أن تقدم الحياة، ووسائل الحضارة يدعو إلى اقتباس كلمات من لغات أخرى حينما تظهر فنون أو علوم جديدة[٤].

أما تلاقي لهجات اللغة الواحدة، بسبب تعامل أصحابها وارتباطهم الاجتماعي، فهو السبب الهام للترادف الذي يعد من خصائص لغة من اللغات[٥] "فلغة قريش- التي تغلبت أخيراً - جمعت كثيرا من مفردات القبائل الأخرى مثل الوثب في لغة حمير: القعود فهي مرادفة له، وقصة الملك مع الرجل الذي قفز معروفة[٦]- وهذا قد دفع كثيرا من الباحثين إلى القول بأن من الأسباب الهامة للترادف تعدد اللهجات[٧].

ويسبق بهذا الرأي عالمنا ابن جني فيقول: وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد، فإن أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها، أو طرفا منها، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله، وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك[٨]

---

(١) انظر في حديثنا عن اللهجات، ص ٣٥٤، ٣٥٥ من كتابنا.

(٢) مجلة المجمع اللغوي ٤/ ٢٦٢. (٣) نفسه ١/ ٣٢٦.

(٤) نفسه ١/ ٣٢٤ واللغة والتجدد ٢٠٦، ٢٠٧.

(٥) مجلة المجمع ٤/ ٢٦٢. (٦) نفسه ١/ ٣٢١.

(٧) تاريخ آداب العرب ١٨٨، ١٨٩، ومميزات لغات العرب ٣٩، ٤٠، ومجلة المجمع ١/ ٣٢٠، ٣٢١، وفي اللهجات العربية، ط٢، ١٧٠، ١٧١، ودراسات في فقه اللغة ٣٤٧.

(٨) الخصائص ١/ ٣٧٣.

ثم يقول أيضاً: وكلما كثـرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات، اجتمـعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا، ورويت عن الأصمعى قال: اختلف رجلان فى الصقر فقال أحدهما: الصقر (بالصاد) وقال الآخر: السقر (بالسين) فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو الزقر، أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد فى هذه الحالة إلى لغته لغتين أخريين معها، وهكذا تتداخل اللغات(١).

٢- **المجـاز**: ينشأ الترادف أحيانا عن طريق المجاز الذى يشيع ويشتهر، حتى يصبح كما يقول أستاذنا الدكتور نجا فى درجة الحقائق (٢) ومن ذلك تسميتهم اللغة لسانا، والزواج بناء، والجاسوس عينا (٣)، والأستاذ على الجارم يعد المجاز من أسباب توهم الترادف(٤) ويذكر بعض الباحثين أن الألفاظ من هذا النوع تعد من المترادف، وليست منه فى الحقيقة، بل مستعملة على طريق المجاز(٥).

٣- **تناسى الصفات والفروق**: فكثير من المترادفات كانت فى الأصل نعوتا لأحوال المسمى الواحد، ثم غلبت عليها الاسمية، فالخطّار والخطام والباسل والأصيد من أسماء الأسد، وكانت أوصافا فى الأصل(٦).

وقد فصل ابن جنى تلك الفروق الملاحظة فى الاشتقاق بين المترادفات فى الباب الذى عقده بعنوان (باب تلاقى المعانى على اختلاف الأصول والمبانى) فقد أوضح بأمثلة كثيرة اتفاق بعض الألفاظ فى معنى عام، واختلافها من حيث الفرق الذى عناه واضع اللغة فى كل لفظ من الألفاظ على حدة، ولذلك نراه كثيرا ما ينبه على أنه "إنما يجمع بين بعضه وبعض من طريق المعانى مجردة من الألفاظ"(٧) و"أنك تجد من اختلاف أصولها ومبانيها جميعَها راجعا إلى موضع واحد

---

(١) نفسه ١/ ٣٧٤.

(٢) اللهجات العربية ٨٨، وفقه اللغة ٣/ ٧٣، ٤/ ٥٨، ومجلة المجمع ٤/ ٢٥٩، وفى اللهجات العربية ١٧٠، ١٧١، وفقه اللغة، د. وافى ١٦٧ وغيرها.

(٣) مجلة المجمع ١/ ٣٢٨. (٤) نفسه ١/ ٣٢٦-٣٢٩. (٥) فقه اللغة، د. وافى ١٦٧.

(٦) فقه اللغة د. وافى ١٦٨، ود. العزازى ٢٠٤، وتاريخ آداب العرب ١/ ١٨٧، ١٨٨، ومجلة المجمع ١/ ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٧. (٧) الخصائص ٢/ ١٣٣.

ومخطوماً بمعنى لا يختلف"[1] "ومما ذكره فى ذلك مفسراً له على نحو ما مضى قولهم فى أسماء الحاجة: الحاجة والحوجاء واللوجاء والإرب والإربة والمأرُبة واللبانة. والتُّلاوة بقية الحاجة والتَّلِيّة أيضا والأشكلَة والشهلاء فهى تجتمع حول معنى عام هو "الإقامة على الشىء والتشبث به، وذلك أن صاحب الحاجة كلف بها، ملازم للفكر فيها، مقيم على تنجزها واستحقاقها، قال رسول الله ﷺ: (حبك الشىء يُعمى ويُصم) وقال المولد.

صاحبُ الحاجة أعمى لا يرى إلا قضَاها

وتفسير ذلك أن الحاج شجر له شوك، وما كانت هذه سبيله فهو متشبث بالأشياء، فأى شىء مرَّ عليه اعتاقه، وتشبث به، فسميت الحاجة تشبيها بالشجرة ذات الشوك، أى أنا مقيم عليها متمسك بقضائها، كهذه الشجرة فى اجتذابها ما مرّ بها وقرب منها، والحوجاء منها، وعنها تصرّف الفعل: احتاج يحتاج احتياجا وأحوج يُحوج وحاجَ يحُوج فهو حائج. واللوجاء من قولهم لجتُ الشىء ألُوجه لَوجا: إذا أدرته فى فيك، والتقاؤهما أن الحاجة مترددة على الفكر، ذاهبة جائية إلى أن تقضى، كما أن الشىء إذا تردد فى الفم فإنه لا يزال كذلك إلى أن يسيغه الإنسان أو يلفظه.

والإرب والإربة والمأرُبة كله من الأربة وهى العقدة، وعقد مُؤَرَّب: إذا شدد والحاجة معقودة بنفس الإنسان مترددة على فكره، واللبانة من قولهم تلبن بالمكان إذا أقام به ولزمه، وهذا هو المعنى عينه، والتُّلاوة والتَّلِيّة من تلوت الشىء إذا قفوته واتبعت أثره لتدركه، والأشكلة كذلك، كأنها من الشكال، أى طالب الحاجة مقيم عليها كأنها شكال له، ومانعة من تصرفه، وانصرافه عنها، ومنه الأشكل من الألوان الذى خالطت حمرته بياضه، فكأن كل واحد من اللونين اعتاق صاحبه أن يصح ويصفو لونه، والشهلاء كذلك، لأنها من المشاهلة وهى مراجعة القول. قال:

قد كانَ فيما بيننَا مُشاهلة ثم تولَّتْ وهى تمشِى البأدلة

(١) نفسه ٢/١٢٧.

فقد ترى إلى ترامى هذه الأصول، والميل بمعانيها إلى موضع واحد[1].

وقد أورد الأستاذ محمد عبد الجواد فى كتابه "التذكرة فى فقه اللغة" مجموعة كبيرة لأسماء مختلفة فى الزراعة، وأسماء الأشجار، والطيور، واللحوم، والمعادن، وكلها تؤكد فروقا بين المترادفات ،وترجع المشتق إلى أصله، وتبين معناه[2].

٤- **التغيير الصوتى**: للعوامل الصوتية أثر فى اختلاف اللفظ، وتحوله من حال إلى آخر، بحيث يصبح نتيجة للتغير الصوتى لفظين بعد أن كان واحدا، ومن ذلك قولهم: بغداد وبغدان وقالوا أيضا: مغدان، وطبرزل وطبرزن وقالوا للحية: أيم وأين وأعصر ويعصر (أبو باهلة)[3] وهذا من باب الإبدال، كذلك صقر وسقر وزقر على حسب ما ذكر ابن جنى من رواية الأصمعى، كذلك ما يكون عن طريق القلب المكانى للأصوات، وحلول بعضها محل بعض، قال ابن جنى: حكى عيسى بن عمر قال سمعت ذا الرمة ينشد:

وظاهِرْ لهَا مِنْ يَابِسِ الشَّخت واستَعِنْ   عليهَا الصبَّا واجعل يديك لها سترا

فقلت أنشدنى من بائس فقال: يابس وبائس واحد[4] "وقد تتغير الكلمة حروفا وحركات نقصا وزيادة بحيث تصبح على صور مختلفة (كأن تنحرف الصيغة واللفظ واحد، نحو قولهم هى رَغوة اللبن ورُغوته ورِغوته ورُغاوته ورِغاوته ورُغايته وكقولهم: الذَّرُوح والذُّرُّوح والذُّرِّيح والذُّرَّاح والذُّرَّح والذُّرنُوح والذُّرحْرُح والذُّرَّحْرَح. . . وكقولهم جئته من علُ ومن علِ ومن علا ومن عَلْوُ ومن عَلْوَ ومن عَلْوِ ومن عُلُوّ ومن عالٍ ومن مُعالٍ ونحوه أشباه له كثيرة)[5].

---

(١) نفسه ٢/ ١٢٧، ١٢٩ بتصرف والبادلة ان تحرك فى مشيها بآدلها وهى لحم صدرها وهى مشية القصار من النساء.

(٢) كل ذلك بالكتاب المذكور من أوله إلى آخره ويقع فى ١١٢ صحيفة.

(٣) الخصائص ١/ ٣٧٢.

(٤) نفسه ٢/ ٤٦٧، ومجلة المجمع ١/ ٣٢٥، ٤/ ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٢.

(٥) الخصائص ١/ ٣٧٣، ٣٧٤.

ولكن بعض المحدثين[1] لا يعترفون بذلك سببًا للترادف "فاختلاف الصورة بين تلك الألفاظ ليس إلا ظاهريا، وأنها كلمات ذوات أصل واحد، وتطورت صورتها لعامل من عوامل تطور الأصوات"[2] ولكن الدكتور كمال بشر يرد على هؤلاء بأنه قد يكون هذا صحيحا، ولكن من المحتمل أن تكون هذه الفروق الصوتية راجعة إلى اختلاف اللهجات[3].

آراء العلماء فيه

تعددت وجهات النظر اللغوية حول إثبات الترادف ونفيه، تبعا **لفكرة معينة** ذهب أصحابها إليها، وتلكم هي الآراء:

١) **رأي المنكرين**: اتفق جماعة من علماء اللغة على إنكار وجود الترادف غير أنهم اختلفوا فيما بينهم في طريقة الإنكار ذاتها.

أ) فيرى فريق "أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات، إما لأن أحدهما اسم الذات، والآخر اسم الصفة، أو صفة الصفة[4].

وقد حكى الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي على الفارسي قال: كنت بمجلس سيف الدولة بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسما، فتبسم أبو على، وقال: ما أحفظ له إلا اسما واحدا وهو السيف، قال ابن خالويه: فأين المهند والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو على: هذه صفات وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة[5].

---

(١) كالأستاذ الجارم والدكتور أنيس. (٢) في اللهجات العربية، ط٢، ص١٧٢.

(٣) وقد اعترف الدكتور أنيس نفسه بهذا في مقام آخر ومثل له بحتي وعتى فيكون بذلك سببا للترادف ناشئًا عن اختلاف اللهجات. انظر دور الكلمة في اللغة، التعليق، ص١٠٨-١١٠.

(٤) المزهر ١/ ١٩٥.

(٥) يبدو أن أبا على الفارسي كان ممن يقول بالترادف مع الفروق بين الألفاظ، ففي البغداديات ما يناقض هذه القصة فقد اعترف باختلاف اللفظين والمعاني بعد واحدة للحاجة إلى التوسع في الألفاظ... وإفادة الشاعر والناثر، وبعد شرح الأقسام الثلاثة يقول: فثبت بصحة ذلك صحة الأقسام التي ذكرها سيبويه وذهب إليها. (البغداديات، ٤٦، ٤٧).

وهذا الفـريق ينكر الترادف مطلقـاً[١] ودليلهم على ذلك "أن المعنى يتـضح بلفظ واحد، فوضع ألفاظ عديدة عبث ينأى عنه الواضع الحكيم"[٢].

ب) وذهب فـريق آخر منهم ابن درسـتويه وثعلب وابن فـارس "إلى إنكار وجـود الترادف المطلق فـهو يرى أن الألفـاظ التى تدل فى ظاهرها على التـرادف والتساوى لابد أن يكون فى كل منها من الزيادة على الأصل ما ليس فى الأخرى، محتجين بأن دلالة عـدة ألفاظ على معنى واحد دون زيادة فيهـا ضرب من العبث تترفع عنه هذه اللغـة الحكيمة[٣]، قال ابن درسـتويه: محـال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظن كثير من اللغـويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعـها، وما فى نفـوسها من مـعانيهـا المختلفة، وعلى مـا جرت به عاداتهـا وتعارفها، ولم يعـرف السامعون لذلـك العلة فيه والفروق، فظنوا أنهـما بمعنى واحد، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم[٤].

وقال فى موضع آخر: "أهل اللغة أو عامتهم يزعمون أن فعَل وأفعل بهمزة وبغير همزة قد يجيئان لمعنى واحد، وأن قولهم: دير بى وأدير بى من ذلك، وهو قول فاسد فـى القياس والعقل، مخالف للحكمـة والصواب، ولا يجوز أن يكون لفظان مختلفـان لمعنى واحد، إلا أن يجىء أحدهما فى لغة قـوم، والآخر فى لغة غيرهم، كمـا يجىء فى لغة العرب والعجم، أو فى لغة رومـية ولغة هندية"[٤]، وبهذا يعيب ابن درستويه على القائلين بالترادف، ذاكـرا أنهم جهلوا حقيقة الأمر، وأنهم تأولوا على العـرب ما لا يجـوز، فهـو يرى أن الفروق فى الـدلالات كان يعرفهـا العرب الأوائل، ولكن القائلين بالتـرادف لم يستطيعوا فـهم هذه الفروق، وإدراكها، فقالوا بالترادف على خلاف الواقع اللغوى[٥].

---

(١) اللهجات العربية ٨٨، وفقه اللغة د. نجا ٣/ ٧٤، ٤/ ٥٨، ودراسات فى فقه اللغة ٣٤٢، ومجلة المجمع ٤/ ٢٥١.

(٢) فقه اللغة د. نجا ٣/ ٧٤.

(٣) اللهجـات الـعـربيـة د. نجـا ٨٨، وفـقـه الـلغـة ٣/ ٧٤، ٤/ ٥٩، والمزهر ١/ ١٨٥، ١٨٦، ١٩٣-١٩٦.

(٤) المصادر السابقة.

(٥) دور الكلمة فى اللغة التعليق للدكتور كمال بشر، ص١٠٦.

وهذا يوافق ما رواه المزهر عن أبى العباس عن ابن الأعرابى قال: كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد فى كل واحد منهما معنى ليس فى صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا فلم يلزم العرب جهله.. فلم تزل عن العرب حكمة العلم بما لحقنا من غموض العلة، وصعوبة الاستخراج علينا[١].

ويقول بذلك ابن فارس- كشيخه أبى العباس فيما سبق- ونصه "يسمى الشىء الواحد بالأسماء المختلفة نحو السيف والمهند والحسام، والذى نقوله فى هذا أن الاسم واحد وهو السيف وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى. وقد وجه إليه أنه لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن نعبر عن شىء بغير عبارة، فلا يصح فى (لا ريب فيه): لا شك فيه، بل تكون الثانية خطأ، فأجاب على ذلك بأنه " جاز أن يعبر عن الشىء بالشىء من طريق المشاكلة، ولسنا نقول إن اللفظين مختلفان فيلزمنا ما قالوه، وإنما نقول: إن فى كل واحدة منها معنى ليس فى الأخرى[٢].

"ولم يكن ابن فارس يكتفى بملاحظة الفروق الدقيقة بين الاسم والوصف، أو بين اسم وآخر، بل كان يرى -مع شيخه ثعلب- أن معانى الأحداث التى تفيدها الأفعال تشتمل كذلك على فروق دقيقة لا تسمح بالقول بالترادف فيها[٣] "نحو مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام وهجع، ففى قعد معنى ليس فى جلس، ألا ترى أنا نقول: قام ثم قعد وأخذه المقيم والمقعد، ثم نقول. كان مضطجعا فجلس، فيكون القعود عن قيام والجلوس عن حالة هى دون الجلوس، لأن الجلس المرتفع والجلوس ارتفاع عما هو دونه، وعلى هذا يجرى الباب كله[٤].

وقد رد المثبتون للترادف على هؤلاء المنكرين من الفريقين بأن الترادف لا سبيل إلى إنكاره، لأن وقوعه معلوم بالضرورة[٥] وهو وارد ممن وثقنا بهم، وقبلنا

(١) المزهر ١/ ١٩٣.
(٢) المزهر فى الصحائف السابقة.
(٣) دراسات فى فقه اللغة ٣٤٤.
(٤) المزهر ١/ ١٩٥.
(٥) فقه اللغة د. نجا ٣/ ٧٥، ٤/ ٥٩، ومجلة المجمع ٧/ ٢٥٣، ٢٥٤، ودلالة الألفاظ د. أنيس ٢١٢، ٢١٣.

منهم اللغة[١]، والعبث الذى يلصقونه بالترادف لا يتحقق إلا إن كان الواضع واحدا، أما والقبائل العربية كثيرة فلا ضير فى وجوده عن طريق اختلافها[١]، كما توجد بعض المترادفات التى لا فروق بينها، وبخاصة فى الأسماء الجامدة فإننا نلمس فيها اتحادا، لأننا لا نجد فارقا بين العير والحمار الموضوعين للناهق، ولا بين الحنطة والقمح والبر للحبة المعروفة[١] بل إن هناك كلمات توجد فى لغات متباينة كل التباين ومع ذلك فهى متحدة المعنى لا خلاف فى ذلك* فالشمس والقمر والكتاب والماء ذوات معان متضايفة فى جميع اللغات[٢] ووجود مترادفات مؤذنة بأوصاف لا يقضى بإنكار الترادف من أصله، إذ غاية ما يقتضى أن يحرر الخلاف بإنكار ثلة من المترادفات لا بإنكار الترادف كله، إذ لا محيص من الاعتراف بأن الجوامد الواقعة على معنى واحد هى مترادفة، كالخمر والعقار، وبأن المشتقات التى أجريت مجرى الأسماء بغلبة الاستعمال صارت فى حكم الجوامد، بقطع النظر عن أصل الاشتقاق، فإن الحسام والصارم والصقيل وإن كانت أسماء مشتقة هى منها فإنه لما كثر ذكرها بدون موصوفاتها، لتعين الموصوف بذكر وصفه، نظير قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾﴾ [القمر] استغنى بذكرها عن ذكر موصوفها حتى ساوته فى الاستعمال، فعوملت معاملة الجوامد، فصارت مترادفة بالاستعمال[٣].

ونحن نعترف- كما قال الدكتور كمال بشر- بأنه ليست كل الألفاظ قد فقدت الفروق المعنوية[٤] بيد أن أصحاب هذا الرأى كانوا من الاشتقاقيين الذين أسرفوا فى إرجاع كل كلمة من كلمات اللغة إلى أصل اشتقت منه، حتى الأسماء الجامدة والأسماء الأجنبية عن اللغة العربية، فنراهم يقولون: إن (إبليس) مشتق من كيت و(جهنم) مشتقة من كذا. . . إلخ، ولذا يقول السيوطى: وتعسفات الاشتقاقيين لا يشهد لها شبهة فضلا عن حجة[٥]، هذا إلى أن بعض هؤلاء المنكرين للترادف كانوا من الأدباء النقاد الذين يشتفون فى الكلمات أمورا سحرية[٦].

(١) نفس المراجع، الصحائف نفسها.
(٢) مجلة المجمع ٣٠٩/١.
(٣) مجلة المجمع ٤/ ٢٥٣، ٢٥٤.
(٤) دور الكلمة فى اللغة التعليق ص١٠٩.
(٥) فى اللهجات العربية، ط٢، ص١٦٨.
(٦) نفسه ١٦٩.

ج) ويرى بعض الباحثين أنه لا داعي إلى وجود الترادف، لأن المعنى يكفي أن يدل عليه لفظ واحد، ويتجهون إلى أن جامعي المعاجم قد أوجدوه لحاجة في نفوسهم، وحجتهم قياس العربية على العامية، فالثانية تكتفي في أداء المراد بلفظ واحد[1].

وهذا الرأي غير سديد[1] لأنه بني على اتهام الرجال الموثوق بهم في جمع اللغة[1] وأن "جامعي المعجمات قد تحروا الدقة لأنهم ينقلون عمن يثقون فيهم من العرب، ومن القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ ومن الآثار العربية في العصر الجاهلي والعصور الإسلامية الأولى، واستخلصوا بعضه من العرب المعاصرين لهم، وكانوا في عزلة عن غيرهم من الأمم المجاورة، ولذلك لم يأخذوا اللغة عمن فسدت سليقتهم[2] ولا يصح قياس الفصحى على العامية لجميع اللغات الحية لتخالف العامية من هذه الناحية[3].

"فلهجات المحادثة في جميع الأمم تقتصر في العادة على الضروري، وتنفر من الكمالي، وتنأى عن مظاهر الترف في المترادفات وما إلى ذلك، على حين تكثر الألفاظ المترادفة في اللغة الفصحى، وكذلك الحال في سائر اللغات الفصحى أو لغات الآداب، كالفرق بين اللغة الفرنسية الفصحى والفرنسية العامية، حيث تكثر المترادفات في الأولى دون الثانية[2] على أن بعض اللهجات العامية يتاح له الاحتكاك باللغات الأخرى، فلا يخلو من الترادف بالمعنى الصحيح[4]، وهذا يوضح لنا أن لهجات المحادثة غالبا ليس بها مجالات فسيحة للأساليب الأدبية، والتعبيرات البلاغية، والمظاهر الحضارية التي تحتاج إليها الأمم في نموها ونهوضها بل إن ذلك يختص باللغة الفصحى التي تعد لسان الدولة المعبر وعقلها المفكر.

" فذلك ينبئنا بأن بقاءه في اللغة كان عن اختيار جميع العرب، ولو شاء العرب أن ينفوا الترادف من لغتهم لكان ذلك يسيرا عليهم؛ إذ كانوا يقتصرون على

(١) فقه اللغة، د. نجا ٣/ ٧٥، ٤/ ٥٩، واللهجات العربية ٨٩، وانظر فقه اللغة د. وافي ١٦٣.

(٢) فقه اللغة د. وافي ١٦٤، ١٦٥.   (٣) اللهجات العربية ٨٩ وفقه اللغة د. نجا ٤/ ٦٠.

(٤) علم اللغة د. وافي، ط ١٩٣٨م، ٢٦٠.

أفصح الألفاظ المترادفة نطقا، وأحسنها سمعا، فيستعملونها فى كلامهم، ويهجرون ما عداها من مرادفاتها بالطريقة المعروفة عند علماء العربية بالإماتة... كإماته مفرد إبل، وناس، وماضى يدع ويذر... وكما تناسوا من كلامهم الألفاظ الحوشية والمتنافرة الحروف، وتجنبوا ما ينشأ من تنافر الكلمات فى التركيب، فما أبقوا الترادف مستعملا فى كلامهم إلا لأنهم قد اختاروا بقاءه على إماتته... ولم يكن الداعى لهم إلى استبقائه مجرد الإدلال بحوافظهم، بل رأوا فى بقائه عونا لهم على مقصدهم الأهم من أدب لغتهم، وهو مقصد الارتجال فى الكلام، والفصاحة عند تركيبه[١].

وعلى هذا فما يذهب إليه بعضهم من أن الترادف بالمعنى الكامل لهذه الكلمة لا وجود له فى اللغات ليس صحيحا[٢] وفساد هذا الرأى الذى نحن بصدده لا يحتاج إلى بيان[٣].

٢) **رأى المثبتين**: أثبت فريق من العلماء - منهم ابن خالويه[٤] - الترادف مطلقا كأسماء السيف والعسل والعسجد والذهب[٤] (فهذه الأمثلة) وإن اختلفت ألفاظها فإنها ترجع إلى معنى واحد[٥].

ويرى أصحاب هذا الرأى أن الترادف يكون من واضعين وهو الأكثر، بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد، من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان، ويخفى الواضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر... ويكون من واضع واحد وهو الأقل[٦].

---

(١) مجلة المجمع ٤/ ٢٦٣.

(٢) علم اللغة د. وافى، ط١٩٣٨م، ٢٦٠.

(٣) فقه اللغة د. وافى ١٦٣.

(٤) المزهر ١/ ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، واللهجات العربية د. نجا ٨٩ وفقه اللغة ٣/ ٧٤، ٤/ ٥٩.

(٥) المزهر ١/ ١٩٥.

(٦) نفسه ١/ ١٩٦، وقضايا لغوية ١٥٩، ودور الكلمة فى اللغة ١٠٠.

ومن هؤلاء عالمنا ابن جنى، فهو يعترف بأن "فى أصول هذه اللغة المقررة اختلاف اللفظين والمعنى واحد"(١)، ويثبت وقوع الترادف من واضعين، ويجعله كثيرا غالبا ومن واضع واحد قليلا نادرا فيقول: "وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت فى لغة إنسان واحد فإن أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفا منها، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ فى المعنى الواحد على ذلك كله، هذا غالب الأمر، وإن كان الآخر في وجه من القياس جائزا"(٢).

ويضع عالمنا مقياسا لمعرفة نشأة الترادف عن واضعين أو واضع واحد، فيقول: إذا ورد شيء من ذلك كأن يجتمع فى لغة رجل واحد لغتان فصيحتان فينبغى أن تتأمل حال كلامه، فإذا كانت اللفظتان فى كلامه متساويتين فى الاستعمال، كثرتهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت فى ذلك المعنى على ذينك اللفظين، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه فى أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها، وقد يجوز أن تكون لغته فى الأصل إحداهما، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت لطول المدة، واتصال استعمالها بلغته الأولى.

وإن كانت إحدى اللغتين أكثر فى كلامه من صاحبتها فأخلق الحالين به فى ذلك أن تكون القليلة فى الاستعمال هى المفادة، والكثيرته هى الأولى الأصلية، نعم وقد يمكن فى هذا أيضا أن تكون القلّى منهما إنما قلت فى استعماله لضعفها فى نفسه، وشذوذها عن قياسه، وإن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته؛ وذلك لأن من مذهبهم أن يستعملوا فى اللغة ما غيره أقوى منه، ألا ترى إلى حكاية أبى العباس عن عُمارة قراءته ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾ [يس] بنصب النهار، وأن أبا العباس قال له: ما أردت ؟ فقال أردت: سابقٌ النهار، قال أبو العباس: فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن أى أقوى، فهذا يدل على أنهم قد يتكلمون بما غيره عندهم أقوى منه، وذلك لاستخفافهم الأضعف، إذ لولا ذلك لكان

(١) الخصائص ١/ ٤٦٠.   (٢) نفسه ١/ ٣٧٣.

الأقوى أحق وأحرى، كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب من المبالغة، إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى بالمسامحة(١).

فابن جنى يبنى مقياسه لمعرفة أن اللفظين المترادفين من بيئة واحدة أو بيئتين مختلفتين على أساس الشيوع وكثرة التداول، إلا أنه لم يترك لنا مدخلا للانتفاع بهذا الميزان، فقد حفه بالشك والتردد، ولم يجهر برأى حاسم(٢) فتارة تكون الشائعة والقليلة من وضع قبيلة واحدة، وتارة تكون القليلة الاستعمال من لهجة أخرى، وتارة ثالثة تكون الشائعة هى التى دخلت من لهجة ثانية، "وهذا يدل على الحيرة وعدم الجزم"(٢) والحقيقة- كما يقول الأستاذ الجارم- أن أحوال اللغة وطرائق الاستعمال لا تضبط بالقوانين المنطقية، فإن العربى- وهو أعلم بأسرار لغته- قد يؤثر أحيانا كلمة لغير قبيلته لأغراض مبهمة تجيش فى نفسه، ولذوق دقيق اقتضته صناعة الكلام(٢).

ومقياس الشيوع والقلة غير دقيق إذ قد يكتب للكلمة الشيوع أو عدمه لدواع كثيرة نفسية واجتماعية وعصرية تختلف من شخص لآخر، وبيئة لأخرى ومن عصر لغيره من سابق ولاحق.

ثم إن ابن جنى يؤكد أخيرا أن الغالب الشائع والأولى بالقبول أن يكون الترادف ناشئا عن قبائل مختلفة، ولا عبرة بما تضعه القبيلة الواحدة من ذلك، يقول: "وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا وهنا(٣).

وابن جنى -وهو من علماء الاشتقاق المشهورين- يعترف بوجود فروق بين الكلمات المترادفة، وقد لاحظها العربى الواضع لها، وهو مَنْ هو فى دقة الملاحظة وإرهاف الحس، بل إنه يجعل بيان تلك الفروق على طريق الاشتقاق سرا من

(١) الخصائص ١/ ٣٧٢، ٣٧٣.

(٢) مجلة المجمع ١/ ٣٢٢، ٣٢٣.

(٣) الخصائص ١/ ٣٧٤.

أسرار تلك اللغة، ودليلا واضحا على سموها وعبقريتها؛ ففي بدء الفصل الذي يشرح فيه بعض المترادفات على النحو السابق، وهو (باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني) يقول: إنه فصل قوي الدلالة على شرف هذه اللغة[١]. ويقول - بعد ذلك -: فالتأني والتلطف في جميع هذه الأشياء، وضمُّها وملاءمةُ ذات بينها هو خاصُّ اللغة، وسرُّها وطلاوتُها الرائقة وجوهرُها، فأما حفظها ساذجة وقمشها محطوبة هرِجة فنعوذ بالله منه[٢]. وهذا النص الثاني يؤكد اعترافه بالمترادف مع وجود فروق لغوية بين الألفاظ التي تحمل معنى واحدًا ويجب على الباحث اللغوي أن يحيط بها ويلم بأطرافها، وهذا خير من مجرد النظرة الساذجة السطحية لاتحاد المعنى فقط دون نظر إلى ما وراءه من فروق لطيفة تدل على ذوق العربي وبراعة تعبيره.

ونأتي - مما ذكره - ببعض الأمثلة إذ إن إيرادها كلها قد يؤدي إلى التطويل، ونحن نريد أن نصل إلى المقصود من أقرب طريق، ونترك الأخرى للباحث يرجع إليها متى شاء.

ففي أول الفصل السابق يذكر مرادفات كلمة (الطبيعة) ثم يبين خواص كل لفظ بطريق الاشتقاق- وهو المبدأ الذي بنى عليه أبحاثه اللغوية كما يظهر من الاطلاع على الخصائص وغيره من كتبه - وذلك كقولهم: خُلُق الإنسان فهو فُعُل من خلَّقت الشيء أي ملَّسْته ومنه صخرة خلْقاء للملْساء ومعناه أن خُلُق الإنسان هو ما قُدِّر له ورُتِّب عليه، فكأنه أمر قد استقر، وزال عنه الشك، ومنه قولهم في الخبر (قد فَرَغ الله من الخلْق والخُلُق) والخليقة: فعيلة منه، وقد كثرت فَعيلة في هذا الموضع، وهو قولهم: الطبيعة، وهي من طبعت الشيء: أي قررته على أمر قد ثبت عليه كما يُطبَع الشيء كالدرهم والدينار، فتلزمُه أشكاله فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله، ومنها النَّحيتة وهي فَعيلة من نحتّ الشيء أي ملَّسته، وقررته على ما أردته منه، فالنَّحيتة كالخليقة هذا من نحتّ وهذا من خلَّقت، ومنها

(١) نفسه ٢/ ١١٣.

(٢) نفسه ٢/ ١٢٥ وقمش الشيء: جمعه من غير تمييز الجيد من غيره، ومحطوبة من قولهم: حاطب ليل أي لا يبالي ما أخذ، والهرج: الضعيف.

الغريزة وهى فعيلة من غَرزت كما قيل لها: طبيعة، لأن طبع الدرهم ونحوه ضربٌ من وَسْمه وتغريزه بالآلة التى تُثبّت عليه الصورة، وذلك استكراه له وغمز عليه كالطبع.

ومنها النَّقيبة وهى فَعيلة من نقَبت الشيء وهو نحو من الغريزة. ومنها الضريبة وذلك أن الطبع لابد معه من الضَّرب لتثبت له الصورة المرادة، ومنها النَّحيزة هى فَعيلة من نحزت الشىء أى دقّقته ومنه المِنحاز: الهاوون لأنه موضوع للدفع به والاعتماد على المدقوق قال:

يُنْحَزْنَ مِن جَانِبيها وهى تَنْسَلِبُ

أى تُضرَب الإبل حول هذه الناقة للّحاق بها وهى تسبقهن وتنسلب أمامهن، ومنها السجيَّة هى فعيلة من سجا يسجو: إذا سكن، ومنه طرْف ساجٍ وليل ساجٍ قال:

يا حبَّذا القمراءُ والليلُ الساجْ و طُرُق مثلُ مُلاء النسَّاجْ

وقال الراعى:

ألا اسلمى اليوم ذاتَ الطَّوقِ والعاجِ والدَّل والنظر المستأنِس الساجى

وذلك أن خُلُق الإنسان أمر قد سكن إليه واستقر عليه ألا تراهم يقولون فى مدح الرجل: فلان يرجع إلى مروءة، ويُخلِد إلى كرم، ويأوى إلى سَداد وثقة فيأوى إليه هو هذا، لأن المأوى خلاف المعتَمل، لأنه إنما يأوى إلى المنزل ونحوه إذا أراد السكون، ومنها الطريقة من طرَّقت الشىء أى وطَّأته وذلّلته، وهذا هو معنى ضربته ونقَبته وغرزته ونحتّه، لأن هذه كلها رياضات وتدريبات واعتمادات وتهذيب.

ومنها السَّجيحة وهى فَعيلة من سَجِح خُلقه، وذلك أن الطبيعة قد قرَّت واطمأنت فسجحت وتذلّلت وليس على الإنسان من طبعه كُلفة، وإنما الكلفة فيما يتعاطاه ويتجشمه... ومنها السليقة وهى من قولهم: فلان يقرأ بالسليقة أى بالطبيعة، وتلخيص ذلك أنها كالنحيتة، وذلك أن السَّليق ما تحاتّ من صِغَار الشجر قال:

تسمعُ منها فى السَّلِيقِ الأشهبِ   معمعةً مثلَ الأباءِ الملْهَبِ

وذلك أنه إذا تحاتّ لان وزالت شدته... والطبع والخَلْق والغرْز والسلْق كله التمرين على الشىء وتليين القوى ليُصْحِبَ وينجذب..... ألا ترى أن جميع هذه المعانى التى تقدمت تؤذن بالإلف والملاينة والإصحاب والمتابعة.

فاعجب للطف صنع البارى سبحانه وتعالى أن طبع الناس على هذا، وأمكنهم من ترتيبه وتنزيله، وهداهم للتواضع عليه، وتقريره[1].

وهكذا ذكر أمثلة أخرى[2] ذكرنا بعضها فيما سبق[3].

ولا شك أن بيان الاشتقاق الذى سار به ابن جنى بين كلمات الخَليقة والطبيعة والنَّحيتة والغريزة والنَّقِيبة والضريبة والسجية والطريقة والسَّجِيحة والسليقة وكلها من المترادفات لمعنى واحد، هذا البيان الذى تبعه ابن جنى، وكشف به عن الأصل الذى ترجع إليه كل كلمة منها، يؤكد وجود فروق معنوية تبعا لأخذها من مصادر مختلفة، وإنما يُجمَع بينها من قِبَل أنها تئول إلى معنى واحد "فهذا باب إنما يُجمَع بين بعضه وبعض من طرق المعانى مجردة من الألفاظ، وهذا إنما يعتنق فيه الفكر المعانى[4]. وهذا عند ابن جنى- مذهب فى هذه اللغة طريف غريب لطيف وهو فقهها وجامع معانيها وضام نَشَزِها[4] وهذه العبارة تؤكد أن ابن جنى يقول بوجود الفروق بكثرة بين المترادفات، وقد لحظها العرب أنفسهم، وتكاد تفشو إلى حد جعله يقول: إننى قد هممت غير دفعة أن أنشئ كتابا أتقصى فيه أكثرها، والوقت يضيق دونه، ولعله لو خرج لما أقنعه ألف ورقة إلا على اختصار وإيماء، وكان أبو على - رحمه الله - يستحسن هذا الموضع جدا، وينبه عليه، ويُسَرّ بما يُحضِره خاطرُه منه... فهو أشرف الصنعتين، وأعلى المأخذين، فتفطن له وتأنّ لجمعه فإنه يُؤنقك ويُفىء عليك ويبسط ما تجعّد من خاطرك، ويُريك من حِكَم البارى- عز اسمه- ما تقفُ تحته وتُسلّم لعظَم الصنعة فيه، وما أُودِعتْه أحضانه ونواحيه[4].

---

(1) الخصائص ٢/ ١١٣-١١٧.
(2) نفسه ٢/ ١١٧-١٣٢.
(3) انظر ص ٩٨١، ٩٨٢ من كتابنا.
(4) الخصائص ٢/ ١٣٣.

وهو- مع سلوكه هذا السبيل الاشتقاقي- لا يرى مانعا من إطلاق اسم الترادف على تلك الألفاظ، فقد اعترف به من واضعين، أو من واضع واحد، وهو في مواضع كثيرة ينبه عليه، ومنها أنه يقول: "إن اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين كثير في كتب العلماء، وقد تناقلته أقوالهم وأحاطت بحقيقته أغراضهم"[1].

ويقول في موضع آخر: وهذا ونحوه- عندنا- هو الذي أدى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة على معان متفقة[2] وقد جعل الترادف أصلا من أصول اللغة كما سبق[3]، فهو مع أخذه بمبدأ الاشتقاق لم يتعسف تعسف الاشتقاقيين فينكر الترادف.

وابن جني في ذلك الرأي يوافق أحدث ما وصل إليه الغربيون في العصر الحديث، فقد ذهب ترنش trench إلى مثل رأي ابن جني في كتابه (دراسة الكلمات)[4]، فالترادف عنده يكون من واضعين، ومن واضع واحد على الوضع الذي صوره لنا ابن جني "فهناك قبائل مختلفة لكل قبيلة لهجتها، وهذه اللهجات على تقارب ما بينها متميزة مختلفة، فإذا تدامجت (أي تعاونت) هذه القبائل في شعب من الشعوب نفحت لغته بنصيب من لهجاتها، ومن أمثلة ذلك اللغة الفرنسية، فإنها تشتمل على مترادفات كثيرة أتت إليها من لهجة الجنوب langue d'oc ولهجة الشمال Langue d'oi فإن كلا اللسانين منح الفرنسية كلمات كثيرة لمعنى واحد"[5]، وقد يكون الترادف "من لغة واحدة"[6]، وهو في الحالين يجزم بأن بينها ترادفا، وأنها مع شدة تشابه معانيها تتضمن فروقا صغيرة جزئية.. فالمترادفات كلها متشابهة في المعنى الأساسي مع قليل من التباين في نواح أخرى، إذ إنها تشترك في المعنى العام، ولكن كل واحدة منها تختص بنصيب تنفرد به دون الأخرى[7].. ومع حدوث الألفاظ التي تدل على معنى واحد في لهجة واحدة "توجد فروق ضئيلة صاحبتها منذ وضعها، أو طرأت عليها، فهي ليست متشابهة المعنى تماما"[6].

---

(١) نفسه ٢/ ٩٣. (٢) نفسه ٢/ ٤٦٨.

(٣) نفسه ٢/ ٤٦٩، وانظر ص ٩٩٣ من كتابنا. (٤) مجلة المجمع ١/ ٣٠٧.

(٥) نفسه ١/ ٣٢٣. (٦) نفسه ١/ ٣٠٩. (٧) نفسه ١/ ٣٠٧، ٣٠٨.

فالمترادفات إذًا كلمات معرضة للاشتباه قليلا أو كثيرا، والواجب يدعو إلى إزالة هذا الاشتباه والاختلاط ،وهى كلمات ورثت فى أصل وضعها فروقا، أو أنها مع تطابقها فى أصل الوضع تمام التطابق تمت بينها فروق، واستقرت باستعمال فطاحل الكتاب ومصاقع الخطباء[1].

ويبدو أن القول بالفروق فى كل المترادفات فيه مبالغة وتزيّد- كما ذكرنا- فلا داعى إلى المبالغة فى إثباتها.

منشأ خلاف العلماء فيه

تفرقت الأقوال فى الترادف ووقوعه، فمن منكر لوجوده فى اللغة، ومن مثبت له ،والمثبتون على درجات متفاوتة، فمنهم المبالغ فى وجوده، والمقتصد فيه، وكل وجهة من تلك الوجهات لها ما يسوغها من طرائق البحث اللغوى، فالواقع أن هناك منهجين لدراسة دلالة الألفاظ:

الأول: هو المنهج التاريخى الذى يتناول الكلمة منذ نشأتها، وتطورها الدلالى، فالدلالة لا يمكن أن تثبت على حال واحدة بل هى فى تطور وتغير مستمر، فالباحث التاريخى إذا كشف عن معانى مجموعة من الألفاظ، يراها متحدة المعنى أمامه، ولكن وقائع التاريخ تبين له اختلاف العصر، أو البيئة اللغوية، أو التطور الصوتى الذى نجم عنه اختلاف اللفظين صورة، واتحادهما معنى، وعندئذ لا يعترف بوجود ترادف بينها.

الثانى: هو المنهج الوصفى: وذلك لون آخر من ألوان البحث اللغوى، يدرس طائفة من الألفاظ فى عصر ما من العصور، ويحدد مفاهيمها ،ودلالاتها فى ذلك العصر وحده، دون نظر إلى سواه من عصور أو بيئات أو تطورات، وعلى هذا فيمكن للباحث أن يرى طائفة من الألفاظ اختلفت صورها، واتحد معناها، فيحكم بوجود الترادف بينها.

(١) نفسه ١/ ٣٠٩.

ومن ذلك التفصيل نستطيع أن نتصور أساس الخلاف الدائر بين علماء اللغة حول وجود الترادف، فالمنكرون قد نظروا إليه من الناحية التاريخية، حيث كانت لهذه الكلمات معان مختلفة، ومن ثم لا ترادف بالمعنى الحقيقي، وعلى هذا الأساس نظر المحدثون من علماء اللغة إلى قضية الترادف، فى أية لغة من اللغات، فقد اتجهوا تلك الوجهة التاريخية، ووضعوا شروطا لابد من تحقيقها، حتى يتأتى الحكم بالترادف على مجموعة من الألفاظ اتحد معناها واختلفت صورها، فهم يشترطون ما يأتى :

١- أن يكون اللفظان أو الألفاظ التى يراد الحكم عليها بالترادف متفقة فى المعنى من جميع الوجوه، فإذا سمعنا مثل جلس وقعد، وعُلم لنا أن العربى يقصد من كل لفظ شيئا لا يستفاد من الآخر حكمنا بعدم وجود الترادف بين هذين اللفظين، وإذا ما سمعنا البُر والحنطة والقمح وتبين لنا أن المراد من هذه الألفاظ واحد حكمنا بأن الترادف متحقق فيها[1].

٢- أن تكون الألفاظ المتحدة فى المعنى متحدة فى البيئة اللغوية أيضا، بمعنى أن تكون منتسبة إلى لهجة واحدة، أو مجموعة من اللهجات بينها ترابط قوى[1]. فلا يعد من الترادف ما جاء من بيئتين بل هو لهجات[2].

٣- أن تكون تلك الألفاظ فى عصر واحد، ولو حاولنا أن نطبق ذلك على العربية لوجدنا أنها "متفاوتة الأزمنة، مختلفة الأمكنة، فلا يصح أن نقرن عربية النقوش بالعربية الباقية، بمعنى أننا إذا وجدنا توافقا بين لفظين قد ورد ذكر أحدهما فى نقش والآخر فى استعمال الشعراء الجاهليين فلا يصح أن نحكم بالترادف، بناء على ذلك"[3].

٤- أن تكون صورة كل من تلك الألفاظ لم تتطور من الناحية الصوتية عن الأخرى "فإذا ورد لفظان يدلان على معنى واحد، ويتجه الذهن إلى أن

(١) اللهجات العربية، د. نجا ٩٠، وفى اللهجات العربية، د. أنيس، ط٢، ١٦٦.

(٢) فى اللهجات العربية، ط٢، ص١٦٦.

(٣) اللهجات العربية، د. نجا، ٩١، وفى اللهجات العربية، د. أنيس، ط٢، ١٦٧.

أحدهمـا قد تطور من الآخـر وتفرع عنه، فـلا يصح أن يعد ذلك من قـبيل الترادف، كـالجثْل والجفْل وكلاهمـا بمعنى النمل.... فالاقتراب فـى مخرج الثاء والفاء يدعو إلى تغير صورة أحد الحرفين وتطورها عن الآخر"[1].

هذه هى شروط المحدثين للـحكم بالترادف "فإذا طبقت على اللغـة العربية اتضح لنا أن التـرادف لا يكاد يوجد فى اللهجـات العربية الـقديمة، وإنما يمكن أن يلتمس فى اللغـة النموذجيـة الأدبية"[1]. وبذلك يمكن فهم السـر الذى بنى عليه رأى المنكرين للترادف، فالكلمات أمامـهم وإن اتحد معناها، واختلفت صورها فإن تتبعـها من الناحية التـاريخية يرجعهـا إلى لهجتين مختـلفتين، أو إلى أن إحداها متطورة عن الأخرى، أو كانت مختلفة فى المعنى قبل ذلك، ثم اتحدت مع أختها، تبعـا لعوامل التطور، ومن ذلك يدركون وقـوع تفاوت بين معـانى تلك الألفاظ، ووجود فروق لغوية، هى وإن تنوسيت الآن موجودة فعلا، وواقعا تاريخيا، وعلى هذا فلا ترادف.

أما القائلون به فقـد انتهجوا المنهج الوصفى، المعتـمد على دراسة الكلمات فى عصـر معين، دون نظر إلى أية اعـتبـارات أخرى، من لهـجات أو تطورات، فعـدوا الجزيرة العـربية بيـئة واحـدة، وأن اللهجـات الواردة عن سـكانهـا وحدة متماسكة. وابن خـالويه حين عدّ للسيف خمسين اسمـا لم يكن ينظر إلى الناحية التاريخية، فالواقع أن كثيرا من المتـرادفات قد وجدت فى عصور متفاوتة[1] ولكنه لم يفكر فى ذلك، فعد كل تلك من المترادفات.

وقد شـغل أصحاب اللغـة عن رعاية الفروق بـين الدلالات، فأهملوها أو تناسوها، واختلطت الألفـاظ بعضها ببعض، أو تراكمت فى مـحيط واحد تسرب النحل فى خليـة واحدة، أى أن الدلالة لم تصـمد ولم تكن عـصيـة على التطور والتغيـر، بل اقتصت من أطرافهـا، فالتقت الألفاظ المتعـددة على المعنى الواحد، وهذا هو ما عبر عنه بعض القدماء بقـولهم: فقدان الوصفية[2]، فالشعراء مثلا لا

(١) نفس المرجعين، الصحائف نفسـها.

(٢) دلالة الألفاظ، د. أنيس ٢٠٨، ودور الكلمة فى اللغة، التعليق ١٠٩.

يقصدون من ترداد لفظ العضب والمهند والباتر فى أشعارهم سوى هذه الآلة وهى السيف بقطع النظر عما اكتنفها من صفات روعيت حال وضعها[1]، وعلى ذلك فالترادف موجود[2].

تعقيب

ونحن حين ننظر إلى آراء المنكرين والمثبتين على السواء وإلى كل وجهة ذهبوا إليها نرى أنهم كانوا - كما ذهب كثير من المحدثين - مبالغين فى آرائهم فليس من المعقول إنكار تلك الثروة اللغوية الهائلة التى توجد فى اللغة وجهل مزاياها، كما أنه ليس من اللائق إثبات وجود الترادف بين كل لفظين يظهر اتحادهما فى المعنى، بل الأمر يقتضى التريث والتثبت[3] كما أن مراجعة الأسباب التى ذكرناها للمشترك والمتضاد والمترادف توقفنا على كثير من الحقائق اللغوية التى يجب أن توضع فى الحسبان، فى هذا البحث، فهناك كلمات نشأت من اختلاف اللهجات، وأخرى نشأت من طريق المجاز، وثالثة من طريق التطور الصوتى، ورابعة كانت صفات ثم أصبحت أسماء، وهكذا، كل ذلك يتطلب منا البحث الواعى، والمنهجى الذى يعتمد على استقراء الألفاظ التى تدل على معنى واحد، أو اللفظ الذى يدل على أكثر من معنى لندرك حاله من تلك الأقسام السابقة.

وتحرى الألفاظ على هذا الطريق سوف يفتح المجال لدراسة جديدة دقيقة، توقفنا على تلك الأنواع من الألفاظ، فى صورها الحقيقية، وبذلك يمكن إخراج كثير من الألفاظ التى يحكمون عليها بأنها من المشترك أو المتضاد أو المترادف من هذه المباحث، وفيما مضى ذكرنا كلمات نشأ الاتفاق بينها وبين دلالاتها من اختلاف اللهجات أو المجاز، أو التطور الصوتى أو غير ذلك.

---

(١) اللهجات العربية، د. نجا، ٩١.

(٢) فى اللهجات العربية، ط٢، ص١٦٩، ودور الكلمة فى اللغة، ص١٠٩.

(٣) انظر فقه اللغة، د. نجا ٣/٧٣، ود. العزازى ٢٠٢، ودراسات فى فقه اللغة ٣٤٩، ومجلة المجمع اللغوى ١/٣١٣-٣٢٠، ٤/٢٦٦، ٢٦٧.

وقد أجرى الأستاذ على الجارم فحصا شاملا للأسماء الثمانين التى ذكروها للعسل، وخلص من ذلك الفحص إلى أن الكثير منها ليس من المترادف على سبيل الحقيقة والواقع اللغوى، ونورد منها بعض الكلمات، وكيفية إخراجها من المترادف على طريقة ذلك البحث الواعى.

الضرب: العسل الأبيض، واستضرب العسل: ابيضّ وغلظ، فالضرب: العسل مقيدا بصفة خاصة.

الضريب: من معانيه: المثل والرأس والموكل بالقداح، أو الذى يضرب بها، والقدح الثالث، واللبن يحلب من عدة لقاح فى إناء، فليس من معانيه العسل، وأشبه الأشياء أن يكون بمعنى اللبن يحلب من عدة لقاح، وقد أطلق على العسل مجازا، لعلاقة المشابهة، لأن العسل يجمع من عدة خلايا.

الورس: نبات كالسمسم ليس إلا باليمن، فإطلاقه على العسل مجاز، علاقته المشابهة فى اللون.

الذواب: العسل، وصفة الذوبان ملحوظة، ومثله النسيلة للعسل أيضاً.

الماذية: الخمرة السهلة فى الحلق، وإطلاقها على العسل من قبيل المجاز.

لعاب النحل- رضاب النحل- جنى النحل- ريق النحل- قىء الزنابير: هذه أشبه شىء بالكنايات.

الصموت : الشهدة الممتلئة حتى ليس فيها ثقبة فارغة، ففى إطلاقه على العسل مجاز مرسل، علاقته المحلية.

الختم : العسل وأفواه خلايا النحل، وختم النحل: جمع شيئا من الشمع رقيقا أرق من شمع القرص فطلاه به، فهى تسمية بالمجاورة.

السعابيب: ما يمتد منه الخيوط من العسل والخطمى، فتسمية العسل بها تسمية باللازم.

ثم بعد نهاية تلك الدراسة للأسماء الثمانين للعسل يقول الجارم:

وجلى مما قدمناه من الشرح أن قليلا جدا من الأسماء السابقة للعسل أطلقت عليه إطلاقا غير مقيد أو منظور فيه إلى ناحية خاصة، أما جمهرة الأسماء فهي إما مقيدة بوصف أو نسبة، وإما مجاز أو كناية[1]. ولا شك أن دراسة الألفاظ المترادفة على تلك الصورة ستخرج ألفاظا كثيرة من دائرة الترادف، وهكذا يمكن من الملاحظات العلمية الدقيقة التفريق بين ما هو منه على الحقيقة، وما هو بعيد عنه.

ولكن ذلك لا يدعونا إلى المغالاة في تتبع الفروق والدقائق التي تخرجنا عن حدود البحث المنهجي.

ويبدو لنا- كما يدعو إليه معظم الباحثين المحدثين- أن الدراسة الواعية للألفاظ التي أوردتها كتب اللغة للأنواع الثلاثة السابقة هي الطريق السليم "فيجب- كما قال الدكتور كمال بشر- دراسة هذا الموضوع وتحديد الظروف والملابسات والقبائل والأزمان الخاصة حتى يمكن تحديد رأي حاسم فيه[2].

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ١/ ٣١٤-٣٢٠.

(٢) دور الكلمة في اللغة، التعليق، ص١١٢.

نتائج البحث

ثبت أن للعرب وباحثيهم- وفى مقدمتهم ابن جنى- فضلا كبيرا فى نشأة علم الدلالة اللغوى، وقد سبقوا فى ذلك الغربيين من أمثال بريال وكروس وفونت وقد أبنا عن إرساء ابن جنى لقواعده، وتوضيحه لمعالمه بالأدلة القاطعة، وكيف دافع عن قضية اللفظ والمعنى فى الأدب العربى، ونقضنا وجهة القائلين بأن لغة العرب تهتم بالألفاظ أكثر من المعانى، ومنهم أجانب وعرب؛ ففى العربية من طبيعة أبنيتها، وصياغة أمثلتها، وذوق أدبها الفنى الرفيع، ما يشهد لها بتفوقها فى هذا الميدان، واهتمامها باللفظ والمعنى على السواء، بل المعنى هو المخدوم واللفظ خادم له، كما قرر ابن جنى وغيره من علماء العرب، وشهد به بعض الباحثين الأوربيين - والفضل ما شهدت به الأعداء - وقد أثبتنا أن ابن جنى فى طليعة الباحثين العرب المدافعين عن الأدب العربى، وأن ما أورد من أدلة جرت على أقلام حارسى العربية من بعده كالأستاذين أحمد أمين والعقاد.

وفى الاشتقاق سرنا مع ابن جنى فيما ابتكره من ألوانه، وأثرها اللغوى، مفصلين القول فيه، وعارضين لأهدافه، ونتائجه التى كشفت عن سر عجيب لهذه اللغة، فى التنويع والتفريع، ودقة الملاحظة، كما كان لبحثه أثر كبير فَتَحَ المجال لمحدثى اللغويين للاهتداء إلى أصول الألفاظ ودلالاتها.

وفى المجاز عرضنا لبيان الفرق بينه وبين الحقيقة، بإيضاح معنييهما لغة واصطلاحا، معتمدين على نصوص لغوية واصطلاحية، من مصادر موثوق بها، من عيون كتب اللغة والبلاغة، ثم ذكرنا أنواع المجاز من مرسل واستعارة وكناية وكيف يدرك اللفظ المجازى من الحقيقى ووسائل ذلك، كما حددنا معالم الصورة المجازية عند ابن جنى، من بيان شرطه، وقيمته، وأهدافه التى لخصها فى الاتساع والتوكيد والتشبيه، وعرضنا للمخالف له فى ذلك، ونقدنا ما وُجه إليه معتمدين على الأدلة القوية الواضحة وكيف كان ابن جنى على صواب كبير، فى معناه وبحثه، وكيف وافق بذلك أئمة البيان وعُدّ من أعلامهم.

واقتضانا البحث أن نعرض للآراء فى اللغة، أهى حقيقة أم مجاز؟ فأوضحناها، ووازنا بينها، ونبذنا ضعيفها، واعتمدنا قويها، وهو أن أكثر اللغة مجاز دون تعسف، وفى خلال ذلك حللنا رأى ابن جنى القائل بأن "أكثرها مجاز" وناقشنا أدلته فى ذلك، بما أبان مبالغته وتعسفه، فإنه- هنا- كان متكلفا، بحيث جعل مثل (قام زيد) من المجاز، ولا معنى لذلك إلا أنه إحدى الحقائق اللغوية، أما المجاز فله أساليب أخرى حكى لنا منها الكثير من قبل.

وفى التضمين اللغوى عرضنا للآراء فيه، نحوية ولغوية وبيانية، فالكوفيون يعتمدون على أن الحروف ينوب بعضها عن بعض قياسا، أما البصريون فيجعلون للحرف الواحد معنى واحدا، ويمكن أن يستعمل فى غيره لعلاقة على سبيل المجاز- ومنه التضمين- أو نيابة بعض الحروف عن بعض شذوذا، عندما يتعذر المجاز، وعلى هذا الرأى ابن جنى، بل يعد على رأسهم جميعا، لبيانه أرجاء هذا الموضوع، وكشفه عن أسراره، وإيضاحه لطفه وشرفه، وأما البيانيون فيجعلون المعنى المتضمن تابعا من توابع الفعل المذكور، مدلولا عليه بلفظ محذوف أو العكس، وأما المتأخرون من النحاة والبلاغيين فقد لفقوا مذاهبهم من مجموع المذاهب القديمة ورجح كل منهم ما اختاره من مذهبى المنع والجواز، وقد عرضنا لمعظم آرائهم فى ذلك وأبنا عن معالمها.

واطمأن بنا الرأى إلى أنه قياسى، وبه أخذ المجمع اللغوى، كما عرضنا لآراء المحدثين فى التضمين، وعقبنا عليها موافقين ومخالفين.

وفى النهاية كان ابن جنى معتمد هذه الآراء جميعا، وصاحب السبق عليها، وقد كان بحثه دقيقا فيها، وعلى جانب كبير من الصواب، أثبت به أن التضمين أسلوب تعرفه العربية، وأنه قياسى فيها، وأعتقد -بعد ذلك- أنه وصل إلى ما اطمأن إليه الباحثون المحدثون، وقرار مجمع اللغة العربية بقياسية التضمين يشهد لما نقول.

وفى الارتجال تحدثنا عن آراء العلماء فيه قديما وحديثا، وما كان لابن جنى من أثر فى توضيح هذا الجانب اللغوى الهام، الذى يعد من عوامل نمو اللغة منذ

نشأتها، وأوضحنا أنه وجد لدى العرب الأوائل، ويقع فى بيئاتنا المعاصرة، لكن هنا غير هناك.

كما أوضحنا التعريب، وتحديده بالمعنى الدقيق، وأماراته، وطرائقه، وقيمته فى اللغة، ورأى العلماء فيه، وما وصل إليه ابن جنى من نتائج فى مبادئه، وقياسيته وقد وافقناه حينا وخالفناه حينا آخر.

كما أبنا عن رأيه فى دلالة اللفظ على معان مختلفة، ودلالة عدة ألفاظ على معنى واحد فقد أثبت وجود المشترك والمتضاد والمترادف، وكان له فيها مزيد بحث، حيث أشار إلى منشئها من اختلاف اللهجات والمجاز وغيرهما من أسبابها الداعية إليها، وضرب المثل بملاقاة العرب بعضهم لبعض، وساق أمثلة كثيرة على وقوعها، بيد أنه كان مبالغا فى حديثه عن المشترك إلى حد خرج به عن طبيعة البحث المنهجى، فقد أجراه فى الحروف والحركات - كالألفاظ تماما - مثل (مِن) تبعيضا وابتداء (وإن) شرطا ونفيا وتوكيدا، ونحو: درع دِلاص وأدرع دِلاص وناقة هِجان ونوق هِجان، وكذلك حيث وقبل وبعد فى تبدل حركاتها إعرابا وبناء، فهذه فلسفة بعيدة عن هدف اللغة وقصودها.

وقد كشف عن سر رائع للعربية وراء الكلمات المترادفة، فحروف اللفظ موضوعة على قدر معناه، بما يبين الحكمة فى استعماله، وقد سلك فى ذلك طريق الاشتقاق- الذى أولع به- فى كشف هذه المعانى التى تلقى ضوءًا على حكمة الواضع، وتبين شرف اللغة ومزاياها.

وقد كنا نعرض فى أثناء ذلك الآراء المختلفة، والأسباب المتعددة، لهذه المعانى فى العربية، ونوازن بينها، ونبين السديد منها وننقض ما عداه.

نهاية وخاتمة

صحبنا عالمنا ابن جني- طفلا ويافعا وشابا وشيخا، مع أساتذته وأصدقائه من أرباب الفكر والسلطان- وتنقلنا معه أينما حل، وحيثما سار، نعرف وقع أقدامه ونتحسس خطاه، وقد رأيناه متفتحا للعلم منذ نشأته، عاكفا عليه يقضي النفيس من وقته ومهجته في الحصول عليه مهما تكن المشقة أو يطل السفر.

ثم تفتحت له الحياة، ففتح أبوابها المغلقة، وأشرق في سمائها نجما لامعا، عرفته بسماته الخلقية والعلمية.

ولما وصل إلى تلك الآفاق كانت مسئوليات العلم الجسام تفرض عليه أن يُعلِّم- كما عُلِّم- وأن يُفيض- كما أُفيض عليه- وأن يهب الوجود من تجاربه- كما أفاده في سابق الأوان- وهنا كانت المرحلة الحاسمة وانتقل من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر، فرسم الطريق لسفر أبعد طولا، وبذل له جهدا موصولاً.

عاش مع العلم، يحيي الموات، ويكشف عن المخبئات، وينقّب عن أسرار اللغة التي عشقها، فكانت شغله الشاغل، وكأني به يقول.

جرَى حبُّها مجرى دمِي في مفاصلي فأصبحَ لي عن كلّ شُغل بها شغلُ

وهنا بدأ يخرج للناس من نتاج عقله الفذ ما بهر العقول، وأثلج الصدور، وما كان ذلك ليأتيه طوعا في فينة من الوقت، بل كان الوقت- ينفد وينفد - ولا يجد وردا له، فهو من أجله "لم يزل" ملاحظاً له عاكف الفكر عليه، منجذب الرأي والروية إليه، والوقت يزداد بنواديه ضيقاً ولا ينهج له إلى الابتداء طريقا[1].

وعلى الرغم من ذلك دانت له العربية التي هويها، فأفضت إليه بأسرارها، وأوحت إليه بعجائبها، فكشف عن سحرها، وبرهن على جمالها، وأعطى للباحثين صورا رائعة من حقائقها وفنونها.

وصفها فأجاد الوصف، وفصل دقائقها فبلغ الغاية!!

---

(١) الخصائص ١/١ بتصرف.

وقد كان لنا معه تأملات فيما اعتقده فيها وأبرزه من أمرها.

رأيناه مع الإنسان يصف لغته (أإلهام هى أم اصطلاح؟) ويناقش نشأتها وصورتها الأولى، ونشأة العربية، ويقف مع العلماء موقف الهادئ أحيانا، والثائر أحيانا أخرى، وليس هذا أو ذاك إلا نابعا من حرية رأيه، وبحثه عن الحقيقة بإيجابية محببة عند ذوى البصائر.

وفى اللهجات العربية وتنوعها والتوجيه لها كان عبقرياً حقاً؛ عجبت لما أثبته من قواعد، وما وصل إليه من نتائج، وما هُدى إليه من توجيه.

ورأينا حديثه المحلل لقياس العربية وبنائها اللغوى وأصواتها وما حدث ويحدث لها من تغيرات، ودلالتها، بمظاهرها المتعددة، وما في ذلك من دلالة واضحة على كثرة طرق نموها، وجوانبها الكمالية التى تضفى عليها من الظلال والأطياف ما يزيد رونقها، ويبهر ناظريها، كل أولئك كان له فيه مواقف حاسمة أبرزته بألوانه وأشكاله وآثاره التى إذا ما عرفها الباحث عرف أن تلك اللغة فريدة التكوين والتلوين.

ثم من يرى هذه الصور لا يسعه إلا أن يعلن- فى وضوح- إعجابه بهذا الإنسان الذى ارتقى درجة عن طبائع البشر، إذ فى هذه اللغة ما يحتاج إلى قوة أخرى بعيدة عن عالمنا تحى بما يكمن أو يغيب عنا من بدائعها.

ومما يحير العقول- بلا مراء- وصوله فى رسم قوانينها التى تحكم ظواهرها إلى حد لم تكتشفه الآلات إلا بعد ألف سنة من مغيب شمسه عن الوجود، ولعلها قد استمدت منه ما هداها ومهد سبيلها.

أرانى أخيرا أتلفت من حولى أبحث فأجد كثيرا مما يجد فى عالم اللغة يشير إليه ويقول هذا أبى.

لقد رأيناه عملاقا عربيا، وباحثا لغويا، أرسى دعائم الفكر اللغوى، وحدد معالمه.

وقد أعطيته من وقتى جهدا كبيراً- يعد بعض وقته الذى بذله- وعاشرته فأدركته على حقيقته، وحدثته فى كل صغيرة وكبيرة فأجابنى - أحيانا مع الصفو وأحيانا مع العناء - وأفضى إلىّ بأسراره اللغوية، فراقنى جلاؤها، واستهوانى فيضها فشربت حتى ثملت، وأخرجت منها ما وصلت إليه من علمه، وعرضتها محددة المعالم واضحة القسمات.

وقد أشدت بآثار علمائنا السابقين، فى تكوين مادته العلمية، التى بنى عليها نتائجه الجديدة، وكان هذا لزاما علىّ فإن ابن جنى نفسه لم يكن ليغمط حقهم، بل كثيرا ما ينبه على أن هذا من علم أساتذته وسابقيه.

كما ناقشت كل من وافقه أو خالفه حتى يستبين الحق ساطعا كوضح النهار.

وفى النهاية فإن كتابى هذا - أرجو أن يكون إعلانا لمفاخر العربية بهذا العالم العبقرى.

رحمه الله وجزاه عن العربية خير الجزاء.

والحمد لله أولا وآخراً

وظاهراً وباطنًا

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الفهارس

المصـــادر

أ - المخطوطة:

١) أبو على الفارسى وأثره فى النحو للدكتور عبد الكريم شعبان بمكتبة كلية اللغة العربية ٨٣٥٠ (رسائل).

٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى. دار الكتب المصرية ١١٠٦ (نحو).

٣) إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لليمنى الشافعى. دار الكتب المصرية ١٦١٢ (تاريخ).

٤) الاشتقاق وأثره فى اللغة العربية للدكتور على إبراهيم البطشة. مكتبة كلية اللغة العربية ٩٨٦٢ (رسائل).

٥) أصول النحو السماعية للدكتور محمد رفعت. مكتبة كلية اللغة العربية ٨٣٥١ (رسائل).

٦) الاغفال لأبى على الفارسى. دار الكتب المصرية ٨٧٥ (تفسير).

٧) الإكمال فى رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا. دار الكتب المصرية ٨ (مصطلح).

٨) إيضاح المنهج فى الجمع بين كتابى التنبيه والمبهج لابن ملكون. (ميكروفيلم) بمعهد إحياء المخطوطات العربية ٢٤ (لغة).

٩) التنبيه فى شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جنى. نسخ مخطوطة ومصورة بدار الكتب المصرية ٤٤ (أدب)، ١٥٦٦٣ (ز) وبمكتبة الأزهر ٧٧٨، ٥٣٠٦ (أدب).

١٠) الحجة لأبى على الفارسى. دار الكتب المصرية ٤٦٢ (قراءات وتجويد).

١١) داعى الفلاح لمخبئات الاقتراح لابن علان. دار الكتب المصرية ٦٦٦ (نحو تيمور).

١٢) ذكر المذكر والمؤنث لابن جنى (ميكروفيلم) بمعهد إحياء المخطوطات العربية ١٣٠ (لغة).

١٣) سر صناعة الإعراب لابن جنى. مكتبة الأزهر ١١٦ (لغة) ودار الكتب المصرية ٥٨١٦هـ.

١٤) سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد ين عثمان الذهبي. دار الكتب المصرية ١٢١٩٥ح.
١٥) شرح التصريف الملوكي لابن يعيش. دار الكتب المصرية ٣ (صرف ش).
١٦) شرح ديوان المتنبي لابن جني . نسخ مخطوطة ومصورة بدار الكتب المصرية ٢٣ (أدب)، ١١٩٩ (شعر تيمور)، ١٤٥٢٢، ١٥٦٣٥(و).
١٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي. دار الكتب المصرية ١٣٦ (نحو).
١٨) شرح اللمع للثمانيني. دار الكتب المصرية ١٥٧٠ (نحو).
١٩) شرح اللمع لأبي نصر الواسطي الضرير. دار الكتب المصرية ٥٧٦ (نحو تيمورية).
٢٠) شرح اللمع (لا يعرف مؤلفه). دار الكتب المصرية ٥٣٥١، ٥٤٨١ (هـ).
٢١) طبقات النحاة واللغويين لابن شهبة الأسدي. دار الكتب المصرية ٢١٤٦ (تاريخ تيمور).
٢٢) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان للعيني. دار الكتب المصرية ١٥٨٤ (تاريخ).
٢٣) الغرة (شرح اللمع لابن جني) لابن المبارك الدهان. دار الكتب المصرية ١٧١ (نحو تيمورية).
٢٤) قشر الفسر لمحمد بن الحسن الزوزني ٤٤٨٠ (أدب طلعت) ٨٣ - ١١ (ز).
٢٥) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العباس الأزدي المهلبي (القسم الخاص بابن جني) (ميكروفيلم) بمعهد إحياء المخطوطات العربية ٧٠٣ (أدب).
٢٦) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده. دار الكتب المصرية ٥١ (لغة).
٢٧) مختصر العروض لابن جني (ميكروفيلم) بمعهد إحياء المخطوطات العربية ١٧ (عروض).
٢٨) مختصر القوافي لابن جني (ميكروفيلم) بمعهد إحياء المخطوطات العربية ٢٦ (قواف).
٢٩) مسألة إعراب (إذا) (ميكروفيلم) بمعهد إحياء المخطوطات العربية ٢٣٢ (لغة).
٣٠) المسائل البصريات لأبي علي الفارسي (ميكروفيلم) بمعهد إحياء المخطوطات العربية١٥١ (نحو).

٣١) المسائل البغداديات لأبى على الفارسى (ميكروفيلم) بمعهد إحياء المخطوطات العربية ١٥٢ (نحو).
٣٢) المسائل الحلبية لأبى على الفارسى. دار الكتب المصرية ٦٣٣٣ (هـ).
٣٣) المسائل الشيرازيات لأبى على الفارسى (ميكروفيلم) بمعهد إحياء المخطوطات العربية١٥٣ (نحو).
٣٤) المسائل العسكريات لأبى على الفارسى (ميكروفيلم) بمعهد إحياء المخطوطات العربية ١٥٤ (نحو).
٣٥) مسالك الأبصار لابن فضل الله العمرى. دار الكتب المصرية ٥٥٩، (معارف عامة).

ب- المطبوعة:

٣٦) الإبدال لأبى الطيب اللغوى. دمشق ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م.
٣٧) أبنية الصرف فى كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثى. بغداد. ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
٣٨) أبنية العربية فى ضوء علم التشكيل الصوتى. للدكتور عبد الغفار هلال. ط. الأولى، ١٩٧٩م.
٣٩) أبو على الفارسى للدكتور عبد الفتاح شلبى. نهضة مصر ١٩٥٨م.
٤٠) الإتقان للسيوطى. مصطفى الحلبى ١٣٧٠هـ- ١٩٥١م.
٤١) أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم للمقدسى. ليدن ١٩٠٦م.
٤٢) الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى. المعارف ١٣٣٢هـ- ١٩١٤م.
٤٣) أراجيز العرب لمحمد توفيق البكرى. ط المليجية ١٣٤٦هـ.
٤٤) إرشاد الأريب المعروف بمعجم الأدباء لياقوت الحموى. ط الأولى ١٩٢٧م.
٤٥) أسباب حدوث الحروف لابن سينا. ط المؤيد ١٣٣٢هـ.
٤٦) أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجانى. المنار ١٣٤٤هـ- ١٩٢٥م.
٤٧) أسرار العربية لعبد الرحمن بن محمد الأنبارى. ط. ليدن.
٤٨) الأشباه والنظائر للسيوطى. ط حيدر آباد.

٤٩) أشتات مـجتمعات فى اللغة والأدب للأسـتاذ عباس العقاد. دار المعـارف، الطبعة الثانية.
٥٠) الاشتقاق لابن دريد. السنة المحمدية ١٣٧٨هـ- ١٩٥٨م.
٥١) الاشتقاق للأستاذ عبد الله أمين. لجنة التأليف ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.
٥٢) الاشتقاق والتعريب للأستاذ عبد القادر المغربى. لجنة التأليف ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م.
٥٣) أشعار الهذليين ما بقى منها فى النسخة اللغدونية (الليدينية) برلين ١٨٨٤م.
٥٤) الأشمونى مع الصبان. دار إحياء الكتب العربية.
٥٥) أصل العرب ولغتهم بين الحقائق والأباطيل للدكتور عبد الغفار هلال.ط ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. الناشر دار الفكر العربى.
٥٦) أصوات اللغة للدكتور عبد الرحمن أيوب. دار التأليف الطبعة الأولى.
٥٧) أصوات الـلغة العـربية للدكـتور عبـد الغفـار هلال. الطبعـة الثانيـة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م. الناشر مكتبة وهبة.
٥٨) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس. لجنة البيان العربى ١٩٦١.
٥٩) الأصول الفنية للأدب للأستاذ عبد الحميد حسن. العلوم ١٣٦٨هـ- ١٩٤٩م.
٦٠) الأضداد لمحمد بن القاسم الأنبارى. الكويت ١٩٦٠م.
٦١) الأعلام للزركلى ١٣٧٣هـ- ١٣٧٨هـ (١٩٥٤م- ١٩٥٩م)
٦٢) الأغانى لأبى الفرج الأصبهانى ط. التقدم.
٦٣) الاقتراح للسيوطى. الطبعة الأولى.
٦٤) الألفاظ الفارسية المعربة لأدى شير. بيروت ١٩٠٨م.
٦٥) الإمالة فى القـراءات واللهجات العربيـة للدكتور عبـد الفتاح شلبى. نهضـة مصر ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
٦٦) إملاء ما منّ به الرحمن لأبى البقاء العكبرى ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.
٦٧) إنباه الرواة للقفطى. دار الكتب ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.
٦٨) الإنصـاف فى مسـائل الخـلاف لعبـد الرحمن بـن محـمد الأنبـارى ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٦٩) أوضح المسالك لابن هشام ومعه منار السالك للأستاذين محمد عبد العزيز النجار وعبد العزيز حسن. مطبعة الفجالة.
٧٠) الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى. مطبعة المدنى ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.
٧١) البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى. السعادة ١٣٢٨هـ.
٧٢) البداية والنهاية لأبى الفدا. ط السعادة.
٧٣) بغية الوعاة للسيوطى. ط السعادة ١٣٢٦، الحلبى ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
٧٤) البلغة فى أصول اللغة للسيد محمد صديق خان. القسطنطينية ١٢٩٦هـ.
٧٥) تاج العروس بشرح القاموس للسيد مرتضى الزبيدى. المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ، ط بيروت ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
٧٦) تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى. دار الكتاب العربى ١٣٧٦هـ- ١٩٥٦م.
٧٧) تاريخ آداب العرب للأستاذ مصطفى صادق الرافعى. مطبعة الأخبار ١٩١١م.
٧٨) تاريخ آداب اللغة العربية للأستاذ جورجى زيدان. دار الهلال.
٧٩) تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار. ط٢ دار المعارف.
٨٠) تاريخ الأدب العربى للأستاذ أحمد حسن الزيات. ط نهضة مصر.
٨١) تاريخ الأدب العربى فى العصر العباسى الثانى للدكتور إبراهيم أبو الخشب. ط دار الثقافة العربية.
٨٢) تاريخ الدول القسم الثانى للدكتور زكى غيث وآخرين. دار الطباعة المحمدية ١٣٧٨هـ- ١٩٥٨م.
٨٣) تاريخ الإسلام السياسى للدكتور حسن إبراهيم. النهضة المصرية جـ٣- ١٩٦٥م، جـ٤- ١٩٦٧م.
٨٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادى. السعادة ١٣٤٩هـ- ١٩٣١م.
٨٥) تاريخ اللغات السامية للدكتور إسرائيل ولفنسون. الاعتماد ١٣٤٨هـ- ١٩٢٩م.
٨٦) تاريخ الموصل للقس سليمان صائغ جـ١ ط السلفية بمصر ١٣٤٢هـ- ١٩٢٣م، جـ٢ بيروت ١٩٢٨م.

٨٧) التبيان فى تصريف الأسماء للدكتور أحمد كحيل. السعادة. الطبعة الأولى.
٨٨) تتمة اليتيمة للثعالبى. طهران ١٣٥٣هـ.
٨٩) تثقيف اللسان لابن مكى الصقلى. لجنة إحياء التراث الإسلامى ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
٩٠) التجويد والأصوات للدكتور إبراهيم نجا. ط السعادة.
٩١) تجويد القرآن الكريم من منظور علم الأصوات الحديث للدكتور عبد الغفار هلال. ط. الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، الناشر دار الفكر العربى.
٩٢) تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون. لجنة التأليف ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.
٩٣) التصحيف والتحريف لأبى أحمد العسكرى. مطبعة الظاهر ١٣٢٦هـ- ١٩٠٨م.
٩٤) التصريف الملوكى لابن جنى. ط أوربا (ليزج) ١٨٨٥، ط مصر (شركة التمدن الصناعية) ١٣٣١هـ- ١٩١٣م.
٩٥) التطور اللغوى التاريخى للدكتور إبراهيم السامرائى. دار الرائد. القاهرة ١٩٦٦م.
٩٦) التطور النحوى للأستاذ برجسترا سر ١٩٢٩م.
٩٧) تفسير أرجوزة أبى نواس لابن جنى. دمشق ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
٩٨) تفسير القرطبى. ط الشعب.
٩٩) تفسير القاضى ناصر الدين البيضاوى. جدة المكرمة ١٣٥٨هـ.
١٠٠) التمام فى تفسير أشعار هذيل. بغداد ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.
١٠١) تهذيب اللغة للأزهرى. الدار المصرية للتأليف والترجمة. مطابع سجل العرب.
١٠٢) الجمهرة لابن دريد. مطبعة المعارف بحيدرآباد. الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ.
١٠٣) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل. المطبعة الأزهرية ١٣٥٠هـ- ١٩٣٢م.
١٠٤) حاشية السجاعى على شرح ابن عقيل. المطبعة العامرية ١٣٠٧هـ.
١٠٥) الحجة لأبى على الفارسى. الجزء الأول. ط دار الكتاب العربى.
١٠٦) الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى للأستاذ آدم متز. ترجمة الأستاذ (محمد عبد الهادى أبو ريده) ط لجنة التأليف ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

١٠٧) الحيوان للجاحظ. ط مصطفى الحلبي ١٣٥٦هـ- ١٩٣٨م.
١٠٨) خزانة الأدب لابن عمر البغدادي. الطبعة الأولى ببولاق ١٢٩٩هـ، ط دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م، بتحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون.
١٠٩) الخصائص لابن جني. ط. دار الكتب ١٣٧١هـ- ١٣٧٦هـ (١٩٥٢- ١٩٥٦م) مع مقدمة محققه الشيخ محمد علي النجار.
١١٠) خصائص العربية ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد للدكتور محمد المبارك. ط ١٩٦٠م
١١١) الخطط للمقريزي. دار الطباعة المصرية ببولاق ١٢٧٠هـ.
١١٢) دائرة المعارف الإسلامية ترجمة الأستاذ محمد ثابت الفندي وآخرين ١٣٥٢هـ- ١٩٣٣م.
١١٣) دراسات في التاريخ الإسلامي للدكتور جاد رمضان. دار الطباعة المحمدية- ١٣٨١هـ ١٩٦٢م.
١١٤) دراسات في العربية وتاريخها للإمام محمد الخضر حسين. ط دمشق ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.
١١٥) دراسات في علم الصرف للدكتور عبد الله درويش. الطباعة القومية ١٩٦٢م.
١١٦) دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح. ط بيروت ١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م.
١١٧) دراسات في اللغة للدكتور إبراهيم السامرائي. بغداد ١٩٦١م.
١١٨) دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني. المطبعة العربية ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨م.
١١٩) دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس. الأنجلو المصرية ١٩٥٨م.
١٢٠) دلالة الألفاظ العربية وتطورها للدكتور مراد كامل ١٩٦٣م.
١٢١) دور الكلمة في اللغة لاستيفن أولمان ترجمة الدكتور كمال بشر ١٩٦٢م.
١٢٢) دول الإسلام للحافظ الذهبي. دار المعارف بحيدرآباد ١٣٣٧هـ.
١٢٣) ديوان أبي تمام. ط. بيروت ١٣٨٧هـ- ١٩٦٨م.
١٢٤) ديوان ابن الرومي. القاهرة ١٣٤٢هـ- ١٩٢٤م.
١٢٥) ديوان البحتري. دار المعارف ١٩٦٣م.

١٢٦) ديوان الشريف الرضى. بيروت ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.
١٢٧) ديوان صفى الدين الحلى. المطبعة العلمية ١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م.
١٢٨) ديوان الهذليين. دار الكتب ١٣٦٤هـ- ١٣٦٩هـ (١٩٤٥م- ١٩٥٠م).
١٢٩) رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية للأستاذ عباس حسن. مطبعة العالم العربى ١٣٧١هـ- ١٩٥١م.
١٣٠) الرد على النحاة لابن مضاء الأندلسى. لجنة التأليف (١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م).
١٣١) الرسالة للإمام الشافعى. ط ١٣١٠هـ، ط١٣٥٨هـ.
١٣٢) الزينة فى الكلمات الإسلامية والعربية لأبى حاتم الرازى (ط٢) ١٩٥٧م.
١٣٣) سر صناعة الإعراب لابن جنى الجزء الأول. ط ١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م.
١٣٤) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجى. ط. صبيح ١٣٧٢هـ- ١٩٥٣م.
١٣٥) سر الليال فى القلب والإبدال لأحمد فارس الشدياق. الأستانة ١٢٨٤هـ.
١٣٦) سفر التكوين (الترجمة العربية) جمعية التوراة البريطانية والأمريكية بالقاهرة.
١٣٧) سيبويه إمام النحاة للأستاذ على النجدى ناصف. لجنة البيان العربى- ١٣٧٢هـ- ١٩٥٣م.
١٣٨) شذرات الذهب لابن العماد. مكتبة القدسى ١٣٥٠هـ.
١٣٩) شرح أشعار الهذليين صنعة أبى سعيد السكرى. ليدن ١٨٥٤م.
١٤٠) شرح أشعار الهذليين صنعة أبى سعيد السكرى بتحقيق الأستاذ عبد الستار فراج. مطبعة المدنى.
١٤١) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى. ط. دار إحياء الكتب العربية، المطبعة الأزهرية ١٣٢٥هـ.
١٤٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقى. لجنة التأليف ١٩٦٧، ١٩٦٨م.
١٤٣) شرح ديوان الحماسة للتبريزى. ط. حجازى بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد.
١٤٤) شرح ديوان المتنبى للواحدى. برلين ١٢٧٦هـ- ١٨٦٠م.

١٤٥) شرح الشافية للرضي. ط. صبيح ١٣٤٥هـ وط. حجازي بتحقيق الأستاذ محمد نور الحسن وآخرين، ولعبد الله الحسيني والفاضل العصام. ط. دار إحياء الكتب العربية.
١٤٦) شرح شذور الذهب لابن هشام. ط. صبيح ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.
١٤٧) شرح المفصل لابن يعيش. ط. المنيرية.
١٤٨) الشعر والشعراء لابن قتيبة. دار المعارف ١٩٦٦م.
١٤٩) الصاحبي لابن فارس. المؤيد ١٣٢٨هـ- ١٩١٠م، وبيروت ١٣٨٢هـ - ١٩٦٤م.
١٥٠) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين الخفاجي. ط ١٢٨٢هـ.
١٥١) صبح الأعشى لأبي العباس أحمد القلقشندي. الأميرية ١٣٣١هـ- ١٩١٣م.
١٥٢) الصبح المنبي عن حيثية المتنبي. دار المعارف ١٩٦٣م.
١٥٣) صحيح البخاري. ط الشعب ومع شرح بدر الدين العيني.ط المنيرية.
١٥٤) صحيح مسلم بشرح النووي. المطبعة المصرية ١٣٤٧هـ- ١٩٢٩م.
١٥٥) صفة جزيرة العرب للهمداني. ليدن ١٨٨٤م.
١٥٦) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للسيد محمود شكري الألوسي. ط السلفية ١٣٤١هـ.
١٥٧) طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي. دار المعارف ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.
١٥٨) الطبقات الكبرى لابن سعد. بيروت ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
١٥٩) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
١٦٠) طرق تنمية الألفاظ في اللغة للدكتور إبراهيم أنيس. النهضة الجديدة ١٩٦٦م - ١٩٦٧م.
١٦١) ظهر الإسلام للأستاذ أحمد أمين الجزء الثاني. لجنة التأليف ١٩٥٢م.
١٦٢) العربية ليوهان فك ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار. دار الكتاب العربي ١٣٧٠هـ- ١٩٥١م.

١٦٣) العربية: خصائصها وسماتها للدكتور عبد الغفار هلال. الطبعة الخامسة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، الناشر مكتبة وهبة.
١٦٤) عقود الهمز وخواص أمثلة الفعل لابن جنى مع رسالتين أخريين له هما (المقتضب وما يحتاج إليه الكاتب) بالمطبعة العصرية بمصر ١٣٤٢هـ- ١٩٢٣م.
١٦٥) علم الدلالة اللغوية للدكتور عبد الغفار هلال. ط١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٦٦) علم اللغة للدكتور على عبد الواحد وافى. ط السلفية ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م، نهضة مصر ١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م.
١٦٧) علم اللغة للدكتور محمود السعران. دار المعارف ١٩٦٢م.
١٦٨) علم اللغة بين القديم والحديث للدكتور عبد الغفار هلال. الطبعة الرابعة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
١٦٩) العمدة لابن رشيق. السعادة ١٣٢٥هـ- ١٩٠٧م، حجازى ١٣٥٣هـ- ١٩٣٤م.
١٧٠) العين للخليل بن أحمد الفراهيدى الجزء الأول. ط بغداد ١٣٨٦هـ- ١٩٦٧م.
١٧١) غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى. السعادة ١٣٥١هـ- ١٩٣٢م.
١٧٢) فقه اللغة للدكتور إبراهيم نجا السعادة ج٣- ١٩٦٥، ج٤ ١٩٦١ وطبعة أخرى جديدة.
١٧٣) فقه اللغة للأستاذ أحمد الإسكندرى. مطبعة القاهرة ١٣٤٥هـ- ١٩٢٦م.
١٧٤) فقه اللغة للدكتور عبد الله العزازى. دار الطباعة المحمدية ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
١٧٥) فقه اللغة للدكتور وافى. لجنة البيان العربى ١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م، ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.
١٧٦) فقه اللغة للدكتور محمد المبارك. ط جامعة دمشق ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م.
١٧٧) فقه اللغة للدكتور طه عبد الحميد. دار التأليف ١٩٦٨- ١٩٦٩م.
١٧٨) فلسفة اللغة للأستاذ كمال يوسف الحاج. بيروت ١٩٥٦م.
١٧٩) فلسفة اللغة العربية للدكتور عثمان أمين. الدار القومية للتأليف والترجمة ١٩٦٥م.
١٨٠) فلسفة اللغة العربية وتطورها للأستاذ جبر ضومط. مطبعة المقتطف ١٩٢٩م.

١٨١) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية للأستاذ جورجي زيدان. دار الهلال ١٩٢٣م.
١٨٢) الفهرست لابن النديم. المطبعة الرحمانية ١٣٤٨هـ.
١٨٣) فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي. ط بولاق ١٢٨٣هـ، ط السعادة ١٩٥١م.
١٨٤) في الأدب الجاهلي للدكتور طه حسين. مطبعة الاعتماد ١٣٤٥هـ-١٩٢٧م.
١٨٥) في أصول اللغة (مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع اللغوي عن الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة) ط ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.
١٨٦) في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس (ط٢) لجنة البيان العربي ١٩٥٢م، ط(٣) المطبعة الفنية الحديثة ١٩٦٥م.
١٨٧) في النحو العربي للدكتور مهدي المخزومي. ط. مصطفى الحلبي ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
١٨٨) القاموس المحيط. ط ١٢٧٢هـ، وبولاق ١٢٨٩هـ، الحسينية ١٣٣٠هـ والسعادة ١٣٣٢هـ - ١٩١٣م.
١٨٩) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث للدكتور عبد الصبور شاهين. دار القلم ١٩٦٦م.
١٩٠) القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث للدكتور عبد الغفار هلال. الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، الناشر دار الفكر العربي.
١٩١) قضايا لغوية للدكتور كمال بشر ١٩٦٢م.
١٩٢) قضية الأدب بين اللفظ والمعنى للأستاذ أحمد عنبر. دار الكتاب العربي ١٩٥٤م.
١٩٣) القياس في اللغة العربية للإمام محمد الخضر حسين. السلفية ١٣٥٣هـ.
١٩٤) الكامل لابن الأثير. ط الأزهرية ١٣٠٦هـ. وط المنيرية ١٣٥٣هـ.
١٩٥) الكامل في اللغة والأدب للمبرد. ط ١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م.
١٩٦) الكتاب لسيبويه. ط بولاق ١٩١٦م، ١٩١٧م وبتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون جـ١ ط دار القلم ١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م، جـ٢ ط دار الكتاب العربي ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

١٩٧) الكشاف للزمخشري. ط بولاق ١٢٨١هـ، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م.
١٩٨) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي. ط. بيروت.
١٩٩) كشف الظنون للعالم عبد الله الشهير بحاجي خليفة.ط ١٣١٠هـ، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.
٢٠٠) اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير. مكتبة القدسي ١٣٥٧هـ.
٢٠١) لسان العرب لابن منظور. ط. بولاق ١٣٠٠هـ- ١٣٠٧هـ، ط. بيروت ١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م.
٢٠٢) اللغة للأستاذ فندريس تعريب الأستاذين عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص. لجنة البيان العربي ١٣٧٠هـ- ١٩٥٠م.
٢٠٣) اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان. الأنجلو المصرية ١٩٥٨م.
٢٠٤) اللغة والتجدد للأستاذ عبد القادر الكرماني. المطبعة العلمية بحلب ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م.
٢٠٥) اللغة الشاعرة للأستاذ عباس العقاد. مطبعة مخيمر ١٩٦٠م.
٢٠٦) اللغة العربية كائن حي للأستاذ جورجي زيدان. دار الهلال.
٢٠٧) اللغة العربية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها للأستاذ جورجي الكفوري. ط. بيروت ١٩٤٨م.
٢٠٨) اللغة والفكر للأستاذ عبد العزيز القوصي وآخرين. الأميرية ١٩٤٨م.
٢٠٩) اللغة والمجتمع للدكتور وافي. دار إحياء الكتب العربية ١٣٦٤هـ- ١٩٤٥م.
٢١٠) اللغة والنحو للدكتور حسن عون. الأنجلو المصرية ١٩٥٢م.
٢١١) اللغة والنحو بين القديم والحديث للأستاذ عباس حسن. دار المعارف ١٩٦٦م.
٢١٢) اللهجات العربية للدكتور نجا. السعادة.
٢١٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي. دار المعارف ١٩٦٩م.
٢١٤) اللهجات العربية نشأة وتطوراً للدكتور عبد الغفار هلال. ط ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. الناشر دار الفكر العربي.

٢١٥) ليس فى كلام العرب لابن خالويه. الطبعة الأولى بالمطبعة المحمودية التجارية.
٢١٦) المبهج فى تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جنى. دمشق ١٣٤٨هـ.
٢١٧) المثل السائر لابن الأثير. ط. حجازى ١٣٥٤هـ- ١٩٣٥م، ط. نهضة مصر بتحقيق الدكتور أحمد الحوفى وبدوى طبانة.
٢١٨) مجلة الأزهر عدد شوال سنة ١٣٨٠هـ- مارس ١٩٦١م.
٢١٩) مجلة الأزهر عدد جمادى الآخرة ١٣٨٢هـ- نوفمبر ١٩٦٢م.
٢٢٠) مجلة الأزهر عدد رجب ١٣٨٢هـ- ديسمبر ١٩٦٢م.
٢٢١) مجلة الأزهر عدد شوال سنة ١٣٨٦هـ- يناير ١٩٦٧م.
٢٢٢) مجلة كلية اللغة العربية فى الرياض (بحوث ودراسات فى اللغة العربية وآدابها). الجزء الأول ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٢٢٣) مجلة المجمع اللغوى ١-٤ ط ١٣٥٣- ١٣٥٨هـ. (١٩٣٥- ١٩٣٩م)، ج٧ ط ١٩٥٣م.
٢٢٤) مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق المجلدات ٢٤، ٢٥ ط ١٣٦٨هـ- ١٣٦٩هـ (١٩٤٩م- ١٩٥٠م)، ٣٠- ٣٢ ط ١٣٧٤- ١٣٧٦هـ (١٩٥٥- ١٩٥٧م).
٢٢٥) مجلة منبر الإسلام العدد ٧ السنة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠م.
٢٢٦) مجمع الأمثال للميدانى. السعادة ١٣٧٩هـ- ١٩٥٩م.
٢٢٧) مجيب الندا بشرح قطر الندى للفاكهى. دار الكتب العربية الكبرى (مصطفى الحلبى).
٢٢٨) محاضرات فى فقه اللغة ألقاها أستاذنا الدكتور محمد قناوى على طلبة الصف الثالث بكلية اللغة العربية عام ١٩٦٣م.
٢٢٩) محاضرات فى النحو المقارن ألقاها الدكتور يعقوب بكر على طلبة الشهادة العالية بكلية اللغة العربية عام ١٩٦٤م.
٢٣٠) محاضرات فى اللهجات وأسلوب دراستها للدكتور أنيس فريحة ١٩٥٥م.
٢٣١) محاضرات مؤتمر المجمع اللغوى الدورتين (١٥، ١٦) ١٩٤٨م- ١٩٥٠م.
٢٣٢) المحتسب لابن جنى. دار التحرير ١٣٨٦هـ - ١٣٨٩هـ.

٢٣٣) المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة لابن سيده. ط مصطفى الحلبى ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.

٢٣٤) مختصر الإمام سعد الدين التفتازانى على متن التلخيص. المطبعة الخيرية ١٣٢٩هـ.

٢٣٥) المختصر فى أخبار البشر لأبى الفدا. الطبعة الأولى بالمطبعة الحسينية المصرية.

٢٣٦) مختصر المنتهى الأصولى لابن الحاجب الأسنوى. القاهرة ١٣٢٦هـ.

٢٣٧) المخصص لابن سيده. ط الأميرية ببولاق ١٣٢٠هـ، ط بيروت.

٢٣٨) المدخل إلى دراسة النحو العربى على ضوء اللغات السامية للأستاذ عبد المجيد عابدين. الطبعة الأولى ١٩٥١م.

٢٣٩) مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدى المخزومى. ط. مصطفى الحلبى ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.

٢٤٠) المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن للمستشرق (جولد تسيهر) ترجمة الدكتور على حسين عبد القادر. ط ١٣٦٣هـ- ١٩٤٤م.

٢٤١) مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعى اليمنى. دار المعارف بحيدر آباد ١٣٣٩هـ.

٢٤٢) مراجعات فى الآداب والفنون للأستاذ العقاد. نشر إلياس أنطون إلياس صاحب المطبعة المصرية.

٢٤٣) المرجع فى تعريب المصطلحات للمهندس حسين فهمى. النهضة المصرية، ١٩٥٨م.

٢٤٤) مروج الذهب للمسعودى. ط. الرجاء ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م.

٢٤٥) المزهر للسيوطى. المطبعة السنية ١٢٨٢هـ، ط صبيح.

٢٤٦) المستصفى من علم الأصول للإمام أبى حامد الغزالى. ط بولاق ١٣٢٢هـ.

٢٤٧) المسلك اللغوى ومهاراته للأستاذ (محمد أبو العزم) مطبعة مصر ١٣٧٢هـ- ١٩٥٣م.

٢٤٨) المشتبه فى الرجال أسمائهم وأنسابهم لابن قايماز الذهبى. دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٢م.

٢٤٩) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية للدكتور ناصر الدين الأسد. دار المعارف ١٩٦٦م.
٢٥٠) المعاجم اللغوية للدكتور نجا. ط السعادة ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.
٢٥١) معجم الأدباء لياقوت الحموى. ط دار المأمون ١٣٥٥هـ- ١٩٣٦م.
٢٥٢) معجم البلدان لياقوت الحموى. ط ليبزج ١٨٦٦، ١٨٦٧م.
٢٥٣) معجميات عربية سامية للأب مرمرجي الدومنكي. مطبعة المرسلين اللبنانيين ١٩٥٠م.
٢٥٤) المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية (للأب مرمرجي) مطبعة الآباء الفرنسيين في القدس ١٩٣٧م.
٢٥٥) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. وضع الأستاذ محمد عبد الباقي. ط الشعب ١٣٧٨هـ.
٢٥٦) المعرب للجواليقي مع مقدمته للأستاذ أحمد شاكر والدكتور عبد الوهاب عزام .ط دار الكتب ١٣٦١هـ والطبعة المعادة عليها بالأفست في طهران ١٩٦٦م.
٢٥٧) المغنى فى تصريف الأفعال للدكتور محمد عضيمة. ط العهد الجديد ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م.
٢٥٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام .المطبعة الأزهرية ١٣٤٧هـ- ١٩٢٨م وط المدنى بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد.
٢٥٩) مفاتيح الغيب وبهامشه تفسير أبى السعود. المطبعة الخيرية ١٣٠٧هـ.
٢٦٠) مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده. مطبعة الاستقلال الكبرى.
٢٦١) مفتاح العلوم للسكاكي. الطبعة الأولى ١٣١٧هـ.
٢٦٢) المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى. ط مصطفى الحلبى ١٣٨١هـ- ١٩٦١م.
٢٦٣) المفضليات للضبى. دار المعارف ١٣٦١هـ.
٢٦٤) مقاييس اللغة لابن فارس ومقدمة محققه الأستاذ عبد السلام هارون. دار إحياء الكتب العربية ١٣٦٦هـ.

٢٦٥) المقتضب لابن جنى. ط ليبزج بألمانيا ١٩٠٤م وطبع مصر مع رسالتين أخريين (انظر عقود الهمز).
٢٦٦) المقتطف ج٣، ٢٨ رمضان ١٣٦٦هـ- ١٥ أغسطس ١٩٤٧م.
٢٦٧) مقدمة ابن خلدون ج١ ط بولاق ١٢٨٤هـ، ج٤ ط لجنة البيان العربى ١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م.
٢٦٨) مقدمة لدرس لغة العرب للأستاذ عبد الله العلايلى. المطبعة العصرية.
٢٦٩) مميزات لغة العرب للأستاذ حفنى ناصف. السعادة ١٣٣٠هـ.
٢٧٠) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس. الأنجلو المصرية. ط الأولى ١٩٥١م، الثالثة ١٩٦٦م.
٢٧١) مناهج البحث فى اللغة للدكتور تمام حسان. ط الرسالة ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.
٢٧٢) مناهج البحث فى اللغة والمعجم للدكتور عبد الغفار هلال، ط. الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٢٧٣) ما ورد فى القرآن الكريم من لغات القبائل لأبى عبيد القاسم بن سلام. دار القلم (مع تفسير الجلالين) ١٩٦٦م.
٢٧٤) ما يحتاج إليه الكاتب لابن جنى (انظر عقود الهمز).
٢٧٥) المنتظم لابن الجوزى. دار المعارف. حيدرآباد ١٣٥٨هـ.
٢٧٦) منجد المقرئين لابن الجزرى. ط القدسى ١٣٥٠هـ.
٢٧٧) المنصف لابن جنى. ط مصطفى الحلبى ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
٢٧٨) الموسوعة العربية الميسرة بإشراف محمد شفيق غربال. دار القلم ١٩٦٥م.
٢٧٩) النثر الفنى فى القرن الرابع للدكتور زكى مبارك. السعادة (ط٢).
٢٨٠) النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى. دار الكتب المصرية ج٣- ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م، ج١٠- ١٣٦٨هـ- ١٩٤٩م.
٢٨١) نزهة الألباء لعبد الرحمن بن محمد الأنبارى.ط ١٢٩٤هـ.
٢٨٢) نشأة الفعل الرباعى فى اللغات السامية الحية للدكتور مراد كامل. ط المعهد العلمى الفرنسى ١٩٦٣م.

٢٨٣) نشأة اللغة عند الإنسان والطفل للدكتور على عبد الواحد وافى (ط١)- ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.
٢٨٤) نشأة اللغات للأستاذ محمود النشوى. الطبعة الأولى.
٢٨٥) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى. مطبعة وادى الملوك ١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م.
٢٨٦) نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها للأب أنستاس مارى الكرملى. المطبعة العصرية ١٩٣٨م.
٢٨٧) النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى. ط مصطفى الحلبى بتحقيق الشيخ الضباع.
٢٨٨) نهاية الأرب لأبى العباس أحمد القلقشندى. العربية للطباعة والنشر ١٣٧٨هـ- ١٩٥٩م.
٢٨٩) نهاية القول المفيد فى علم التجويد للشيخ محمد مكى نصر. مطبعة مصطفى الحلبى ١٣٤٩هـ.
٢٩٠) النوادر لأبى زيد الأنصارى. بيروت ١٨٩٤م.
٢٩١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى. ط. السعادة ١٣٢٧هـ.
٢٩٢) الوساطة بين المتنبى وخصومه للقاضى الجرجانى. الطبعة الثالثة. دار إحياء الكتب العربية.
٢٩٣) وفيات الأعيان لابن خلكان. السعادة ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨م.
٢٩٤) يتيمة الدهر للثعالبى. ط الصاوى ١٣٥٢هـ- ١٩٣٤م، ط حجازى ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م.
٢٩٥) يوميات للأستاذ العقاد. ط. دار المعارف ١٩٦٤م.

الأعلام(*)

(أ)

(*) لم نلاحظ (ال - أبو عند ترتيب الأعلام.

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ن)

(هـ)

(و)

(ى)

الموضوعات

الباب السادس

القياس اللغوى (٤١١-٤٦٦)

الباب السابع

البناء اللغوى وفلسفته (٤٦٧-٥٠٧)

الباب الثامن

الأصوات وتبدلها (٥١١-٧٧٣)

الأصوات (٥١٣-٦٠٨)

الإبدال (٦٠٩-٧٧٣)

المجاز اللغوى ٨٩٨

الارتجال ٩٢٨